* فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ ابن سعيد على شرح الاشموني *

al-Tūnisī, Muḥammad ibn ʿAlī

الجزء الثاني

من الحاشية الموسومة

Zawāhir al-Kawākib

* بزواهر الكواكب * لبواهر المواكب *

على شرح

العلامة الامام نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي

المعنـــون

« منهج السالك الى الفية ابن مالك »

تـــاليف

العالم الاعلم المحقق المدقق الشيخ ابي عبد الله محمد

ابن علي بن سعيد التونسي المالكي

شمل الله الجميع برحمته

ومتعهم بنعيم جنته

ءامين

طبعة اولى

في مطبعة الدولة التونسية المحروسة

سنة ١٢٩٣

٨٦٤٢

﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

النعت

(قوله النعت) هو عبارة كوفية وقد يستعملها البصريون ايضا ففي شرح التسهيل للشيخ الاثير يقال نعت وهو اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون ووصف وصفة وربما اطلق يس والاخفش والمبرد على التاكيد الصفة وفي شرح ابن اياز لفصول ابن معطي قال بعض المتاخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق إلّا على ما يتغير ولذا يقال صفات الله دون نعوته وفي شرح اللمحة لابن هشام الصفة والنعت واحد وقيل النعت يكون بالجبلة كالطويل والقصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى هذا يقال للباري سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت وعلى الاول يقال موصوف ومنعوت وقيل غير ذلك (قوله في الاعراب) التقييد ههنا وفي قولهم التابع لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد بفي الاعراب نظرا للحالة الغالبة على التابع فلا مفهوم له كما صرح به الاصوليون فلا يرد ان المتبوع قد يكون مبنيا اي غير معرب ولو محلا نحو قام قام ولا لا ولا ينقض هذا قولهم ان حركة البناء لا تتبع لان معناه انها لا تتبع اتباع حركة الاعراب على معنى ان يجرها عامل كما جرها لا مطلقا على انك سترى منا عن الشيخ الاثير تلويحا والمصنف تصريحا ان التوكيد اللفظي ليس من التوابع فاطلاق التبعية فيما ذكر مجاز واما يا زيد الفاضل فالتحقيق ان حركة اتباعه مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة المشاكلة رعيا لما حققنا لا ما زعم المصرح من انه على تقدير فعل مبني للفاعل اي دعى زيد الفاضل والمراد في الاعراب ولو تقديرا ومنه هذا جحر ضب خرب فان خرب مرفوع بضمة مقدرة لمانع الجوار فاعرفه (قوله نعت وتوكيد وعطف وبدل) عبارة التسهيل

(النعت)

(يتبع في الاعراب الاسماء الاول ❊
نعت وتوكيد وعطف وبدل ❊)

وتسمى لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر

قوله مبني للفاعل كذا بخط المولف ولعله للمفعول (فتح الله)

وهو تاكيد او نعت او عطف بيان او عطف نسق او بدل وفي شرحه للشيخ الاثير ذكر بعض اصحابنا انحصار التابع في الخمسة وذلك ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف وهو عطف النسق او بغير واسطة على نية تكرار العامل وهو البدل او على نيته وهو بالفاظ مخصوصة وهو التاكيد او بغير الفاظ محصورة وهو مشتق فهو النعت او جامد فهو عطف البيان فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات تدل على ان التابع لا يخرج عن الاصناف الخمسة ولا يخفى ان ما تتضمنه هذه القسمة من ان التوكيد تابع ذو الفاظ محصورة انما هو تعريف بالاخص اذ لا يتنزل على التوكيد اللفظي لكن في شرح التسهيل للمصنف ان المعدود في التوابع انما هو المعنوي وقد كنا اومانا اليه وقد يوتى بقسمة على ترتيب المصنف والشارح مناسبة لكلامهما فيقال التابع اما ان يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او في متعلقه اولا الاول النعت والثاني اما ان يرفع احتمال ارادة غير الظاهر اولا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون بواسطة حرف من حروف عشرة اولا الاول العطف والثاني البدل ثم هذا انما هو لمناسبة الاصطلاح والتبويب ولو جعلوا الابواب بعدد النعت الحقيقي والسببي والتوكيد اللفظي والمعنوي وعطفي البيان والنسق وبدل الكل والبعض والاشتمال والغلط لامكن ان ينزل على ذلك قسمة مرددة بين النفي والاثبات (قوله فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا) اي خرج بتعميم المشاركة في الاعراب الحاصل والاعراب المتجدد خبر المبتدا فانه ليس مشاركته للمبتدا إلّا في الاعراب الحاصل بدليل ان زيدا قائم (قوله وبغير خبر حامض) اي الخبر الثاني بالنسبة للخبر الاول اما بالنسبة للمبتدا فانه يخرج بالقيد الذي قبله لانه يخرج الخبر بالنسبة للمبتدا مطلقا يشير الى ذلك قول الشارح سابقا فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا اي بالاضافة الى المبتدا ومقابلته بقوله وبغير خبر حامض من قولك الرمان حلو حامض وحينئذ ليس هنا اخراج مخرج وليس فيه اغناء احد القيدين عن الاخر لان غير خبر يخرج الخبر مطلقا لما ان حال المنصوب والمفعول الثاني لم يخرجا إلّا بالحاصل والمتجدد واعلم انهم عرفوا التابع ايضا بانه كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وكانه عدل عنه لما اورد عليه من ان كل التي هي للافراد تنافي التعريف الذي هو للحقيقة ومن عدم شموله للتابع الثالث مثلا وان اجيب عنه بان كل زائدة اتي بها لبيان الاطراد وان المراد بالثاني المتاخر بملاحظة سابقه سواءٌ كان في المرتبة الثانية منه او في غيرها (قوله سياتي ان التوكيد الخ) انما اتى بسياتي للايماء الى ان اطلاق العبارة غير مضر لان بيان المراد من ذلك يعلم مما سياتي فلا يضر ان كلام الشارح يوهم ان التوكيد المعنوي يكون في غير الاسم مع انه مختص به (قوله اذا كان) اي المذكور بمعنى المذكور او الوصف او النعت (قوله فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو الخ) هذا حديث اجمالي وتلخيصه على ما قال الشيخ الاثير ان النعت والتوكيد وعطف البيان عاملها عامل متبوعها وانه ينصب عليهما انصبابة واحدة ونص صاحب البسيط على انه مذهب الجمهور

فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض * تنبيهات * الاول سياتي ان التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الاسماء بالذكر لكونها الاصل في ذلك * الثاني في قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه واجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كان لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله

ولست مقرا للرجال ظلامة
ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا

واجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها * الثالث اختلف في العامل في التابع فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه * الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال في التسهيل

ويبدا عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اي فيقال جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد * الخامس قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وابو علي والزمخشري وهو حسن لان التوكيد بمعنى الاول والنعت على خلاف معناه لانه يتضمن حقيقة الاول وحالا من احواله والتوكيد يتضمن حقيقة الاول فقط وقدم في الكافية النعت كما هنا وكذا فعل ابو الفتح والزجاجي والجزولي نظرا لما سبق في التنبيه الرابع (فالنعت) في عرف النحاة (تابع متم ما سبق *) اي مكمل المتبوع (بوسمه) اي بوسم المتبوع اي علامته (او وسم ما به اعتلق *) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومتم ما سبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه او وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت في اتمام ما سبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله إلّا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت او في متعلقه والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءني زيد التاجر او التاجر ابوه او تخصيص نحو جاءني رجل تاجر او تاجر ابوه او تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية اقدامهم والساكنة اجسامهم او مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاوه او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها او ترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين المنكسر قلبه او توكيد نحو امس الدابر المنقضي امده لا يعود او ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة او قليلة نافع ثوابها او شائع احتسابها او تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي كريم ابواهما لئيم احدهما ويسمى الاول من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (وليعط) النعت مطلقا (في التعريف والتنكير ما *) اي الذي (لما تلا) وهو المنعوت (كامرر بقوم كرما *) وبقوم كرماء آباوهم وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباوهم * تنبيهات * الاول ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير

في النعت ونسب الى س وذهب الخليل وس والاخفش والجرمي واكثر المحققين الى ان العامل تبعيتها لما جرت عليه وهو الصحيح واما البدل فقيل على نية تكرار العامل وهو المشهور وعليه الاكثرون وقيل العامل في المبدل هو العامل بنفسه في البدل ونسب لس واما عطف النسق فقيل ان العامل حرف العطف وقيل مقدر بعد حرف العطف وقيل هو العامل في المعطوف بواسطة حرف العطف وصحح (قوله ويبدا عند اجتماع التوابع الخ) وجه بان النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلا تابع لانه كالمستقل واخر النسق لتخلل الواسطة وهذا ظاهر في التوكيد المعنوي كما يرشد له تمثيل الشارح والظاهر في اللفظي ان يقدم (قوله وهو حسن الخ) كانه تعريض بالشيخ الاثير حيث قال في شرح التسهيل كان المناسب ان يبدا في التوابع بالنعت لانه اذا اجتمع مع غيره فالحكم ان يبتدا به (قوله متم ما سبق) اي يدل النعت بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه او متعلقه لا بامر عارض خارج زائد على ذلك فلا يرد تتميم البدل في اعجبني زيد علمه والمعطوف في اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في جاءني القوم كلهم لما ان دلالتها في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع لخصوص المواد بدليل تخلفه في اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاء زيد نفسه على ان المراد من تتميمه لما سبق بوسمه او وسم متعلقه ان يكون صالحا لكل منهما وذلك يستدعي ان يكون مشتقا او شبيها بالمشتق وعلى هذا يحمل قول الشارح إلّا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت او في متعلقه والتاكيد والبيان ليسا كذلك فتخرج جميع تلك الصور ويخرج ايضا يا هذا ذا الجمة من امثلة عطف البيان وكلهم واجمعون من امثلة التوكيد ثم النعت المقصود به كشف الحقيقة لا يخرج عند النحاة عن التوضيح والتخصيص كما في قولك جاءني المعي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا او جاءني الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا فتدبره حق التدبر لتدفع به اوهام الناظرين (قوله او في متعلقه) في حواشي المطول الفنرية والسلكوتية في نظير هذا تجويز كسر اللام وفتحها والذي يناسب قول المصنف ما به اعتلق الكسر فتامل (قوله من توضيح الخ) تقديم التوضيح والتخصيص على سائر الاقسام لانهما الغالبان على النعت وان كان موضوعا للكل كما هو الحق الذي يشير له كلام الشارح وذلك ان صاحب التوضيح اعترض التعريف بخروج النعت الغير الموضح والمخصص وحاصل ما اشار له الشارح من الجواب منع ذلك والسند ان التكميل متناول لذلك ولكن يرجع في خصوص افراده لدلالة المقام كما يرجع في ارادة زيد او عمرو من جاءني انسان مثلا فتدبر (قوله في التعريف والتنكير) اي من التعريف والتنكير

وليست

وليست الواو بمعنى او بل هي على اصلها والمعنى ليعط النعت من هذين الامرين ما ثبت منهما لمتبوعه على حد اعط زيدا من الالف دينار مائة دينار فافهم (قوله هو مذهب الجمهور) حاصل المذاهب على ما استفيد من كلامه اربعة المنع مطلقا للجمهور الجواز مطلقا لبعض جواز نعت النكرة بالمعرفة اذا خصصت والّا فالمنع للاخفش جواز نعت المعرفة بالنكرة المختصة بها لابن الطراوة والصحيح الاول وما احتج به غيرهم محمول على البدل وقد اضطربوا في تعليل راي الجمهور الصحيح فعلله ابو محمد بن السيد بان المنعوت في اكثر مواضعه لا يتبين الّا بالنعت فصار هو والنعت كالشي الواحد ولا يصح ان يكون شيء واحد معرفة نكرة في حالة واحدة من جهة واحدة ورد بانه يلزم عدم وصف العلم بما هو معرف بال او بالاضافة لانه لا يجتمع تعريف العلمية وتعريف ال او الاضافة في حال واحدة وان لا يجوز وصف الاسم لا على لفظه ولا على موضعه لانه لا يكون شيء واحد معربا باعرابين مختلفين ولا متفقين في حال واحد وان لا يجوز وصف المنصرف بغير المنصرف ولا العكس لما يلزم من ان يكون شيء واحد منصرفا وغير منصرف وعلله ابو علي الفارسي بان النكرة تدل على الشيوع والمعرفة مخصوصة فنسبتها منها كنسبة الجمع من المفرد والصفة هي الموصوف في المعنى فكما لا يجوز ان يكون الجمع واحدا ولا العكس كذلك لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة ولا العكس ورد بانه يلزم ان لا يجوز الاخبار بالنكرة عن المعرفة كما لا يجوز الاخبار عن المفرد بالجمع وعلله ابو الحسن ابن الباذش بانه لم تنعت النكرة بالمعرفة لان حق المعرفة التقديم وحق النكرة التاخير فتدافعا ولم تنعت المعرفة بالنكرة لان نعت المعرفة لازالة التنكير العارض فيها والنكرة يلزمها التنكير فلا يزيلها غيره وهذه العلة انما تاتي على الغالب وهو كون النعت مخصصا او موضحا والبقية محمولة عليه وعلله الشيخ الاثير بالتدافع لان التنكير للابهام على المخاطب والتعريف لايضاح المسمى له (قوله بالمعرفة) الظرف متعلق بنعت لا بخصصت كما هو ظاهر وانما لم يقدمه رعاية لترتيب الالفاظ في الاية المثل بها ونحوها فتدبر (قوله يجوز نعته بالنكرة المخصوصة) ضروري ان مقتضى هذه العبارة ان ههنا اسما مقرونا بال قريب المسافة من النكرة وانه منعوت بنكرة وان تلك النكرة الواقعة نعتا مخصوصة وبين انه لم ينعت اللئيم الّا بجملة يسبني لا بنكرة مخصوصة وكذلك الليل نسلخ منه النهار نعم هو صحيح في للرجل مثلك فان مثل نكرة مخصصة بالاضافة الى الكاف وقع صفة لرجل ومن ههنا تكلف بعضهم ادخال الجملة في النكرة بارادة المعنى الحكمي وهو كون الجملة موولة باسم نكرة ماخوذ من حدث الجملة مخصص بالفاعل او هو مبني على الضعيف المحكي في الرضي من انها توصف بالتنكير فما قيل لا حاجة اليه لا حاجة اليه (قوله ان يسبني صفة لا حال) زعم بعضهم ان الحالية اولى لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعرف بالجملة واعترض بانه لا يناسب لان السب داب اللئيم لا انه حال المرور فقط ورد بانها حال لازمة وقيل ان مقتضى الوصفية ان اللئيم موصوف بكونه يسب والحالية انه يمر عليه في حال سبه اياه فيعرض عنه حلما ومقتضى الحال هو مقتضى الحال وقد كنا جلبنا مقال السيد السند في ذلك في باب الموصول فتذكر (قوله ما ينبغي للرجل مثلك الخ) قال المصنف عندي ان

هو مذهب الجمهور واجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الاوليان صفة لاخران في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان واجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة واجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله

ابيت كاني ساورتني ضئيلة
من الرقش في انيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وما اوهم خلاف ذلك موول * الثاني استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله

ولقد امر على اللئيم يسبني
فامضي ثم اقول لا يعنيني

ان يسبني صفة لا حال لان المعنى ولقد امر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا * الثالث لا يمتنع النعت في النكرات بالاخص نحو رجل فصيح وغلام يافع واما في المعارف

فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا او
اعم وقال الشلوبين والفراء ينعت الاعم بالاخص قال
المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتاخرين توصف كل
معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة . اه .
(وهو لدى التوحيد والتذكير او * سواهما) وهو التثنية
والجمع والتانيث (كالفعل فاقف ما قفوا *) اي يجري
النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع
موقعه فان كان جاريا على الذي هو له رفع ضمير
المنعوت وطابقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث تقول مررت برجلين حسنين وامراة حسنة
كما تقول مررت برجلين حسنا وامراة حسنت وان
كان جاريا على ما هو لشيء من سببيه فان لم يرفع
السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت
لانه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامراة
حسنة الوجه او حسنة وجها وبرجلين كريمي الاب
او كريمين ابا وبرجال حسان الوجوه او حسان وجوها
وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتانيث كما
هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامراة
حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها
* تنبيهات * الاول يجوز في الوصف المسند الى
السببي المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل
كريم آباؤه وكرام آباؤه * الثاني قد يعامل الوصف الرافع
ضمير المنعوت معاملة رافع السببي اذا كان معناه له
فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت
عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم
الجرمي الى منعه * الثالث افهم قوله كالفعل جواز
تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم
على لغة اكلوني البراغيث فيقال مررت برجل كريمين
ابواه وجاءني رجل حسنون غلمانه * الرابع ما ذكره من
مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع منها مانع
كما في صبور وجريح وافعل من . اه . (وانعت بمشتق)
والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل
كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة
المشبهة (كصعب وذرب *) وافعل التفضيل كاقوى واكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والالة لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور
وهو اصطلاح (وشبهه) اي شبه المشتق والمراد به ما اقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من اسماء الاشارة غير المكانية

لاسهل الحكم بالبدلية وتقرير التابع والمتبوع على ظاهرهما (قوله فلا يكون
النعت اخص عند البصريين) وجه بانه ان كان اعرف فان قصد الاعرف
اقتصر عليه من غير اتيان بالموصوف وان قصد مجرد توضيح الموصوف كفى
المساوي او الدون ولا يخفاك انه يقتضي منع سورة المساواة بالوجه التي
منعت سورة الاعرف (قوله وقال الشلوبين والفرا الخ) عبارة غيره اجاز نعت
الاعم بالاخص (قوله وقال بعض المتاخرين الخ) كان ابن خروف يقول به
ويرى ان ما ذكره النحويون من هذا التخصيص دعوى بلا دليل عليها (قوله
وان كان جاريا الخ) هذا صريح في ان القياس على الفعل في الاثنين من خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعم الحقيقي والسببي وكذا ظاهر كلام
المصنف وكانه منهما تعريض بابن الحاجب حيث خصص ذلك بالسببي وقد
اجيب عنه (قوله ما هو لشيء من سببيه) من بيانية اي وان كان النعت
جاريا على منعوت وذلك النعت صفة في الواقع لشيء هو سببيه (قوله
فهو كالجاري على ما هو له) اي وليس جاريا على ما هو له لكونه للسببي
(قوله يجوز في الوصف المسند الخ) الغرض من هذا التنبيه ومن التنبيه
الرابع التورك على المصنف بانه يقتضي عدم جواز جمع النعت جمع تكسير
لكون الفعل كذلك وبانه يقتضي ان يطابق مطلقا وهو منقوض بكصبور وجريح
وافعل من (قوله والمراد به الخ) غرضه منه كغيره دفع ايراد الشارح
البدر على ابيه فانه قال المشتق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى
منسوب اليه فلو قال وانعت بوصف مثل صعب وذرب كان اشمل لان من
المشتق اسم الزمان والمكان والالة ولا ينعت بشيء منها انما ينعت بما كان
صفة وهو ما دل على حدث وصاحبه ودفع بان مراد المصنف بالمشتق ما عبر
عنه بالصفة وهو ما دل على حدث وصاحبه واعترضه بعض المحققين بانه مبني
على ان المراد يدفع الايراد وهو ممنوع وقال الحق ما نقل عن الناظم فانه قال
المشتق الموصوف به ما دل على فاعل او مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه
وحينئذ فالمشتق له اطلاقان وهذا ما قال الشارح ورد بان المراد يدفع الايراد
اذا قامت عليه قرينة كما هنا فان المثال قرينة وكذلك قوله بوسمه او وسم
ما به اعتلق اذ لا يحصل الوسم باسماء الازمنة والامكنة والالات مع ان اطلاق
المشتق على ما دل على فاعل او مفعول به متضمنا فعلا وحروفه مجازي اريد
فيه الخاص من اسم العام والمراد لا يدفع الايراد فلا يكون هو الحق ودعوى انه
حقيقة اصطلاحية منعت . واعلم ان مسالة دفع المراد للايراد وعدمه مما اضطرب
فيه المتاخرون ففريق يدعي الاول وآخر ينكره ويدعي الثاني وفريق يرى التوفيق
بينهما

بينهما بانه ان قامت القرائن فالاول والّا فالثاني ومن مارس كتب المحققين كالسعد التفتازاني والشريف الجرجاني راى اجوبة لهم كثيرة بان المراد كذا وربما يكون ذلك مع خفاء في الكلام وعندي ان الخلاف المذكور لفظي فمعنى كون المراد يدفع الايراد انه اذا اطلع على ان المراد كذا وكان صحيحا لم يبق اعتراض من حيث المعنى المقصود ومعنى كونه لا يدفعه ان المواخذة على اللفظ باقية بسبب عدم انطباقه على المعنى المراد الّا ان اولئك الافاضل لما كان معظم نظرهم المعاني واما الالفاظ فهي آلات لها وعنوان عليها فلا عليها اذا ظهر المراد اختاروا الاول واما غيرهم ففتحوا ابواب المضايقة ووقفوا عندها (قوله وذي) اي هذه المادة فلا يضر قول الشارح والموصولة واراد الشارح من فروع ذو الموصولة ذات وذوات عند طي تدبر (قوله والمنتسب) عبر في التسهيل بقوله واسماء النسب المقصود وفي شرحه للشيخ الاثير احترز بقوله المقصود من نحو قمري وحبشي من الاسماء التي هي منسوبة في الاصل وغلب إستعمالها دالة على اجناس لا تعرض لها في النسب (قوله ونعتوا بجملة) منها الظرف والجار والمجرور ان قدر متعلقهما فعلا فان قدر اسما فمن قوله وانعت بمشتق فمن قال يرد عليه الظرف والجار والمجرور فقد وهم (قوله او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية) في شرح التسهيل للشيخ الاثير قد تقدم ذكر اختلاف الناس في مسالة نعت المعرفة بالنكرة وليس منها هذا الذي ذهب اليه المصنف من ان المعرف بال الجنسية يجوز ان ينعت بالجملة لانه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى وهذا ليس بشيء الا تراهم يصفونه بالمعرفة فلو كان نكرة لم يوصف بالمعرفة وتخريج الاية على ان يكون نسلخ جملة في موضع نصب على الحال او تفسيرية فلا يكون لها موضع من الاعراب لما قال وءاية لهم الليل فسر كون الليل ءاية لان في قوله وءاية لهم الليل ابهاما في كيفية كونه ءاية ففسر ذلك كقوله ان مثل عيسى عند الله كمثل ءادم ثم فسر صفة ءادم هذا كلامه وهو غير صحيح فان الملازمة في قوله فلو كان نكرة لم يوصف بالمعرفة ممنوعة والسند وجود التعريف اللفظي فان اراد من المقدم التنكير لفظا ومعنى فالملازمة مسلمة ولم يدعه المصنف (قوله ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف) يشير الى ما سينبه عليه من ان الرابط لا يكون الواو والغرض من ذلك التعريض بالزمخشري حيث اجازه قائلا انها تفيد تاكيد الارتباط بالمنعوت قال المصنف في شرح التسهيل وهذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية لان النعت مكمل للمنعوت ومجعول معه كشيء واحد فدخول الواو عليه توهم كونه ثابتا مغايره لان حق المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه وهذا مناف لما زعمه من توكيد الارتباط هذا كلامه وارتضاه الشيخ الاثير وهو تعصب منهما والّا فذلك التوهم بحيث لا يعتبر ولو اعتبروه لمنعوا الواو في باب الحال التي كالنعت إلّا في ان الغرض منها بيان الهيئة واي ضرر في تاكيد الربط وتقويته برابطين على انه يمنع رائحة العطف في هذه الواو راسا والى انه لا يربط هنا إلّا الضمير لقوته لا كل ما يربط في باب الخبر كما يوهمه كلام المصنف لضعف طلب النعت المنعوت بالنسبة لطلب المبتدا للخبر (قوله او مقدر) في التسهيل لكن الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة اكثر (قوله اي اخطا غارها) هو راي كوفي واما البصرية فيرون ان ذلك على حذف الضمير والحرف الجار له والتقدير اخطا الغار منها (قوله ولا بعبد بعتكه) هذا

(وذي) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمنتسب ❋) تقول مررت بزيد هذا وذي المال وذو قام والقريشي فمعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش (ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون (منكرا ❋) اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله

- ولقد امر على اللئيم يسبني -

وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما تقدم او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او بدل منه كقوله

كان حفيف النبل من فوق عجسها
عوازب نحل اخطا الغار مطنف

اي اخطا غارها فال بدل من الضمير والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فاعطيت ما اعطيته خبرا ❋) والثاني ان تكون خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه الاشارة بقوله (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب ❋) فلا يجوز مررت برجل اضربه او لا تهنه ولا بعبد بعتكه قاصدا انشاء البيع (وان اتت) الجملة الطلبية في كلامهم (فالقول اضمر تصب ❋) كقوله - جاوا بمذق هل رايت الذئب قط -

اي جاوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رويته هذا الكلام * تنبيهان * الاول ذكر في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية اقوى منه بالجملة الاسمية * الثاني فهم من قوله فاعطيت ما اعطيته خبرا انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما اعطيته حالا (ونعتوا بمصدر كثيرا *) وكان حقه ان لا ينعت به لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة او توسعا بحذف مضاف (فالتزموا الافراد والتذكيرا *) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضى وزور وامراة عدل ورضى وزور ورجلان عدل ورضى وزور وكذا في الجمع اي هو نفس العدل او ذو عدل وهو عند الكوفيين على التاويل بالمشتق اي عادل ومرضي وزائر * تنبيهان * الاول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان اكثر من وقوعه نعتا * الثاني اطلق المصدر وهو مقيد بان لا يكون في اوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (ونعت غير واحد اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف *) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين او بخيلين ويستثنى من الاول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والزجاج والمبرد قال الزيادي وقد يجوز ذلك على البدل او عطف البيان * تنبيهات * الاول قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله

فوافيناهم منا بجمع
كاسد الغاب مردان وشيب

ايماء الى ان المصنف اطلق الطلب الاخص واراد الانشاء الاعم (قوله اي جاؤا بلبن مخلوط الخ) في تذكرة ابن هشام لا ادري ما الذي دل النحاة على ان هذا وصف ويمكن ان يكون مستانفا وكان قائلا قال ما صفته فقال هل رايت الذئب قط اي هو مثله (قوله ذكر في البديع الخ) ذكر في البسيط ايضا ان الفعلية تكون حالية كقوله تعالى ووجد من دونهما امراتين تذودان وماضوية كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك واستقبالية نحو يوم تشخص فيه الابصار قال وهذه الصفات الفعلية متى كثرت عطف بعضها على بعض بخلاف المفردات فان الاحسن ترك العطف والعطف يكون بالواو والفاء وثم (قوله وكان حقه ان لا ينعت به لجموده الخ) يريد ان المصادر اسماء جوامد وحق الاسماء الجوامد ان لا تكون نعتا فحق المصدر ان لا يكون نعتا إلّا انهم نعتوا به لاحد امرين اما لقصد المبالغة في وصف الموصوف بالحدث حتى كانه هو واما لقصد الايجاز في الكلام والتزموا فيه حينئذ الافراد ولو كان الموصوف مثنى او جمعا والتذكير ولو كان الموصوف مونثا لينبهوا على ان مناط التانيث والتثنية والجمع في الحقيقة ذلك المحذوف او على انه ليس المراد افرادا تثنى او تجمع او تونث انما المراد حقيقة اتحدث بالموصوف ايا كان ولو انتفى الامران معا بان كان المصدر ليس مرادا منه نفس الحقيقة بل المراد منه الافراد لكان يثنى ويجمع فيقال عدلان وعدول مثلا لان علة منع ذلك كون الحدث شيئا واحدا لا يثنى ولا يجمع يرشدك الى ما ذكرنا ما ياتي عن البسيط فاندفع ما قيل كلامه يوهم انه لولا قصد التنبيه المذكور لم يلزم افراده ولا تذكيره وليس كذلك لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع هذا وتقديم قصد المبالغة على قصد الحذف لما ان الشيخ عبد القاهر قال في قول الخنساء - فانما هي اقبال وادبار - لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول - وكلام عامي مرذول - لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني هذا كلامه (قوله وهو عند الكوفيين على التاويل الخ) في البسيط وذلك اخراج للمصدر عن اصله عن وضعه ومهما امكن ابقاوه على اصله كان اولى ومما يبين انه باق على اصليته انه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث كما كان قبل ان يوصف به (قوله وان كان كثيرا لا يطرد) هذا ليس على اطلاقه فقد ذكر في البسيط ما اقتضى ان المصادر التي بمعنى مفعول الثلاثية المضافة للفاعل نحو دينار نقد خبير ودرهم ضرب ملك ينقاس التوصيف بها (قوله اطلق المصدر وهو الخ) لعل المصنف يرى ان المصدر لا يتناول ما ذكر عند الاطلاق فقد قال السهيلي وقول النحاة المصدر يكون بالميم كقولك قتلته مقتلا وذهبت مذهبا تسامح لان الميم دخلت لمعنى زائد على معنى الحدث ولذلك تقول ضربه وقتله ولا تقول مضربه ومقتله إلّا في المكان وكان الشارح لم يعول عليه لما قيل الحق ان اطلاق المصدر على المبدوء بالميم حقيقة (قوله ويستثنى من الاول الخ) صرح بهذا الاستثناء الشيخ الاثير وجعله مما فات صاحب التسهيل ووجهه بقوله وعلة منع ذلك ان كل نعت لابد له من ضمير يعود

على الموصوف ليربطه به إلّا اسماء الاشارة فانها لا توصف إلّا بالجوامد وان وصفت بالمشتق فعلى ان يكون قائما مقام الجامد ولذلك يقل وصفه به والجوامد لا تحمل ضميرا فجعل كونه موافقا للمنعوت في الافراد او غيره لتحصل المشاكلة التي هي الرابطة بين النعت والمنعوت في اسماء الاشارة هذا كلامه وقد اخطا بعضهم فجعل دليل الاستثناء قاضيا بعدم صحة الاستثناء ولو تم له ذلك لما صح تخصيص اصلا ووهم آخر فظن منافاة ما هنا لما سياتي في الخاتمة وستريك تحقيقه (قوله وفيه نظر) اصل هذا النظر للشيخ الاثير فان الناظم مثل في شرح التسهيل بالبيت فقال الشيخ الاثير هكذا انشده المصنف على انه من تفريق النعت وليس من هذه المسالة لانه قال يفرق نعت غير الواحد بالعطف اذا اختلف والمنعوت هنا ليس بمثنى ولا مجموع بل هو اسم مفرد ولذلك صحت تثنيته في قوله تعالى يوم التقى الجمعان هذا كلامه قيل ومبناه حمل الواحد والمثنى والمجموع على المعنى الصناعي كما هو المتبادر ولو حمله على ما هو اعم ليتناول المثنى والاسمين المتعاطفين والجمع والاسماء المتعاطفة واسم الجمع واسم الجنس لاندفع النظر والتحقيق ان كلام المصنف تحقيق وان ظن به الشيخ الاثير ما ظن فان المفرد عند الاطلاق في مقابلة المثنى والجمع واما الواحد ففي مقابلة المتعدد ولما راى المصنف ذلك عدل عن التعبير بالمفرد الى التعبير بالواحد ولا يرد قول المصنف والواحد اذكر ناسبا للجمع لان الكلام هنا عند الاطلاق (قوله قال في التسهيل الخ) حاصل الصور المشار اليها اربعة تغليب المذكر على المونث مع جمع النعوت في لفظ واحد تغليب العاقل على غيره مع جمع النعوت في لفظ واحد ايضا وهذان حكمهما الوجوب تغليب المذكر على المونث مع تفصيل النعوت تغليب العاقل على غيره مع ذلك التفصيل ايضا وهذان حكمهما الاختيار مثال الاولى مررت بزيد وهند الصالحين وبزيد والهندين الصالحين ومثال الثانية مررت بزيد وشمر السابقين وبزيد والفرسين السابقين ومثال الثالثة مررت برجل وامراة صالح وصالح وقد يجوز صالح وصالحة ومثال الرابعة انتفعت بعبيد وافراس سابقين وسابقين وقد يجوز سابقين وسابقات (قوله وحيدي معنى) اي والمنعوتان متفقان في التعريف والتنكير لئلا يتخالف النعت والمنعوت في التعريف والتنكير ليس احدهما اسم اشارة لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته إلّا ان يوخر اسم الاشارة واعلم ان صور العاملين على ما يشير اليه الشارح ثمانية اتفاق في اللفظ والمعنى والعمل اختلاف في اللفظ فقط اختلاف في المعنى فقط اختلاف في العمل فقط اختلاف في اللفظ والعمل فقط اختلاف في اللفظ والمعنى فقط اختلاف في العمل والمعنى فقط اختلاف في اللفظ والمعنى والعمل وجواز الاتباع في الاوليين فقط ووجوب القطع في البقية (قوله بغير استثنا) الاظهر ان المراد بغير استثناء لصور ما اذا لم يكن المتبوعان فاعلي فعلين او خبري مبتداين فانه قال في التسهيل جاز الاتباع مطلقا خلافا لمن خصص وقال في شرحه في كلام س ما يوهم منع جواز الاتباع عند تعدد العامل في غير مبتداين وفاعلين ثم اتى بكلام س وقال من النحويين من اخذ من هذا الكلام ان مذهبه تخصيص نعت فاعلي الفعلين وخبري المبتداين بجواز الاتباع ثم قال والاولى ان يجعل مذهبه ما قررته قبل واستدل على ذلك ولعل الشارح رمز لما ذكرنا بجعل كلمة مطلقا التي اتى بها تفسيرا لكلامه هنا حيث قال

وفيه نظر * الثاني قال في الارتشاف والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع * الثالث قال في التسهيل يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (ونعت معمولي) عاملين (وحيدي معنى * وعمل اتبع بغير استثنا *) اي اتبع مطلقا نحو جاء زيد واتى عمرو العاقلان وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ورايت زيدا وابصرت عمرا الظريفين وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين او خبري مبتداين فان اختلف العاملان في المعنى والعمل او في احدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورايت عمرا الفاضلان او الفاضلين ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان او الكريمين ونحو هذا مولم زيد وموجع عمرا الظريفان او الظريفين ولا يجوز الاتباع في ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين

من شان كل واحد منهما ان يستقل * تنبيهان * الاول
اذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور الاولى
ان يتحد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان
وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في اماكنه من غير
اشكال الثانية ان يختلف العمل وتختلف نسبة العامل
الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا
الكريمان ويجب في هذه القطع قطعا الثالثة ان يختلف
العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد
عمرا الكريمان فالقطع في هذه واجب عند البصريين
واجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص من الفراء انه
اذا اتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان
ونص ابن سعدان على جواز اتباع اي شئت لان كلا منهما
مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل
انه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا
لهند لكن ذكر الناظم في باب ابنية الفعل من شرح
التسهيل ان الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس
احدهما اولى من الاخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو
اتبع منصوبهما بمرفوع او مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه
قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما   الافعوان والشجاع الشجعما

فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا
لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه
اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم
وسالمت القدم الافعوان * الثاني قوله اتبع يوهم وجوب
الاتباع وليس كذلك لان القطع في ذلك منصوص على
جوازه (وان نعوت كثرت وقد تلت *) اي تبعت منعوتا
(مفتقرا لذكرهن) بان كان لا يعرف الا بذكر جميعها
(اتبعت *) كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء
الواحد وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب
اذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة احدهم
تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب
(واقطع) الجميع (او اتبع) الجميع او اقطع البعض
واتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا * بدونها) كلها
كما في قول خرنق * لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر * النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر * فيجوز
رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ونصبهما باضمار امدح او اذكر ورفع الاول ونصب الثاني على ما
ذكرنا وعكسه على القطع فيهما (او بعضها اقطع معلنا *)

اي اتبع مطلقا فتفطن (قوله من شان كل واحد منهما ان يستقل) زيادته لاخراج
صورة الجواز وهي ما اذا اتحدا معنى وعملا فانهما ليس من شان كل منهما ان
يستقل لان احدهما كالموكد للاخر فكانه لم يعمل الا عامل واحد (قوله غلب
المرفوع) اي وجوبا ففي شرح التسهيل للشيخ الاثير فالنص عن الفراء انه
يجب اذا اتبع تغليب المرفوع (قوله قيل بدليل انه لا يجوز ضارب الخ)
هو قدح في علة الحكم عند الخصم ليفسد الحكم يعني انه لو كانت العلة في جواز
اتباع نعتهما معا باعراب احدهما فقط هي كون كل منهما مفاعلا للاخر مع ايجاب
الرفع لاشرفيته عند الفراء لجاز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة لوجود
تلك العلة فان كلا من هند وزيد ضارب للاخر لكنه لا يجوز فليس ما ذكرت
يصلح علة للجواز فينتفي اذ لا علة عند الخصم سواه فيكون الصحيح مذهب
البصريين وتحريره ان الفراء وابن سعدان اتفقا على ان نعت المرفوع والمنصوب
يكون تابعا ظاهرا لاحدهما فقط وفي التحقيق لكل منهما نظرا للمعنى وهو ان كلا
فاعل مفعول لكن الفراء يوجب للنعت الرفع فقط لاشرفيته وابن سعدان يجوزه
والنصب الغاء لذلك وحينئذ فلا شك ان عدم جواز ضارب زيد هندا العاقلة
يفسد ذلك وبما حررنا ظهر ان ما قيل قد يقال هذا الدليل لا يبطل مذهب
الخصم لجواز ان يقال المجوز لملاحظة المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا
ليس بشيء وانما ضعف الشارح ذلك القدح بقيل لانه يقتضي القطع بعدم الجواز
المذكور مع ان كلام المصنف في شرح التسهيل بخلافه ولذلك اتى بالاستدراك
لكنه ليس بالقوي لما ان الشيخ الاثير نقل الاتفاق من البصريين والكوفيين
على عدم جواز الرفع في مثل هذا المثال فاي صحة تبقى لكلام المصنف الذي
استدرك به الشارح (قوله لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد) يعني ان
المنعوت اذا افتقر الى النعت الواحد او الى النعوت فان ذلك النعت او تلك
النعوت ينزل او تنزل مع المنعوت وفي نفسها منزلة الشيء الواحد لذلك الافتقار
فيكون اعرابها اعراب المنعوت وعاملها عامله ولا يمكن القطع حينئذ لادائه الى
ان يكون العامل في النعت مقدرا وذلك ينافي التنزيل المقتضي لكون عامله
واحدا وكما لا يمكن القطع حينئذ لا يمكن الحذف بالاولى الا ان تكون قرينته
كنار على علم فيجوز لقيام تلك القرينة مقامه بجميع اوصافه واما اذا انتفى
ذلك الافتقار فلا وجه لذلك التنزيل فيجوز ذلك فاندفع ما قيل ان القطع لا
يزيدك على ترك النعت بالكلية وهو جائز وكذا ما قيل المقصود من الذكر حاصل
عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم
ذلك من غير حاجة لما تعسفه الناظرون فليتدبر (قوله وعكسه) لم يقل على

ما ذكرنا ايضا ليكون جاريا على كلا القولين الاتيين لانه اذا نصب الاول تعين ان الثاني على الصحيح لا يرفع بالتبعية بل على اضمار مبتدا والّا لاتبع بعد القطع وعلى مقابله لا يتعين لجواز ما ذكر (قــولـه اي اذا كان المنعوت الخ) اختار في حمل كلامه هذا التفسير وايده بكونه للمصنف في شرح الكافية ايماء الى تضعيف من قرا بعضها بالنصب على المفعولية واصل ذلك انهم اضطربوا في كلام المصنف فمنهم من جعل بعضها مجرورا معطوفا على دونها ومنهم من جعله منصوبا مفعولا لا قطع وغالبهم يميل اليه وكلام الشارح يشير الى الميل عنه ووجهه زيادة على كلام المصنف في شرح الكافية ان الصور ثلاثة افتقار المنعوت لكل النعوت استغناوه عنها كلها استغناوه عن بعضها وافتقاره الى بعض آخر وانما يتنزل كلام المصنف عنها على الاول على الاولى قوله اتبعت وعلى الثانية قوله اقطع او اتبع وعلى الثالثة قوله اقطع معلنا ثم تعليق وجوب الاتباع كما يدل له التعبير بالفعل على افتقار المتبع يدل على ان متعلق القطع والاتباع المخير بينهما في الثانية الجميع او البعض وعلى ان متعلق القطع في الثالثة البعض الغير المفتقر اليه وان القطع ليس واجبا واما على الثاني فانما يتنزل على الاوليين فقط لما ان اقطع بعضها يكون معطوفا على اقطع او اتبع اللذين قبله وحذف المعمول يكون للعموم فيكون ان يكن معينا بدونها شرطا في الكل ويصير المعنى واقطع الكل او اتبع الكل او اقطع البعض ان يكن معينا بدونها وتقدير شي ليس ثمة ما يدل عليه فلا تفهم الصورة الثانية بوجه والانصاف انه على التوجيهين يتنزل الكلام على الصور كلها اما على ما ذهب اليه الشارح ومن تبعه فلما ذكرنا واما على ما ذهب اليه غيره فلانه اذا كانت النعوت مثلا عشرة وافتقر المنعوت الى خمسة فقط تكون الخمسة المفتقر اليها داخلة تحت قول المصنف وان نعوت كثرت الخ وتكون الخمسة الاخرى داخلة تحت قوله واقطع الكل او اتبع الكل او اقطع بعضها معلنا ان يكن معينا بدونها وان التوجيه الثاني اولى ولا ينافيه كلام شرح الكافية كما لا يخفى لانه على التوجيه الاول يكون قوله اقطع معلنا لا يرتبط بما قبله اذ الفرض عطف او بعضها على ما قبله فيكون عامله عامله ثم تسلط العامل على المعطوف عليه بوجه به يتسلط على المعطوف ولا يصح هنا اقطع الكل او اتبع الكل او اقطع البعض واتبع البعض ان يكن معينا ببعضها او بدون بعضها الّا بتعسف على انه ربما يستغنى عن قوله او بعضها اقطع معلنا باسره بان يقال ما افتقر اليه من النعوت داخل تحت قوله وان نعوت الخ وما لم يفتقر اليه يكفي في حكمه قوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها فتدبره حق التدبر (قولـه قال ابن ابي الربيع الصحيح المنع) قال في تعليله وانما لم يجز الاتباع بعد القطع لما يودي اليه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة واوجه منه التوجيه بانه نزول بعد الصعود لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وبان طباع اهل اللسان تابى الرجوع الى الشي بعد الانصراف عنه قال قائلهم

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد   اليه بوجه آخر الدهر ترجـــــع

(قولـه وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز) قال في توجيهه لان القطع عارض لفظي فلا حكم له (قــولـه لكان مذهبــا) وجهه انه اذا افتقر الى البعض يكون مع ذلك

اي اذا كان المنعوت مفتقرا الى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع هكذا في شرح الكافية * تنبيهـات * الاول اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن ابي الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الافتقار الى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا * الثاني اذا كان المنعوت نكرة

تعين في الاول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع كقوله ويأوي الى نسوة عطل

وشعثا مراضيع مثل السعالي

الثالث يستثنى من اطلاقه النعت الموكد نحو الهين اثنين والملتزم نحو الشعرى العبور والجاري على مشار به نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وارفع او انصب ان قطعت) النعت عن التبعية (مضمرا * مبتدا او ناصبا لن يظهرا *) اي لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو ونحو وامرأته حمالة الحطب بالنصب باضمار اذم اما اذا كان للتوضيح او للتخصيص فانه يجوز اظهارهما فتقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة ولك ان تقول هو التاجر واعني التاجر (وما من المنعوت والنعت عقل *) اي علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك في المنعوت (وفي النعت يقل *) فالاول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات او كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام وكقوله

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

اصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم فحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف المضارعة من تاثم وابدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا الموخر وهو احد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن او في امتنع ذلك الّا في الضرورة

كقوله لكم قبصة من بين اثرى واقترا

وقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع بين رجليه بشن

والثاني كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صالحة وقوله ـ فلم اعط شيئا ولم امنع ـ اي شيئا طائلا وقوله

ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد * اي فرع فاحم وجيد طويل * تنبيهات * الاول قد يلي النعت لا او اما فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ائتني برجل اما كريم واما شجاع * الثاني يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو مررت بزيد العالم والشجاع والكريم * الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله * الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخرت الجملة غالبا نحو وقال رجل موٴمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب انزلناه مبارك فسوف ياتي الله بقوم الاية . اه * خاتمة * من الاسماء

البعض بمنزلة الشيء الواحد كما تقدم فلا يفصل بينهما بجملة النعت المقطوع الذي هو ليس بجزء واما اذا استغنى عنها فما اتى منها تابعا ليس بتلك المنزلة فلا ضرر في الفصل بينهما بجملة النعت المقطوع (قوله تعين في الاول من نعوته الاتباع) يوخذ منه انه لو كان نعت النكرة واحدا لا يجوز قطعه وفي شرح التسهيل للشيخ الاثير فان لم يتقدم آخر فلا يجوز القطع إلّا في الشعر نحو مررت برجل عاقل بالرفع وفي البسيط اذا وصفت النكرة فالمشهور ان النعت لا يقطع وقال سيبويه ان وصفت بما فيه مدح او ذم او ترحم جاز القطع وكذلك اذا وصفت بغير ذلك (قوله الشعرى العبور) قيل لا يرد ان الشعرى قد يفرد نحو وانه هو رب الشعرى لان الشعرى اسم لكوكبين فالملتزم نعته غير المفرد وفيه نظر ففي تفسير القاضي البيضاوي على قوله وانه هو رب الشعرى يعني العبور وهو اشد ضياء من الغميصاء هذا كلامه وقال في الصحاح والشعرى الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء وطلوعه في شدة الحر وهما شعريان الشعرى العبور التي في الجوزاء والشعرى الغميصاء التي في الذراع تزعم العرب ان الشعريين اختا سهيل فالعبور تراه اذا طلع كانها تستعبر وقال ايضا وسميت بذلك لانها عبرت المجرة والغميصاء لا تراه فقد بكت حتى غمصت والغمص في العين ما سال من الرمص والرمص بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص . اه . والشعرى العبور قال السدي كانت تعبدها حمير وخزاعة وهي تقطع السماء طولا والنجوم كلها تقطعها عرضا . اه . (قوله وهذا اذا كان النعت الخ) في حواشي الكشاف التفتازانية فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب او الرفع على ما يقصد به من مدح او ذم او ترحم قلت ان في الافتنان بمخالفة وتغيير المالوف تنبيها وايقاظا للسامع وتحريكا من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل او المبتدا فانه ادل دليل على الاهتمام (قوله والمبتدا الموخر) الظاهر انه ليس ههنا ما يقتضي وجوب تقديم الخبر من جهة الصناعة النحوية انما اتفق ذلك للشاعر فقط اذ لا منع في ان يقال ما احد يفضلها في قومها فتامل (قوله يجوز عطف بعض النعوت المختلفة الخ) اغفل الحرف العاطف وهو الواو واما الفاء فلا يجوز العطف بها هنا إلّا اذا كانت النعوت مشتقة من احداث واقعة بعضها اثر بعض كقوله

يا ويح زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب

اي الذي صبح العدو فغنم فآب فعلى هذا يجوز مررت برجل قائم الى زيد فضاربه فقاتله والعطف بثم جوازه بعيد في مثل هذا قاله السهيلي وقال ابن

ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعته مصحوب ال خاصة فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرووف الرحيم وغيره يجعله بدلا ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كاي نحو مررت بفارس اي فارس ولا يقال جاء في اي فارس والله اعلم *

حروف اذا كانت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف إلّا بالواو وان لم تكن مجتمعة عليه جاز العطف بجميع حروف العطف إلّا حتى وام (قوله ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة) هو مذهب بصري ومذهب الكوفيين انها لا تنعت وكذا لا ينعت بها واختاره السهيلي قال فان قلت فقد اجازوا جاءني زيد هذا ورايت زيدا ذاك على النعت قلنا ليس بنعت لكنه بدل او عطف بيان ولا ينعت به لانه جامد غير مشتق ولا يتصور اضمار فيه ليعود على المنعوت منه كما يعود عليه من النعت المشتق قال فان قلت اليس معنى زيد هذا زيد المشار اليه قلنا وكذلك زيد هو اي المضمر فانعت به لان قولك مضمر مشتق من الفعل كمكرم وهذا لا يقوله احد لان هو ليس في لفظه ما يدل على فعل او وصف فكذا هذا ليس في لفظه ما يدل على فعل اخذ منه ولا هو مشتق من الاشارة وانما لفظك به كتحريك يدك الى جهة المشار اليه هذا كلامه ولا يذهب عليك انه سلم ان التلفظ بهذا قائم مقام الاشارة الى زيد باليد وذلك يصحح اخذ المشار اليه من اسم الاشارة جاريا على ما قبله واما اخذ مضمر من هو ليس ثمة ما يصحح جريانه على ما قبله كما لا يخفى فتدبر (قوله فهو عطف بيان على الاصح) صححه المصنف في شرح التسهيل وارتضاه ابن السيد واختاره السهيلي ونقل عن ابن جني والشلوبين والزجاج والمنقول عن س خلافه بل صرح بانه نعت وعلله بان العمدة في الحقيقة على الثاني وهو الذي هو جزء من الكلام اذ الاشارة لا تستقل بنفسها بل بما بعدها فصارت الاشارة وما بعدها كشيء واحد فكان وصفا له لان الوصف كذلك هذا كلامه • وقال ابن عصفور من حمله على النعت يجعل فيه معنى الاشتقاق بجعل قولك الرجل بعد هذا بمنزلة هذا الحاضر المشار اليه فكانه قال مررت بهذا الحاضر ولا يعارض هذا ما اريناك سابقا ان الكثير في اسماء الاشارة ان لا توصف إلّا بالجوامد وان وصف بالمشتق فعلى ان يكون قائما مقام الجامد لما ان المراد من قيامه مقام الجامد انه حل محلا هو للجامد بطريق الكثرة وان كنا نوول الجامد الكثير الوقوع بالمشتق كما صرح به ابن عصفور لضرورة النعتية • ومن هنا يظهر لك ايضا انه لا منافاة بين ما قدمنا في توجيه قول الشارح ويشتق من الاول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته وبين ما ذكره هنا من ان الاصح كونه عطف بيان لما ان ذلك بناء على مذهب س كما هو منسوب له هناك وما هنا مختار للمصنف وجماعة وعبارة الشارح هنا عبارة التسهيل بعينها فاعرفه فقد وهموا فيه (قوله ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر) وجه امتناع النعت به عدم اشتقاقه وتاويله بالمشتق واما وجه امتناع نعته فهو ان النعت يكون للتخصيص وللتوضيح والمدح وللذم ولغير ذلك وما نعت للتخصيص او التوضيح ينعت لغيرهما وما لا فلا لاصالتهما في باب النعت والتخصيص لا يكون إلّا في النكرات والتوضيح كان الظاهر ان لا يكون إلّا في المعارف إلّا ان نحو غلامي وان تعرف به الغلام بالاضافة الى المتكلم لم يتوضح كل التوضيح عند تعدد غلمانه وفي الاشارات والموصولات نوع ابهام وفي الاعلام اشتراك لفظي فاحتيج للنعت للتوضيح واستتبع ذلك جواز النعت المدح ونحوه لما علمت إلّا ان بعض الاعلام كلفظ الله وان كان قابلا للاشتراك من حيث كونه علما إلّا انه لم يقع له تشريفا هل تعلم له سميا حتى انه مهما اطلق علم المراد منه كل احد وان لم

يعلم كنهه غيره ومن ثمة قيل فيه انه اعرف المعارف فلم يحتج للنعت للتوضيح وان كان قابلا له من حيث كونه علما فبقى جواز نعته للمدح واما ضمير المتكلم والمخاطب فلا يدخله التباس بوجه ولا هو قابل له من حيث كونه ضمير متكلم او مخاطب فامتنع نعته للتوضيح واستتبع ذلك منع نعته للمدح او للذم مثلا واما ضمير الغائب فاما لانه محمول عليهما واما لانه نائب مناب تكرير الاسم وكما ان الاسم اذا كرر لا ينعت بنعت فكذا ما ناب منابه وبما حررنا اندفع ما استصعبوا جوابه وهو ما قيل ان اسم الجلالة اعرف المعارف وهو ينعت للمدح فلم لا ينعت الضمير لذلك فتدبره ففيه دقة ما *

* التوكـــــيد *

(قوله لفظي وسياتي) تقديم هذا القسم لمجرد ان يحيله على ما سياتي ثم يذكر المعنوي الذي تعرض له المصنف هنا والّا فقد اريناك سابقا عن المصنف تصريحا ومن الشيخ الاثير تلويحا ان المعدود في التوابع هو التوكيد المعنوي (قوله وهو التابع الرافع الخ) الظاهر انه يرفع احتمال المجاز بالكلية لما ان احتمال المجازية امر موهوم ليس الّا فادنى شيء لا يبقى له اثرا والاتيان باجمع واخواته لان العرب قد توكد حيث لا يراد الّا تمكين الموكد في النفس وتثبيته لارفع الاحتمال كما اتوا باجمع واكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل ثم احتمال ارادة غير الظاهر يتنزل على التجوز والغلط والنسيان مع ان التوكيد المعنوي لا يرفع ايهام غير التجوز كما اقتضاه كلام المصنف في شرح التسهيل وفي المطول ولا يرفع هذا التوهم يعني توهم السهو بالتوكيد المعنوي وهو ظاهر . وفي الحاشية الشريفة عليه فانه اذا قيل جاء زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه فتلفظ بزيد مكان عمرو لكن في شرح التسهيل للشيخ الاثير انه يرفع ذلك والحاصل ان كون اللفظي والمعنوي يرفع احتمال التجوز واللفظي يرفع احتمال السهو والغفلة ايضا مما لم ينكره احد وانما الكلام في المعنوي هل يرفع احتمال السهو والغلط او لا على ما عرفت فالتعريف بانه التابع الرافع احتمال ارادة غير الظاهر منطبق على كلا القولين وليس منافيا لاحد القولين فجعل الشارح له للمعنوي فقط غير صحيح وقول بعض الناظرين فيه انما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم الغلط انما يكون بالتاكيد اللفظي كما حققه السيد وهم وكان التعريف منصوب في غير محله والاصل هو في الاصل مصدر ثم سمى به التابع الرافع احتمال ارادة غير الظاهر اللهم الّا ان يقال انه اخرج اللفظي عن جنس التعريف رعيا لما تقدم مرارا عن المصنف والشيخ الاثير وبعد ذلك فما اشار اليه المصنف من عدم تعريف المعنوي لكونه بالفاظ محصورة وتعريف اللفظي على الاستقلال اولى فليتامل (قوله بالنفس او بالعين الخ) لا يخفى على ذي مسكة انه لم يستفد من المصراع الاول من هذا البيت الّا ان التوكيد يقع بالنفس والعين ولم يتعرض الى انهما لا يكونان الّا مفردين او تارة وتارة والى كونهما يضافان الى ضمير يطابق الموكد اولا نعم المصراع الثاني يفيد اضافتهما الى ضمير يطابق الموكد والبيت الثاني يفيد افرادهما في نفسهما تارة وجمعهما اخرى فالمصراع الاول والثاني والبيت الثاني افادة لاحكام متغايرة كما رايت وعلى هذا جاء كلام الشارح كما ترى . وما قيل ان البيت الاول يفيد انه اذا اكد بهما مفرد او مثنى او مجموع

لا

(التوكيد)

هو في الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال اكد تاكيدا ووكد توكيدا وهو بالواو اكثر وهو على نوعين لفظي وسياتي ومعنوي وهو التابع الرافع احتمال ارادة غير الظاهر وله الفاظ اشار اليها بقوله (بالنفس او بالعين الاسم اكدا * مع ضمير طابق الموكدا *) اي في الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء زيد نفسه او عينه

لا يختلف لفظهما بل يبقيان على افرادهما وانما يختلف الضمير المضاف اليه في التثنية والجمع فيطابق الموكد في ذلك مع ان البيت الاتي يقتضي انه لا يوكد بهما الجمع إلّا مجموعين كما انه لا يوكد بهما المثنى إلّا مجموعين كما سياتي في كلام الشارح فلعل ذكر البيت الثاني كالاستدراك على ما افهمه البيت الاول فوهم محض لان المصراع الاول لم يفد إلّا ان التاكيد يقع بالنفس والعين والمصراع الثاني افاد منطوقا انه لابد من ضمير وانه لابد وان يطابق الموكد ومفهوما امتناع ان يوتى بهما من غير ضمير او مع ضمير من غير مطابقة للموكد واما ان النفس والعين يلزمان الافراد ولا يختلف إلّا الضمير المضاف اليه فما لا شعور له حتى يتفرع ان البيت الثاني كالاستدراك على الاول واشد منه فسادا وازيد خلطا ما قيل عليه الذي الجاه الى ذلك قول الشارح اي في الافراد الخ ولو قطع النظر على كلام الشارح امكن ان يحمل الاسم في البيت الاول على الافراد بقرينة البيت الثاني لكن يضيع قوله ـ مع ضمير طابق الموكدا ـ وليت هذه الافهام * المقصورة على الخيالات والاوهام * اختارت منها ما يمكن رواجه * ويصعب على الاذهان القاصرة علاجه * وبالله تعالى التمسك (قوله او نفسه وعينه) في نسخ نفسه عينه وفي بعضها نفسه وعينه وهذا اما على ان الواو من الحكاية لا من المحكي ويناسبه عند التامل قوله فتجمع بينهما واما بناء على راي ابن الطراوة وحينئذ فلا يرد انه سيجيء امتناع العطف تدبر (قوله فتجمع بينهما) يشير الى ان او في كلام المصنف تمنع الخلو سواء كان اكد على صورة الماضي المجهول او الامر الموكد بالنون الانسب بقوله واجمعهما وكلا ذكر لانه عند ارادة التوكيد المعنوي مع عدم قصد الشمول بدليل وكلا اذكر في الشمول لابد من النفس او العين ولا تمنع الجمع لصحة جاء زيد نفسه عينه عند ما ذكر (قوله والمراد) اي بالنفس والعين انفرادا او اجتماعا حقيقة اي لا ان المراد من النفس الدم مثلا ومن العين الجارحة وإلّا كانا بدل بعض مما قبلهما (قوله ولا على اعيان) في العبارة ايجاز بحذف الواو ومعطوفها بدليل بهما ومجموعين ونفوس والاصل ولا على اعيان وانفاس وانما لم يصرح بهما او يقتصر على انفاس لما ان الجمع على افعال لم يجيء إلّا في العين كما يشير اليه بقوله فان عينا يجمع على اعيان ولا يوكد بها قال

فيولا اراها كالليوث مغيرة اسمل اعيانا لها ومآقيا

وللرد على ما في شرح العمدة والمفصل وكفاية ابن الخباز من جواز التاكيد باعيان فليس الصواب ان يقول ولا بالعين مجموعا على اعيان كما لا يخفى (قوله قال ابو حيان ووهم في ذلك) هذه العبارة توهم ان الشيخ الاثير رد على الشارح صورتي الافراد والتثنية وليس كذلك فانه قال في شرح التسهيل هذه العبارة ووهم ابن المصنف بدر الدين فاجاز ان تقول في تاكيد المثنى قام الزيدان نفساهما عيناهما ولم يذهب الى ذلك احد من النحويين هذا كلامه فمن قال على قول الشارح وقد صرح النحاة الخ لما لم يستفد من كلام ابن اياز الرد على ابي حيان بالنظر الى الافراد احتاج لذكر ذلك لافادته فقد اغتر بصدر عبارة الشارح تدبر (قوله فقد قال ابن اياز الخ) قال الحافظ السيوطي ابو حيان لا يقيم لابن اياز وزنا ولا يعده من النحاة وايضا فهو متاخر عن بدر الدين ابن مالك (قوله وقد صرح النحاة الخ) الظاهر انه رد ثان

او نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقته وتقول جاءت هند نفسها او عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) اي النفس والعين (بافعل ان تبعا * ما ليس واحدا تكن متبعا *) فتقول قام الزيدان او الهندان انفسهما او اعينهما وقام الزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن ولا يجوز ان يوكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على اعيان فعبارته هنا احسن من قوله في التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع جمع قلة على اعيان ولا يوكد به * تنبيه * ما افهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين موكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على افعل هو كذلك في المجموع واما المثنى فقال الشارح بعد ذكره ان الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه ايضا الافراد والتثنية قال ابو حيان ووهم في ذلك اذ لم يقل احد من النحويين به وفيما قاله ابو حيان نظر فقد قال ابن اياز في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بان

كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه
يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار
الجمع نحو فقد صغت قلوبكما ويترجح
الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره
بالعكس وكلاهما مسموع كقوله

حمامة بطن الواديين ترنمي

وكقوله

ومهمهين قذفين مرتين
ظهراهما مثل ظهور الترسين

اه . (وكلا اذكر في) التوكيد المسوق
لقصد (الشمول) والاحاطة بابعاض
المتبوع (وكلا *) و (كلتا) و (جميعا) فلا
يوكد بهن الا ما له اجزاء يصح وقوع
بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض
مضاف الى متبوعهن نحو جاء الجيش
كله او جميعه والقبيلة كلها او جميعها
والرجال كلهم او جميعهم والهندات كلهن
او جميعهن والزيدان كلاهما والهندان
كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء بعض
الجيش او القبيلة او الرجال او الهندات
او احد الزيدين او احدى الهندين ولا
يجوز جاء زيد كله ولا جميعه وكذا
لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا
الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور
واشار بقوله (بالضمير موصلا *) الى انه
لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ
ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما
رايت ولا يجوز حذف الضمير استغناء
بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري ولا
حجة في خلق لكم ما في الارض جميعا ولا
قراءة بعضهم انا كلا فيها على ان المعنى جميعه
وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان
او حال من الضمير المرفوع في فيها وذكر في
التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى
الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر الموكد بكل

على الشيخ الاثير وحينئذ فتاخيره مع انه اقوى مما قبله بحسب الظاهر من جهة نقله عن جميع النحاة للاشارة الى ضعفه وذلك لان قولك نفساهما انما يكون المثنى فيه مضافا الى متضمنه حيث اريد بالنفس والعين الدم والجارحة مثلا وهما في التوكيد مراد منهما الذات فلم يتنزل ما صرح به النحاة عن مسالتنا (قوله كل مثنى في المعنى) يشترط فيه ان يكون واحده لا يكون في الواحد منه الا واحد حقيقة نحو قلوبكما فان الواحد منه قلب ولا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه او قصدا نحو فاقطعوا ايديهما فان اليد في الواحد منهما بطريق الحقيقة اكثر من واحد ولكن المقصود هنا اليمنى وليس في الواحد الا واحدة والاحتراز بذلك الشرط عن نحو قلعت اعينهما عند ارادة قلع عين من كل منهما فلا يجوز الجمع للبس. وانما قيد بالمعنى لان اللفظ يكون بالوجوه الثلاثة كما يذكر بعده قريبا (قوله مضاف) اي ولو تقديرا ليدخل قوله

رايت بني البكرين في حومة الوغى   كفاغري الافواه عند عرين

فان التقدير كفاغري افواههما (قوله الى متضمنه) اي الى لفظ واحد متضمن له احترازا من ان يضاف لمتفرق نحو على لسان داوود وعيسى ابن مريم فانه وان جازت فيه الاوجه الثلاثة الا ان المختار فيه الافراد قطعا ثم تضمن المضاف اليه المضاف اما بان يكون بينهما جزئية كما مر او شبهها كما في قوله صلى الله عليه وسلم للشيخين رضي الله عنهما ما اخرجكما من بيوتكما ولعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا اتيتما الى مضاجعكما وفي حديث علي وحمزة فضرباه باسيافهما هكذا يوخذ تحرير هذه المسالة من تذكرة ابن هشام (قوله لرفع احتمال الخ) اي لرفع ان يكون الكلام قبل التوكيد غير محمول على ظاهره بل على انه سقط منه كلمة بعض وقد كانت مضافة لما هو الموكد وبعد سقوطها لم تترك نسيا منسيا بل قدرت واعتبرت اعم من ان يكون الاسناد اليها وهي محذوفة فيكون في الكلام مجاز حذف او حول الاسناد عنها الى ما اضيف اليه مع بقاء المضاف اليه مستعملا في معناه فيكون في الكلام مجاز عقلي او استعمل اسم الكل في البعض فيكون في الكلام مجاز مرسل فتعليل الشارح منزل على الاحتمالات وكذا قوله يصح وقوع بعضها موقعه منزل عليها ايضا لان ذلك البعض الصحيح الوقوع موقع الموكد يحتمل ان يكون الاسناد الى ما يدل عليه من حيث هو بعض وهو كلمة بعض وهي محذوفة وان يكون الاسناد الى المضاف اليه بعض وهو على حقيقته او استعمل في ذلك البعض على انه لو كان تعليل الشارح نصا في احد الاحتمالات ما ضر لان الاحتمالات متساوية من حيث المعنى والدافع لاحد المتساويات دافع للباقي فليس في العبارة والتعليل لا قصور ولا تقصير كما وهم تدبر ففيه دقة (قوله لجواز ان يكون الاصل جاء بعض الجيش) اي ثم سقطت كلمة بعض وقيل جاء الجيش اعم من ان يكون الاسناد حينئذ الى كلمة بعض المحذوفة المضافة الى الجيش وهو باق على معناه او مستعمل في ذلك البعض وهذا اصرح في شمول الاحتمالات الثلاث من قوله لدفع احتمال الخ وهو بيان له في المعنى فيعين فيه ذلك الشمول الذي بينا فتدبر (قوله ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة) وجهه المصنف بان الفاظ التوكيد على ضربين ضرب مصرح باضافته الى ضمير الموكد وهو النفس

والعين

والعين وكل وجميع وعامة وضرب منوي الاضافة فيه الى ضمير الموكد وهو اجمع واخواته وقد اجمعنا على ان المنوي الاضافة لا يستعمل صريح الاضافة واجمعنا على ان غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منوي الاضافة فتجويز ذلك في كل يستلزم عدم النظير في الضربين لان غير كل اما ملازم لصريح الاضافة واما ملازم لنيتها وافراد كل بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير والمفضي الى ذلك هو ما ذهب اليه الفراء والزمخشري فوجب اجتنابه (قوله وجعل منه قول كثير الخ) قال الشيخ الاثير في شرحه الذي ذكره النحويون ان كلا في التوكيد يضاف الى ضمير الموكد واما ما استشهد به فلا صحة فيه لان كل الناس فيه نعت لا توكيد وهو نعت بين كمال المنعوت وسياتي ذكره هو لهذه المسالة في هذا الباب وفي باب النعت وقد مثل هو في ذلك الباب بقولك زيد الرجل كل الرجل وانه نعت بمعنى الكامل ومثله قول الشاعر

وان الذي حانت بفلج دماوهم هم القوم كل القوم يا ام خالد

كانه قال هم الكاملون هذا كلامه وظني ان هذا منه احتمال لجانب المعنى والّا فالمعنى المطبوع عليه الابيات التي ذكرها المصنف لا يحتمل غير قصد التاكيد من حيث هو توكيد ببيان الاحاطة والشمول كما ان ما عينه للنعتية كذلك يعرف ذلك العارف باساليب الكلام (قوله في الدلالة على الشمول) اي والاتصال بضمير الموكد (قوله لكن ذكره سيبويه وهو من اجلهم) ان كان قوله السابق اي الزائد على ما ذكره النحويون تفسيرا للنافلة فالاستدراك في موقعه لانه يتوهم من اغفال الاكثر اغفال سيبويه والاقل الباقي فيكون قوله فلا يكون حينئذ نافلة اي حقيقة لكن لا موقع حينئذ لقوله فلعله انما اراد الخ كما لا يخفى وان كان تفسيرا لمثل النافلة صح ذلك التفريع في حد ذاته ولكن لا موقع لتعليل الزيادة الحقيقية بان اكثرهم اغفله ولا للاستدراك وسببه عدم فهم عبارة الشارح البدر فانه وجه قول والده مثل النافلة بان هذا اللفظ معدول في هذا الباب كالزائد على ما ذكره النحويون وانه ليس بزائد حقيقة اما الاول فلان اكثرهم اغفله حتى اوهم انه ليس منها واما الثاني فلانه ليس الفاظ التوكيد هي ما عداه دونه لان سيبويه وهو من اجلهم ذكره وهذه عبارته يعني به ان عد عامة من الفاظ التوكيد مثل النافلة اي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله وليس هو في حقيقة الامر زائدا على ما ذكروه لان من اجلهم سيبويه رحمه الله ولم يغفله هذا كلامه فظن الشارح ان قوله وليس هو الخ اعتراض وان صاحب التوضيح لذلك تركه فاورده بصورة الاعتراض وفرع عليه توجيه التوضيح وليس كما ظن كما لا يخفى واما عدول صاحب التوضيح عنه فلان كون عامة كالنافلة وان لم يكنها حقيقة ليس مما يخص عامة كما يوهمه تخصيص المتن على ذلك التقرير فقد قال الشارح البدر نفسه واغفل اكثر النحويين التنبيه على هذين الاسمين ونبه عليهما سيبويه يفهم ذلك من كلامه وبقي محمل آخر وهو ان يكون المراد ان اهل اللسان استعملوا في التوكيد عامة للغرض الذي استعملوا له كل الّا ان كل واخواتها كثيرة الدوران فيما بينهم كالفريضة واما عامة فليست كذلك فهي كالنافلة وهو وان كان امس بلفظ الكتاب لكن الاوضح توجيه الاوضح فتدبر كل التدبر (قوله فقالوا الخ) يشير الى ان اجمع

وجعل منه قول كثير * يا اشبه الناس كل الناس بالقمر (واستعملوا ايضا ككل) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فاعله * من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ (مثل النافله *) اي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله لكن ذكره سيبويه وهو من اجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه فلعله انما اراد ان التاء فيه مثلها في النافلة اي تصلح مع المونث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة * تنبيه * خالف في عامة المبرد وقال انما هي بمعنى اكثرهم (وبعد كل اكدوا باجمعا * جمعاء اجمعين ثم جمعا *) فقالوا جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم اجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجيي اجمع * جمعاء اجمعون ثم جمع *)

المذكورات نحو لاغوينهم اجمعين لموعدهم اجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع اجمع واخواته باكتع وكتعاء واكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بابصع وبصعاء وابصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله اجمع اكتع ابصع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد ابصع واخواته ابتع وبتعاء وابتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم اجمع ابصع واشذ منه قول الاخر جمع بتع وربما اكد باكتع واكتعين غير مسبوقين باجمع واجمعين ومنه قول الراجز

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا
اذا بكيت قبلتني اربعا اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا

وفي هذا الرجز امور افراد اكتع عن اجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد باجمع غير مسبوق بكل والفصل بين الموكد والموكد ومثله في التنزيل ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن * تنبيهات * الاول زعم الفراء ان اجمعين تفيد اتحاد الوقت والصحيح انها ككل في افادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لاغوينهم اجمعين * الثاني اذا تكررت الفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تاكيدا للتاكيد * الثالث لا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب * الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم واجمعون واجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة * الخامس قال في التسهيل واجرى في التوكيد مجرى كل ما افاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربته البطن والظهر * السادس الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة ونسب لسيبويه والاخر بالعلمية علق على معنى الاحاطة (وان يفد توكيد منكور) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من الفاظ الاحاطة (قبل *) وفاقا للكوفيين وللاخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله
يا ليت عدة حول كله رجب * وقوله * تحملني الذلفاء حولا اكتعا
وقوله   قد صرت البكرة يوما اجمعا (وعن نحاة البصرة المنع شمل *)
اي عم المفيد وغير المفيد

وجمعاء واجمعين وجمع للمفرد المذكر والمفرد المونث وجمع الذكور وجمع الاناث واما المثنى فسياتي فيه واغن بكلتا الخ (قوله المذكورات) يشير الى ان في كلام المتن تطويلا سوغ ارتكابه ضيق النظم (قوله وزاد الكوفيون بعد ابصع واخواته ابتع) ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وفي شرح الشيخ الاثير بالصاد المهملة هذا هو المشهور وسمع ايضا بالضاد المعجمة هذا كلامه قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حبل كتع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال بعض الفضلاء ويمكن استنباط مناسبات بين هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتامل الصادق (قوله قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب) قال ابوه في نكت الحاجبية لك ان تبدا بعد اجمع باي شئت (قوله وشذ قول بعضهم) اي لاسقاط اكتع (قوله واشذ منه) لاسقاط اكتع وابصع (قوله وفي هذا الرجز امور) الاول قليل والثاني ممنوع عند البصريين والثالث قليل والرابع خلاف الاصل (قوله زعم الفراء الخ) عبر عنه في المطول بالتوهم لكن في الحاشية الشريفة عليه ان اجمعين وان كان بمعنى كل الا انه له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد ان يلاحظ فيه ذلك كما تلاحظ المعاني الاصلية في الكنى (قوله لاغوينهم اجمعين) لعل مراد الفراء انها تفيد الاجتماع في الزمان اذا وقعت بعد كل لتفيد معنى لم يفده كل فلا يرد ما ذكر ولا يخفاك ان كلام الشريف السابق يرده (قوله اذا تكررت الفاظ التوكيد فهي للمتبوع الخ) هذا يشعر به قول المصنف وبعد كل اكدوا باجمعا الخ وكذا يشعر بانه لا يوكد باجمع الا ما يوكد بكل من كونه ذا اجزاء وانه لا يتقدم اجمع على كل قال الرضي وانما قدم على اجمع لكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل (قوله من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل) قال البدر الدماميني وهذا في الاصل من بدل الاشتمال وبدل البعض ثم استفيد من المعطوف والمعطوف عليه معنى كله فاجرى مجراه في التاكيد (قوله بواسطة كونه محدودا) لم يقيده بكونه زمنا وان كانت امثلته كذلك كانه ميل مع من عمم ففي شرح التسهيل للمصنف ومثال الجائز لكونه مفيدا قولك صمت شهرا كله وقمت ليلة كلها

وهذا اسد نفسه وعندي درهم عينه . وفي الرضي وقد اجاز الكوفيون توكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر لكن في شرح الشيخ لاثير وما اجازه من قولك هذا اسد نفسه وعندي درهم عينه غير صحيح (قوله ولا يجوز صمت زمنا كله الخ) اي على قول لاخفش ومن معه وكذا عند نحاة البصرة وليس هذا امرا اجماعيا كما ظن ففي شرح التسهيل للشيخ لاثير وقد ذكر المصنف الخلاف عن بعض الكوفيين وانه اجاز توكيد النكرة مطلقا ونقله ايضا المصرح معترضا به على الموضح (قوله فبعد الضمير المنفصل) وجهه بان المتصل المرفوع لشدة اتصاله كانه جزء فلا يوكد بالظاهر المستقل وداعي توكيده موجود فتوصل لذلك بالاتيان بضمير مستقل يكون التوكيد جاريا عليه في الظاهر وفي الحقيقة على ذلك الضمير المتصل وبانه لولا ذلك يلتبس التوكيد بالفاعل اذا وقع توكيد المستكن نحو اكرمني هو نفسه فلو لم يوكد الضمير المستكن في اكرمني بهو ويقال زيد اكرمني لالتبس الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع لالتباس في هذه الصورة اجرى عليه الباب ولكون الالباس انما يظهر في النفس والعين لكثرة موالاتهما العوامل وقطعهما عن التوكيد اختص هذا الحكم بهما (قوله حتما) ظاهره ان الواجب خصوص التوكيد بالضمير المنفصل والذي صرح به الدماميني ان الواجب احد الامرين التوكيد او الفصل نحو قمتم يوم الجمعة انفسكم (قوله تقتضي عدم الوجوب) لانه قال فيه ولا يوكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل واحترز بغالبا كما في شرحه عما في مسائل لاخفش من انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم (قوله مكررا) قال العز ابن عبد السلام اتفق لادباء على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرير لا يزيد على ثلاث مرات واما فباي ءالاء ربكما تكذبان فكل واحد متعلق بما قبله وكذا ويل يومئذ للمكذبين وفي كلام الرضي ما يقتضي جواز الزيادة على الثلاث (قوله للطول بالجار والمجرور) المعنى على انه بيان لما فيكون متعلقا بمحذوف حالا منها على راي سيبويه فلا يكون من علائق الصلة فلا يطولها كما ذكره لكنه كما قال الشارح حال من الضمير في لفظي لكونه بمعنى المشتق فيكون في المعنى بيانا لما فيكون من علائق الصلة ايضا فيطولها (قوله وجملة يجي خبر الموصول) هذا غير متعين لجواز ان تكون صلة الموصول يجي مكررا ولفظي هو الخبر بل ربما يترجح بعدم لاحتياج

ولا يجوز صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه (واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن) تثنية (وزن فعلاء ووزن افعلا *) كما استغنى بتثنية سي عن تثنية سواء فلا يجوز جاء الزيدان اجمعان ولا الهندان جمعاوان واجاز ذلك الكوفيون ولاخفش قياسا معترفين بعدم السماع * تنبيهان * لاول المشهور ان كلا للمذكر وكلتا للمونث قال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما اشار بذلك الى قوله

- يمت بقربي الزينبين كليهما - وقال ابن عصفور هو من تذكير المونث حملا على المعنى للضرورة كانه قال بقربي الشخصين * الثاني ذكر في التسهيل ايضا انه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما (وان توكد الضمير المتصل *) مستترا كان او بارزا (بالنفس والعين فبعد) الضمير (المنفصل *) حتما (عنيت) المتصل (ذا الرفع) نحو قم انت نفسك او عينك وقوموا انتم انفسكم او اعينكم فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا اعينكم بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم اعينهم فالضمير جائز لا واجب * تنبيه * ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب . اه . (واكدوا بما * سواهما) اي بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن يلتزما *) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل ولو قلت قوموا انتم كلكم وجاءوا هم كلهم لكان حسنا (وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا) ما مبتدا موصول ولفظي خبر مبتدا محذوف هو العائد والمبتدا مع خبره صلة ما وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على انه حال من الضمير المستتر في الخبر اذ هو في تاويل المشتق ومكررا حال من فاعل يجي المستتر وجملة يجي خبر الموصول اي النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي

هو اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى كذا عرفه في التسهيل فالاول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل باطل باطل وقوله

فاياك اياك المراء فانه   الى الشر دعاء وللشر جالب

ونحو قام قام زيد ونحو نعم نعم وكقوله

- فحتام حتام العناء المطول - والجملة (كقولك ادرجي ادرجي *) وقوله - لك الله لك الله - والثاني كقوله

- انت بالخير حقيق قمن -   وقوله

وقلن على الفردوس اول مشرب

اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره

وقوله   - صمى لما فعلت يهود صمام - ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل * تنبيه * الاكثر في التوكيد اللفظي ان يكون في الجمل وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو كلا سيعلمون الاية ونحو اولى لك فاولى ونحو ما ادراك ما يوم الدين الاية وياتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا ثلاث مرات ويجب الترك عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع منك إلّا مرة واحدة . اه . (ولا تعد لفظ ضمير متصل * إلّا مع اللفظ الذي به وصل *) فتقول قمت قمت وعجبت منك منك لان اعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى *) واجل وجير واي ولا لكونها كالجزء من مصحوبها فيعاد مع الموكد ما اتصل بالموكد ان كان مضمرا نحو ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون ويعاد هو او ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل او ان زيدا انه فاضل وهو الاولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رايت وشذ اتصالهما كقوله

ان ان الكريم يحلم ما لم   يرين من اجاره قد ضيما

واسهل منه قوله - حتى تراها وكان وكان   اعناقها مشددات بقرن - وقوله   ليت شعري هل ثم هل آتينهم - وقوله   لا ينسك الاسى تاسيا فما هو ما من حمام احد معتصما * للفصل في الاولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف واشذ منه قوله   * فلا والله لا يلفى لما بي * ولا للما بهم ابدا دواء * لكون الحرف الموكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد واسهل من هذا قوله   فاصبحن لا يسالنه عن بما به * لان الموكد على حرفين ولاختلاف اللفظين اما الحروف الجوابية فيجوز ان توكد باعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لانها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى بلى ولا لا ومنه قوله * لا لا ابوح بحب بثنة انها   اخذت علي مواثقا وعهودا   (ومضمر الرفع الذي قد انفصل * اكد به كل ضمير اتصل *) نحو قم انت ورايتك انت ومررت بك انت وزيد جاء هو ورايتني انا * تنبيه * اذا اتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك

الى حذف صدر الصلة ولعل وجه عدوله عنه ان الغرض تعريف التوكيد اللفظي فيكون لفظى في حيز الموضوع ولا يكون محمولا مع ان قوله قبل بالنفس او بالعين الاسم يشير الى ان المجهول المقصود افادته هو قوله يجي مكررا (قوله هو اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى) هذا ايماء الى ان قول المصنف هنا مكررا محمول على التكرير اللفظي والمعنوي فقط هذا وتعريف التوكيد اللفظي الذي هو اسم للفظ التابع بالاعادة اما مراعاة لمعناه الاصلي من المصدرية او هو تنبيه على انه المعنى الحقيقي للتوكيد اللفظي يشير الى ذلك ما قلناه مرارا عن المصنف والشيخ الاثير او هو تعريف باللازم الغير المحمول كتعريف السكاكي علم المعاني بالتتبع وتعريف عبد القاهر النظم بالتقصي وفي الحاشية السلكوتية على المطول ان كتب الادباء مشحونة بذلك ثم قوله او تقويته بموافقه معنى يفهم ان الاول ليس فيه تقوية بالموافقة معنى فقط لا انه ليس فيه تقوية اصلا كيف وهو توكيد فاندفع ما قيل ان قوله اعادة اللفظ او تقويته وقول ابنه تكرار معنى الموكد او تقويته كل ذلك مردود لان شيئا من هذه الامور لا يصدق على التوكيد النحوي لان التوكيد النحوي لفظ والتكرير والتقوية ليس بلفظ وكذا ما قيل ان ما ذكره يفهم ان اعادة لفظه لا تقوية فيها ان وجه الى احد الشارحين وما قيل ان الموافقة فائدة التوكيد فلا تذكر في حده ممنوع لان هذا حد اسمى ليس إلّا على انه غير متعين ان يكون حدا اذ لا مانع من كونه تعريفا بالرسم بالفائدة كتعريف علمي النحو والمنطق مثلا (قوله ونحو اولى لك فاولى) لم يزد الاية كما في التوضيح للاشارة الى ان الموكد ما بعد الفاء لا ما بعد ثم فقط وان الفاء كثم هنا على ما اقتضاه كلام الرضي (قوله للفصل في الاولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف) هو في الثاني والثالث ظاهر وفي الاول بناءً على ان التاكيد لكان فقط واعيدت الواو لاتصالها بكان وللفصل (قوله فيجوز ان توكد باعادة اللفظ) المتبادر من قول المصنف غير ما تحصل به جواب ان المعنى ان الحروف الجوابية لا يشترط في توكيدها اللفظي اعادتها مع ما اتصل بها وذلك غير صحيح لان الحروف الجوابية لم يتصل بها شيء فاشار الشارح الى ان المراد بطريق الكناية انه يجوز توكيدها من غير اتصالها بشيء وقد يصحح الاول بان الحروف الجوابية وان لم تتصل بشيء في اللفظ إلّا انها متصلة به تقديرا فالمعنى ان الحروف الجوابية لا يشترط في توكيدها اللفظي اعادتها مع ما اتصل بها حتى يلتزم لذلك التصريح بالمقدر ويعاد معها في التوكيد كما قد يتوهم (قوله ومضمر الرفع الخ)

هو بيان لمفهوم لفظ الخ يعني ان اردت ان توكد المتصل بذكر مرادفه فاكده سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا بالمرفوع المنفصل (قوله فمذهب البصريين الخ) قيل هو الحق لان البدل على نية تكرار العامل فكانك قلت رايتك رايتك فلما لم تذكر رايت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضعه المنفصل والضمير المرفوع لا يتاتى وضعه هذا الموضع لان المقدر يستدعي تكريره منصوبا وقد قال سيبويه ان العرب اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل نحو جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل اتت بالتابع على وفق المتبوع نحو جئت انت ورايتك اياك ومررت به به (قوله لا يحذف الموكد الخ) الاظهر ان يوجه بان التوكيد انما يوتى به لدفع توهم ارادة غير الظاهر الناشي من ذكر الموكد وانه لذلك اتى بالتوكيد وعند حذف الموكد لا يتم ذلك الّا بتعسف لا داعي له (قوله اما اجمعين واما بعضهم) بعضهم عطف على اجمعين الذي هو التوكيد واما بعضهم فلا دخل له فيه ولا شك ان اجمعين توكيد وقع الفصل بينه وبين الموكد الذي هو القوم بالا (قوله الّا جميعا وعامة الخ) اي بخلاف النفس والعين فانهما لا يليان العامل الّا وهما ليسا على حالهما في التوكيد نحو طابت نفس زيد وفقئت عينه اي روحه وباصرته اي لا ذاته (قوله مطلقا) اي مع الابتدا وغيره بدليل ما بعده (قوله فتقول القوم قام جميعهم الخ) القوم مبتدا وجميعهم فاعل قام والجملة خبر المبتدا فقد ولي جميع عامة مع بقائه على حاله في التوكيد وليس توكيدا لضمير القوم والّا لوجب قاموا (قوله والّا كلا وكلا وكلتا) عطف على الّا جميعا وعامة والاولى بضم الكاف وتشديد اللام والثانية بكسر الكاف وتخفيف اللام وهو نشر لف في التمثيل مرتب معه (قوله نحو القوم كلهم قائم الخ) ليس كلهم في المثال الاول توكيدا للقوم ولا كلاهما توكيدا للرجلان ولا كلتاهما توكيدا للمراتان والّا لقال قائمون وقائمان وقائمتان بل مبتدءات موالية لعاملها الذي هو الابتدا اي لم تقع موالية لشيء تسلط عليه العامل اللفظي اخبارها ما بعدها وهي مع ما بعدها اخبار للاول (قوله يلزم تبعية كل بمعنى كامل الخ) مصب اللزوم قوله نعتا اي تلزم التبعية على النعتية لا على التوكيد (قوله مطلقا) هو مربوط بقوله مثل متبوعه اي يكون ما اضيفت اليه كل هذه مثل ما تبعته في لفظه ومعناه وتعريفه وتنكيره ٠ وفي شرح التسهيل للمصنف على هذه العبارة ويقصد بكل معنى كامل فينعت به اسم جنس معرف او منكر وتلزم اضافته لمثل المنعوت لفظا ومعنى وتعريفا وتنكيرا نحو رايت الرجل كل الرجل واطعمنا شاة كل شاة وفيها معنى التوكيد وليست من الفاظه للزوم اضافتها الى ظاهر *

* العطـــف *

(قوله اما ذو بيان او نسق) الظاهر ان نسق عطف على بيان اي اما ذو بيان واما ذو نسق وربما يجوز ان يعطف على ذو ويكون نسق بمعنى منسوق

فمذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين انه توكيد قال المصنف وقولهم عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع * خاتمة * في مسائل منثورة الاولى لا يحذف الموكد ويقام الموكد مقامه على الاصح واجاز الخليل نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما وقدره هما صاحباي انفسهما * الثانية لا يفصل بين الموكد والموكد باما على الاصح واجاز الفراء مررت بالقوم اما اجمعين واما بعضهم * الثالثة لا يلي العامل شي من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الّا جميعا وعامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورايت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم والّا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما قائم والمراتان كلتاهما قائمة والثاني كقوله

يميد اذا والت عليه دلاهم   فيصدر عنه كلها وهو ناهل

وقولهم - كليهما وتمرا - اي اعطني كليهما واما قوله

فلما تبينا الهدى كان كلنا
على طاعة الرحمن والحق والتقى

فاسم كان ضمير الشان لا كلنا * الرابعة يلزم تبعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو رايت الرجل كل الرجل واكلت شاة كل شاة * الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون والله اعلم *

(العطـــف)

(العطف اما ذو بيان او نسق * والغرض الان بيان ما سبق) * وهو عطف البيان (فذو البيان تابع شبه الصفه *)

او تقدر ذو وانما سمى هذا الباب عطف البيان قيل لانه تكرير للاول لزيادة بيانه حتى كانك رددته على نفسه لذلك بخلاف النعت والتوكيد والبدل والنسق وقيل لان اصل جاء اخوك زيد جاء اخوك وهو زيد فحذف حرف الضمير واقيم زيد مقام ذلك (قوله وحقيقة القصد الخ لاخراج النعت الخ) هكذا في شروح التسهيل والمتن وهو يقتضي ان النعت يتناوله عموم شبه الصفة وكان وجهه ان مشابهة الصفة اريد منها لازمها وهو افادة التوضيح والتخصيص مثلا وذلك يتناول النعت ولا يخفى انه ذهاب لمجاز في تعريف لم تتعذر حقيقته والّا فالانصاف ان قيد شبه الصفة يخرج الصفة لان مشبه الشيء غيره قطعا وقد اريناك نظيره في تعريف اسم المصدر لصاحب التسهيل فتذكر (قوله فاولينه الخ) تفريع على مشبه الصفة وفاوه فصيحة (قوله وذلك اربعة من عشرة) المشار اليه ما ولى النعت وانما جزم الشارح بوقوع ما في كلام المصنف على الاربعة من عشرة مع انه احال على النعت وذلك غير لازم فيه لانه قد يكون سببيا لما ان المصنف اطلق النعت وهو عند الاطلاق لا يراد منه الّا الحقيقي بل في قوله حقيقة القصد به منكشفة شبه تقييد بالمعنى الحقيقي فان الذي منع النعت السببي من الاثنين من الخمسة الاخرى كون الكشف بما ثبت للاسم الظاهر وذلك منفي عن البيان بقول المصنف به منكشفة عند التدبر الجيد (قوله فمخالف لاجماعهم) رد بانه مجتهد بل قال ابن جني يجوز خرق الاجماع في الفنون الادبية سيما ودقة المعنى تساعده (قوله فمخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة الخ) رد بانه عدم تلمح لكلام سيبويه فقد حقق ابن عصفور انه يشترط في عطف البيان ان يكون اوضح وذلك متحقق في المثال لانه بنى البيانية فيه على ان ال في الجمة حضورية فتفيد حضور الجنس المستفاد من مدخولها والمعطوف عليه لم يفد الّا الحضور وهذا خلاصة ما اطال به الشيخ الاثير في شرح التسهيل والجمال ابن هشام في المغني في الرد على المصنف وظني ان النزاع بغير مصادمة فانه ان اريد من الاوضحية المشترطة في البيان الاعرفية المعروفة بين المعارف فلا شك ان تجويز سيبويه للبيان في يا هذا ذا الجمة يخالفه كما قال المصنف وان اريد غيرها كزيادة بيان الجنس في ذا الجمة فلا مخالفة كما قال ابن عصفور فليحرر (قوله فقد يكونان منكرين الخ) لا يتوهم انه يستغنى عنه بما قبله اذ لم يقتض ما تقدم الّا اعطاء البيان اربعة من عشرة كما قال الشارح وذلك كونهما معرفتين تارة ونكرتين اخرى لكفاية كونهما معرفتين في ذلك الاعطا كما هو راي الاكثر ومن هنا يظهر ان الظاهر ان يقال ايضا ويكونان مجرورين ومنصوبين كما يكونان مرفوعين ومثنيين ومجموعين كما يكونان مفردين ومونثين كما يكونان مذكرين الّا انه آثر التعرض لمسالة التعريف والتنكير اهتماما بمسالة الخلاف واشارة للقياس الراد على

قوله فحذف حرف الضمير كذا بخط المولف وهو ظاهر الفساد فلعل اصله فحذف الحرف والضمير ولفظة ذلك ترشح ذلك تامل (مصححه فتح الله)

حقيقة القصد به منكشفه *) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج النعت اي انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه (فاولينه من وفاق الاول *) وهو المتبوع (ما من وفاق الاول النعت ولى *) وذلك اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فمخالف لاجماعهم وقوله وقول الجرجاني يشترط كونه اوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف الى ذي الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين *) لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به نحو لبست ثوبا جبة هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور وجوزوا ان يكون منه او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ونحو ماء صديد وذهب غير هولاء الى المنع واوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف قال ابن عصفور واليه ذهب اكثر النحويين وزعم الشلوبين انه مذهب البصريين قال الناظم ولم اجد هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشيء وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسما او كنية او لقبا

المخالف وتنبيها على قلة تنكيرهما بالنسبة لتعريفهما فافهم (قوله وصالحا لبدلية الخ) ذكر الشيخ الاثير في شرح التسهيل ان بينهما العموم والخصوص المطلق والحق انه وجهي فتدبر (قوله نحو يا غلام يعمرا) لم يبين الشارح لنحو يا غلام يعمرا ضابطا يختص به ولا لنحو بشر تابع البكري وانما بين القدر المشترك بينهما وهو امتناع الحلول محل الاول وهو لا يناكد اعادة نحو في الثاني انما الذي يناكده ان يذكر ضابط واحد لخصوص المثالين كما لا يخفى لكن الانسب بتلك الاعادة ذكر ضابط يخص كلا ٠ واعلم ان الذي يتراءى ان الشارح جلب لكلام المصنف تقريرين متنافيين وذلك انه يقال على المصنف بقيت عليك مسالة ما يفضي الى الخلو من الرابط فمن يبقي الاعتراض يعقد لذلك تنبيها يخصه ومن ينفيه يقول مراده بنحو في المسالتين ما يمتنع فيه الاحلال محل الاول سواء ادى ذلك الى تغيير حركة الاتباع كما في الاول او اضافة ما فيه ال الى الخالي منها كما في الثاني او الخلو من الرابط كما في الثالثة فتامل (قوله يتعين ايضا العطف ويمتنع الابدال الخ) بقي من هذا النوع ان يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع بقسمي ذلك العام ويكون المفضل من احد قسمي ذلك العام نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء فلا يكون بدلا للزوم تقدير زيد افضل الرجال والنساء وذلك لا يجوز ومن ثمة غلط من قال انا اشعر الجن والانس نعم تاوله ابو علي على معنى انا اشعر الخلق لكنه قال بعد هو قبيح لا يجوز القياس عليه وان تتبع صفة اي بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد فلا يكون بدلا لانه ليس في تقدير جملتين وان يتبع مجرور اي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت وان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو قال ذلك كذا في بعض شروح التسهيل (قوله لان البدل في التقدير الخ) اي لان البدل يقتضي ان يحل محل الاول في تسلط العامل فيكون في التقدير من جملة اخرى والرابط فيه فيفوت الربط من الاولى بخلاف العطف فليس فيه اقتضاء حلوله محل الاول في تسلط العامل حتى يكون في التقدير من جملة اخرى فيفوت الربط فظهر ان كون البدل في التقدير من جملة اخرى مرتب على الحلول محل الاول فليس منشا المنع في هذه المسالة بالاخرى غير منشاه في مسالتي المصنف كما يوهمه ظاهر العبارة ولما غفل الشارح عن ان معنى قولهم البدل يحل محل الاول في تسلط العامل وان كونه في التقدير من جملة اخرى مآل ذلك عددهما امرين كما ستراه ٠ واعلم انه اعترض على هذا المنشا في هذه المسائل بانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وبنوا عليه مسائل كثيرة ويجاب بانه صرح الشيخ الاثير في شرح التسهيل بان القاعدة المذكورة لا تجري في باب البدل لالتزامهم انه على تكرير العامل وهذه عبارته واما زعمه يعني المصنف ان الاضمار في ادخلوا اولكم وآخركم هو ليدخل لان ادخل لا يرفع إلّا ضمير المامور المخاطب وان سيبويه نص على هذا المعنى فان كان كما زعم فالفرق واضح بين البدل والعطف لان البدل على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فلا يمكن ان تقدر ادخل لان ادخل لا يرفع الظاهر فاضطر الى تقدير ليدخل واما العطف فليس على تقدير العامل بدليل اختصم زيد وعمرو فجاز فيه ما لم يجز في البدل لان العامل لا يقدر بعد حرف العطف فاستسهل في الثواني التي ليست على اضمار العامل ما لا يجوز لو قدرت

(وصالحا لبدلية يرى * في غير) ما يمتنع فيه احلاله محل الاول كما في (نحو يا غلام يعمرا *) وقوله

ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا

(ونحو بشر تابع البكري *) في قوله

انا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان من البكري (وليس ان يبدل) منه (بالمرضي *) لامتناع انا الضارب زيد نعم الفراء يجيزه فيجيز الابدال * تنبيه * يتعين ايضا العطف ويمتنع الابدال في نحو هند ضربت زيدا اخاها وزيد جاء الرجل اخوه لان البدل في التقدير من جملة اخرى فيفوت الربط من الاولى بخلاف العطف * خاتمة * يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل * الاولى ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق واما قول الزمخشري ان ان اعبدوا الله بيان للهاء في إلّا ما امرتني به

فمردود * الثانية ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر * الثالثة انه لا يكون جملة بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك كما سياتي * الرابعة انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل * الخامسة انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل * السادسة انه لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر * السابعة انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل * الثامنة انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل وقد مر قريبا ما ينبني على هاتين وسياتي بيان ما يختص بالبدل في بابه ان شاء الله تعالى والله اعلم *

(عطف النسق)

(تال بحرف متبع عطف النسق *) فتال اي تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر اي اسد فان اسد تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق بل بيان لان اي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخاص التعريف للعطف بالحروف الاتي ذكرها (كاخصص بود وثناء من صدق *) فثناء تابع لود بالواو وهي حرف متبع (فالعطف مطلقا بواو) و (ثم) و (فا *) و (حتى) و (ام) و (او) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كفيك صدق ووفا *) وهذا ظاهر في الاربعة الاول واما ام واو فقال المصنف اكثر النحويين على انهما يشركان في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك او غيره اما اذا اقتضيا اضرابا فانهما يشركان في اللفظ فقط

مباشرته للعامل الى هنا كلامه والانصاف ان الذي يقضي به تتبع مسائلهم انهم ما اعملوا هذه القاعدة في جميع ما يمكن اعمالها فيه ولا اهملوها في الجميع وانهم لو شاءوا اعملوها هنا والقوا لها كون البدل على نية التكرير ماضر تدبر (قوله فمردود) في المغني لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان وذكر ان الزمخشري ذهل عن هذه النكتة واجاز ان يكون اعبدوا الله بيانا للهاء في إلا ما امرتني به لكن قال عليه البدر الدماميني ليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما رعاها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشي لا يلزم ان تثبت جميع احكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور (قوله وفيه نظر) وجهه المنع والسند ان كلا مبين إلا ان العطف تبيين بالمفرد المحض والبدل بمنزلة جملة استونفت للتبيين *

* عطف النسق *

(قوله عطف النسق) اي عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الاول وطريقته ولا بد من هذا لان تسمية ارباب الفنون من قبيل التوصيف ثم في شرح الشيخ الاثير للتسهيل الكوفيون يقولون باب النسق واكثر ما يقول سيبويه باب الشركة هذا وفي الصحاح ثغر نسق اذا كانت الاسنان منسوقة وخرز نسق منتظم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض وحينئذ فعطف النسق ان كان من النسق بالفتح بمعنى ما جاء من الكلام على نظام واحد فظاهر وان كان من النسق بالسكون فالفتح المتداول في السنة النحاة يرجع الى الاصطلاح الذي لا يشاح فيه (قوله بحرف متبع) اي بسبب حرف متبع فيخرج بغضنفر اي اسد لان الحرف مفسر لا متبع كما قال الشارح اي ليس سببا في التبعية اذ لو قيل بغضنفر اسد كانت التبعية بحالها ويخرج نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان الحرف المتبع وان وجد إلا انه ليس السبب في الاتباع (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) اي ما عدا مررت بغضنفر اي اسد بدليل ما بعده (قوله فالعطف مطلقا بواو) منه عطف نحو وارجلكم بالكسر لانه معطوف على الوجوه ونصبه مقدر لاشتغال المحل بحركة مناسبة ما يليه واعلم ان كون الواو للعطف وتشرك لفظا ومعنى انما يلزم في المفردات ولا يلزم في الجمل وان وجد فيها في ذوات المحل لكن سنريك عن المصنف في شرح التسهيل انه مثل للمتشاركين معنى بقام زيد وقام عمرو وغير خفي انه ليس كالتشارك المعنوي في المفردات واليك تحريره والجمع بين كلام المصنف وكلام غيره (قوله فالذي

بعد

بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية الخ) اي وذلك يباين التشريك في اللفظ فقط الكائن في بل ولكن ولا لان ما قبل بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وبهذا يتبين صحة ما قاله المصنف فتامل (قوله وانما لم ينبه عليه لانه قليل) لا يحتاج اليه لانه معنى مجازي وهو يتكلم في المعاني الحقيقية (قوله في ثلاثة احرف مما ذكره هنا) اي وفي ستة مما لم يذكره هنا ان كان المشار اليه بهنا عموم باب العطف وان كان المشار اليه خصوص هذين البيتين فسبعة اما المكسورة وسيذكر الشارح الاقوال فيها والّا جوز الاخفش كونها عاطفة بمعنى الواو كقوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الّا الذين ظلموا منهم واين وكيف وهلا حكى عن الكوفيين جواز العطف بهن نحو ما مررت بزيد ههنا فاين ابي عبد الله وما مررت برجل فكيف بامراة وما مررت بزيد فهلا عمرو واي ذكر صاحب المستوفى انها عاطفة وليس زعم الكوفيون انها تجيء للعطف نحو قام زيد ليس عمرو (قوله باضمار العامل) اي عامل النصب او الرفع او الجر (قوله ووافق في التسهيل يونس) قال في شرحه هي عنده حرف استدراك لا حرف عطف فان وليها مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها ولا بد قبل المفرد من الواو نحو ما قام سعد ولكن سعيد ولا تزر زيدا ولكن عمرا ولو كانت عاطفة استغنى بها عن الواو كما استغنى ببل وغيرها وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الّا بولكن وهذا من شواهد امانته وكمال عدالته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد ولكن اشكال لانه على ما قررته معطوف بالواو مع انه مخالف لما قبلها وحق المعطوف بالواو ان يكون موافقا لما قبلها فالواجب ان يجعل من عطف الجمل ويضمر له عامل كانه قال ما قام سعد ولكن قام سعيد لان الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة بالموافقة نحو قام زيد وقام عمرو والمخالفة نحو قام زيد ولم يقم عمرو (قوله فاعطف بواو) قيد بما اذا لم تقع قبل اما الثانية (قوله فالتقدير بين اماكن الدخول) يحتمل انه خرجه على حذف المضاف كما قال يعقوب ابن السكيت وانه اشار الى ان الدخول وحومل مشتملان على اماكن متعددة فساغ دخول بين لذلك ولا حذف كما قال خطاب

وانما لم ينبه عليه لانه قليل (واتبعت لفظا فحسب) اي فقط بقية حروف العطف وهي (بل ولا *) و (لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا *) وقام زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو والطلا الولد من ذوات الظلف * تنبيه * اختلف في ثلاثة احرف مما ذكره هنا وهي حتى وام ولكن اما حتى فمذهب الكوفيين انها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار العامل واما ام فذكر النحاس فيها خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قلت اقائم زيد ام عمرو فالمعنى اعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية واما لكن فذهب اكثر النحويين الى انها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الّا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الّا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العطف بها وانت مخير في الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الاكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس . اه .

(فاعطف بواو لاحقا او سابقا * في الحكم او مصاحبا موافقا *)

فالاول نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم والثاني نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك والثالث نحو فانجيناه واصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى انها ترتب وحكي عن قطرب وثعلب والربعي وبذلك يعلم ان ما ذكره السيرافي والسهيلي من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتب غير صحيح * تنبيه * قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان وللتاخر بكثرة وللتقدم بقلة

(واخصص بها) اي بالواو (عطف الذي لا يغني * متبوعه) اي لا يكتفي الكلام به (كاصطف هذا وابني *) وتخاصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو ولا يجوز فيها غير الواو واما قوله - بين الدخول فحومل - فالتقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون (والفاء للترتيب باتصال *) اي بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو اماته فاقبره

وكثيرا ما تقتضي ايضا التسبب ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه واما نحو اهلكناها فجاءها باسنا ونحو توضا فغسل وجهه ويديه الحديث فالمعنى اردنا اهلاكها واراد الوضوء واما نحو فجعله غثاء اي جافا هشيما احوى اي اسود فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء او ان الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسياتي (وثم للترتيب بانفصال *) اي بمهلة وتراخ نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وقد توضع موضع الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب

واما نحو هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله

ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك واجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن * تنبيه * زعم الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله إلّا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة وقول زهير

اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت عاديا

وخرجت الاية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (واخصص بفاء عطف ما ليس) صالحا لجعله (صله *) لخلوه من العائد (على الذي استقر انه الصله *) نحو اللذان يقومان فيغضب زيد اخواك وعكسه نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد

والسوابق تشير الى السابق واللواحق الى اللاحق ثم ان كلا من الجوابين انما يتم اذا لم يكن في الواقع سقط اللوى الذي به منازل الاحبة اكتنفه الدخول من جهة وحومل من اخرى والظاهر ان مثل الاصمعي لا يقدم على تخطئة حامل اللواء بدونه ثم بعد ما المانع من ارتكاب المجاز التبعي الذي لا حجر فيه في مثل هذا المقام فتدبر (قوله وكثيرا ما تقتضي ايضا التسبب) المراد من التسبب ان يكون الاول طالبا للثاني بالذات فلا يرد اماته فاقبره لانه بالعادة فقط والظاهر انه لا مانع من ان يراد من التسبب ما هو اعم لوجود شرطه في الاية وان كان الشارح مثل بها لمجرد الترتيب والتعقيب (قوله واما نحو اهلكناها فجاءها الخ) هذا الايراد وجوابه وكذا الذي بعده مبني على ان الترتيب في كلام المصنف اريد منه المعنوي فقط ولو اريد ما هو اعم لم يرد السوالان ولا احتيج لجوابيهما (قوله واما نحو فجعله غثاء) ايراده مبني على انه لم يرد من الترتيب ترتيب كل شيء بحسبه وإلّا فقد صرحوا بوجود الترتيب في تزوج زيد فولد له (قوله فمضت مدة) اي اخرج المرعى فاعقبه اول اجزاء مضى مدة طويلة الخ اي مدة طويلة آخر اجزائها اول ازمنة اسوداده ويبسه (قوله واما نحو هو الذي خلقكم الخ) الصواب اسقاط هو الذي فان الاية في سورة تنزيل ليس فيها ذلك انما ذلك في سورة الاعراف لكنها بالواو لا بثم مع انها الغرض (قوله وقيل غير ذلك) من الغير ابقاء الاية على ظاهرها لانه خلق الذرية من ظهر ءادم كالذر ثم خلق حواء او ان العطف على واحدة لانها بمعنى توحدت او على انشاها مقدر (قوله بان المراد ان الجد الخ) هو ظاهر على نسخة بعد واما على نسخة قبل فتكون الاشارة لزمن التكلم او يربط قبل ذلك بجد لا بساد وفائدة القيد الاشارة الى غرابة الحكم وهو كون الجد الذي هو قبل الاب والابن اتاه الشرف بعدهما ثم البيت حينئذ مدح مثل قول ابن الرومي

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان
كم من اب قد علا بابن ذرى شرف كما علت برسول الله عدنان

(قوله الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد) فاعل يغضب ضمير يعود على الذي الذي هو مبتدا والخبر جملة هو زيد ويجوز ان يكون هو فاعل يغضب والخبر زيد وعلى هذا فوجه ابراز الضمير دفع توهم ان يكون زيد هو الفاعل ويطالب بعد ذلك بالخبر فلا

يصح التمثيل لا كون الصلة جرت على غير من هي له كما وهم (قوله فكان الاولى) كان الاولى وكان الاولى لعدم صحة التفريع كما لا يخفى (قوله ويشمل ايضا مسالتي الحال) فيه نظر فان ضمير يشمل يعود لقوله تنفرد الى قوله او خبر وبين انه لا يشمل مسالة الحال كما قال ولم يذكره في التسهيل ولعله اراد صدر ذلك بدون قوله من صلة الخ والقرينة قوله ولم يذكره (قوله ان يكون غاية في زيادة او نقص) عبارة الاقدمين في ذلك تخالف حتى الواو في ان المعطوف بها لا يكون إلّا عظيما او حقيرا او قويا او ضعيفا لانها لا يفارقها معنى انتهاء الغاية فلزم ان يكون المعطوف بها افضل ما عطف عليه او ادونه او اقواه او اضعفه قال الصفار لان حتى انما جعلت لما تتناهى اليه الاشياء من اعلاها واسفلها فاذا قلت ضربت القوم جاز ان يتوهم السامع ان زيدا لم يدخل في الضرب اما لانه كان من اعلاهم فظن انه لم يلحقه الضرب واما انه كان من اخسهم فظن انه يسقط من ضربك (قوله بقي شرطان آخران الخ) اي بالنظر لظاهر العبارة وقطع النظر عن اللزوم فلا ينافي قوله بعد وهذا يوخذ من كلامه (قوله ظاهرا لا مضمرا) زيادة لا مضمرا بعد ظاهر لانهم يقابلون الظاهر في تقسيم الاسم بالمضمر والمبهم فكان اعم من المضمر والاعم لا اشعار له باخص معين وكذا يقال في قوله ان يكون مفردا لا جملة فانه لما لم يتقرر المفرد في هذا الباب معنى خاص صرح بما اريد منه هذا وقد وجه الشرط الاول بان معطوف حتى بعض ما قبلها او كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في انه غير الاول لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب وانت ترى ان ظهور كون المعطوف عين المعطوف عليه في امثال جاء في الناس حتى هو حتى يلزم ما ذكر ممنوع منعا ظاهرا كما لا يخفى انما وجه ذلك انه لا يجوز العطف بحتى إلّا حيث يجوز الجر بها قال المصنف في شرح التسهيل قال ابو عبد الله محمد بن هشام الخضراوي ولا يجوز العطف إلّا حيث يجوز الجر بحتى مع الشروط المتقدمة قال ولذلك لا يعطف المضمر على المضمر ولا على المظهر لا يجوز ضربت القوم حتى اياك ولا قاموا حتى انت لان حتى لا تجر المضمر فلا تعطف هذا كلامه (قوله لا جملة) اي ولو ايهاما فيتناول ان يقع بعدها فعل لانه لاحتياجه الى الفاعل لا اقل ان يوهم ما ذكر وفي البسيط ويعطف بها في الاسماء ولا يعطف بها في الافعال لانها تعطف حيث كانت خافضة للاسماء وفي شرح الشيخ الاثير للتسهيل ولا يجوز ان تعطف الافعال ولا الجمل بحتى لان ما شرط في العطف بها لا يتصور في الافعال ولا الجمل ولان الاصل في العاطفة ان تكون جارة ولذلك لا تعطف إلّا فيما يصلح فيه الجر إلّا ان اقترنت به قرينة تعين العطف فلما نقلت من الجر الى العطف حوفظ على اصلها من استعمالها في الاسماء ولا يعطف بها الافعال ولا الجمل لانها

فكان الاولى ان يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة او صفة او خبر ليشمل مسالتي الصلة المذكورتين والصفة نحو مررت بامراة تضحك فيبكي زيد وبامراة يضحك زيد فتبكي والخبر نحو زيد يقوم فتقوم هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق

ويشمل ايضا مسالتي الحال ولم يذكره نحو جاء زيد يضحك فتبكي هند وجاء زيد تبكي هند فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فيها من معنى السببية

(بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون إلّا غاية الذي تلا *) اي للعطف بحتى شرطان * الاول ان يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه او كبعضه كما قاله في التسهيل نحو اكلت السمكة حتى راسها واعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها واما قوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله القاها

فعلى تاويل القى ما يثقله حتى نعله * والثاني ان يكون غاية في زيادة او نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم ... تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

* تنبيهات * الاول بقي شرطان آخران احدهما ان يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره * ثانيهما ان يكون مفردا لا جملة وهذا يوخذ من كلامه لانه لا بد ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه كما تقدم

ولا يتاتى ذلك إلّا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امري القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم
وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم * الثاني حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم انها للترتيب كالزمخشري قال الشاعر

رجالي حتى الاقدمون تمالوا
على كل امر يورث المجد والحمدا

الثالث اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور الاحسن اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم اعادته للفرق وقيده الناظم بان لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره فان تعين العطف لم تلزم الاعادة نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى   بائس دان بالاساءة دينا

الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر احسن إلّا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب احسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد او ابتدائية وضربته تفسير وقد روى بهما قوله حتى نعله القاها وبالرفع ايضا على ان حتى ابتدائية ونعله مبتدا والقاها خبره . اه . (وام بها اعطف اثر همز التسويه *) وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الاكثر نحو سواءٌ عليهم اانذرتهم الاية واسميتين كقوله

ولست ابالي بعد فقدي مالكا
اموتي ناء ام هو الان واقع

ومختلفتين

قول المحشي اقمت كذا بخطه وصوابه باسقاط الهمزة حتى ينطبق عليه الدليل السابق واللاحق تامل
(مصححه فتح الله)

لا تدخل عليها وهي حرف جر فاذا وقع بعدها الماضي فهي حرف ابتداء نحو سرت حتى دخلت المدينة وقد جوز بعض النحويين ان تكون للعطف هنا وكانه منتزع من مذهب الكوفيين اذ ما ندعي نحن فيه انه عطف يدعون فيه الاضمار (قوله ولا يتاتى ذلك إلّا في المفردات الخ) اورد انه يتاتى ذلك في الجمل كما لو قيل فعلت مع زيد ما اقدر عليه حتى خدمته بنفسي ويجاب من قبل الصحيح بانه مصنوع لا مسموع والمسموع في امثاله حتى الخدمة بنفسي (قوله وزعم ابن السيد الخ) لعل وجه الرفع في البيت الذي تمسك به ان اصله حتى ان تكل فحذفت ان لا اضمرت فارتفع الفعل بعد ولعل هذا راجح من جهة ان رواية النصب تؤول لرواية الرفع وتوافق الروايتين اولى فتامل (قوله خلافا لمن زعم انها للترتيب كالزمخشري) هذا مبني على ان مراد الزمخشري بالترتيب الترتيب الخارجي كما في ثم والفاء والمحققون على انه ذهني على معنى ان اجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ومعنى ذلك على ما حرر انها تشير الى ان تلك الاجزاء مرتبة اذا لاحظها العقل وجدها كذلك لا ان مدلولها ان تلك الاجزاء مرتبة في ذهن المتكلم او السامع ولا ان تعلق الفعل بالبعض معتبر قبل تعلقه بالبعض الاخر (قوله نحو عجبت من القوم حتى بنيهم الخ) وجه التعيين في المثال بان حتى الجارة لا تقابل بمن وفي البيت بان شرط حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفيد الجمع ان يكون المجرور بها بعضا اخيرا او كبعض اخير والبائس وان كان بعضا لكنه ليس ببعض اخير ولا يخفى عليك ان من التي تقابل حتى الجارة هي التي لابتداء الغاية والمذكورة في المثال ليست هي انما ذلك لو قيل عجبت من القوم من اجدادهم حتى بنيهم كما يعرفه المتثبت ثم ما وجه كون البائس هنا ليس آخرا ولا كالاخر ووجه ايضا بان حتى الجارة لا بد وان تخلفها الى ولا يصح هنا قال البدر الدماميني ودعوى عدم الصحة هنا لا دليل عليها . اه . والاظهر عندي ان ذلك لقرينة زائدة على التركيب كان يكون المتكلم لم يقصد فيه معنى الى وعبارة الشيخ الاثير كما قدمنا إلّا ان اقترنت به قرينة تعين العطف والمثال يكفيه التصحيح بوجه ما فليتدبر (قوله فالجر احسن) اي لانكار الكوفيين العطف بحتى (قوله فالنصب احسن) وجهه ان جملة ضربته ان جعلت حالا لم يكن لتقييدها ما قبلها وجه وان جعلت توكيدا للجملة قبلها يحتاج لتكلف في افراد الضمير (قوله وبالرفع ايضا) هذا ينبهك على جواز الرفع في حتى زيدا ضربته (قوله بها اعطف اثر همز الخ) تقديم المعمول يشير الى انه لا يلحن الفقهاء في قولهم سواءٌ كان كذا او كذا والجوهري في قوله سواءٌ علي اقمت او قعدت لانه قال السيرافي ان سواءٌ اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلان بغير استفهام جاز العطف باو فكانه قال

لا يتعين العطف بام إلّا اثر الهمزة فاذا لم توجد الهمزة فيصح العطف بها وباو فتامل (قوله سواء عليكم ادعوتموهم الخ) وعكسه نحو سواء علي ازيد قاعد ام قام (قوله نحو االنتم اشد خلقا الخ) الاستفهام في هذه الاية لم يقصد به حقيقة استعلام المتكلم به ولا توبيخ وانما قصد به الجاء من القى اليه ان يجيب بان خلقهم هين بالنسبة لخلق السماء فيلزمه الاعتراف بصدق النبي في اخباره لهم بانهم سيحيون بعد موتهم وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كذبه قومه في اخبار الحشر والنشر كما قصه الله بقوله يقولون ائنا لمردودون في الحافرة فسلاه الله بقضية موسى وذكر عاقبتها حيث قال هل اتاك حديث موسى الخ وبانه لو قال لهم االنتم اشد الخ لما كان لهم محيد عن الجواب باهونية خلقهم فيلزمهم تصديقه فلا يتحزن بعد ذلك بتكذيبهم له وبهذا يظهر ان الاستفهام في الاية ليس للتوبيخ كما وهم (قوله لان ما قبلها وما بعدها الخ) اقتصر على هذا الوجه كصاحب المغني مع انه رجح عليه التوجيه بان ام اتصلت بالهمزة حتى صارتا كالكلمة الواحدة من جهة كونهما بمعنى اي لرجوعه لها نفسها بخلاف ما ذكر كانه للقدح فيه بعدم الاطراد لقصوره عن تناول المسبوقة بهمزة التسوية بخلاف ما ذكر فليتامل (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) اي لم يخرج الى ما يعوقه عن اقتضاء جواب وان لم يكن القصد اليه إلّا لامور تترتب عليه كما في الاية التي ذكرنا ولا عن عدم احتمال التصديق والتكذيب وبما حررنا يندفع ما قيل ان تمثيل الشارح بقوله االنتم اشد الخ يقتضي ان الاستفهام لا يشترط فيه ان يكون حقيقيا وهو ينافي قوله بعده لان الاستفهام معها على حقيقته تامل (قوله المذكورة) يشير الى ان ال في الهمزة للعهد الذكري والمعهود ذكر في قوله همزة التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية لا الثانية فقط كما ربما يوهمه قوله الهمزة بالتا (قوله وهو ان تكون مسبوقة الخ) يشير الى ان قول المصنف اثر همزة التسوية او همزة اي لفظا وان قوله وربما حذفت اي وبقيت تقديرا بدليل شرطه وان المراد من قوله من القيد قوله اثر همز التسوية الخ لا قوله ان كان خفا المعنى بحذفها امن لان ذلك قيد في حذف همزتها لا في نفسها (قوله وكثيرا ما تقتضي الخ) يشير الى ان المراد من قول المصنف وفت بانقطاع انه على وجه اللزوم فلا ينافي انها وفت ايضا بالاستفهام الحقيقي او الانكاري لانه لا على وجه اللزوم

سواء عليكم ادعوتموهم الاية واذا عادلت بين جملتين في التسوية فقيل لا يجوز ان يذكر بعدها إلّا الفعلية ولا يجوز سواء علي ازيد قائم ام عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب واجازه الاخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله

سواء عليك النفر ام بت ليلة ... باهل القباب من عمير بن عامر

(او) بعد (همزة عن لفظ اي مغنيه *) وهي الهمزة التي يطلب بها وبام التعيين وتقع بين مفردين غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو االنتم اشد خلقا ام السماء بناها او يتاخر عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وبين فعليتين كقوله

- فقلت اهي سرت ام عادني حلم - اذ الارجح ان هي فاعل بفعل محذوف واسميتين كقوله

لعمرك ما ادري وان كنت داريا ... شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر

الاصل اشعيث فحذفت الهمزة والتنوين منهما * تنبيهان * الاول تسمى ام في هذين الحالين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع ان ام الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلّا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلّا في تاويل المفردين * الثاني قد بان لك ان همزة التسوية لا يلزم ان تكون واقعة بعد لفظة سواء بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن (وربما حذفت الهمزة) المذكورة (ان * كان خفا المعنى بحذفها امن *) كقراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم وكما مر من قوله - شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر - وهو في الشعر كثير ومال في شرح الكافية الى كونه مطردا (وبانقطاع وبمعنى بل وفت *) اي تاتي ام منقطعة بمعنى بل (ان تك مما قيدت به) وهو ان تكون مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا او تقديرا (خلت *) ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء وانما قدرنا بعدها مبتدا محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد او انكاريا نحو ام له البنات اي بل اله البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي اذ لا يدخل استفهام على استفهام

ونحو لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه وقوله

فليت سليمى في المنام ضجيعتي   هنالك ام في جنة ام جهنـم

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين * تنبيه * حصر ام في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جوية

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم   ام هل على العيش بعد الشيب من ندم

(خير) و (ابح) و (قسم باو وابهم * واشكك) فالتخيير والاباحة يكونان بعد الطلب ملفوظا او مقدرا وما سواهما فبعد الخبر فالتخيير نحو تزوج زينب او اختها والاباحة نحو جالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الاباحة والتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف والابهام نحو اتاها امرنا ليلا او نهارا وجعل منه نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين

والشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم (واضراب بها ايضا نمي *) اي نسب الى العرب في قول الكوفيين وابي علي وابن برهان وابن جني مطلقا تمسكا بقوله

كانوا ثمانين او زادوا ثمانيـة   لولا رجاؤك قد قتلت اولادي

وقراءة ابي السمال اوكلما عاهدوا عهدا بسكون الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ويؤيده انه قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط

(وربما عاقبت) او (الواو) اي جاءت بمعناها (اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا *) اي اذا امن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم   ما بين ملجم مهره او سافـع

وقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج   صفيف شواء او قدير معجـل

وقول الراجز

ان بها اكتل او رزامـا   خويربين ينقفان الهاما

وقوله

وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما   صدور رماح اشرعت او سلاسل

وجعل منه وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي ويزيدون هذا مذهب الاخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين * تنبيهات * الاول افهم قوله وربما ان ذلك قليل مطلقا

(قوله ونحو لا ريب فيه الخ) المانع فيه معنوي كما يقتضيه مقابلته لما علله بقوله اذ لا يدخل استفهام على استفهام وهو كونهم قالوا ذلك قطعا (قوله حصر ام في المتصلة والمنقطعة الخ) الحصر مستفاد من كلام المصنف لانه ذكر انها تكون موفية بالانقطاع وبمعنى بل عند خلوها من شرائط الاتصال وقد قدم المعمول على عامله (قوله وقال في قوله تعالى افلا تبصرون) خرج للجمهور على اقامة المسبب مقام السبب عند حذفه والاصل افلا تبصرون ام تبصرون فاقام انا خير مقام تبصرون لانه اذا قالوا له انت خير كانوا بصيرون عنده والا فلا (قوله بعد الطلب) اي صيغته ليجامع التخيير والاباحة ثم المراد من الطلب كما قال بعض الامر اذ لا يتاتى تخيير ولا اباحة فيما عداه من اقسام الطلب ومن الاباحة ما يعم ما كان قبل ظهور الشرع (قوله فبعد الخبر) اي يقع بعد الخبر ثم منه ما يختص به وهو الشك والابهام وما لا وهو الباقي تدبر (قوله والتقسيم) صنيع المغني يقتضي ان التقسيم والتفصيل والتفريق بمعنى وفرق بعضهم بان التفصيل تبيين للامور المجتمعة بلفظ واحد نحو كونوا هودا او نصارى والتقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة نحو الكلمة اسم او فعل او حرف والتفريق اعم مطلقا من التقسيم والتفصيل لانه قطع الاتصال بين شيئين فاكثر سواء تقدم ما يتناول الشيئين فاكثر اولا ثم كون التقسيم من معاني او لا ينافي كون الواو اجود فيه لان ذلك لكون او توهم الشك بخلاف الواو كما ارتضاه بعضهم وحينئذ فكون الواو اجود من او في التقسيم لا يدل على انها ليست فيه بمعنى او كما وهم (قوله والابهام) مقابلته بالشك تقتضي انه اراد به التشكيك وقد قابل بينهما التحرير التفتازاني وقرر حفيده تلك المقابلة بان المقصود في الابهام الاخفاء بحسب بادي الراي حتى يظهر من المخاطب الانصاف والاعتراف بالحق ولا يذهب عليك ان اللائق اذا ان تكون الاية للابهام لا للتشكيك لتعالي منصب النبي صلى الله عليه وسلم عن مقتضاه كما لا يخفى (قوله اي اذا امن اللبس) هو اخذ بحاصل المعنى والا فمعنى التركيب اذا لم يجد الناطق طريقا للبس (قوله وجعل منه وارسلناه الخ) جعله الفراء من كون او بمعنى بل محتجا بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال كانوا مائة الف او بضعة واربعين الفا وجعله غيره من كونها للشك مصروفا للرائي كانه قيل تشكون في

مبلغ البشر المرسل اليهم فلا تعلمون اهو مائة الف او يزيدون (قوله وذكر في التسهيل الخ) حاصله ان كلامه هنا اقتضى القلة في الصور الثلاثة وقد صرح في التسهيل بالقلة في صورتين فقط بخلاف الثالثة فانها كثيرة واجيب بان كلامه هنا لم يتنزل الّا على صورتي القلة فقط لان الغرض من قوله ثمة من معاقبة او للواو في الاباحة كثيرا ان او تدل على الاباحة كما تدل عليها الواو وهذا مصرح به هنا في قوله ابح فلم يبق لقوله وربما الّا صورتان فقط (قوله فانما عليك نبي او صديق او شهيد) لفظ الحديث على ما في شرح الشيخ الاثير للتسهيل اسكن حراء فما عليك الّا نبي او صديق او شهيد وحراء بكسر الحاء المهملة وفتح الراء المهملة امامها الف ممدودة وتفتح حاؤه مع القصر اسم جبل بمكة كان يتعبد به النبي صلى الله عليه وسلم وما قال الخطابي من انهم يغلطون في حراء ثلاث غلطات يفتحون حاءه وهي مكسورة ويقصرونه وهو ممدود ويميلونه وهو لا يمال فاللغة حاكمة برده وهو منادى بحذف حرف النداء والمراد من نبي سيد الانبياء صلى الله عليه وسلم ومن صديق سيد الصحابة ابو بكر رضي الله عنه والمراد من شهيد سيد الشهداء عثمان رضي الله تعالى عنه . وفي الحديث من معجزاته صلى الله عليه وسلم اخباره بان عثمان يقتل ظلما واصل ذلك انهم كانوا ثلاثتهم على الجبل المذكور فارتج بهم فقال عليه الصلاة والسلام ذلك . والذي في الشفا وعن انس رضي الله عنه صعد النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان احدا فرجف بهم فقال اثبت احد فانما عليك نبي وصديق وشهيد ومثله عن ابي هريرة في حراء وزاد معه وعلي وطلحة والزبير وقال فانما عليك نبي او صديق او شهيد والخبر في حراء ايضا عن عثمان وقال ومعه عشرة من اصحابه انا فيهم وزاد عبد الرحمن وسعدا قال ونسيت الاثنين وفي حديث سعيد بن زيد ايضا مثله وذكر عشرة وزاد نفسه (قوله التحقيق الخ) ملخصه ان او موضوعة للدلالة على الاحد الدائر وهو يتحقق في ضمن التخيير والاباحة والشك والتشكيك والتقسيم حقيقة كتحقق الانسانية في زيد وعمرو وبكر واستفادة خصوص واحد من تلك الاقسام موكول الى خصوص المواد واما استعمالها بمعنى الواو وبمعنى بل فمجاز (قوله والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي) اي لم تفد الّا ذلك وان كان المقام مقام تقسيم (قوله امر بمجالسة كل منهما) يريد انا لا نسلم ان الامر هنا مستعمل في اباحة مجالسة ايهما شئت بل هو مستعمل في حقيقته لعدم الصارف اي ان المخاطب امر بان يجالسهما فلو لم يجالس واحدا منهما او جالس واحدا لم يخرج من عهدة الامر فما قيل الاولى ان يقول اباحة لمجالسة كل منهما وهم فتدبر (قوله اما الثانية) اي لا الاولى فلا تعطف اتفاقا لاعتراضها بين العامل والمعمول (قوله انما هي على المعاني المتفق عليها) الاولى ان يزيد الكثيرة (قوله ظاهره ايضا انها مثل او في العطف والمعنى) يريد

وذكر في التسهيل ان او تعاقب الواو في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحبة والموكد قليلا فالاباحة كما تقدم والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام فانما عليك نبي او صديق او شهيد والموكد نحو ومن يكسب خطيئة او اثما * الثاني التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها * الثالث زعم قوم ان الواو تستعمل بمعنى او في ثلاثة مواضع احدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله - كما الناس مجروم وجارم - وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية قال في المغني والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ثانيها الاباحة قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة قال في المغني ايضا والمعروف من كلام النحويين ان هذا امر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو * ثالثها التخيير قاله بعضهم في قوله

قالوا نات فاختر لها الصبر والبكا
فقلت البكا اشفى اذا لغليلي

اي او البكا اذ لا يجمع بين الصبر والبكا ويحتمل ان يكون الاصل من الصبر والبكا اي احدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا علي الفارسي رواه بمن . اهـ . (ومثل او في القصد اما الثانيه *

في نحو) تزوج (اما ذي واما النائيه *) وجاء في اما زيد واما عمرو * تنبيهات * الاول ظاهر كلامه انها تاتي للمعاني السبعة المذكورة في او وليس كذلك فانها لا تاتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود او لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالاحالة انما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الاباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة * الثاني ظاهره ايضا انها مثل او في العطف والمعنى وهو ما ذهب اليه اكثر النحويين وقال ابو علي وابنا كيسان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم

انها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله

يا ليتما امنا شالت نعامتها   ايما الى جنة ايما الى نار

فشاذ وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال ان قوله في القصد اشارة الى ذلك اي انها مثلها في القصد اي المعنى لا مطلقا سيما انه لم يعدها في الحروف اول الباب وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست عاطفة وانما اوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها * الثالث مقتضى كلامه انه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو اما ان تتكلم بخير والّا فاسكت وقراءة ابي وانا او اياكم لا ما على هدى او في ضلال مبين وقوله

فاما ان تكون اخي بصدق   فاعرف منك غثي من سميني
والّا فاطرحني واتخذني   عدوا اتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

تلم بدار قد تقادم عهدها   واما باموات الم خيالها

اي اما بدار والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجوز او يقعد * الرابع ليس من اقسام اما التي في قوله فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة (واول لكن نفيا او نهيا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا * تنبيه * يشترط لكونها عاطفة مع ذلك ان يكون معطوفها مفردا وان لا يقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما في هذا الثاني وهي حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين او تلتها جملة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره   لكن وقائعه في الحرب تنتظر

او تلت واوا نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (ولا * نداء او امرا واثباتا تلا *) لا مبتدا خبره تلا ونداء وما بعده مفعول بتلا وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع الى لا والتقدير لا تلا نداء او امرا او اثباتا اي للعطف بلا شرطان احدهما افراد معطوفها والثاني ان تسبق بامر او اثبات اتفاقا نحو اضرب زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا عمرو او بنداء خلافا لابن سعدان نحو يابن اخي لا ابن عمي قال السهيلي

ان المصنف عبر بالقصد والمتبادر منه حينئذ ان جميع ما قصد باو يكون لاما (قوله انها مجامعة للواو لزوما) اي فلو كانت عاطفة والمتبادر ان الواو عاطفة لزم دخول العاطف على مثله وانما قال يويد ولم يقل يثبت لانه قد يمنع عطف الواو عند القول بعطف اما بل هي زائدة . ومن هنا يظهر انه لا يرد ان يقال العاطف مجموع واما فتامل (قوله وفتح همزتها لغة تميم) مبتدا وخبر (قوله وقد يقال ان قوله في القصد الخ) يعني ان قوله في القصد وان كان يتبادر منه جميع ما قصد من عطف ومعنى لكنه قد يقال هو بمعنى المقصود فيرادف المعنى الذي هو مقصود ايضا والمراد من المعنى حينئذ ما قابل العطف لا مطلقا حتى يشمل العطف يويد ذلك انه لم يعد اما من حروف العطف حين عددها في صدر الباب فيكون قوله في القصد اذا اشارة الى راي ابي علي وابن كيسان هذا مراد الشارح كما يشهد به قوله اولا انها مثل او في العطف والمعنى وثانيا اي المعنى لا مطلقا فما قيل على قوله اي المعنى ظاهره انه تفسير للقصد وهو غير ظاهر بل المراد ان القصد بمعنى المقصود والمراد المقصود لجميعهم ولم يقصد لجميعهم الّا المعنى وهم وتعسف مع ان قوله في القصد حينئذ لا يمكن ان يكون وجه شبه مشتركا بين المشبه والمشبه به فتدبر (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق الخ) هذا تاييد للجواب فقط لانه وان كان غير مسلم فلا اقل من قوة ما حكي فيه فتدبر (قوله مقتضى كلامه انه لا بد من تكرارها) اي حيث قال اما الثانية فانه يدل على انها لا بد وان تكرر اولا وثانيا (قوله او تلتها جملة) عطف على قوله سبقت بايجاب الذي هو شرط في كونها حرف ابتدا فيكون هذا قسيما له وشرطا يخلف الاول في ابتدائية لكن فكانه قيل وهي حرف ابتداء ان سبقت بايجاب او لم تسبق به ولكن تلتها جملة والاول بيان لمفهوم قول المصنف نفيا او نهيا والثاني بيان لمفهوم قوله هو ان يكون معطوفها مفردا وسيجيء مفهوم وان لا يقترن بالواو ولما كان لا يلزم من مجرد سبقيتها بالايجاب وقوع الجملة بعدها اشار الى ان ذلك واجب عند البصريين لا الكوفيين ولم يسكت عنه ولما كان موضوع قوله او تلتها جملة وجود الجملة بعد لكن لم يمكن ان يقول بعده ولا يكون مفردا وبالجملة فكلام الشارح في غاية الظهور بحيث لا يحتاج لبيان ومع ذلك فقد خلط فيه الناظرون

قوله

(قوله وان لا يصدق احد متعاطفيها الخ) هو ظاهر فيما اذا كان الاول لاعم او الثاني لانك اذا قلت جاءني رجل لا زيد فقد نفيت المجيء عن زيد وهو رجل فلم يجيء رجل وقد قيل جاءني زيد فيتناقض واذا قيل جاءني زيد لا رجل فقد اثبت المجيء لزيد وهو رجل وقد قيل لا رجل وهذا كله اذا اريد من الصادق عمومه ومن المصدوق عليه خصوصه كما يقتضيه كلام صاحب هذا الشرط وان اريد غير ذلك فلا فرق بين الصورتين في الجواز وبه يسقط كلام الناظرين (قوله والامر الجلي) الجلي ان الجلي تتميم للبيت واما العرض والتحضيض فيتبادر خروجهما بالامر على ما يتبادر منه (قوله وعبد الوارث) هو ابو الحسين ابن اخت ابي علي الفارسي (قوله والصواب ما تقدم) رد بان ما تقدم محتمل لان يكون اضرابيا انتقاليا فقط (قوله تزاد قبلها لا لتوكيد الخ) عبارة المغني بقي شرط ثالث وهو ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا لتاكيد النفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في قوله تعالى ولا الضالين (قوله فافصل الخ) اي على ما هو الجيد الكثير كما في شرح الكافية وافرد مسالة الفصل بالضمير المنفصل عن فاصل ما لمزيتها فانه احسن فاصل كما ان احسن الفصل بلا وغيرهما بينهما وانما جاز العطف مع الفاصل غير التوكيد لان طول الكلام قد يغني عن الواجب نحو حضر القاضي بنت الواقف وانما اشترط مطلق الفاصل ليحصل المتصل نوع استقلال فلا يلزم العطف على ما هو كجزء الكلمة (قوله كالمفعول به) لم يعد النون فاصلا لانها حرف اعراب فالفصل بها كلا فصل (قوله وضعفه اعتقد) فرق بين العطف والبدل الجائز فيه ذلك من غير شرط بغيرية الثاني للاول في الاول وعينيته التي لا يحتاج معها لتقوية المتبوع في الثاني وكالبدل التوكيد إلّا بالنفس والعين

وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر فلا يجوز جاءني زيد لا رجل وعكسه ويجوز جاءني رجل لا امراة وقال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ويرده قوله

كان دثارا حلقت بلبونه ... عقاب تنوفي لا عقاب القواعل

* تنبيهات * الاول في معنى الامر الدعاء والتحضيض * الثاني اجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا قائم * الثالث فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد انه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد انه جاهل * الرابع انه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها *) اي مصحوبي لكن وهما النفي والنهي (كلم اكن في مربع بل تيها *) المربع منزل الربيع والتيهاء الارض التي لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا (وانقل بها للثان حكم الاول *) فيصير كالمسكوت عنه (في الخبر المثبت والامر الجلي *) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو واجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقلة لمعناهما الى ما بعدها وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى قال الناظم وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ولابد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رايت فان تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وادعى الناظم في شرح الكافية انها لا تكون في القرآن إلّا على هذا الوجه والصواب ما تقدم * تنبيهان * الاول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه * الثاني تزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب كقوله - وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كسفة او افول - ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله - وما هجرتك لا بل زادني شغفا ... هجر وبعد تراخ لا الى اجل - (وان على ضمير رفع متصل *) مستترا كان او بارزا (عطفت فافصل بالضمير المنفصل *) نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم (او فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو يدخلونها ومن صلح ولا في نحو ما اشركنا ولا اباؤنا وقد اجتمع الفصلان في ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم (وبلا فصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد *) من ذلك قوله - ورجا الاخيطل من سفاهة رايه * ما لم يكن واب له لينالا - وقوله - قلت اذ اقبلت وزهر تهادى * كنعاج الفلا تعسفن رملا - وهو على ضعفه جائز في السعة نص عليه الناظم

لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق اي مستوهو والعدم وليس بينهما فصل (وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا *) في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو فقال لها وللارض وعليها وعلى الفلك قالوا نعبد الهك واله آبائك قال الناظم (وليس) عود الخافض (عندي لازما) وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين (اذ قد اتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا *) فمن النظم قوله

ـ فاذهب فما بك والايام من عجب ـ وقوله

ـ وما بينها والكعب غوط نفانف ـ وهو كثير في الشعر ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته * تنبيهان * الاول في المسالة مذهب ثالث وهو انه اذا اكد الضمير جاز نحو مررت بك انت وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي وحاصل كلام الفراء فانه اجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد * الثاني افهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو انا وزيد قائمان واياك والاسد ونحو جمعناكم والاولين (والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس) هو قيد فيهما اي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا ومثاله في الواو قوله

فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل

اي بين الخير وبيني وقولهم راكب الناقة

لما تقدم (قوله لما حكاه سيبويه الخ) ولقول عمر كنت وجار لي من الانصار وقول عمر كنت اسمع ورسول الله كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر كما في صحيح البخاري (قوله وعليه جمهور البصريين الخ) قال سيبويه في تعليله كرهوا ان يشرك المظهر مضمرا دخلا فيما قبله لان هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت انها لا يتكلم بها الا معتمدة على ما قبلها وانها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين وقال الزيادي لما كان لا يتكلم به دون الاسم كالتنوين كرهوا ان يعطفوا على شيء بمنزلة التنوين وقال المازني والمبرد انما صلح العطف في الرفع والنصب لان للمرفوع والمنصوب مضمرين منفصلين فعطف كل واحد منهما على الظاهر نحو انت وهو واياك واياه وليس للمجرور مضمر منفصل يعطف على الظاهر لان الجار والمجرور لا يفصل بينهما والرافع والناصب يفصل بينهما وبين ما يعملان فيه تقول ما رايت الا زيدا وما جاءني الا اخوك وذلك لان المجرور في موضع تمام الجار اذا كان اسما (قوله قال الناظم وليس عندي الخ) قال في شرح التسهيل والذي اختاره في المسالة جواز العطف عليه مطلقا لفساد هذه العلل وعلى تقدير صحتها فهي مصادمة للنص من لسان العرب فلا يلتفت اليها والدليل على ما اخترناه السماع والقياس اما القياس فهو انه كما يجوز ان يبدل منه ويوكد من غير جار كذلك يجوز ان يعطف عليه من غير اعادة جار واما السماع فقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وكفر به والمسجد الحرام وتاويل هاتين الايتين على غير العطف على الضمير مرجوح بل يتعين اطراحه لان وصف الكلام وفصاحة التركيب يقتضي ذلك وقالت العرب ما فيها غيره وفرسه بجر الفرس عطفا على الضمير في غيره وقد ورد من ذلك في اشعار العرب كثير يخرج عن ان يكون ضرورة فمنه ما انشده سيبويه

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب

وقوله تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والارض غوط نفانف

وقول الاخر

هلا سالت بذي الجماجم عنهم وابي نعيم ذي اللواء المخرق

وقول الاخر

بنا ابدا لا غيرنا يدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح

وقول الاخر

اذا اوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من وصى بها وسعيرها

وقول الاخر

لو كان لي ويزيد ثالث ورد الـ حمام معنا عذابا شر مورود

وقول الاخر

قال المحشي في اول الصحيفة وقول عمر الخ هكذا بخطه وهو غير مستقيم فلعل في العبارة نقصا والاصل وقول عمر ـ كنت اسمع وفلان ـ وقول رسول الله الخ وهو الاولى او كنت اسمع ورسول الله وقول رسول الله وهو بعيد وقوله بعد وما بينها والارض غوط الخ وقع في الشرح وكتب عليه الصبان وما بينها والكعب والخطب سهل (مصححه فتح الله)

اذا

اذا بنا بل انيسان اتقت فبه ظلت مومنة ممن يعاديهـــا

وقول العباس بن مرداس

اكر على الكتيبة لا ابـــالي احتفي كان فيها ام سواهـــا

وقول الاخر

وقد رام ءافاق السماء فلم نجد له مصعدا فيها او الارض مقعدا

فانت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حروف العطف على هذا الضمير من غير اعادة الخافض فتارة عطفت بالواو وتارة بلا وتارة ببل وتارة بام وتارة باو وكل هذا التصرف يدل على الجواز (قوله طليحان) اي ضعيفان قيل يحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد يجاب بالتزام انهم لا يودون هذا التركيب إلّا في مقام الاخبار المقصود منها ضعف الراكب والمركوب معا (قوله ام تشاركهما في ذلك) زاد في التسهيل او وخرج عليه ما في نسخ صحيح البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام من اكل ناسيا وهو صائم فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه اذ هذا يقتضي تقدير او شرب ولا يذهب عليك انه غير متعين لجواز ان يكون من حذف الواو مع ما عطفت وتكون صورة اتمام الصوم فيما اذا اكل فقط او شرب فقط اما احروية او مساوية على ان التصريح في عجز الحديث بالواو انما يناسب تقدير الواو لا او (قوله قد يحذف العاطف وحده) قد يتكلف وينزل كلام المصنف على هذه الصورة ايضا فانه قدم قيد ما عطفت على الواو ولا يلزم ان يتسلط قيد المعطوف عليه على المعطوف فيفيد حذف الواو وحدها تارة ومع معطوفها اخرى يرشدك الى ذلك انه لما اراد تقييدهما معا بعدم اللبس اخره عليهما • وفي التسهيل وقد تحذف الواو مع معطوفها ودون ويشاركها في الاول الفاء (قوله بعطف عامل مزال) اشترط في المغني ان يكون العامل المزال والعامل الباقي يجمعهما معنى واحد كاجتماع الحواجب والعيون في التحسين لئلا يرد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا (قوله وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود الخ) قدره للاشارة الى ان دفعا مفعول لاجله لمحذوف تقديره ما ذكر لا انه معمول لبقي معموله تدبر (قوله وهو انه يلزم في الاول رفع فعل الامر الخ) لا يرد على ذلك انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل لما تقدم من انهم لم يطردوه نعم يرد على تقدير لتسكن حذف الفعل وحرف الجزم وهو شاذ وقد اجيب عنه بانه بيان لمعنى المقدر لا لنفسه فان المقدر حقيقة الفعل فقط اي وتسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى والاوجه في الجواب ان تقول ان هذه اعتبارات لا استعمالات كما نبه عليه النحرير التفتازاني والزكي السلكوتي في امثال ما هنا فلا يضره ما ذكر كما قدمنا فتدبر (قوله وفي الثاني كون الايمان متبوا وانما يتبوا المنزل) اعترض بان السيد السمهودي نقل في تاريخ المدينة عن القاموس ان من اسمائها الايمان واستشهد بالاية فلا يلزم منه كون الايمان اي التصديق متبوا والجواب عنه ان ما ذكر السيد احد احتمالات في الاية وهي غير متعينة له بل الاظهر خلافه كما يشير له كلام القاضي البيضاوي فانه قال والذين تبوأوا الدار والايمان عطف على المهاجرين والمراد بهم الانصار فانهم لزموا المدينة والايمان وتمكنوا فيهما وقيل المعنى دار الهجرة ودار الايمان

طليحان اي والناقة ومنه سرابيل تقيكم الحر اي والبرد * تنبيهان * الاول ام تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله - فما ادري ارشد طلابها - اي ام غي وانما لم يذكرها هنا لقلته فيها * الثاني قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله

كيف اصبحت كيف امسيت مما

يغرس الود في فواد الكريم

اراد كيف اصبحت وكيف امسيت وفي الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى ابو عثمان عن ابي زيد انه سمع اكلت خبزا لحما تمرا اراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك إلّا في الواو واو (وهي) اي الواو (انفردت *) من بين حروف العطف (بعطف عامل مزال) اي محذوف (قد بقي * معموله) مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي وليسكن زوجك او منصوبا نحو والذين تبواوا الدار والايمان اي والفوا الايمان او مجرورا نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة اي ولا كل سوداء وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعا لوهم اتقي *) اي حذر وهو انه يلزم في الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان متبوا وانما يتبوا المنزل وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز في الثاني ان يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة

قوله عن القاموس لم نعثر على ذلك في ي م ن و ا م ن و م د ن منه فليحرر مصححه فتح الله

في تقييد الانصار بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم (وحذف متبوع) اي معطوف عليه (بدا) اي ظهر (هنا) اي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استبح *) كقول بعضهم - وبك واهلا وسهلا - جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك واهلا ونحو افنضرب عنكم الذكر صفحا اي انهملكم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم اي اعموا فلم يروا واما حذفه مع او في قوله فهل لك او من والد لك قبلنا اي فهل لك من اخ او من والد فنادر * تنبيهان * الاول قال في التسهيل ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا و بالفاء قليلا * الثاني قال فيه ايضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال في الكافية

ومتبع بالواو قد يقدم

موسطا ان يلتزم ما يلزم

وظاهره جوازه في الاختيار على قلة قال في شرحها قد يقع اي المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدير او الى مباشرة عامل لا يتصرف او تقدم عليه ولذا قلت موسطا ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما احسن وعمرا زيدا ولا ما وعمرا احسن زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة

كان على اولاد احقب لاحها

ورمي السفي انفاسها بسهام

جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت

بها يوم ذباب السبيب صيام

اراد لاحها جنوب ورمي السفي ومنه قول الاخر

- وانت غريم لا اظن قضاءه * ولا العنزي القارظ الدهر جائيا - اراد لا اظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي (وعطفك الفعل على الفعل يصح *)

فحذف المضاف من الثاني والمضاف اليه من الاول وعوضوا عنه اللام او تبوأوا الدار واخلصوا الايمان كقوله - علفتها تبنا وماء باردا - وقيل سمى المدينة بالايمان لانها مظهره ومصيره (قوله في تقييد الانصار) تعريض بالموضح حيث اقتضى ان الاية مدح للمهاجرين (قوله اي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء) يريد ان المشار اليه خصوص هذا الموضع المتكلم فيه على الواو والفاء لا عموم باب العطف كما فهم بعض الناظرين فاعترض بعدم الاطراد في سائر حروف العطف (قوله قال في التسهيل ويغني الخ) تفصيل للاجمال السابق في كلام المصنف وكلامه هو حيث لم يتبين منه الحالة الكثيرة من الحالة القليلة وتبيين لوجه تقديم الواو في عبارته عن الفاء (قوله كان على اولاد احقب لاحها) هما من ابيات الكتاب انشدهما سيبويه فيه للشهادة على ان نحو اولاد احقب نكرة بدليل وصفه بصيام ولو كان معرفة لنصب على الحال ولم يجر والمقصود للشاعر وصف رواحله بغاية الضمور واولاد احقب هي الحمر الوحشية وهي في غاية الضمور لانها للزومها الصحاري تنشا على الجوع فيغلب عليها الضمور لا كحيوانات التلول لكنها ما اكسبها ذلك النشو على الجوع إلّا صفاء اديم وحسن رونق وملاحة شكل على حيوانات التلول وما ذلك إلّا لان حيوانات التلول نشات عن كثرة اكل لفرط الخصب الذي في التلول فجرى فيها من الفضلات والاخلاط ما قصرت به عن تلك المحاسن التي تسببت عن ضد ذلك في حيوانات الصحاري وانما سميت الحمر الوحشية باولاد احقب لان لها بياضا في موضع تحقيبها وهو موخرها وكانها توارثته من ابيها الاول على قياس ما قاله الواحدي في بنات اعوج في شرحه لديوان المتنبي وعده من مفاخره شمس الدين ابن خلكان ولاح بمعنى ضمر وفاعله جنوب في البيت بعده والضمير المفعول عائد الى اولاد احقب والجملة صفة لاولاد احقب على قياس صيام والرمي معروف والسفا شوك البهماء وهو كالسنبل وهو ضرب من الخرشف والحمر الوحشية شديدة الكلف به إلّا انه اذا اسفى اي اشتدت حدة شوكه تمتنع منه فيعظم ضمورها لعدم الرطب من النبات اذ ذاك واضافة رمي الى السفا اضافة مصدر لفاعله ومفعوله انفاسها والانفاس جمع نفس بفتح الفاء وهو الهواء المعروف لا نفس بسكون الفاء اي ذات لان جمعه نفوس وانفس ولان الغرض الاعلام بان الشوك يصيبها في خصوص المحل الذي سنذكره والمراد بالانفاس انوفها اما على تقدير مضاف اي مخارج انفاسها فيكون مجاز حذف واما على اطلاق الانفاس وارادة مخارجها لحلولها فيها في الجملة فيكون مجازا مرسلا وبسهام يتعلق برمي وفاوه للآلة والسهام معروف إلّا انه هنا مستعار استعارة تصريحية لشوك البهماء مبالغة في حدة ذلك الشوك ومضائه مرشحة بذكر الرمي قبل وينبغي حينئذ ان يكون تنكيره تكثيريا تعظيميا نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك والجنوب بفتح الجيم اما بضمها فجمع جنب قال تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع وهو ريح تحرك الهواء من يمين القبلة ذاهبة الى يسارها وعكسها ريح الشمال فاما اذا حركته من وراء القبلة ذاهبة الى تجاهها فالريح الدبور وعكسها ريح الصبا وهذه حارة يابسة وما قبلها باردة رطبة وما قبلها باردة يابسة وما قبلها حارة رطبة وكل ريح بين ريحين فحكمها حكم الريح التي تكون في هبوبها اقرب الى مكانها وتسمى النكباء • وروي عنه صلى الله

* تنبيه * قد رقمنا البيت الثاني من بيتي ذي الرمة على وفق ضبط المحشي وان خالف نسخة الشرح التي كتب عليها الصبان (مصححه فتح الله)

الله عليه وسلم انه قال الرياح ثمان اربع منها عذاب واربع رحمة فالعذاب منها العاصف والصرصر والعقيم والقاصف والرحمة منها الناشرات والمبشرات والمرسلات والذاريات فيرسل الله المرسلات فتثير السحاب ثم يرسل الذاريات فتحمل السحاب فتدر كما تدر اللقحة ثم يمطر وهو اللواقح ثم يرسل الناشرات فتنشر ما اراده وذوت بمعنى جفت يقال ذوى الغصن اذا جف وذهبت نضارته وما في المقامة الاسكندرية من مقامات الحريري فضحك القاضي حتى هوت دينته وذوت سكينته فعلى ضرب من التجوز وعنها يتعلق بذوت والضمير المجرور عائد الى الجنوب اي جفت جفافا ناشئا عنها ويجوز ان تكون للتعليل نحو قوله تعالى وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما كان استغفار ابراهيم لابيه إلّا عن موعدة وفاعل ذوت التناهي والجملة صفة لجنوب والتناهي هنا ليس مصدر تناهى كما في قوله - وعند التناهي يقصر المتطاول - بل جمع تنهية وهي الماء من حيث ان السيل انتهى اليه اما من حيث ان السيل غادره او غدره اهله حيث يظنون وجوده فلا يجدونه فيسمى غديرا ومن حيث انه يهلك من ينزل فيه فيسمى واديا ومن حيث عظمته جدا واتساعه فبحر وفاعل انزلت ضمير يعود الى الجنوب وضمير بها يعود الى اولاد احقب ويوم ذباب السبيب مفعول انزلت وذباب بذال ثم باء موحدة مشددة ثم الف ثم باء مبالغة من ذب اذا طرد والسبيب بالسين المشددة ثم باء موحدة ثم ياء مثناة تحتية ثم باء موحدة شعر الاذناب واضافة ذباب الى السبيب من اضافة الصفة الى الموصوف اي السبيب الذباب ثم كثرة الذب من السبيب ملزومة لكثرة الذباب عرفا فان الحمر المذكورة تكثر الذب باذنابها اذا هاج بها الذباب فهو كناية ويحتمل ان يكون ذباب للنسبة للذباب لان فعالا ياتي لذلك كما سياتي والاضافة على نحو ما تقدم اي يوم السبيب المنسوب للذباب لكثرته وهيجانه فيه وعلى الاحتمالين فيعتبر حذف المضاف اي يوم حر ذباب السبيب وقد يجوز ان يكون السبيب مفعول ذباب اضيف اليه اي يوم حر يذبب السبيب اي ينزله به ويهيجه عليه وعلى كل فالمراد ان الريح الجنوب انزلت بالحمر الوحشية يوم حر شديد لهبوبها في زمن القيظ فيهيج بالحمر الذباب لشدة الحر فتذب بالسبيب اي تطرده باذنابها وصيام بصاد مهملة ثم ياء مثناة تحتية ثم الف ثم ميم جمع صائم من الصوم بمعنى مطلق الامساك نظير قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا والمراد هنا ممسكة عن الرعي وهو صفة لاولاد احقب كما تقدم وتوصيف اولاد احقب بما ذكر من الاوصاف المقصود منه المبالغة في المشبه بشدة الضمور ثم ان قوله كانا على اولاد احقب ان جعل من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية لانقسام الاحاد على الاحاد فظاهر وإلّا ففيه ايضا مبالغة من حيث تشبيه الواحد من مطاياهم بكل اولاد احقب ايماء الى ان ذلك الواحد كبقية الاحاد استجمع ضمور اولاد احقب جميعهم ومحل الاستشهاد قوله جنوب فانه معطوف عليه موخر على المعطوف تاخيرا جائزا ولعله خصوصية اقتضاها مقام ان يكون ذلك محركا لطلب النفس المعطوف عليه لاسيما وهو الذي يحق ان يسند له الحكم اولا حتى اذا جاء وقع في النفس اتم وقوع لاسيما وله من الاوصاف الغريبة الكثيرة ما يجر له النفس جرا عظيما وان يتفرغ من المعطوف القليل الاوصاف اولا الى المعطوف عليه الكثير الاوصاف فانهم

بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم ام اختلفا نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري الاية واعطف على اسم شبه فعل فعلا * نحو صافات ويقبضن فالمغيرات صبحا فاثرن لاتحاد جنس المتعاطفين في التاويل اذ المعطوف في المثال الاول في تاويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس وعكسا استعمل تجده سهلا * كقوله - ام صبي قد حبا او دارج - وقوله - يقصد في اسوقها وجائر - وجعل منه الناظم يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعا لاصله المعطوف في البيتين في تاويل المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لان المعطوف عليه وقع نعتا والاصل فيه ان يكون اسما

* خاتمة * في مسائل متفرقة * الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا يصلح قام انا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى انا فان لم يصلح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اي وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتاء التانيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بانت

كثيرا ما يوخرون ما يكثر فيه الكلام . ومن هنا يظهر لك ان ما في كل او غالب نسخ هذا الشرح من كون آخر البيت الثاني رباب براء ثم باء موحدة ثم الف ثم باء موحدة السفير بسين مهملة ثم فاء موحدة من اسفل ثم ياء تحتية ثم راء مهملة حيام بحاء مهملة او بخاء معجمة من فوق ليس بصواب وانما هو تحريف بقي ان استشهاد سيبويه رحمه الله بالبيتين على ان اولاد احقب نكرة لوصفه بصيام لعله مع تسليم ان اولاد احقب ليس علم جنس واما ان سلم انه وبنات اوبر ونحوه علم جنس فلمانع تنكير علم الجنس وهو الذي قررنا عليه كلام سيبويه فيما تقدم ان يقول ان علم الجنس لكونه فيه تعيين من حيث الماهية وعدمه من حيث الافراد يسوغ ان يجاء منه بالوصف و بالحال فمجيء الجر في صيام في البيت لا يدل على نفي تعريفه فتامل (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) اي مضيا او استقبالا وكذا حالا وان اقتصر المصرح على الاولين (قوله لنحيي به بلدة الخ) كان من سر تعداد المثال الاشارة الى انه تارة يتعين في التركيب كونه عطف فعل على فعل كما في نحو ونسقي للنصب في الاول وتارة يحتمله ويحتمل عطف الجمل كما في نحو فاوردهم تدبر (قوله تبارك الذي ان شاء الخ) المعطوف عليه جواب الشرط وهو جعل وهو ماض والمعطوف يجعل وهو مضارع واعترض بان جواب الشرط الجملة لا الفعل وحده وان ظهر فيه الجزم كما اقتضاه كلام المغني فاذا عطف عليه جواب آخر وجب ان يكون جملة ولا يجعل يجعل وحده جوابا لانه مفرد ولا جملته جوابا لان المعطوف الفعل لا الجملة فلا يمكن جعلها جوابا من غير تبعية واجيب بان المعطوف في الحقيقة الجملة وهي الجواب واطلاق ان المعطوف الفعل تسامح لاتحاد فاعل الفعلين وهذا يجري سوالا وجوابا فيما ياتي للشارح من ويخرج الميت من الحي ودارج وجائر لكن ابن هشام ابكت طالبه بان الجزم والنصب في لم يقم ويقعد وفي اعجبني ان تقوم وتقعد يعين ان يكون العطف على الفعل لا على الجملة قطعا والانصاف ان الجزم مثلا لا يعين ما ذكر فان ادوات الشرط تجزم فعلي الشرط والجزاء مع ان مطلوبها الجملتان المعلقة والمعلق عليها . نعم لكون الفعل والفاعل عندهم ككلمة تارة يوخرون علامة رفع الفعل عن الفاعل وتارة يجعلون الجزم في الفعل مع ان المطلوب الجملة وحينئذ فمع ذلك الجزم او النصب لا ينقطع احتمال عطف الجمل ولو تنبه طالب ابن هشام لهذا لا خجل الشيخ خجلة يالها خجلة (قوله وجعل منه الناظم) اي من صور العكس اي عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله والاصل فيه ان يكون اسما) مفردا لمثل هذا اشار الشارح سابقا الى ان يقبضن في تاويل قابضات ولم يجعل صافات في تاويل يصففن وجعل المغيرات في تاويل التي اغرن ولم يجعل اثرن في تاويل مثيرات فان الاول حال واصلها الافراد والثاني صلة واصلها الفعل (قوله قال الشيخ ابو حيان الخ) قال بعده هناك ثم ان سيبويه نص في

مسالة العطف على ان الظاهر معطوف على المضمر كما ذهب اليه النحويون قال سيبويه واما ما يقبح ان تشركه المظهر فهو المضمر المرفوع وذلك فعلت وعبد الله وافعل وعبد الله ثم ذكر تعليل الخليل لقبحه ثم قال فان اتبعته حسن ان يشرك المضمر وذلك قولك اذهب انت وزيد قال تعالى اذهب انت وربك واسكن انت وزوجك الجنة هذا كلامه ولا يذهب عليك ان الشيخ الاثير وان جلب من كلام سيبويه ما جلب لكن المصنف قال بعد كلامه ذلك نص على هذا سيبويه والشيخ الاثير ما انكر على المصنف الموضع الاخير الذي استند اليه من كلام سيبويه فيكون كلام سيبويه متعارضا ولا مبنى لكلام سيبويه الذي جلبه هو إلّا انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل مع ان تتبع كلامهم يقضي بانهم ما طردوها وليس مبنى الكلام الذي جلبه المصنف بالذي يكدر عليه شيء من جهة القواعد فترجح على الاخر لا سيما والاخر قابل للتاويل فانه يقال ادعاء كونه عطف جمل لا ينافي التشريك الذي ذكره سيبويه فقد نقلنا عن المصنف قبل ان في قام زيد وقام عمرو تشريكا فلا جرم يعول على ما عول عليه المصنف فان كان كذا اراد فلله دره ما ادق نظره (قوله الثانية لا يشترط في صحة الخ) الظاهر ان لا يجعل هذا مسالة اخرى اذ هي من تمام الاولى وعبارة التسهيل هكذا فصل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ولا تقدير العامل بعد العاطف بل يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل (قوله منعه البيانيون) نص النحرير التفتازاني في شرح المفتاح على جوازه في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال السيد السند في حاشية المطول مثله (قوله واجازه الصفار) اي تبعا لجماعة قليلة من النحاة لا لجمهورهم كما وهم فان جمهورهم على المنع كما في مغني اللبيب وحواشي المطول السلكوتية بل في هذا الشرح قبل هذا بكلمات (قوله مستدلين بنحو قوله الخ) اجيب من قبل الجمهور بان بشر في ءاية البقرة في معنى الخبر والتقدير والذين ءامنوا وعملوا الصالحات بشرى لهم بان الخ وليس معطوفا على اعدت وفي سورة الصف معطوف على تومنون بمعنى ءامنوا لا على نصر من الله وجاء زيد ومن عمرو العاقلان يمنعونه والاستفهام في قوله وهل عند رسم الخ انكاري بمعنى النفي فمدخوله خبر وكحل معطوف على مقدر اصله افعل ذلك وكحل (قوله السادسة في العطف الخ) الانسب بما قبله والاخصر السادسة اجمعوا على جواز العطف الخ (قوله وليس كذلك بل نقل الفارسي الخ) اصل هذا للشيخ الاثير فانه قال في شرح التسهيل وهذا الذي قاله من الاجماع غير صحيح بل الذي ذكره ابن الحاجب ذكره ابو علي في بعض كتبه عن قوم من النحويين ونسب للاخفش (قوله فالمشهور عن سيبويه المنع) مقابل المشهور ما نقله عنه ابو جعفر النحاس من الجواز ووجه المشهور بان حرف العطف كالنائب عن العاملين

الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وانا وامتناع قام انا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو * الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويويده قوله

وان شفاءي عبرة مهراقة　　وهل عند رسم دارس من معول

وقوله　　تناغي غزالا عند دار ابن عامر

وكحل اماقيك الحسان باثمد

الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو قام زيد وعمرو اكرمته ان نصب عمرو ارجح لان تناسب الجملتين اولى من تخالفهما * والثاني المنع مطلقا والثالث لابي علي يجوز في الواو فقط * السادسة في العطف على معمولي عاملين اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان موخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام

وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف جاز وإلّا امتنع والله اعلم *

(البـــدل)

(التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلا *) واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا او بعضا او ما يشتمل * عليه يلفى او كمعطوف ببل *) اي يجيء البدل على اربعة انواع * الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء

وهو لضعفه لا ينوب عن عاملين وما اوهم ذلك يقدر له عامل بعد العاطف (قوله وعن الاخفش الاجازة) عنه ايضا المنع ذكره في كتاب المسائل له . واعلم ان حجج هذه الاقوال ورد ما رد منها مذكور في شرحي المصنف والشيخ الاثير للتسهيل فلا نطيل به *

* البـــدل *

(قوله بالحكم) ظاهر صنيع المصرح ان المراد به المحكوم به واقتضى صنيع الموضح خلافه (قوله وعطف البيان) خروج عطف البيان في المادة التي لا تصلح إلّا له بين واما فيما تصلح له وللبدل فمن حيث قصد الاول وجعل الثاني بيانا له لا من حيث قصد الثاني وجعل الاول توطئة له فانه حينئذ بدل ومن هنا يظهر ان عطف البيان لا يخرج مطلقا بالمقصود بالحكم كما اقتضاه كلام الشارح بل بالحيثية المرادة في تعريف ما يختلف بالاعتبار كهذا المقام فكانه اراد والمقصود بالحكم مع الحيثية المراد تقييده بها (قوله سوى المعطوف الخ) الغرض من هذا الكلام الانباع لصاحب التوضيح في الاعتراض على الشارح البدر ومن تبعه واصل ذلك ان الشارح البدر قال في شرح هذا الحد فاخرج بالمقصود بالحكم النعت والتوكيد وعطف البيان لانهن مكملات للمقصود بالحكم وبلا واسطة المعطوف ببل ولكن فانهما مقصودان بالحكم لكن بواسطة ثم جاء الشارح الثاني وخالفه فادعى ان باب العطف باسره يخرج بقيد بلا واسطة ووفق بينهما بان الاول مبني على ان المقصود معناه المستقل بالقصد والثاني على ان معناه المصحوب به وظني ان هذا لا يتعين في التوفيق لجواز ما صنعاه ولو اتفقا على ان المقصود بمعنى المستقل بالقصد لان المقصود حينئذ لما استاثر باخراج النعت والبيان والتوكيد وبلا واسطة باخراج المعطوف ببل ولكن فما بقي من باب العطف يصح اسناد اخراجه للاول كما فعل الاول وللثاني كما فعل الثاني وقد ذكرنا ذلك عن المطول مرارا ثم خالفهما واشياعهما صاحب التوضيح وحقق المقام تحقيقا عزل به كل من سواه عن الاصابة وخلاصته ان النعت والتوكيد والبيان والمعطوف بلا بعد الاثبات المقصود بالحكم السابق فيها انما هو الاول والمعطوف بغير ذلك بغير بل ولكن المقصود بالحكم السابق فيه الاول والثاني معا والمعطوف ببل ولكن بعد النفي المقصود فيه بالحكم السابق هو الاول واما الثاني فله ضده وهذه كلها تخرج بالمقصود بالحكم لان معناه المستقل به وبقي المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات فان المقصود بالحكم السابق انما هو الثاني لنقله له من الاول إلّا ان ذلك بواسطة فاخرجه بقوله بلا واسطة فاعترض عليه بعض بانه تحامل على الشارح البدر لرجوع هذا الى ما قاله فان اقتصار الشارح البدر في الخارج به على المعطوف ببل ولكن يشعر بان ما عداه من اقسام العطف خارج بما قبله ولا يخفى عليك انه تحامل في هذا التحامل لما ان الشارح البدر اخرج بقيد بلا واسطة المعطوف ببل ولكن من غير تفريق بين حالتي الاثبات والنفي مع انهما بعد النفي يخرجان بالمقصود لا بلا واسطة على كلام الموضح فكيف يرجع كلامه لكلامه بمجرد ذلك نعم يقال انه تحامل من حيث انه غاية ما لزم الشارح البدر اسناد اخراج المعطوف ببل ولكن بعد النفي ان سلم لبلا واسطة مع انه يمكن اسناده للمقصود بالحكم مع استيثار كل منهما بفائدة وقد اريناك انه لا ضرر فيه وان شئت تحقيق المقام جدا فاعلم ان المصنف عرف

البدل في

البدل في التسهيل بقوله التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع وجعل في شرحه التابع جنسا يتناول التوابع كلها والمستقل بمقتضى العامل تقديرا قيدا مخرجا للنعت وعطف البيان والتوكيد وانما قال تقديرا لان المتبوعات هي المستقلة بالعامل لفظا ودون متبع قيدا مخرجا للمعطوف ببل ولكن قائلا فانه داخل تحت المستقل بمقتضى العامل تقديرا ولكن حصول تقدير الاستقلال له بمتبع وهكذا قال الشيخ الاثير في شرحه والمصنف في شرح الكافية وقال الشارح البدر في اول الباب اعلم ان الغرض من الابدال ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة كالفاعلية والمفعولية والاضافة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره لان الابدال في قوة اعادة الجملة هذا كلامه وبين ان هذا تفسير لكلام التسهيل السابق وهو يقتضي ان مراد الناظم وابنه وغيرهما من الحكم هنا ليس الحكم السابق بخصوصه من اثبات او نفي بل مجرد الفاعلية او المفعولية او الاضافة التي هي مقتضى العامل اعم من ان تكون بطريق الاثبات في التابع والمتبوع او النفي فيهما او متخالفين بل هذا متعين والّا لزم ان يخرج البدل الذي بعد الّا فقد قال الفاضل الجامي فان قلت هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الّا مثل ما قام احد الّا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام بعينه الى التابع مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد . قلنا ما نسب الى المتبوع هنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب نسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني الى هنا عبارته وبمثل ذلك صرح السيرافي والشيخ الاثير على ما ذكرنا في باب الاستثناء وحينئذ ففي نحو قولك جاء زيد العاقل او زين العابدين او نفسه المقصود بنسبة الفاعلية زيد والبواقي مكملات ونحو قولك جاء زيد وعمرو المقصود بنسبة الفاعلية كل من زيد وعمرو وكذا قولك جاء زيد لا عمرو كل من زيد وعمرو مقصود بنسبة الفاعلية وان كانت فى احدهما اثباتا وفي الاخر نفيا على انه لو سلمنا ما قال الموضح فيه لم يتضرر به الشارح ومن معه كما لا يخفى ونحو ما جاء زيد لكن او بل عمرو او جاء زيد لكن او بل عمرو المقصود في الاول انما هو نسبة الفاعلية الى عمرو اثباتا وان وطى له بالنفي على نحو التوطئة في ما جاءني احد الّا زيد عند التامل وفي الثاني انما هو نسبة المجيء الى عمرو اثباتا على الوجه الذي اعترف به الموضح وان سكت عن الاول على معنى انه لما اضرب عن الحكم وترك دلت الاداة الماتي بها لذلك على ان الثاني هو المقصود ان ينسب اليه اي ان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف كما قاله بعض المحققين وهذا كما في بدل البدا الّا انه في مثل هذا بلا واسطة بخلافه فيما قبله وحينئذ فما عدا المعطوف ببل ولكن اثباتا او نفيا كله يخرج بالمقصود بالحكم واما المعطوف بهما مطلقا فيخرج بقيد بلا واسطة ولعل قائلا يسلك بالموضح مسلك ابن الصائغ في مثل ما جاء احد الّا زيد ان مجموع الّا زيد هو البدل لانه بمعنى ما جاء احد غير زيد واحد مراد منه ما عدا زيد لكونه عاما اريد به الخصوص فتوافق البدل والمبدل منه في باب الاستثناء في

الحكم ايضا فنقول ان ابن الصائغ اشار في آخر كلامه الى بطلان هذا ووجهه ان دعوى ان البدل المجموع لم يذهب اليها احد مع ان ما يقصد من ما احد غير زيد مغائر لما يقصد من ما قام احد إلّا زيد ولعل آخر يسلك به مسلك ما قال النحرير التفتازاني في حواشي الكشاف من تقرير الموافقة في مثل ذلك بان ما بعد إلّا لما كان من ما صدقات ما قبلها والنفي يتسلط عليه منقوصا بقرينة إلّا كان حكم ما قبل إلّا موافقا لحكمه بعدها فنقول ايضا انه تكلف بين مع ان ذلك الحكم حينئذ اعتباري والكلام في الحكم الذي صرح به قبل إلّا والذي دعى ذلك النحرير كون طريقته مثل طريقة الموضح في فهم ان الحكم في تعريف البدل خصوص الحكم السابق . وقد رايت ان الحق خلافه وان المقصود من ذلك مجرد ان يكون الحكم الاول توطئة والثاني هو المقصود سواء اتفقا ايجابا او سلبا او اختلفا فتدبر كل التدبر حتى ترى ان من عزل عن خطة الاصابة قد رد اليها . بقي ان بعض الناظرين ذكر ان من تامل في تعريف اللام في قول المصنف المقصود فهم ان المراد قصده بالنسبة لبقية التوابع لا بالنسبة للمبدل منه فلا يحتاج حينئذ لقوله بلا واسطة لاخراج المعطوف ببل ولكن لكونه ليس مقصودا بهذا المعنى وفيه نظر من وجوه . الاول انه صرف للفظ عن ظاهره الى غيره من غير ضرورة فيه . الثاني ان المصنف صرح في شرح التسهيل بارادة خلافه وكذا في شرح الكافية كما رايت . الثالث ان تعريف المقصود انما اقتضى انه المستقل بالقصد كما تقدم وهو يحتمل ان يكون في مقابلة كون القصد في التابع والمتبوع او في التوابع كلها والاعم لا اشعار له باخص معين . الرابع ان قوله بلا واسطة يمانعه اذ يقال له من تامل في قوله بلا واسطة علم انه ليس المراد بالمقصود بالحكم قصده بالنسبة لبقية التوابع بل بالنسبة للمبدل منه . الخامس ان قوله المقصود بالحكم في مقابلة قوله في النعت متم ما سبق وفي عطف البيان شبه الصفة وفي التوكيد للاسم اكدا وذلك يدل على ان استقلاله بالقصد انما هو بالنسبة للمتبوع . السادس انه على ما قال يصير المعنى البدل هو التابع الذي يقصد بالحكم دون بقية التوابع وظاهر ان هذا يصدق على التابع ببل ولكن اذ هو تابع يقصد بالحكم دون بقية التوابع فان اراد من بقية التوابع جميع ما عدا البدل لم يكن التعريف المذكور حقا لان معطوف بل ولكن من البقية وهو يقصد بالحكم هذا ما عندي في هذا المقام (قوله مما يطابق معناه) اي من مبدل منه يطابق هذا المبدل منه البدل في معناه فالصلة جرت على غير من هي له . (قوله لوقوعه في اسم الله الخ) علة لما تضمنه تسميته بالبدل المطابق من انه لا يسميه بدل الكل كما فعل القوم كما يدل له آخر العبارة قال المصنف في شرح التسهيل وعبرت ببدل كل من كل جريا على عادة النحويين وهي عبارة غير مطردة فان المراد بها ان تكون عبارة مسمى البدل والمبدل منه لواحد فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه كل نحو قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد لله فالعبارة الجيدة ان يقال بدل موافق (قوله قليلا كان ذلك الجزء او مساويا او اكثر) هذا راي بصري وإلّا فقد زعم الكساءي وهشام ان بعض الشيء لا يقع إلّا على ما دون نصفه ومنعا لذلك ان يقال بعض الرجلين لك تريد احدهما واجاز ذلك ابن الاعرابي وقال العرب تسمي النصف بعضا (قوله او دل) عطف على دل الاول الذي هو صلة ما والضمير

مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما يطلق كل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا * والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء او مساويا او اكثر نحو اكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالامثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم او مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم والثالث بدل الاشتمال وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه او دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه

يعود الى ما الواقعة على البدل على ما اي معنى لذلك البدل استلزم هو اي معنى البدل معنى آخر اشتمل المتبوع اي المبدل منه على ذلك المعنى (قوله وسرق زيد ثوبه) فان البدل وهو لفظ الثوب دل على معنى وهو الشي المعلوم الذي يلبس وهذا المعنى يستلزم معنى وهو اللبس والمتبوع الذي هو زيد قد اشتمل عليه وقس ما بعده (قوله وذا للاضراب الخ) لا يلزم من كون المشار اليه البدل الذي كمعطوف ببل ان يكون بدل اضراب حتى يلزم تقسيم الشي الى نفسه وغيره يشير الى ما قلنا قول الشارح بعد والاحسن ان يوتى فيهن ببل (قوله من كون المبدل منه قصد او لا) يشير الى ان قصدا في عبارة المصنف بمعنى مقصودا وحذف مضاف اي ذا قصد قرينة ذلك ان كون البدل مقصودا في نفسه امر لازم كما اقتضاه التعريف فلا يمكن الترديد فيه واعلم ان اولا في كلام الشارح بسكون الواو لا بفتحها مشددة تدبر (قوله فهو بدل الغلط اي بدل الخ) يريد ان عبارة القوم بدل الغلط الّا انها لما كانت توهم ان البدل وقع غلطا بين المصنف ان مرادهم بدل سلب الغلط اي سبب التكلم به تلافي ما وقع من الغلط (قوله وان كان قصد كل واحد من البدل والمبدل منه صحيحا) لم يرد ان القصد لا زال منسحبا عليهما لانه لم يبق الّا في الثاني فقط بل اراد ان الاول في اول حال لم يصحب ذكره غلط او نسيان بل قصد ولكنه اضرب عنه بعد ولم يبق قصد الّا في الثاني (قوله والمدى جمع مدية) المدى مضموم الميم مخفف الدال مقصور جمع مدية بضم الميم ايضا ساكن الدال المهملة قال في المشارق ويقال في واحدها ايضا مدية بفتح الميم ومدية بكسرها ويقال مدى في الجمع بالكسر ايضا ووجه التسمية بذلك على ما في التوشيح انها تقطع مدى الحيوان اي عمره (قوله زاد بعضهم بدل كل من بعض) قال الحافظ السيوطي قد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وحينئذ فنكتته البيانية تقرير دخولهم واقامتهم بكونها عدن وانها من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده او لتقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخاري من حديث انس قال اصيب حارثة يوم بدر فقالت امه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة صبرت وان يكن غير ذلك ترى ما اصنع فقال ما هي جنة واحدة انها جنات كثيرة انه في الفردوس الاعلى (قوله وتاولوا البيت) اي بارادة وقت من يوم (قوله وكلامه هنا يحتمل الاولين) كلمة ما عطف على مطابقا او بعضا فتكون واقعة على البدل وضمير يشتمل يعود عليها فان كان يشتمل بالبناء للفاعل وضميره وضمير عليه لما لزم اشتمال الشي على

وسرق زيد ثوبه او فرسه وامره في الضمير كامر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الامثلة ومثله قوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي النار فيه وقيل الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير والرابع البدل المباين وهو ثلاثة اقسام اشار اليها بقوله (وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب) اي تنشا اقسام هذا النوع الاخير من كون المبدل منه قصد او لا لان البدل لا بد ان يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل فالمبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه فهو بدل الغلط اي بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا انه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شي ذكر نسيانا وقد ظهر ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الاضراب ويسمى ايضا بدل البداء ثم اشار الى امثلة الانواع الاربعة على الترتيب بقوله (كزره خالدا وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى) فخالدا بدل كل من كل واليدا بدل بعض وحقه بدل اشتمال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع للسهم والمدى جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم انما اراد الامر باخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول في حكم المسكوت عنه فبدل اضراب وبداء والاحسن ان يوتى فيهن ببل * تنبيهات * الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله

كاني غداة البين يوم تحملوا
لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتاولوا البيت * الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل الثاني وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين

وذهب في التسهيل الى الاول ❊ الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد انه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة

لمياءُ في شفتيها حوة لعس

فاللعس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس سواد تشوبه حمرة وذكر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لامكان تاويله ❊ الخامس قدفهم من كون البدل تابعا انه يوافق متبوعه في الاعراب واما موافقته اياه في الافراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل اما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة واما الافراد والتذكير واضدادهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق او قصد التفصيل كقوله

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان او مخاطبا (الظاهر لا تبدله) اي يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في امثلته ولا يجوز ان يبدل الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب (إلّا ما احاطة جلا) اي إلّا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وقوله

فما برحت اقدامنا في مكاننا
ثلاثتنا حتى ازيروا المنائيا

فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فمذاهب احدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين والثالث انه يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم إلّا زيدا وهو قول قطرب (او اقتضى بعضا) اي كان بدل بعض نحو

نفسه وان كانا للمبدل منه فكذلك مع زيادة ان تكون الجملة اجنبية من ما وان ترك الضميران محتملين والتزم فيهما التعاكس يكون كلام المصنف محتملا لما قال الشارح وان كان بالبناء للنائب والنائب الظرف وضمير عليه للبدل يكون كلام المصنف محتملا للاخيرين لا للاولين فتدبر (قوله وذهب في التسهيل الخ) قال فيه المشتمل في بدل الاشتمال هو الاول خلافا لمن جعله الثاني او العامل هذا كلامه (قوله بيتين آخرين) هما قول طرفة

وفي الحي احوى ينفض المرد شاذن — مظاهر سمطي لولو وزبرجد
خذول تراعى ربربا بخميلة — تناول اطراف البرير وترتدي

وقول الاخر

ورق الانوقين الغربى والجعل

فان خذول صفة للظبي بدل من احوى وهو صفة للظبي على جهة الغلط والغربى والجعل بدل من الانوقين بدل غلط لان الانوقين هي الرخمة (قوله ولا حجة له فيما ذكره لامكان تاويله) اوله ابو جعفر احمد بن عبد الله بن عبد النور ابن رشيد المالقي بان في البيت تقديما وتاخيرا والتقدير لمياءُ حوة في شفتيها وفي اللثاث لعس وفي انيابها شنب فقدم لعس على وفي اللثاث قال غيره وهذا الذي تاوله حسن ويقتضيه حسن التقسيم وذو الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير واوله خطاب بان لعس مصدر وصفت به الحوة وتقديره حوة لعس كما تقول حكم عدل وقول فصل (قوله اي يجوز ابدال الظاهر) هذا الى قوله ولا يجوز بيان لبعض صور مفهوم قوله من ضمير الحاضر الظاهر وبقية صور مفهومه ذكرها في التنبيه منقولة عن التسهيل (قوله فان لم يكن فيه معنى الاحاطة) اي والحال انه بدل كل من كل نحو رايتك زيدا ورايتني عمروا كما في التصريح (قوله احدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين) احتجوا بان البدل انما جيء به للبيان وضمير المتكلم او المخاطب لا يحتاج الى بيان فانهما في غاية الوضوح والثاني الجواز وهو مذهب الكوفيين والاخفش استدل الاخفش بالقياس والسماع فانه قال كما جاز ان يبدل من ضمير الغائب جاز ان يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب لان ضمير الغيبة لا يدخله لبس كهذين ولذلك لم ينعت فلو كان البدل القصد به ازالة اللبس لامتنع في ضمير الغيبة كما امتنع ان ينعت واما السماع فقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فالذين بدل من ضمير الخطاب وقول حميد

انا سيف العشيرة فاعرفوني — حميدا قد تدربت السنانا

(قوله والثالث انه يجوز في الاستثناء الخ) عبارة الشيخ الاثير واجاز قطرب ذلك في الاستثناء فتقول ما ضربتكم إلّا زيدا ولذلك اجازه في قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة إلّا الذين ظلموا وجعل الذين في موضع جر بدلا من عليكم كانه قال عليكم حجة إلّا الذين ظلموا والمعنى لئلا يكون حجة إلّا على الذين

ظلموا

ظلموا هذا كلامه ولا يخفى ما في دعوى بدلية الكل من الكل مع فقد الاحاطة فيما ضربتكم الا زيدا لما ان زيدا بعض من جملة المخاطبين فان كان زيد مرفوعا بدل كل من التاء التي هي فاعل اشكل الاستثناء ولولا كلام التصريح ومثاله لجعلنا معنى افادة الاحاطة ان يكون بدل كل وعند نفيها ينتفي لا انه يتحقق بدونها ويكون مفهوم القيد متناولا لبدل الاشتمال والبعض وما ذكر الشارح الا انه اقتصرها على ما ذكر لان الباقي ياتي في كلام المصنف ثم ظهر لي ان هذا من الشيخ الاثير ومن بعده مبني على ما قال ابن الضائع فانه قال اذ قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي يقع في موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال وانما الا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل هذا كلامه لكنه تعسف مرتكب للفرار من المخالفة في الحكم في البدل والمحققون على الرضى بتلك المخالفة فيه وان ذلك لا ينقص تعريفه وقد كنا حققنا ذلك فتذكره (قوله لقد كان لكم في رسول الله الخ) المخاطب في لكم ليس خصوص الصحابة كما يشير له قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فلا يرد ان الخطاب للصحابة فيلزم انقسامهم الى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك (قوله ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر) مثال الاول رايتك اياك ومثال الثاني رايت زيدا اياه قال المصنف في شرحه لم امثل بهذين المثالين الا جريا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضا والصحيح عندي ان نحو رايت زيدا اياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا اما رايتك اياك فقد تقدم في باب التوكيد ان البصريين يجعلونه بدلا وان الكوفيين يجعلونه توكيدا وان قول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في رايتك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل وجعل الزمخشري من امثلة البدل مررت بك بك وهذا انما هو توكيد لفظي ولو صح جعله بدلا لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يخص به (قوله ان لم يفد اضرابا) احترز بذلك عما اذا قصد به الاضراب نحو اياك اياي قصد زيد تريد اياي فانه يجوز (قوله معنى الهمز) ان كان هذا اشارة الى ان الهمز مفعول ثان على تقدير مضاف يكون تغييرا لاعراب المتن فالاولى المضمن الهمز اي معنى الهمز وان كان اشارة الى ان المضمن مضاف الى الهمز ولكن حذف مضاف بينهما فلا يحتاج لشيء (قوله ولا يبدل بدل بعض) اي باتفاق قال في البسيط واقره الشيخ الاثير ما ملخصه بدل الفعل من الفعل اتفقوا على انه يكون فيه بدل الشيء من الشيء ولا يكون فيه بدل البعض لانه لا يتبعض واختلفوا في بدل الاشتمال فقيل لا يكون لان الفعل لا يشتمل على الفعل وقيل يكون ومنه يلق اثاما يضاعف له العذاب واما ان علي الله البيت فهذا غير نص في بدل الفعل لانه بتاويل الاسم واما بدل الغلط فيه فجوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه . اه . ومن هنا يظهر لك ان اثبات الشاطبي لبدل البعض في الفعل وتمثيله بنحو ان تصل تسجد لله يرحمك ليس صوابا الا ان يريد مجرد تصويره وان القسمة العقلية تقتضيه او الاشارة الى القدح في دليلهم وهو ان الفعل لا يشتمل على الفعل او ان هذا اتفاق

لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر وقوله

اوعدني بالسجن والاداهم
رجلي فرجلي شثنة المناسم

(او) اقتضى (اشتمالا) اي كان بدل اشتمال (كانك ابتهاجك استمالا) وقوله

بلغنا السماء مجدنا وسناونا
وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا *

تنبيه * قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا اه (و بدل) المبدل منه (المضمن) معنى (الهمز) المستفهم به (يلي همزا) مستفهما به وجوبا (كمن ذا اسعيد ام علي) وكم مالك اعشرون ام ثلاثون وما صنعت اخيرا ام شرا وكيف جئت اراكبا ام ماشيا * تنبيه * نظير هذه المسالة بدل اسم الشرط نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه وما تصنع ان خيرا او شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا او نهارا اسافر معك (ويبدل الفعل من الفعل) بدل كل من كل قال في البسيط باتفاق كقوله

متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تاججا

وبدل اشتمال على الصحيح (كمن يصل الينا يستعن بنا يعن) ومنه ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وقوله

ان علي الله ان تبايعا
تؤخذ كرها او تجيء طائعا

ولا يبدل بدل بعض واما بدل الغلط فقال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه * تنبيه * تبدل الجملة من الجملة

نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله * اقول له ارحل لا تقيمن عندنا * واجاز ابن جني والزمخشري والناظم ابدالها من المفرد كقوله

الى الله اشكو بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان

ابدل كيف يلتقيان من حاجة واخرى اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وجعل منه الناظم نحو عرفت زيدا ابو من هو * خاتمة * في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه * الاولى قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا اذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو * الثانية الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى كقوله

ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب

الثالثة قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو احسن الى الذي صحبت زيدا اي صحبته زيدا * الرابعة ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير فان نوي معطوف محذوف فمن الاول نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب التقدير واخواتهما لثبوتها في حديث آخر والله تعالى اعلم

(النداء)

فيه ثلاث لغات اشهرها كسر النون مع المد

وهو قد يكون طريقة لا اجماع او انه اجماع ويراعي القول بتجويز خرق الاجماع في امثال هذا الفن تامل (قوله نحو امدكم بما تعلمون الخ) التمثيل به لبدلية الكل من الكل صحيح بناءً على انه يحتمل ان يكون الموصول في الاية للعهد والمعهود ما ذكر بعد الّا انه اجمل اولا وفصل ثانيا . نعم تمثيل السعد والمصرح به لبدلية البعض هو الاظهر فقد قال القاضي البيضاوي كغيره واتقوا الذي امدكم بما تعلمون كرره مرتبا على امداد الله اياهم بما يعرفونه من انواع النعم تعليلا له وتنبيها على الوعد عليه بدوام الامداد والوعيد على تركه بالانقطاع ثم فصل بعض تلك النعم كما فصل بعض مساويهم المدلول عليها اجمالا بالانكار في الا تتقون مبالغة في الاتعاظ والحث على التقوى فقال امدكم بانعام الخ (قوله الكثير كون البدل معتمدا عليه) مثال الاعتماد على البدل ان هندا حسنها فاتن وان زيدا نجابته بينة وتقول ان زيدا عينه حسنة وان هندا طرفها غنج . وقال تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة في قراءة من نصب مسودة فمسودة حال من البدل لا من المبدل منه وقال الشاعر

فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

قال الشيخ الاثير وكلما صح ان يكون بدلا مما قبله او مبتدا وما بعده خبر نحو علمت زيدا وجهه حسن فالرفع على الابتداء اقيس واوجه قاله سيبويه (قوله وقد يكون في حكم الملغى كقوله الخ) قال المصنف في شرحه لانه جعل الخبر للسيوف والغى غدوها ورواحها ولو لم يلغهما لقال تركا وقد اعترض الشيخ الاثير على المصنف في هذا ونقل ان الذي استقر من كلام العرب لزوم الاعتماد على البدل وان ما استند اليه المصنف ماول فمثلا غدوها ورواحها منصوبان على الظرفية كخفوق النجم وكانه قال ان السيوف وقت غدوها ورواحها على هوازن تركتهم مثل قرن الاعضب واطال في مثل هذه التعسفات على ما هو دابه مع المصنف (قوله قد يستغنى في الصلة الخ) ذكر الشيخ الاثير انه غير متفق على ذلك بل ذهب السيرافي وغيره الى ان المبدل منه ينوى به الطرح من اللفظ وينوى بالبدل الحلول محله فزعم انك اذا قلت جاءني الذي ضربت سعدا فجعلت سعدا بدلا من الهاء المضمرة في ضربت لم يحسن ذلك قال لانه يحل محل الهاء في ضربت واذا حل محله لم يرجع الى الذي شيء من صلته وهذا باطل لان البدل على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى ولا يذهب عليك انه يرد على المصنف انه يجوز ان يكون ما ذكره من الامثلة من قبيل سعاد التي اضناك حب سعاد فلا يكون من قبيل الاستغناء الذي ذكره وعلى الشيخ الاثير ايضا انه على تقدير الحلول المذكور لا ضرر في الخلو من العائد لقيام الاسم الظاهر مقامه فتامل (قوله في حديث آخر) لفظ الحديث على ما خرجه الحافظ السيوطي عن الشيخين البخاري ومسلم وعن ابي داوود والنساءي اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الّا بالحق واكل الربا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المومنات الغافلات *

❋ النداء ❋

(قوله النداء) هو مصدر بمعنى اسم المفعول ثم هو على حذف المضاف اي احكام المنادى فيتطابق العنوان والمعنون عليه ثم النداء في اللغة يعبر عنه بعض بالصوت وبعض بالصياح

وبعض بالدعاء وكانها اريد منها شيء واحد ففي الصحاح النداء الصوت وقد يضم مثل الدعاء والرغاء وناداه مناداة ونداء اي صاح به هذا كلامه . وفي شرح التسهيل للشيخ الاثير النداء بكسر النون وبضمها وهو الدعاء على الاطلاق فكل صوت اردت به الدعاء لعاقل او غيره فهو نداء لغة قال

ثم تنادوا بعد تلك الضوضا   منهم بهاب وبهل وبايا

جعل دعاء الابل للسوق بهاب ودعاء الخيل بهل ودعاء بعض الناس بعضا بايا وهمزته بدل من واو لقولهم ندوت القوم جلست معهم في النادي وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا ومصدره الندوة وفي الاصطلاح الدعاء بيا او احدى اخواتها (قوله ثم مع القصر) اي ثم يلي كسر النون مع المد كسرها مع القصر وكذا يقال فيما بعده (قوله او ارتفاع محل) اي مكان او مكانة ولذا اتى بمثال صالح لهما فانه اذا اريد بالرب الله تعالى فالمثال للثاني وان اريد بالعبد الرقيق بالمعنى المتعارف وبالرب مالكه فللثاني فلقد احسن في هذا المثال ما شاء . واعلم انه قال في المطول واستعمالها اي يا في القريب اما للاستصغار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو ياموسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا (قوله إلّا عند امن اللبس الخ) القرينة في المثال كون القصيدة وقعت رثاء (قوله والهمزة للقريب) ظاهره مقصورة او ممدودة (قوله وعلى منع العكس) الحق ان هذا مقيد بعدم التنزيل كما يدل له صدر العبارة اذ لا مانع من نداء البعيد بما للقريب عند تنزيله منزلته وفي المطول واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله

اسكان نعمان الاراك تيقنوا   بانكم في ربع قلبي سكان

(قوله نحو قوله تعالى يوسف الخ) تكرير المثال للتنبيه على انه لا فرق بين المنادى المفرد والجاري مجراه والمضاف والشبيه به إلّا انه على هذا يكون من لا يزال محسنا من الشبيه بالمضاف وهو راي لجماعة لا يشترطون العمل فيما اتصل به كما سنبينه ان شاء الله تعالى (قوله ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر) اي الذي ينادى وهو ضمير المخاطب وانما فاتت الدلالة لان الخطاب الذي يكون مع النداء موجود بدونه (قوله عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة) قال الشيخ الاثير في شرحه ينبغي ان يقيده بما اذا لم تلحقه الميم المشددة نحو اللهم فانه لا يثبت الحرف بل يحذف على مذهب البصريين هذا كلامه لكن قول التسهيل إلّا مع الله دون ان يقول اسم الجلالة كما قال

ثم مع القصر ثم ضمها مع المد واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان ابعد صوتا منه (والمنادى الناء) اي البعيد (او) من هو (كالناء) لنوم او سهو او ارتفاع محل او انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا واي) بالسكون وقد تمد همزتها (وآكذا ايا ثم هيا) واعمها يا فانها تدخل في كل نداء وتتعين في الله تعالى (والهمز المقصور (للداني) اي القريب نحو ازيد اقبل (ووا لمن ندب) وهو المتفجع عليه او المتوجع منه نحو واولداه وارأساه (او يا) نحو يا ولداه يا راساه (وغير وا) وهو يا (لدى اللبس اجتنب) اي لا تستعمل يا في الندبة إلّا عند امن اللبس كقوله

حملت امرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بامر الله ياعمرا

فان خيف اللبس تعينت وا * تنبيهان * الاول من حروف نداء البعيد آي بمد الهمزة وسكون الياء وقد عدها في التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية * الثاني ذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس

(وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى)

من حروف النداء لفظا (فاعلما) نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله ونحو خيرا من زيد اقبل ونحو من لا يزال محسنا احسن الي اما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لان الاولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر * تنبيهان * الاول عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا يلزم الحرف إلّا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب وعد في التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر * الثاني افهم كلامه جواز نداء المضمر

والصحيح منعه مطلقا وشذ نحو يا اياك قد كفيتك وقوله يا ابجر ابن ابجر يا انتا (وذاك) اي التعري من الحروف (في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه) فيهما اصلا وراسا (فانصر عاذله) بالذال المعجمة اي لائمه على ذلك فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه فمن ذلك في اسم الجنس قولهم الطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وفي الحديث ثوبي حجر وفي اسم الاشارة قوله

اذا هملت عيني لها قال صاحبي
بمثلك هــذا لوعة وغــــرام

وقوله

ان الالى وصفوا قومي لهم فبهـــم
هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا

وقوله

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الـ
راس شيبا الى الصبا من سبيل

وجعل منه قوله تعالى ثم انتم هولاء تقتلون انفسكم وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ او ضرورة

المضمر والمستغاث يشير الى ذلك التقييد عند التامل (قوله والصحيح منعه مطلقا) اي لمتكلم او مخاطب او غائب قال ابن عصفور الاسماء كلها تنادى الا المضمرات اما ضمير الغيبة والتكلم فهما مناقضان لحرف النداء لانه يقتضي الخطاب ولا يجمع بين حرف النداء وضمير المخاطب لان احدهما يغني عن الاخر فلم يجمع بينهما الا نادرا في الشعر هذا كلامه ومقابل الصحيح المنع لا مطلقا بل في ضمير المتكلم والغائب والجواز في ضمير المخاطب فيكونان متفقين على المنع في ضميري المتكلم والغائب يشير لهذا قوله نحو يا اياك فما قيل كلامه كالصريح في ان الخلاف جار في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط واما المتكلم والغائب فنداوهما ممنوع اتفاقا مدفوع فتدبر (قوله يا اياك قد كفيتك) ذكر ابو عبيدة ان الاخوص اليربوعي وفد مع ابيه على معاوية فخطب فوثب ابوه ليخطب فكفه وقال يا اياك قد كفيتك (قوله الطرق كرا) الطرق اي طاطا راسك واصل كرا كروان فرخم بحذف النون وبحذف ما قبلها ايضا وهو نوع من الطائر معروف والطرق فعل امر وكرا منادى بحذف الحرف وتمامه ان النعام في القرى والنعام معروف والقرى جمع قرية وهو مثل يضرب لمن تكبر ومن هو اعظم منه متواضع ومعناه في الاصل اي اخفظ ياكروان راسك للصيد فان من هو اطول منك عنقا وهو النعام قد صيد ثم استعمل فيما ذكر على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله وافتد مخنوق) قائله شخص وقع في الليل على سليك ابن مليك وهو نائم فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت في سعة اي انت آمن من اغتيالك ففيم استعجالك ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا وهو مثل لكل من يقع في شدة ولم يخلص نفسه (قوله واصبح ليل) قائله ام جندب امراة القيس قالته تبرما منه ويقال انه سالها عن سبب بغض النساء له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة (قوله ثوبي حجر) قاله موسى عليه السلام واصله انه كان على ما في صحيح البخاري رجلا حييا ستيرا ما يرى من جسده شيء استحياء فلما كان يكثر التستر ويغتسل وحده آذاه جماعة من بني اسرائيل وقالوا ما يستتر هذا التستر الا لعيب في جسده اما برص او ادرة وهي كبر الانثيين فانطلق ذات يوم ليغتسل في عين حبار من الشام وجعل ثيابه على صخرة ففر الحجر بثوبه فتبعه موسى وهو يقول ثوبي حجر حتى انتهى الى ملا من بني اسرائيل فراوه عريانا احسن ما خلق الله وبراه مما يقولون وكانت بنو اسرائيل تغتسل عراتا يرى بعضهم سوءة بعض ثم قام موسى على الحجر وطفق به ضربا بعصاه فوالله ان الحجر لندى من اثر ضربه ثلاثا او اربعا او خمسا لان الله خلق فيه حياة فصار كدابة نفرت من راكبها قيل ويحتمل ان يكون غضبه على الحجر من غلبة الطباع كما غلب عليه الطبع البشري حتى لف كمه على يده حين اخذ العصا وحجر منادى مفرد محذوف منه حرف النداء وثوبي مفعول لمحذوف اي اعطني او نحوه (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) جعل ايضا من حذف العامل اي اعني هولاء او من كون هولاء بمعنى الذين خبر انتم وما بعده صلة او من المبتدا والخبر الاول الاول والثاني الثاني او العكس (قوله ومذهب البصريين المنع فيهما) علل منع الحذف للحرف من اسم الاشارة بانه صفة لاي تقول يا ايها ذا اقبل كما تقول

يا ايها

يا ايها الرجل اقبل فلما حذفت اي صارت مع اسم الاشارة بدلا من اي المحذوفة فكرهوا حذفها لما فيه من الاجحاف وايضا فان الاشارة انما تقع من المخاطب لغير المخاطب فاذا ناديت بالاشارة المخاطب فلا بد من يا ليعلم المخاطب بها انك تشير اليه ومن اسم الجنس فان الحرف معرف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرفه لئلا يظن بقاوه على اصله من التنكير (قوله ولحنوا المتنبي الخ) اجيب بان هذي اشارة الى البرزة وهي مصدر كقولك ظننت ذاك وذاك اشارة الى الظن ورده المصنف بانه لا يشار الى المصدر الّا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربت ذلك الضرب ورده في المغني بما انشده هو من قول الشاعر

يا عمرو انك قد مللت صحابتي   وصحابتك اخاك ذاك قليل

(قوله سواء كان التعريف سابقا الخ) يريد ان نحو يا زيد ليس فيه الّا التعريف بالعلمية السابق على النداء ولم يوثر فيه النداء الّا طلب الاصغاء اي السماع لا التعريف والّا لاجتمع معرفان على معرف واحد ان لم يسلب تعريفه الاول والّا بطل في نحو يا الله واما نحو يا رجل فليس فيه تعريف قبل النداء انما حصل له بالقصد والاقبال . وفي التسهيل ويبنى المنادى لفظا او تقديرا على ما كان يرفع به لو لم يناد ان كان ذا تعريف مستدام او حادث بقصد واقبال وخلاصة ما في شروحه ان في مسالة مثل يا زيد خلافا ذهب ابن السراج الى انه باق على علميته حالة النداء وان تعريفه ليس بالخطاب واختاره المصنف وصححه ابن عصفور بان من المناديات ما لا يمكن سلب تعريفه وهو المشار اليه والمضمر واسم الله فلا يمكن ان يتجدد لها معرف آخر وهو الخطاب في النداء وذهب المبرد والفارسي الى ان تعريف العلمية سلب وجاء تعريف الاقبال وصححه ابن عصفور ايضا بما هو مغالطة او غلط وكذلك في مسالة يا رجل لمعين خلاف فذهب الناظم وجماعة الى ان تعريفه بالاقبال والخطاب وذهب بعضهم الى انه تعرف بال محذوفة وناب حرف النداء منابها وصححه ايضا ابن عصفور بما رده عليه ابن الضائع واعلم ان من النكرة المقصودة المثنى والجمع في نحو يا زيدان ويا زيدون لزوال العلمية بالتثنية والجمع هذا وتعبير المصنف بالمفرد المعرف اظهر واخصر من قولهم المفرد العلم والنكرة المقصودة اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم تناول قولهم الضمير على القول بندائه واسم الاشارة والموصول (قوله ويجوز نصب الخ) اي وضمه ومحل الاول اذا ورد النداء على الموصوف وصفته والثاني اذا ورد على الموصوف قبل صفته (قوله ما اطلقه هنا) قيده بالصرف لانه يقيده فيما سياتي بقوله اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام (قوله نحو يا لزيد) تكرير المثال لتعميم الحكم المستغاث والمتعجب منه او للعلم وغيره (قوله قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة) روعي في هذا اصله فبني على ما كان عليه ولا تلحض فيه اضافة لان مذهب سيبويه ان اصله اثنان

ولحنوا المتنبي في قوله - هذي برزت لنا فهجت رسيسا - والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الّا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا اصح * تنبيه * اطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبني للنداء اذ هو محل الخلاف فاما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فنص في شرح الكافية على ان الحرف يلزمه فالحاصل ان الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الاشارة واسم الجنس المعين ما عرفت (وابن المعرف المنادى المفردا * على الذي في رفعه قد عهدا) اي اذا اجتمع في المنادي هذان الامران التعريف والافراد فانه يبني على ما يرفع به لو كان معربا سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد او عارضا فيه بسبب القصد والاقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل اقبل تريد رجلا معينا والمراد بالمفرد هنا ان لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو يا معدي كرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلان ويا مسلمون وفي نحو يا موسى ويا قاضي ضمة مقدرة * تنبيهات * الاول قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وايده بما روي من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه قوله * ادارا بحزوى هجت للعين عبرة * الثاني ما اطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو يا لزيد لعمرو ونحو يا للماء والعشب فان كلا منهما مفرد معرف وهو معرب * الثالث اذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وانما بني على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء

اجراء لهما مجرى المضاف (وانو انضمام ما بنوا قبل الندا) كسيبويه وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وليجر مجرى ذي بناء جددا) ويظهر اثر ذلك في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناوه نحو يا زيد الفاضل والمحكي كالمبني تقول يا تابط شرا المقدام والقدام (والمفرد المنكور والمضافا ❊ وشبهه انصب عادما خلافا) اي يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة احوال الاول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله

ايا راكبا اما عرضت فبلغن ...

وعن المازني انه احال وجود هذا النوع الثاني المضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفر لنا او غير محضة نحو يا حسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع في هذا ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته إلّا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق ال مردود ❊ تنبيه ❊ انتصاب المنادى لفظا او محلا عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فاصل يا زيد عنده ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده

وعشر فضمن عشر معنى الواو ونزل منزلة النون بعد حذفها فصار في الحكم بمنزلة اثنان ولو ناديت اثنان لقلت يا اثنان (قوله اجراء لهما مجرى المضاف) عبارة الشيخ الاثير في شرح التسهيل واما الكوفيون فيجرونه على اصله من الاضافة فتقول يا اثني عشر وفيه نظر لان الاضافة غير حقيقية وهو عندهم اقوى من المثنى هذا كلامه (قوله والمحكي كالمبني) اي فكما ان المبني اذا نودي يقدر فيه الضم ويجيء في تابعه وجهان كذلك المحكي اذا نودي يقدر فيه الضم ويجوز في تابعه وجهان (قوله والمضافا) اي لغير كاف الخطاب (قوله يا غافلا والموت الخ) المعنى على جعل جملة والموت يطلبه حالية قطعا ولا وجه لادعاء استنافيتها واما تصحيح التمثيل فلعل الشارح يرى ان عمل الحالية بمجرده لا يتحقق به اسم الشبه بالمضاف وليحرر (قوله وعن المازني انه احال وجود هذا النوع) تعريض بقول المصنف عادما خلافا حيث لم يقل المازني بوجوده ولا نصبه واجيب بان المراد عادما خلافا من القائلين بوجود هذا القسم كما هو ظاهر (قوله وعن ثعلب الخ) تعريض ايضا بقول المصنف عادما خلافا واجيب ايضا بان المراد عادما خلافا في صحة النصب وان اجاز بعض الضم ايضا (قوله ولدلالة حرف النداء عليه الخ) اعادة اللام تشعر باستقلال ما بعدها في انتاج المطلوب الذي هو لزوم الحذف مع انه ظاهر ان دلالة حرف النداء على الفعل وافادته فائدته لا يفيد إلّا تسويغ الحذف ولا يراعى في الدلالة والافادة المذكورتين دعوى عوضية عن الفعل وسد مسده لكون ذلك مذهب المبرد وهو مقابل لمذهب سيبويه كما تراه من كلام الشارح اولا وثانيا فلا بد من ان يقال ان التعليلين راجعان الى ما قبلهما على طريق اللف والنشر المعكوس فقوله لكثرة الاستعمال ناظر لقوله لازما وقوله ولدلالة حرف النداء ناظر لقوله حذفا وفائدة قوله وافادته فائدة التفسير لدلالة حرف النداء على الفعل اي المراد من دلالة حرف النداء على الفعل انه افاد فائدته والايماء الى رد ما اعترض به الكسائي على البصريين قائلا الفعل المضمر يحتمل الصدق والكذب والنداء بيا لا يحتمله ووجه ذلك الايماء ان فائدة انادي مثلا هي فائدة يا لانه منقول الى الانشاء كبعت وطلقت والذي يستفاد من التسهيل وشرحيه المصنف والشيخ الاثير ان القائل الاول يدعي في الحرف كانه عوض لا انه عوض حقيقة كما يقول القائل الثاني فقد قال المصنف في التسهيل المنادى منصوب لفظا او تقديرا بانادي لازم الاضمار استغناء بظهور معناه مع قصد الانشاء وكثرة الاستعمال وجعل الحرف كعوض منه وقال في شرحه كل واحد من هذه الاشياء كاف في ايجاب لزوم الاضمار ولا سيما قصد الانشاء فان الاهتمام به في غاية من الوكادة لان اظهار انادي يوهم ان المتكلم مخبر بان سيوقع نداء والغرض علم السامع بانه منشي والاضمار معين على ذلك فكان واجبا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما كما لا يجمع بين العوض والمعوض منه هذا كلامه . وذكر الشيخ الاثير ان ذلك من المصنف بيان لمذهب البصريين وعلى هذا فاذا روعي في الدلالة والافادة المذكورين في كلام الشارح ذلك الشبه للعوضية امكن ان يكون كل من مدخولي اللامين علة مستقلة للحذف الواجب مع عدم المنافاة لكلامه بعد فليتامل (قوله واجاز المبرد نصبه بحرف النداء) نسب الشيخ الاثير هذا المذهب للفارسي ورده بجواز حذف الحرف والعرب لا

تحذف

تحذف العوض والمعوض منه وذكر قولا آخر ونسبه لبعض النحويين وهو ان الناصب حرف النداء نفسه ولا فعل اصلا ورده بانه لو كان كذلك لوصلوه بالضمير حين نادوه فقالوا يا اياك وذكر قولا آخر ايضا لبعض النحويين وهو ان حرف النداء اسم فعل لادعو ورده بانه لم يعهد مجيء اسم الفعل بمعنى النداء وبانه لو كان كذلك لتحمل الضمير وجاز اتباعه (قوله فعلى المذهبين يا زيد جملة) اي تفهم منه جملة اعم من ان يكون دليلا عليها كما هو على القول الاول او سادا مسد بعضها كما هو على القول الثاني (قوله والمفعول هاهنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا) يعني ان المفعول به من جملة الفضلات وقد تقدم وحذف فضلة اجز اختصارا واقتصارا لكن يستثنى من ذلك المنادى فانه وان كان مفعولا به لا يجوز حذفه اقتصارا بل لا بد من ذكره لفظا او تقديرا بان يقدر بشهادة القرائن واما منع الشيخ الاثير القسم الثاني فقد قلنا عليه ما لا يسع اهماله فتذكره (قوله غير المبرد) اما المبرد فقال الضم اجود من الفتح قيل ويمكن ان يكون اراد اجوديته قياسا فلم يخالف (قوله كون الابن صفة كما هو الظاهر) اي على تاويله بالمشتق اي مولود كتاويل عرفج بمعنى خشن ثم دعوى ظهور الوصفية قد ينافي احتياجها لذلك التاويل الا ان يقال اظهريتها بالنسبة للمعنى المستفاد من تراكيب جزئيات المسالة لا ينافي احتياجها للتاويل لداعي الصناعة وحينئذ فقد يدعى ان كلام المصنف واف بشرط الوصفية فيندفع كلام الشارح في التنبيه الاتي (قوله تعين الضم) تعين الضم فيما اذا جعل ابن عطف بيان لم يظهر لي وجهه ولا رايت من وجهه فتامله (قوله وان كان مراده) اي لكونه صرح به في غير هذا الكتاب فقد قال في التسهيل ووصف بابن وبين في شرحه محترزه بعين ما ذكره الشارح (قوله لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة) لا يخفى انه اذا جعل الخبر هو مجموع جملتي الشرط والجزاء كما صنع لا يتوهم عدم كفاية ضمير في جملة الجزاء فقط لان الجزاء والشرط حينئذ بمنزلة عمرو ابوه من قولك زيد عمرو ابوه فكما لا يحتاج في مثله الى الاعتذار عن عدم وجود ضمير في عمرو كذلك لا يحتاج هنا الى الاعتذار الذي ذكره الشارح نعم لو قيل الخبر جملة الشرط فقط لقيل كيف يسوغ ذلك ولا رابط فيها فيتعذر بذلك التنزيل وبالجملة فالاقوال ثلاثة الاول ان جملة الشرط هي الخبر الثاني ان جملة الجزاء هي الخبر الثالث انه المجموع ولا يحتاج الى الاعتذار هنا الا على الاول لا على ما بعده كما هو ظاهر فتامل (قوله وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت) لان نفي ان يلي الابن علما يصدق بنفي علمية المنادى ووجودها والوصف ليس كلمة ابن وكون الوصف كلمة ابن الا انه منفصول (قوله ولا اثر للوصف ببنت) لانه يكثر استعماله كابنة مع ان ابنة هو ابن زيدت عليه

مسد الفعل فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزايها فعند سيبويه جزآها اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزاي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى (ونحو زيد ضم وافتحن من * نحو ازيد بن سعيد لا تهن) اي اذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله

يا حكم بن المنذر بن الجارود
سرادق المجد عليك ممدود

* تنبيه * شرط جواز الامرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لا يوفي بذلك وان كان مراده (والضم ان لم يل الابن علما * ويل الابن علم قد حتما) الضم مبتدا خبره قد حتما وان لم يل شرط جوابه محذوف والتقدير فالضم متحتم اي واجب ويجوز ان يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدا واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطا لان جملة الشرط والجواب يستغني فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ومعنى البيت ان الضم متحتم اي واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد الفاضل ابن عمرو ويا زيد الفاضل لانتفاء علمية المنادى في الاولى واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله

فما كعب بن مامة وابن اروى
باجود منك يا عمر الجوادا

بفتح عمر وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت ونحو يا زيد ابن اخينا لعدم اضافة ابن الى علم وهو مراد عجز البيت * تنبيهات * الاول لا اشكال ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه واما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هي حركة بناء لانك ركبته معه * الثاني حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا اثر للوصف ببنت هنا فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم * الثالث يلتحق بالعلم يا فلان بن فلان ويا ظل بن ظل ويا سيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم * الرابع قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يا زيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال * الخامس قال فيه ايضا

ويجوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظا
والف ابن في الحالتين خطا وان نون فللضرورة * السادس اشترط في
التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذي
الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فنحو يا عيسى ابن مريم
يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف . اه

(واضمم او انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا)

فقد ورد السماع بهما فمن الضم قوله - سلام الله يا مطر عليها ... --
وقوله

ليت التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جمل حييت يا رجل

ومن النصب قوله اعبدا حل في شعبي غريبا
وقوله

ضربت صدرها الي وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي

واختار الخليل وسيبويه الضم وابو عمرو وعيسى ويونس والجرمي
والمبرد النصب ووافق الناظم والاعلم الاولين في العلم والآخرين في
اسم الجنس (وباضطرار خص جمع يا وال) في نحو قوله

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان

وقوله

فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تعقبانا شرا

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافا للبغداديين في ذلك (إلّا مع الله)
فيجوز اجماعا للزوم ال له حتى صارت كالجزء منه فتقول يا الله
باثبات الالفين ويا الله بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط (و)
إلّا مع (محكي الجمل) نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص
على ذلك سيبويه وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء
بال نحو الذي والتي وصوبه الناظم وزاد في التسهيل اسم الجنس
المشبه به نحو يا الاسد شدة اقبل وهو مذهب ابن سعدان قال في
شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد اقبل ومذهب
الجمهور المنع (والاكثر) في نداء اسم الله تعالى ان يحذف حرف
النداء و يقال (اللهم بالتعويض) اي بتعويض الميم المشددة عن حرف
النداء (وشذ يا اللهم في قريض) اي شذ الجمع بين يا والميم في
الشعر كقوله

اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما

* تنبيهات * الاول مذهب الكوفيين ان الميم في اللهم

التاء ولا كذلك بنت (قوله ويجوز فتح ذي الضمة) في النداء
الصرف متعلق بيجوز بدليل يوجب في غيره ويجوز مبتدا واقع على
الشرائط السابقة وخبره يوجب وضمير غيره للنداء (قوله في
الحالتين) اي حالة النداء وحالة غيره وانما حذف التنوين لكثرة
الاستعمال والتقاء الساكنين واعلم انه يزاد على تلك الشرائط الاربعة
في كتب ابن بغير الف ان يكون ذلك العلم الذي بعد ابن ابا لا
جدا كقولك محمد بن شهاب الزهري ولا اما كقولك عيسى ابن مريم
عليه السلام حقيقيا لا بالتبني كقولك المقداد ابن الاسود فان اباه
الحقيقي عمر بن ثعلبة وتبناه الاسود وان لا يكون ابن عدل به الى
الاستفهام نحو هل تيم ابن مرة وان لا يكون مثنى نحو زيد وعمرو
ابنا محمد وان لا يكون اول سطر (قوله وان نون فللضرورة) يشير الى قوله

جارية من قيس بن ثعلبة قفاء ذات سرة مقعبة

(قوله وفيه خلاف) مذهب الفراء جواز تقدير الفتح فيه او
الضم (قوله واضمم) اي ضم بناء لعدم موجب كونه اعرابا ويجوز
حينئذ في نعته الرفع والنصب (قوله او انصب) اي اعرابا لان
اصل المنادى الاعراب واعرب حينئذ تشبيها له بالمضاف لطوله
بالتنوين ويجب حينئذ في نعته النصب (قوله ضم بينا) اي
بيناه قبل وهو صفة لضم او استحقاق وحينئذ فظاهره ولو كان ضمه
مقدرا فيقدر فيه التنوين والضم او التنوين والنصب قيل وتظهر
فائدته انه اذا اضطر الى تحريكه عند التقاء الساكنين ينون ثم
يحرك (قوله واختار الخليل وسيبويه الضم) قال الشيخ الاثير
وثمرة الخلاف تظهر في المقصور فمن اعتقد انه مضموم جوز في
نعته الرفع والنصب ومن اعتقد انه منصوب لم يجوز في نعته إلّا
النصب (قوله ووافق الناظم الخ) قال في شرح التسهيل وعندي
ان بقاء الضم راجح في العلم والنصب راجح في النكرة المعينة لان
شبهها بالضمير اعرف هذا كلامه ووجه غيره هذا المذهب ايضا
بانه اعطاء اصل وهو الاعراب لاصل وهو النكرة وفرع وهو البناء
على الضم لفرع وهو العلم (قوله اللهم بالتعويض) استظهر بعض
ان ضمه مقدر على الهاء ورد ما لغيره بانه على الميم قياسا على
عدة بالفرق بان الهاء في عدة حرف واحد فتنزل منزلة الجزء
بخلاف الميم المشددة فانه يبعد فيها ذلك (قوله بتعويض الميم)
اختيار الميم لكون المنوب عنه هنا حرف تعريف والميم قامت مقام
حرف التعريف في بام سهم وام سلمة وتاخيرها للتبرك باسم الجلالة

وانما

وانما عبر بالتعويض دون الابدال لكون البدل لا بد ان يقع موضع المبدل منه (قوله بقية جملة محذوفة وهي امنا بخير) قيل ايضا بقية ام بمعنى اقصد فقط وقيل بقية آمين وكان اصله الله آمين اي استجب لي وقال الشيخ الاثير بعد نقل مذهب الكوفيين وهذا مذهب ساقط لا ينبغي ان يتشاغل بالرد على قائله *

* فصــــل *

(قوله ذي الضم) اي المستحق للضم سواء ظهر فيه او نوي وسواء وجد فيه نفس الضم او نائبه واعلم ان قوله ذي الضم نعت لمحذوف اي المنادى فيندرج تحت تابع المنادى مائة صورة يبقى منها بعد القيود المذكورة وتخصيص العموم ست صور فاقدح زند ذهنك في استخراجها (قوله مراعاة لمحل المنادى) مربوط بقوله نصبا لا بقوله الزمه لما ان مراعاة المحل ليست بواجبة حتى يقتضي بلزوم النصب نعم لو ضم له توكيد ذلك بكون التابع مضافا لقضى بذلك واعلم ان بعضهم جعل هذا الحكم عاما في التابع المضاف والشبيه بالمضاف وذهب الرضي الى ان الشبيه بالمضاف لا يجب نصبه ثم المراد الاضافة المحضة كما يشير اليه الشارح والّا فيجوز الضم ايضا (قوله اي كلهم يدعى) كانه يشير الى ان المراد من القطع ان يكون اللفظ منقطعا عما قبله غير مرتبط به وليس المراد به القطع السابق في باب التوابع وهو ان يضمر مبتدا او فعل ينصب لفظ التابع (قوله والرفع اتباعا) وقيل على انها اعراب ويقدر عامل المنادى مبنيا للمجهول او يلاحظ في المقام عامل يقتضي الرفع غير ملفوظ به ولا مقدر كما في عطف التوهم في مثل ليس زيد قائما ولا قاعد وانما جاز رفع التابع المضاف المقرون بال لامكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع ولذا لو لم يكن تابعا بل كان منادى مستقلا يجب نصبه لعدم امكان غير النصب على المفعولية التي هي وصف المنادى (قوله اولا) اي في قوله تابع ذي الضم وثانيا اي في قوله وما سواه (قوله نسقا) خاليا من ال و بدلا لم يوخر قيد الخلو من ال على بدلا حتى يرجع له ايضا لكون المصنف انما تعرض بالبيت بعده لاقتران عطف النسق بال ولم يتعرض للبدل وقيل لكونه لا يكون في النداء الّا كذلك بخلاف النسق نعم جوز الناظم ان يقترن بدل المنادى بال وجوز فيه حينئذ الرفع والنصب (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) هذا يشير له قول المصنف كمستقل (قوله لان البدل

بقية جملة محذوفة وهي امنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك اجازوا الجمع بينهما في الاختيار * الثاني قد تحذف ال من اللهم كقوله - لاهم ان كنت قبلت حجتي - وهو كثير في الشعر * الثالث قال في النهاية تستعمل اللهم على ثلاثة انحاء احدها النداء المحض نحو اللهم اثبنا ثانيها ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع كان يقول لك القائل ازيد قائم فتقول له اللهم نعم او اللهم لا ثالثها ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك انا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

(فصل)

(تابع) المنادى (ذي الضم المضاف دون ال * الزمه نصبا) مراعاة لمحل المنادى نعتا كان (كازيد ذا الحيل) او بيانا نحو يا زيد عائد الكلب او توكيدا نحو يا زيد نفسه و يا تميم كلهم او كلكم * تنبيهان * الاول اجاز الكسائي والفراء وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة واجازه الفراء في نحو يا تميم كلهم وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع اي كلهم يدعى * الثاني شمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لانه يقدر ضمه كما مر (وما سواه) اي ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الاضافة والخلو من ال وذلك شيآن المضاف المقرون بال والمفرد (ارفع او انصب) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه و يا زيد الحسن والحسن و يا غلام بشر و بشرا و يا تميم اجمعون واجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة * تنبيهان * الاول شمل كلامه اولا وثانيا التوابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان وسياق الكلام على البدل وعطف النسق * الثاني ظاهر كلامه ان الوجهين على السواء (واجعلا كمستقل) بالنداء (نسقا) خاليا من ال (و بدلا) تقول يا زيد بشر بالضم وكذلك يا زيد و بشر وتقول يا زيد ابا عبد الله وكذلك يا زيد وابا عبد الله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل * تنبيه * اجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا و يا عبد الله وبكرا (وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان) الرفع والنصب (ورفع ينتقى) اي يختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه انه اكثر واما قراءة السبعة يا جبال اوبي معه والطير بالنصب

فللعطف على فضلا من ولقد آتينا داود منا فضلا واختار ابو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لان ما فيه ال لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الاية اذ اجماع القراء سوى الاعرج على النصب وقال المبرد ان كانت ال معرفة فالنصب وإلّا فالرفع لان المعرف يشبهه المضاف * تنبيه * هذا الاختلاف انما هو في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما إلّا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش ومن تبعه إلّا الرفع (وايها مصحوب ال بعد صفه * يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه) يجوز في ضبط هذا البيت ان يكون مصحوب منصوبا فايها مبتدا ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب ال وبالرفع في موضع الحال من مصحوب ال وبعد في موضع الحال مبني على الضم لحذف المضاف اليه وهو ضمير يعود الى اي والتقدير وايها يلزم مصحوب ال حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة او واقعا بعدها ويجوز ان يكون مصحوب مرفوعا على انه مبتدا ويكون خبره يلزم والجملة خبر ايها والعائد على المبتدا محذوف اي يلزمها ويجوز ان يكون صفة هو الخبر والمراد اذا نوديت اي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة وتونث لتانيث صفتها نحو يا ايها الانسان يا ايتها النفس ويلزم تابعها الرفع واجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب احد قبله ولا تابعه احد بعده وعلة ذلك ان المقصود بالنداء هو التابع واي وصلة الى ندائه وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب اليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده والى التعريض بمذهب المازني الاشارة بقوله لدى ذي المعرفة وظاهر كلامه انه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا احسن * تنبيهات * الاول يشترط ان تكون ال في تابع اي جنسية كما ذكره في التسهيل فاذا قلت يا ايها الرجل فال جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة واجاز الفراء والجرمي اتباع اي بمصحوب ال التي للمح الصفة نحو يا ايها الحارث والمنع مذهب الجمهور ويتعين ان يكون ذلك عطف بيان عند من اجازه * الثاني ذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر لمبتدا محذوف واي موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك

في نية تكرار العامل) علة لقول المصنف واجعلا كمستقل نسقا وبدلا مع ما اشعر به من كون بناء المنادى حينئذ واعرابه سواء (قوله فللعطف على فضلا) او للمفعولية معه او للمفعولية لمحذوف اي سخرنا له الطير (قوله حال كونه صفة لها مرفوعة) الاظهر حال كونها صفة لها حال كونه بالرفع إلّا انه اختصر واشار لجواز التانيث باعتبار كون مصحوب صفة في المعنى هذا ويجوز ان يكون بالرفع وصفة الخ اخبارا لا احوالا كما لا يخفى (قوله واقعة او واقعا بعدها) يشير الى ان الضرف يصح ان يكون حالا عن صفة لتقدمه عليها او عن مصحوب ال ولذا لم يقل حال من مصحوب ال كما قال في بالرفع ويحتمل ان يكون حذف من مصحوب لدلالة ما قبله عليه ويكون ذلك اشارة الى انه حال من مصحوب ال قطعا وجواز التانيث باعتبار كونه صفة كما تقدم (قوله هو الخبر) اي خبر مصحوب واما خبر ايها فهو جملة مصحوب ال صفة وسكت عن العائد على هذا الاحتمال والظاهر انه ضمير مفعول بتلزم وجملة تلزم صفة صفة ولو بالتذكير على معنى الوصف ولكون هذا الوجه متكلفا اخره تدبر (قوله والمراد اذا نوديت اي الخ) جعل هذا المراد دون ان يقول والمعنى كذا او نحوه للاشارة الى ان كلام المصنف بمجرده غير واف بذلك فمن اعترض عليه لم يفهم الاشارة (قوله وقد تضم) اي الهاء من ايه قرى ايه الثقلان وضمة اي ضمة بناء وضمة الهاء ضمة اتباع واستظهر بعض العكس (قوله وتونث) في البديع ان ذلك اولى لا واجب فيجوز يا ايها المراة ولا يلحقها من علامات الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع قال تعالى ايه الثقلان ايه المومنون (قوله لم يجز هذا المذهب احد) لا يرد بالسماع فقد قرى قل يا ايها الكافرين لان للمانعين ان يوولوه (قوله جنسية) اي لا زائدة لازمة كاليسع والصعق ولا مجبورا بها فقد علمية كالزيدان قال الدماميني في شرح التسهيل ليس المراد بالجنس ما يقابل الوصف لجواز يا ايها النبي وانما المراد به ما يقابل العلم فلا يجوز يا ايها الصعق ويا ايها الحسين لانهما علمان وال في الاول للغلبة وفي الثاني للمح وكذا لا يقال يا ايها الزيدان ذكره الاعلم في الرسالة الرشيدية لان ال هنا لتعريف العهد لا لتعريف الجنس (قوله وصارت بعد للحضور) اي لا للعهد كما قال الدماميني ورد بعضهم حضوريتها لعهديتها وكان الخلاف لفظي فتدبر (قوله واي موصولة بالجملة) اي وهي صالحة لمباشرة حرف النداء قطعا

سواء قدرت بمن او بالذي ومن زعم انها تقدر بمن لا بالذي لان يا لا تباشرها إلّا اذا سمي بها فقد وهم للفرق بين استعمال الشيء ومجرد اعتباره كما قدمنا غير مرة (قوله لجاز ظهور المبتدا) رد بان للاخفش ان يلتزم ان حذف المبتدا لان باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه ولا يجوز في غيره إلّا ضرورة وصار التزام الحذف فيه كالتزامه في لاسيما زيد الا ترى ان زيدا خبر مبتدا محذوف والتزمت العرب حذفه (قوله ولجاز وصلها بالفعلية والظرف) رد ايضا بانه يقال من جهته انما التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الصفة على مذهبكم وذلك انهم انما اتوا بها وصلة الى نداء ما فيه ال فلذلك اتوا بعدها بالاسم الذي فيه ال اما على طريق الصفة كما ذهبتم اليه واما على جعله خبرا لمبتدا مضمر والجملة صلة لاي على ما ذهب اليه وما ذهب اليه اولى لانها لا تكون اسما في غير الاستفهام والمجازاة والوصف بها إلّا بصلة (قوله لا يشترط في اسم الاشارة المذكور ان يكون منعوتا بذي ال) اي لجواز ان لاينعت بشيء لان ينعت بغير ما فيه ال يشير الى ذلك التمثيل (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام) اقتصر عليهما للاشارة الى انهما المرادان من قول المصنف كالصفة لظهور ان اسم الاشارة لا يوصف بمثله (قوله سعد سعد الاوس) قطعة من بيت من ابيات قال صاحب الروض الانف سمعها اهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وهي

فان يسلم السعدان يصبح محمد بمكة لا يخشى خلاف المخالف
فيا سعد سعد الاوس كن انت ناصرا ويا سعد سعد الخزرجي الغطارف
اجيبا الى داعي الهدى وتمنيا على الله في الفردوس منية عارف

(قوله او بدل) الفرق بين هذا الوجه وبين كونه منادى مضاف كالفرق بين جاء زيد اخوك وجاء زيد جاء اخوك فتدبر (قوله واجاز السيرافي ان يكون نعتا) عبارته عندي وجه ثالث لم اره لاحد وهو قوي في نفسي وهو ان يكون مثل يا زيد بن عمرو لان زيد عمرو صفة بمنزلة ابني وليس دونه في الكثرة . اه . قيل وهذا ضعيف جدا فان زيد بن عمرو كثير جدا فخفف في غير النداء واما يا زيد زيد عمرو فلم يقل قط زيد زيد عمرو في غير النداء فهذا يفيد ان التشبيه بينهما نازح (قوله والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه) قال الشيخ الاثير قالوا ولا يجوز الفصل لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف * الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا ايها الرجل تريد يا ايهذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها الرابع يجوز ان توصف صفة اي ولا تكون إلّا مرفوعة مفردة كانت او مضافة كقوله

يا ايها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية بالنكز

(وايهذا ايها الذي ورد) ايهذا مبتدا وايها الذي عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ ايهذا وايها الذي ورد او هو من باب . نحن بما عندنا وانت بما عندك راض — اي ورد ايضا وصف اي في النداء باسم الاشارة وبموصول فيه ال كقوله

الا ايهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحته عن يديه المقادر

ونحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر (ووصف اي بسوى هذا) الذي ذكر (يرد) فلا يقال يا ايها زيد ولا يا ايها صاحب عمرو * تنبيهان * الاول يشترط لوصف اي باسم الاشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافي وخلافا لابن كيسان فانه اجاز يا ايها ذاك الرجل * الثاني لا يشترط في اسم الاشارة المذكور ان يكون منعوتا بذي ال وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله

ايهذان كلا زادكما ودعاني واغلا فيمن وغل

واشترط ذلك غيرهما (وذو اشارة كاي في الصفه) في لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بال على ما مر نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام هذا (ان كان تركها) اي ترك الصفة (يفيت المعرفه) اي بان تكون هي مقصودة بالنداء واسم الاشارة قبلها لمجرد الوصلة الى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم اما اذا كان اسم الاشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ويجوز في صفته حينئذ ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنية على الضم (في نحو) يا (سعد سعد الاوس) وقوله

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم وقوله — يا زيد زيد اليعملات الذبل

(ينتصب ثان) حتما (وضم وافتح اولا تصب) فان ضممته فلانه منادى مفرد معرفة وانتصاب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف او توكيد او عطف بيان او بدل او باضمار اعني واجاز السيرافي ان يكون نعتا وتاول فيه الاشتقاق وان فتحته فثلاثة مذاهب احدها وهو مذهب سيبويه انه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني

على التوكيد وثانيها وهو مذهب المبرد انه مضاف الى محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الى الاخر ونصبه على الاوجه الخمسة وثالثها ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم * تنبيهات * الاول صرح في الكافية بان الضم امثل الوجهين * الثاني مذهب البصريين انه لا يشترط في الاسم المكرر ان يكون علما بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب لا منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد * الثالث اذا كان الثاني غير مضاف نحو يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ او المحل

(المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

(واجعل منادى صح) آخره (ان يضف ليا *) المتكلم (كعبد عبدي عبد عبدا عبديا *) والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء الفا نحو يا حسرتا واما المثال الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فاجازه الاخفش والمازني والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات مني   بلهف ولا بليت ولا لو اني

اصله بقولي يا لهفا ونقل عن الاكثرين المنع قال في شرح الكافية وذكروا ايضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السجن احب الي وحكى يونس عن بعض العرب يا ام لا تفعلي وبعض العرب يقولون يا رب اغفرلي ويا قوم لا تفعلوا اما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو يا فتاي ويا قاضي * تنبيهان * الاول ما سبق من الاوجه هو فيما اضافته للتخصيص كما اشعر به تمثيله اما الوصف المشبه للفعل فان ياءه ثابتة لا غير وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي * الثاني قال في شرح الكافية اذا كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يا بني او يا بني لا غير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياآت مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت التثنين وليس بعد اختيار الشيء الا لزومه والفتح على وجهين احدهما ان تكون ياء المتكلم ابدلت الفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل * الثاني ان ثانية ياءي بني حذفت ثم ادغمت اولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان اصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه . اه . وقد تقدمت بقية الاحكام في باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح او كسر وحذف اليا *) والالف

بين المضاف والمضاف اليه الا في هذه المسالة خاصة وبالصرف والمجرور في ضرورة هذا والمراد باقحام الابن هنا انه ليس هو المضاف الى ما بعده لا وحده ولا مع الاول لا انه زائد محض فتامل (قوله على التوكيد) لا على البدل اوعطف البيان لانهما لا يكونان الا بعد كمال الاسم وهنا لم يكمل بالاضافة (قوله الخمسة) لم يراعي اجازة السيرافي والا لابدل الخمسة بالستة (قوله ان الاسمين ركبا) هذا صريح في ان المركب الاسمان فقط فاذا كانت الاضافة طرئت بعد التركيب كما في التوضيح فكيف يلزم تركيب ثلاثة اشياء كما قال المصرح تامل (قوله صرح في الكافية) اي واما هنا فقد اوما اليه فقط بالتقديم اللفظي (قوله بل اسم الجنس) اسم الجنس مبتدا والوصف معطوف عليه والخبر كالعلم (قوله على اللفظ او المحل) نشر على ترتيب اللف هذا وفي شرح الكافية منع البيانية والسند فساد تبيين الشيء بنفسه *

* المنادى المضاف الى ياء المتكلم *

(قوله صح آخره) اي ولو حكما ليتناول نحو دلو وظبي (قوله عبدا) يحتمل ان يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال واما هذه فللمناسبة فقط ويحتمل ان هذه للمناسبة وهي حركة اعرابه ايضا لانتفاء ذات الياء المانعة من ظهور اعرابه فتدبر (قوله وهذا هو الاصل) اي الثاني لكونه على حرف واحد والا فالاصل الاول في المبني السكون (قوله ثم الرابع) هذه المرتبة الثالثة واما المرتبة الثانية ففيها الثاني والثالث كما يشير له العطف بالواو (قوله والياء الفا) فالالف اسم لانقلابها عن اسم (قوله وهو حذف الالف) نظيره في حذف العوض والمعوض منه واقام الصلاة على ما تقدم في ابنية المصادر وفي باب الاضافة (قوله ففيه لغة واحدة) ولا يجوز حذفها ولا اسكانها ولا ضمها او كسرها للالتباس بالمفرد عن الاضافة ولئلا يلتقي ساكنان وللثقل (قوله للتخصيص) اي التخصيص بالمعنى الاعم الشامل للتعريف بدليل المقابلة لا بالمعنى الاخص المقابل للتعريف فاندفع ما اورد عليه (قوله يا بني بالتصغير (قوله لا غير) اي من بقية اللغات الخمس المتكلم عليها فيما تقدم فلا نقض بقراءة ابن كثير تامل (قوله مستثقل) على صيغة اسم المفعول ويصح قراءة بدل بالتنوين او بالاضافة (قوله وحذف الياء والالف) لف على غير ترتيب النشر وهذا من الشارح حمل للياء على ما هو ظاهرها ولو حملها على ما هو اعم من بقائها على

حالها

حالها او قلبها الفا لما زادوا الالف وبعد الزيادة فيمكن ان يرجع كل من الياء والالف للفتح والكسر (قوله تخفيفا لكثرة الاستعمال) مرتبط بحذف الياء والالف (قوله استمر) اي مجموعهما او من باب نحن بما عندنا وانت بما عندك راض او واو والكسر بمعنى او اي استمر كل من الفتح مع حذف الالف والكسر مع حذف الياء (قوله ويا ابنة عم) في التصريح ان بنتا كابنة واعترض عليه بان قياس ما تقدم اي في مسالة ونحو زيد ضم وافتحن من النح الفرق وفيه ان المسالة السابقة فيها اتباع آخر المنادى لحركة ابن وذلك لا ياتي في بنت لكون بائها حاجزا حصينا ولا كذلك في هذه المسالة فتدبر (قوله وبني) اي الاسم الواحد المركب الذي جعله الاسمان (قوله ولهذا قال في يا ابن ام يا ابن عم ولم يقل في نحو الخ) فيه نظر فانه لو قال في نحو كذا لصح ان يفسر بضابط ينطبق على المراد كما وقع له في مواضع على انه لو تم هذا لا اقتضى اخراج ابنة ام وابنة عم مع ان المقصود ادخالهما كما اقتضاه كلامه في اول المسالة فتامل (قوله ومن اليا التا عوض) وجه تعويض التاء من الياء بافادة كل التفخيم هذا وصرح الشارح البدر بان التاء للتانيث وقال عليه بعضهم فيه تصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف في يا عبدا (قوله وهو الاقيس) لكونه حركة الياء المعوض منها (قوله وفهم ذلك من قوله عرض) اي لان المتبادر منه الطرو الذي لا ينفي الجواز الاصلي فان دوام الطواري نادر جدا فيندفع ما اورد عليه (قوله هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى) اي بناء على جواز زيادتها في آخر كل منادى كيا زيدا (قوله على ما مر) اي بناء على قول شرح الكافية الذي مر انها ليست بدلا من ياء المتكلم والاحتراز بذلك عن القول بالبدلية فانه ضرورة فلا تعد عليه عاشرة والا لعدت مع الياء ايضا فكانت احدى عشر *

* اسماء لازمة للنداء *

الذي في النسخ التي رايناها لازمة بهاء التانيث ودخول لام الجر على النداء ومقتضى كلام بعض انه بتاء التانيث وهائه وعدم دخول لام الجر على النداء فانه قال بصيغة الفعل او بصيغة اسم الفاعل مع جر ما بعده بالاضافة او نصبه هذا والتقييد بلازمة للنداء للاحتراز عما يستعمل في النداء وفي غيره نحو زيد وما يلزم غير النداء نحو غلامك فقد قال ابن الدهان لا يقال يا غلامك لان الكاف هو

تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر في) قولهم (يا ابن ام) ويا ابنة ام (ويا ابن عم) ويا ابنة عم (لا مفر) اما الفتح ففيه قولان احدهما ان الاصل اما وعما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها * والثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح والاول قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين واما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره انه مما اجتزي فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب قال في الارتشاف واصحابنا يعتقدون ان ابن ام وابنة ام وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياها من احد عشر اذا اضافوه اليها واما اثبات الياء والالف في قوله - يا ابن امي ويا شقيق نفسي - وقوله - يا ابنة عما لا تلومي واهجعي - فضرورة اما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال في يا ابن ام يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن ام يا ابن عم * تنبيه * نص بعضهم على ان الكسر اجود من الفتح وقد قرئ قال يا ابن ام بالوجهين (وفي الندا) قولهم يا (ابت) ويا (امت) بالتاء (عرض *) والاصل يا ابي ويا امي (واكسر او افتح ومن اليا التا عوض *) ومن ثم لا يكاد ان يجتمعان ويجوز فتح التاء وهو الاقيس وكسرها وهو الاكثر وبالفتح قرا ابن عامر وبالكسر قرا غيره من السبعة * تنبيهات * الاول فهم من كلامه فوائد الاولى ان تعويض التاء من ياء المتكلم في اب وام لا يكون الا في النداء * الثانية ان ذلك مختص بالاب والام * الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله

يا ابتي لا زلت فينا فانما ... لنا امل في العيش مادمت عائشا

فضرورة وكذا قوله - يا ابتا علك او عساكا - وهو اهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين * الثاني اختلف في جواز ضم التاء في يا ابت ويا امت فاجازه الفراء وابو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل انه سمع من العرب من يقول يا ابت ويا امت بالضم وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات الست السابقة في نحو يا عبد وهذه الاربعة اعني تثليث التاء والجمع بينها وبين الالف في نحو يا ابتا على ما مر * الثالث يجوز ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على انها تاء التانيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في المصحف بالتاء *

(وفل بعض ما يخص بالندا) اي لا يستعمل في غير النداء ويقال للمونثة يافلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه انهما كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امراة ومذهب الكوفيين ان اصلهما فلان وفلانة فرخما ورده الناظم بانه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل في التانيث فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى ان فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة وعلى ذلك مشى الناظم وولده في شرح التسهيل وغيره ان يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة قال وهما الاصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلّا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في انهما كناية عن العلم وان اصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين و (لومان) بالهمز وضم اللام وملام وملامان بمعنى عظيم اللوم و (نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا *) اي مما يختص بالنداء * تنبيهان * الاول الاكثر في بناء مفعلان نحو ملامان ان ياتي في الذم وقد جاء في المدح نحو يا مكرمان حكاه سيبويه والاخفش ويا مطيبان وزعم ابن السيد انه يختص بالذم وان مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء * الثاني قال في شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه خلافا اجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الانثى يا مخبثانة (واطردا في سب الانثى وزن) يا فعال نحو (يا خباث) يالكاع يا فساق واما قوله

اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع

فضرورة (والامر هكذا *) اي اسم فعل الامر مطرد (من الثلاثي) عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك * تنبيهان * الاول اهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع اربعة شروط الاول ان يكون مجردا فاما غير المجرد فلا يقال منه إلّا ما سمع نحو دراك من ادرك * الثاني ان يكون تاما فلا يبنى من ناقص * الثالث ان يكون متصرفا الرابع ان يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر * الثاني ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذا كقرقار من قرقر في قوله - قالت له ريح الصبا قرقار - وعرعار من عرعر في قوله - يدعو وليدهم بها عرعار - وقاس عليه الاخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاه عن المازني وحكى المازني عن الاصمعي عن ابي عمرو مثله والصحيح ما قاله سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الاول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار

المخاطب والمخاطب يجب ان يكون هو المنادى (قوله بعض ما يخص بالندا) قيد ببعض لانه تقدم له بعض آخر في قوله وفي النداء ابت امت عرض وباء بالنداء داخلة على المقصور عليه (قوله لو كان مرخما لقيل فيه الخ) يعني ان القول بترخيم فلان على فل وفلانة على فلة باطل اما الاول فلان قياسه حينئذ فلا بالالف اذ لا يحذف ما قبل الاخر في الترخيم إلّا اذا كمل اربعة فصاعدا وهو هنا مكمل ثلاثة فحذفهم الالف دليل على انه غير مرخم واما الثاني فلان قياسه حينئذ فلان اذ لا تحذف إلّا تاء التانيث فحذفهم الالف والنون وابقاء التاء دليل على انه غير مرخم فاسم ان وضمير كان للمذكور من فلان وفلانة وضمير فيه لبعض ذلك وهو فلان واعلم انه حمل قول الكوفيين على غير القياس ورد بانه لا دليل حينئذ على ذلك ولا ضرورة للحمل عليه مع الاعتراف بمخالفة القياس نعم قد يحمل الترخيم في عبارتهم على مطلق النقص (قوله كناية) اي ما ذكر كناية (قوله اي مما يختص بالنداء) هو في نحو مكرمان وملامان على المشهور وإلّا فقد ذكر ابن سيده انه يقال رجل مكرمان وملامان وامراة ملامانة وروى ابو حاتم السجستاني هذا زيد ملامان وهذه هند ملامانة غير مصروفين (قوله وليس بشيء) اي لان دعوى التصحيف لا دليل عليها مع انه سمع مطيبان وقال الشيخ الاثير زعم الشيخ ابو محمد بن السيد انه مختص بالذم وزعم ان ما وجد في النسخ من قولهم يا مكرمان تصحيف يا مكذبان وليس كما زعم اذ قد ذكر الاخفش يا مكرمان وذكره سيبويه ولم ينص سيبويه على الذم في بناء مفعلان تدبر (قوله ان يكون مجردا) قيل لا حاجة اليه لان الثلاثي عندهم لا يشمل المزيد وهو ممنوع والسند انهم يقسمون الفعل الى ثلاثي ورباعي وكلا الى مجرد ومزيد كما يشهد بذلك استقراء كلامهم في باب ابنية المصادر نعم يرد على الشارح انه حمل الثلاثي في قول المصنف من ذي ثلاث صرفا على ما يخرج المزيد وعبر هو عنه بالثلاثي فان كان راى ان ذلك هو المتبادر من العبارة الزم مثله هنا وإلّا فما الفرق (قوله فلا يبنى من ناقص) فلا يقال كوان من كان ولا بوات من بات ومحل ذلك ما دامت ناقصة اما ان كانت تامة فلا كما صرح به المصرح في باب اسماء الافعال اذ قال ويجوز من التامة (قوله وعرعار من عرعر) في قوله يدعو وليدهم بها عرعار الذي في شرح الشيخ الاثير للتسهيل يدعو بها

ولدانهم

ولدانهم عرعار وهي لعبة الصبيان يتداعون بها ليجتمعوا (قوله فخالف لفظ الاول لفظ الثاني) اي لما لم يقل قارقار وعارعار علم انه اي ما ذكر من قرقار وعرعار محمول على قرقر وعرعر اي عرعار بمعنى عرعر وقرقار بمعنى قرقر وفي شرح الشيخ الاثير وما ذكره المصنف من ان قرقار اسم فعل هو مذهب سيبويه وكذلك قال في عرعار وزعم المبرد ان سيبويه غلط في هذا وان قرقار وعرعار حكاية للصوت كما يقال غاق غاق وحاء حاء وحوب حوب وحكي مثله عن المازني وابي عمرو والاظهر ما ذهب اليه سيبويه ومما يقوي ذلك وجود مثل قرقار اسم فعل في غير الامر حكى ابن كيسان في تصريفه انه يقال همهام وحمحام ومحام وبحباح اي لم يبق شيء وانشد

ما كان إلَّا كاصطفاف الاقدام   حتى اتيناهم فقالوا همهـــام

(قوله يقال في نداء المجهول الخ) قال الاعلم هن كناية عن نكرة من يعقل وقد يكنى به عن معرفة من يعقل هذا ولام هن محذوف وهي واو لقولهم في الجمع هنوات ونون هنت مسكنة وتاوها للالحاق كهي في بنت واخت وتدل على التانيث (قوله وقد يلي اواخرهن ما يلي آخر المندوب) ما واقعة على الالف وهاء السكت وهذا الايلاء رواه ابو حاتم عن العرب ونقله عنه ابو علي القالي في الامالي (قوله بضم الهاء وكسرها) قال الشيخ الاثير ينبغي ان يحمل الكسر على انه لما حرك حرك بالكسر لالتقاء الساكنين ويحمل الضم على انه للتشبيه لهذه الهاء بهاء الضمير قال الشاعر

وقد رابني قولها يا هنـــــاه   ويحك قد الحقت شرا بشر

والذي حفظناه من الشيوخ ورويناه في هذا البيت الضم *

* الاستغاثة *

(قوله اذا استغيث اسم) اي مدلوله لان الاحكام الواردة على الالفاظ مصروفة لمعانيها إلَّا لقرينة وتناول اطلاق الاسم حتى النكرة الغير المقصودة (قوله ليخلص من شدة) اي يزيل عنه شدة التلبس بها او يعين على دفع مشقة اي يدفعها عنه ولا يتركها تلتبس به وعلى هذا فاو للتنويع فان جعل التخليص بمعنى الدفع والمشقة بمعنى الشدة فاو لا يصح بقاوها على ظاهرها لان المقام حينئذ للواو ومنهم من حمل الاعانة على دفع المشقة على ان يفعل الفعل المستغيث والمستغاث معا والتخليص من الشدة على ان يفعله المستغاث فقط (قوله غالبا) اخذه من قوله فيما سياتي ولام ما استغيث عاقبت الف (قوله للتنصيص على الاستغاثة) عبر بالتنصيص للتنبيه على انه عند عدم الجر لا يقطع بعدم الاستغاثة (قوله وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من اجله) قيل هلا عكس واجيب بان الفتح مع المستغاث لانه اشبه ما هي فيه مفتوحة وبين ان هذا رجوع للتعليل الاول فهو اعتراف بعدم تمامية التعليل الثاني وقد وجه الفتح ايضا بان اللام حرف واصل ما كان كذلك الفتح كواو العطف وفائه وبان المنادى لما كان لا

فخالف لفظ الاول لفظ الثاني علم انه محمول على عرعر وقرقر (وشاع في سب الذكور) يا (فعل *) نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وجر في الشعر فل) قال الراجز

- في لجة امسك فلانا عن فل -

والصواب ان اصل هذا فلان وانه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله

- درس المنا بمتالع فابان -

اي درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء اذ معناهما مختلف على الصحيح كما مر ان المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ي فلو صغرته قلت فلي وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين وقد تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف

* خاتمة * يقال في نداء المجهول والمجهولة ياهن ويا هنة وفي التثنية والجمع يا هنان ويا هنتان ويا هنون ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو يا هناه ويا هنتاه بضم الهاء وكسرها وفي التثنية والجمع يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه ويا هناتوه والله اعلم *

(الاستغاثة)

(اذا استغيث اسم منادى) اي نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة (خفضا *) غالبا (باللام مفتوحا) حال من اللام (كيا للمرتضى *) وقول عمر رضي الله عنه يا لله فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من اجله وانما اعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام اعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد الاولى ان استغاث متعد بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم

يحتاج الى لام غيرت لامه الجارة عن الكسر الذي هو شان امثالها لدخولها في غير موضعها وبان هذه اللام لما وليت يا لفظا او تقديرا وكثر استعمالها معها وصارت معها كالشيء الواحد غيروها للفتح مناسبة لحركة يا هذا واعادة اللام تشعر باستقلال كل في انتاج المدعى مع ان الثاني لا ينتج خصوص فتح لام المستغاث فاما انه تسامح في اعادة اللام والعلة المجموع او لا والمراد للفرق بينه وبين المستغاث من اجله المعلوم كسر لامه وهذا اولى مما قبله (قوله وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين) هو خلاف ما صرح به في شرح التسهيل فانه قال فيه الاستغاثة دعاء المستنصر المستنصر به والمستعين المستعان به والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه نحو استغاث زيد عمرا قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقال فاستغاثه الذي من شيعته فالداعي مستغيث والمدعو مستغاث والنحويون يقولون استغاث به فهو مستغاث به وكلام العرب بخلاف ذلك لكن قال عليه الشيخ الاثير وليس كما ذكر بل استغاث يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر الذي هو الباء كما في لفظ سيبويه والنحويين في باب الاستغاثة وكان ينبغي ان لا يقدم على مخالفة النحويين خصوصا سيبويه إلّا بعد استقراء تام بل كان ينبغي له اذا راى الامام قد تكلم به معدى بالباء ان يعتقد بعد استقرائه انه ليس استقراء تاما وان لفظ الامام سيبويه حجة في التعدية بحرف الجر فمما جاء من لسان العرب معدى بالباء قوله

حتى استغاثت بماء لا رشاء له … من الاباطح في حافاته البرك
مكلل باصول البيت تنسجه … ريح حريق لصافي مائه حبك
كما استغاث بسي جر غيطلة … خاف العيون فلم ينظر به الحشك

وقال الاخر

حتى استغاثت باهل الملح ما طعمت … في منزل طعم نوم غير تاويب

(قوله ان المستغاث معرب مطلقا) اي ولو مفردا معرفة واستفادة هذا من قوله خفضا باللام فانه نص في اعرابه بها فاما ان خلا منها على ما ياتي فيجري على تفصيل المناديات ثم قوله خفضا اي ولو محلا كما في يا لهذا على ما يظهر (قوله يختص المستغاث من حروف النداء بيا) لا يرده - اعام لك ابن صعصعة بن سعد - لكونه شاذا او ضرورة وفي شرح التسهيل للشيخ الاثير واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث به اذا لم تكن فيه لام الاستغاثة واستدل بقول الشاعر - اعام لك ابن صعصعة بن سعد - وهذا ضرورة وفيه نداء المستغاث بغير ياء وقد تقدم منعه (قوله ان يا لي حيث وقع الخ) اسم ان كلمة يا لي مقصود لفظها وخبرها مستغاث له وعامل الثبوت المدلول عليه بنسبة الخبر المبتدا وجملة ان واسمها وخبرها خبر الصحيح (قوله يا ادعو) الاولى اسقاط يا للاتيان بعوضها وهو ادعو (قوله وذلك غير جائز) اي لما فيه من عمل فعل الفاعل المضمر المتصل في معموله المنصوب المنفصل والضميران لشيء واحد وبيانه ان فاعل ادعو المستتر المتكلم وهو المفعول به الذي دخلت عليه اللام الزائدة وفرق بين هذا وبين جعل المستغاث محذوفا اي يا لقومي لي حيث كان المجرور بلام المستغاث به هو عين ضمير ادعو بانه ليس مفعولا به كمدخول لام المستغاث بل مفعول لاجله مقرون

وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين * الثانية ان المستغاث معرب مطلقا * الثالثة انه يجوز اقترانه بال وان كان منادى لان حرف النداء لم يباشرها فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه * تنبيهات * الاول يختص المستغاث من حروف النداء بيا يرشد الى ذلك تمثيله وقوله بعد ان كررت يا * الثاني ما اطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فاما معها فتكسر نحو يا لي وقد اجاز ابو الفتح في قوله

فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى … ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى

ان يكون استغاث بنفسه وان يكون استغاث لنفسه والصحيح وفاقا لابن عصفور ان يا لي حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف بناء على ما سياتي من ان العامل في المستغاث فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا ادعو لي وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها * الثالث اختلف في اللام الداخلة على المستغاث فقيل هي بقية آل

بلام التعليل نعم يرد ذلك الرد ان هذا اعتبار فان الفعل لا يظهر بحال لا استعمال فلا يضر ما ذكر (قوله والاصل يا آل زيد) رد بما لا آل له نحو الماء والعشب وهو لا يتم اذا كان هذا القائل يرى ذلك في المستغاث فقط دون اسم التعجب او يرى في ذلك ان له آلا تنزيلا (قوله تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني) هو مبني على ما ذهب اليه البعض من ان حروف النداء اسماء افعال نحو صه ومه وانها لذلك افادت مع الاسماء وان العمل لها (قوله وافتح مع المعطوف) اي لئلا يقع لبس بالمستغاث من اجله وان المستغاث محذوف يدل على هذا قوله بعد وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا لامن اللبس (قوله وفي سوى ذلك التكرار) جعل الاشارة للتكرار المفهوم من قوله ان كررت يا فيكون هذا كلاما على مفهوم الشرط السابق والمعنى انه اذا لم تكرر يا فلا تفتح لام المستغاث مع المعطوف وعليه فوجه الاتيان بهذا ان ما قبله لا يعلم منه إلّا انه اذا انتفى الشرط لا يفتح ولا يعلم منه خصوص انه يكسر لكنه لو ترك قوله التكرار وقال في سوى ما تقدم من فتح لام المستغاث افرد او كرر مع يا لدخل في كلام المصنف كسر لام المستغاث من اجله و يمكن ان يرد كلام الشارح لهذا فان سوى ذلك التكرار ينطبق على يا المرتضى وعلى يا للكهول والشبان وعلى للعجب والاول الاقرب وهذا الادق واعلم ان قول الشارح في التنبيه الثاني علم مما ذكر صحيح على الوجهين اما على الثاني فظاهر واما على الاول فيراد مما ذكر قول الشارح قبل وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر فتدبره فانه لم يتحرر للناظرين (قوله احتمل الامرين) الاستغاثة به او من اجله (قوله وقيل بفعل محذوف) الكلام على هذا جملتان بخلاف ما قبله وما بعده هذا وفي شرح الشيخ الاثير اما لام المستغاث من اجله فزعم ابن عصفور انها تتعلق بفعل مضمر قولا واحدا تقديره ادعوك لزيد وزعم ابن الضائع انها تتعلق بفعل النداء قولا واحدا وليس كما زعما لان من النحويين من ذهب الى انها تتعلق بمحذوف في موضع الحال اي مدعوا لزيد وهو مذهب ابن الباذش فمن قال التقدير ادعوك لعمرو جعل الكلام جملتين ومن قال ان العامل فيه حال محذوفة تقديرها يا لزيد مدعوا لعمرو فهو مبني على ان الحال تجيء من المنادى وقد تقدم الخلاف فيه ومن قال ان العامل فيه هو الفعل العامل في المنادى ففيه بعد لانه لم يثبت هذا الفعل المضمر من القوة ان يتعلق به حرفا جر اللام الداخلة على المستغاث به واللام الداخلة على المستغاث من اجله ولا يقال كيف تعلق حرفا جر بفعل واحد وهما من جنس واحد لانه قد اختلف معنياهما فلا يمنع ذلك من التعلق لان اختلاف المعنى يقوم مقام اختلافه هذا كلامه فما قيل لم يذهب احد هنا الى التعلق بفعل النداء فاسد وافسد منه توجيهه بلئلا يلزم عمل الفعل في ضميري متكلم اما اولا فانه انما يتاتى فيما اذا كان المستغاث من

والاصل يا آل زيد فزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين وذهب الجمهور الى انها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان احدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني * الرابع اذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يا لزيد الشجاع المظلوم وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا *) كقوله

يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد

(وفي سوى ذلك) التكرار (بالكسر ائتيا *) على الاصل لامن اللبس نحو - يا للكهول وللشبان للعجب - * تنبيهات * الاول يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا في قوله

يا لعطافنا ويا لرياح وابي الحشرج الفتى النفاح

الثاني علم مما ذكر ان كسر اللام مع المستغاث من اجله واجب على الاصل وهو ظاهر في الاسماء الظاهرة واما المضمر فتفتح معه إلّا مع الياء نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك احتمل الامرين وقد قيل في قوله - فيا لك من ليل ... - ان اللام فيه للاستغاثة * الثالث فيما تتعلق لام المستغاث من اجله خلاف فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف اي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة اي مدعوا لزيد * الرابع

قد يجر المستغاث من اجله بمن كقوله

يا للرجال ذوي الالباب من نفر   لا يبرح السفه المردي لهم دينا

(ولام ما استغيث عاقبت الف ＊) فكما تقول يا لزيد تقول ايضا يا زيدا ومنه قوله   يا يزيدا لآمل نيل عز   وغنى بعد فاقة وهوان ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول يا لزيدا وقد يخلو منهما كقوله - الا يا قوم للعجب العجيب - (ومثله) في ذلك (اسم ذو تعجب الف ＊) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما ويقال يا للعجب ويا عجبا لزيد ويا عجب له ＊ تنبيه ＊ جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا ＊ خاتمة ＊ في مسائل متفرقة ＊ الاولى اذا وقف على المستغاث او المتعجب منه حالة الحاق الالف جاز الوقف بهاء السكت ＊ الثانية قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من اجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله

يا لاناس ابوا الّا مثابرة   على التوغل في بغي وعدوان

اي يا لقومي لاناس ＊ الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من اجله نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنصف من نفسك والله اعلم ＊

(الندبة)

(ما للمنادى) من الاحكام (اجعل لمندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله - وقمت فيه بامر الله يا عمرا - او لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد اخبر بجدب اصاب بعض العرب وا عمراه وا عمراه او المتوجع له نحو فوا كبدا من حب من لا يحبني او منه نحو وا مصيبتاه فيضم في نحو وا زيد وينصب في نحو وا امير المومنين ووا ضاربا عمرا واذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله - وا فقعسا واين مني فقعس - ولا يندب الّا العلم ونحوه كالمضاف اضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وما ＊ نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي في اجازته ندبة اسم الجنس المفرد وندر وا جبلاه (ولا) يندب (ما ابهما) وذلك اسم الاشارة والموصول بما لا يعينه فلا يقال وا هذاه ولا وا من ذهباه لان غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذي اشتهر) اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبئر زمزم يلي وا من حفر) في قولهم وا من حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة وا عبد المطلباه (ومنتهى المندوب) مطلقا (صله) جوازا لا وجوبا (بالالف ＊) المسماة الف الندبة فتقول في المفرد وا زيدا ومنه قوله ... - وقمت فيه بامر الله يا عمرا - وفي المضاف يا غلام زيدا وا عبد الملكا وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا وفي الصلة وا من حفر بئر زمزما وفي المركب وا معدي كربا وفي المحكي وا قام زيدا فيمن اسمه قام زيد واجاز يونس وصل الف الندبة بآخر الصفة نحو وا زيد الظريفا ويعضده قول بعض العرب وا جمجمتي الشاميتينا وهذه

اجله مفعول له مجرور باللام لا مفعول به كما تقدم (قوله قد يجر المستغاث من اجله) حرر بعض الائمة ان ما بعد المستغاث ان اريد به الخلاص منه صح المجيء باللام او بمن نحو يا لزيد للظالم ويا لزيد من الظالم وان اريد تخليصه مما نزل به او مما يتوقع نزوله به يتعين اللام نحو يا لزيد للظالم اي ادعوك له لتخلصنا منه ＊

＊ الندبة ＊

(قوله الندبة) اي النوح على الميت وذكر خصاله الحميدة وهي من كلام النساء غالبا لضعف احتمالهن (قوله وهو المتفجع عليه) اي بيا او وا ليخرج زيد من تفجعت على زيد يدل على ذلك قولهم الندبة نداء المتفجع الخ (قوله او المتوجع له) عطف على المتفجع عليه (قوله او منه) عطف على له اي المتوجع منه (قوله فيضم في نحو وا زيد) تفريع على ما المنادى اجعل لمندوب (قوله وا ضاربا عمرا) كذا مثل المصرح وغيره وهو محمول على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي او يجعل ضاربا عمرا متوجعا له او منه تجوزا وسياتي انه لا يشترط فيه عدم التنكير هذا وقد اجاز الكوفيون ندبة النكرة مطلقا وكذا الرماني فافهم (قوله كما يوضح الاسم العلم) العلم صفة فاعل يوضح لا نائب فاعله ومتعلق الفعل محذوف اي مسماه لا بالصفة تدبر (قوله وما نكر لم يندب) اي ولم يصف كما يشير له قول الشارح في اجازته ندبة اسم الجنس المفرد فان اضيف فان كانت اضافته للتوضيح جاز اتفاقا كما نبه عليه الشارح سابقا حيث قال ولا يندب الّا العلم ونحوه كالمضاف وان كانت لغيره فلا خلافا للرماني ثم هذا كله في المتوجع عليه لا منه او له فيجوز (قوله وذلك اسم الاشارة والموصول) هكذا في نسخ ولا شك في صحتها وفي بعضها كاسم الاشارة وليس يندرج تحتها الضمير كما قيل لانتفاء ابهامه كيف وهو اعرف المعارف بعد اسم الجلالة (قوله ويندب الموصول) اي الخالي من ال لقوله وباضطرار خص جمع يا وال (قوله ومنتهى المندوب) اي ولو حكما كآخر الصلة وظاهره ولو في آخره هاء كعظيم الجاه وقيده في التسهيل بسوى ذلك (قوله وا جمجمتي الشاميتينا) اي وا قدحي الكائنين من خشب الذين يشرب بهما الخمر المنسوبين للشام زعموا انه سمع من عربي ضاع له قدحان من خشب فندبهما وقال السيرافي لست ادري اهو من كلام يونس

ام من

ام من كلام العرب وذكر ابو البقاء العكبري وابن عصفور انه من كلام العرب (قوله ان كان مثلها) ولو منقلبا عن كلمة كيا عبدا فان لم يكن مثلها بقيت وقيل تحذف ايضا (قوله مما مر) اي في مثال المصنف على القول بصرف زمزم وكذا على القول الاخر ان اريد من التنوين ما يتناول المقدر (قوله واجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين الخ) اي اجازوا ان يحذف واجازوا ان يذكر وعلى الذكر فقد اجازوا فيه وجهين ان يذكر محركا بالفتح او يذكر محركا بالكسر وفي نسخة مع عدم الحذف ووجهها ان المراد اجازوا في صورة بقاء التنوين ان يحرك الخ (قوله واجاز الفراء وجها ثالثا) اي بالنسبة لصورة الذكر فقط واما بالنسبة لصورة الحذف ايضا فرابع (قوله اوله حرفا مجانسا) اي منقلبا عن الف الندبة كما يشير له قول الشارح بعد وبقيت الف الندبة بحالها واعلم ان مثل ذلك الشكل واو الضمير وياوه على ما صرح به المصنف في التسهيل وغيره فانه يذكر بعدهما حرف مجانس دفعا للبس فيقال في ندبة قومي وقوموا مسمى بهما وا قوميه ووا قوموه ولا يقال وا قوماه لئلا يلتبس ما سمي به مما اسند الى الجمع او المخاطبة بما سمي بما اسند الى اثنين وهذا مراد من قال لئلا يلتبس بالمثنى (قوله بوهم لابسا) الوهم ذهاب ظن الانسان الى الشي وهو يريد غيره يقال وهمت في الشي بالفتح وهما بالاسكان اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره واما وهم بالكسر في الحساب فهو بالكسر يوهم وهما بالفتح اذا غلط وسهى فهو غير الاول فاتيان المصنف بالوهم الساكن الهاء صواب (قوله وندبته) هو على صيغة المصدر عطف على ندبه في قوله فتقول في ندبه (قوله والحالة هذه) اي حالة الباس الفتح (قوله واختاره في التسهيل) قال المصنف فيه وقلبها ياء بعد نون اسم مثنى جائز خلافا للبصريين وقال في شرحه البصريون يلتزمون فتح نون التثنية في ندبة المثنى فيقولون وا زيدناه والكوفيون يجيزون هذا ووا زيدانيه وهذا عندي اولى من الفتح وسلامة الالف لوجهين احدهما ان في الفتح وسلامة الالف ايهام ان اللفظ ليس تثنية وانما هو من الاعلام المختتمة بالف ونون مزيدتين كسلمان ومروان والثاني ان ابا حاتم حكى ان العرب تقول في ندائهن مثنى ياهنانيه ولم يحك ياهناناه والقياس انما يكون على ما سمع لا على ما لم يسمع (قوله بل اجعله كالمنادى الخالي من الندبة) هذا يدل على انه جعل المد والهاء منصوبين بلا تزد وانه نفي للجميع لا نفي للمجموع ولا يتوهم حينئذ تكرار مع قوله ما للمنادى لان ما واقعة على الاحكام المقررة للمنادى في بابه من ضم او نصب ظاهرا او مقدرا وليس يذكرون له فيها ان يتجرد اولا ولذلك قال الشارح هنا كالمنادى الخالي منها وبالجملة فالذي في باب المنادى عدم حكم وما هنا حكم بالعدم ولا تكرر فيهما بوجه واردى من ذلك ان يتوهم تكرار مع قوله ومنتهى المندوب صله بالالف ولما كان قوله ومنتهى المندوب صله بالالف

الالف (متلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) الفا (مثلها حذف) لاجلها نحو واموساه واجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا وا موسياه (كذاك) يحذف لاجل الف الندبة (تنوين الذي به كمل) المندوب (من صلة او غيرها) مما مر كما رايت (نلت الامل) لضرورة ان الالف لا يكون قبلها إلّا فتحة على ما رايت والتنوين لا حظ له في الحركة هذا مذهب سيبويه والبصريين واجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه فتقول وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الالف ياء فتقول وا غلام زيدنيه قال المصنف وما راوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور اهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون وا غلام زيدناه وزعموا انه سمع انتهى واجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه (والشكل حتما اوله) حرفا (مجانسا) فاول الكسر ياء والضم واوا (ان يكن الفتح بوهم لابسا) دفعا للبس فتقول في ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي ندبته مضافا الى ضمير الغائب وا غلامهوه اذ لو قلت وا غلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت وا غلامهاه لالتبس بالغائبة قال في شرح الكافية وهذا الاتباع يعني والحالة هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل بغيره اليه وبقيت الف الندبة بحالها فتقول في رقاش وا رقاشاه وفي عبد الملك وا عبد الملكاه وفي من اسمه قام الرجل وا قام الرجلاه هذا مذهب اكثر البصريين واجاز الكوفيون الاتباع نحو وا رقاشيه وا عبد الملكيه واقام الرجلوه * تنبيه * اجاز الكوفيون ايضا الاتباع في المثنى نحو وا زيدانيه واختاره في التسهيل (وواقفا زد) في في آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان ترد وان تشا *) عدم الزيادة (فالمد والها لا تزد) بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة وقد مر بيان

لاوجه الثلاثة وافهم قوله وواقفا ان هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين ومنه قوله

الا يا عمرو عمراه   وعمرو بن الزبيراه

(وقائل) في ندبة المضاف للياء (واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدا *) فقال يا عبدي واما من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالفتح او يا عبد بالضم او يا عبدا بالالف اقتصر على الثاني ومن قال يا عبدي باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول * تنبيه * فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد * خاتمة * اذا ندب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو واولد عبديا والله اعلم *

(الترخيم)

(ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي سهل لين ومنه قوله

لها بشر مثل الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

اي رقيق الحواشي واما في الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم في اسود سويد وسياتي في بابه وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كيا سعا فيمن دعا سعادا *) وانما توسع في ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يانس بالتغيير فهو ترقيق * تنبيه * اجاز الشارح في نصب ترخيما ثلاثة اوجه ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال او ظرفا على حذف مضاف واجاز المرادي وجها رابعا وهو ان يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى واجاز المكودي وجها خامسا

وقوله - وواقفا زد هاء سكت ان ترد - يقتضي بحسب ظاهره ان آخر المندوب لا بد فيه من الف او بدلها وللمتكلم ان يزيد عليها هاء وله ان لا يزيد ذلك واما انه يسقطهما معا فلا دفع ذلك بقوله - وان تشا فالمد والهاء لا تزد - هذا ما اراد الشارح بهذا الكلام فليتدبر فقد خلط هنا الناظرون (قوله لاوجه الثلاثة) التجرد من المد والهاء او احدهما (قوله لزمت الياء) لا يقال بجواز الحذف اذا كانت ساكنة لالتقاء الساكنين للتخلص منه بتحريكها بالفتح لا سيما وهو الاصل الثاني فيها كما تقدم *

* الترخيم *

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) الذي في عبارة غيره الترخيم لغة التسهيل يقال صوت رخيم اي لين سهل وقيل الرافة والاشفاق (قوله واما في الاصطلاح حذف بعض الخ) الحق اما اسقاط اما او زيادة فهو (قوله وهو حذف آخر المنادى) اي الحرف الاخير منه لما انه المتبادر ولانه خالف ما قبله حيث عبر فيه بحذف بعض الكلمة وانما اقتصر الشارح على حذف الاخر مع ان الترخيم يكون بغير الاخر لانه اللازم في الترخيم على معنى انه كلما حذف الحرف قبله حذف هو ولا عكس فحينئذ حذف ما قبل الاخر عرض مفارق في الترخيم ولان حذف الحرف الذي قبل الاخر انما يعتبر بعد حذف الاخر فيثبت له وصف كونه آخرا بهذا الاعتبار وقد يشير الى هذا قول الشارح الاتي واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا واما الترخيم بحذف عجز المركب فلم يدخل في التعريف لكون المنقول ان العرب لم تتكلم به وانما اجازه النحويون قياسا كما ياتي والتعريف للمسموع ومنهم من جعل الاخر متناولا للحرف الاخير والحرف الذي قبله ايضا وعجز المركب (قوله ان يكون مفعولا له) قدم هذا الاحتمال لكون الفصل له بسلامته مما يرد على ما بعده ولا يرد عليه ان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه لما ان الترخيم مراد منه الحاصل بالمصدر الذي هو وصف اللفظ بخلاف الحذف فقد ذكر الرضي في قولهم ضربته تاديبا انه ليس هنا حدثان بل هما في الحقيقة حدث واحد اذ المعنى ادبته بالضرب فالعلة هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة في نفسه بل هي اثره اي ضربته للتادب وعلى ما ذكره الرضي خرج بعض المحققين افنضرب عنكم الذكر صفحا في احد وجوهه فاعرفه (قوله او مصدرا في موضع الحال) فيه ان وقوع المصدر المنكر حالا مقصور على السماع كما قدمه المصنف (قوله او ظرفا على حذف مضاف) فيه انه حذف من غير قرينة مع ان مجوز هذا الوجه شرط في المفعول فيه ان يدل على تعيين وقت او مقدار (قوله وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى) فيه انه لا ملاقاة لان الحذف اعم وكون الحذف قيد بكونه في آخر المنادى لا يكفي لان المطلوب الملاقاة بين

المفعول المطلق ونفس عامله فان سلم قيل حذف آخر المنادى هو حد الترخيم فلا يظهر ان يكون ترخيما مصدرا للعدد وهو ظاهر ولا للتوكيد لكونه ليس نفس لفظه ولا مرادفه كما هو معلوم في كل حد ومحدود ولا للنوع لكون الترخيم ليس نوعا من حذف آخر المنادى بل هو هو فتامل (قوله وهو ان يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف) فيه انه تصرف في كلام المصنف بما لا يراه وحذف عامل الموكد امتنع وادعاء حذف من غير قرينة وعدم التئام حينئذ بين قوله ترخيما وبين قوله احذف وقد اجيز سادس وهو ان يكون مفعولا به لمحذوف وهو فعل شرط حذف هو واداته والفاء الرابطة والاصل ان اردت ترخيما فاحذف وفيه انه حذف من غير دليل مع اجحاف الحذف للكلام وكثرة المحذوفات (قوله اي سواء كان علما او غير علم) مقتضى كلام المصنف ان يزيد الشارح في تفسير الاطلاق هنا مضافا او لا إلا انه اسقط ذلك مراعاة لكلام التسهيل الذي نبه عليه (قوله بالمنادى المبني) قيده الشيخ الاثير بكونه مبنيا بسبب النداء لان مثل حذام لا يجوز ترخيمه لان العرب ابقته على بنائه حالة النداء (قوله صلعمة بن قلعمة) قيل الذي بخط الشارح قلمعة بتقديم الميم على العين والذي رايته انا في نسخة عتيقة من شرح الشيخ الاثير على التسهيل صلمعة بن قلمعة بتقديم الميم في الكلمتين ومثله في القاموس (قوله لبيان الحركة) اي حركة الحاء في مثاله (قوله بحذفها عن اعادتها او تعويض الخ) الظرف الاول متعلق بمرخم والثاني بيستغني وما بعد او معطوف على اعادتها (قوله ثم اقحم التاء) اي وسطها بين الميم وهاء التانيث المحذوفة المنوية يدل على ذلك ما بعده (قوله فتقول في عقنباة يا عقنبا) صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد (قوله واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة من لا يراعي المحذوف) اي ولو لم يكن لينا ساكنا زائدا مكملا اربعة

وهو ان يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف اي رخم ترخيما (وجوزنه) اي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما انث بالها) اي سواء كان علما او غير علم ثلاثيا او زائدا على الثلاثي كقوله ـ افاطم مهلا بعض هذا التدلل ... وكقوله ـ جاري لا تستنكري عذيري ـ ونحو يا شا ادجني اي اقيمي بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا اي اقام به * تنبيهات * الاول قيد في التسهيل ما اطلقه هنا بالمنادى المبني لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعمى يا جارية خذي بيدي لغير معينة ولا في نحو يا طلحة الخير واما قوله يا علقم الخير قد طالت اقامتنا فنادر * الثاني شرط المبرد في ترخيم المونث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف واطلاق النحاة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس * الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان تلحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم يا طلحه فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة اعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها او تعويض الف منها واشار بالتعويض الى قوله ـ قفي قبل التفرق يا ضباعا ـ فجعل الف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على ان ذلك لا يجوز إلا في الضرورة واشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء قال ابو حيان اطلقوا في لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * الخامس اختلف النحاة في قوله ـ كليني لهم يا اميمة ناصب ـ * بفتح اميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بني على الفتح لان منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو اعرب فهو نظير لا رجل في الدار وانشد هذا القائل ـ يا ريح من نحو الشمال هبي ـ بالفتح وذهب اكثرهم الى انه مرخم فصار في التقدير يا اميم ثم اقحم التاء غير معتد بها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذي قد رخما بحذفها) اي بحذف الهاء (وفره بعد) اي لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان لينا ساكنا زائدا مكملا اربعة فصاعدا فتقول في عقنباة يا عقنبا بالالف واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة من لا يراعي المحذوف ومنه قوله ـ احار بن بدر قد وليت ولاية ـ يريد احارثة وقوله ـ يا ارط انك فاعل ما قلته ـ ... اراد يا ارطاة (واحظلا) اي امنع (ترخيم ما من هذه الها قد خلا إلا الرباعي فما فوق *) اي فاكثر (العلم دون اضافة و) دون (اسناد متم)

فهذه اربعة شروط * الاول ان يكون رباعيا فصاعدا فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد او تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور واجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط واما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه وممن نقل الخلاف فيه ابو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام * الثاني ان يكون علما واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح * الثالث ان لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله ـ خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا ـ وهو عند البصريين نادر واندر منه حذف المضاف اليه باسره كقوله ـ يا عبد هل تذكرني ساعة ـ يريد يا عبد هند يخاطب عبد هند اللخمي وذلك علم له وتقدم ان ترخيم المضاف نادر ايضا كما في نحو يا علقم الخير * الرابع ان لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتابط شرا وسياتي الكلام عليه * تنبيه * اهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة * الاول ان لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة * الثاني ان لا يكون مندوبا * الثالث ان لا يكون مستغاثا واما قوله

كلما نادى مناد منهم   يا لتيم الله قلنا يا لمال

فضرورة او شاذ واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله ـ اعام لك ابن صعصعة بن سعد ـ والصحيح ما مر (ومع حذف الحرف (الاخر) في الترخيم (احذف) الحرف (الذي تلا *) اي الذي تلاه الاخر وهو ما قبل الاخر ولكن بشروط اربعة الاول واليه اشار بقوله (ان زيد) اي ان كان ما قبل الاخر زائدا فان كان اصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لان الالف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يا مختا ويا منقا * الثاني ان يكون (لينا) اي حرف لين وهو الالف والواو والياء فان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل او ساكنا نحو قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء في قمطر فانه يجيز يا قم بحذف حرفين والثالث ان يكون (ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبي ويا قنو والرابع ان يكون (مكملا اربعة فصاعدا) فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما في نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي فالمستكمل الشروط نحو اسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما فتقول فيها يا اسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ومنه قوله ـ ويا اسم صبرا على ما كان من حدث ـ وقوله ـ يا مرو ان مطيتي محبوسة ... ـ (والخلف في واو وياء) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بهما فتح قفي) نحو فرعون وغرنيق علما فذهب الجرمي والفراء الى انه يحذف مع الاخر كالذي قبله حركة مجانسة فيقال يا فرع ويا غرن قال في شرح الكافية وغيرهما لا يجيز ذلك بل يقول يا غرني ويا فرعو * تنبيه * يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف

فصاعدا ولذلك مثل باحار بن بدر ويا ارط (قوله فهذه اربعة شروط) انما اشترط الاول لئلا يلزم نقص الاسم عن اصل ابنية المعرب بلا علة موجبة والثاني لان الاعلام كثيرة الدور على الالسنة فيناسبها التخفيف بالحذف والثالث لان المضاف لا يمكن فيه الحذف من الاول لكونه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا للمعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا للفظ والرابع لان الجمل محكية بحالها فلا تغير (قوله ان لا يكون مندوبا) مبني على ان المندوب داخل في المنادى وهو الحق لما ان الندبة نداء المتفجع عليه او المتوجع منه ولا يضره قول الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب لان المراد منادى خاص وهو المتقدم في الباب قبله وانما اشترط ان لا يكون مندوبا لان الندبة يطلب فيهما مد الصوت وذلك ينافي الترخيم ولهذا ايضا اشترط ان لا يكون مستغاثا (قوله احذف الحرف الذي تلا) لانه لما حذف الحرف الاصلي وهو الاخر تجرا الحذف على الزائد لضعفه (قوله ولكن بشروط اربعة) وجه الاول والثاني والثالث انه لو كان اصليا او صحيحا او متحركا يتعاصى باصالته وصحته وحركته عن الحذف والرابع الفرار من لزوم النقص على ابنية المعرب من غير موجب (قوله الاول واليه اشار بقوله الخ) الاول مبتدا والخبر محذوف اي كونه زائدا على الثلاثة لا واليه اشار بقوله لان الواو لا تزاد في الخبر ولا الذي تلا لكونه محكي القول كذا قيل وفيه نظر ففي حواشي المطول السلكوتية على قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد هذه العبارة قوله ثم عطف الجملة الخ مبتدا خبره الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الربط كما في ولابد وان يكون الى هنا كلامه (قوله اي حرف لين) هذا يدل بظاهره على انه قرا لين بكسر اللام (قوله نحو سفرجل) قيل الصواب ان يبدله بشمال لان همزته زائدة غير لين اما الجيم في سفرجل فاصلية فتخرج بزيد لا بلين (قوله نحو هبيخ وقنور) الاول الغلام الممتلي لحما والثاني الصعب من كل

شيء

شي (قوله قولا واحدا) بجواز حذف حرف اللين إلّا انه اذا رخم على لغة من لا ينتظر ردت الالف وجوبا لانتفاء سبب حذفها وهو التقاء الساكنين لفظا وتقديرا اما على لغة من ينتظر فيجوز الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد لوجوده تقديرا (قوله لان اصله مصطفيون) الاولى مصطفوون لانه واوي فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفا فالتقى ساكنان فحذفت الالف لذلك (قوله فتقول يا سيب) في شرح التسهيل للشيخ الاثير ولما لم يكن الترخيم مسموعا اختلفوا في مسائل من المركب وفي كيفية الترخيم فالمسائل المركب من العدد اذا سمي به فذهب البصريون الى جواز ترخيمه ومنع منه اكثر الكوفيين واما كيفية الترخيم فالبصريون مجمعون على حذف الثاني سواء كان مثل حضرموت ام خمسة عشر ام سيبويه فيقولون على لغة من ينتظر يا حضر ويا خمسة ويا سيب وعلى لغة من لا ينتظر يضمون آخره فيقولون يا حضر ويا خمسة ويا سيب الى ان قال والذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب المزجي لان فيه ثلاث لغات احداها البناء وينبغي ان لا ينبغي ترخيمه في هذه اللغة لانه مبني لا بسبب النداء فهو كحذام مبنية وهو اولى بالمنع لان فيه من الثقل بالتركيب ما ليس في حذام واذا كانوا منعوا ترخيم حذام فلان يمنع ترخيم المركب اولى واللغة الثانية ان يعرب اعراب المضاف والمضاف اليه وقد منع البصريون ترخيم المضاف واللغة الثالثة اعرابه اعراب ما لا ينصرف وينبغي ان لا يجوز ترخيمه لان العرب لم يحفظ عنها ترخيمه في شيء من كلام العرب هذا كلامه وبه يعلم ما في كلام الناظرين فتامل (قوله فتقول يا سيبوي) قيد بلغة من ينتظر وإلّا فتقول يا سيبوا بقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله قياسا) المقيس عليه ما فيه الف التانيث والجامع فتح ما قبل التاء والعجز غالبا والحذف في النسب والتصغير فيما قبلهما (قوله علمين) اشتراطه لئلا يلتبس باثنان الذي هو عدد في حالة الاضافة (قوله فتقول يا اثن ويا اثنت) اعترض بان حذف الالف يودي الى بقاء الاسم على حرفين لسقوط حرف الاصل واجيب بان ذلك السقوط لعارض الا ترى انهم اتفقوا على ترخيم رجل يسمى انسان وزعموا انك تحذف الفا ونونا (قوله عمرو اسم سيبويه) هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الامام الرئيس المشهور . المكتوب اسمه في صفحات الايام ووجنات الدهور . الذي رزق في صناعة النحو غاية السعاده . حتى القت عليه ملوكه مقاليد السياده . الى ان صار غاية فضلهم التعلق بكتابه . ونهاية فخرهم الولوج في مضائق ابوابه . واين الناس من رجل قدمه الخليل . وشهد له بالفضل الاتم والشرف الجزيل . وبالجملة فشاوه بحيث لا يدرك . ومقامه بحيث لا يزحم فيه ولا يشرك . وحسبك من شهرته ان اغنت عن التعريف . ومن طيران صيته ان ردك عن طلب التوصيف . ولله در الزمخشري حيث يقول

قولا واحدا كما نبه عليه في شرح الكافية لان الحركة المجانسة فيهما مقدرة لان اصله مصطفيون ومصطفيين واليه اشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة او مقدرة (والعجز احذف من مركب) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه فتقول يا بعل ويا سيب وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وذهب الفراء الى انه لا يحذف منه إلّا الهاء فتقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف او الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم ار به باسا والمنقول ان العرب لم ترخم المركب وانما اجازه النحويون قياسا * تنبيه * اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته ان عجزهما بمنزلة النون ولذلك اعربا (وقل ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو تابط شرا وبرق نحره (وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) اي نقل ذلك عن العرب قال المصنف اكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتابط شرا وهو جائز لان سيبويه ذكر ذلك في ابواب النسب فقال تقول في النسب الى تابط شرا تابطي

الا صلى الاله صلاة صدق / على عمرو بن عثمان بن قنبر
فان كتابه لم يغن عنه / بنو قلم ولا ابناء منبر

إلّا انه على فرط جلاله . وامتداد مجاله . نادت به الايام من ورائه . ثم فعلت به فعلتها بنظرائه . فاغصته بمياه النوب . ونسلت له بالهموم من كل حدب . وبعثت له باعظم بلية . على يد المسالة الزنبورية . حتى اخرجته من اوكاره . وابعدته من اوطانه واوطاره . وقد حكى هذه الواقعة على وجه يفتت الاكباد . ويهون على الحر وقائع الحساد . ابو الحسن حازم في منظومته في النحو التي مطلعها

الحمد لله معلي قدر من علما / وجاعل النحو في سبل الهدى علما

فقال

والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا / اذا عنت فجاة الامر الذي دهما
وربما نصبوا بالحال بعد اذا / وربما رفعوا من بعدها ربما
فان توالى ضميران اكتسى بهما / وجه الحقيقة من اشكاله غمما
لذاك اعيت على الافهام مسالة / اهدت الى سيبويه الحتف والغمما
قد كانت العقرب العوجاء احسبها / قدما اشد من الزنبور وقع حما
وفي الجواب عليها هل اذا هو هي / او هل اذا هو اياها قد اختصما
وخطا ابن زياد وابن حمزة في / ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما
وغاض عمرا علي في حكومته / يا ليته لم يكن في امره حكما
كغيظ عمرو عليا في حكومته / يا ليته لم يكن في امره حكما
وفجع ابن زياد كل منتحب / من اهله اذ غدا منه يفيض دما
كفجعة ابن زياد كل منتحب / من اهله اذ غدا منه يفيض دما
فظل بالكرب مكضوما وقد كربت / بالنفس انفاسه ان تبلغ الكظما
قضت عليه بغير الحق طائفة / حتى قضى هدرا ما بينهم هدما
حساده في الورى عمت فكلهم / تلفيه منتقدا للقول منتقما
فما النهى ذمما فيهم معاهدها / ولا المعارف في اهل النهى ذمما
فاصبحت بعده الانفاس كامنة / في كل صدر كان قد كظ او كظما
واصبحت بعده الانقاش باكية / في كل طرس كدمع سح وانسجما
وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم / لولا التحاسد في الدنيا لما اضما
والغبن في العلم اشجى محنة عظمت / وابرح الناس شجوا عالم هضما

وقد فصل صاحب المغني هذه الواقعة وقرات في نفح الطيب للفاضل المقري سال بعض الادباء الاستاذ الاعلم المذكور عن المسالة الزنبورية المقترنة بالشهادة الزورية الجارية بين سيبويه والكسائي او الفراء والقضاء بينهم فيها وهي ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او اياها وعن نسب سيبويه هل هو صريح او مؤول وعن سبب لزومه الخليل بعد ان كان يطلب الحديث والتفسير وعن علة تعرضه للكسائي او الفراء وعن كتابه الجاري بين الناس هل هو اول كتاب او انشاه بعد كتاب اول ضاع كما زعم بعض الناس فاجاب ان المسالة

المأثورة بين سيبويه والكسائي او بينه وبين الفراء على حسب الاختلاف في ذلك بحضرة الرشيد او بحضرة يحيى بن خالد البرمكي فيما يروى فقد اختلف الرواة فيها فمنهم من زعم ان الكسائي او الفراء قال لسيبويه كيف تقول ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او اياها فاجاب سيبويه بعد ان اطرق شيئا فاذا هو اياها في بعض الاقاويل وزعم آخرون انه قال فاذا هو هي ففيها من الاختلاف عنهم ما ترى فان كان اجاب باذا هو هي فقد اصاب لفظا ومعنى ولم تدخل عليه في جوابه شبهة ولا علقة لمعترض لان اذا في المسالة من حروف الابتداء المتضمنة للتعليق بالخبر فاذا اعدت الضمرين بعدها بالاسمين المظهرين لزمك ان تقول فاذا الزنبور العقرب او اللسعة اللسعة اي مثلها سواء فلو قلت فاذا هو اياها بنصب الضمير الاخير لزمك ان تقول فاذا الزنبور العقرب بالنصب وهذا لا وجه له فاذا لم يجز نصب الخبر المظهر فكيف يجوز نصب الخبر المضمر الواقع موقعه ويروى في المسالة ان الكسائي او الفراء قال لسيبويه بعد ان اجاب برفع الضميرين على ما يوجبه القياس كيف تقول يا بصري خرجت فاذا زيد قائم او قائما فقال سيبويه اقول قائم ولا يجوز النصب فقال الكسائي اقول قائم وقائما والقائم والقائم بالرفع والنصب في الخبر مع النكرة والمعرفة فتاول الكسائي والفراء في اختيارهما فاذا هو اياها حمل الخبر المضمر في النصب على الخبر المظهر مع الاعراب بوجه النصب فكانه قال فاذا الزنبور العقرب كما تقول فاذا زيد قائما فيجري المعرفة في النصب مجرى النكرة وقولهما في هذا خطا من جهتين احداهما ان نصب الخبر بعد اذا لا يكون إلّا بعد تمام الكلام الاول في الاسم مع حرف المفاجاة ومع كون الخبر نكرة كقولك خرجت فاذا زيد قائم لانك لو قلت خرجت فاذا زيد تم الكلام لتعلق المفاجاة بزيد على معنى حضوره ثم تبين حاله في المفاجاة المتعلقة به فتقول قائما اي خرجت ففاجاني زيد في هذا الحال وقوله في المسالة اياها لا يتم الكلام في الاسم الاول دونها الا ترى انك لو قلت ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو وسكت لم يتم الكلام اولا ولا افدت بذكر المفاجاة وتعليقها بالزنبور فائدة وانما المفاجاة للضمير الاخر فلا بد من ذكره والاعتماد عليه وهذا يوجب الرفع في الخبر لان الصرف له لا للمخبر عنه فهذا بين واضح والجهة الاخرى في غلطهما ان اياها معرفة والحال لا تكون إلّا نكرة فقد اجتمع في قولهما ان اتيا بحال لم يتم الكلام دونها معرفة والحال لا تكون إلّا بعد تمام الكلام ومع التنكير فقد تبين خطوهما واصابة سيبويه في لزوم الرفع في الخبر فقط واما من زعم عن سيبويه انه قال خرجت فاذا زيد قائم بالرفع لا غير فباطل وكيف ينسب اليه وهو علمنا ان الظرف اذا كان مستقرا للاسم المخبر عنه نصب الخبر واذا كان مستقرا للخبر رفع الخبر ونحن نقول خرجت فاذا زيد فيتم الكلام ونظرت فاذا الهلال طالع فيتبعه الخبر رفعا كما تقول في الدار زيد قائم وقائما واليوم سيرك سريع وسريعا ولكن الخبر اذا كان الظرف له ولم يتعلق إلّا به لم يكن إلّا رفعا كقولك اليوم زيد منطلق وغدا عمرو خارج لان الظرف لا يكون مستقرا للاسم المخبر عنه اذا كان زمانا والمخبر عنه جثة وكذلك المفاجاة اذا كانت للمخبر لم يكن إلّا مرفوعا معرفة كان او نكرة فان كانت للمخبر عنه والخبر نكرة انتصب على الحال فجرى قولك ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو

هي وظننت زيدا عالما فاذا هو جاهل في لزوم الرفع في الخبر مجرى اليوم زيد منطلق وغدا عمرو خارج كما جرى خرجت فاذا زيد قائم وقائما في جواز الرفع والنصب مجرى في الدار زيد جالس وجالسا فتامل الفرق بينهما وحصله فان النحويين المتقدمين والمتاخرين قد اغفلوا الفرق بين المفاجاتين واما نصب الخبر المعرفة بعد اذا تم الكلام او لم يتم فباطل لا تقوله العرب ولا يجيزه إلّا الكوفيون وان كان سيبويه رحمه الله تعالى اجاب بقوله فاذا هو اياها كما روى بعضهم فظاهر جوابه مدخول كما قدمنا والخطا فيه بين من جهة القياس كما ذكرنا فان كان قاله والتزمه دون الرفع فقد اخطا خطا لا مخرج له منه وان كان قد قاله وهو يرى ان الرفع اولى واحق إلّا انه آثر النصب للاعراب حملا على المعنى الخفي دون ما يوجبه القياس واللفظ الجلي فلجوابه عندي وجهان حسنان احدهما ان يكون الضمير المنصوب وهو اياها كناية عن اللسعة لا عن العقرب والضمير المرفوع كناية عن الزنبور فكانه قال ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا الزنبور لسعة العقرب اي فاذا الزنبور يلسع لسعة العقرب فاختزل الفعل لما تقدم من الدليل عليه بعد ان اضمر اللسعة متصلة بالفعل فكانه قال فاذا الزنبور يلسعها فاتصل الضمير بالفعل لوجوده فلما اختزل الفعل انفصل الضمير لعدم الفعل ونظير هذا من كلام العرب قولهم انما انت شرب الابل اي انما انت تشرب شرب الابل فاختزل الفعل وبقي عمله في المصدر ولم يرفع لانه غير الاسم الاول فلو اضمرت شرب الابل لاتصل الضمير بالفعل فلو حذفته لانفصل الضمير فقلت انما انت اياه فتدبره تجده منقاسا صحيحا والوجه الاخر ان يكون قوله فاذا هو اياها محمولا على المعنى الذي اشتمل عليه اصل الكلام من ذكر الظن اولا وآخرا لان الاصل في تاليف المسالة ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فلما لسعني الزنبور ظننته هو اياها فاختصر الكلام لعلم المخاطب وحذف الظن آخرا لما جرى من ذكره اولا ودلت عليه اذا لما فيها من المفاجاة على الفعل الواقع بعد لما الدالة على وقوع الشيء لوقوع غيره فاذا جاز حذف الكلام ايثارا للاختصار مع وجود الدليل على المحذوف كان قولنا فاذا هو اياها بمنزلة قولنا فلما لسعني الزنبور ظننته هو اياها فحذف الظن مع مفعوله الاول وبقي الضمير الذي هو العماد والفصل موكدا للضمير المحذوف مع الفعل ودالا على ما ياتي بعده من الخبر المحتاج اليه فيكون في حذف المخبر عنه لما تقدم من الدليل عليه مع الاتيان بالعماد والفصل الموكد له المثبت لما بعده من الخبر المحتاج اليه مثل قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فحذف البخل الذي هو المفعول الاول لقوله يحسبن وبقي الضمير موكدا له مثبتا لما بعده من الخبر وجاز حذفه لدلالة يبخلون عليه والمعنى لا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم فهو في المسالة عماد موكد لضمير الزنبور المحمول على الظن المضمر ومثبت لما يجيء بعده من الخبر الذي هو اياها فتفهمه فانه متمكن من جهة المعنى وجار من الاختصار لعلم المخاطب على قياس واصل وشاهده القرآن في الحذف واستعمال العرب النظائر وهي اكثر من ان تحصى فمنها قولهم ما اغفله عنك شيئا اي تثبت شيئا ودع الشك وقولهم لمن انكر عليه ذكر انسان ذكره من انت زيدا اي من انت تذكر زيدا وربما قالوا من انت زيد بالرفع على تقدير من انت ذكرك زيد فحذفوا الفعل مرة وابقوا عمله وحذفوا

المبتدا

المبتدا اخرى وابقوا خبره وكل ذلك اختصار لعلم المخاطب بالمعنى وكذلك قولهم هذا ولا زعماتك اي هذا القول والزعم الحق ولا اتوهم زعماتك فحذف هذا لعلم السامع مع تحصيل المعنى وقيامه عند المخاطب والحمل في كلامهم على المعنى اكثر من ان يحصى فان كان الضمير الاول في المسالة للزنبور والضمير الاخر للعقرب لم يجز البتة الّا رفع الضميرين بالابتداء والخبر على حد قولك ظننت زيدا عاقلا فاذا هو احمق وحسبت عبد الله قاعدا فاذا هو قائم ولو تقدم ذكر الخبر والمخبر عنه لقلت فاذا هو هو ولم يجز فاذا هو اياه البتة ويجوز في المسالة ان تقول فاذا هي هو على التقديم والتاخير على حد قولك فاذا العقرب الزنبور اي سواء في شدة اللسعة كما تقول خرجت فاذا قائم زيد على تقدير فاذا زيد قائم ويجوز ان يكون هو كناية عن اللسع بدلالة اللسعة عليه وتكون هي كناية عن اللسعة على تقدير فاذا لسع الزنبور لسعة العقرب ويجوز فاذا هي هو على اضمار اللسعة واللسع والتقدير فاذا لسعة الزنبور لسع العقرب وهذا كله لا يجوز فيه الّا الرفع عند البصريين لان الاخر هو الاول والخبر معرفة متعلق بالمفاجاة فلا يجوز فيه الحال والكوفيون يجيزون النصب كما تقدم وهو غلط بين وخطا فاحش لا تقوله العرب ولا تعلق له بقياس فاعلمه ويجوز في المسالة فاذا هو هو على تقدير فاذا اللسع اللسع ويجوز فاذا هي هي على تقدير فاذا اللسعة اللسعة وفي هذا كفاية ان شاء الله تعالى . واما نسب سيبويه ففارسي مولى لبني الحارث بن كعب بن علة بن خلدة بن مالك وهو مذحج واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر ولقبه الذي شهر به سيبويه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح وكان من اطيب الناس رائحة واجملهم وجها وقيل معنى سي ثلاثون ومعنى بويه رائحة فكان معناه الذي ضوعف طيب رائحته ثلاثين مرة. واما سبب تعويله على الخليل في طلب النحو مع ما كان عليه من الميل الى التفسير والحديث فانه سال يوما حماد بن سلمة فقال له احدثك هشام بن عروة عن ابيه في رجل رعف في الصلاة بضم العين فقال له حماد اخطات انما هو رعف بفتح العين فانصرف الى الخليل فشكا اليه ما لقيه من حماد فقال له الخليل صدق حماد ومثل حماد يقول هذا ورعف بضم العين لغة ضعيفة وقيل انه قدم البصرة من البيداء من قرى شيراز من عمل فارس وكان مولده ومنشوه بها ليكتب الحديث ويرويه فلزم حلقة حماد بن سلمة فبينما هو يستملي على حماد قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي الّا من لو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء بالرفع وظنه اسم ليس فقال حماد لحنت يا سيبويه فقال سيبويه ساطلب علما لا تلحنني فيه فلزم الخليل وبرع في العلم . واما سبب وفوده على الرشيد ببغداد وتعرضه لمناظرة الكسائي والفراء فلما كان عليه من تمكن الحال والقرب من السلطان وعلو همته وطلبه للظهور مع ثقته بعلمه لانه كان اعلم اهل زمانه وكان بينه وبين البرامكة اقوى سبب فوفد على يحيى بن خالد بن برمك وابنيه جعفر والفضل فعرض عليهم ما ذهب اليه من مناظرة الكسائي فسعوا له في ذلك واوصلوه الى الرشيد فجرى بينه وبين الكسائي والفراء ما ذكر واشتهر وكان آخر امره ان الكسائي واصحابه لما ظهروا عليه بشهادة الاعراب على حسب ما لقنوا ان قال يحيى بن خالد او الكسائي للرشيد يا امير المومنين ان رايت ان لا يرجع

لان من العرب من يقول يا تابط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم ان جواز ترخيمه على لغة قليلة * تنبيه * عمرو اسم سيبويه وسيبويه لقبه وكنيته ابو بشر (وان نويت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نويت اي اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقي) من المرخم (استعمل بما فيه الف *) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينوي ولغة من ينتظر فتقول يا حار بالكسر ويا جعف بالفتح ويا منص بالضم ويا قمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر * تنبيهان * الاول منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه * الثاني يستثنى من قوله بما فيه الف مسالتان ذكرهما في غير هذا الكتاب الاولى ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد الف فانه ان كان له حركة في الاصل حركته بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر ان كانا اسمي فاعل وبالفتح ان كانا اسمي مفعول ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لان اصله تحاجج وان كان اصلي السكون حركته بالفتح نحو اسحار اسم بقلة فان وزنه افعال بمثلين اولهما ساكن لا حظ له في الحركة فاذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسحار بالفتح فتحركه بحركة اقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام المصنف في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي يحتم الفتح وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء انه يكسر على اصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه ايضا انه يحذف كل ساكن يبقى بعد الاخر حتى ينتهي الى متحرك فعلى هذا يقال يا اسح الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفي برد الياء في الاول والالف في الثاني لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (واجعله) اي اجعل الباقي من المرخم (ان لم ينو محذوف كما * لو كان بالاخر وضعا تمما *) اي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو كانت اسماء تامة لم يحذف منها شيء * تنبيهان * الاول لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما

خائبا فعلت فامر له بعشرة آلاف درهم وانصرف الى الاهواز ولم يعرج على البصرة واقام هنالك مدة الى ان مات كمدا ويروى انه ذربت معدته فمات فيرون انه غما ويروى ان الكسائي لما بلغه موته قال للرشيد ده يا امير المومنين فاني اخاف ان اكون شاركت في دمه ولما احتضر وضع راسه في حجر اخيه فقطرت دمعة من دموعه على خده فرفع عينيه وقال

اخيين كنا فرق الدهر بيننا   الى الامد الاقصى ومن يامن الدهرا

ومات على السنة والجماعة رحمه الله تعالى . واما كتابه الجاري بين الناس فلم يصح انه انشاه بعد كتاب آخر قبله على ان ذلك قلما ذكر فهذا ما حضر فيما سالت عنه فمن قراه واشرف فيه على تقصير فليبسط العذر فانه لساعتين من نهار املاء يوم الثلاثاء عشي النهار لثمان خلون لصفر سنة ٤٧٦ الى هنا كلامه وانما جلبناه باسره لنفاسته (قوله لان من العرب من يقول يا تابط) اي بالترخيم وان لم يطلق عليه سيبويه عنوان الترخيم اذ لا يفهم منه الّا ذلك وان انكره الشيخ الاثير واشياعه بما عاد عليهم بالانكار (قوله ولغة من ينتظر) هذه التسمية اعرف في الفن من التي قبلها وقد تسمى لغة يا حار كما تسمى الاخرى لغة يا حار (قوله فتقول يا حار الخ) الاولى ان يزيد ويا سعا ويا مرو ويا معدي ويا اثن ويزيد بعد قمطر ويا سعاد ويا مروان ويا معدي كرب ويا اثنا عشر (قوله يستثنى من قوله بما فيه الف الخ) قد يقال لا يستثنى ذلك بل ينطبق عليه قول المصنف بما فيه الف لان الكسر او الفتح في المسالة الاولى مما الف ايضا في البواقي وكذلك الياء والالف في المسالة الثانية غايته انه فيه اجمال لا يضر في المتون (قوله وان كان اصلي السكون) عطف على قوله ان كان له حركة في الاصل لانه في معنى ان كان عارض السكون (قوله اسم بقلة) في نسخ بالغين والصواب بالقاف اي نبت (قوله وظاهر كلام المصنف في التسهيل الخ) قال فيه فلا يغير على الاعرف ما بقي الّا بتحريك آخر تلا الفا وكان مدغما في المحذوف بفتحة ان كان اصلي السكون والّا فبالحركة التي كانت له (قوله ونقل بعضهم الخ) هو صاحب رؤوس المسائل (قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) قال فيه متصلا بالعبارة التي ذكرنا قريبا خلافا لاكثرهم في رد ما حذف لاجل واو الجمع (قوله والاعلال) سيمثل

له بصما وكرا وما بعده (قوله قدرت ضما غير ضمة الاول) اي اعتبرت ان هذا الضم غير الضم الاول لان هذا ضم للبناء وذلك ضم اصلي (قوله اذ ليس في العربية اسم معرب) اي اصالة فلا يضر بناء النداء لعروضه ثم هذا الكلام كالصريح في ان منشا هذا هو استعمال العرب فلا معنى هنا لطلب الفرق بين الاسم والفعل (قوله صميان) بفتحات الشجاع وفسر بالتغلب والتوثب (قوله مع عدم المانع الذي سياتي بيانه) هو وجود الساكن بعدهما (قوله وعلاوة) بكسر العين ما يعلق على البعير بعد تمام الوقر (قوله بتضعيف الالف) اي وقلبها همزة (قوله كمسلمة وحارثة وحفصة) هذا ظاهر في حمل كلام المصنف على ما هو اعم من العلم والصفة وقيل الذي يدل عليه كلام سيبويه انه في الثاني فقط والاظهر ما للرضي ان الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة عدم اللبس جاز والّا فلا (قوله بفتح الياء والواو) المتبادر انه بعطف الواو على الياء وعليه فيقرا بفتح الواو فيهما وهو مشكل فان الكلام في لغة من ينتظر والذي يوخذ من قوة الكلام وكذا من كلام الشيخ الاثير في شرح التسهيل انهما بكسرها وحينئذ فيكون والواو عطفا على فتح لا على الياء تدبر (قوله ولا يجوز القلب) اي قلب ياء حبلى الفا وواو حمراء همزة (قوله الثالث ان يكون) تبع في عد هذا صاحب التوضيح والحق على الشارح اسقاطه من تفسير كلام المصنف لما انه لم يدل عليه كلام المصنف فلا يفسر به كلامه

قدرت ضما غير ضمة الاول نحو تحاج ومنص * الثاني يجوز في نحو يا حار ابن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر بن زيد (فقل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (في) ترخيم (ثمود يا ثمو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يا ثمي على) الوجه (الثاني بيا) اي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الاجري والادلي والّا لزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبني نحو هو وذو الطائية وبذكر الضم نحو دلو وغزو وباللزوم نحو هذا ابوك وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الاول يا صمي ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثاني يا صما ويا كرا بقلبهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذي سياتي بيانه كما فعل برمى ودعا وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الاول يا سقاي ويا علاو بفتح الياء والواو وعلى الثاني يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد الف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل في ترخيم لات مسمى به على الاول يالا وعلى الثاني يالاء بتضعيف الالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل في ترخيم ذات على الاول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الاول يا سفير وعلى الثاني يا سفير عند الاكثرين وقال الاخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الاول في) موضعين الاول ما يوهم تقدير تمامه تذكير مونث (كمسلمة) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والثاني ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعل صحيح العين الّا ما ندر من نحو صيقل اسم امراة وعذاب بيئس في قراءة بعضهم ولا فيعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوي وحمراوي فتقول فيها يا حبلي ويا حبلو ويا حمراو بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون الف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان الّا للتانيث * تنبيه * ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لاجل انه مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازني والمبرد وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ما هو (كمسلمة) بفتح الاول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يا مسلم بفتح الميم وضمها * تنبيه * الاكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الاول وهو ان ينوى المحذوف كما نص عليه في التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم اعرف من تقدير التمام بدونه

(ولاضطرار رخموا دون ندا * ما للندا يصلح نحو احمدا) اي يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة * الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك في السعة * الثاني ان يصلح الاسم للنداء نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله او الفا مكة من ورق الحمي - كما ذكره ابن جني في المحتسب والاصل الحمام فحذف الالف والميم الاخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية * الثالث ان يكون اما زائدا على الثلاثة او بتاء التانيث

ولا تشترط العلمية ولا التانيث بالتاء عينا كما افهمه كلامه ونص
عليه في التسهيل ومنه قوله — ليس حي على المنون بخال — اي
بخالد * تنبيه * اقتضى كلامه ان هذا الترخيم جائز على اللغتين
وهو على لغة التمام اجماع كقوله

لنعم الفتى تعشو الى ضوء نـــاره   طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

اراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم
لم يحذف منه شيء ولهذا نونه واما على لغة من ينتظر فاجازه
سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله

الا اضحت حبالكم رمامـــا   واضحت منك شاسعة امامـــا

هكذا رواه سيبويه ورواه المبرد   وما عهدي كعهدك يا امامـــا

قال في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع
احداهما بالاخرى واستشهد سيبويه ايضا بقوله

ان ابن حارث ان اشتق لرويته   او امتدحه فان الناس قد علموا

* خاتمة * قال في التسهيل ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة
منادى عار من الشروط الا ما شذ من يا صاح واطرق كرا على الاشهر
اذ الاصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا واشار
بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم انه ليس مرخما وان ذكر
الكروان يقال له كرا والله اعلم *

(الاختصـــاص)

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض افراد المذكور وهو خبر (كنداء)
اي جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الامر
والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة
الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية احكام * الاول انه يكون (دون يا)
واخواتها لفظا ونية * الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه
وقد اشار اليه بقوله (كايها الفتى باثر ارجونيا) والثالث انه يشترط
ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه والرابع والخامس انه يقل كونه علما
وانه ينصب مع كونه مفردا والسادس انه يكون بال قياسا كما سياتي
امثلة ذلك السابع ان ايا توصف في النداء باسم الاشارة وهنا لا
توصف به الثامن ان المازني اجاز نصب تابع اي في النداء ولم
يحكوا هنا خلافا في وجوب رفعه وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها
انه مرفوع واعلم ان المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير
يخصه او يشارك فيه على اربعة انواع الاول ان يكون ايها وايتها
فلهما حكمهما في النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلى بال
لازم الرفع نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة
والثاني ان يكون معرفا بال واليه الاشارة بقوله (وقد يرى ذا دون اي تلو ال * كمثل نحن العرب اسخى من بذل)
بالذال المعجمة اي اعطى والثالث ان يكون معرفا بالاضافة

(قوله ولا تشترط العلمية ولا التانيث بالتاء عينا) ظاهره ان المنفي
اشتراطه تعيين احدهما اما احدهما ابهاما فشرط وهو غير صحيح
لعدم فهمه من كلامه هنا ومما نص عليه في التسهيل فانه قال فيه
ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء وان خلا من
علمية وهاء تانيث وفي شرح الشيخ الاثير وقال بعض اصحابنا لما
كان الترخيم في غير النداء مشبها به في النداء وجب ان لا يرخم
في غير النداء الا ما كان يجوز ترخيمه في النداء وكذلك النكرة .
انتهى يعني التي ليست فيها هاء تانيث هذا كلامه *

* الاختصاص *

(قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور) تفسير الاختصاص الذي
هو صفة المختص بالقصر الذي هو صفة الحاكم لا ينبغي فاما ان
يراد من الاختصاص التخصيص مجازا او من القصر الانفراد او يجعل
القصر من المبني للمفعول ثم هذا اما تعريف بحسب اللغة او بحسب
الاصطلاح على راي مجوز التعريف بالاعم لشموله نحو لا عالم الا
زيد وهذا كله رعاية للشارح والانصاف ان يسقط ذلك ويعرفه
بتعريفه الاصطلاحي المشهور وهو تخصيص حكم علق بضمير ما تاخر
عنه من اسم ظاهر معرفة (قوله كما جاء الخبر الخ) الاول في
نحو احسن بزيد والثاني في نحو والوالدات يرضعن والثالث اليس
الله بكاف عبده والرابع زيد عندك على تقدير الهمزة (قوله دون
يا) لانه لم يقصد هنا الدعاء بل قصد تخصيص مدلوله من
بين امثاله بما نسب اليه ومن هنا لم يكن انشاء بل اخبار
(قوله كايها الفتى باثر ارجونيا) هذا مثال كونه في الاخر ومثال
الوسط نحن معاشر الانبياء لا نورث واشار الشارح بجعل مثال
المصنف من وقوع المخصوص في الاثناء الى ان الاثناء ما قابل البدا
فيشمل حتى الاخر فمن قال عليه انه سها فقد سها هذا وارجو
فعل للجماعة والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول به وايها
معمول اخص محذوف ويجوز ان يكون ارجو مسندا للواحد وواوه
للاشباع او للتعظيم نحو رب ارجعون والتخصيص اما للمتكلم او
المخاطب بل ربما ساغ بقاء الواو على بابها والفتى مخاطب لا
متكلم وان كان قليلا ويكون داخلا تحت قول الشارح او مشاركا
مثل نحن معاشر الخ فليتامل (قوله الثامن ان المازني الخ) بقي
ان لا يكون اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا ولا مستغاثا به ولا
مندوبا (قوله وقد يرى ذا دون اي) المشار اليه المنصوب على

الاختصاص اللازم للاختصاص فان كان الاختصاص بمعنى المخصوص فهو المشار اليه وحينئذ فالنداء بمعنى المنادى ووجه الشبه ان كلا مفعول به منصوب ولو محلا وهذا هو الاظهر واليه يشير كلام الاوضح وان خالفه كلام الشارح بل لا يبعد ان يكون الاختصاص في الاصطلاح اسما لنفس المخصوص كما قد يوخذ من جعل ابن الحاجب التحذير في الاصطلاح هو الاسم المنصوب على التحذير كما صرح به شراحه تدبر (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء) ذكر الحفاظ ان الموجود هو ما في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء لا نورث بلفظ انا لا نحن (قوله في هذا الباب) اي باب الاختصاص بسائر اقسامه تدبر (قوله فمنصوب) اي على انه مفعول به وجملة الاختصاص اي اخص المحذوفة حالية نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة اي مختصين من بين العصائب او اعتراضية نحو نحن العرب اسخى من بذل فاسخى خبر نحن واخص العرب اعتراض بينهما (قوله الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه الخ) روى الشعبي ان عمر خطب الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال لا تغلوا في صدقات النساء فانه لا يبلغني عن احد ساق اكثر مما ساق نبي الله صلى الله عليه وسلم الا جعلت فضل ذلك في بيت المال ثم نزل فعرضت له امراة من قريش فقالت يا امير المومنين كتاب الله احق ان يتبع ام قولك قال بل كتاب الله قالت فان الله تعالى يقول في كتابه وان آتيتم احداهن قنطارا فلا تاخذوا منه شيئا فقال عمر كل الناس افقه منك يا عمر مرتين او ثلاثا ثم رجع الى المنبر فقال اني كنت نهيتكم عن التغالي في صدقات النساء فليفعل الرجل في ماله ما شاء ثم رجع عن ذلك واصدق ام كلثوم بنت علي بن ابي طالب اربعين الفا (قوله وقد يلي ضمير مخاطب) الاتيان بقد تشعر بقلته ومن هنا كان الاولى ان لا يكون اهل البيت في قوله تعالى رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت منصوبا على الاختصاص بل على النداء ❋

❋ التحذير والاغراء ❋

(قوله التحذير والاغراء) مصدر احذر واغرى على القياس فان قياس فعل التفعيل وافعل الافعال وانما قدم هنا التحذير على الاغراء لان درا المفاسد مقدم على جلب المصالح والتخلية مقدمة على التحلية ولم يجر هذا في نعم وبئس فقدموا نعم لدلالتها على المدح على بئس لدلالتها على الذم تشريفا للاول على الثاني فاندفع ما اورد عليه فتدبر (قوله تنبيه المخاطب الخ) الذي اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به شراحه ان التحذير مسماه في الاصطلاح نفس الاسم فقد قال هو وشارحه الجامي هذه العبارة الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا هذا كلامهما فلعل ما في كلام الشارح اطلاق ثان في الاصطلاح او معنى لغوي وينبغي ان يقيد المعرف بالكثير المقيس او يحمل المخاطب على ما يعم المخاطب تنزيلا لئلا يرد تنبيه المتكلم والغائب مع انه تحذير واطلق في المكروه فيتناول المكروه للمنبه او للمخاطب او لهما ثم المراد يجتنبه بحسب العقل ولو لم يتحقق ذلك شرعا واجر على نظير هذا في تعريف الاغراء هذا ومقتضى التعريفين ان التنبيه على المكروه ليفعله

كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله ـ نحن بني ضبة اصحاب الجمل … قال سيبويه واكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة واهل البيت وآل فلان والرابع ان يكون علما وهو قليل ومنه قوله ـ بنا تميما يكشف الضباب ـ ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة ❋ تنبيه ❋ لا يقع المختص مبنيا على الضم الا بلفظ ايها وايتها واما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره اخص واختلف في موضع ايها وايتها فمذهب الجمهور انهما في موضع نصب باخص ايضا وذهب الاخفش الى انه منادى ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين ان تكون خبرا لمبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به وان تكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور ❋ خاتمة ❋ الاكثر في المختص ان يلي ضمير متكلم كما رايت وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب ❋

(التحذير والاغراء)

التحذير تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيهه على امر محمود ليفعله وانما ذكر ذلك

بعد باب النداء لان الاسم في التحذير والاغراء مفعول به بفعل
محذوف لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل ياتي * اعلم ان
التحذير على نوعين الاول ان يكون باياك ونحوه والثاني بدونه
فالاول يجب ستر عامله مطلقا كما اشار اليه بقوله (اياك والشر
ونحوه) اي نحو اياك كاياك واياكما واياكم واياكن (نصب * محذر
بما) اي بعامل (استتاره وجب *) لانه لما كثر التحذير بهذا
اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر تلاقي نفسك والشر
ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني فانتصب
ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (ودون عطف ذا)
الحكم اي النصب بعامل مستتر وجوبا (لايا انسب) سواء وجد
تكرار كقوله

فاياك اياك المراء فانه   الى الشر دعاء وللشر جالب

ام لم يوجد نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم
حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من الاسد فنحو
اياك الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور وجائز على
الثاني وهو راي الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ولا
خلاف في جواز اياك ان تفعل لصلاحيته لتقدير من قال في التسهيل
ولا يحذف يعني العاطف بعد ايا الّا والمحذور منصوب باضمار
ناصب آخر او مجرور بمن وتقديرها مع ان تفعل كاف * تنبيهان *
الاول ما قدمته من التقدير في اياك والشر هو ما اختاره في شرح
التسهيل وقال انه اقل تكلفا وقيل الاصل اتق نفسك ان تدنو من
الشر والشر ان يدنو منك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل
الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن
عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل
آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل * الثاني حكم الضمير
في هذا الباب موكدا او معطوفا عليه حكمه في غيره

او على المحمود ليتركه ليس من شيء منهما وان التنبيه الاول لا
يكون اغراء والثاني لا يكون تحذيرا وفي تفسير النسفي ان ناقة
الله وسقياها اغراء لكنه قد اول بانه اغراء على ترك الناقة ولا
يخفى انه حينئذ يحمل الفعل على ما يعم الترك كما اقتضاه هذا
التاويل فيتداخل التعريفان والاولى ان يحمل ذلك على مجاز
الصدية (قوله بعد باب النداء) اي ولو بفصل اذ بعد لا تنافي
ذلك بخلاف اثر اي ولو صورة ليدخل باب الاختصاص (قوله
يجب ستر عامله) الظاهر انه لا يجب تاخيره خلافا للمصرح
وغيره سيما اذا قصد عدم القصر ولا يضر ذلك انفصال الضمير فقد
قدم الشارح في باب الضمير ان من شرائط اتصاله ذكر عامله ولا
تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل لان هذا امر اعتباري
لا سيما والعامل لا يظهر بحال مع انه على تقدير باعد نفسك
او احذر تلاقي المفعول حقيقة نفسك او تلاقي وعلى تقدير احذرك
يكون الفعل مضارعا رافعا لضمير المتكلم فلا يرد ذلك (قوله مطلقا)
اي ولو مع غير عطف او تكرار (قوله ممتنع على التقدير الاول)
لامتناع النصب على نزع الجار في غير ان وان وكي وقيده بعضهم
بما اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى لاثنين بنفسه والّا فالظاهر الجواز
وينبغي لك ان تقيده ايضا براي من يقيس التضمين والّا فيمتنع
كما امتنع النصب على نزع الجار نعم التجوز في الفعل على غير
وجه التضمين اذا استوفى شرائطه يخلص من ذلك المنع فتامل
(قوله وهو راي الشارح وظاهر كلام التسهيل) الضمير للجواز
المفهوم من جائز ويعضده قوله ويعضده البيت اما كون الجواز
راي الشارح فظاهر واما كونه ظاهر كلام التسهيل فلانه قال ولا
يحذف العاطف بعد ايا الّا والمحذور منصوب باضمار ناصب
آخر فانه ظاهر في ان اياك الاسد جائز الّا انه يقدر فعل آخر
للاسد وليس النصب على نزع الخافض حتى يكون ممنوعا كما قال
الجمهور واما ان صاحب التسهيل يقدر ما عدا احذر فليس في
كلامه ما يدل عليه بالصراحة الّا ان تقديره لفعل آخر ينبه على
انه لا يقدر كابنه (قوله ان تدنو من الاسد) الاظهر انه على
نزع الخافض ان لم يثبت في اللغة تعدي اتق لاثنين وقيل هو
بدل اشتمال وهذا على جواز حذف البدل وفي الباب الثاني في
بحث الجملة المعترضة من المغني ما يقتضيه الّا ان البدر الدماميني
توقف فيه وقال ينبغي ان يحرر النقل فيه الّا انه لا يضرهنا لان

هذا اعتبار لا استعمال (قوله نحو اياك نفسك ان تفعل الخ) الاول للتوكيد بلا فصل والثاني للتوكيد به والثالث للعطف بلا فصل والرابع له به (قوله سواء ذكر المحذر الخ) اراد بالمحذر هنا الاسم الدال على الشخص المنبه على الامر المكروه بقرينة تقسيمه وتمثيله واراد به المصنف في قوله وكمحذر الاسم المنصوب على التحذير وهو الاصطلاح (قوله اي يا مازن ق راسك واحذر السيف) هذا على راي ابن طاهر وابن خروف ولو راعى الراي الاول لقال احذر تلاقي راسك والسيف (قوله يشعر بان الاخيرة) الاولى الاخيرتين ويزيد بعد وراسك راسك والضيغم الضيغم يا ذا الساري لان انتفاء العطف في المنصوب على التحذير وهو مفهوم الشرط في بيت الكافية يصدق بالتكرار مع ذكر المحذر وبدونه (قوله واياه اشذ) وجهت الاشذية بان فيه زيادة على ما هو قياس التحذير من اختصاصه بالمخاطب طي فعل التحذير وطي الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل يبلغوه الامر بان يباعد نفسه عن الشواب ويباعد الشواب عن نفسه فيكثر الحذف (قوله كليهما وتمرا) اصل هذا المثل ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا والزيادة عليهما (قوله وامرا ونفسه) اصله ان شخصا لام آخر على امر فردعه عن ذلك وطلب منه ان يخلي بينه وبين ما فعله ثم صار مثلا يضرب لعدم التعرض بين كل شخص وما فعل (قوله الكلاب على البقر) هو مثل معناه اذا امكنتك الفرصة فاغتنمها وقيل خل بين الناس جميعهم خيرهم وشريرهم واغتنم انت طريق السلامة فاسلكها (قوله احشفا وسوء كيلة) قال ابو سهل

نحو اياك نفسك ان تفعل واياك انت نفسك ان تفعل واياك وزيدا ان تفعل واياك انت وزيد ان تفعل (وما سواه) اي ما سوى ما بايا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (ستر فعله لن يلزما إلّا مع العطف) سواء ذكر المحذر نحو ماز راسك والسيف اي يا مازن ق راسك واحذر السيف ام لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (او التكرار) كذلك (كالضيغم الضيغم) اي الاسد الاسد (يا ذا الساري) ونحو راسك راسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشر اي جنب نفسك الشر وان شئت اظهرت وتقول الاسد اي احذر الاسد وان شئت اظهرت ومنه قوله - خل الطريق لمن يبني المنار به - ... ❊ تنبيهات ❊ الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي يقبح ولا يمتنع ❊ الثاني شمل قوله إلّا مع العطف او التكرار الصور الاربع المتقدمة وكلامه في الكافية يشعر بان الاخيرة منها وهي راسك راسك يجوز فيها اظهار العامل فانه قال

ونحو راسك كاياك جعل   اذا الذي يحذر معطوفا وصل

وقد صرح ولده بما تقدم ❊ الثالث العطف في هذا الباب لا يكون إلّا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز فاذا قلت اياك وزيدا ان تفعل كذا صح ان تكون الواو واو مع (وشذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياي) في قول عمر رضي الله عنه لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياي وان يحذف احدكم الارنب والاصل اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم عن ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذر ومثل اياي ايانا (واياه) وما اشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (اشذ) من اياي كما في قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب وفيه شذوذان مجيء التحذير فيه للغائب واضافة ايا الى ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما اشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) اي من قاس على اياي واياه وما اشبههما فقد حاد عن طريق الصواب . اه ❊ تنبيه ❊ ظاهر كلام التسهيل انه يجوز القياس على اياي وايانا فانه قال ينصب محذر اياي وايانا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وكمحذر بلا ايا اجعلا ❊ مغرى به في كل ما قد فصلا) من الاحكام فلا يلزم ستر عامله إلّا مع العطف كقوله المروءة والنجدة بتقدير الزم او التكرار كقوله - اخاك اخاك ان من لا اخا له   كساع الى الهيجا بغير سلاح - وان ابن عم المرء فاعلم جناحه   وهل ينهض البازي بغير جناح اي الزم اخاك ويجوز اظهار العامل في نحو الصلاة جامعة اذ الصلاة نصب على الاغراء بتقدير احضروا وجامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز ❊ تنبيه ❊ قد يرفع المكرر في الاغراء والتحذير كقوله - ان قوما منهم عمير واشبا   ه عمير ومنهم السفاح - لجديرون بالوفاء اذا قا   ل اخو النجدة السلاح السلاح - وقال الفراء في قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير . اه ❊ خاتمة ❊ قال في التسهيل الحق بالتحذير والاغراء في التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا وامرا ونفسه والكلاب على البقر واحشفا وسوء كيلة

محمد بن علي الهروي هو مثل يضرب لمن يظلم من وجهين وتقديره اتعطيني حشفا وتسيء الكيل والكيلة كالجلسة (قوله من انت زيدا) اصله ان رجلا غير معروف بفضل كان ذكر زيدا وكان زيد معروفا بشجاعة وفضل فلما ذكر الرجل زيدا الذي هو معروف بالشجاعة والفضل دفع عن ذلك وانكر عليه فقيل له ذلك اي من انت تذكر زيدا تحقيرا له ويقال لكل من ارتكب ما ليس هو من اهله كسائر الامثال (قوله كل شيء ولا هذا ولا شتيمة حر) ليس لا شتيمة حر معطوفا على قوله ولا هذا بل هما جملتان احداهما كل شيء ولا هذا والاخر كل شيء ولا شتيمة حر (قوله وان تاتني فاهل الليل واهل النهار) اي تجد من يقوم لك مقام اهلك في الليل والنهار وحذف الفعل لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال لانه كثر استعماله في معنى المبرة والالطاف للمخاطب كذا في شرح التسهيل للشيخ الاثير ومثله في ما بعده من الامثلة فما قيل لم يمثل ش لشبه المثل ومثاله انتهوا خيرا لكم وهم (قوله عذيرك) المراد منه هنا عاذر كشاهد وشهيد على ما قال المفصل وعليه حبيبك من عذلك لا من عذرك (قوله ديار الاحباب) قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل لم تقع لي هذه العبارة في اشعار العرب انما يقع ذكر ديار مضافا لاسم الحبيبة كقول ذي الرمة

ديار مية اذ مي تساعفنا ... ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

وقول طرفة

ديار سليمى اذ تصيدك بالمنى ... واذ حبل سلمى منك دان تواصله

فان كان المصنف عنى بقوله ديار الاحباب ديار من تحب كان كما ذكرناه والّا فيحتاج في اثبات هذا التركيب الى سماع وانه وجد بهذا اللفظ في شعر وهو ديار الاحباب (قوله باضمار الخ) نشر على ترتيب اللف واقتصاره في كليهما وتمرا على تقدير اعط اشارة الى ان تمرا معطوف على كليهما فعامله عامله ومن قال وزدني تمرا فانما قصد بيان المعنى لا ان ذلك من عطف الجمل بذلك اذ لا ضرورة تدعو اليه وذلك لان طلب اعطاء التمر بعد طلب كليهما طلب للزيادة قطعا كما لا يخفى نعم يحتاج لذلك على رواية الرفع في كليهما كما ياتي (قوله انبيع) لا ينافيه تقدير غيره انعطيني لان الاعطاء اعم من البيع فيحمل عليه (قوله واصبت واتيت ووطئت) انما اختار المصنف هذا لانه الانسب بالمعنى والّا فقد قدر غيره فعلا واحدا للجميع اي صادفت وقدر سيبويه رحبت بلادك واهلت قيل وانما قدره بفعل لان الدعاء انما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشيء المدعو به فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك اهلا وهذا التقدير الذي قدره سيبويه انما هو اذا استعمل دعاء اما اذا كان خبرا على تقدير اصبت رحبا واهلا فيكون مفعولا به لا مصدرا ووهم القواس فنسب لسيبويه ان مرحبا مفعول به اي صادفت مرحبا لا ضيقا وان مذهب غيره انه مصدر بدل عن لفظ فعله قاله الشيخ الاثير (قوله اي كلاهما لي وزدني) يريد ان تمرا باق على مفعوليته للمحذوف تقديره هنا زدني واما كلاهما فهو مبتدا محذوف الخبر لزوما كما ان الناصب في رواية النصب محذوف لزوما وذهب الفراء الى انه جاء على لغة من يضيف كلا وكلتا الى مضمر ويكونان بالالف على كل حال فكلاهما في موضع نصب كما كان

قوله

من انت زيدا وكل شيء ولا هذا ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان تاتني فاهل الليل واهل النهار ومرحبا واهلا وسهلا وعذيرك وديار الاحباب باضمار اعطني ودع وارسل وانبيع وتذكر واصنع ولا ترتكب ولا اتوهم وتجد واصبت واتيت ووطئت واحضر واذكر ثم قال وربما قيل كلاهما وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر ومن انت زيد اي كلاهما لي وزدني

(قوله وكل شئ امم) اي قصد اي سهل يسير ارتكابه فامم هو الخبر المحذوف (قوله ولا ترتكب) هذا الفعل المحذوف العامل في شتيمة حر وفي نسخ الشارح ترتكبه بالضمير والحق اسقاط الضمير لكون معموله ظاهرا وهو شتيمة وكذلك في نسخ التسهيل (قوله كلامك زيدا او ذكرك) قدره غيره مذكورك وقال هو اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لعدم الاخبار عن المعاني بالذوات ولذلك اول بعضهم كلامك بمتكلمك وذكرك بمذكورك *

* اسماء الافعال والاصوات *

(قوله اسماء الافعال الخ) اي اسماء الافعال واسماء الاصوات ولا يضر في اسمية اسماء الاصوات كون المخاطب بها ما لا يعقل لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند الاطلاق لا ان يخاطب به من يعقل تدبر (قوله ولم يتاثر بالعوامل) ولم يكن فضلة لم يرد ان ذلك زيادة على كلام المصنف كيف وسيقول فقد بان لك ان قوله كشتان تتميم للحد فانه صريح في اخذ ما ذكره من كشتان وانما آثر الشارح هذا المسلك على ان يقال المراد من النيابة عن الفعل النيابة في المعنى والعمل وما واقعة على اسم بقرينة الترجمة لان الاول لا دليل واضح عليه والثاني في التحقيق تقييد للتعريف بالمعرف لان اسم الفعل الذي في الترجمة هو الذي في قوله هو اسم فعل نحو صه ونحو مه على ان مثل هذا غير معهود في عبارات هذا الكتاب عهدية جعل الامثلة تتميما فاعرفه فانهم ما عرفوه (قوله لاخراج الحروف) اي النائبة عن الافعال كان واخواتها لا مطلقا كما يدل عليه السياق (قوله فشتان ينوب عن افترق) هو بفتح النون وحكى ثعلب عن الفراء الكسر وحكى صاحب المغرب الوجهين ثم الافتراق الذي تدل عليه قيده الزمخشري بكونه في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم وقيل نائب عن بعد (قوله عن انكفف) اي لا عن اكفف لانه متعد غالبا ومه لا يتعدى وذلك لا يناسب ما هو الغالب من كون اسم الفعل يعمل عمل فعله كما في التسهيل وسينقله الشارح ولا ما هو الغالب من انه اذا كان احد المترادفين او كالمترادفين متعديا فالاخر كذلك فلا يرد ما اوردوه تدبر (قوله كون هذه الالفاظ اسماء حقيقة هو الصحيح) اي لانها لا تلزم الاشتقاق وان فيها التعريف بعدم التنوين والتنكير به والثنائي والمركب كحيهل ولذلك اذا افردت يقال حي على الصلاة وقال « حي على الحمول فان الركب قد ذهبا » والمصغر كرويد والمنون كصه والمحلى بال كالنجاة بمعنى انج وان ما سمي منها مما هو على فعال يعرب عند التميميين (قوله وذهب الكوفيون الى انها افعال الخ) رد بان منها ما هو موضوع على حرفين اصالة وانها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وان منها ما يخالف اوزان الافعال نحو نزال وقرقار وان الطلبي لا تلحقه نون التوكيد والافعال ليست كذلك هذا والكوفيون يستدلون و يقولون هذه دلت على الحدث والزمان وكل ما كان كذلك فهو فعل ووجه الرد عليهم منع الكبرى بسند ان ذلك حيث كان الدال على الزمان الصيغة ولا كذلك هنا (قوله مدلولها لفظ الفعل) اي من حيث دلالته على الحدث والزمان فللحدث والزمان انتسابان انتساب الى لفظ الفعل بلا واسطة وانتساب الى لفظ اسم الفعل بالواسطة وقد حققنا ذلك في اول الكتاب فتذكر (قوله كما افهمه كلامه) اي اولا

وكل شئ امم ولا ترتكب ومن انث كلامك زيد او ذكرك والله اعلم *

(اسماء الافعال والاصوات)

(ما ناب عن فعل) في العمل ولم يتاثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه هو اسم فعل وكذا اوه ومه *) فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الاول وهو ولم يتاثر بالعوامل فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثاني وهو ولم يكن فضلة لاخراج الحروف فقد بان لك ان قوله كشتان تتميم للحد فشتان ينوب عن افترق وصه ينوب عن اسكت واوه عن اتوجع ومه عن انكفف وكلها لا تتاثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها * تنبيهات * الاول كون هذه الالفاظ اسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح ان مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما افهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع

لا باصل الصيغة وقيل مدلولها المصادر وقيل ما سبق
استعماله في ظرف او مصدر باق على اسميته كرويد
زيدا ودونك زيدا وما عداه فعل كنزال وصه وقيل هي
قسم براسه يسمى خالفة الفعل * الثاني ذهب كثير من
من النحويين منهم الاخفش الى ان اسماء الافعال لا
موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم
الى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه الى انها في
موضع نصب بمضمر ونقل عن سيبويه وعن الفارسي
القولان وذهب بعض النحاة الى انها في موضع رفع
بالابتداء واغناها مرفوعها عن الخبر كما اغنى في نحو اقائم
الزيدان (وما بمعنى افعل كآمين كثر) ما موصول مبتدا
وما بعده صلته وكثر خبره اي ورود اسم الفعل بمعنى
الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى انكفف وتيد وتيدخ بمعنى امهل
وهيت وهيا بمعنى اسرع وويها بمعنى اغر وايه بمعنى
امض في حديثك وحيهل بمعنى ائت او اقبل او عجل
ومنه باب نزال وقد مر انه مقيس من الثلاثي وان
قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ * تنبيه * في
آمين لغتان امين بالقصر على وزن فعيل وآمين بالمد
على وزن فاعيل وكلتاهما مسموعة فمن الاولى قوله

تباعد مني فطحل وابن امه   امين فزاد الله ما بيننا بعدا

ومن الثانية قوله - ويرحم الله عبدا قال آمينا - وعلى
هذه اللغة فقيل انه عجمي معرب لانه ليس في كلام
العرب فاعيل وقيل اصله امين بالقصر فاشبعت فتحة
الهمزة فتولدت الالف كما في قوله - اقول اذ خرت على
الكلكال - قال ابن اياز وهذا اولى (وغيره كوي وهيهات
نزر) اي غير ما هو من هذه الاسماء بمعنى فعل الامر قل
وذلك ما هو بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق وهيهات
بمعنى بعد وما هو بمعنى المضارع كاوه بمعنى اتوجع واف
بمعنى اتضجر ووا ووي وواها بمعنى اعجب كقوله تعالى
وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح
الكافرين وقول الشاعر - وا بابي انت وفوك الاشنب ...
وقول الاخر - واها لسلمى ثم واها واها ... * تنبيهان *
الاول تلحق وي كاف الخطاب كقوله

ولقد شفى نفسي وابرا سقمها   قيل الفوارس ويك عنتر اقدم

حيث قال اسماء الافعال وثانيا حيث قال ناب عن فعل وثالثا حيث قال هو
اسم فعل ورابعا حيث قال وما بمعنى افعل وخامسا حيث قال والفعل من اسمائه
فان مجموع هذه الاشياء يدل على ان المسمى هو الفعل اي لفظه وعليك ونحوه
اسماؤه ودواله (قوله لا باصل الصيغة) يريد ان الهيئة هنا لا دخل لها في
الدلالة على الزمان بخلاف الفعل (قوله وقيل مدلولها المصادر) اي ثم
دخلها معنى الطلب والامر فتبعه الزمان او دخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة
الحال في غير الامر فتبعه الزمان ايضا في نحو اوه (قوله وقيل ما سبق استعماله
في ظرف او مصدر) هذا راي ابي القسم بن القسم من نحاة الاندلس وقال
الشيخ الاثير قد خالف في ذلك جميع البصريين ولا توثر هذه المقالة لبصري
الا ما روي عن المازني في الظروف خاصة وهذا مقابل لقوله وذهب الكوفيون
الى انها افعال الخ (قوله كرويدا زيدا ودونك زيدا) لف ونشر معكوس
قوله اي ورود اسم الفعل) يشير الى تقدير مضاف وانه المخبر عنه بكثر
حقيقة (قوله آمين بمعنى استجب) في كفاية الطالب اسم لله تعالى ونونه
مضمومة على النداء تقديره يا امين استجب دعاءنا قال ابن العربي وفتحت
نون آمين لسكونها وسكون الياء قبلها . اه . (قوله وتيد وتيدخ) قال ابو علي
الفارسي في الابيات المشكلة له واري ان هذا ماخوذ من التودة فتكون الفاء
واوا ابدلت منها التاء والعين همزة والزمت بدل الياء (قوله وويها بمعنى
اغر) الغراء هو اللصوق بالشيء يقال غري كفرح يغرى كيخشى غراء كسماء
بالمد ومده شاذ والاغراء هو التسليط وهو راجع لمعنى الالصاق فاذا قال ويها كانه
قال تسلط وفي فصيح ثعلب تقول ويها اذا زجرته عن الشيء واغريته به
وهكذا قال ابو منصور محمد بن علي الجنان الرازي ويها اسم لقولك انزجر واغر
وقال ابن درستويه انما هي حض لا غير ومثله لابي الحسن الهروي وانشد

ويها خثيم انه يوم ذكر   وزاحم الاعداء بالثبت القدر

(قوله كما في قوله اقول اذ خرت على الكلكال) الشاهد في الكلكال فان اصله
الكلكل فاشبعت فتحة الكاف الثانية كما ياتي في قولهم اعوذ بالله من العقراب
لا في اقول وان همزته اشبعت فقيل آقول كما وهم فيه الناظرون ففي القاموس
والفات المدات ككلكال وخاتام وداناق في الكلكل والخاتم والدانق فتامل (قوله
اي اعجب لعدم فلاح الكافرين) حمل على انه اشارة لكون الكاف بمعنى لام
التعليل وان مصدرية موكدة والحق انه ليس الغرض ذلك هنا انما الغرض مجرد
بيان مسمى هذه الاسماء من الافعال الماضوية والمضارعية مع انه يحتمل ان
تكون تلك لام مقدرة غير كاف ويك واما الرسم فلا يشهد لواحد من الاحتمالين
لكونه بوصل وي بالكاف وبوصل الكاف بالهمزة خلافا لما وهموا فيه (قوله
تلحق وي كاف الخطاب كقوله الخ) الحق انه يصح ان تكون وي في بيت

عنترة بمعنى اعجب اي لتاخرك عن الحرب التي انت لها يا عنتر اقدم نعم في كلامهم ما يدل على انها في البيت اصلها ويلك كما يقتضيه كلام القوم وفي شرح التسهيل للشيخ الاثير وذهب الكسائي الى ان ويك محذوفة من ويلك فالكاف على هذا مجرورة بالاضافة قال ـ ولقد شفى نفسي الخ ـ ومثله في التصريح (قوله والاية المذكورة) مبتدا وقوله تعالى معطوف عليه والخبر من ذلك (قوله والصحيح الاول) هو كون وي اسم فعل والكاف تعليلية على هذا استقر راي الناظرين وليس على ما ينبغي لان قوة الكلام تدل على انه لم يقصد مما قبل التنبيهين إلّا بيان الافعال التي لتلك الاسماء ولان الكلام عن ذلك انقطع بما اريد التنبيه عليه والحق ان المراد من الاول مجرد ان ويك ليس اصله ويلك كما هو قول ابي عمرو بن العلاء ومن معه وكلام سيبويه ينتج هذا المقدار قطعا وقول الشارح ويدل على ما قاله اي من مجرد فصل وي من كان الدال على انه ليس اصلها ويلك فتدبر فان الناظرين اكثروا من التخليط هنا (قوله مفصولة من كان) صرح الشيخ الاثير بانه على مذهب سيبويه الكاف للتشبيه مركبة مع ان وعليه فلا يناسبه البيت المذكور لان الظاهر منها التعليل إلّا ان يتكلف بحمل كان على التحقيق لكن هذا لا ضرر فيه لانه لم يقصد من هذا كله إلّا مجرد الدلالة على انه ليس الاصل ويلك لا تحرير ان الكاف لام تعليل او حرف خطاب او حرف تشبيه ولا شك في وجود ذلك في البيت كما لا يخفى هذا غاية ما يصح به كلام الشارح في هذا المقام وإلّا فهو مخل العرى واما الناظرون فقد راموا اصلاحه فزادوه فسادا وبعد هذا كله فالمنسوب لسيبويه والخليل ان الكاف حرف تعليل لا خطاب ففي التصريح هذه العبارة فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية موكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي محذوف من ويلك هذا كلامه لكن كلام الشيخ الاثير الذي قدمنا مع الشارح في هذا (قوله حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة) اقتصر على تعداد لغات هيهات لانها التي في كلام المصنف وإلّا ففي كتاب الحلل للزناتي في اف لغات تقارب الاربعين وذكر غيره في اوه عشر لغات وفي هيا تسع لغات استوفاها وشرح اللغات التي حكاها الصغاني على اتم وجه الشيخ الاثير في شرح التسهيل فليرجع اليه من اراده (قوله وايهاء وايها وهيهاء وهيها) الاولى من هذه والثالثة ممدودتان والثانية والرابعة مقصورتان ومن زعم خلافه فقد وهم (قوله الاول منقول من ظرف او جار ومجرور) هكذا عبر الشيخ الاثير وجماعة وقال الشارح البدر او حرف جر فلم يزد المجرور وردها بعضهم لما تقدم بتقدير او مجروره وبعض ابقاها على ظاهرها وجعل المجرور شرطا

قيل والاية المذكورة وقوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذهب ابو عمرو بن العلاء الى ان الاصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح ان بفعل مضمر كانه قال ويك اعلم ان وقال قطرب قبلها لام مضمر والتقدير ويك لان والصحيح الاول قال سيبويه سالت الخليل عن الايتين فزعم انها وي مفصولة من كان ويدل على ما قاله قول الشاعر

وي كان من يكن له نشب يحـ
ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

الثاني ما ذكره في هيهات هو المشهور وذهب ابو اسحق الى انها اسم بمعنى البعد وانها في موضع رفع في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وذهب المبرد الى انها ظرف غير متمكن وبني لابهامه وتاويله عنده في البعد ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فمذهب ابي علي انها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني انها تكتب بالهاء وحكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهاه وايهاه وهيهات وايهات وهيهان وايهان وكل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وايهاك وايهاء وايها وهيهاء وهيها . اهـ . (والفعل من اسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا *) الفعل مبتدا ومن اسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر ودونك ايضا مبتدا خبره هكذا يعني ان اسم الفعل على ضربين احدهما ما وضع من اول الامر كذلك كشتان وصه والثاني ما نقل عن غيره وهو نوعان الاول منقول من ظرف او جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم انفسكم اي الزموا شان انفسكم ودونك زيدا بمعنى خذه

ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تاخر واليك بمعنى تنح * تنبيهات * الاول قال في شرح الكافية ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الّا عند الكسائي اي فانه لا يقتصر فيها على السماع بل يقيس ما لم يسمع على ما سمع * الثاني قال فيه ايضا لا يستعمل هذا النوع ايضا الّا متصلا بضمير المخاطب وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم وعلي الشيء بمعنى اولنيه والي بمعنى اتنحى وكلامه في التسهيل يقتضي ان ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه ايضا اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فصحاء علي عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين ان الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية فلك في التوكيد ان تقول عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع

(قوله ومكانك بمعنى اثبت) هكذا شرحوا هذه اللفظة ومن قال تاخر فتفسير معنى ولم يحفظ البصريون الّا لزومها وحفظ الكوفيون تعديتها بمعنى انتظر وهذا يؤيد الحكم بكونه اسم فعل دون بقائه على ظرفيته الاصلية مع انه قد امكن ان لا يقدر فعل فلا يناسب الذهاب للتقدير تامل (قوله بل يقيس ما لم يسمع على ما سمع) اي بشرط ان لا يكون على حرف واحد نحو بك ولك (قوله بمعنى ليلزم) يشير الى ان كون اسم الفعل بمعنى فعل الامر يتناول حتى المضارع المقرون بلام الامر ولا يمكن الاتيان بفعل الامر على غير هذا الوجه حقيقة لان عليه بهاء الغائب على ان هذا امر زائد على ما فيه كلام المصنف اذ هو كلام على الشاذ الذي ليس كلام المصنف فيه فاندفع ما استشكلوه هنا فتدبر (قوله بمعنى اتنحى) قال الشيخ الاثير لم يات في الخبر الّا قول بعضهم وقد قيل له اليك اي تنح فقال الي في معنى اتنحى وليس فيه اغراء ومنه يظهر لك صحة عدم الاتيان بالامر ولا يمكن ان يؤتى بالامر هنا على حقيقته لانه بيان لمعنى الي بياء المتكلم فلا اشكال كما زعموا فتدبر (قوله الضمير المتصل الخ) في التصريح بكون الكاف في عليك واخواته ضميرا رد على ابي الحسن ظاهر في شرح الجمل تبعا لغيره من انها لا موضع لها من الاعراب وانها كالكاف في رويدك وذلك تفيد معنى الخطاب (قوله وهو الصحيح) وذلك لانه قيل على مذهب الفراء القائل بان موضعها رفع على الفاعلية ان الكاف ليس ضمير رفع واجيب بانه وان لم يكنه لكنه نائب عنه وعلى مذهب الكسائي القائل بان موضعها نصب على المفعولية انه يلزمه ان عليك زيدا يتعدى الى اثنين وهو انما يتعدى لواحد وان نحو وراءك بمعنى تاخر متعد وهو لازم وانه يلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى مضمره في غير باب ظن (قوله علي عبد الله زيدا) اي بدخول على على ياء المتكلم وجر عبد الله بعده لكن استشكله الشيخ الاثير بان الجر انما هو على التبعية وهي هنا متعذرة لبطلان النعتية الّا بوجود الجمود المحض والتوكيد اللفظي بكون الثاني ليس عين الاول ولا مرادفه والمعنوي بعدم وجود الفاظه المخصوصة وعطف النسق بعدم حرفه والبيان بعدم الالتباس في ضمير المتكلم حتى يوضح والبدل فانه لا يتوهم الّا بدل الشيء من الشيء وقد انتفى شرطه وهو وجود الاحاطة واختار انه بدل شاذ لعدم وجود ذلك الشرط وانت تعلم انه اذا رجع الى الشذوذ لا تكون البدلية كذلك باولى من غيرها فليحرر (قوله ومع ذلك) اي مع كونه مجرورا (قوله عليكم كلكم زيدا) خص التمثيل بذلك ليكون مثالا واحدا للتوكيد في حالتي الجر والرفع واما ان كان التوكيد بالنفس فان رفعت التوكيد فلا بد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول عليك انت نفسك زيدا وان خفضت فلا يجب ذلك فتقول عليك نفسك زيدا (قوله توكيدا للمستكن المرفوع) اي لا للموجود البارز المرفوع على الصحيح

خلافا

خلافا للفراء وانما لم يصرح بهذا استغناء بظهوره من مفهوم قوله المستكن المرفوع ولذلك صرح بما بعده فقط (قوله ولا يجوز فيه النصب على الصحيح) اي خلافا للكسائي القائل بان الوجود في محل نصب وهذا ثابت في قليل نسخ والكثير اسقاطه فاعرف هذا المقام على ما بينا فانه لم ينفصل فيه الناظرون (قوله والدليل على ان الخ) يريد ان الدليل على ان هذا اسم فعل وليس باقيا على مصدريته كونه مبنيا والدليل على كونه مبنيا عدم تنوينه اذ لا موجب لاسقاطه هنا سواه وهذه صورة قياس من الشكل الاول ونتيجته الدليل على ان هذا اسم فعل لا مصدر عدم تنوينه اذ لو كان مصدرا لنون قطعا اذ لا موجب لاسقاط التنوين فاندفع ما اورد عليه تدبر (قوله بنصب الاكف) المعنى عليه ان السيوف تترك الرؤس بارزة عن محلها كانها لم تخلق على الابدان فدع الاكف فان قطعها من الايدي اهون بالنسبة للرؤس فعلى هذا بله الاكف جملة فعلية لا اسمية كما قيل لان المشهور ان اسماء الافعال لا محل لها وفتحة بله بنائية (قوله اي معربين بالنصب الخ) استفاد الاعراب والنصب من قول الناظم مصدرين ومعنى ايضا اي كما دلا عليه عند كونهما اسمي فعل امر ودلالتهما على الامر في حال مصدريتهما لكونهما بدلا من اللفظ بفعلهما الامري كما قدمه الشارح (قوله وقد روي بله الاكف بالجر على الاضافة) المعنى عليه اترك الاكف تركا والجملة حينئذ فعلية حذف صدرها والفتحة اعرابية فظهر لك ان المعنى المقصود على هذا وعلى ما قبله واحد لا مختلف فتامل (قوله والى الفاعل) وقولهم ان المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله يستتر ضميره اي اذا نون (قوله نحو بهل زيد) ضبط بسكون الهاء وبفتحها (قوله وهو الاصل في المصدر الخ) اي تنوين المصدر ونصب ما بعده به هو الحالة الاصلية واما حذف التنوين والاضافة فحالة محولة عن الحالة الاولى (قوله الضمير في يعملان الخ) يريد ان فيه استخداما (قوله حرف خطاب) اي لا ضمير مخاطب مفعول به حتى يلزم ان يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا في غير افعال القلوب (قوله وقد روي بله الاكف بالرفع ايضا) المعنى عليه اذا جعلت السيوف الابدان بلا رؤس فلا تترك الايدي باكفها فالاستفهام للانكار لا للتعجب كما وهم ومن العجب ادعاء انه للتعجب ثم نفى العجب حيث قيل فلا عجب ان تترك الايدي بلا اكف ثم ان المعنى المقصود ايضا مثل ما في قبله الا انه ابرز في صورة الانكار والجملة على هذا اسمية قطعا والفتحة بنائية (قوله اطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله معربة مجرورة) رويت مفتوحة ايضا وخرجت على ان كيف استفهامية استبعادية مجرورة محلا بمن وهما خبر

ولا يجوز فيه النصب على الصحيح والنوع الثاني منقول من مصدر وهو على قسمين مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله والى هذا النوع بقسميه الاشارة بقوله (كذا رويد بله ناصبين) اي ناصبين ما بعدهما نحو رويد زيدا وبله عمرا فاما رويد زيدا فاصله ارود زيدا اروادا بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم واقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا رويدا زيدا ثم انهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا ومنه قوله

رويد عليا جد ما ثدي امهم   الينا ولكن بعضهم متباين

انشده سيبويه والدليل على ان هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه عدم تنوينه واما بله فهو في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك فقيل فيه بله زيد بالاضافة الى مفعوله كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على انه اسم فعل ومنه قوله ... بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف واشار الى استعمالهما الاصلي بقوله (ويعملان الخفض مصدرين) اي معربين بالنصب دالين على الطلب ايضا لكن لا على انهما اسما فعل بل على ان كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو اي امهال زيد وترك عمرو وقد روي بله الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول كما مر والى الفاعل نحو رويد زيد عمرا واما بله فاضافتها الى المفعول كما مر وقال ابو علي الى الفاعل ويجوز فيها حينئذ القلب نحو بهل زيد رواه ابو زيد ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل في المصدر المضاف نحو رويدا زيدا وبلها عمرا ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا * تنبيهات * الاول الضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى الثاني اذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل ان يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب مثلها في ذلك وان يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب وحينئذ فالكاف في رويدك تحتمل الوجهين ان تكون فاعلا وان تكون مفعولا * الثالث تخرج رويد وبله عن الطلب فاما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا وقد روي بله الاكف بالرفع ايضا وممن اجاز ذلك قطرب وابو الحسن وانكر ابو علي الرفع بعدها وفي الحديث يقول الله تبارك وتعالى اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة وفسرها بعضهم بغير

وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها من الفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين واما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل اي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف اي ساروه اي السير رويدا وتكون نعتا لمصدر اما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا او محذوف نحو ساروا رويدا اي سيرا رويدا (وما لما تنوب عنه من عمل لها *) ما مبتدا موصول صلته لما وما من لما موصول ايضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدا والعائد على ما الاولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني ان العمل الذي استقر للافعال التي نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها اي لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو لانك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو ومضمرا في نحو نزال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا لانك تقول ادرك زيدا ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو حيهل الثريد وبالباء لما ناب عن عجل في نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر اي فعجلوا بذكر عمر وبعلى لما ناب عن اقبل في نحو حيهل على كذا * تنبيهات * الاول قال في التسهيل وحكمها يعني اسماء الافعال غالبا في التعدي واللزوم حكم الافعال واحترز بقوله غالبا عن آمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول * الثاني مذهب الناظم جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متاخر عليه جائز عند سيبويه * الثالث قال في التسهيل ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني باسماء الافعال ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال فان بعض النحويين غلط فعدهما من اسماء الافعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتي وتعالي وللاثنين وللاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين وهكذا حكم هلم عند بني تميم فانهم يقولون هلم هلمي هلما هلموا هلممن فهي عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك انهم يوكدونها بالنون نحو هلمن قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم قال لانها عندهم بمنزلة رد وردا وردي وردوا واردن وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا اهلم واما اهل الحجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها كغيرها من اسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتاتي عندهم بمعنى اقبل (واخر مالذي) للاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائي قال الناظم ولا حجة له في قول الراجز - يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا - لصحة تقدير دلوي مبتدا او مفعولا بدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتي هذا التاويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم * تنبيهات * الاول ادعى الناظم وولده انه لم يخالف في هذه المسالة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين * الثاني توهم المكودي ان لذي اسم موصول فقال والظاهر ان ما في قوله ما لذي فيه العمل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لان لذي بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولذي جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدا موخر والجملة صلة ما * الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل ايطاء لان احدهما نكرة والاخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتنكير الذي ينون منها) اي من اسماء الافعال (وتعريف سواه) اي سوى المنون (بين) قال الناظم في شرح الكافية

المغني

مقدم المصدر المنسبك من ما اطلعتم اي اطلاعكم على هذا الذخر من اين وعلى هذا فضمير عليه للذخر لا لما كما هو ظاهر (قوله وهو ظاهر) واما بقاؤه بمعنى ترك فيحوج الى ان يراد من ما اطلعتم عليه المعاصي ولا اشعار له بخصوصه (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) الاظهر ان من عمل متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر فافهم (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) يريد ان اسم الفعل والفعل اشتركا في رفعهما ضميرا يعود لما قبله مفردا او مثنى او مجموعا الّا ان الفعل اذ رفع ضمير المثنى او المجموع فلا بد له من علامة ذلك المضمر الذي رفعه وهي صورته التي بها سمي بارزا في نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا بخلاف اسم الفعل فانه وان كان لا بد له من الضمير ايضا الّا ان صورته التي بها يسمى بارزا لا تظهر فتقول العقيق ونجد هيهات والعقيق ونجد والسفح هيهات فظهر انه ليس في هذه العبارة اطلاق اللازم وارادة الملزوم كما قيل فتفهم (قوله وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل فعليته) ضمير شبهها لاسماء الافعال وفي عدم التصرف يتعلق بشبهها وخبر المبتدا دليل وضمير فعليته لشبهها (قوله لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما) رد بان ما ذكر لقوة مشابهتهما للافعال فعوملا معاملتها في ذلك ويرده ان هذا جار في غالب الافعال ولم ينكر فعليتها الخصم وذلك يدل على عدم اعتباره ما ذكر (قوله لصحة تقدير دلوي مبتدا) اي خبره دونك واعترض بان

المعنى ليس على الخبرية المحضة حتى يخبر من الدلو بكونه دونه وجوابه المنع والسند انها قصدت ان تخبره بان دلوها دونه لياخذه فيملوه لها واستعمال الشيء وارادة لازمه كثير (قوله لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى افعالا الخ) يعني ان هذه الاشياء وان كانت مدلولاتها لفظ الافعال إلّا ان الفاظها اسماء وحينئذ فما قصد منها من حيث انتسابه الى تلك الالفاظ التي هي اسماء يقبل التعريف والتنكير وان كان من حيث الانتساب الى لفظ الفعل لا يقبل إلّا التنكير فلهذا جعلوا لها تعريفا وتنكيرا على هذا ينبغي ان تحمل عبارته (قوله وذهب قوم الى ان اسماء الافعال كلها معارف) اي بناء على ان مسماها معقولية لفظ الفعل من غير اعتبار التلفظ به على ما تقدم في صدر الكتاب وحينئذ فلا يخالف هذا في الحقيقة القوم القائلين بالتنكير والتعريف العهدي او الحضوري من حيث المعنى المقصود مع ان الذهاب الى علمية اسم الجنس هاهنا لا ينبغي اذ لا ضرورة اليه ولولا الابتداء ومجيء الحال ومنع الصرف في نحو اسامة لما قيل به كما نبه عليه المحققون كالسيد السند وغيره وقد قدمنا ذلك فتذكر (قوله اجدى حكاية) اي افاد حكاية والحكاية مصدر فمعناها الحدث الذي هو من اوصاف الفاعل وله اضافة للمفعول ايضا ولفظ غاق مثلا محكي لا نفس الحكاية انما هي مفادة به ويدل له ما ياتي في احك باي الخ فلذا قال اجدى حكاية لا لان شرط الحكاية ان تكون مثل المحكي والمحكي صوت خال عن الحروف اما اولا فلان دعوى ذلك الاشتراط ممنوعة اذ قد اطلقوا هنا اسم الحكاية وما شرط احد منهم ما ذكر مع عدم تحققه وقد قال المتنبي

فدع كل صوت عند صوتي فانني ... انا الصائت المحكي والاخر الصدا

واما ثانيا فان ذلك الشرط لو سلم لكان في المحكي به لا في الحكاية وبالجملة فالوجه ما ذكرنا لا ما ذكروه فتامل (قوله وعدس زجر للبغل) في كتاب البغال للجاحظ زعم ناس ان عدس اسم لكل بغلة وذهبوا الى قول الشاعر

اذا حملت بزتي على عدس ... على التي بين الحمار والفرس
فما ابالي من غدا ومن جلس

وقال رجل من شيبان

بدلت بعد نجائبي وركائبي ... اعواد سرج مفصص هملاج
ووقعت في عدس كاني لم ازل ... سيفا لقتل للنجائب عاج
والله لولا ان اضيع غزوتي ... لرجعت منقلبا لها ادراج

وقال آخرون عدس للبغلة مثل قولهم ساسا للحمار وحا للجمل وحل للناقة واقبل ابن مفرغ على بغل من بغال البريد وانشا يقول

عدس ما لعباد عليك امارة ... نجوت وهذا تحملين طليق
طليق الذي يحمي من الكرب بعد ما ... تلاحم في درب عليك مضيق

الى هنا كلامه واعلم ان غرض النحوي من هذه الالفاظ انما هو مجرد انها مبنية وما عدا ذلك فمرجعه اللغة وقد تكلم على اسماء الاصوات ابو الحسن علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع في مصنف له في ذلك وفي المصادر فقط (قوله وفي الحديث كخ كخ فانها من الصدقة)

لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى افعالا ومن قبل اللفظ اسماء جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالمضمرات واسماء الاشارات وما يلازم التنكير كاحد وعريب وديار وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فالزموا بعضا التعريف كنزال وبله وآمين والزموا بعضا التنكير كواها وويها واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصه واف واف . اه * تنبيه * ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس (وما به

خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل

صوتا يجعل * كذا الذي اجدى حكاية كقب) اي اسماء الاصوات ما وضع لخطاب ما لا يعقل او ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الادميين او لحكاية الاصوات كذا في شرح الكافية * فالنوع الاول اما زجر كهلا للخيل ومنه قوله - واي جواد لا يقال له هلا - وعدس زجر للبغل ومنه قوله - عدس ما لعباد عليك امارة - ... وكخ للطفل وفي الحديث كخ كخ فانها من الصدقة

قاله صلى الله عليه وسلم للحسن لما اوتي له بالصدقة فاخذ منها الحسن فزجره عليه السلام بذلك اي انزجر عنها لانك من آل محمد وهم لا تحل لهم الصدقة هذا وفي القاموس كخ في نومه يكخ كخيخا غط وكخ كخ وتشدد الخاء فيهما وتنون وتفتح الكاف وتكسر يقال عند زجر الصبي عند تناول شيء وعند التقذر من شيء (قوله وهيد وهاد وده وعه وعاه وعيه للابل) ذكر لزجر الابل مطلقا ذكورا او اناثا ستة الفاظ الاول هيد بفتح الهاء وسكون الياء وفتح الدال وجاء فيه ايضا كسر الهاء الثاني هاد بفتح الهاء و بالف وكسر الدال وعلى هذا قول القاموس وهيد وهيد وهاد زجر للابل الثالث ده بفتح الدال وسكون الهاء ولم يذكر هذا في القاموس الرابع عه بفتح العين وسكون الهاء وفي القاموس العه القليل الحياء المكابر وعهعه بالابل زجرها بعه عه لتحتبس الخامس عاه بفتح العين ثم الف ثم هاء مكسورة السادس عيه بعين مكسورة ثم ياء مثناة تحتية ساكنة ثم هاء مكسورة وفي القاموس وعاه عاه وعيه عيه زجر للابل لتحتبس وربما يوخذ منه انهما لا يستعملان الّا مكررين واعلم انه زاد في التسهيل من هذا النوع حوب وحاي وعاي وهاب (قوله وعاج وهيج وحل للناقة) ذكر لزجر الناقة ثلاثة الفاظ الاول عاج بعين مفتوحة ثم الف ثم جيم مكسورة وفي القاموس وعاج مبنية على الكسر زجر للناقة الثاني هيج بهاء مكسورة ثم ياء ساكنة ثم جيم ساكنة ومكسورة وفي القاموس هج بالكسر مبنيا على الكسر وهج بالسكون من زجر الناقة الثالث حل بحاء مفتوحة ثم لام مكسورة منونة او مسكنة وفي القاموس وحلحلهم ازالهم عن مواضعهم وحركهم فتحلحلوا و بالابل قال لها حل حل منونتين او حل مسكنة (قوله واس وهس وهج وقاع للغنم) ذكر لزجر الغنم اربعة الفاظ الاول اس بهمزة مكسورة ثم سين مفتوحة مشددة وربما يوخذ من القاموس انهما لا يستعملان الّا مكررين ففيه وزجر الشاة باس اس الثاني هس بهاء مكسورة ثم سين مشددة مفتوحة ايضا كما ذكره بعض اهل اللغة لكن قال في القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر الثالث هج بهاء مكسورة ثم جيم ساكنة وفي القاموس هجهج بالسكون زجر للغنم وغلط الجوهري في بنائه على الفتح وانما حركه الشاعر ضرورة الرابع قاع بقاف مفتوحة ثم الف ثم عين مكسورة ولم يذكره في القاموس (قوله وهجا وهج للكلب) ذكر لزجر الكلب لفظين الاول هجا بهاء مفتوحة ثم جيم مفتوحة ثم الف والثاني هج بهاء مفتوحة ثم جيم مكسورة منونة وتسكن وفي القاموس وهجا وهج زجر للكلب وينون وقد يرجع قوله وينون لهما (قوله وسع للضان) ذكر للضان لفظا واحدا وهو سع بسين مفتوحة ثم عين ساكنة ولم يذكره في القاموس وزاد في التسهيل من هذا النوع حج (قوله ووح للبقر) ذكر مما يزجر به البقر لفظا واحدا وهو وح بواو مفتوحة ثم حاء ساكنة وفي القاموس ووح زجر للبقر (قوله وعز وعيز وحيز للعنز) ذكر مما يزجر به العنز ثلاثة الفاظ الاول عز بعين مفتوحة ثم زاي ساكنة وظاهر القاموس انه لا يستعمل الّا مكررا فانه قال وعز عز زجر لها الثاني عيز بعين مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم زاي مفتوحة ومكسورة وظاهر القاموس انها لا تستعمل الّا مكررة وان العين مكسورة وقد تفتح وانهما مبنيان فانه قال عيز عيز مبنيان على الفتح ويفتحان الثالث حيز بحاء مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم زاي مفتوحة ومكسورة والذي في القاموس وحيز كجير زجر للحمار ثم ينبغي ان تعلم ان العنز اسم للانثى من المعز كما في

وهيد وهاد وده وعه وعاه وعيه للابل
وعاج وهيج وحل للناقة واس وهس وهج
وقاع للغنم وهجا وهج للكلب وسع للضان
ووح للبقر وعز وعيز وحيز للعنز

القاموس (قوله وحر للحمار) ذكر مما يزجر به الحمار لفظا واحدا وهو حر بحاء مفتوحة وراء مكسورة منونة وقيل ساكنة وقيل مشددة والذي في القاموس انه زجر للبعير فانه قال الحرصد البرد ثم قال وزجر للبعير (قوله وجاه للسبع) ذكر مما يزجر به السبع لفظا واحدا وهو جاه بجيم مفتوحة ثم الف ثم هاء ساكنة وقيل مكسورة والذي في القاموس خلافه فانه قال وجاه جاه وينون ويسكن وجوه جوه زجر للبعير لا للناقة (قوله كاو للفرس) او بفتح الهمزة وسكون الواو كاو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو ولم يذكرها لذلك في القاموس والفرس معروف (قوله ودوه للربع) دوه بدال مفتوحة ثم واو ساكنة ثم هاء مكسورة وفي القاموس ودوه ويضم دعاء للربع والتدوية ان تدعو الابل فتقول داه داه بالكسر والتسكين او ده ده بالضم لتجيء الى ولدها والربع بضم الراء وفتح الباء كصرد الفصيل (قوله وعوه للجحش) عوه بعين مفتوحة وواو ساكنة وهاء مكسورة وظاهر القاموس انه لا يستعمل إلّا مكررا فانه قال ودعاء الجحش بقولك عوه عوه والجحش على وزن المنع ولد الحمار (قوله وبس للغنم) بباء مضمومة ثم سين مشددة مفتوحة وفي القاموس وبس بس مثلثين دعاء للغنم وفيه قبله ما يقتضي انه يزجر به الابل ايضا وتسكن بها الناقة والغنم معروفة (قوله وجوت وجئ للابل الموردة) جوت قيل بضم الجيم وسكون الواو وفتح التاء وظاهر القاموس انه بفتح الجيم وصرح بانه مثلث التاء فانه قال جوت جوت مثلثة الآخر مبنية دعاء للابل الى الماء وقد جاوتها وجايتها او زجر لها واما جئ فبجيم مكسورة ثم همزة ساكنة والموردة التي يراد شربها (قوله وتو وتا للتيس المنزى) تو بتاء مضمومة ثم همزة ساكنة وتا بفتح التاء وسكون الهمزة ولم يذكرهما في القاموس والتيس الذكر من الظباء والمعز والوعول او اذا اتى عليه سنة والمنزى الذي اريد طروقه الانثى (قوله ونخ مخففا ومشددا للبعير) الذي في القاموس النخ السير العنيف والابل تناخ عند المصدق ليصدقها وبساط طويل وقولك للبعير اخ اخ ليبرك وبالضم المخ (قوله وهدع لصغار الابل المسكنة) هدع بكسر الهاء وفتح الدال وسكون العين كذا قيل والذي في القاموس هدع بكسر الهاء ساكنة العين وبسكون الدال مكسورة العين كلمة تسكن بها صغار الابل عن نفارها فقول الشارح المسكنة اي التي يراد تسكينها من نفارها (قوله وسا وتشو للحمار المورد) سا بسين مفتوحة ثم همزة ساكنة وفي القاموس ساسا بالحمار ساساة وساساء زجره ليحتبس او دعاه ليشرب او يمضى وتشو بتاء مضمومة ثم شين مضمومة ثم همزة ساكنة وقد يوجد في بعض النسخ سا تشا وهو تحريف (قوله ودج للدجاج) دج بدال مفتوحة ثم جيم ساكنة وفي القاموس دجدج صاح بها اي الدجاجة بدج دج (قوله وقوس للكلب) قوس بقاف مضمومة ثم واو ساكنة ثم سين مكسورة وقيل بقاف مفتوحة وبياء ساكنة وسين مفتوحة (قوله وماء بالامالة للظبية) ضبط بميم مفتوحة والف وهمزة مكسورة وبميم مفتوحة وهمزة مكسورة وبميم مفتوحة والف (قوله وشيب لشرب الابل) شيب بشين مكسورة ثم ياء ساكنة ثم باء مكسورة وفي القاموس الشيب بالكسر سير السوط وجبل وحكاية اصوات مشافر الابل فقول الشارح لشرب الابل اي لصوت مشافر الابل (قوله وعيط للمتلاعبين) عيط بعين مكسورة ثم ياء ساكنة ثم طاء مكسورة يعني ان عيط لحكاية ما يكون من اللغط والاصوات بين المتلاعبين

وحر للحمار وجاه للسبع واما دعاء كاو للفرس ودوه للربع وعوه للجحش وبس للغنم وجوت وجئ للابل الموردة وتو وتا للتيس المنزى ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ وهدع لصغار الابل المسكنة وسا وتشو للحمار المورد ودج للدجاج وقوس للكلب ❊ والنوع الثاني كغاق للغراب وماء بالامالة للظبية وشيب لشرب الابل وعيط للمتلاعبين

وطيخ للضاحك وطاق للضرب وطق لوقع الحجارة وقب لوقع السيف وخاق باق للنكاح وقاش باش للقماش * تنبيه * قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به ايضا في الكافية ولم يذكر في شرحها ما احترز به عنه قال ابن هشام في التوضيح وهو احتراز من نحو قوله ـ يا دارمية بالعلياء فالسند ... وقوله الا ايها الليل الطويل الا انجلي ... ١ ه‍ (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يحتمل ان يريد بالنوعين اسماء الافعال والاصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية ويحتمل ان يريد نوعي الاصوات وهو اولى لانه قد تقدم الكلام على اسماء الافعال في اول الكتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهملة في انها لا عاملة ولا معمولة فهي احق بالبناء من اسماء الافعال * تنبيه * هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف اسماء الافعال فهي من قبيل المفردات واسماء الافعال من قبيل المركبات * خاتمة * قد يعرب بعض الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله

قد اقبلت عزة من عراقها ملصقة السرج بخاق باقها

اي بفرجها وقوله ـ اذ لمتي مثل جناح غاق ـ اي غراب ومنه قول ذي الرمة

تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام

وقوله ايضا

لا ينعش الطرف الا ما يخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم

فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما مر ١ ه‍ والله اعلم *

(نونا التوكيد)

(للفعل توكيد بنونين هما) الثقيلة والخفيفة (كنوني اذهبن واقصدنهما) وقد اجتمعا في قوله تعالى ليسجنن وليكونا وقد تقدم اول الكتاب ان قوله ـ اقائلن احضروا الشهودا ضرورة * تنبيه * ذهب البصريون الى ان كلا منهما اصل لتخالف بعض احكامهما وذهب الكوفيون الى ان الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من الخفيفة (يوكدان افعل) اي فعل الامر مطلقا نحو اضربن زيدا ومثله الدعاء كقوله فانزلن سكينة علينا (ويفعل) اي المضارع بالشرط الآتي ذكره

(قوله وطيخ للضاحك) طيخ بطاء مكسورة ثم ياء ساكنة ثم خاء مكسورة وطاق بطاء ثم الف ثم قاف مكسورة وطق بطاء مفتوحة ثم قاف ساكنة وقب بقاف مفتوحة ثم باء ساكنة وخاق بخاء والف وقاف وباق كذلك الا ان اوله باء وقاش بقاف ثم الف ثم شين مكسورة وباش مثله الا ان اوله باء هذا ما تحرر لدي في هذا المقام بعد تصفح نسخ صحيحة من التسهيل وتصفح بعض شروحه والقاموس (قوله وهو احتراز من نحو قوله الخ) هذا بالنظر لعبارة المتن ظاهر واما بالنظر لعبارة شرح الكافية السابقة فلا لان الخطاب المذكور في البيتين بالتنزيل والتجوز لا بالوضع كما هو ضروري الا ان يراد من الوضع فيهما ما يشمل النوعين (قوله فهو قد وجب) اي الزم بناء اي نوع من النوعين وقع في كلامك ولا يسوغ لك ارتكاب خلافه فان ذلك حكم قد وجب ولا يسوغ لك ارتكاب غير ما وجب فظهر ان قوله قد وجب ليس لا حاجة اليه مع قوله الزم من غير حاجة الى ما تكلفوا مما تمجه الاسماع (قوله وهو اولى) الحق ان الفصل للمتقدم لما انه الذي صرح به المصنف في شرح الكافية وفي التسهيل المفيد عموم الحكم المراد ودعوى الشارح تقدم الكلام على اسماء الافعال في اول الكتاب ان اراد له فمسلم ولا ينفعه وان اراد للمصنف فممنوع اذ لم يتقدم له الا ان احد انواع شبه الحرف المقتضية للبناء النيابة عن الفعل بلا تاثر واما ان ذلك في اسماء الافعال او غيرها فمما لم يصرح به والذي غر الشارح كلام التوضيح وغفل عن كون صاحب التوضيح ذكر في اول الكتاب ان اسماء الافعال مبنية والمصنف لم يذكر ذلك نعم يوخذ من كلام المصنف قياس ينتج ذلك تركيبه هكذا اسم الفعل ناب عن الفعل بلا تاثر وكل ما كان كذلك فهو مبني ينتج اسم الفعل مبني والصغرى من اول هذا الباب والكبرى من اول الكتاب الا ان هذا لا يغني المبتدي المقصود بهذا الكتاب عن ان يصرح له ببناء اسم الفعل فتامل (قوله قد يعرب بعض الاصوات) اي وجوبا لخروجها عن معانيها لمعان اخر بالمرة اما لو بقيت عنه واستعملت في تركيب فجواز كما في قوله ـ واي جواد لا يقال له هلا *

* نونا التوكيد *

(قوله للفعل توكيد بنونين) ينبغي ان يكون تقديم المسند لمجرد الاهتمام او لضيق النظم لا للقصر لعلم ذلك من اول الكتاب حين قال بنا فعلت واتت ويا افعلي مع انه لا يناسب الا ما تقدم لا ما هنا من مجرد تبيين احكام النونين فتامل (قوله وقد اجتمعا في قوله تعالى الخ) الاولى ان يزيد كلمة ايضا لانه يوهم عدم الاجتماع في كلام المصنف مع انه لا فرق بين الاية وكلام المصنف فيما ذكر كما لا يخفى (قوله وقد تقدم اول الكتاب الخ) هذا سهو فان الذي قدمه انه شاذ ولم يذكر انه ضرورة (قوله اي فعل الامر) فعل الامر بالمعنى

المشهور

المشهور قسيم المضارع والماضي يتناول الدعاء ولهذا قابله الشارح بالماضي وبالمضارع ولما اراد مقابل النهي والعرض والتحضيض والاستفهام والدعاء اسقط فعل واقتصر على كلمة الامر الّا انه على هذا كان ينبغي ان يعبر بومنه بدل ومثله فيتخلص بجعل ضمير مثله لاضربن زيدا لا لفعل الامر وان كان الاليق حينئذ ان يحذف قوله الدعاء فيقول ومثله قوله الخ ومن لم يتنبه لما ذكرنا قال وقوله فعل الامر الاولى فعل الطلب ليشمل الدعاء (قوله ولا يوكدان الماضي مطلقا) اي ولو مستقبل المعنى ووجه عدم التوكيد المذكور بالمنافاة بين المضي وبين الاستقبال الذي تخلص له النون ولا يخفى انه قاصر لعدم تناوله ما اذا كان الماضي مستقبل المعنى الّا ان يقال انها محمولة على مقابلتها او انها غير منظور اليها لكونها مجازية والعبرة بالحقيقة (قوله بان ياتي امرا الخ) تصوير مجيء المضارع ذا طلب بالامور السبعة المذكورة ايماء الى ان اطلاق المصنف مصور بذلك والّا لصدق بما وقع فيه الخبر موقع الطلب كقولك للعاطس يرحمك الله والمطلقات يتربصن لان المتبادر من كونه ذا طلب ان يكون حقيقة وليس ذلك الّا فيما ذكره الشارح بخلاف ما وقع فيه الخبر موقع الطلب المذكور فانه مجاز فقد صرح النحرير التفتازاني وغيره بان الخبر الموضوع موضع الانشاء كعكسه مجاز مركب وهو لا يتعقل الّا بالقرينة كما هو معلوم فتدبره فقد غلط فيه الناظرون (قوله او استفهاما الخ) تكرير الامثلة في هذا دون ما قبله للرد على من خص الاستفهام هنا بالهمزة وذلك ان مذهب سيبويه هو ان الاستفهام هنا اعم من ان يكون بالاسم او بالحرف عاملا او لا فانه قال وذلك قولك هل تقولن واتقولن ذاك وكم تمكثن وانظر متى تفعلن وكذلك جميع حروف الاستفهام وذهب بعض النحويين الى انه يشترط كون الاستفهام عن الفعل فلم يجز اي رجل تضربن ولا كيف تفعلن واليه ذهب ابن الطراوة فلا تدخل عنده في الاستفهام حتى يكون موجها لذات الفعل فتكون مجهولة بالجملة وذلك اذا سالت بالهمزة وهل واما اذا كان السوال عن صفة الفعل نحو كيف ومتى لم يكن مجهولا بالجملة فصار بمنزلة الماضي وقد رد عليه بقوله فاقبل على رهطي الخ وبقول الاخر

الا ليت شعري ما تقولن فوارس   اذا جاوب الهام المصيح هامتي

وانما اقتصر الشارح على البيت الاول دون هذا لانه الذي رواه سيبويه وانما لم يوثر العكس مع ان ابن الطراوة ادعى ان نون

ولا يوكدان الماضي مطلقا واما قوله ـ دامن سعدك ان رحمت متيما ... فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال وانما يوكد بهما المضارع حال كونه (آتيا ذا طلب) بان ياتي امرا نحو ليقومن زيد او نهيا نحو ولا تحسبن الله غافلا او عرضا نحو الا تنزلن عندنا او تحضيضا كقوله

هلا تمنن بوعد غير مخلفة   كما عهدتك في ايام ذي سلم

او تمنيا كقوله

فليتك يوم الملتقى ترينني   لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم

او استفهاما كقوله

وهل يمنعني ارتيادي البلاد   من حذر الموت ان ياتين

وقوله ـ افبعد كندة تمدحن قبيلا ـ وقوله

فاقبل على رهطي ورهطك نبتحث   مساعينا حتى نرى كيف نفعلا

او دعاء كقوله

لا يبعدن قومي الذين همو   سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك   والطيبون معاقد الازر

(او) آتيا (شرطا اما تاليا) اما في موضع النصب مفعول به لتاليا اي شرطا تابعا ان الشرطية الموكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين واحترز من الواقع شرطا بغير اما فان توكيده قليل كما سياتي (او) آتيا (مثبتا في) جواب (قسم مستقبلا) غير مفصول من لامه بفاصل نحو تالله لاكيدن اصنامكم وقوله

فمن يك لم يثار باعراض قومه   فاني ورب الراقصات لاثارا

ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتو تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتو واما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنبا   فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا

فشاذ او ضرورة

او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقوله

يمينا لابغض كل امرئ   يزخرف قولا ولا يفعل

وقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم   ليعلم ربي ان بيتي واسع

او كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك ربك فترضى * تنبيهان * الاول التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما قدر قبل حرف النفي فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه واجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه والله لاضربه واما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد اما فمذهب سيبويه انه ليس بلازم ولكنه احسن ولهذا لم يقع في القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسي واكثر المتاخرين وهو الصحيح وقد كثر في الشعر مجيئه غير موكد من ذلك قوله

يا صاح اما تجدني غير ذي جدة   فما التخلي عن الخلان من شيمي

وقوله   فاما تريني ولي لمة   فان الحوادث اودى بها

وقوله

فاما تريني كابنة الرمل ضاحيا   على رقة احفى ولا انتعل

وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة * الثاني منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الان استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالموكد كقولك والله ان زيدا ليفعل الان واجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لاقسم والبيتين . اه . (وقل) التوكيد (بعد ما) الزائدة التي لم تسبق بان من ذلك قولهم بعين ما ارينك وبجهد ما تبلغن وحيثما تكونن آتك ومتى ما تقعدن اقعد وقوله

اذا مات منهم ميت سرق ابنه   ومن عضة ما ينبتن شكيرها

وقوله « قليلا به ما يحمدنك وارث » * تنبيهان * الاول مراد الناظم ان التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل ان ما لما لازمت هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية * الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم على ان الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه في التسهيل انه لا يختص بالضرورة

كيف نفعلا في البيت المذكور تنوين الترنم ولم يمكنه ان يدعي ذلك فيما تقولن فوارس في البيت بعده لانه ليس في آخر قافية كانه ايماء الى ان تلك الدعوى باطلة ايضا لان من شرط نون الترنم ان لا يغير حركة ما قبله وقد غيرت هنا لان الفعل مرفوع (قوله او كان حالا) عطف على او كان منفيا وكذا قوله الاتي او كان مفصولا واشار بهذا الى ان قول المصنف مثبتا ومستقبلا مراعيان في الاعتبار قبل الكون في جواب قسم وعبارة التسهيل يلحقان وجوبا المضارع الخالي من حرف تنفيس المقسم عليه مستقبلا مثبتا غير متعلق به جار سابق (قوله في هذا النوع) اي الفعل المضارع الذي ليس ذا طلب ولا آتيا شرطا لا ما يدل على ذلك قوله بعد واما التوكيد بعد الطلب الخ وقوله واختلفوا فيه بعد اما الخ والمراد من الشروط المذكورة هي كونه في جواب قسم مثبت مستقبل غير مفصول من لامه بفاصل (قوله كما نص عليه في التسهيل) قد جلبنا لك عبارته قبل قريبا فتذكر (قوله كان المعنى نفي القيام) قيل عليه بناء الحنفية اذ قالوا ان من قال والله اصوم يحنث بالصوم وقال غيرهم بعدم الصوم لبناء الايمان على العرف (قوله استغناء عنه بالجملة الاسمية الخ) ظاهر هذا التعليل ردي جدا فانه يقتضي ان يمنع كل تركيب امكن ان يودى معناه بتركيب غيره ثم ان تعيين واحد للمنع تحكم ومنعهما معا سد لطرائق الوصول الى المعنى ولعل مرادهم منه انهم تتبعوا موارد الاستعمال فوجدوهم كلما امكن لهم ان يعبروا بمثل والله ان زيدا ليفعل الان امكنهم ان يعبروا بمثل والله ليفعلن زيدا الان مع انهم اقتصروا على الاول وتركوا الثاني ففهموا عنهم منعهم الثاني وانه لاستغنائهم عنه بالثاني ظنا كما هو محصول الاجتهاد وحينئذ فالرد عليهم بفساد الاستقراء كما اشار اليه الشارح بقوله ويشهد له الخ فتامل (قوله بعين ما ارينك) يقال لمن يخفي عليك امرا او حيلة انت بصير بها فتقول اني اراك بعين بصيرة (قوله بجهد ما تبلغن) يقال على معنيين احدهما ان تحمل شخصا فعلا ما فياباه فتقول بجهد ما تبلغن اي لا بد لك من فعله بمشقة والثاني ان تخبر بما تلقاه في ذلك من المشقة (قوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها) العضة شجر معروف وشكيرها شوكها وقيل ورقها الصغار ومعناها ان كبار الورق لا تنبت الا من صغارها يقال فيمن يبتغي شيئا ويظهر انه لا يريده او ما ظهر من الصغار يدل على الكبار قاله الشيخ الاثير (قوله وظاهر كلامه في التسهيل

انه

انه لا يختص بالضرورة) قال فيه ويلحق به يعني بالنفي بلا متصلة النفي بلا منفصلة وبلم والتقليل المكفوف بما (قوله وهو ما يشعر به كلام سيبويه الخ) قال في الكتاب وزعم يونس انهم يقولون ربما تقولن ذلك وكثر ما تقولن ذلك لانه فعل غير واجب ولا تقع بعد هذه الحروف إلّا وما له لازمة فاشبهت لام القسم وان شئت لم تقحم النون في هذا النحو فهو اكثر واجود هذه عبارته (قوله وهو بعد ربما احسن) وجهه بان المضارع بعدها قد يبقى على استقباله ولا كذلك لم (قوله فاخرج النهي عن اسناده الخ) اخرج بالبناء للنائب او للفاعل والفاعل القائل الماخوذ من قوله وقيل واعلم ان من قال لك لا تقم فقد نهاك عن القيام وانت بذلك مسند لك النهي اي مربوط بك ومن قال لا يقم زيد فقد نهى زيدا عن القيام وهو بذلك مسند له القيام وقول الله تعالى لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة اسند فيه النهي الى الفتنة فمن ترك الاية على ظاهرها فقد ابقى النهي على اسناده الى الفتنة ومن قال انه نهي للظلمة على التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فقد اخرج النهي على ظاهره من كون اسناده الى الفتنة لان الظاهر نفي الفتنة عن الاصابة وحمله على خلاف ظاهره من كون اسناده الى الظلمة اذ قد ادعي انهم منهيون عن ان يتعرضوا للظلم وحينئذ فالنهي في الاية محول من الظلمة من حيث التعرض الى الفتنة من حيث الاصابة ونظيره على هذا قولهم لا ارينك فالنهي فيه مسند الى المتكلم ظاهرا لكن المراد منه لا تات فارينك باسناد النهي الى المخاطب فحول فيه اسناد النهي عن المخاطب الى المتكلم فعلى هذا القول فيه اخرجنا النهي فيه عن اسناده الى المتكلم الذي هو ظاهره فاللام في قول الشارح للفتنة بمعنى الى متعلق باسناد كما هو الاقرب لا باخرج وصلة اسناد محذوفة كما قيل وعبارة القاضي البيضاوي في هذا ويحتمل ان يكون نهيا بعد الامر باتقاء الذنب عن التعرض للظلم فان وباله يصيب الظالم خاصة ويعود عليه هذا كلامه فتدبر في المقام ففيه دقة (قوله هو على معنى الدعاء) لا فرق بين هذا وقوله اولا لا ناهية والجملة حكيت بقول محذوف الخ إلّا بكون النهي ثمة على بابه وهنا مراد منه الدعاء وانظر ما الداعي الى حمله على الدعاء وترك اصله ويحتمل ان يكون مراده بالدعاء النهي وان لا نافية وان الجملة خبرية استعملت في النهي مجازا ويحتمل ان يكون الدعاء على بابه ويكون المراد لاجعل الله الفتنة تصيب الذين ظلموا منهم خاصة كما يقول الملك لبعض عبيده لا اصابك غضب مريدا لا اصبتك بغضب وعلى هذين الوجهين وان كان الثاني اوجه تحسن المقابلة بينه وبين التاويل الاول ولا يرد ما اوردناه قبل واعلم انه لم يذكر القاضي البيضاوي هذا الوجه (قوله جواب قسم ولا نافية) هذا التاويل كغيره من التاويلات لا يتوقف إلّا على ان يكون قائله من الجمهور في قولهم ان مثل لا تصيبن الذين

وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولن ذلك ومنه قوله

ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

(ولم) اي وقل التوكيد بعد لم كقوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما

* تنبيه * نص سيبويه على انه ضرورة لان الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما احسن (وبعد لا) اي وقل التوكيد بعد لا النافية قال في شرح الكافية وقد يوكد باحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيها بالنهي كقوله تعالى واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقد زعم قوم ان هذا نهي وليس بصحيح ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها
ولا الضيف فيها ان اناخ محول

إلّا ان توكيد تصيبن احسن لاتصاله بلا فهو بذلك اشبه بالنهي كقوله تعالى لا يفتننكم الشيطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله احق واولى هذا كلامه بحروفه * تنبيهان * الاول ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني والجمهور على المنع ولهم في الاية تاويلات فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير « جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط » وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدا نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فاخرج النهي عن اسناده للفتنة فهو نهي محول كما قالوا لا ارينك ههنا وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم اشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام

وقال الفراء الجملة جواب للامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك
ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا
تطرحنك * الثاني اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا
كلامه يشعر بالاطراد مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة
ضرورة (وغير اما من طوالب الجزا) اي وقل بعد غير اما الشرطية
من طوالب الجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما وغيرها ويشمل
الشرط والجزاء فمن توكيد الشرط بعد غير اما قوله « من يثقفن منهم
فليس بآيب » ومن توكيد الجزاء قوله « فمهما تشا منه فزارة تعطكم »
« ومهما تشا منه فزارة تمنعا » وقوله

ثبتم ثبات الخيزراني في الوغى   حديثا متى ما ياتك الخير ينفعا

* تنبيهان * الاول مقتضى كلامه ان ذلك جائز في الاختيار وبه
صرح في التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا وذهب
غيره الى ان دخولها في غير شرط اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة *
الثاني جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك
لم يتعرض له ومنه قوله

ليت شعري واشعرن اذا ما   قربوها منشورة ودعيت

واشذ من هذا توكيد افعل في التعجب كقوله

ومستبدل من بعد غضبى صريمة   فاحر به من طول فقر واحريا

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى واشذ من هذا قوله
« ... اقائلن احضروا الشهودا » (وآخر المؤكد افتح) لما عرفت اول
الكتاب انه تركب معها تركيب خمسة عشر ولا فرق بين ان يكون
صحيحا (كابرزا) اذ اصله ابرزن بالنون الخفيفة فابدلت الفا في
الوقف كما سياتي واضربن او معتلا نحو اخشين وارمين واغزون امرا
كما مثل او مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب
سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمين
فتقول هل ترمن يا زيد ومنه قوله « ولا تقاسن بعدي الهم والجزعا »
هذا اذا كان الفعل مسندا لغير الالف والواو والياء فان كان مسندا
اليهن فحكمه ما اشار اليه بقوله (واشكله قبل مضمر لين بما جانس)
اي بما جانس ذلك المضمر (من تحرك قد علما) فيجانس الالف
الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفنه)

ظلموا لا يصح توكيده ما دام على ظاهره لا في جميع ما يذهبون اليه فلا
يضره في تاويله بتقدير القسم وتنزيل المنفي منزلة الموجب كون الجمهور
لا يجوزون ذلك وعلى هذا فلا يكون الصواب اسقاط هذا التاويل
كما قيل فتثبت (قوله وقال الفراء الجملة جواب للامر الخ)
ذكر القاضي البيضاوي هذا الوجه وبينه فقال على ان قوله لا
تصيبن اما جواب للامر على معنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين
منكم ثم اعترضه فقال وفيه ان جواب الشرط متردد فلا يليق به
النون المؤكدة ثم اعتذر عنه بقوله لكنه لما تضمن معنى النهي ساغ
فيه كقوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ولم يرده بما رده غيره
من ان الشرط انما يقدر من جنس للامر لا من جنس الجواب لانك
تقول في قولك ايتني اكرمك التقدير ان تاتني اكرمك كانه لكونه
لا يتم الزاما على قائله لاحتمال ان لا يرى ذلك التقدير لازما بل
يكله الى ما يناسب المقام نظير ما اشتهر عن الكسائي في لا تدن
من الاسد ياكلك ثم ان كان الجمهور يكتفون في كون المضارع ذا
طلب بالكون في جواب للامر فالامر بين والا فقد نبهناك على
انه لا يشترط في المؤول الا ان يكون مع الجمهور في هذه المسالة
الذي دعت الى الصرف عن الظاهر لا في جميع ما يرونه فلا
يضره ان يكون ما صرف اليه انما يجري على مختاره في جهة
اخرى لا على مختارهم واعلم ان من في قوله تعالى منكم للتبعيض
على مختار الناظم وعلى التاويل الاول والثالث والخامس والسابع
وللبيان على ما سوى ذلك يشير الى ذلك كلام القاضي البيضاوي
عند من تامله (قوله وذلك يشمل المجرد من ما الخ) للاشارة
الى كون المضارع بعد غير اما (قوله وجواب الشرط مطلقا) عطف
على غير لا على شرط ومعنى الاطلاق سواء كان الشرط اما او غيرها
(قوله وهذا من تشبيه لفظ) هو افعل في التعجب بلفظ هو افعل
في الامر وان اختلفا معنى لكون الامر طلبا والتعجب ليسه ثم الواو
في وان اختلفا للحال كما لا يخفى (قوله لما عرفت اول الكتاب
انه تركب معها الخ) الظاهر من هذه العبارة ان التركيب علة للفتح
على ما هو مرتضى ابن هشام من انه لا يقتضي اصل البناء وانما
يقتضي الفتح ولم يعلل اصل البناء لاصالته في الافعال وقد ذكرنا في
اول الكتاب ما لا ينبغي ان ينسى والذي ذهب اليه الزجاج والسيرافي
انه مبني على السكون واما الفتح فللتخلص من التقاء الساكنين ولم
يكن كسرا صيانة للفعل من اخي الكسر (قوله المسند اليه)

التعبير بذلك نظرا لقول المصنف المضمر ولما كان الحكم جاريا في العلامات ايضا نبه الشارح عليه فيما سياتي حيث قال الثاني فرض المصنف الكلام الخ (قوله لاجل التقاء الساكنين) اي على غير حده لكون الساكنين ليسا في كلمة ومن لم يشترطه فالحذف عنده لكون الكلمة ثقلت واستطالت مع وجود دليل المحذوف وهذا في الثقيلة واما في الخفيفة فليس على حده اتفاقا لعدم الادغام (قوله لتوالي الامثال) هو ظاهر في الشديدة واما في الخفيفة فبالحمل عليها ثم الامثال الكثيرة انما تقتضي الحذف اذا كانت زوائد فلا يرد النسوة جنن (قوله لخفتها ولئلا يلتبس الخ) اي لا لكون الالتقاء على حده (قوله لانه حذف آخره الخ) استدلال على القضية السالبة التي هي نقيض الموجبة التي ادعاها اولا بقوله فكالصحيح وحاصل الدليل ان كان استثنائيا لو كان كالصحيح لما حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله لكنه حذف وجعلت فليس كالصحيح وبيان الملازمة انه تقدم انه يقال يا قوم هل تضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها وهل تضربان وان كان اقترانيا المعتل بالواو والياء يحذف آخره وتجعل الحركة المجانسة على ما قبله وكل ما كان كذلك فليس كالصحيح فالمعتل بالواو والياء ليس كالصحيح وبيان الصغرى المشاهدة والكبرى ما تقدم (قوله هل تخشينان) اي بعدم حذف نون النسوة لفوات الغرض منها وبزيادة الالف بينها وبين نون التوكيد لئلا تجتمع الامثال ولا يخفى ما في الامثلة مع الممثل له من النشر واللف المرتب وسر تكرير المثال في كل نوع (قوله كالمضارع) الا في رفع الظاهر هذا وغرض الشارح دفع ما اورد على المصنف من عدم المطابقة بين الممثل به والمتكلم فيه بحسب الظاهر (قوله واحذفه) اي ولا تقلبه ياء والا لاجتمع في نحو اخشين يا هند حين يقال فيه اخشيين ياآن اولاهما مفتوحة والثانية مكسورة وفي نحو ترضين يا هند حين يقال فيه ترضوين واو وياء ولا يخفى ثقل ذلك مع انه يلزم الرجوع للالف المفرور منه بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله تامل (قوله اعني فتحة الالف) اضافة الفتحة للالف لانها مناسبتها (قوله او كانت التالية الخ) اسم كانت ضمير الالف والتالية خبرها وهو عطف على كان الفعل مسندا الى ظاهر مندرج في خلال التصوير (قوله وخلافا ليونس الخ) لم يقل الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشيين يا هند فتقول اخشن يا هند وحكى الفراء انها لغة طي * الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة اي بان اسند الفعل الى الظاهر على لغة اكلوني البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع اي النون (خفيفة بعد الالف) اي سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها او حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة اكلوني البراغيث او كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين

لاجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (الا الالف) ابقها لخفتها تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها فاصل يا قوم هل تضربن هل تضربونن فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين واصل يا هند هل تضربن هل تضربينن فعل به ما ذكر وتقول يا زيدان هل تضربان فاصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرا بعد الف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسرة فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الالف فان قلت ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الاخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر اشار اليه بقوله (وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله) اي الالف (منه) اي من الفعل (رافعا) حال من الفعل اي حال كون الفعل رافعا (غير اليا والواو) اي بان رفع الالف او النون او ضميرا مستترا او اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل اي اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان يا زيدان وهل تخشينان وترضينان يا نسوة ويا زيد هل تخشين وترضين وهل يخشين ويرضين زيد والامر في ذلك كالمضارع (كاسعين سعيا) يا زيد وكذا بقية الامثلة * تنبيه * انما وجب جعل الالف ياء لان كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى او مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لانها من الرضوان (واحذفه) اي الالف (من رافع هاتين) اي الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وفي واو ويا شكل مجانس قفي) اي تبع يعني ان الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان قبلهما حركة غير مجانسة اعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نحو اخشين يا هند) وهل ترضين يا هند (بالكسر ويا قوم اخشون) وهل ترضون (واضمم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) * تنبيهان * الاول اجاز

لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (الف) لانه على حده اذ الاول حرف لين والثاني مدغم ويعضد ما ذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا حكاها ابن جني ويمكن ان يكون منه قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون * تنبيهان * الاول ذكر الناظم ان من اجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي في الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي * الثاني هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ ابو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن ان يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (والفا زد قبلها) اي زد قبل نون التوكيد (موكدا فعلا الى نون الاناث اسندا *) لئلا تتوالى الامثال فتقول هل تضربنان يا نسوة بنون مشددة مكسورة وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضربنن يا نسوة (واحذف خفيفة لساكن ردف) اي تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لامرين الاول ان يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله

لا تهين الفقير علك ان   تركع يوما والدهر قد رفعه

لانها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهي بعد الف على مذهب المجيز فقال يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول اضرباء الغلام واضربناء الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعني بحذف الالف والنون والثاني ان يوقف عليها تالية ضمة او كسرة والى ذلك اشار بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) فتقول يا هولاء اخرجوا ويا هذه اخرجي تريد اخرجن واخرجن اما اذا وقعت بعد فتحة فسياتي (واردد اذا حذفتها في الوقف ما) اي الذي (من اجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير ويائه كما مر وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وابدلنها بعد فتح الفا وقفا) اي واقفا

سوى يونس والكوفيين لايهام دخول الكوفيين في البصريين كيونس ولم يقل سوى يونس وخلافا للكوفيين لايهامه ان المخالف هو الكوفيون وان يونس ليس من البصريين وان لم يخالف ولم يقل والبصريين وخلافا الخ لعم تنبيهه على كون يونس ليس من البصريين ولم يقل وخلافا له وللكوفيين ايثارا للاسم الظاهر الاظهر الذي لا يحوج الى اعادة اللام في المعطوف هذا غاية ما يراعى به جانب الشارح (قوله لان فيه التقاء الساكنين الخ) هو علة لقول المصنف ولم تقع خفيفة الخ ولقول الشارح وفاقا الخ ووجه الالتقاء لو بقيت ان النون ساكنة والالف ساكنة وقد تخلص المخالف من ذلك بكسرها لكن الجمهور يرون ان المبالغة في تخفيفها لا تناسب تحريكها واعلم ان كون مذهب يونس والكوفيين ما ذكر هو الذي ذكره المصنف في شرح الكافية والذي نقله سيبويه عن من ذكر ابقاء النون ساكنة ولا يبالون بالتقاء الساكنين لقول العرب ازدحمت حلقتا الدرع (قوله لالتقاء الساكنين) غاية التوجيه لهذه العبارة ان تكون اضافة كسرها عهدية وان الساكنين هما النون الاولى والنون الثانية وان المراد التخلص من الالتقاء بالحركة الاصلية في ذلك وان قوله لانه علة لتقع شديدة وان اسم ان عائد الى التقاء الساكنين الذي يستلزمه قوله تقع شديدة من اجتماع الالف والنون الاولى فيصح الكلام وان كان لا يوافق ما تقدم من ان علة الكسر الشبه بنون التثنية ثم وجدت في نسخ لا لالتقاء الساكنين بزيادة لا النافية قبل قوله لالتقاء الخ وشرحها ان تقول وكسرها للشبه بنون التثنية كما تقدم لا لاجل الالتقاء لان الالتقاء هنا على حده فلا يطلب ما يخلص منه وعليها فالامر ظاهر كما لا يخفى وكان النساخ اسقطتها ظنا منهم انها مكررة لما راوا صورتها صورة ما بعدها فتامل (قوله ويمكن ان يكون منه الخ) اي ولا يتعين لجواز كون الواو للحال ولا نافية والنون نون الرفع (قوله واحذف خفيفة الخ) اي لبيان خمسة ما يختص بالافعال على ما يختص بالاسماء وهو التنوين حيث حرك في الاكثر (قوله لانها لما لم تصلح للحركة) انما لم تصلح لها عند الجمهور لما قدمنا من ان الغرض ان تكون على اخف حالة وليس ذلك إلّا اذا سكنت لان الحرف المحرك فيه ثقل ما بالنسبة للساكن (قوله والثاني) اي من الامرين اللذين تحذف النون الخفيفة لاجلهما فهو عطف على قوله الاول الخ (قوله واردد) اي اعتناء به لكونه كلمة ولذلك لم

يرد تنوين كقاص لانه جزء كلمة (قوله ويحتمل ان يكون مفعولا له) اي على معنى ارادة الوقف نحو ضربته تاديبا اي ارادة للتاديب (قوله ومنه قوله لنسفعا الخ) قال الجاربردي وكتب اضربا بالالف وهو امر للواحد المذكر موكدا بالنون الخفيفة ومنهم من يكتبه بالنون الحاقا له باضربن امر للجمع المذكر وكان قياس اضربن ان يكتب بواو والف لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التوكيد وقلت اضربوا وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه قلت اضربي باسقاط النون ورد الياء وكان قياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التوكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون لكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبيين هذا الاصل وهو انه عند الوقف يحذفون نون التوكيد ويردون ما حذف لاجل نون التوكيد فانه لا يعرفه الّا الحاذق في هذا الفن (قوله وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف) هذا بيان لمفهوم قول المصنف لساكن ردف وبعد غير فتحة اذا تقف (قوله وحمل على ذلك الخ) حمل ايضا على لغة من نصب بلم (قوله مطلقا) اي ولو في غير المعتل (قوله وهو ما نقله الناظم في التسهيل) قال فيه واجاز يونس للواقف ابدالها واوا وياء في اخشون واخشين (قوله وفي الغرة اذا وقفت الخ) هذا ساقط من كثير من النسخ ❊

❊ ما لا ينصرف ❊

الاوجه في ذكره عقب فصل نوني التوكيد ان لكل تعلقا بالفعل فانه محل للنونين وبشبهه منع الصرف ووجه ايضا باشتمال كل من البابين على ثقيل وخفيف التنوين في الباب السابق وغير المنصرف والمنصرف في الباب اللاحق (قوله شبهه بالفعل او بالحرف) هو نشر على غير ترتيب اللف وهكذا قوله فان شابه الحرف الخ واختاره مع ان الترتيب الطبيعي يقتضي خلافه ليوالي بين احد الشيئين وما هو له وليتخلص بذكر شبه الفعل آخرا للدخول على كلام المصنف وباء بلا معاند للمصاحبة بخلاف باء بكونه فرعا فانها للسببية تدبر (قوله امكن) هو من مكن لا من تمكن لقوله سابقا من ذي ثلاث (قوله بقاوه على اصله الخ) قيل اخصر منه واظهر ان يقال هو كونه خاليا من شبه الحرف والفعل اما الاول فظاهر واما الثاني فلان اخذ الصرف في تعريف الصرف دور واجيب عن هذا بان المعتبر في الصرف عدم مشابهة الحرف

ويحتمل ان يكون مفعولا له اي لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول في قفن قفا) ومنه لنسفعا وليكونا وقوله «ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا» وقوله

فمن يك لم يثار باعراض قومه فاني ورب الراقصات لا ثارا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله «اضرب عنك الهموم طارقها» وقوله «كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا» وحمل على ذلك قراءة من قرا الم نشرح لك صدرك ❊ خاتمة ❊ اجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء او واوا في نحو اخشين واخشون فتقول اخشيي واخشووا وغيره يقول اخشي واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على ان يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال واما يونس فيقول اخشووا واخشيي يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من اجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذا وقف على الموكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت الفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بمقدارهما وقيل بل ينبغي ان تحذف احداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت الفا عوض النون فاجتمع الفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء . اه . وقياسه في اضربنان اضربناء والله اعلم ❊

(ما لا ينصرف)

قد مر في اول الكتاب ان الاصل في الاسم ان يكون معربا منصرفا وانما يخرجه عن اصله شبهه بالفعل او بالحرف فان شابه الحرف بلا معاند بني وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الاتية منع الصرف ولما اراد بيان ما يمنع الصرف بدا بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين اتى مبينا ❊ معنى به يكون الاسم امكنا) فقوله تنوين جنس يشمل انواع التنوين وقد تقدمت اول الكتاب وقوله اتى مبينا الخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم امكن اي زائدا في التمكن بقاوه على اصله اي انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ❊ تنبيهات ❊ الاول ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين

وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا * الثاني تخصيص تنوين التمكين
بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير
والعوض والمقابلة * الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه
منصرف مع انه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم
اول الكتاب * الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف
وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة
« له صريف صريف القعو بالمسد » اي صوت صوت البكرة بالحبل
وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو
الرجوع فكانه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي
منصرفا لانقياده الى ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجه من
وجوه الاعراب الى غيره . اه . واعلم ان المعتبر من شبه الفعل في منع
الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ
ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان في
الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في
المعنى وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون
إلّا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم
إلّا اذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل ومن ثم صرف من الاسماء
ما جاء على الاصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف
فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من
جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجيمال
او من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل
الشبه بالفعل ولم يصرف نحو احمد لان فيه فرعيتين مختلفتين
مرجع احداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو
التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين
وكان في موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله

عدل ووصف وتانيث ومعرفة   وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف   ووزن فعل وهذا القول تقريب

والفعل واما البناء والمنع من الصرف فخارجان عن التعريف اضطره
الى الاتيان بهما شرح السببية التي اقتضاها قول المصنف معنى به
يكون الاسم امكنا (قوله وقيل الصرف هو الجر والتنوين الخ)
هذا والذي قبله على القول الثاني والذي قبله من التنبيه الرابع
(قوله الثالث يستثنى الخ) الظاهر ان تنوينه للمقابلة والتمكين
معا على ما اشرنا اليه في اول الكتاب نظير ما قدمنا عن الرضي
في تنوين التنكير (قوله في جهات الحركات) المراد بالحركات
حركات الجسم لا الحركات الاصطلاحية لان الكلام في معنى المنصرف
اللغوي المنقول منه واضافة الجهات اليه لادنى ملابسة والمعنى
ان المنصرف ماخوذ من انصراف الجسم في الجهات التي يتحرك
لها فاندفع ما قيل الصواب اسقاط الحركات تدبر (قوله فكانه
انصرف عن شبه الفعل) اي ولم ينصرف حقيقة لان ذلك
فرع الشبه بالفعل وهو لم يكن (قوله كدريهم) فرعيتاه تحقير
المعنى وتحويل اللفظ الى فعيل وجهتهما الواحدة التصغير (قوله
كاجيمال) فرعيتاه الجمع والتصغير ثم لا يذهب عليك انه لا ينبغي
الاتيان بهذا و بما قبله لتقييد العلل بالتسع والتصغير والتحقير
ونحو ذلك ليس منها (قوله كحائض وطامث) فرعيتاه التانيث
والوصف لكن يقال جعل الشارح التانيث فرعية راجعة الى المعنى
ينافي ما ياتي من ان التانيث مطلقا ولو معنويا كما في زينب
فرعية لفظية وجوابه ان لفظيته هناك لوجدان التاء او ما قام مقامها
من الحرف الرابع او حركة الوسط وذلك مفقود هنا هذا والطامث
يطلق على الذي افتض البكر وعلى الماس وعلى ذي الدنس وعلى
الفاسد وعلى الحائط اذ هو ايضا احد اسماء الحيض العشرة المجموعة
في قول القائل

للحيض عشرة اسماء وخمستها   حيض محيض محاض طمث اكبار
طمس عراك فراك مع اذى ضحك   درس دراس نفاس قرء اعصار

(قوله عدل ووصف الخ) العدول في قوله ثم جمع ثم تركيب
عن الواو الى ثم لاستقامة الوزن وقوله زائدة منصوب على انه
حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف
فاعل للظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى
انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا
لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل

النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم عليه في الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة الكلام المنظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلل اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لانها في عددها خلاف قال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة قاله الجامي ثم ان البيتين ينسبان الى الشيخ ابن الحاجب وليس كذلك كما نص عليه المصنف في شرح الكافية وقد ذكر الحافظ السيوطي في الاشباه والنظائر ابياتا كثيرة اخر في جمع علل الصرف فعليك بها ان شئتها (قوله والمعنوية منها العلمية) هذا الى قوله وجميع ما لا ينصرف الخ ساقط من كثير النسخ (قوله بدا بما يمنع الخ) اي بالذي يمنع حالتي التعريف والتنكير المتقدمتين ويبعد حمل الحالتين على القصر والمد وان كان يناسب الدخول على خصوص البيت (قوله او ممدودة) ليس منها الف افياء لان وزنه افعال لا فعلاء (قوله وفرعية من جهة لزوم الخ) هذه معنوية والاولى لفظية (قوله كحذرية وعرقوة) الاول بحاء مهملة مكسورة وذال معجمة ساكنة وراء مكسورة وياء مفتوحة وهاء تانيث يطلق على القطعة الغليظة من الارض وعلى حرة لبني سليم وعلى الاكمة الغليظة والثاني بعين مهملة مفتوحة ولا نظم وراء مهملة ساكنة وقاف وواو مفتوحة وهاء تانيث ويقال عرقات بكسر العين وبالف في موضع الواو والعرقوتان خشبتان معترضتان على الدلو كالصليب وخشبتان يضمان ما بين واسط الرحل والموخرة والجمع العراقى (قوله هكذا) اي لا تنفك استعمالا عن ما هي فيه بقسميه ولذلك اي لكون الالف لا تكون الّا لازمة والتاء مقدرة الانفصال غالبا واطلق في الالف وهي مقيدة بالمقصورة كما يوخذ من التمثيل وسيجيء والف التانيث حيث مدا (قوله في قرقرى الخ) في القاموس والقرقر الظهر كالقرقرى كفعفلى (قوله زجيجة) بتشديد الياء على وزن فعيعلة (قوله لان الفها للتانيث) هذه العلة جارية حتى في كلتا من رايت كلتا جاريتيك ومررت بكلتا جاريتيك فقوله سابقا من قولك قامت كلتا جاريتيك يعني او من

والمعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها لفظي فيمنع مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد ومروان واربعة اخرى وهي العجمة كابراهيم والتانيث كطلحة وزينب والتركيب كمعدي كرب والف الالحاق كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير ولما شرع في بيان الموانع بدا بما يمنع في الحالتين لانه امكن في المنع فقال

(فالف التانيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع *) اي الف التانيث مقصورة كانت او ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كما مر او جمعا كجرحى واصدقاء اسما كما مر ام صفة كحبلى وحمراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها في الغالب مقدرة الانفصال ففي المونث بالالف فرعية من جهة التانيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المونث بالتاء وانما قلت في الغالب لان من المونث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المونث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له اذ ليس في كلام العرب فعلي ولا فعلو الّا ان وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الّا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس اصلي فقيل في قرقرى قريقر كما قيل في سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل في زجاجة زجيجة * فرعان * الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لان الفها للتانيث وان سميت بها من قولك رايت كلتيهما او كلتي المراتين في لغة كنانة صرفت

لان الفها حينئذ منقلبة فليست للتانيث * الثاني اذا رخمت حبلوي على لغة الاستقلال عند من اجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا (وزائدا فعلان) رفع بالعطف على الضمير في منع اي ومنع صرف الاسم ايضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (في وصف سلم * من ان يرى بتاء تانيث ختم) اما لان مونثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما لانه لا مونث له نحو لحيان لكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه ايضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مونثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب فعلان فعلى اوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير في حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر وآدر مع انه لا مونث له ولو فرض له مونث لامكن ان يكون كمونث ارمل وان يكون كمونث احمر لكن حمله على احمر اولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذي مونثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومونثه فعلانة في قوله

اجز فعلى لفعلانا   اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا   وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا   وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا   واتبعهن نصرانا

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان في لغة واليان في كبش اليان اي كبير الالية فذيل الشارح المرادي اياته بقوله «وزد فيهن خمصانا» على لغة واليانا» فالحبلان الكبير البطن وقيل المتلي غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم اما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مونثه ندمى وقد مر والنصران واحد النصارى * تنبيهات * الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي حمراء في بناء يخص المونث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع ان الاول من كل من الزيادتين الف والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في افعل ونفعل فلما اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف

قولك رايت كلتا جاريتيك ونحوه مما بينا لان الالف فيما ذكر ليست بمنقلبة فهي للتانيث على ما يقتضيه ظاهر كلامه (قوله لان الفها حينئذ الخ) هذه العلة جارية فيها من نحو مررت بكلتيهما او كلتا المراتين نظير ما تقدم (قوله فقلت يا حبلى) اي بحذف ياء النسب وقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله رفع بالعطف) هو اولى من ان يكون مبتدا والخبر محذوف اي كذلك (قوله وهذا متفق على منع صرفه) في التصريح واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكرانة فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يوخذ بها (قوله اكمر وآدر) الاول كبير الكمرة والكمرة بالتحريك راس الذكر والثاني كبير الانثيين والذي في القاموس الآدر والمادور من ينفتق صفاقه فيقع قصبه في صفنه ولا ينفتق إلّا من جانبه الايسر او من يصيبه فتق في احدى خصييه ادر كفرح والاسم الادرة بالضم ويحرك وخصية ادراء عظيمة بلا فتق وقوم مآدير ادر (قوله خمصان في لغة) اللغة الاخرى ضمها (قوله والسيفان الرجل الطويل) عبارة غيره طويل وممشوق ضامر البطن وذكر ابن سيده في المخصص ان سيفان فعلان على مذهب من قال انه مشتق من السيف فاما من قال انه مشتق من السفن وهو الغشى فهو فيعال وفيعالة (قوله لالفي التانيث) صريح في ان الهمزة الف وكذا في ان المجموع للتانيث ولا نظير له وعن سيبويه ان الاصل حمرى كسكرى فزادوا الفا قبل هذه الالف وابدلوا الالف الثانية التي للتانيث همزة وعن غيره ان الاولى للتانيث والثانية زائدة وملخص التعليل المشار اليه بقوله فلان فيه الزيادتين الخ ان في فعلان حرفين زائدين وهما الالف والنون وفي فعلاء الفان زائدان وان زائدي فعلان كزائدي فعلاء من جهة ان كلا في بناء مختص إلّا ان بناء الاولين لا يكون إلّا للمذكر و بناء الاخيرين لا يكون إلّا للمونث ومن جهة ان تاء التانيث لا تدخل مع الاولين كما لا تدخل مع الاخيرين ومن جهة ان الحرف الاول من كل من الاولين والاخيرين الف ومن جهة ان الحرف الثاني اذا وقع في اول الفعل المضارع دل على التكلم و بذلك تمت فرعية اللفظ فلما ضم الى ذلك الوصفية التي هي الفرعية المعنوية اجتمع الفرعيتان وامتنع

الصرف

الصرف (قوله وانما لم تكن الوصفية الخ) سوال وجواب حاصل
الاول ان اعتبار الالف والنون الزائدتين وتكلف مشابهتهما للالف
والهمزة في حمراء لا داعي اليه لم لا يعتبر الاشتقاق فرعية لفظية مع
الوصفية المعنوية فان المشتق فرع عن المشتق منه من جهة اللفظ والصفة
فرع الجامد من جهة ان الصفة تحتاج الى موصوف تنسب اليه
لدخول النسبة في مفهومها والجامد لا يحتاج لما ذكر والمحتاج فرع
عن غير المحتاج وحاصل الثاني ان الاشتقاق لا يعتبر فرعية لفظية لضعفه
من حيث ان لفظ المشتق كلفظ المصدر الذي لا فرعية لفظية فيه فان
كلا اسم منكر واما ذلك الانتساب الى الموصوف فانه لا يستاثر
به المشتق عن المصدر اذ قد يوجد في المصدر في الجملة في نحو
رجل عدل ودرهم ضرب الامير إلّا ان المصدر هاهنا يحتاج الى تاويل
بارادة المشتق منه او تقدير المضاف ولا كذلك الوصف المشتق
ولهذا قلنا والمصدر صالح لذلك بالجملة فالاشارة بذلك الى ما ذكر
من نسبة معنى الحدث الى الموصوف والمصدر مبتدا خبره صالح
وبالجملة يتعلق به وباره بمعنى في قوله وكذا انما صرف نحو
ندمان الخ) يعني ان الفرعيتين السابقتين وهما الوصفية وزيادة
الالف والنون موجودتان بحسب الظاهر في نحو ندمان مما مونثه
فعلانة فحقه ان لا يصرف لكنه صرف لان الفرعيتين المذكورتين
غير موجودتين في التحقيق لان الزيادة المذكورة لما كانت تصحب
التاء تارة وتنفك عنها اخرى نزلت منزلة حرف اصلي والحرف
الاصلي لا يعتبر فرعية فكذا ما نزل منزلته (قوله فهم من قوله
زائدا فعلان الخ) اي لانه عبر به مفتوح الفاء والمتبادر انه اراد
خصوص ذلك ولم يات بما ينافيه ومن هذا ظهر الفرق بين هذا
وبين قوله الاتي كذاك حاوي زائدي فعلان حيث عمم المفتوح
والمضموم والمكسور لانه اتى هناك بما ينافي حيث قال كغطفان
وكاصبهان فاندفع ما اورد عليه (قوله لان في اوله الخ) ليس
فيه ظرفية الشيء لنفسه كما وهم لان مفهوم الزيادة من حيث
هي زيادة اعم من مفهوم اول افعل من حيث هو كذلك ويكفي
ذلك في المغايرة وقد صرح السيد السند في حواشي المطول في
بحث المقدمة بنظير ما ذكرنا وقد قالوا في قوله تعالى كتب ربكم
على نفسه الرحمة انه من اضافة الاعم الى الاخص لا من اضافة
الشيء الى نفسه فتدبر (قوله فلا يحتاج هنا لذكرهما) لعل وجه
الاحتياج الى ذلك التنبيه على ان وزن افعل في كلام والده كناية

وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع ان في الصفة فرعية في
المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية
اللفظ في الصفة لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم
يخرجها الاشتقاق الى اكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف
والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير
فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يوثر
ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما
صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من
جهة ان الزيادة فيه لا تخص المذكر وتاحقه التاء في المونث نحو
ندمانة فاشبهت الزيادة فيه بعض الاصول في لزومها في حالتي التذكير
والتانيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك ان قوما من العرب
وهم بنو اسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يونثونه بالتاء ويستغنون
فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن
الزيادة عندهم شبيهة بالفي حمراء فلم تمنع من الصرف * الثاني فهم
من قوله زائدا فعلان انهما لا يمنعان في غيره من الاوزان كفعلان بضم
الفاء نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بالفي التانيث * الثالث ما
تقدم من ان المنع بزائدي فعلان لشبههما بالفي التانيث في نحو حمراء
هو مذهب سيبويه وزعم المبرد انه امتنع لكون النون بعد الالف
مبدلة من الف التانيث ومذهب الكوفيين انهما منعا لكونهما زائدتين
لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بالفي التانيث (ووصف اصلي ووزن افعلا
ممنوع) بالنصب على الحال من وزن افعلا اي حال كونه ممنوع
(تانيث بتا كاشهلا) اي ويمنع الصرف ايضا اجتماع الوصف
الاصلي ووزن افعل بشرط ان لا يقبل التانيث بالتاء اما لان مونثه
فعلاء كاشهل او فعلى كافضل او لانه لا مونث له كاكمر وآدر فهذه
الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فان وزن
الفعل به اولى لان في اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم
فكان ذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اصل لما زيادته لغير
معنى فان انث بالتاء انصرف نحو ارمل بمعنى فقير فان مونثه ارملة
لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه واجاز الاخفش
منعه لجريه مجرى احمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام ارمل
غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلي عن
العارض فانه لا يعتد به كما سياتي * تنبيهان * الاول مثل الشارح لما
تلحقه التاء بارمل واباتر وهو القاطع رحمه وادابر وهو الذي لا يقبل
نصحا فان مونثها ارملة واباترة وادابرة اما ارمل فواضح واما اباتر
وادابر فلا يحتاج هنا لذكرهما اذ لم يدخلا في كلام الناظم فانه علق المنع على وزن افعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على
وزن اصلي في الفعل اي الفعل به اولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها « ووصف اصلي ووزن اصلا في الفعل تا انثى به لن توصلا »

ولهذا احترز ايضا من يعمل ومونثه يعملة وهو الجمل السريع * الثاني الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به اولى لا على وزن افعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو احيمر وافيصل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو ابيطر ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فان كل واحد منهما وان كان اصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل اولى به من الاسم فلا اعتداد به . اه . (والغين عارض الوصفية * كاربع) في نحو مررت بنسوة اربع فانه اسم من اسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية وايضا فهو يقبل التاء فهو احق بالصرف من ارمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك ارنب من قولهم رجل ارنب اي ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ اصله الارنب المعروف (وعارض الاسمية) اي والغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الاصلي ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية (فالادهم القيد لكونه وضع * في الاصل وصفا انصرافه منع *) نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية * تنبيه * مثل ادهم في ذلك اسود للحية العظيمة وارقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (واجدل) للصقر (واخيل) لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وافعى) للحية (مصروفة) لانها اسماء مجردة عن الوصفية في اصل الوضع ولا اثر لما يلمح في اجدل من الجدل وهو الشدة ولا في اخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا في افعى من الايذاء لعروضه عليهن (وقد ينلن المنعا) من الصرف لذلك وهو في افعى ابعد منه في اجدل واخيل لانهما من الجدل ومن الخيول كما مر واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه اجدل واخيل غير مصروفين قوله

كان العقيليين يوم لقيتهم ... فراخ القطا لاقين اجدل بازيا

وقول الاخر

ذريني وعلمي بالامور وشيمتي ... فما طائري يوما عليك باخيلا

كما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في اجدل واخيل وافعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في ابطح واجرع وابرق فصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف ارنب واكلب حين اجريا مجرى الصفات الا ان الصرف لكونه الاصل ربما رجع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن

عن لازمه الاعم الذي هو وزن الفعل الاولى به كما يدل عليه كلامه في بيت الكافية لشمول نحو احيمر وافيصل وقد غفل الشارح المحقق عن هذا فحمل الكلام على ظاهره واورد اولا على الشارح البدر ما اورد وثانيا على ابيه ما اورد وقوفا دون ذلك التحقيق مع انه ارتكب مثله في صدر الكتاب في قوله بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن كما حققناه له هناك (قوله ولهذا احترز ايضا الخ) قيل اي لكونه علق المنع على وزن اصلي في الفعل احترز ايضا من يعمل لان يفعل من الاوزان التي الفعل بها اولى وهو غير صحيح لانه اذا كان يعمل من الاوزان التي هي اولى بالفعل كان مندرجا في كلامه الذي علق فيه المنع على وزن اصلي في الفعل فكيف يحترز به عنه الا ان يقال احترز عن خروجه عن قوله وصف اصلي والمقصود دخوله فيه لكنه لا يناسبه الاتيان بقوله ومونثه يعملة لانه يقتضي الاخراج الا ان يراد ان المقصود دخوله في وزن اصلي ووزن اصلا ثم يخرج بعد ذلك بقوله تاء انثى به لن توصلا و بعد ذلك كله فكلمة ايضا ليس لها كبير موقع لان معناها كما احترز عنه بقوله هنا وزن افعلا لان المحترز به هنا غير المحترز به هناك ويجاب بانه ليس ذلك معناها وانما معناها كما احترز بقوله في الكافية بقوله تاء انثى به لن توصلا عن اباتر وادابر ويحتمل ان يكون المعنى و بهذا اي لكونه علق المنع في هذا الكتاب على وزن افعل احترز ايضا عن يعمل فلم يتناوله كلامه كما لم يتناول اباتر وادابر اللذين ذكرهما الشارح وهذا امس بكلامه واقل كلفة ويحتمل ان يكون المعنى و بهذا اي بكلامه في الكافية احترز عن يعمل ومونثه يعملة حيث قال تاء انثى به لن توصلا ايضا اي كما احترز عنه بكلامه هنا حيث قال ممنوع تانيث بتا وعليه فجملة و بهذا الخ لم ترتبط بما تقدم كما لا يخفى على العارف بالاساليب فتدبر (قوله لا على وزن افعل ولا الفعل الخ) يريد ان العبارات ثلاث وزن الفعل الذي هو به اولى وزن افعل وزن الفعل والفصل المتقدم لا للوسط لعدم شموله نحو احيمر وافيصل والمقصود دخوله ولا للطرف لشموله نحو بطل وجدل وندس والمقصود خروجها وهو ظاهر (قوله فالادهم القيد) الاظهر انه عطف بيان لان المقصود بالحكم وهو منع الصرف للكون وصفا وضعا هو الادهم لا القيد (قوله وقد ينلن المنع) بالبناء للمجهول او للمعلوم من انال او من نال مزيدا او مجردا ومن المجرد قوله

نالت على يدها ما تنال يدي　　نقشا على معصم اوهت به كبدي

(قوله عدل) هو خروج الكلمة عن صيغتها الاصلية لغير قلب او تخفيف او الحاق او معنى زائد فخرج نحو باب ونحو فخذ بسكون الخاء ونحو كوثر ونحو رجيل (قوله في اخر) قد اريناك سابقا تصحيح هذه العبارة (قوله معدولان عن واحد واحد) نص في الدرة على انه لا يصح ان يقال جاؤوا واحدا واحدا ولا اثنين اثنين لان العرب قد عدلوا عن ذلك الى احاد ومثنى وكذا اخواتهما فهذا من الاصول المهجورة هذا وقد استدل على ذلك العدل بان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر ابدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدوا احاد غير مكرر لفظا والمقصود التقسيم حكموا بان اصله لفظ مكرر (قوله وثناء ومثنى الخ) في شرح التسهيل للبدر الدماميني اشتهر السوال بان الوصف في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف باربع في قولك مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف فيها ولم يوثر في اربع واجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع إلَّا وصفا ولا يستعمل إلَّا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو اربع فانه لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل الوصفية له بطريق العروض فافترقا هذا كلامه (قوله اما نعتا الخ) اما تجوز الخلو او تمنعه وينظر للغالب كقوله

وخل كفاها ولم يكفهـــــا　　ثناء الرجال ووحدانهـــا

ثم ان قوله اما نعتا الخ هو مصب الحصر وانما عدل عن ان يقول إلَّا نكرات اوصافا اما نعتا الخ فرارا من توهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (قوله واما حالا) صاحبها ما او ضمير طاب او النساء (قوله وانما كرر لقصد التوكيد) جواب سوال تقريره لا نسلم ان مثنى ونحوه يفيد التكرار والسند خبر صلاة الليل مثنى مثنى ووجه التمسك به انه كرر اللفظ ليحصل التكرار في المعنى ولو كان لفظ مثنى وحده يفيد التكرار لما اعاده مرة اخرى وتقرير الجواب ان التكرار المعنوي انما افاده اللفظ الاول واما اللفظ الثاني فانما اكده فقط ولم يفد معنى تاسيسيا (قوله وذهب الزجاج الى ان المانع الخ) الظاهر ان الزجاج لا يعتبر العدل كما يعتبره القوم بان يجعل جاء القوم احاد معدولا عن جاء القوم واحدا واحدا وانما يرى ان اللفظ المفرد الذي هو احاد مثلا اصله لفظ واحد لكنه غير للفظ احاد ثم اللفظ المغير المعدول عنه وهو واحد لا تضعيف فيه بخلاف المعدول اليه ففيه ذلك وهذا هو الذي يدل عليه كلام الشارح حيث قال تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف وقال عدل عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف ونظر بامثلة المبالغة التي عدل فيها عن فاعل الى فعال وقال إلَّا ان تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار فان تم هذا اندفع ما قيل مقتضاه ان المعدول عنه اسم العدد غير مكرر وهو غير صحيح لما تقدم ان المقصود التقسيم فليحرر (قوله فلكونها تغيرت الخ) يريد ان لفظ احاد وان كان المعنى الذي يستفاد منه يستفاد من واحد واحد لكنه هو احد اللفظين المعدول عنهما فرجع به لما ذكر بالتصرف واحد اللفظين الذي هو اصل له غير مفيد للتضعيف وهو مفيد له فقد تغير عن المعنى الذي كان يفهم منه في الاصل قبل ان يصير لفظ احاد مثلا تدبر (قوله كابنية المبالغة) لا يخفى عليك ان النقض بامثلة المبالغة مشترك الالزام اذ يقال في امثلة المبالغة عدل ووصف كما في تلك الالفاظ إلَّا ان يقال بالفرق بان امثلة

الاصل فلا يصار اليه إلَّا بسبب قوي

(ومنع عدل مع وصف معتبر ❊ في لفظ مثنى وثلاث واخر ❊) منع مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره وفي لفظ متعلق به اي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين احدهما المعدول في العدد الى مفعل نحو مثنى او فعال نحو ثلاث والثاني في اخر المقابل لاخرين اما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل إلَّا نكرات اما نعتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع واما حالا نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها ال قال في الارتشاف واضافتها قليلة وذهب الزجاج الى ان المانع لها العدل في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف ورد بانه لو كان المانع من صرف احاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم احد امرين اما منع صرف كل اسم يتغير عن اصله لتجدد معنى فيه كابنية المبالغة

واسماء الجموع واما ترجيح احد المتساويين على الاخر واللازم
منتف باتفاق وايضا كل ممنوع من الصرف لا بد ان يكون فيه فرعية
في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها ان تكون من غير جهة فرعية
اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتاتى ذلك في احاد إلّا ان تكون
فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنى التكرار وفي المعنى
بلزومه الوصفية وكذا القول في اخواته واما اخر فهو جمع اخرى
انثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له ايضا العدل والوصف
اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويين انه معدول عن
الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل فحقه ان لا يجمع إلّا
مقرونا بال والتحقيق انه معدول عما كان يستحقه من استعماله
بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه وذلك ان آخر من باب افعل
التفضيل فحقه ان لا يثنى ولا يجمع ولا يونث إلّا مع الالف واللام
او الاضافة فعدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن
لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتانيث بحسب ما يراد به من
المعنى فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامراة اخرى ونساء
اخر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر إلّا انه لم يظهر اثر
الوصفية والعدل إلّا في اخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران
وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف اخرى فان
فيها ايضا الف التانيث فلذلك خص اخر بنسبة اجتماع الوصفية
والعدل اليه واحالة منع الصرف عليه فظهر ان المانع من صرف
اخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادا به جمع المونث لان حقه
ان يستغنى فيه بافعل عن فعل لتجرده من ال كما يستغنى باكبر عن
كبر في قولهم رايتها مع نساء اكبر منها * تنبيهان * الاول قد يكون
اخر جمع اخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لان مذكرها آخر
بالكسر بدليل قوله تعالى وان عليه النشاة الاخرى ثم الله ينشىء النشاة
الاخرة فليست من باب افعل التفضيل والفرق بين اخرى انثى
آخر واخرى بمعنى آخرة ان تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها
مثلها من جنسها نحو جاءت امراة اخرى واخرى واما اخرى بمعنى
آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي
المقابلة لاولى في قوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم اذا عرفت ذلك
فكان ينبغي ان يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال

ومنع الوصف وعدل اخـرا   مقابلا لاخرين فاحصرا

الثاني اذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي ذو الزيادتين وذو
الوزن وذو العدل بقي على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت بالتسمية
خلفتها العلمية (ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلما)

المبالغة كثيرا ما تستعمل غير اوصاف واحوال واخبار ففي وصفيتها
ضعف ليس في فعال ومفعل لكن يقال ان اخر مثل امثلة المبالغة في
ذلك نعم على ما ذكرنا من ان المعدول عنه عند الزجاج مفرد
ومكرر القوم عند القوم وبعد ذلك كله فالحق ان كل ما يدعيه
في ثلاث ونحوه يمكن ادعاوه في امثلة المبالغة فليحرر (قوله
واسماء الجموع) الاضافة للبيان اي اسماء هي الجموع او اضافة
اسم الى مسمى اي الاسماء الدالة على الجماعة وليس المراد اسماء
الجموع المعروفة لعدم التغيير فيها (قوله إلّا ان تكون الخ)
اي لا ان كانت فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد وفي المعنى بالتغيير
المذكور لان جهتهما واحدة وهي العدل يدل على ذلك صدر عبارة
الشارح حيث قال وذهب الزجاج الى ان المانع لها العدل في
اللفظ والمعنى (قوله عن الالف واللام) اي ذي الالف واللام وانما
اقتصر على الالف واللام ايثارا لما به المغايرة بين المعدول عنه
والمعدول اليه (قوله والتحقيق انه معدول عما كان يستحقه الخ)
ليس هذا هو العدل المراد الذي هو سبب لمنع الصرف وانما هو
كناية عنه اذ يلزم من العدول عن استعماله بلفظ واحد للواحد
وغيره العدول عن لفظ الواحد المذكر لغيره وهو المقصود ولما كان هذا
قد يخفى اتى الشارح ببيانه بقوله وذلك ان آخر من باب الخ
حتى استنتج منه ما هو المراد فقال اولا فعدل في تجرده منها واستعماله
لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع الخ وقال ثانيا
فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر وانما كان هذا تحقيقا
وما قبله ليس كذلك لان الاول اما ان يوهم ان العدل غير كائن في
آخران وآخرين واخرى واما ان يوهم انها ممنوعة الصرف كلها
للعدل والكل باطل وبهذا اندفعت شكوك الناظرين (قوله
بدليل قوله تعالى وان عليه النشاة الاخرى) مرتبط بقوله اخرى
بمعنى آخرة (قوله ويعطف عليها مثلها) عطف مسبب على سبب
اذ يتسبب على كونها بمعنى آخرة اي مغايرة ونفي الدلالة على
الانتهاء جواز العطف المذكور اذ لا مانع من جواز تعدد المغايرات
وهكذا قوله ولا يعطف عليها على ما قبله فتامل (قوله اذا سمي
بشيء من هذه الخ) قد علم مضمون هذا التنبيه مما ذكره سابقا قبيل
قول المصنف فالف التانيث مطلقا الخ وانما اعاده هنا للمناسبة مع
دفع الغفلة ولاجل ان يكون كالشرح لكلام التسهيل الاتي بعد هذا
ولذا قال فيما سياتي واما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها مع ان

هذا تفصيل وذلك اجمال على ما هو مقتضى التنبيه (قوله يعني ان ما وازن الخ) يعني ان المصنف اطلق المصدر وهو وزن واراد المشتق منه وهو موازن (قوله فهو مثلهما) يشير الى ان الكاف ليست حرفا جرت الضمير بل هي اسم خبر مضاف الى الضمير وهو هما (قوله ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها) عبارة النسخ الاولى وعلى موازن فعال ومفعل من عشرة وخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا وفاقا للكوفيين والزجاج وعبارة النسخ الثانية وعلى موازن فعال ومفعل من عشرة وواحد الى خمسة ولا يقاس عليهما الى التسعة خلافا للكوفيين (قوله قال الشيخ ابو حيان الخ) عبارته في شرح التسهيل والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى عشرة حكى ابو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني موحد الى معشر وحكى ابو حاتم في كتاب الابل ويعقوب ابن السكيت احاد الى عشار ولا التفات الى قول ابي عبيدة في المجاز لا نعلمهم قالوا فوق رباع فمن علم حجة عليه ومما جاء من ذلك قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع وانشد في كتاب مقاتل الفرسان

ولقد تركتهم ثناء وموحـدا ... وتركت مرة مثل امس الدابر

وقال الكميت

فلم يستريثوك حتى رميـ ... ـت فوق الرجال خصالا عشارا

وقال الشاعر

هنيئا لارباب البيوت بيوتهم ... وللاكلين التمر مخمس مخمسا

وقال الهذلي

منت لك ان تلاقيني المنايا ... احاد احاد في شهر حلال

ويروى في الشهر الحرام وقال

ترى النعرات الزرق تحت لبانه ... احاد ومثنى اصعقتها صواهله

وقال

ضربت خماس ضربة عبشمي ... ادار سداس ان لا يستقيما

وقال ساعدة ابن جوية

وعاودني ديني فبت كانني ... خلال ضلوع الصدر شرع ممدد
ولكنما اهلي بواد انيسه ... ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد

وانشد خلف الاحمر ابياتا بنى فيها قائلها فعال من احاد الى عشار وهي

قل لعمرو يابن هند ... لو رايت القوم شنبا
ارات عيناك منهم ... كلما كنت تمنا
اذ اتتنا فيلق شهـ ... ـباء من هنا وهنا
واتت دوسر الملـ ... ـحاء سيرا مطمئنا
ومضى القوم الى القو ... م احادا واثنا
وثلاثا ورباعا ... وخماسا فاطعنا
وسداسا وسباعا ... وثمانا فاجتلدنا

يعني ما وازن مثنى وثلاث من الفاظ العدد المعدول من واحد الى اربع فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد واحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع وهذه الالفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها قال في شرح الكافية وروي عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه سمع فيها خماس ايضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب احدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها الثاني لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين الثالث انه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ ابو حيان والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البناءين ابو عمرو الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ * تنبيه * قال في التسهيل ولا يجوز صرفها يعني اخر مقابل آخرين وفعال ومفعل في العدد

مذهوبا بها مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لابي علي وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم انتهى اما المسالة الاولى فالمعنى ان الفراء اجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح واما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها (وكن لجمع مشبه مفاعلا * او المفاعيل بمنع كافلا) كافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا وكذا لجمع ومفاعل مفعول بمشبه يعني ان مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل اي في كون اوله مفتوحا وثالثه الفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ او مقدر على اول حرفين بعدها او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف ووجه خروجه عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة إلّا واوله مضموم

ونساعا وعشـــــارا فاصبنا واصبنـــــا

وصرف الشاعر فعال في جميع ذلك للضرورة وتحريفه ثناء الى اثنا ضرورة ايضا (قـوله مذهوبا بهـا مذهب الاسماء) كذا في بعض نسخ التسهيل بافراد الضمير المجرور بالباء واكثرها على تثنيته عائدا الى مفعل وفعال ثم ان الذهاب بها مذهب الاسماء اي النكرات في الاستقلال وعدم الجريان على موصوف مذكور او مقدر والصرف واعلـم ان الفراء يقول ان هذه الاسماء التي هي في العدد معدولة انما امتنعت من الصرف للعدل والتعريف بنية الالف واللام وان الذي منع من ظهور الالف واللام كونها في نية الاضافة ولذلك عنده لا تدخلها الالف واللام ولا تضاف فهي بخلاف ما عدلت عنه فانه يدخلهـا الالف واللام وتضاف فيقال الثلاثة والثلاث وثلاث نسوة وثلاثة رجال قـال الفراء ومن جعلهـا نكرة وذهب بهـا الى الاسماء اجراها مجراها تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وقال الشاعر

فان الغلام المستهـــام بذكره قتلنا به من بين مثنى وموحد
فاربعة منهم وآخر خـــامس وساد مع الاحكام في رمح معبد

قـال ووجه الكلام ان لا تجرى وان تجعل معربة لانها مصروفة يعني بقوله مصروفة انها معدولة (قوله ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم) وجه منعها من الصرف عند الجمهور فيما اذا نكرت بعد التسمية بها انها اشبهت اذ ذاك اصلها من جهة ان اللفظ في الحالين واحد وانه نكرة كما انه قبل التسمية كذلك ومن صرف احمر اذا نكر بعد التسمية فقياس قوله ان يصرف هذه الاسماء اذا نكرت بعد التسمية (قوله اما المسالة الاولى الخ) انما خص هذه المسالة بالبيان لخفاء تصورها بالنسبة المسالة الثانية التي تقدمت قبل والثالثة وقيل لما كان كلام التسهيل يقتضي ان الفراء اوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع والجواز المقابل للمنع يقتضي الوجوب مع ان مذهب الفراء في الخارج جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى ان الفراء الخ هذه عبارته وهو ليس بشيء لان نفي الجواز اولا ثم حكاية خلاف الفراء لا يقتضي إلّا ان الفراء يقول بنقيض ذلك السلب وهو الجواز ودعوى ان الجواز المقابل للمنع يقتضي الوجوب في غاية البطلان فان مقابل المنع ليس إلّا سلب المنع وهو اعم من الجواز المستوي الطرفين والوجوب ومن ثم كانت الممكنة العامة اعم من الممكنة الخاصة على ما هو معلوم من المنطق (قوله وكن لجمع) انما عبر بخصوص الجمع هنا لان ما كان على هذا الوزن وليس جمعا اشار اليه بقوله بعد ولسراويل الخ وان به سمي او بما لحق الخ وقد نبه الشارح ايضا على هذا حيث قال فيما ياتي قريبا وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلّا لجمع او منقول من جمع كما سياتي ومن غفل عن هذا كله قال الاولى ان يقول لفظ لان الجمعية ليست بشرط بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط الاتية امتنع صرفه (قـوله على اول حرفين) متعلق بمحذوف نعت آخر لكسر لا متعلق بكسر لانه مع كونه لم يبق على المعنى المصدري ملزوم لنعت المصدر قبل تمام عمله (قوله فان الجمع الخ) تعليل لقوله يعني ان مما يمنع الصرف الجمع المشبه الخ لا لمحذوف والكلام ظاهر في ان المانع الجمع المشبه مفاعل لكونه فيه الجمعية والخروج عن النظير تدبر

(قوله كعذافر) بضم العين و بالذال المعجمة قال في القاموس كعلابط الاسد والعظيم الشديد من الابل (قوله اصلهما يمني وشامي) اي على وزن حلبي (قوله وثمان) في كتاب ابي الفضل البطليوسي في ثمان لغتان الصرف لانه ليس بجمع وانما هو اسم عدد ومنع الصرف كما قال يحدو ثماني » لانه صار عنده جمعا من جهة معناه لانه عدد يقع للجمع بخلاف يمان وشآم لانه غير جمع وسيجيء التنبيه عليه في كلام الشارح والذي ذهب اليه الجوهري ان ثمان منسوب الى الثمن لانه جزء صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا اوله لانهم يغيرون في النسب (قوله وكانهم نسبوا الى فعل او فعل) كلاهما مفتوح الفاء الا ان الاول مسكن العين والثاني مفتوحها وانما عطف باو لان الخليل تردد بين هذين الوزنين في تهامة كانهم فكوا صيغته الى تهم او تهم وتردده في ذلك لمجيء السماع بذلك في يمن وشام (قوله كبراكاء) في التصريح بفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب والذي في القاموس وابتركوا جثوا للركب فاقتتلوا وهي البروكاء كجلولاء والبركاء (قوله الوسط) الصواب اسقاطه (قوله كرباحي) نسبة لرباح كسحاب اسم جماعة وقلعة بالاندلس منها محمد بن سعد اللغوي وقاسم بن الشارب الفقيه ومحمد بن يحيى النحوي والرباحي جنس من الكافور وقول الجوهري والرباح دويبة يجلب منها الكافور خلف واصلح في بعض النسخ وكتب بلد بدل دويبة وكلاهما غلط لان الكافور صمغ شجر يكون داخل الخشب و يتخشخش فيه اذا حرك فينشر و يستخرج كذا في القاموس و به تعلم ما في كلام الناظرين فتدبر (قوله وظفاري) نسبة لظفار قال في القاموس كسحاب وقد يمنع شيء من العطر كانه ظفر مقتلع من اصله فتدبر ايضا (قوله كما سياتي) ناظر لقوله او منقول عن جمع (قوله ودخل بذكر التقدير نحو دواب الخ) فرق بينه وبين عبال المتقدم بان عبال لم يعلم له فعل يرجع اليه يعلم به تحركه بخلاف دواب فان له دب (قوله اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه والجمهور) وعبارة الشيخ الاثير والى اشتراط ان ما بعد هذه الالف متحرك لفظا او تقديرا ذهب سيبويه والجمهور فلم يعبر بخصوص الكسر كما صنع الشارح فاقتضى ان الخلاف انما هو في عموم الحركة وهو الانسب بقولهما بعد قال واصلها عندي السكون وعبارة الشارح الثاني اقتضت ان مذهب سيبويه اشتراط خصوص الكسر ومذهب الجمهور اشتراط عموم الحركة ومذهب الزجاج عموم الاشتراط (قوله ولولا ذلك لاظهرتها) رد بمنع الملازمة والسند ان اجتماع المثلين في كلمة موجب للادغام ولو كان اولهما متحركا واما الجواب بان هذه قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فيرد بان هذا منع الملازمة وهو يضر الشرطية ولا مساس له بكون الشرطية تقتضي الوقوع ام لا لا بمجرد ان يقال هذا يودي الى ضياع هذه الجملة وكونها وقعت عبثا من هذا الامام كما قيل (قوله على ان احدى العلتين) اي اللتين قام مقامهما

كعذافر او الفه عوض من احدى ياءي النسب اما تحقيقا كيمان وشآم فان اصلهما يمني وشامي فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف او تقديرا نحو تهام وثمان فان الفهما موجودة قبل وكانهم نسبوا الى فعل او فعل ثم حذفوا احدى الياءين وعوضوا عنها الالف او ما يلي الالف غير مكسور بالاصالة بل اما مفتوح كبراكاء او مضموم كتدارك او عارض الكسر لاجل الاعتلال كتدان وتوان ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لان الساكن الذي يلي الالف فيه لاحظ له في الحركة والعبالة الثقل يقال القى عبالته اي ثقله او يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة او هو والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحي وظفاري او غير منفكين كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري و بخاتي فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا لجمع او منقول من جمع كما سياتي ودخل بذكر التقدير نحو دواب فانه غير منصرف لان اصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا * تنبيهات الاول لا فرق في منع ما جاء على احد الوزنين المذكورين بين ان يكون اوله ميما نحو مساجد ومصابيح او لم يكن نحو دراهم ودنانير * الثاني اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه والجمهور قال في الارتشاف وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك فاجاز في تكسير هبي ان يقال هباي بالادغام اي ممنوعا من الصرف قال واصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لاظهرتها الثالث اتفقوا على ان احدى العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية فقال ابو علي هي خروجه عن صيغ الاحاد وهذا الراي هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا او تقديرا فالتحقيق نحو اكالب واراهط اذ هما جمع اكلب وارهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من اول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر اعني اكالب واراهط فكانه ايضا جمع جمع وهذا اختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل ابي علي بان افعالا وافعلا نحو افراس وافلس جمعان ولا نظير لهما في الاحاد وهما مصروفان والجواب عن ذلك من ثلاثة اوجه الاول ان افعالا وافعلا يجمعان نحو اكالب واناعم في اكلب وانعام واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى افعال وافعل مجرى الاحاد في جواز الجمع وقد نص الزمخشري على انه مقيس فيهما الثاني انهما يصغران على لفظهما كالاحاد نحو اكيلب وانيعام واما مفاعل ومفاعيل فانهما اذا صغرا

ردا الى الواحد او الى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران * الثالث ان كلا من افعال وافعل له نظير من الاحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف فافعال نظيره في فتح اوله وزيادة الالف رابعة تفعال نحو تجوال وتطواف وفاعال نحو ساباط وخاتام وفعلال نحو صلصال وخزعال وافعل نظيره في فتح اوله وضم ثالثه تفعل نحو تتفل وتنضب ومفعل نحو مكرم ومهلك على ان ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما امكنه ان يعلل صرفه الا بان له في الاحاد نظيرا نحو طواعية وكراهية (وذا اعتلال منه كالجوار * رفعا وجرا اجره كساري *) يعني ان ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان احداهما ان يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش والاخرى ان تقلب ياؤه الفا نحو عذارى ومدارى فالاول يجري في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو ومن فوقهم غواش والفجر وليال عشر وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو سيروا فيها ليالي والثاني يقدر اعرابه ولا ينون بحال ولا خلاف في ذلك وهذا خرج من كلامه بقوله كالجواري * تنبيهات * الاول اختلف في تنوين جوار ونحوه فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه واما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة

الجمع المتناهي (قوله ردا الى الواحد) نحو رد مساجد لمسجد فيقال مسيجد (قوله او الى جمع القلة) نحو رد اناعم الى انعام فيقال انيعام (قوله الثالث ان كلا من افعال الخ) الاجوبة الثلاثة منع لقول السائل ولا نظير لهما في الاحاد الا ان الاولين اثبتا المناظرة في الجمعية مرة اخرى والتصغير والثالث اثبتها في الوزن فتامل (قوله نحو تجوال) في القاموس وجول تجوالا واجتال وانجال طاف (قوله وتطواف) على قياس ما قبله يكون فعله طوف والذي في القاموس طاف حول الكعبة وبها طوفا وطوافا وطوفانا واستطاف وتطوف وطوف تطويفا بمعنى (قوله نحو ساباط) في القاموس سقيفة بين دارين تحتها طريق والجمع سوابيط وساباطات وبلد بما وراء النهر وموضع (قوله نحو صلصال) في القاموس الطين الحر خلط بالرمل او الطين ما لم يجعل خزفا (قوله وخزعال) في القاموس خزعل الضبع عرج وخمع والماشي نفض رجليه وناقة بها خزعال ظلع (قوله نحو تتفل) في القاموس والتتفل كتنصف وقنفد ودرهم وجعفر وزبرج وجندب وسكر الثعلب او جروه وهي بهاء وكتنضب ما يبس من العشب او شجر او نبات اخضر (قوله وتنضب) في القاموس والتنضب شجر حجازي كشوك العوسج وموضع قرب مكة (قوله على ان ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما امكنه الخ) قيل عليه بل يمكنه ان يعلل بعدم التكرار لعدم تكرار جمع ملائكة حقيقة وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من اول وهلة وتقديرا لكونه ليس على وزن المكرر الذي هو مفاعل او مفاعيل لتحرك وسط الثلاثة وفيه ان شرط عدم تحرك الوسط انما وقع من الجمهور فيما قالوا به من الخروج على صيغ الاحاد ولم يشترطه من قال بتكرر الجمعية وكلام المجيب معه (قوله يعني ان ما كان الخ) خلاصته ان ذا اعتلال في عبارة المصنف عام يتناول نحو جوار وغواش ونحو عذارى ومدارى والحكم المشار اليه بقوله اجره كسار رفعا وجرا لا يعمهما فلذلك اخرج نحو عذارى ومدارى من عموم وذا اعتلال منه بقوله كالجوار والعناية منسحبة على جميع ما قبل التنبيه فمن قال كلامه اولا يقتضي دخول الصورتين بمقتضى يعني وكلامه آخرا صريح في خروج الصورة الثانية منه وهو كذلك فبين طرفي كلامه تناف فكان الاولى حذف يعني فقد وهم (قوله في حذف يائه وثبوت تنوينه) لا في تقدير كسرته ولا في كون تنوينه تنوين صرف اتفاقا كما سينبه عليه (قوله وفي النصب مجرى دراهم) كانه آثره لوجود صيغة منتهى الجموع فيه والا فهو مثل قاض وسار في حالة نصبه ايضا لظهور الياء مفتوحة في الكل (قوله عوض عن الياء المحذوفة) الذي يتراءى من كلام المصنف الاتي المنقول عن شرح الكافية ان علة حذف الياء التخفيف وكلام بعضهم صريح في ان علة حذف الياء على هذا القول التقاء الساكنين وهو الذي يتراءى من كلام الشارح البدر الاتي فيحتمل ان يكون وفاقا بناء على ان التخفيف جزء علة لحذف الياء المحركة ويحتمل ان يكون خلافا وهو الاظهر فان بعض المحققين مال الى التعليل بالتخفيف تبعا لشرح الكافية قال وليس لالتقاء الساكنين لان التنوين انما جاء عوضا فاذا كان انما جاء بعد زوالها فكيف يقال انها انما حذفت لاجل اجتماعه معها وهما لم يجتمعا هذا كلامه وهو مبني على ان مذهب سيبويه مبني على ان منع الصرف مقدم على الاعلال على ما صرح به الجامي وغيره اما على ما فسر به السيرافي وغيره كلام سيبويه من ان الاعلال مقدم على منع الصرف

فيعلل

فيعلل بالتقاء الساكنين كما قررنا به في صدر الكتاب ولا يلزم شيء ويصح ايضا ان يعلل بالتخفيف وقد خلط الناظرون هنا غاية التخليط وزعموا انه اذا علل بالتقاء الساكنين في نفس الامر فلا معنى للسوال في كلام الشارح وغير ذلك مما كرروه فتدبر (قوله لكان التعويض عن حركة الالف الخ) يعني ان الف نحو موسى وياء نحو جوار اذا اقتضى العامل فيهما ضما فحقه ان يظهر لكونه الاصل الا ان عدم الظهارة في الاول لعدم الامكان وفي الثاني للاستثقال فقط فاذا اريد ان يوتى بتنوين في الثاني يجعل عوضا عن الحركة التي حقها ان تظهر وان لم تظهر للثقل فليوت بتنوين في الاول ويجعل عوضا من الحركة التي حقها ان تظهر وان لم يمكن اظهارها بل هذا اولى لان الحركة في الثاني جائز اظهارها فليس لها مزيد طلب للتعويض بخلافها في الاول فانها لا يجوز اظهارها البتة فلها مزيد طلب للتعويض هذا هو معنى هذا الكلام لا ما زعموه ولقائل ان يقول انه يعارض بان حركة الالف لما تعذر ظهورها انقطع تشوفها للظهور فلم تطلب ان يعوض عنها شيء بخلاف حركة الياء فانها لامكان ظهورها يشتد تشوفها له فكانت اطلب لان يعوض عنها شيء تدبر (قوله ولالحق مع الالف واللام الخ) اي بجامع ان كلا عوض فان هذا عوض عن حركة وتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق ورد هذا بانه مشترك الالزام اذ يقال على الصحيح لو كان عوضا عن الياء لالحق مع الالف واللام كما الحق معهما تنوين الترنم (قوله فان قلت الخ) مورد السوال قوله سابقا الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة وقوله بعده عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فانه ذكر علة الحذف في الثاني ولم يذكره في الاول ثم هذا مبنى السوال من غير ان يتقيد بكون سيبويه في نفس الامر يقول بكون الاعلال مقدما على منع الصرف او العكس نعم الجواب مبني على ان الاعلال مقدم فقط فتدبر فقد زل فيه الناظرون (قوله قلت قال في شرح الكافية الخ) الغرض من كلام شرح الكافية قوله قد تحذف تخفيفا فانه روح الجواب الا انه استكمله بتمامه تكثيرا للفائدة فليس بتمامه جواب السوال حتى يقال ان السائل لم يسال عن سبب الوجوب فحق المجيب ان لا يجيب عنه وما يقال ان حق السائل ان يسال عن سبب وجوب الحذف ايضا فمما لا ينبغي تدبر (قوله ما كان جائزا في الادنى ثقلا) رد بان حذف ياء المنقوص الذي ينصرف لازم لا جائز وقد يجاب بان المراد من الجواز في كلامه حيث قابله باللزوم عدم اللزوم ولا شك ان اللزوم صحيح في غير المنصرف بخلاف المنصرف فقد جاء « فيوما يوافين الهوى غير ماضي » وكذلك غيره حتى بنى على ذلك القاضي عياض ابياته التي ذكرناها في اول الكتاب مع غيرها ولم يجيء ذلك فيما هنا اصلا وان كان الوجوب الذي لا ينافي الانفكاك الضروري موجودا في الكل فتثبت (قوله وحذفوا لاجله الياء) لتوهم التقاء الساكنين الظاهر ان هذا مبني على ان ذلك مبني على ان منع الصرف

لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لان حاجة المتعذر الى التعويض اشد من حاجة المتعسر ولالحق مع الالف واللام كما الحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم واما كونه للصرف فضعيف ايضا اذ المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقي حرف اعراب واللازم كما لا يخفى منتف فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها اولا قلت قال في شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم . اه . واعلم ان ما تقدم عن المبرد من ان التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره ابو علي من ان يونس ومن وافقه ذهبوا الى انه لا ينون ولا تحذف ياوه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسياتي بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر ان قوله كسار انما هو في اللفظ فقط دون التقدير لان سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف وقد تقدم اول الكتاب

(ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع *) اعلم ان سراويل اسم مفرد اعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة

لما عرفت ان بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلّا لجمع او منقول من جمع فحق ما وازنهما ان يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بان لا تكون الفه عوضا عن احدى ياءي النسب ولا كسرة ما يلي الفه عارضة ولا بعد الفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر ولما وجد في مفرد اعجمي وهو سراويل لم يمكن إلّا منعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم ان فيه وجهين الصرف ومنعه والى التنبيه على ذلك اشار بقوله شبه اقتضى عموم المنع اي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين من زعم ان سراويل عربي وانه في التقدير جمع سروالة سمي به المفرد ورد بان سروالة لم يسمع واما قوله « عليه من اللوم سروالة ... » فمصنوع لا حجة فيه وذكر الاخفش انه سمع من العرب من يقول سروالة ويرد هذا القول امران احدهما ان سروالة لغة في سراويل لانها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره في شرح الكافية والاخر ان النقل لم يثبت في اسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام * تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية وينبغي ان يعلم ان سراويل اسم مونث فلو سمي به مذكر ثم صغر لقيل فيه سرييل غير مصروف للتانيث والتعريف ولولا التانيث لصرف كما يصرف شراحيل اذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير * الثاني شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وان الفه غير عوض في الحقيقة قال في شرح الكافية ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال

يحدو ثماني مولعا بلقاحها   حتى هممن بزيغة الارتاج

والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان

(وان به سمي او بما لحق * به فالانصراف منعه يحق)

يعني ان ما سمي به من مثال مفاعل او مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل او مما لحق به من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل او لفظ ارتجل للعلمية مثل كشاجم قال الشارح

مقدم على الاعلال اما على مقابله فلا يتم (قوله لما عرفت ان الخ) هذا هو دليل افراده وعجمته (قوله وانه في التقدير جمع سروالة) اراد من التقدير اصله قبل ان ينقل ويجعل اسم جنس كما يدل عليه ما هنا من قوله سمي به المفرد وما ياتي في الرد من ان النقل لم يثبت في اسماء الاجناس (قوله احدهما ان سروالة الخ) هذا رد لكون سراويل جمعا كما هو ظاهر وخلاصته انه وان ورد سروالة لا تتم دعوى جمعية سراويل لانها بمعناه ومعنى المفرد لا يساوي معنى الجمع (قوله والاخر ان النقل الخ) هو رد لقوله سمي به المفرد وخلاصته انه لو سلمت جمعيته منع انه يسمى به المفرد لانه حينئذ يكون نقلا في اسماء الاجناس وهو لم يثبت فيها وانما ثبت في الاعلام (قوله لقيل فيه سرييل) اصله سريويل فقلبت الواو ياء وادغمت ياء التصغير فيها (قوله يعني ان ما سمي به من مثال الخ) لم يقل يعني ان ما سمي به من سراويل ومما لحقه سراويل من سائر ما ذكر قبله مع عمومه لانه غير المتبادر مع انه لا بد من حمل اللحوق حينئذ على مجرد التبعية في الذكر وذلك التعميم لا يقاوم ما ذكر (قوله مثل كشاجم) ليس المراد به الشاعر المشهور فانه بضم الكاف والمراد هنا مفتوحها وقد ذكرت بكشاجم من قوله ما لا باس بذكره وهو

يا من يومل جعفرا   من بين اهل زمانه
لو كان في استك درهما   لاستله بلسانه

ومثله قول الاخر

ان هذا الفتى يصون رغيفا   ما اليه لناظر من سبيل
هو في سفرتين من ادم الطا   ئف في سلتين من منديل
ختمت كل سلة بحديد   وسيور قددن من جلد فيل
في جراب في جوف تابوت مو   سى والمفاتيح عند اسرافيل

وقول الاخر

فتى لو ادخل الحمام حولا   وحولا بعد احوال كثيرة
والبس الف فرو بعد الف   ولحفا حشوها قطن الجزيرة
لما عرقت انامله لبخل   بعشر عشير معشار الشعيرة

وقول الاخر

رغيفك في الحجاب عليه قفل   وحراس وابواب منيعه
راوا في بيته يوما رغيفا   فقال لضيفه هذا وديعه

وقول الاخر

رغيفك في الامن يا سيدي يحل محل حمام الحرم
فلله درك من سيد حرام الرغيف حلال الحرم

وقول الاخر

فتى على خبزه ونائله اشفق من والد على ولده
رغيفه منه حين تساله مكان روح الجنان من جسده

(قوله والعلة في منع صرفه الخ) هذا من كلام الشارح البدر كما هو صريح الشارح فلا يضره ان العلة غير جارية في جميع ما ذكره هو في حل عبارة المتن تدبر (قوله لشبهه باصله) اي من الجمعية لا العلمية بدليل آخر الكلام (قوله والعلم) اي ولو علم جنس (قوله بالعلمية) الاولى في الباء فيه وفيما بعده ان تكون للتصوير (قوله ان يجعل الاسمان اسما واحدا) ليس من التعريف قوله بل ينزل الخ وان كانوا كثيرا ما يذكرونه بل يقتصرون عليه وحينئذ فيتناول هذا التعريف المركب العددي فيقتضي انه تركيب مزجي وممن صرح بذلك ابن هشام في شرح الشذور والشارح الثاني في باب النسب كما سننبه عليه ان شاء الله وكلامه الاتي في التنبيه الثاني يدل على انه ليس منه ووفق بانه ليس من المركب المزجي المعرب الذي الكلام هنالك فيه وان كان من مطلق المركب المزجي (قوله من الصدر الخ) من ابتدائية اتصالية اي ينزل عجزه حال كونه نازلا منه ومتصلا به نزول واتصال تاء التانيث بما قبلها (قوله وان كان مثلها) مبالغة في قوله سكنوا ياء معدي وضمير مثلها لياء معدي كرب وقبل الخ حال من المضاف لا من المضاف اليه (قوله درديس) قال في القاموس الداهية والشيخ والعجوز الفانية وخرزة للحب (قوله ولان من العرب من يسكن الخ) عطف على لان ثقل التركيب لا على تشبيها بياء درديس لان هذا من علائق مسالة المزج لا مسالة الاضافة فسيقول الشارح الثاني احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الاضافة الخ ولا يريبك قول الشارح وقد يضاف فانها اضافة لا تخرج المركب المزجي الى باب نحو غلام زيد قطعا انما حد الاضافة اللفظ ولا قول الشارح المركب فان ال فيه عهدية وبالجملة ان تلك الاضافة صورية فقط لا تنافي ما نحن بصدده ومنهم من جعله عطفا على تشبيها بياء الخ لا على لان ثقل الخ قائلا لان ذلك من مسالة المزج وهذا من علائق مسالة الاضافة وخلاصة هذا التعليل ان من العرب من يسكن الياء من نحو رايت القاضي كما تسكن الالف من نحو رايت الفتى عند الكل وياء معدي من معدي كرب مماثلة لتلك الياء فلتسكن ايضا إلّا ان ياء معدي كرب تلزم السكون لزيادة الثقل بخلاف ياء القاضي لا تلزمه لانتفاء تلك الزيادة بل يجوز لنا ان ننطق بالسكون وبالفتح في تلك الحالة واعلم اني بعد ما كتبت ما رايت رايت الشيخ الاثير صرح بعين ما ذكرت لك اولا فانه قال صاحب التسهيل .وقد يضاف صدر

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية او قيام العلمية مقامها فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول . اه . قال المرادي قلت مذهب سيبويه انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه باصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح . اه .

(والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معدي كربا)

قد تقدم ان ما لا ينصرف على ضربين احدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع في الثاني وهو سبعة اقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعدي كرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج ان يجعل الاسمان اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التانيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلّا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معدي كرب لان ثقل التركيب اشد من ثقل التانيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بان سكنوا ياء معدي كرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التانيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف اول جزاي المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدي كرب ونحوه تشبيها بياء درديس فيقال رايت معدي كرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد

ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفردا فان كان فيه مع التعريف سبب موثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف عجمة موثرة فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورايت رام هرمز ومررت برام هرمز ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورايت حضرموت ومررت بحضرموت لان موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه حينئذ فيقول في الاضافة هذا معدي كرب فيجعله مونثا وقد يبنيان معا على الفتح ما لم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وانكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم * تنبيهان * الاول اخرج بقوله معدي كربا ما ختم بويه لانه مبني على الاشهر ويجوز ان يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وقد تقدم ذكره في باب العلم * الثاني احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الاضافة والاسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين واجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسياتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة اوجه ان يقر على حاله وان يعرب اعراب ما لا ينصرف وان يضاف صدره الى عجزه واما تركيب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به اضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا راي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذاك حاوي زائدي فعلانا * ككغطفان وكاصبهانا) يعني ان زائدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان واصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل * تنبيهات * الاول علامة زيادة الالف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رد نسيان وكفران الى نسي وكفر فان كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة ان يكون قبلهما اكثر من حرفين اصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون اصلية مثال ذلك حسان

المركب فيتاثر بالعوامل ما لم يعتل وللعجز حينئذ ما له لو كان مفردا وقد لا يصرف كرب مضافا اليه معدي وقد يبني هذا المركب تشبيها بخمسة عشر فقال الشيخ الاثير المركب الالف واللام فيه للعهد اي المركب الذي يضاهي لحاق ها التانيث على ما ذكر لان المركب يقال باصطلاحات وانما يعني المركب تركيب المزج (قوله ويعامل الجزء الخ) عطف على يستصحب السكون (قوله لان فيه مع التعريف عجمة) اي التعريف الذي حصل له من الكل لانهم اعطوا الجزء تعريف الكل هنا (قوله فيجعله مونثا) الفاء للتفريع باعتبار العلم لانه اذا علم ان بعض العرب لا يصرفه مع انه ليس فيه الا تعريف الكل علم انه يجعله مونثا بمعنى الكربة لتتم علتا منع الصرف وقول الشارح البدر ومن العرب من يقول هذا معدي كرب يمنعه من الصرف لانه عنده مونث لا ينافي ما ذكره الشارح لان الشارح تعرض للانية وهو تعرض للمية تدبر (قوله تشبيها بخمسة عشر) معمول ليبنيان لا ليسكن كما هو ظاهر (قوله شغر بغر) في القاموس وتفرقوا شغر بغر ويكسر اولهما اي في كل وجه (قوله كغطفان وكاصبهان) الاول بالغين المعجمة المفتوحة والطاء المهملة والفاء المفتوحة والف ونون قبيلة سميت باسم ابيها غطفان بني سعد بن قيس بن غيلان والثاني بالهمزة المكسورة كما اسنده ابو عبيدة وقيدها غيره بفتح الهمزة وبالباء الموحدة المفتوحة على لسان اهل المغرب اما اهل المشرق فيقرءونه بالفاء وبهاء وبالف ونون اسم بلدة سميت باسم اول من نزلها اصبهان ابن فلوح بن لطي بن يافث وفي شرح الشفا للخفاجي اصبهان بفتح الهمزة وكسرها وبالباء والفاء بلدة عظيمة قال صاحب المطالع قيدناها بالفتح من جميع شيوخنا قال وقيدها بالكسر ابو عبيدة البكري قال واهل المشرق يقولون اصفهان بالفاء واهل المغرب بالباء ومعنى اصبهان مقر الفرسان لان اصبه بمعنى فرس قيل وهي لا تخلو غالبا من ثلاثين رجلا يستجاب دعاوهم وكان نمرود حمل منهم ثلاثين رجلا لحرب الخليل فلما راوه آمنوا فدعا لهم بذلك اي بان تجاب دعوتهم كما اجابوا دعوته (قوله وقد نبه على التعميم الخ) اي اصل التعميم وان لم يذكر البعض من الافراد الا بالاشارة بالكاف (قوله علامة زيادة الالف والنون الخ) لا يخفى ان ليس التعرض في هذا التنبيه الا لعلامة يعرف بها الالف والنون الزائدتان من غيرهما ثم بعد ذلك ان وجدت علة كما في حسان

على

على احد الاحتمالين منع الصرف او وصفية كما في شيطان منع ايضا وان انتفيا كما في نسيان وكفران فلا منع ولذلك مثل الشارح بالامثلة الثلاثة فلا استطراد في كلامه تدبر (قوله ان جعل من الحس) لا وجه لكون الاولى اسقاطه (قوله ارض مرمنة) الذي بخط الشارح رمنة ولكن الذي في القاموس مثل ما في النسخ لا ما في خطه لكن سياتيك في باب حروف الزيادة انهم نقلوا عن خط الشارح في هذا خلاف ما نقلوه عن خطه هنا فاعرفه (قوله من حرف اصلي) من هنا يعلم ان الف حناء الممدودة ليست للتانيث فقوله بعكس اصيلال اي مجرد الصرف كما يدل عليه قوله صرف بعكس اصيلال (قوله في حناء) هو بكسر الحاء كما في القاموس (قوله مطلقا) لفظا او تقديرا ليس تفسيرا للاطلاق الذي في عبارة الناظم وانما تفسيره ما بعده من قوله مطلقا اي سواء كان مونثا في المعنى ام لا الخ (قوله ففي المونث المسمى في الحال) المسمى نائب فاعل المونث اي المونث مسماه وفي الحال يتعلق بالمونث وهذا احسن مما اشار اليه بعضهم من تقدير به وجعل المسمى نعتا للمونث (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) اي لا يجعلونه مشتركا لفظيا بينها غالبا (قوله وبه صرح في التسهيل) قال فيه فان كان علم المونث ثنائيا او ثلاثيا ساكن الحشو

ان جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه ان لا ينصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره

ما هاج حسان رسوم المدام ومظعن الحي ومبنى الخيام

وان جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه ان ينصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا في النبات اكثر ويؤيده قول بعضهم ارض مرمنة * الثاني اذا ابدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل مثال ذلك اصيلال فان اصله اصيلان فلو سمي به منع ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف بعكس اصيلال ومثال ذلك حنان في حناء ابدلت همزته نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة الف قبل نون اصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك

(كذا مونث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى)

(فوق الثلاث او كجور او سقر * او زيد اسم امراة لا اسم ذكر)

(وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع احق)

مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتانيث بالتاء لفظا او تقديرا اما لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه فان العلم المونث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف في حبلى وصحراء فاثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة واما تقديرا ففي المونث المسمى في الحال كسعاد وزينب او في الاصل كعناق اسم رجل اقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمونث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا اي سواء كان مونثا في المعنى ام لا زائدا على ثلاثة احرف ام لا ساكن الوسط ام لا الى غير ذلك مما سياتي نحو عائشة وطلحة وهبة واما المونث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف ان يكون زائدا على ثلاثة احرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة تاء التانيث او محرك الوسط كسقر ولظى لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من ان سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك او يكون اعجميا كجور وماه اسمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم توثر منع الصرف وانما اثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فقيل انه كهند في جواز الوجهين او منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس واشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا الى آخر البيت الى ان الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع احق فمن صرفه نظر الى خفة السكون وانها قاومت احد السببين ومن منع نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله « لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد في العلب » * تنبيهات * الاول ما ذكره من ان المنع احق هو مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف افصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قيل والاخفش الى انه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى ان ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند * الثاني لا فرق في ذلك بين ما سكونه اصلي كهند او عارض بعد التسمية كفخذ او الاعلال كدار * الثالث قال في شرح الكافية واذا سميت امراة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه هذا لفظه وظاهره جواز الوجهين وان الاجود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي الفاظ مسموعة

انصرف * الخامس اذا سمي مذكر بمونث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى انه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ ام سكن نحو حرب ولابن خروف في المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد او تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جيال اسم للضبع بالنقل منع من الصرف * السادس اذا سمي رجل ببنت او اخت صرف عند سيبويه واكثر النحويين لان تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فاشبهت تاء جبت وسحت قال ابن السراج ومن اصحابنا من قال ان تاء بنت واخت للتانيث وان كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيبويه انه اذا سمي بهما مونث ان يكون على الوجهين في هند * السابع كان الاولى ان يقول بتاء بدل قوله بهاء فان مذهب سيبويه والبصريين ان علامة التانيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف وقد عبر بالتاء في باب التانيث فقال علامة التانيث تاء او الف وكانه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت واخت وكذا فعل في التسهيل * الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع العار العاري من التاء لفظا والا فما من مونث بغير كالالف الا وفيه التاء اما ملفوظة او مقدرة (والعجمي

الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع *)

اي مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن بشرطين ان يكون عجمي التعريف اي يكون علما في لغتهم وان يكون زائدا على ثلاثة احرف وذلك نحو ابراهيم واسماعيل واسحق فان كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام اذا سمي به رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فالحق بالامثلة العربية وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء

الحشو وضعا او اعلالا غير مصغر ففيه وجهان اجودهما المنع (قوله انصرف) اي جوازا لما سياتي في التنبيه الثالث من ان ياء التصغير لا يعتد بها وانما لم يعتدوا بها واعتدوا بالتاء الراجعة في التصغير نحو هنيدة لقوة امر التاء لا سيما مع ياء التصغير (قوله مطلقا) لم يكتفوا هنا بتحرك الوسط لضعف معنى اللفظ بكون اللفظ والمعنى مذكرين (قوله او تقديرا كاللفظ) اي تقديرا بمنزلة اللفظ بان كان الحذف قياسيا كذا قيل والذي في شرح الشيخ الاثير للتسهيل وقوله كاللفظ اي ان هذا المقدر بمنزلة الملفوظ به لان هذا التقدير قد يصير محققا في الكلمة فينطق به بخلاف ما لا يمكن النطق به وهو مقدر وذلك نحو كتف وقدم اذا سميت بهما مذكرا فانهما يصرفان ومع ذلك فالنحاة يقولون اذا سمي بهما مونث امتنع الصرف لان الحركة تنزلت منزلة الحرف الرابع فكانه مقدر فيه ولذلك اذا صغروا ذلك الحقوه ها التانيث فقالوا كتيفة وقديمة ومع ذلك وان كان الحرف الرابع مقدرا قامت الحركة مقامه فلا يجوز اللفظ به وهو مكبر فهذا تقدير لا يلفظ به ومانع للصرف لكن في المونث لا في المذكر (قوله فاشبهت تاء جبت وسحت) هذا اللف على ترتيب النشر السابق في قوله ببنت او اخت والاول قال في القاموس بالكسر الصنم والكاهن والساحر والسحر والذي لا خير فيه وكل ما عبد من دون الله تعالى والثاني قال فيه ايضا بالضم وبضمتين الحرام او ما خبث من المكاسب فلزم عنه العار (قوله وقياس قول سيبويه) اي من ان تاءه قد بنيت الكلمة عليها (قوله للاحتراز من تاء بنت الخ) ان اراد على القول بانها للتانيث والاسم معها ممنوع عن الصرف فلا معنى للاحتراز عنها الا ان يراد الاحتراز عن خروجها وان اراد على مقابله من انهما ليستا للتانيث فيرد انه خارج حتى لو عبر بتاء فكانه بني على ان باء بتاء للملابسة لا للالة (قوله ابتداء) اي لا ثانيا وان نقلته لاسمية الجنس ثم للعلمية الا ان قوله بعد وهولاء لا يشترطون ان يكون الاسم علما في لغة العجم يقتضي ان قيد الابتداء لغو الا ان يحمل على ما لا ينافي ذلك وذكر الناظرون ان الشرط عند هولاء احد الامرين الكون علما في لغة العجم او كونه منقولا عند العرب والذي في شرح التسهيل للشيخ الاثير وهل يشترط ان يكون في لسان العجم علما في ذلك خلاف المشهور هو قول الجمهور انه لا يشترط ذلك والى ذلك ذهب الاستاذ ابو علي الشلوبين وابو عبد الله ابن هشام وابو الحسن ابن عصفور وابو الحسن الابدي وغيرهما وزعم ابو علي المذكور انه مذهب سيبويه واستدل على ذلك بقوله اعلم ان كل اسم اعجمي اعرب وتمكن في الكلام فدخلته الالف واللام وصار نكرة فانك اذا سميت به رجلا صرفته قال فتبين بذلك ان الاعجمي الذي ينصرف في حال التعريف هو المتمكن في كلام العرب بتنكيره مرة ودخول الالف واللام عليه اخرى قبل ان يسمى به قال وقالون وامثاله لم يتمكن في كلام العرب قبل ان يسمى

به بتنكيره ودخول الالف واللام فلم يجز صرفه بذلك وكذا ذكر ابن هشام هذا كلامه ثم نقل بعده عبارة ابن عصفور فانظره مع كلام الشارح وغيره (قوله كبندار) هو في لغة العجم اسم التاجر الذي يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء ثم نقلته العرب للعلمية (قوله نحو نوح ولوط) لا نحو جور فيمنع من الصرف كما مر لزيادة التانيث (قوله شتر) اي اسم لمكان عبر عنه في التصريح بقلعة اران والذي في القاموس وبالتحريك الانقطاع وانقلاب الجفن من اعلى واسفل وانشقاقه او استرخاء اسفله (قوله ولمك) فسروه هنا بجلاء يكتحل به وفيه ان الكلام هنا في العلم فالاولى ان يفسر باب نوح عليه السلام ففي القاموس اللمك الجلاء يكحل به العين كالملاك ثم قال ولمك محركة وكهاجر ابو نوح النبي صلوات الله عليه . اه . (قوله لان العجمة سبب ضعيف) هو علة لقوله ولا التفات يعني ان ضعف العجمة المتسبب عليه عدم التاثير بدون زيادة على ثلاثة ولو مع الحركة يقتضي عدم الالتفات لقول من فصل فجوز الوجهين مع السكون وحتم المنع مع الحركة والمراد نفي الالتفات من غير جهة السماع واما من جهته فسيرده بقوله ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ فما قيل علة لما فهم من صدر الكلام من عدم التفرقة بين ساكن الوسط ومتحركه ولا يصح ان يكون علة لعدم الالتفات المذكور لان هذا حقه ان يعلل بعدم النقل عن العرب المفهوم من قوله قولا واحدا في لغة جميع العرب ليس على ما ينبغي (قوله مطلقا) اي ولو مع الحركة كما يقتضيه سابقه (قوله ويتحصل) لم يقل فتحصل لما ان القول الثالث لم يوخذ مما تقدم له (قوله هو مصدر زاد يزيد الخ) الاولى هو مصدر زاد يزيد ويقال ايضا زيادة وزيدانا (قوله بغير فاصل) احترز به من نحو القبج والمنجنيق فانه وان كان اكثر ما يكون في اللغة الاعجمية لكن لا يقتصر عليها (قوله نحو قج) ليس في القاموس إلا انه قال القجقجة لعبة يقال لها عظم وضاح (قوله وجق) الذي في القاموس الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق وفي بعض الهوامش تفسير هذا وما قبله باخرج واهرب (قوله نحو الصولجان) في القاموس الصولجان بفتح الصاد واللام المحجن والجمع صوالجة وفي المصباح المحجن وزان مقود خشبة في طرفها اعوجاج مثل الصولجان قال ابن دريد كل عود معطوف الراس فهو محجن

كبندار وهولاء لا يشترطون ان يكون الاسم علما في لغة العجم وكذا ينصرف العلم في العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة احرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على اصل ما تبنى عليه الاحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتر ولمك قال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم توثر بدون زيادة على الثلاثة قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة . اه . قلت الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني ويتحصل في الثلاثي ثلاثة اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب

* تنبيهات * الاول قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثاني المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان الاعجمي رباعيا واحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة ثانيها خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو

سكرجة وتبعية الراء للنون اول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز (كذاك ذو وزن يخص الفعلا * او غالب كاحمد و يعلى *) اي مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط ان يكون مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الا في نادر او علم او اعجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم او بهمزة وصل كانطلق وما سوى افعل ونفعل وتفعل ويفعل من اوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي نحو انطلق ودحرج فاذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا انطلق ودحرج ورايت انطلق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبنية على انها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدويبة و ينجلب لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالاعجمي من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به اولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وابلم فان اوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كافكل واكلب فان نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل نحو اذهب واكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح باحدهما من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو

والجمع المحاجن (قوله سكرجة) قال الجواليقي هي بفتح السين المهملة وضم الكاف وفتح الراء المهملة المشددة وجيم وهاء وهي اعجمية معربة وقيل الصواب اسكرجة بهمزة مضمومة وقد جاء في الحديث الصحيح بدون همزة ومعناها مقرب الخل وفسرت بقصعة صغيرة يوضع فيها الكوامخ والجوارشات في جوانب المائدة فيها ما يعين على الهضم وقيل قصعة مدهونة وقيل انها مائدة صغيرة وعلى كل فهي ما يصنعه العجم والمقلدون لهم من المتكبرين وفي الحديث الصحيح من طريق البخاري وغيره ان انس بن مالك رضي الله عنه قال ما اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرقق ولا راى شاة سميطا قط (قوله وما سوى) عطف على مجرور الكاف ومن اوزان الخ بيان لما والمراد من السوى انفعل وافتعل واستفعل ونحو ذلك وما سلمت صيغته عطف على ما سوى او على صيغة الماضي ومن مصوغ لما لم يسم فاعله بيان لما سلمت وبناء فعل عطف على ما او على صيغة الماضي لا على مصوغ ومن غير فاعل لغو متعلق بصيغ وفاعل يقرا بصيغة الماضي وقوله والثلاثي عطف على فاعل وقوله نحو انطلق مثال لما صيغ (قوله لدويبة) اي لنوعها بدليل قول الشارح الاتي او علم الخ وقول الشيخ الاثير فهذه اسماء اجناس وهي ابنية خاصة بالافعال هذا وعبارة القاموس في هذا والدئل بالفتح الذئب ودويبة كابن عرس وابن محلم بن غالب ابو قبيلة في الهون بن خزيمة (قوله لخرزة) اي لنوعها ايضا وانما سميت بذلك لانهم يزعمون انه يجلب به الغائب و يقولون في رقيته

اخذته بالينجلب   ولا يرح ولا يغب

ولا يزل عند الطلب

(قوله وتبشر لطائر) في القاموس والتبشر بضم التاء والباء وكسر الشين المشددة وبخط الجوهري الباء مفتوحة طائر ويقال له الصفارية الواحدة بهاء (قوله لرجل) في القاموس وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس ومدينة وماء ورجل او اسم العنبر بن عمرو بن تميم وفي كلام غيره وهو اسم موضع ايضا قال

لولا الاله ما سكنا خضما   ولا ظللنا بالمشاني خيما

وحينئذ فلا منافاة بين قول الشارح اسم رجل وقول الموضح اسم مكان (قوله لفرس) هو فرس جد جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر وفيه يقول

ابوك حباب سارق الضيف برده   وجدي يا حجاج فارس شمر

وفي القاموس وكبقم فرس جد جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر وناقة رجل (قوله من بقم) في القاموس البقم مشددة القاف خشب شجره عظام وورقه كورق اللوز وساقه احمر يصبغ بطبيخه ويلحم الجراحات ويقطع الدم المنبعث من اي عضو كان ويجفف القروح وقال في العندم هو دم الاخوين او البقم (قوله واستبرق) في القاموس الاستبرق الديباج الغليظ معرب استروه او ديباج يعمل بالذهب او ثياب حرير صفاق نحو الديباج او قدة حمراء كانها قطع الاوتار (قوله اما لكثرته فيه الخ) اعترضه شراح التسهيل بان وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل اكثر في الافعال مع ان ما على وزنه من الاسماء كخاتم بالفتح اذا سمي به مصروف واجيب بان ذلك نادر والمنظور له الغالب (قوله كاثمد) بكسر اوله وثالثه واصبع بكسر

اوله

اوله وفتح ثالثه وهي لغة فيه من عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة الاول في ثلاثة الثالث مع اصبوع وابلم بضم اوله وثالثه ثم الاثمد قال في القاموس بالكسر حجر الكحل وكاحمد موضع وتضم الميم والاصبع معروفة والابلم قال في القاموس ايضا غليظ الشفتين وبقلة لها قرون كالباقلي وخوص المقل ويثلث اوله كالابلمة مثلثة الهمزة واللام (قوله يرمع) في القاموس واليرمع الحذروف يلعب به الصبيان وحجارة رخوة اذا فتتت انفتت (قوله تنصب) هو على وزن تنصر قال في القاموس شجر حجازي شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة (قوله قد اتضح بما ذكر) اي من قوله والمراد بالغالب فانه يدل على ان ذلك بيان مراد لا مدلول كلمة غالب ومن جعل ما في اوله زيادة الخ قسيما للكثير الذي هو بمعنى الغالب (قوله اجود من التعبير عنه بالغالب) قيل يندفع بان مراده بالغالب الغالب حقيقة لكثرته في الفعل او حكما بان يكون القياس يقتضي كثرته فيه لكون اوله يدل على معنى فيه وفيه انه انما ينفع لو كان محمول الحملية في كلام الشارح الصوابية لا الاجودية والواقع خلافه تامل (قوله غير الغالب) اي لا في الافعال والّا لمنع الصرف قولا واحدا ولا في الاسماء والّا لصرف قولا واحدا ايضا فيما يظهر ولا ينبغي ان يحمل على عدم الغلبة في الافعال حتى يدخل المساوي في ما لا ينصرف عند يونس (قوله خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل) ليس المراد خصوص فعل بل عموم الفعل الماضي يدل على ذلك العبارة المنقولة عنه وهي كل فعل ماض اذا سمي به فانه لا ينصرف ورد سيبويه عليه باجماع العرب على صرف كعسب فاندفع ما قالوه على قول الشارح والذي يدل الخ على ان ذلك مبني على قراءة فعل في قول الشارح فيما نقل من فعل بفتح الفاء والعين مع انه بكسر الفاء وسكون العين فتامل واعلم ان ما ذكره الشارح من مذهب عيسى هو الحق واياك ان تظن به لظاهر قول التسهيل ولا يوثر وزن مستوى فيه وان نقل من فعل خلافا لعيسى فقد رده الشيخ الاثير بان صوابه اسقاط الواو لان عيسى يقيد لا يطلق لكن ظني انه وهم منه فان مثل تلك العبارة التي في التسهيل انما يقتضي ان المبالغ عليه هو محل الخلاف لا ما قبل المبالغة ايضا فتدبر (قوله فهو محكي) لعله تحريف او سقط منه شيء والّا فالصواب ان يقول مثلا او هو محكي الخ على انه جواب ثان يدل على ذلك كلام التوضيح فانه قال واجيب بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله «نبئت اخوالي بني يزيد» وان يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف اي انا ابن رجل جلا الامور هذا كلامه هذا وقد اعترض في التصريح كلا الجوابين (قوله والذي يدل على ذلك) اي على ان الوزن المشترك لا يمنع الصرف وقيل اي على عدم العجمية في البيت (قوله اذا اسرع) عبارة سيبويه وهو اي كعسب العدو الشديد مع تداني الخطا والذي في القاموس كعسب عدا وهرب ومشى سريعا او عدا بطيئا او مشى مشية السكران وكعسب اسم (قوله وقد ذهب بعضهم الخ) يعني ان الجواب بالحكاية مبني على ان جلا منقول من الفعل والفاعل معا فيكون محكيا لا ممنوعا من الصرف ويمكن ان يقال بانه منقول من الفعل وحده على ما ذهب البعض وانه محكي وليس بممنوع من الصرف (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) اعلم ان هاهنا صورا ثلاثا في الوزن المنقول من الفعل لانه اما غالب في

يرمع وتنصب فانهما كاثمد في كونه على وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء وكافكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم * تنبيهات * الاول قد اتضح بما ذكر ان التعبير عن هذا النوع بان يقال او ما اصله للفعل كما فعل في الكافية او ما هو به اولى كما في شرحها والتسهيل اجود من التعبير عنه بالغالب * الثاني قد فهم من قوله يخص الفعل او غالب ان الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه تمسكا بقوله «انا ابن جلا وطلاع الثنايا» ... ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف كقوله «نبئت اخوالي بني يزيد» ... والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا اسرع وقد ذهب بعضهم الى ان الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو اشهر في الفعل وان غلب في الاسم فاجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لانه يكون فعلا

نحو جمر عليه القاضي ولكنه اشهر في الاسم * الثالث
يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان احدهما ان
يكون لازما الثاني ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو
للاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمي به انصرف
وان كان في النصب شبيها بالامر من علم وفي الجر شبيها
بالامر من ضرب وفي الرفع شبيها بالامر من خرج لانه
خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم
تعتبر فيه الموازنة وخرج بالثاني نحو رد وقيل فان اصلهما
ردد وقول ولكن الادغام والاعلال اخرجاهما الى مشابهة
برد وفيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي ولو سميت رجلا
بالبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بفك
الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى ابو عثمان عن ابي
الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى
مثال هو للاسم قسمين احدهما ما خرج الى مثال
غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو رد وقيل والاخر
ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه
فانه خرج الى بناء انقحل وهو نادر وهذا فيه خلاف
وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من
ذلك ان ما دخله الاعلال ولم يخرجه الى وزن الاسم
نحو يزيد امتنع صرفه * الرابع اختلف في سكون
التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين
مخففا من ضرب المجهول فمذهب سيبويه انه كالسكون
اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني
والمبرد ومن وافقهما الى انه ممتنع الصرف فلو خفف
قبل التسمية انصرف قولا واحدا (وما يصير علما من
ذي الف * زيدت لالحاق فليس ينصرف *) اي الف
الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها
بالف التانيث من وجهين الاول انها زائدة ليست
مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء
والثاني انها تقع في مثال صالح لالف التانيث نحو

الاسم او غالب في الفعل او مستو فيهما نقل عن عيسى بن عمر حكم الاخيرة صراحة
ويوخذ منه حكم الثانية بالاولى وسكت عن الاولى وقد اخذ الفراء الامثلة التي
تكون مشتركة بين الاسماء والافعال وقسمها الى ما هو من حيث خصوص لفظه اشهر
في الفعل والى عكسه وسكت عن قسم تقتضيه القسمة وحكم في الاول بمنع الصرف
فتوافق فيه مع عيسى وفي الثاني بالصرف فتخالف معه وسكت عن الباقي فكان
مذهبه قريبا من مذهب عيسى لا مباينه ولا عينه فتدبره فانه لم يفهمه الناظرون
فقالوا ما قالوا (قوله نحو جمر) بالفتح والتخفيف لا بالتشديد (قوله يشترط في
الوزن المانع شرطان الخ) قيل ان الشرط الاول ليس عاما حتى في الوزن الغالب
كما توهمه العبارة لكونه في اوله زيادة تنبه على الوزن ولذلك امتنع صرف اهب
واشد علمين وان الشرط الثاني غير محتاج اليه لان ما اخرج به يخرجه ضابط
المختص السابق وقيد ما سلمت صيغته السابق ايضا وفي الامرين بحث اما الاول
فانه لا يخفاك انه يقتضي ان ما احترز عنه الشارح بالشرط الاول من قبيل الوزن
المختص مع انه ليس كذلك فان امر ضرب وعلم وخرج من الغالب بالتفسير
الذي ذكره الشارح لا المختص فالذي يظهر حينئذ انه شرط في الثاني لا في الاول
فقط وما رايت احدا من شراح التسهيل ولا غيرهم ذكروا مثل ما قال هذا القائل
واما الثاني فلان قيد السلامة انما يخرج ما ذكر ما يختص بالفعل وهو ان كان
ايضا خارجا مما في اوله زيادة تدل على الفعل لكن يحتمل ان يكون داخلا
تحت ما يكثر في الفعل فبالشرط الثاني يتيقن خروجه فيحتاج اليه تدبر (قوله
فخرج بالاول نحو امرئ) اي على لغة الاتباع والا فيمنع الصرف للزوم الوزن
حينئذ كما تقدم (قوله وفي الرفع شبيها بالامر) منع باختلاف حركة الهمزتين
(قوله البب) تقول العرب بنات البب يعنون لبه اي بنات خواطر جمع
لب او بنات البب الحي اي اصلحهم لبا فيكون جمع لبيب ونظيره رغيف وارغف
ومعناه بنات الب ما فيه والب ما في الانسان قلبه وفي القاموس وبنات البب
بضم الباء وفتحها المبرد عروق في القلب تكون منها الرقة (قوله باين الفعل)
اي فعله لا مطلق فعل (قوله انقحل) في القاموس قحل الشيخ كفرح يبس
جلده على عظمه فهو قحل بالفتح وككتف وانقحل كجردحل (قوله نحو
يزيد) فانه من الاوزان الغالبة في الفعل لكونه مفتتحا بياء تدل في الفعل على
الغيبة (قوله لشبهها بالف التانيث) لم تستقل بالمنع كالف التانيث اعلاما
بانحطاط رتبة المشبه عن رتبة المشبه به (قوله انها زائدة ليست مبدلة
من شيء) هكذا في كلام النحاة وقد وجد في كلام ابن عصفور خلافه وزعم ان
الف الالحاق تقدر منقلبة عن حرف متحرك ولكنه رده عليه ابن هشام الخضراوي
في نقده على كتاب الممتع لابن عصفور وذكر انه لم يقل احد في الف الالحاق
انها منقلبة وقد ذكر ابن عصفور في غير كتاب الممتع ان الف الالحاق لا تكون

منقلبة لا من واو ولا ياء بل هي الف زائدة في الاخر كما ذهب اليه الناس (قوله ارطى) بسكون الراء كما يدل عليه وزنه بسكرى وعزهى الرجل الذي لا يلهو والارطى شجر يدبغ به وانما لم تكن الفه للتانيث لانهم قالوا ارطاة والف التانيث مقصورة كانت او ممدودة لا تكون معها التاء (قوله بخلاف الممدودة) اي فانها لم تشبه الف التانيث الممدودة لان الف الالحاق الممدودة منقلبة عن غير مانع وهو الياء والف التانيث الممدودة منقلبة عن مانع وهو الف التانيث المقصورة وبهذا رد عن ابن الطراوة في قوله ينبغي على قياس النحويين ان لا ينصرف لان هذه الهمزة يعني همزة الالحاق الممدودة متطرفة بعد الف منقلبة فاشبهت همزة حمراء كما تشبه الف علقى الف حبلى فاذا انضم الى هذا الشبه التعريف المانع من لحاق علامة التانيث قوي الشبه كما كان ذلك في علقى وارطى (قوله وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه به) هكذا في كثير من النسخ وشبه بفتح الشين والباء والشيء الاول واقع على الف الالحاق مثلا والشيء الثاني واقع على الف التانيث وفاعل يلحق ضمير يعود لشبه والضمير المفعول للشيء الاول وضمير به للشيء الثاني ولا يصح ان يقرا شبه بكسر الشين وسكون الباء والّا لوجب اسقاط بالشيء ومفعول يلحق وفي بعضها وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحق به وعليها فمفعول يلحق محذوف وفي بعضها ولشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحق به فلشبه علة يلحق ويلحق بالبناء للمجهول (قوله ونون لغير جمعية) مرفوع معطوف على واو لا مجرور معطوف على ضمة لظهور فساده (قوله كما فعل في الكافية) مربوط بقوله بهما (قوله حكم الف التكثير الخ) اقتضى ان الف التكثير ليست الف الحاق وهوكذلك لان الف الالحاق زيدت لتقابل اصلا بخلاف الف التكثير ومن ثم عرفوا الالحاق بان تبني مثلا من ذوات الثلاثة كلمة تكون على بناء يكون رباعي الاصول ليجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى اصول الثلاثي فتاتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق (قوله قبعثرى) هو هنا علم رجل وفي الاصل قال في القاموس القبعثرى مقصورا الجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد (قوله اجتماع التعريف والعدل) العدل يستعمل بمعنى التسوية ويتعدى بنفسه نحو فسواك فعدلك على قراءة التخفيف وبمعنى الاقساط ويتعدى بفي يقال عدل في حكمه اي اقسط ولم يجر وبمعنى الميل ويتعدى بعن ومنه العدل هنا (قوله وهو ظاهر مذهب سيبويه) عليه يكون مذهبه ان التعريف بنية الاضافة يقوم في باب ما لا ينصرف مقام العلمية في بعض المواضع (قوله وقيل بالعلمية) اي الجنسية لمعنى الاحاطة وايد بجمعها بالالف والنون مع انها ليست بصفات وبه رد على المصنف ابطال علميته في شرح الكافية حيث قال وليس يعني جمع بعلم لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) اي لانه ذكر على وجه الكلية ان العلمية والعدل يمنعان الصرف وذكر فعل في التوكيد بعده جزءيا مقرونا بالكاف فيتبادر من ذلك التمثيل وهو وان كان خلاف ما للناظم في شرح الكافية لا يضر اذ كثيرا ما يخالف كلامه في كتبه وكون الكاف

ارطى فانه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الالف واللام وكحمدون عند ابي علي حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة يرى ان حمدون وشبهه من الاعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية بل في استعمال عجمي حقيقة او حكما فالحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة * تنبيهان * الاول كان ينبغي ان يقيد الالف بالمقصورة صريحا او بالمثال او بهما كما فعل في الكافية فقال

والف الالحاق مقصورا منع
كعلق ان ذا علمية وقع

الثاني حكم الف التكثير كحكم الف الالحاق في انها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم (والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد اوكثعلا *) (والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر *) اي يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة اشياء احدها فعل في التوكيد وهو جمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية هذا ما مشى عليه في شرح الكافية وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده في شرح الكافية وابطله وقال في التسهيل بشبه العلمية او الوصفية قال ابو حيان وتجويزه ان العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا اعرف له فيه سلفا

ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء
وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء
وصحراوات لان مذكره جمع بالواو والنون فحق مونثه ان يجمع
بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة عن فعل لان قياس
افعل فعلاء ان يجمع مذكره ومونثه على فعل نحو حمر في احمر
وحمراء وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل انه
معدول عن فعالي كصحراء وصحاري والصحيح الاول لان فعلاء لا
يجمع على فعل الا اذا كان مونثا لا فعل صفة كحمراء وصفراء ولا
على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء ليس
كذلك * الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل
ومضر وهبل وثعل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف فعمر معدول عن
عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها قيل وبعضها عن افعل وهو
ثعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من
سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين احدهما انه لو
لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من
الموانع غير العلمية والاخر ان الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا
عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر
بعضهم لعدله فائدتين احداهما لفظية وهي التخفيف والاخرى
معنوية وهي تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة فان ورد
فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو ادد وهو
عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الاد وهو العظيم
فهمزته اصلية فان وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا
نحو طوى فان منعه للتانيث والعلمية ونحو تتل اسم اعجمي فالمانع
له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة اذ لا وجه
لتكلف تقدير العدل مع امكان غيره ويلتحق بهذا النوع ما جعل علما
من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال
المصنف وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل
عمر مقدر . اه . وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن
السيد الى صرفه * الثالث سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه فالاصل
ان يعرف بال او بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ
ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع
له من الصرف العدل والتعريف اما العدل فعن اللفظ بال فانه كان
الاصل ان يعرف بها واما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا
الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف
بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومي اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو ابو
الفتح ناصر بن ابي المكارم

فيه للتنظير مع كونه خلاف المتبادر يحوج الى تاويل العلم بولو
حكما والكلام انما هو في الظاهر فظهر لك ان من قال كلام الشارح
يوخذ منه ان كاف كفعل للتنظير قد وهم فتدبر (قوله ومعدولة
عن فعلاوات) عطف على قوله معارف من قوله فانها معارف بنية
الاضافة (قوله لان مذكره جمع بالواو والنون) الصواب في
التعبير ان يقول وانما قياس فعلاء فعلاوات لان حق فعلاء اذا كان
اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات او لان مذكره
الخ لانه تعليل ثان للناظم وابنه عدل عنه صاحب التعليل الاول
لانه رده على المصنف بان العلمية نفاها والوصفية مغايرة للتوكيد
اتفاقا وشبه الوصفية الذي ذكره في التسهيل لا يكفي (قوله
وزفر) معدول عن زافر اي ناصر واما زفر بمعنى كثير العطاء فمصروف
وزحل كوكب من الخنس ومضر هو ابن نزار ابو قبيلة وهو مضر
الحمراء سمي مضرا لولعه بشرب اللبن الماضر او لبياض لونه وهبل
ابو بطن من كلب وهم الهبلات وصنم كان على بئر في جوف الكعبة
وثعل ابو حي من طي وهو ثعل بن عمرو اخو نبهان وهم الذين
عناهم امرو القيس في قوله

رب رام من بني ثعل   مخرج كفيه من ستر

وقيل المعني هنا عمرو بن المسيح الطاءي وفد الى النبي عليه الصلاة
والسلام بالمدينة في وفود العرب وهو ابن مائة وخمسين سنة
واسلم وهو ارمى العرب وجشم الجوف او الصدر بضلوعه المشتملة
عليه والثقل واحياء من مضر ومن اليمن ومن تغلب وفي ثقيف
وفي هوازن وقرية ببيهق وعبد حبشي حضن الحرث بن لوي
فقيل لبنيه بنو جشم وقثم بن العباس بن عبد المطلب صحابي والكثير
العطاء والجموع للخير والعيال والجموع للشر وجمح اسم لرجال
متعددة وقزح ملك موكل بالسحاب او اسم ملك من العجم ودلف
اسم لرجال ومن كناهم ابو دلف (قوله فان منعه للتانيث والعلمية)
هذا اذا كان اسما للبقعة اما اذا كان اسما له من حيث انه مكان
فلا بد من العدل (قوله تتل) ذكر انه اسم عظيم من الترك
(قوله فالاصل ان يعرف بال او بالاضافة) مفرع على قوله
اذا اريد به معين وفائدة هذا التنبيه على ان العدل هنا تحقيقي
دل عليه ان اللفظ اسم جنس اريد به معين فاصله ان يعرف بال
او الاضافة لا تقديري لم يدل عليه الا منع الصرف (قوله اما
العدل فعن اللفظ بال) المناسب لما تقدم فعن اللفظ بال او بالاضافة

الا

إلّا انه اقتصر على ما ذكره لا ان تعريف ال اخصر من تعريف الاضافة مع كفايته في المقصود وباء بال للملابسة اي اللفظ الملتبس بال وقد يكون لغوا متعلقا باللفظ بمعنى التلفظ (قوله المطرزي) هو بضم الميم وفتح الطاء وكسر الراء احد تلامذة الزمخشري وخليفته في الاعتزال كما قال ابن خلكان وهو الذي وري به القائل

شبهت خد حبيبي تشبيه فكر مبرز

مقامة للحريري وشرحها للمطرز

(قوله احدها ان ما ادعاه الخ) حاصل هذا الوجه ان كون سحر دال على معين يحتمل ان يدعى ان ذلك بالعدل ويحتمل ان يدعى ان ذلك بالتضمين لكن يرجح الاول كونه خروجا عن الاصل من جهة واما الثاني فمن جهتين والاول اولى فيترجح القول به على الثاني فليست علة البناء ممنوعة الوجود جزما حتى يلزم ان البناء لا وجه له ولا مسلمة حتى لا يضر الخروج المذكور لكونه لمعارض فاندفع تشكيك الناظرين عند التدبر نعم يرد ان تقول هذا معارض بانهم صرحوا بان الاصل فيما خرج عن الاصل ان يخرج من جميع وجوهه (قوله انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب الخ) في شرح التسهيل للمرادي فيه نظر لان تضمن الاسم معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله فلو نكر سحر) هو مفهوم قوله سابقا اذا اريد به معين (قوله وذهب الشلوبين الصغير) اعلم ان المقابلة بين قول الشلوبين وقول السهيلي السابق باعتبار القيدين لانهما وان اتفقا على الاعراب إلّا ان القائل الاول يضم له ان موجب حذف التنوين نية الاضافة والقائل الثاني يضم له نية ال فيكون منصرفا ولذلك حكى الشارح القول الاول بقوله الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة والثاني بقوله انه معرب وانما حذف تنوينه لنية ال ثم فرع عليهما قوله فهو من قبيل المنصرف وحينئذ فالمقابلة في غاية الظهور لا كما زعموا (قوله في الاحوال الثلاثة) منها الجر ولو بغير مذ ومنذ (قوله لامتناع الفتح في موضع الرفع) اي انا لم نجدهم فتحوا امس في الموضع الذي يوجد فيه عامل الرفع نحو مضى امس فكيف يكون مبنيا على الفتح في احواله كلها (قوله او لفظ معه بالالف واللام) واما قوله «فاني وقفت اليوم والامس قبله» فمحمول على ان ال زائدة او مجرور بباء محذوفة كما قاله الخليل في لقيته امس (قوله او نكر) بان اريد به مطلق يوم قبل يوم من الايام الماضية

المطرزي الى انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة اوجه احدها ان ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه اولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه لان الممنوع الصرف باق على الاعراب بخلاف ما ادعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجه الثاني انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين في قوله «على حين عاتبت المشيب على الصبا» ... لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وان فتحته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من اجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا . اهـ . وذهب السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية ال وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور * تنبيه * نظير سحر في امتناعه من الصرف امس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعرب به اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة خلافا لمن انكر ذلك وغير بني تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن ابي الربيع ان بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف اذا رفع او جر بمذ او منذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز «اني رايت عجبا مذ امسا» قال في شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتح في امسا فتح اعراب وابو القاسم لم ياخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق ان لا يعول عليه . اهـ . ويدل للاعراب قوله

اعتصم بالرجاء ان عنّ باس وتناس الذي تضمن امس

واجاز الخليل في لقيته امس ان يكون التقدير بالامس فحذف الباء وال فتكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف في اعراب امس اذا اضيف او لفظ معه بالالف واللام او نكر

او صغر او كسر (وابن على الكسر فعال علما * مونثا) اي مطلقا في لغة
الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتانيثا وعدلا وقيل لتضمنه
معنى هاء التانيث قاله الربعي وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع
الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور تقول هذه حذام
ووبار ورايت حذام ووبار ومررت بحذام ووبار ومنه قوله

اذا قالت حذام فصدقوها   فان القول ما قالت حذام

(وهو نظير جشما *) وعمر وزفر (عند تميم) اي ممنوع الصرف للعلمية
والعدل عن فاعلة وهذا راي سيبويه وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي
كزينب وهو اقوى على ما لا يخفى وهذا فيما ليس آخره راء فاما نحو
وبار وظفار وسفار فاكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز لان لغتهم الامالة
فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت وقد جمع
الاعشى بين اللغتين في قوله

ومر دهر على وبار   فهلكت جهرة وبار

* تنبيهان * الاول افهم قوله مونثا ان حذام وبابه لو سمي به مذكر لم
يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن
مونث كغيره ويجوز صرفه لانه انما كان مونثا لارادتك به ما عدل عنه
فلما زال العدل زال التانيث بزواله * الثاني فعال يكون معدولا وغير
معدول فالمعدول اما علم مونث كحذام وتقدم حكمه واما امر نحو نزال
واما مصدر نحو حماد واما حال نحو (والخيل تعدو في الصعيد بداد) واما
صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو
فساق فهذه خمسة انواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مونث فان
سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمي به مونث
فهو كحذام ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسما
كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو
سمي بشي من هذه مذكر انصرف قولا واحدا الا ما كان مونثا كعناق

(واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه اثرا *) وذلك الانواع السبعة
المتاخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب او الالف والنون الزائدتين او
التانيث بغير الالف او العجمة او وزن الفعل او الف الالحاق او العدل
تقول رب معدي كرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم واحمد وارطى
وعمر لقيتهم لذهاب احد السببين وهو العلمية واما الخمسة المتقدمة وهي
ما امتنع لالف التانيث او للوصف والزيادتين او للوصف ووزن
الفعل او للوصف والعدل او للجمع المشبه مفاعل او مفاعيل فانها لا
تصرف نكرة فلو سمي بشي منها لم ينصرف ايضا اما ما فيه الف
التانيث فلانها كافية في منع الصرف

(قوله او صغر) اي على مذهب المبرد والفارسي وابن مالك
والحريري قياسا على ورود التكسير اخي التصغير واما راي سيبويه
فالمنع وقوفا مع السماع (قوله لشبهه بنزال) اي المشبه للحرف
والمشبه للمشبه للشي مشبه لذلك الشي في الجملة وذلك كاف
سيما عند اهل هذا الفن (قوله وليس بعد منع الصرف الا البناء)
قيل واما اذربيجان فاعرب للتنبيه على ان ذلك ليس بموجب
(قوله لان لغتهم الامالة) نوقش فيه بان الامالة مذهب جميعهم
والحكم المعلل ليس كذلك وبان الامالة لا توجب فيه بناء ما لم
يوجد فيه سبب البناء (قوله وقد جمع الاعشى الخ) اورد ان
الاعشى ان كان غير تميمي او من اكثر بني تميم فليس عنده الا البناء
على الكسر وان كان من الاقل فليس الا الاعراب وجوابه ان للعربي
ان يتكلم بغير لغته نعم لا يتكلم بالخطا وقد جلبنا من كلام العلماء في
ذلك في اول الكتاب ما لا يسعك نسيانه فتذكر (قوله كعناق)
العناق الانثى من ولد المعز وجمعه عنوق واعنق (قوله وان
سمي به مونث فهو كحذام الخ) عبارة التسهيل وكلها معدول عن
مونث فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح
وان سمي به مونث فهو كرقاش على المذهبين وفي شرح
الشيخ الاثير اذا سميت بفعال المعدول المبني الذي ليس من باب
رقاش مونثا جاز فيه وجهان البناء والاعراب اعراب ما لا ينصرف
كما ذكره المصنف وهو صريح في ان البناء جائز في هذه المسالة
فلا يصح ان يبقى كلام الشارح على ظاهره من ربط قوله ولا يجوز
البناء خلافا لابن بابشاذ بقوله وان سمي به مونث فهو كحذام
نعم يجعل مربوطا بقوله قبل فان سمي ببعضها مذكر الخ ففي الشرح
المذكور اذا سميت بنزال او حماد او بداد او حلاق او فساق او
نحوها مذكرا فهو كعناق يعني انه يعرب اعراب ما لا ينصرف كما
اذا سميت المذكر بعناق فتمنعه الصرف للتانيث والعلمية ولا
يبنى لانه لا يجي معدولا عن مذكر فيشبه به ويحمل في البناء
عليه وزعم ابن بابشاذ انه يجوز فيه الاعراب كما لا ينصرف والبناء
حملا على الاسم المونث العلم ووجهه انه شبيه برقاش وهو مونث
عندهم فكما ان في رقاش وجهين البناء والاعراب اعراب ما لا
ينصرف وذلك على اللغتين فكذلك هذا الذي شبه به وهذا باطل
لان رقاش مونث وهذا مذكر هذا كلامه (قوله واصرفن ما نكرا
من كل ما التعريف فيه اثرا) لا يذهب عليك ان قولنا ما نكرا مما

اثر فيه التعريف لا يقتضي ان كل ما اثر فيه التعريف ينكر حتى يحتاج الى ان يخرج منه فعل في التوكيد بل يكاد يفهم ان ما لم يذكر مما اثر فيه يبتنى على منع صرفه على ان الكلام بظاهره دال على ان فعل معرف بالعلمية لا بنية الاضافة كما قدمه الشارح ولذا عبرهنا بالعلمية وان رده في شرح الكافية كما قدمنا فالتعميم في كلام المصنف صحيح سواء كان في الاشخاص او في الانواع فما قيل من كل ما التعريف فيه اثرا اي مما يمكن فيه التنكير فهو عام مخصوص او اريد به الخصوص او كل مستعملة بمعنى الغالب كما ذهب اليه بعضهم وعلى هذا فلا يرد فعل في التوكيد نقضا لانه معرفة بنية الاضافة فلو نكرت لم يصح تبعيتها لما قبلها لانها تصير غير الموكد والتوكيد يستدعي الاتحاد ولعل هذا هو السر في حمل الشارح التعريف على خصوص العلمية لان فعل التوكيد لا علمية فيه عند المصنف على ما تقدم عن شرح الكافية ليس بشي تامل (قوله ووهم من الخ) هذا الواهم هو الجزولي ووجهه ان العلمية انما تضم للتانيث بالتاء لا للتانيث بالالف الذي هو الموجود هنا (قوله إلّا سحر وامس) اي لانهما معدولان عن ذي الالف واللام وذلك لا يجامع العلمية وإلّا توالى معرفان على معرف واحد كذا قيل وعبارة الشيخ الاثير والفرق بين سحر وغيره من المعدولات التي ذكرناها ان سحر قد استعملته العرب معدولا وغير معدول وعدله انما هو بالاشارة الى يوم بعينه فاذا لم تشر الى يوم بعينه فهو مصروف غير معدول واذا سميت به فلا اشارة ليوم بعينه فهو اشبه بالمصروف فيصرف وجمع ونحوه لم يستعمل إلّا معدولا فصار لفظها نصا في العدل فروعي الاصل الى هنا كلامه (قوله هذا كلامه بلفظه) انما قال ذلك لئلا يتوهم انه نقله بالمعنى مع ان ما تضمنه من كون بعض العلماء اخطا في نسبة ذلك الى سيبويه لا يقوم باعبائه إلّا مثل المصنف في التحقيق والاتقان وليكون ذلك في عهدته لا للتبري منه بلزوم تكرار وهو خلاف مذهب سيبويه مع التنصيص على مذهبه اول العبارة كما وهم لانه ممنوع والسند ان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه مع كونه ليس عين ما تقدم اوتي به لدفع توهم ان يكون مذهب الاخفش ومن معه يرجع لمذهب سيبويه بوجه من الوجوه (قوله فلانها لما نكرت) وقصد منها ذات ما مسماة

ووهم من قال في حواء امتنع للتانيث والعلمية واما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان او وزن افعل فلان العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين او للعلمية ووزن افعل واما ما فيه الوصف والعدل وذلك اخر وفعال ومفعل نحو احاد وموحد فمذهب سيبويه انها اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول سمي به فعدله باق إلّا سحر وامس في لغة بني تميم فان عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان او غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد اخطا وقوله ما لم يقل والى هذا اشرت بقولي

وعدل غير سحر وامس في   تسمية تعرض غير منتفي

وذهب الاخفش وابو علي وابن برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه واما الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شي من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف ايضا اما ذو الف التانيث فلالف واما ذو الوصف مع زيادتي فعلان او مع وزن افعل او مع العدل الى فعال او مفعل فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه واما باب احمر ففيه اربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش في احد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون إلّا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها آخر قوليه والثالث ان سمي باحمر رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمي به اسود او نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانباري والرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى فعال او مفعل فمن صرف احمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية * تنبيه * اذا سمي بافعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قاله في شرح الكافية قال لانه لا يعود الى مثل الحال التي كان عليها اذا كان صفة فان وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظا او تقديرا . اه . فان سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف في نحو احمر فيه

(وما يكون منه منقوصا ففي * اعرابه نهج جوار يقتفي) يعني ان ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من الانواع السبعة التي احدى علتيها العلمية او من الانواع الخمسة التي قبلها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم ان نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من انه اشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله في غير التعريف اعيم تصغير اعمى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين

رفعا وجرا نحو هذا اعيم ومررت باعيم ورايت اعيمي والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وهذا لا خلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امراة فانه غير منصرف للتانيث والعلمية ويعيل تصغير يعلي ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجرعوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى ابن عمر والكساءي الى ان نحو قاض اسم امراة ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعيلي ويرمي وقاضي ورايت يعيلي ويرمي وقاضي ومررت بيعيلي ويرمي وقاضي واحتجوا بقوله

قد عجبت مني ومن يعيليا   لما راتني خلقا مقلوليا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله

« ولكن عبد الله مولى مواليا » (ولاضطرار او تناسب صرف * ذو المنع) بلا خلاف مثال الضرورة قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة   فقالت لك الويلات انك مرجلي

وقوله   واتاها احيمر كاخي السهم بعضب فقال كوني عقيرا

وقوله   « تبصر خليلي هل ترى من ظعائن » وهو كثير نعم اختلف في نوعين احدهما ما فيه الف التانيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقوله

اني مقسم ما ملكت فجاعل   جزا لاخرتي ودنيا تنفع

انشده ابن الاعرابي بتنوين دنيا وثانيهما افعل من . منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاحمر لا من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكساءي سلاسلا واغلالا وسعيرا قواريرا قواريرا وقراءة الاعمش بن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا * تنبيه * اجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام (والمصروف قد لا ينصرف *) اي للضرورة اجاز ذلك الكوفيون والاخفش والفارسي واباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك

قوله   وما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع

وقوله   وقائلة ما بال دوسر بعدنا   صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

وقوله

طلب الازارق بالكتائب اذ هوت   بشبيب غائلة النفوس غدور

بهذا الاسم شابهت حالها قبل التسمية وهي الدلالة على ذات موصوفة بالمبدا (قوله نعم اختلف في نوعين الخ) استدراك رافع لما عسى أن يتوهم من قوله بلا خلاف من ان الوفاق في صرف كل فرد من ذي المنع لا في جنسه (قوله اذ يزيد بقدر ما ينقص) ما واقعة على الالف لانها تحذف لالتقائها مع التنوين والمزيد هو التنوين قال الشيخ الاثير وقد رد هذا بعض شيوخنا وقال بل اذا صرف ما في آخره الف مما لا ينصرف كان في ذلك فائدة وذلك انه اذا صرف فنون امكن ان يلتقي بساكن بعده فيكسر لالتقاء الساكنين وقد يحتاج الى ذلك لاقامة وزن الا ترى انك تقول مررت بفتى انطلق فتكسر التنوين فكذلك تقول مررت بسكران انطلق فتكسر التنوين فيزداد حرف يقوم به وزن في شعر بحيث لو فقد كسر التنوين لم يتزن البيت الذي فيه هذا (قوله ورد بقوله الخ) الانصاف انه اذا كانت دعوى المانع ان ما فيه الف التانيث لا يجوز صرفه بحال فالبيت يرد عليه اما اذا كان مناط دعواه الكون للضرورة كما هو الظاهر من العبارة في الشرح فالرد مردود لظهور استقامة الوزن صرف او منع فليتامل (قوله وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة) زاد في التسهيل بعده ولا اعرف قصر ذلك على نحو سلاسل وقوارير قال الاخفش وهذه لغة الشعراء وعلى ذلك بنى ابن حجة قوله

قد منعتم صرف الدنانير عني   ولكم في الورى هبات كثيرة
وانا شاعر وفي شعر نظمي   صرفها واجب لاجل الضرورة

وابن الوردي في قوله

صرف الشاعر نصفا زغلا   عند جنان فلها ان عرف
قال هذا زغل قال نعم   يصرف الشاعر ما لا ينصرف

والسراج الوراق في قوله

ومبخل بالمال قلت لعله   يندى وظني فيه ظن مخلف
جمع الدراهم ليس جمع سلامة   فاجابني لكنه لا يصرف

وعلى ذكر ذلك فقد اكثر الشعراء من التوجيه بما يناسب الفن فمن ذلك قول محاسن بن الشواء

لنا صديق له خلال   تنبئ عن اصله الاخس
اضحت له مثل حيث كف   وددت لو انها كامس

وقول ابن الوردي

قلت لنحوي اذا عرضا   له باوقات الرضى اعرضا

يا حيث لو اصبح باب الرضـا　　كيف لما كنت كاس مضـي

وقول السراج الوراق

كم يريد الخباز يرفع رطـلي　　وارجي بالنصب مشي اموري

والى كم سراي بالجر منـه　　وانصرافي بخاطر مكسـور

وقول ابن العفيف

ومستتر من سنا وجهـه　　بشمس لها ذلك الصدغ في

كوى القلب مني بلام العـذار　　فعـرفني انها لام كي

وقول محاسن بن الشواء

وكنا خمس عشرة في التئـام　　على رغم العدو بغير آفـه

فقد اصبحت تنوينا واضحى　　حبيبي لا تفارقه الاضافـه

واختم هذا الذكر ببيتي البها زهير فانهما مسكن كل فاضل مع الدهر الّا ما قل

يقولون لي انت الذي سار ذكره　　فمن صادر يثني عليه ووارد

هبوني كما قد تعلمون انا الذي　　فاين صلاتي منكم وعـوائدي

(قوله وابيات اخر) هي قول قيس الرقيات

ومصعب حين جد الامـ　　ـر اكبرها واطيبهـا

وقول الكميت

يرى الراؤون بالشفرات منهـا　　وقود ابي حباحب والضبينـا

وقول ذي الاصبع

وممن ولدوا عـا　　مر ذو الطول وذو العـرض

(قوله منهم ثعلب احمد بن يحيى) اخذوا ذلك منه في واقعة هي انه انشد

اومل ان اعيش وان يـومي　　باول او باهون او جبـار

او التالي دبار فان افتـه　　فمونس او عروبة او شيـار

فقيل له هذا موضوع لان مونس ودبار مصروفان وقد ترك صرفهما فقال هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر (قوله ويويده) كان الاولى ويدل له لان السماع في العلم ليس الّا هو الدال على اجازة المنع لوجود احدى العلتين التي هي العلمية ومنع المنع لغيرها فليتامل (قوله تحلىء) في القاموس والتحلىء بالكسر شعر وجه الاديم ووسخه وسواده كالتحلية وما افسده السكين من الجلد اذا قشر (قوله وتوسط) هو مصدر توسط بين الشيئين اذا جعل وسطا بينهما (قوله وترتب) اي على وزن قنفذ وفي القاموس الترتب كقنفذ وجندب الشي المقيم الثابت (قوله وتهبط) هو بكسرات وفي القاموس والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر اغبر يتعلق برجليه ويصوت بصوت كانه يقول انا اموت انا اموت (قوله مما حذف) لا يخفى ان الذي يحذف للتصغير في الامثلة المذكورة احد سيني توسط وباءي تهبط كما يوخذ من بابه الاتي

وابيات اخر * تنبيه * فصل بعض المتاخرين بين ما فيه علمية فاجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويويده ان ذلك لم يسمع الّا في العلم واجاز قوم منهم ثعلب احمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا * خاتمة * قال في شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير اربعة اقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا * فالاول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق واحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير * والثاني نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل اعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل والفي سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير * والثالث نحو تحلىء وتوسط وترتب وتهبط اعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلي وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلو جيء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف

لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الا منع الصرف . اه . والله اعلم *

(اعراب الفعل)

(ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد *) يعني انه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكساءي واختار المصنف الاول قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثاني فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت افعل وما لك لا تفعل ورايت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد . اه . ورد الاول بان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي واجاب الشارح بانا لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي

(قوله لعدم وزن الفعل) يعني لانك تقول تويسيط وتهييط *

* أعراب الفعل *

(قوله يعني انه يجب رفع المضارع حينئذ) يعني ان ارفع في كلام المصنف امر فيفيد الوجوب واذا فيها معنى الظرفية فهي تقييد لارفع فمدلول العبارة حينئذ انه يرفع المضارع وجوبا وقت التجرد المذكور وكان هذا من الشارح تعريض بالمصرح وغيره ممن زعم ان عبارة المصنف دالة على ان الرافع هو التجرد كما قال به الكوفيون ووجه التعريض انه لم يستفد من العبارة الا ان الرفع يكون وقت التجرد مع احتمال ان يكون به او بغيره ويجاب بان افعال الشروط اسباب لغوية فان قولك ان جئتني اكرمتك يدل على سببية المجيء ومسببية الاكرام فلا جرم يستفاد من عبارة المصنف ان السبب الرافع هو التجرد (قوله كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء) فيه انه صرح الشيخ الاثير في شرح التسهيل رادا على ابن المصنف بانه لم يقل بهذا القول من الكوفيين الا الفراء فقط هذا وقد دلت عبارة الشارح كغيره على ان المذاهب في المسالة اربعة والذي صرح به الشيخ الاثير انها سبعة فانه قال في شرح التسهيل هذه العبارة وقد اختلف النحويون في رافع المضارع على مذهبين احدهما عدمي والاخر ثبوتي فالعدمي فيه مذهبان احدهما التعري من العوامل اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين ونسب في الافصاح للفراء وابي الحسن والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء وقال الاعلم ارتفع بالاهمال وهو قريب من هذا القول واما المذهب الثبوتي فهو على وجهين احدهما لفظي والاخر معنوي فاللفظي هو ما ذهب اليه الكساءي من انه ارتفع بحرف المضارعة فاذا قلت اقوم مثلا فهو مرفوع بالهمزة والمعنوي اختلفوا فيه فذهب جمهور البصريين الى انه ارتفع بوقوعه موقع الاسم وزاد بعضهم فقال بوقوعه موقع الاسم المرفوع وذلك نحو زيد يقوم فكونه وقع موقع قائم هو الذي اوجب له الرفع وذهب احمد ابن يحيى الى انه ارتفع بنفس المضارعة وذهب الى انه ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع الى هاهنا كلامه ولا يخفى ان التعري والتجرد والاهمال عبارات تئول الى معنى واحد فلا معنى لعدها مذاهب ثلاثة مختلفة وكذلك تقول في السادس والسابع فالحق ما صنعه الشارح وامثاله (قوله فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت افعل وما لك لا تفعل ورايت الذي تفعل) هذا النقض مبني على احتمال ان يكون المراد وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا اما على احتمال ان يكون المراد وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة ولو منع منه مانع الاستعمال كما في الامثلة المذكورة فاللازم ان يرفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في نحو وان احد من المشركين استجارك (قوله مع ان الاسم لا يقع فيها) وجهه ان مدخول ادوات التحضيض وخبر افعال الشروع والواقع بعد ما لك وصلة الذي لا يكون اسما مفردا (قوله وصح القول بان رافعه التجرد) عطف على بطل القول فهو منخرط في سلك فاء التفريع وبطلان القول المذكور مفرع على نقضه بالنحو المذكور وصحة القول بان الرافع التجرد مفرع على سلامته من النقض وهذا صنيع على غاية من الاستقامة مع ان الكلام ظاهر في ان التصحيح نسبي لا مطلقا وما

قيل

قيل عليه من ان مجرد ابطال ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة ان الرافع التجرد وانما يقتضي ذلك ابطال الاقوال الثلاثة فوهم منشاه ظن تفريع التصحيح للقول بان الرافع التجرد على ابطال القول بان الرافع الحلول محل الاسم وانما يتم ذلك لو قال الشارح ولما بطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم صح القول بان رافعه التجرد هذا وقد رد المذهب الثاني بان المشابهة ان اقتضت شيئا فلا تقتضي إلّا الاعراب الاعم من الرفع والاعم لا اشعار له باخص معين والرابع بان جزء الشي لا يعمل فيه (قوله انما لم يقيد المضارع الخ) الحق ان المراد من الرفع ما هو اعم من اللفظي والمحلي وكذا المراد من النصب والجزم بعد فليس التقييد محتاجا اليه حتى يحتاج الى الاعتذار عن تركه (قوله ولا تفيد تابيد النفي) اي لانه لم يثبت ذلك بنقل صريح عن الواضع وذلك هو الذي يثبت به المطلوب قطعا (قوله وليس اصلها لا) لان المعهود هو ابدال النون الفا ولان الابدال لا يغير حكم المهمل ولانه كان ينبغي ان لا تختص بالمضارع فان لا كذلك (قوله فابدلت الالف نونا) الحامل للفراء على هذا اتفاقهما في النفي ونفيهما المستقبل وجعل لا اصلها لانها اقعد في النفي من حيث نفيها الاسماء والافعال (قوله ولا لا ان فحذفت الخ) اي لانه يلزم ان تكون مع الفعل بعدها في تاويل مصدر فيكون لن يقوم زيد كلاما فان جعل المصدر مبتدا والخبر محذوف اي لا قيام زيد موجود رد بانه يجب تكرار لا حينئذ مع ان هذا الخبر لم يصرح به في كلامهم قط ولانهم قالوا زيدا لن اضرب كما في الشرح (قوله وبه استدل الخ) وجه الدلالة انها لو كانت مركبة من لا ان لما جاز تقديم معمولها لان ان حرف موصول والفعل المنصوب بعدها صلة له ومعمول الصلة من تمام الصلة فكما ان الصلة لا تتقدم على الموصول فكذلك معمولها لكنه جاز تقديم المعمول فليست مركبة مما ذكر واعلم ان بعض النحويين اعتذر عن الخليل بانه يحدث بالتركيب حكم لم يكن قبله فان هل تدخل على الجملتين بخلاف هلا ولم يقبل هذا الاعتذار بعض اصحاب الشيخ الاثير للفرق بتغير المعنى في هلا لانها صارت للتحضيض ولا كذلك في لن لبقاء النفي والاستقبال ورده بعض آخر منهم بوجود التغير بصيرورة لن اضرب كلاما مستقلا ولم يكنه قبل التركيب والاقوى رد الشلوبين بان صحة التركيب تتوقف على كون الحرفين ظاهرين (قوله الاخفش الصغير)

* تنبيه * انما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولا نون اناث اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب (وبلن انصبه وكي) اي الادوات التي تنصب المضارع اربع وهي لن وكي وان واذن وسياتي الكلام على الاخيرتين فاما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو لن اضرب ولن اقوم فتنفي ما اثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تابيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري الاول في انموذجه والثاني في كشافه وليس اصلها لا فابدلت الالف نونا خلافا للفراء ولا لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي * تنبيهات * الاول الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير الثاني تاتي لن للدعاء كما اتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـــ ـــت لكم خالدا خلود الجبال

واما فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب ويرده قوله ثم لا زلت لكم * الثالث زعم بعضهم انها قد تجزم كقوله

« فلن يحل للعينين بعدك منظر » وقوله

لن يخب الان من رجائك من حرك دون بابك الحلقه

والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة واما كي فعلى ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما مختصرا من كيف كقوله

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت   قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السوال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما في قوله

اذا انت لم تنفع فضر فانما   يرجى الفتى كيما يضر وينفع

وقيل ما كافة وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار ان بعدها واما قوله « كيما ان تغر وتخدعا » فضرورة * الثالث ان تكون بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان كما في نحو لكيلا تاسوا ولا يجوز ان تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعدها ان كقوله « اردت لكيما ان تطير بقربتي ... » احتمل ان تكون مصدرية موكدة بان وان تكون تعليلية موكدة للام ويترجح هذا الثاني بامور الاول ان ان ام الباب فلو جعلت موكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل الثاني ما كان اصلا في بابه لا يكون موكدا لغيره الثالث ان ان لاصقت الفعل فترجح ان تكون هي العاملة ويجوز الامران في نحو جئت كي تفعل كيلا يكون دولة فان جعلت جارة كانت ان مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها * تنبيهات * الاول ما سبق من ان كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى انها ناصبة للفعل دائما وتاولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ومما يرد قولهم قوله « فاوقدت ناري كي ليبصر ضوءها » وقوله

كي لتقضيني رقية ما   وعدتني غير مختلس

لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم الى انها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش * الثاني اجاز الكساءي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي اتعلم ومنعه الجمهور * الثالث اذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكساءي نحو جئت من كي فيك ارغب والكساءي يجيزه بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح ان الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار * الرابع زعم الفارسي ان اصل كما في قوله « وطرفك اما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر » كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف الى انها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله « لا تشتم الناس كما لا تشتم » الخامس اذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر كي والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة و (كذا بان *) اي من نواصب المضارع ان المصدرية نحو وان تصوموا والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي (لا بعد علم) اي ونحوه من افعال اليقين فانها لا تنصبه

الاخافشة اثنا عشر ومشاهيرهم ثلاثة الكبير شيخ سيبويه والوسط تلميذ سيبويه وهو سعيد بن مسعدة وهو اشهرهم والصغير وهو علي بن سليمان البغدادي (قوله محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف) لانه من حليت المراة في العين لا من حلى يحلو (قوله لدخول حرف الجر عليها) قيل ان اراد الشارح بدخول حرف الجر على حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما اشكل على ذلك ما في التسهيل بلا شبهة وان اراد ما كان الثاني هو الجار والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه من الانتصار لسيبويه لجواز كونها حرف جر موكدة للام قبلها كما في عكسه فليتامل (قوله لا يكون موكدا لغيره) اي حقه ذلك فمقتضاه جواز الاول بمرجوحية لا امتناعه تدبر (قوله تنبيهات الخ) انما لم يكتف بالتنبيهات السابقة فيقول هنا الرابع ما سبق الخ لما انه وان كان الكل من الست متعلقا بالمتن من جهة التعلق بلن وكي المذكورين فيه إلّا ان المناسب لصنيع الشارح حيث اولا شرح مسالة لن على حدة وثانيا مسالة كي على حدة ان يذكر التنبيهات المتعلقة بشرح الاولى اثرها والتنبيهات المتعلقة بشرح الثانية اثرها وهذا ظاهر وان وهم فيه (قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر) وما تمسك به المصنف مما وقع في الصحيح في قصة الافك اقول ماذا فقد رده الشيخ الاثير (قوله خلافا للكساءي) في قوله بجواز الفصل بين كي والفعل بمعمول ذلك الفعل وبالقسم وبالشرط وقوله ولا يجوز في الاختيار اي إلّا فيما اجمعوا عليه وهو الفصل بلا النافية وما الزائدة واما ظاهر كلام الشارح فقد تابع فيه ظاهر كلام الناظم في التسهيل وابنه فيما كتبه عليه كل ذلك يستفاد من كلام الشيخ الاثير في شرحه على التسهيل (قوله اي ونحوه من افعال اليقين) يريد ان ظاهر كلام المصنف نفي كونها ناصبة بعد مادة العلم مع ان المراد ما هو اعم من مادة العلم حتى يشمل كل ما دل على اليقين فلا بد من اخراج العبارة على ظاهرها كان يدعى فيها حذف الواو ومعطوفها اي ونحوه من افعال اليقين ومثل ذلك ان يقدر المضاف اي مفيد علم وكذا يقال في قوله والتي

لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع اي انه سيكون وانه لا يرجع واما قراءة بعضهم ان لا يرجع بالنصب وقوله

نرضى عن الله ان الناس قد علموا ... ان لا يدانينا من خلقه بشر

فمما شذ نعم اذا اول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز سيبويه ما علمت إِلّا ان تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم وقيل يجوز بلا تاويل ذهب اليه الفراء وابن الانباري والجمهور على المنع

(والتي من بعد ظن *) ونحوه من افعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على انها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد *) حينئذ (تخفيفها من ان) الثقيلة (فهو مطرد *) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا ان لا تكون فتنة قرا ابو عمرو وحمزة والكساءي برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا * تنبيهات * الاول اجرى سيبويه والاخفش ان بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله « اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها » ومنع ذلك الفراء * الثاني اجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله

ربيته حتى اذا تمعددا ... كان جزاءي بالعصا ان اجلدا

قال في التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره او امكان تقدير عامل مضمر * الثالث اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو اريد ان عندك اقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله

لما رايت ابا يزيد مقاتلا ... ادع القتال واشهد الهيجاء

والتقدير ان ادع القتال مع شهود الهيجاء مدة روية ابي يزيد * الرابع اجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وانشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ... تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب

وقوله احاذر ان تعلم بها فتردها ... فتتركها ثقلا علي كما هيا

وفي هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتتركها عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم * الخامس تاتي ان مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وانطلق الملا منهم ان امشوا

من بعد ظن وما قيل لا حاجة الى قوله ونحوه من افعال اليقين لان مراد الناظم لا بعد مفيد علم وكذا فيما بعده فليس بشيء (قوله لانها حينئذ المخففة من الثقيلة) قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل وسبب ان ان لا تقع بعد افعال التحقيق هو ان حرف اذا كانت المخففة كان معناها التوكيد فناسب معناها معنى الفعل الذي يقتضي تاكيد الشيء وثبوته واستقراره وان الناصبة للمضارع لا تدل إِلّا على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها انما بابها ان تدخل للاستقبال هذا كلامه (قوله فمما شذ) ولا يصح ان يقال هو محمول على التاويل الاتي اما تخريجه مخرج الاشارة فظاهر واما تاويل العلم بمعنى الظن فلانه يصير الشاعر متمدحا بان الناس ظنوا ان لا يدانيهم بشر والغرض ان الناس متيقنون ذلك لا مجرد ظن منهم فتدبر (قوله من افعال الرجحان) لا الشك فيجب النصب (قوله ولهذا اتفقوا عليه الخ) مر في باب الفاعل تنبيه النحرير التفتازاني على ان القراء قد يجمعون على الغير الراجح فتذكر (قوله اللحياني) بكسر اللام المشددة منسوب الى لحيان قال الجوهري ابو قبيلة وهي لحيان بن هذيل ابن مدركة والذي في القاموس واللحيان بالكسر الوشل وخدود خدها السيل واللحياني ابو قبيلة هذا وصباح بتشديد الموحدة هذا ونقل الشيخ الاثير في الارتشاف ان فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها (قوله فيها معنى القول دون حروفه) اي وتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرجت المخففة في وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والزائدة في نحو قلت له ان افعل ومعمول القول صريح الجملة والمصدرية في نحو واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال بيوتا لان الوحي السابق بمعنى الالهام فليس فيه معنى القول كما قاله الرازي ردا على الزمخشري والتي لا يجوز النطق بها بل باي نحو ذكرت عسجدا ان ذهبا والمصدرية في نحو كتبت اليه بان افعل بالقيد الاول والثاني والثالث والرابع والخامس (قوله فاوحينا الخ) مثالان للمفسرة للمفعول المحذوف اما المذكور فنحو ان اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه ولا تفسر غيرهما كما في الرضي هذا واستظهر ان ان في المثال الاول زائدة والجملة منصوبة المحل مفعول اوحينا (قوله وانطلق الملا منهم ان امشوا) في المغني اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء والذي في

والزائدة هي التالية للما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله « كان ظبية تعطو الى وارق السلم » في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله

فاقسم ان لو التقينا وانتم   لكان لكم يوم من الشر مظلم

واجاز الاخفش اعمال الزائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة في ذلك لانها في الاية مصدرية فقيل دخلت بعد ما لنا لتاوله بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول ولان الاصل ان لا تكون لا زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نقاتل والفرق بينها وبين حرف الجر ان اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها الاسم في البيت الاول والحرف في الثاني (وبعضهم) اي بعض العرب (اهمل ان حملا على * ما اختها) اي المصدرية (حيث استحقت عملا *) اي واجبا وذلك اذا لم يتقدمها علم او ظن كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله

ان تقرآن على اسماء ويحكما   مني السلام وان لا تشعرا احدا

هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة

* تنبيه * ظاهر كلام المصنف ان اهمالها مقيس (ونصبوا باذن المستقبلا * ان صدرت والفعل بعد موصلا * او قبله اليمين) اي شروط النصب باذن ثلاثة الاول ان يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع في اذا تصدق جوابا لمن قال انا احبك * الثاني ان تكون مصدرة فان تاخرت نحو اكرمك اذا اهملت وكذا ان وقعت حشوا كقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها   وامكنني منها اذا لا اقيلها

فاما قوله   لا تتركني فيهم شطيرا   اني اذن اهلك او اطيرا

فضرورة او الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استانف اذن اهلك فان كان المتقدم عليها حرف عطف فسياتي * الثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو اذن انا اكرمك ويغتفر الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرميهم بحرب   يشيب الطفل من قبل المشيب

واجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور الفصل بالظرف والصحيح المنع اذ لم يسمع شيء من ذلك واجاز الكساءي وهشام الفصل بمعمول الفعل والاختيار حينئذ عند الكساءي النصب وعند

تفسير القاضي البيضاوي وانطلق الملا منهم وانطلق اشراف قريش من مجلس ابي طالب بعد ما بكتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امشوا قائلين بعضهم لبعض امشوا واصبروا على آلهتكم ثم قال وان هي المفسرة لان الانطلاق عن مجلس التقاول يشعر بالقول وقيل المراد بالانطلاق الاندفاع في القول وامشوا من مشت المراة اذا كثرت ولادتها ومنه الماشية اي اجتمعوا فقد حكى ما ذكره الشارح بقيل (قوله التالية للما) اي التوقيتية (قوله وبين القسم ولو) بقي موضع رابع ذكره في المغني كقوله

فامهله حتى اذا ان كانه   معاطي يد في لجة الماء غامر

(قوله واجاز الاخفش اعمال الزائدة الخ) عبارة المغني وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نقاتل الخ هذا كلامه (قوله والصواب) اي في الرد على الاخفش في الاستدلال بالاية غير ما قيل من تاويل ما لنا بما منعنا الخ بل قول بعضهم الخ (قوله كقراءة ابن محيصن الخ) الذي في كلام الرضي نسبة هذه القراءة الى مجاهد فقد قال وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة هذا وقد خرجت هذه القراءة على ان الاصل يتموا رعاية لمعنى من وحذفت واو الجمع لالتقاء الساكنين لفظا (قوله ظاهر كلام المصنف ان اهمالها مقيس) اي حيث قال حملا على ما مع انه ليس في كلامه ما يدل على الشذوذ واما كلمة بعض فلم تدل الا على انه ليس لجميع العرب وليس ذلك ملزوما للشذوذ (قوله فيجب الرفع) اي لكون النصب يقتضي الاستقبال المنافي للحال المقصود هكذا يذكرون ولا يذهب عليك انه يقتضي ان يعد الاستقبال شرطا في ان ايضا (قوله كقوله لئن عاد لي عبد الخ) عبارة المغني والاكثر ان تكون جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين فالاول كقوله لئن عاد لي الخ وهو ظاهر في ان الجواب هنا للشرط فتكون اذا حشوا بين الشرط وجوابه ولما كان هذا مخالفا لما هو المشهور من ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق جعل الناظرون هنا الحشوية بين القسم وجوابه والتقدير والله لئن عاد الخ اذا لا اقيلها وفي هذا مزيد كلام سنستوفيه في شرح الشواهد ان شاء الله (قوله فضرورة) فيه نظر بالنسبة الى اهلك اذ لو قال فاهلك بالرفع ويكون اطير مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة القافية لما كان فيه من ضرر ولعله لذلك لم يذكره صاحب المغني (قوله والاختيار حينئذ عند الكساءي النصب)

ولا

ولا يبطل العمل كما ذهب اليه في كي للفرق باقتضاء كي شدة الاتصال لاجل السبك المفقود في اذن (قوله وارفعا) الفه بدل من نون التوكيد اتى بها لترجيح الرفع وردا لما قد يشعر به تقديم النصب في الذكر من ارجحيته (قوله وقيل يتعين النصب) عطف على جاز الرفع والنصب وهو مرتب على تقدير العطف على الجملتين فيقتضي ان تعيين النصب على ذلك التقدير ايضا وحينئذ ينافيه التعليل بالاستيناف وان ناسبه التعليل بالعطف على الاول فكان الصواب ان يقول اثر قوله حشوا والّا جاز الرفع والنصب وقيل الخ فيندرج تحت إلّا ما اذا لم يعطف اصلا او عطف على الاول ويكون التعليل الاول ناظرا للاول والثاني للثاني والجواب ان المراد الاستيناف من حيث المعنى وهو لا ينافي العطف في اللفظ يعني ان الجملة الاولى لما لم تكن ذات محل تشاركها فيه الثانية بسبب العاطف كان العطف صورة فقط واما في المعنى فمنقطعة عنها حتى لو لم تذكر الاولى راسا كانت الثانية تامة بنفسها فتكون اذن مصدرة فيجب عملها وحاصل التعليل الثاني ان العاطف اكسب الجملة الثانية ان تكون اولى لانها معطوفة على جملة اولى ومهما وقعت اذن في جملة اولى ولو بسبب العطف وجب عملها هذا واصل ما عبر به الشارح للمغني فانه قال فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك الخ وعبارة الشيخ الاثير في شرح التسهيل وان كان الثاني بان تكون قد عطفت على الجملة المتقدمة من الشرط والجزاء او من المبتدا والخبر جاز اذ ذاك الالغاء رعيا لحرف العطف والاعمال لان المعنى على استيناف ما بعد حرف العطف وقال بعض اصحابنا ان عطفت على الجملة المتقدمة اعملت وصار لها حكمها اذا ابتديت بتقدم كلام (قوله ان عطفت على الفعلية رفعت) هذا ظاهر في انه عطف جمل وهو المناسب لقوله سابقا اذا كان العطف على ما له محل وقد يجعل من عطف المفردات تامل (قوله لا مركبة من اذ وان) اي لانه قد يبطل عملها او لان الاسم يقع بعدها نحو اني اذا قائم ولانه يليها فعل الحال نحو اذن اظنك صادقا على ما ياتي ولانه يليها اللام نحو اذا لاذقناك اذا لذهب وكل ذلك لا يكون في ان (قوله اذ لا مجازاة هنا) اي

هشام الرفع (وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف) بالواو والفاء (وقعا *) وقد قرئ شاذا واذا لا يلبثوا خلفك فاذا لا يوتوا الناس نقيرا على الاعمال نعم الغالب الرفع على الاهمال و به قرا السبعة * تنبيهات * الاول اطلق العطف والتحقيق انه اذا كان العطف على ما له محل الغيت فاذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت واهملت اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان * الثاني الصحيح الذي عليه الجمهور ان اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها كما افهمه كلامه * الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا * الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان روي ذلك عن المازني والمبرد و ينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والّا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف

الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر ان من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزايها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال. اه. (وبين لا ولام جر التزم * اظهار ان ناصبة) نحو لئلا يكون للناس على الله حجة لئلا يعلم اهل الكتاب لا في الاية الاولى نافية وفي الثانية موكدة زائدة (وان عدم * لا فان اعمل مظهرا او مضمرا *) لا في موضع الرفع بعدم وان في موضع النصب باعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال اما من ان كانا اسمي مفعول او من فاعل اعمل المستتر ان كانا اسمي فاعل اي يجوز اظهار ان واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين والاظهار نحو وامرت لان اكون اول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار ان بعدها وهذا اشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما اضمرا *) اي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب والتي قبلها لام كي لانها للسبب كما ان كي للسبب وحاصل كلامه ان لان بعد لام الجر ثلاثة احوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجحود وانما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بانها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها في ابواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن اي المضارع المنفي بلم كما رايت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن اجازه في اخواتها قياسا ولمن اجازه في ظننت

* تنبيهات * الاول ما ذكره من ان اللام التي ينتصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى ان اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام ان والخلاف في اللامين اعني لام الجحود ولام كي * الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى انه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام عندهم جارة وما بعدها في تاويل مصدر وصرح المصنف بانها موكدة لنفي الخبر الا ان الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ ابو حيان ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله موكدة انها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت موكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما او مستعدا لان يفعل * الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله « فما جمع ليغلب جمع قومي * مقاومة ولا فرد لفرد » اي فما كان جمع ومنه قول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما * الرابع اطلق الناظم النافي ومراده ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا لان نفي غير المستقبل بها قليل واما لما فانها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال واما ان فهي بمعنى ما واطلاقه يشملها وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال

لان ظن الصدق ليس مما يجازى به المعجب (قوله حكى سيبويه وعيسى الخ) المقصود التعريض بالكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين الا احمد بن يحيى فانهم انكروا ذلك (قوله التزم) يحتمل الامر لمناسبة اعمل والماضي المبني للمجهول لمناسبة عدم (قوله ناصبة) قيد به لصدق العمل بان تنصب ضمير الشان اسما وترفع الجملة بعد خبرا (قوله فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار ان بعدها) سال محمد بن الوليد ابن ابي مسهر وكانا قد قرآ كتاب سيبويه على المبرد وراى ابن ابي مسهر ان قد انتقد لم اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشيء وجهه غيره بان ايجاب ما كان زيد ليقوم كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف فكذلك كرهوا ان يجمعوا بين اللام وان في اللفظ ويدل على المقابلة انه لا يجوز ما كان زيد سيقوم ولا سوف استغناء بقولهم ليقوم (قوله وسماها النحاس لام النفي) تبع في هذه التسمية المغني والذي ذكره صاحبه في غيره ان المنازع في ذلك صاحب نقع الغلل ابن ميمون القرطبي العبدري وانه قال الجحد نفي الحق ومعاذ الله ان يقال ذلك فيما ورد في النفي من قبله تعالى (قوله وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف) لم يصرحوا به وانما لزم قولهم ان اللام جارة قال الشيخ الاثير وهذا الذي ذهب اليه البصريون يلزم منه حذف الخبر في هذا التركيب وكان المعنى يدل عليه ففي مذهب الكوفيين يتسلط النفي على الفعل المنصوب بعد اللام وفي مذهب البصريين يتسلط على ذلك الخبر المحذوف فينتفي بانتفائه متعلقه (قوله لان اللام عندهم جارة) اي وغير زائدة ومع هذا يتم الدليل تامل (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) قيل لما يلزم من الاخبار بالمصدر عن الذات ويرد ان محل المنع في الصريح دون المؤول كما قال السيد الا ان يقال انه وان اختاره فلم يختره البصريون بل اطلقوا المنع مع انه قائل بالتاويل الذي قالوا به في وما كان هذا القرآن ان يفترى كما ياتي (قوله اي ما كان جمع الخ) نازع فيه

البدر الدماميني بان البيت والاثر لا يتعينان لحذف كان لجواز ان يكون معنى البيت فما جمع مناضلا لغلب جمع قومي ولا فرد غالبا لفرد ومعنى الاثر ما انا مريدا لتركهما ولا يخفاك ان الظاهر المتبادر من البيت والاثر ما ذكروه لا ما ذكره فتدبر (قوله في قراءة غير الكسائي) اما قراءة الكسائي فبفتح لام لتزول الاولى وضم الثانية على ان الاولى اللام الفارقة واعلم ان من قراءة غير الكسائي ايضا قراءة من قرا بفتح اللامين على لغة من يفتح لام كي (قوله لا يرفع إلّا ضمير الاسم السابق) هذا احد الوجوه الفارقة بين لام الجحود ولام كي ومنها ان لام الجحود لو سقطت لم يختل المعنى بخلاف لام كي ومنها ان لام كي تعليلية بخلاف لام الجحود ومنها ان لام الجحود تضمر ان بعدها وجوبا وبعد لام كي جوازا ومنها ان لام الجحود لا يقع بعدها فعل مستقبل ولا مقيد بظرف ولا يوجب الفعل معها بخلاف لام كي (قوله وكنت اذا غمزت الخ) كلام البدر الدماميني في تقرير الاستعارة التمثيلية في البيت يقتضي انه يجوز ان تكون او في البيت بمعنى الى ايضا والذي صرح به الشيخ الاثير والمصرح وغيرهما منعه والانصاف ان تعيين كونها بمعنى إلّا منظور فيه للتركيب المستعار باعتبار معناه الاصلي فان كسر الكعوب ليس امرا ممتدا مغيا بالاستقامة وتجويز الامرين منظور فيه للمعنى المستعار له فان حسم المواد الموجبة للفساد يكون شيئا فشيئا الى ان يحصل الصلاح فاعرفه فانه جيد (قوله انتصب بالمخالفة) يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا فهو نظير لو تركت والاسد لاكلك وكذا زيد امامك وخلفك ورد بان المخالفة اذا اوجبت النصب فليكن في الفعلين معا لان المخالفة نسبة بينهما معا وبقول العرب ما قام زيد لكن عمرو او قام زيد لا عمرو (قوله ومن ثم) اي من اجل ان او حرف عطف لا عمل لها والحال ان المضارع منصوب بعدها لزم اضمار ان بعدها لئلا يلزم وجود النصب من غير ناصب فاندفع ما قيل الاولى اسقاط اللزوم لعدم لزومه تدبر (قوله فانه يوهم ان او ترادف الحرفين) لكون مرادف الشيء ما هو بمعناه اما قول المصنف هنا يصلح في

في قراءة غير الكسائي انها لام الجحود لكن يبعده ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلّا ضمير الاسم السابق والذي يظهر انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما يقال انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل * الخامس اجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار ان مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى والصحيح المنع ولا حجة في الاية لان ان يفترى في تاويل مصدر هو الخبر (كذاك بعد او اذا يصلح في * موضعها حتى او إلّا ان خفي *) ان مبتدا وخفي خبره وكذاك وبعد متعلقان بخفي وحتى فاعل يصلح وإلّا عطف عليه اي كذا يجب اضمار ان بعد او اذا صلح في موضعها حتى نحو لالزمنك او تقضيني حقي وقوله

لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال إلّا لصابر

او إلّا كقولك لاقتلن الكافر او يسلم وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما

ويحتمل الوجهين قوله

فقلت له لا تبك عيناك انما نحاول ملكا او نموت فنعذرا

واحترز بقوله اذا يصلح في موضعها حتى او إلّا من التي لا يصلح في موضعها احد الحرفين فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله

ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما

* تنبيهات * الاول قال في شرح الكافية وتقدير إلّا وحتى في موضع او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وكذلك العمل في غيرهما * الثاني ذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بان مضمرة بعدها لان او حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها * الثالث قوله اذا يصلح في موضعها حتى او إلّا احسن من قوله في التسهيل بعد او الواقعة موقع الى ان او إلّا ان لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني

التعليل مثل كي فيشمل كلامه هنا نحو لارضين الله او يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي وقد بان لك ان قول الشارح يريد حتى بمعنى الى لا التي بمعنى كي لا وجه له وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد او بمعنى الى او إلّا فانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي او العاطفة كما مر (وبعد حتى هكذا اضمار ان * حتم) اي واجب والغالب في حتى حينئذ ان تكون للغاية نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها ان يصلح في موضعها الى وقد تكون للتعليل (كجد حتى تسر ذا حزن *) وعلامتها ان يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل انها تكون

بمعنى إلّا ان كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة   حتى تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل إلّا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي ونقله ابو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر في هذه الاية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر في قوله

والله لا يذهب شيخي باطلا   حتى ابير مالكا وكاهلا

لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه * تنبيه * ذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها توكيدا كما اجازوا ذلك بعد لام الجحود (وتلو حتى حالا او مؤولا * به) اي بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبلا *) اي لا ينصب الفعل بعد حتى إلّا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لاسيرن حتى ادخل المدينة وكالاية السابقة وان كان غير حقيقي بان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فالرفع وبه قرا نافع على تاويله بالحال والنصب وبه قرا غيره على تاويله بالمستقبل فالاول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول فهو حال بالنسبة الى تلك الحال والثاني يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة الى تلك الحال ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلّا بثلاثة شروط * الاول ان يكون حالا اما حقيقة نحو سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والرفع حينئذ واجب او تاويلا نحو حتى يقول الرسول في قراءة نافع والرفع حينئذ جائز كما مر * الثاني ان يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع في ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل او في عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسالة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك * الثالث ان يكون فضلة فيجب النصب في نحو سيري حتى ادخلها وكذا في كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا . اه * تنبيهات * الاول تجيء حتى في الكلام على ثلاثة اضرب جارة وعاطفة وقد مرتا وابتدائية اي حرف تبتدا بعده الجمل اي تستانف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله « فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل » وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله « يغشون حتى ما تهر كلابهم » وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف ان حتى هذه جارة

موضعها وفي التسهيل الواقعة موقع كذا فلا يوهمه اذ ليس يلزم من ذلك الترادف ولو وهما فتثبت (قوله بمعنى إلّا) اي في الدلالة على الاستثناء انقطاعا كما في البيت او اتصالا كما في مثال سيبويه بعده (قوله ظاهر من قول سيبويه الخ) فانه لما جعل حتى في مكان إلّا صح انهما يقعان في مكان واحد تعاقبا (قوله حتى يقولا) الظاهر انه لا يصح ان يكون المعنى إلّا ان يقول على ان الاستثناء مفرغ في الظرف ما يعلمان احدا في وقت من الاوقات إلّا وقت ان يقولا لان التعليم ليس في نفس وقت القول المذكور بل يكون بعده كما هو معلوم من تفسير الاية نعم يتم هذا الغرض بان يقال ما يعلمان احدا في وقت من الاوقات إلّا بعد صدور القول المذكور لكنه ليس شيئا قضى به جميعه اللفظ فلا جرم يكون الظاهر فيها كونها للغاية كما قال الشارح خلافا لما توهمه الناظرون (قوله نعم هو ظاهر في قوله الخ) اي على انه منقطع لا متصل على ما وهم تدبر (قوله انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا) اي استقبال حقيقي فلا ينافي ما ياتي من انه مستقبل بالنظر الى زمن قص ذلك علينا لان ذلك تنزيلي يدل على ذلك آخر كلامه (قوله بالدخول في القول) انما لم يقتصر على قوله بالقول لانه يحتمل ان يراد منه بالقول عزما فلا يقابل ما بعده (قوله فهو حال بالنسبة الى تلك الحال) الاولى بمعنى الزمان والثاني بمعنى الصفة التي هي تقدير اتصاف المخبر عنه الخ وعلى هذا لا يرد على الشارح ان يقال الاولى ان يكتفي في ذلك بانه مستقبل بالنظر لما قبله فقط ولا يحتاج لتقدير من وقع منهم القول في الماضي متصفين بالعزم عليه الان ويحتمل ان تفسر الحال الثانية بحال التكلم اي حال قص الله ذلك علينا وعلى هذا يكون خلاصة ما اشار اليه الشارح ان القول بالنسبة لزمن الحكاية ماض قطعا إلّا انه اذا نزل منزلة الواقع في الحال كان المضارع حينئذ مرفوعا وان نزل منزلة الذي يقع بعد الحكاية وان الذي وقع عندها انما هو العزم كان المضارع منصوبا وعلى هذا يرد القيل المتقدم تامل (قوله ان يكون مسببا الخ) اختيار مسببا عن يتسبب ليشير الى تحقق السبب ولذلك فرع عنه امتناع الرفع في الامثلة المذكورة (قوله في عين الفاعل او في عين الزمان) راجع لما قبل الفاء

على

على ترتيب الامثلة (قوله ونوزع في ذلك) اي لان فيه تكلف تقدير ان من غير ضرورة (قوله جواب نفي الخ) اطلاق الجوابية عليه مع ان ما قبلها ليس شرطا لمشابهة الشرط في عدم تحقق المضمون ولتسبب ما بعدها على ما قبلها تسبب الجزاء عن الشرط وقال ابن الشجري سماها النحويون جوابا لانها لو سقطت انجزم الفعل الذي بعدها بكونه جوابا إلّا بعد نفي (قوله و بعد متعلق بنصب) اختاره لاولويته من جعله متعلقا بمحذوف حالا من مفعول نصب المحذوف (قوله او استفهام) اي حقيقي واما الانكاري فيدخل تحت النفي مع النفي بالاسماء او الافعال او الحروف او قلما او قد اما التقريري فلا ينتصب الفعل بعده (قوله عن الفاء التي لمجرد العطف) وكذا الفاء التي لمجرد الاستئناف نحو «الم تسال الربع القواء فينطق.» (قوله و بمعنى ما تاتينا) اي في المستقبل فانت تحدثنا الان عكس ذلك (قوله واذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلّا منصوبا) اي لان العدول عن العطف الى النصب ينصص على السببية فان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى (قوله واعترضهما) اي المثالين او الناظم وابنه هذا واصل الاعتراض المذكور للشيخ الاثير في شرح التسهيل فانه قال وشرح المصنف ما اراد بالمحض فقال معنى نصع يعني في قول الكافية او نفي نصع اي خاص قال اشرت بذلك الى ان النفي الذي ليس نفيا خالصا لا جواب له منصوب نحو ما انت إلّا تاتينا فتحدثنا وما زال زيد ياتينا فيحدثنا وما قام زيد فياكل إلّا طعامه قال ومنه قول الشاعر

وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلّا بالتي هي اعرف

فاما المسالتان الاوليان فصواب واما ما قام زيد فياكل إلّا طعامه والبيت فخطا لانه يجوز النصب وعلى النصب انشد البيت سيبويه فمتى وقعت إلّا بعد الفعل الداخل عليه الفاء جاز النصب فيما بعد الفاء سواء كان ما بعد إلّا معمولا للفعل الذي قبل الفاء ام للفعل الذي بعد الفاء (قوله جاز النصب) اي

ونوزع في ذلك * الثاني اذ كان الفعل حالا او مؤولا به فحتى ابتدائية واذا كان مستقبلا او مؤولا به فهي الجارة وان مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ ان يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها . اه . (وبعد فا جواب نفي او طلب * محضين ان وسترها حتم نصب *) ان مبتدا ونصب خبرها وسترها حتم مبتدا وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب يعني ان ان تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا او جواب طلب وهو اما امر او نهي او دعاء او استفهام او عرض او تحضيض او تمن فالامر نحو قوله

يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا

والنهي نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقوله

لا يخدعنك ماثور وان قدمت ترائه فيحق الحزن والندم

والدعاء نحو ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يومنوا حتى يروا العذاب الاليم وقوله

رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن

وقوله فيا رب عجل ما اومل منهم فيدفا مقرور ويشبع مرمل

والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله

هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

والعرض نحو قوله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والتحضيض نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكون من الصالحين وقوله

لولا تعوجين يا سلمى على دنف فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

والتمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما وقوله

يا ليت ام خليد واعدت فوفت ودام لي ولها عمر فنصطحبا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما وبمعنى ما تاتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدا فيكون المقصود نفي الاول واثبات الثاني واذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلّا منصوبا على معنى ما تاتينا محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما او على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الاول واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بالا والمتلو بنفي نحو ما انت تاتينا إلّا فتحدثنا ونحو ما تزال تاتينا فتحدثنا ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل او بالمصدر او بما لفظه خبر نحو صه فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقني الله مالا فانفقه في الخير فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب وسياتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك * تنبيهات * الاول مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فياكل إلّا طعامه قال ومنه قول الشاعر وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلّا بالتي هي اعرف

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك واعترضهما المرادي وقال ان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب انشد «فينطق إلّا بالتي هي اعرف» * الثاني قد تضمر ان بعد الفاء الواقعة بين مجزومي اداة شرط او بعدهما او بعد حصر بانما اختيارا

نحو ان تاتني فتحسن الي اكافئك ونحو متى زرتني احسن اليك فاكرمك ونحو اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون في قراءة من نصب وبعد الحصر بالا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا ونحو قوله

ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا

الثالث يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي ما انت وال علينا ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية ان غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما اشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندي قلت وهو عندي جائز والله اعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في او والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع الخامس شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب ابي علي ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان اين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع ان الفعل في ذلك محقق الوقوع واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالفا) في جميع ما تقدم (ان تفد مفهوم مع *) اي يقصد بها المصاحبة (كلا تكن جلدا وتظهر الجزع *) اي لا تجمع بين هذين وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء الاول النفي نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين الثاني الامر نحو قوله

فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان

الثالث النهي نحو قوله

لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

الرابع الاستفهام نحو قوله

« اتبيت ريان الجفون من الكرى * وابيت منك بليلة الملسوع » وقوله « الم اك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء »

الخامس التمني نحو ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المومنين في قراءة حمزة وحفص وقيس الباقي قال ابن السراج الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما يكون كذلك اذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل واردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء واضمرت ان وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية ان لا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدا محذوف لانه متى كان كذلك وجب رفعه ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة اوجه الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي والنصب على النهي عن الجمع والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقدير وانت تشرب اللبن * تنبيه * الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم (وبعد غير النفي جزما اعتمد *) جزما مفعول به مقدم اي اعتمد الجزم (ان تسقط الفا والجزاء قد قصد) اي انفردت الفاء عن الواو بان الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط ان يقصد الجزاء وذلك

لكون المانع انما جاء بعد ما استوفى السبب مقتضاه (قوله نحو ان تاتني الخ) هو نشر على ترتيب اللف (قوله اضطرارا) راجع لمسالتي الحصر بالا والخبر المثبت (قوله التشبيه الواقع موقعه) تبع فيه الكوفيين قال ابن السراج وليس بالوجه وكما الحق بالنفي التشبيه الحقت به قد الواقعة موقعه كما صرح به في التسهيل ذكره ابو الحسن ابن سيده وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه (قوله وهو عندي جائز) حجته جواز ذكر لا مع المعطوف على المضاف اليه نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وصحة اعمال الصفة للاعتماد على غير نحو غير ماسوف على زمن (قوله بالمخالفة) لان الثاني خبر لا نفي فيه والاول اما طلب او نفي (قوله ليكن منك اعلام بذهاب زيد) اي الى اي الامكنة (قوله ولابد مع الخ) الحق ان هذا ليس بزائد على كلام ابن السراج فانه يقتضيه قوله واردت عطف الفعل على مصدر الفعل الا ان يقال لما تسمح ابن السراج واطلق على الفعل انه معطوف مع ان المعطوف في الحقيقة المصدر الماخوذ منه ومن ان خيف ان يشمل بذلك التسمح صورة ما اذا قدر المبتدا اذ يقال الفعل معطوف حينئذ تسمحا فلذلك قال الشارح ولا بد مع هذا الخ (قوله ان تسقط الفاء) تسقط على وزن تكرم او على وزن تقصر وهو المناسب لقد قصد ثم التعبير بالسقوط في الفاء نظرا لكونه تكلم على نصب المضارع معها اولا فلابد عند الجزم من سقوطها

سقوطها والا فسبقية الوجود غير شرط (قوله بعد الطلب) استثني
منه التمني الطاري على لو في نحو فلو ان لنا كرة فلذا لم يسمع فيه جزم
(قوله ويحتملهما قوله تعالى) الظاهر ان الاية تحتمل مع الحالية
من فاعل اضرب والاستئناف ايضا ان تكون الجملة صفة لطريقا
وكانه اقتصر على الاحتمالين السابقين دون هذا لاحتياجه الى
تقدير اي لا تخاف دركا فيها (قوله جائز) اي غير ممنوع
فلا ينافي انه عند توفر سائر شروطه واجب (قوله واختاره
المصنف) رده الشيخ الاثير بان التضمين لا يجوز هنا اصلا لان
المضمن معنى شي تصير له دلالة على ذلك الشي بعد ان لم تكن
له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصلي فاذا قلت من ياتني آته
فقد ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت
لها دلالتان دلالة مجازية وهي معنى ان ودلالة حقيقية وهي مدلول
الشخص العاقل واما في هذه المسائل فان قولك ائتني اكرمك تكون
قد ضمنت ائتني معنى ان تاتني فتضمنت معنى ان ومعنى الفعل
المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الاصلي وهو دلالة
حقيقية ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين وقد اشار لهذا
الشارح (قوله اي حذفت جملة الشرط وانيبت هذه في العمل منابها)
اعترض بان نائب الشي يودي معناه والطلب لا يودي معنى الشرط
اذ لا تعليق فيه وفيه ان كون النيابة عن الشي تقتضي اداء معنى
الشي المنوب عنه ممنوع والسند باب النائب عن الفاعل نعم
التضمين باحد معنييه يقتضي ذلك (قوله بشرط مقدر) هو ان
لانها ام (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) كانه اراد بالتجوز
والتكلف ارتكاب مذهب الكوفيين في افعال الامر كلها انها افعال
مضارعة سقطت عنها اللام الجازمة لها فلا جرم يكون هذا التكلف
والتجوز بترك الحقيقة المتبادرة من استعمال الامر محصلا لاطراد
حذف اللام المذكورة وكيف لا وسائر الافعال الامرية حينئذ منه
ويحتمل وهو الاظهر ان المراد ان تقدير لام الامر في المضارع المذكور
وان صح في مثل هذا المثال لا يطرد اي لا يجري في كل مثال
غيره فانه لا يصح في مثل لا تعص الله يدخلك الجنة وهل تزور
ازرك الا ان تتجوز بترك ما يتبادر من هذه الامثلة وتتكلف لها
معان اخر وعلى كل يسقط ما قيل انه كان الصواب حذف قوله
الا بتجوز وتكلف فانه لا معنى له تدبر (قوله قبل لا النافية)
هذا هو الاطلاق الحقيقي ومن قال الناهية فعلى حد قوله تعالى وآتوا

بعد الطلب بانواعه كقوله «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل» وكذا
بقية الامثلة اما النفي فلا يجزم جوابه لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع
كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد
الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفي واحترز بقوله والجزاء قد قصد
عما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف
نحو ليت لي مالا انفق منه او الحال او الاستئناف ويحتملهما قوله
تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله

كروا الى حرتيكم تعمرونهما كما تكر الى اوطانها البقر

* تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية الجزم عند التعري من الفاء
جائز باجماع * الثاني اختلف في جازم الفعل حينئذ فقيل ان لفظ
الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف
واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهي
وباقيها نابت عن الشرط اي حذفت جملة الشرط وانيبت هذه
في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن
عصفور وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب اكثر
المتاخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل الا تنزل تصب خيرا
فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف والمختار
القول الثالث لا ما ذهب اليه المصنف لان الشرط لا بد له من
فعل ولا جائز ان يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى
حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الاصل ولا مقدرا بعده لامتناع
اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم ان
يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير . اه . (وشرط جزم
بعد نهي) فيما مر ان يصح (ان تضع * ان) الشرطية (قبل لا)
النافية (دون تخالف) في المعنى (يقع *) ومن ثم جاز لا تدن
من الاسد تسلم وامتنع لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم خلافا
للكسائي واما قول الصحابي يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم
وقوله عليه الصلاة والسلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقربن
مسجدنا يوذنا بريح الثوم فجزمه على الابدال من فعل النهي لا على
الجواب على ان الرواية المشهورة في الثاني يوذينا بثبوت الياء *
تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور
غير الكسائي وقال المرادي وقد نسب ذلك الى الكوفيين *

الثاني شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما ان شرطه بعد النهي صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو احسن الي لا احسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الي لا احسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائي فيه . اهـ . (والامر ان كان بغير افعل) بان كان بلفظ الخبر او باسم فعل او باسم غيره (فلا * تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله امرو وفعل خيرا يثب عليه وقوله « مكانك تحمدي او تستريحي » وقولهم حسبك الحديث ينم الناس فان المعنى آمنوا وليتق واثبتي واكفف * تنبيهان * الاول اجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل امر نحو صه او خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز ذلك لكن اجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك * الثاني اجاز الكسائي ايضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينتسب *) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع وكذلك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقول الراجز انشده الفراء « عل صروف الدهر او دولاتها   تدلننا اللمة من لماتهـــا

فتستريح النفس من زفراتها » ومذهب البصريين ان الرجاء ليس له جواب منصوب وتاولوا ذلك بما فيه بعد وقول ابي موسى وقد اشربها معنى ليت من قرا فاطلع نصبا يقتضي تفصيلا * تنبيه * القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من اجاز النصب وذكر في الارتشاف انه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب اليه الفراء . اهـ . (وان على اسم خالص فعل عطف * ينصبه ان ثابتا او منحذف *) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وان بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من ان ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة اي ينصب الفعل بان مضمرة جوازا في مواضع وهي خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا في خمسة مواضع وقد مرت * فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي ان تعطف الفعل على اسم خالص باحد هذه الحروف الاربعة الواو واو والفاء وثم نحو قوله « للبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف » ونحو او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ونحو قوله * لولا توقع معتر فارضيه * ماكنت اوثر اترابا على ترب » وقوله « اني وقتلي سليكا ثم اعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر »

اليتامى اموالهم (قوله بعد الامر) الاولى الطلب (قوله نحو قوله تعالى تومنون بالله الخ) التمثيل نشر على ترتيب اللف فقوله حسبك ينم الناس مثال لاسم غير الفعل لا لاسم الفعل واما تفسيره باكفف فلبيان كون المقصود الامر كما هو فرض المسالة لا انه اسم فعل امر ولذلك قال فيما بعد او خبر بمعنى الامر نحو حسبك (قوله فان المعنى آمنوا) هذا راي الفراء والزجاج ورد عليهما بلزوم بناء تومنون لوقوعه موقع آمنوا بالوجه الذي ذهبا اليه في يقيموا الصلاة قال الشيخ الاثير والصحيح عندنا ان جزمه على ان يكون جوابا للاستفهام اما ان يكون حقيقة ويكون ثم حذف فكانه قال ان دللتكم وفعلتم يغفر لكم كما تقول اطع الله يغفر لك التقدير ان تطعه وقبل طاعتك يغفر لك واما ان يكون استفهاما على طريق الارشاد كانه قال اتجروا هذه التجارة يغفر لكم (قوله في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق) رد بانه ليس في كونه مشتقا ما يسوغ تاوله بالمصدر فان المصحح للنصب في نحو انزل فانزل هو صحة تاول فعل الامر بالمصدر من قبل ان فعل الامر يصح ان يقع في صلة ان مصدر كما في نحو اوعزت اليه بان افعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق كما لم يصح في غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب (قوله وتاولوا ذلك بما فيه بعد) منه انه عطف على المعنى لانه كثر اقتران خبر لعل بان فكانه قيل ان ابلغ فاطلع ان يذكر فتنفعه ان تدلننا فتستريح (قوله وقول ابي موسى الخ) قول مبتدا خبره يقتضي تفصيلا او من قرا فاعل او مبتدا واشربها فعله او خبره والتفصيل هو النصب عند ذلك الاشراب وعدمه عند عدمه (قوله ينصبه ان) في بعض النسخ نصبه على انه ماض ولم تلحقه علامة التانيث لا هو ولا ثابتا مراعاة لكون ان حرفا وفي بعضها بالمضارع المفتتح بياء الغيبة والتذكير المذكور بحاله وينبغي ان يقرا حينئذ برفع الجزاء لان الشرط ماض على ما هو الحسن الاتي لا بجزمه لانه غير متزن نعم لو قيل ثابتة تم ذلك (قوله لولا توقع معتر الخ) المعتر المعترض للمعروف والاتراب بكسر الهمزة مصدر اترب الرجل اذا صار ذا

مال لا بفتح الهمزة جمع ترب بمعنى ند اي مولود معك في سنة واحدة على ما وهم وترب مصدر ترب كفرح فرحا اذا صار فقيرا قال الشاعر

واني من اللائين ان قدروا عفوا وان اتربوا جادوا وان تربوا عفوا

فاعرفه (قوله والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تاويل الفعل الخ) اعترض بان هذا الاحتراز غير مستقيم لان المانع انما هو ان المعنى فاسد الا ترى ان التقدير لو نصب الطائر فغضب ويكون غضب على هذا صلة الالف واللام وهذا مما لا سبيل اليه والذي يحترز عن هذا نظير من يقول لا يجوز في نحو يقوم زيد ويقعد ان ينصب يقعد بالعطف على زيد ونحن نعلم ان ذلك لا يجوز من حيث المعنى لان التقدير حينئذ يقوم زيد وقعود وقد ظهر ان المنع ليس لكون الاسم السابق في تاويل الفعل بل لكون العطف ممتنعا من حيث المعنى ولا يحتاج النحاة الى ان ينصوا على هذا كما لا يحتاجون ان ينصوا على امتناع يموت زيد والحجر فان امتناع ذلك مركوز في طبع كل احد لا يختص به عاقل عن عاقل ولك رده بان الاحتراز مستقيم وادعاء ان المانع هو فساد المعنى مناقض لجعل اللازم كون غضب صلة الالف واللام وبعد تسليم ذلك فلا نسلم ان النحاة لا يحتاجون الى النص على فساد المعنى اذا كان مفرعا على فساد الاعراب كيف والاعراب فرع المعنى ان صح صح والا فلا وفساد المعنى في يموت زيد والحجر انما جاء من العطف المشرك في العامل بين المعطوف والمعطوف عليه فلا بد من بيان النحوي ان اصل هذا العطف لا يجوز وقد بينوا امثاله في باب المفعول معه وغيره حين حكموا على سرت والنيل بامتناع العطف لاقتضاء سير النيل وهو يسيل لا يسير وهذا في نهاية من الظهور (قوله واجب الرفع) اعترض بانه هلا امكن العطف على مصدر متاول من اسم الفاعل فانه كالفعل والتقدير الذي يكون منه طيران فغضب زيد الذباب واجيب بان صلة ال وان كانت اسما صورة الا انها فعل معنى والمعطوف على الصلة صلة والنصب يودي الى الاسمية الحقيقية المنافية للصلة فامتنع (قوله وهذا) اي مجموع الحذف والرفع هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف لم يقو على العمل في حال الحذف فيبطل عمله حينئذ واما مجرد حذف الحرف فليس من جهة القياس ما ينافيه فهذا الدليل دال على المدعى الذي هو عدم شذوذ مجموع الحذف والرفع لا شذوذ احدهما فقط *

* عوامل الجزم *

انما عملت هذه العوامل الجزم لاختصاصها بالفعل وحق المختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص به ثم العمل بحسب الطلب فلذا لما طلب بعضها فعلا واحدا جزمه ولما طلب بعضها فعلين جزمهما (قوله الطلبيتان) اي الموضوعتان للطلب ولو خرجتا عنه مجازا كالتهديد في نحو ومن شاء فليكفر وقولك لعبدك

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر في تاويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار ان كما مر * تنبيهات * الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الي لهلكت * الثاني تجوز في قوله فعل عطف فان المعطوف في الحقيقة انما هو المصدر * الثالث اطلق العاطف ومراده الاحرف الاربعة اذ لم يسمع في غيرها (وشذ حذف ان ونصب في سوى * ما مر فاقبل منه ما عدل روى *) اي حذف ان مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه الا ما نقله العدول كقولهم خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها وقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وقراءة الحسن قل افغير الله تامروني اعبد ومنه قوله «ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله» * تنبيهات * الاول افهم كلامه ان ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح في شرح الكافية وقال في التسهيل وفي القياس عليه خلاف * الثاني اجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم * الثالث كلامه يشعر بان حذف ان مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلة لان حذفت وبقي يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذي قاله مذهب ابي الحسن اجاز حذف ان ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل افغير الله تامروني اعبد وذهب قوم الى ان حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متاخرو المغاربة قيل وهو الصحيح * الرابع ما ذكره من ان حذف ان والنصب في غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ . اه *

(عوامل الجزم)

(بلا ولام طالبا ضع جزما * في الفعل) طالبا حال من فاعل ضع المستتر وجزما مفعول به اي تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع اما لا فتكون للنهي نحو لا تشرك بالله وللدعاء نحو لا تواخذنا واما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك وقد دخل تحت الطلب الامر والنهي والدعاء والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة

واللام التي ينتصب بعدها المضارع وقد اشعر كلامه انهما لا يجزمان فعلي المتكلم وهو كذلك في لا وندر قوله

لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار

وقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم

نعم ان كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم واما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل ومنه قوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم واقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة ابي وانس فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه الصلاة والسلام لتاخذوا مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر ❋ تنبيهات ❋ الاول زعم بعضهم ان اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت وزعم بعضهم انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان ❋ الثاني لا يفصل بين لا ومجزومها واما قوله

وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

فضرورة واجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب ❋ الثالث حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك ❋ الرابع تحذف لام الامر ويبقى عملها وذلك على ثلاثة اضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد امر بقول نحو قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير امر كقوله

قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها

قال المصنف وليس مضطرا لتمكنه من ان يقول ائذن قال وليس لقائل ان يقول هذا من تسكين المتحرك على ان يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تئذن اني وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة امر ولا بخلافه كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا

وقوله فلا تستطل مني بقاءي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب

انتهى (هكذا بلم ولما) اي لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم وقلب معنى الفعل للمضي

لا تطغى (قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع) اي لام كي ولام الجحود (قوله وقد اشعر الخ) اي لانه قال طالبا والطلب نسبة احد طرفيها المتكلم فلا يكون هو الاخر إلّا على نوع تجوز (قوله قوموا فلاصل لكم) الفاء زائدة واللام لام الامر لا اجلية كما سبق اليه بعض الاقلام (قوله قبلها) لا بعدها وإلّا لدل على نفي الطلب لا طلب النفي وليس بمقصود (قوله وهما ضعيفان) اما الاول فلانه لا دليل عليه واما الثاني فانه مع حذف اللام قد لا يطرد يفيد طلب النفي وفرق بينه وبين النهي (قوله حركة اللام الطلبية الكسر) اي حملا لها على لام الجر اذ قد يحمل الشيء على ضده لا السكون لكونها حرفا احاديا وعكس المصنف في شرح الكافية وجعل اصلها السكون لكون السكون مقدما على الحركة وليتشاكل اللفظ والعمل فالسكون مع الفاء ونحوها رجوع الى الاصل (قوله وفتحها لغة) اي لبني سليم ووجهت بان الفتح اخف ولذلك بنيت بعض حروف الجر التي على حرف واحد كواو القسم وكاف التشبيه عليه ثم ظاهر كلامه ان الفتح لغة مطلقا والمحكي عن الفراء خلافه ففي كتاب الاعراب وحكى الفراء ان من العرب من يفتح هذه اللام لفتح ما بعدها قال فعلى هذا فلا تفتح ان انكسر ما بعدها او ضم وفي غيره قال الفراء في سورة النساء و بنو سليم سمعتهم يفتحون اللام اذا استونفت فيقولون ليقم زيد يجعلون اللام منصوبة في كل جهة كما نصبت تميم لام كي اذ قالوا جئت لاخذ حقي يريد انهم لا يفتحون لام الامر إلّا اذا لم يكن قبلها واو او فاء او ثم لانها تسكن فلا تفتح (قوله وليس مضطرا) اي بناء على مذهبه في الضرورة (قوله اي لم ولما يجزمان المضارع مثل الخ) كانه يشير الى ان لم مبتدا مراد لفظه وباوه زائدة نحو بحسبك درهم ولما معطوف عليه وهكذا خبر مقدم واما جعل بلم ولما معطوفان على بلا ولام بحذف حرف العطف فمع كونه لا يساعده الشارح يجعل كلمة هكذا مستدركة تدبر (قوله وقلب معنى الفعل للمضي) هذا مذهب المبرد لانه يرى ان الاصل يفعل فدخلت عليه وصرفت معناه الى المضي وبقي اللفظ على ما كان عليه ومذهب سيبويه انما يصرفان لفظ الماضي الى المضارع دون معناه لانه جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل وهو الصحيح لانك اذا ناقضت من اوجب قيام زيد قلت لما يقم زيد والمناقضة انما تكون بادخال

اداة النفي على ما اوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه ولان صرف التغير الى جانب اللفظ اولى من صرفه لجانب المعنى لان الالفاظ خدمة للمعاني ليس إلّا وانما ارتكب صرف المعنى دون اللفظ في نحو ان قام زيد قام عمرو لان الشرط يطلب الاستقبال فلا يمكن بقاء معنى الماضي وان كان لفظه صالحا لمباشرة الشرط (قوله وتنفرد لم بمصاحبة الشرط) وجه بان لم يفعل نفي فعل فكما ان فعل تدخل عليه ادوات الشروط فكذلك نفيه واما لما فانها نفي قد فعل وقد فعل لا تدخل عليه ادوات الشروط لتخليصها الماضي للاستقبال وقد تقربه من زمن الحال فكذلك نفيه (قوله وجواز انقطاع الخ) اي إلّا في نحو زوال وبرح (قوله وهو احسن) اي وان كان حملها على لا احسن بجامع نفي الماضي في الجملة ولا يضر ان الغالب عليها نفي المستقبل اذ لا يشترط الاشتراك في سائر الوجوه تدبر (قوله وان كلا لما) اي يهملوا لكن الذي في تفسير القاضي البيضاوي ان قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة لما بالتشديد على ان اصله لمن ما فقلبت النون ميما للادغام فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت اولاهن والمعنى لمن الذين يوفينهم ربك جزاء اعمالهم وقرئ لما بالتنوين اي جميعا كقوله اكلا لما وان كلا لما على ان ان نافية ولما بمعنى إلّا (قوله ويكون منفيها يكون قريبا من الحال) اي باعتبار مبداه واما باعتبار منتهاه فلا بد من

وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال بخلاف لما فانه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كقوله

فان كنت ماكولا فكن خير آكل ... وإلّا فادركني ولما امزق

ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله فذاك ولم اذا نحن امترينا ... تكن في الناس يدركك المراء

وقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها ... كان لم سوى اهل من الوحش توهل

وانها قد تلغى فلا يجزم بها قال في التسهيل حملا على لا وفي شرح الكافية حملا على ما وهو احسن لان ما تنفي الماضي كثيرا بخلاف لا وانشد الاخفش على اهمالها قوله

لولا فوارس من ذهل واسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وصرح في اول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله

فجئت قبورهم بدءًا ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه

اي ولما اكن بدءًا قبل ذلك اي سيدا وتقول قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها وهو احسن ما خرج عليه قراءة من قرا وان كلا لما ولا يجوز ذلك في لم واما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الاعازب ان وصلت وان لم

فضرورة ويكون منفيها يكون قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال المصنف كون منفي لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم ويكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم الاترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هولاء قد آمنوا فيما بعد . اه . وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه مثال التوقع مالي قمت ولم يقم او ولما يقم ومثال عدم التوقع ان تقول ابتداء لم يقم او لما يقم * تنبيهات * الاول قال في التسهيل ومنها لم ولما اختها يعني من الجوازم فقيد لما بقوله اختها احترازا من لما بمعنى إلّا ومن لما التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال احترزت بقولي اختها من لما الحينية ومن لما بمعنى إلّا هذا كلامه وانما لم يقيدها هنا بذلك وكذا فعل في الكافية لان هاتين لا يليهما المضارع لان التي بمعنى إلّا لا تدخل إلّا على جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم او على الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي إلّا فعلت والمعنى ما اسالك إلّا فعلك والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلّا ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء امرنا نجينا هودا واما قوله « اقول لعبد الله لما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم » فقد تقدم الكلام عليه في باب الاضافة وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة اي انها ظرف بمعنى حين وقال المصنف بمعنى اذ وهو احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة وعند ابن خروف انها حرف * الثاني حكى اللحياني عن بعض العرب انه ينصب بلم وقال في شرح الكافية زعم بعض الناس ان النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف الم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز « في اي يومي من الموت افر * ايوم لم يقدر ام يوم قدر » وهو عند العلماء محمول على ان الفعل موكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت هذا كلامه وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين * الثالث الجمهور على ان لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة * الرابع تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران الم والما باقيتين على عملهما نحو الم نشرح الم يجدك يتيما ونحو قوله « وقلت الما اصح والشيب وازع » ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل الى ما يجزم فعلين فقال

(واجزم بان ومن وما ومهما * اي متى ايان اين اذما * وحيثما انى) فهذه احدى عشرة اداة كلها تجزم فعلين نحو وان تبدوا ما في انفسكم

او تخفوه يحاسبكم به الله واما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ونحو من يعمل سوءً يجز به وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله

ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة   وما تنقص الايام والدهر ينفد

ونحو وقالوا مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمومنين وقوله

ومهما تكن عند امرئ من خليقة   وان خالها تخفى على الناس تعلم

ونحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله « في اي نحو يميلوا دينه يمل » ونحو قوله

متى تاته تعشو الى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

وقوله   متى ما تلقني فردين ترجف   روانف اليتيك وتستطارا

ونحو قوله

ايان نومنك تامن غيرنا واذا   لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

وقوله « فايان ما تعدل به الريح تنزل » ونحو قوله

اين تصرف بنا العداة تجدنا   نصرف العيس نحوها للتلاقي

ونحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله

صعدة نابتة في حاير   اينما الريح تميلها تمل

ونحو قوله

وانك اذما تات ما انت آمر   به تلف من اياه تامر آتيا

ونحو قوله

حيثما تستقم يقدر لك اللـه نجاحا في غابر الازمان

ونحو قوله

خليلي انى تاتياني تاتيا   اخا غير ما يرضيكما لا يحاول

(وحرف اذما *) اي اذما حرف (كان) معنى وفاقا لسيبويه لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب اليه المبرد في احد قوليه وابن السراج والفارسي (وباقي الادوات اسما *) اما من وما ومتى واي وايان واين وانى وحيثما فباتفاق واما مهما فعلى الاصح وتنقسم هذه الاسماء الى ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما فمن لتعميم اولي العلم وما لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة وكلتاهما مبهمة في ازمان الربط ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما ولا تجر باضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما وذكر في الكافية والتسهيل ان ما ومهما قد يردان ظرفي زمان وقال في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع ان استعمالهما ظرفين ثابت في اشعار الفصحاء من العرب وانشد ابياتا منها في ما قول الفرزدق

وما تحي لا ارهب وان كنت جارما   ولو عد اعدائي علي لهم ذحلا

وقول ابن الزبير « فما تحي لا نسام حياة وان تمت * فلا خير في الدنيا ولا العيش اجمعا » وفي مهما قول حاتم « وانك مهما تعط بطنك سوله * وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا » وقول طفيل الغنوي « نبئت ان ابا شتيم يدعي * مهما يعش يسمع بما لم يسمع »

زمن الاتصال (قوله اي اذما حرف) اي فاذما مبتدا وحرف خبره (قوله لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب اليه المبرد) قيل ان مذهبه اولى من مذهب سيبويه لان مذهب سيبويه آل الى ان التركيب في اذما نسخ الاسمية فيها راسا ومذهب المبرد آل الى انه انما ازال منها الدلالة على المضي فقط وما آل الى نسخ بعض مدلول الكلمة اولى مما آل الى نسخ المدلول باسره مع ان ابا عبيدة حكى ان اذ وحدها تستعمل ظرفا للمستقبل كما في قوله

يجزيه رب العرش عني اذ جزا   جنات عدن في العلى الى العلى

ولان خروج الاسم بالتركيب الى الحرف لا يوجد في لسانهم (قوله وباقي الادوات اسما) محلها نصب على الظرفية ان وقعت على زمان او مكان او على المفعولية المطلقة ان وقعت على حدث ورفع على الابتدائية ان وقع بعدها فعل لازم فان كان متعديا واقعا عليها فنصب على المفعول به وعلى ضميرها او ملابسها باشتغال (قوله وهي موصولة) الجملة حالية من فاعل تدل وقد بين الشيخ الاثير ما في قوله تدل عليه بقوله من الابهام والظاهر ان يبين بعدم العلم (قوله لمن زعم انها تكون حرفا) هو ابو زيد السهيلي فانه قال ان عاد عليها ضمير فاسم والا فحرف كما في ومهما تكن عند امرئ البيت فان مهما فيه حرف شرط ومن خليقة اسم تكن والخبر عند امرئ وظاهر كلام ابن السيد انه قائل بذلك ايضا ورد بانها في البيت مبتدا يعود لها ضمير تكن المونث حملا على المعنى لان من خليقة بيان لهما وجملة تكن عند امرئ من يكن واسمها وخبرها خبر مهما (قوله خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما) زاعم ذلك المصنف تبعا لبعض النحاة قبله كما صرح به الشيخ الاثير وانشد ابو علي على ذلك

مهما لي الليلة مهما ليه   اودى بنعلي وسرباليه

بناء على انها استفهامية مبتدا خبره لي قيل ويرده احتمال ان تكون اسم فعل استونف ما بعده ولا يخفى انه لا يناسب كتابتها متصلة (قوله منها في ما قول الفرزدق الخ) ومنه ما في قول الاخر

وما تك يابن عبد الله فينا   فلا ظلما نخاف ولا افتقارا

ومنها ما في قوله

فما تحي لا اخش العدو ولا ازل   على الناس اعلو من ذرى المجد مفرعا

ومنها ما في قول تميم العجلاني

ولو كحلت حواجب خيل قيس   بتغلب بعد كلب ما قذينـا

فيما

فما تسلم لكم افراس قيس   فلا ترجو البنات ولا البنينا

وقد انشد غير المصنف ايضا على ذلك

وما يك في من عيب فاني   سمين الكلب مهزول الفصيل

وقول الاخر

عودت قومك ان كل مبرز   مهما يعود شيمه يتعود

خدما وبرا للاله وشيمة   يعفو على خلق المسيء المفسد

(قوله قال ابنه) اي فيما كتبه على التسهيل وهذه عبارته ولا ارى في هذه الابيات حجة لانه كما يصح تقديرما ومهما فيها بظرف زمان كذلك يصح تقديرها بالمصدر على معنى اي كون قصير او طويل تكن فينا فلا نخاف واي حياة هنية او غير مرضية تحي لا نسام واي عطاء قليل او كثير تعط نفسك سولها وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا لكن يتعين جعل ما ومهما في الابيات المذكورة مصدرين لان في كونهما ظرفين شذوذا وقولا بما لا يعرفه جميع النحويين بخلاف كونهما مصدرين لانه لا مانع من ان يكنى بهما ومهما عن مصدر فعل الشرط كما لا مانع من ان يكنى بهما عن المفعول به اذ لا فرق (قوله فثقل اجتماعهما فابدلت الاولى هاء) نظير ذلك قولهم في حاحا زيد حيحى زيد بقلب الالف ياء لكراهة اجتماع المثلين وفي دهدهت الحجر دهديت بقلب الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع هاءين (قوله هذا هو مذهب البصريين) الذي للشيخ الاثير انه مذهب الخليل (قوله ومذهب الكوفيين) الذي للشيخ الاثير انه للاخفش والزجاج والبغداديين (قوله واجازه سيبويه) واما من قبله فجزم به (قوله وقيل انها بسيطة) كانه اخره اهتماما بغيره لانه راجع لعدم ملكة بالنسبة لما قبله والا فقد قال الشيخ الاثير وتابعه محققون والذي نختاره انها ليست مركبة وانها موضوعة كلمة مفردة بسيطة لان دعوى التركيب لم يقم عليها دليل (قوله لا يجزم الا مقترنا بها) اي للتعويض عن المضاف اليه او لتكف مدخولها عن الاضافة حتى يتاتى الجزم والا لامتنع الجزم فان ما اضيف اليه في محل الجر (قوله فالمشهور انه لا يجزم بها) جعل في التسهيل علة عدم الجزم بها مخالفتها للادوات الشرطية بسبب كونها لما تحقق كونه او رجح لا لما احتمل امره وستاتيك عبارته فيما تستقبله قريبا وذكر في غير التسهيل لذلك علتين اخريين احداهما كون تضمنها معنى الشرط ليس باللازم والثانية ان اضافتها لتاليها تقتضي الجر لا الجزم وقد نوزع فيهما

قال ابنه ولا ارى في هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر . اه . واصل مهما ما ما الاولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فابدلت الف الاولى هاء هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين اصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن واجازه سيبويه وقيل انها بسيطة واما اي فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف مكان فهي ظرف مكان وان اضيفت الى ظرف زمان فهي ظرف زمان وان اضيفت الى غيرهما فهي غير ظرف واما الظرف فينقسم الى زماني ومكاني فالزماني متى وايان وهما لتعميم الازمنة وكسر همزة ايان لغة سليم وقرئ بها شاذا والمكاني اين وانى وحيثما وهي لتعميم الامكنة * تنبيهات * الاول هذه الادوات في لحاق ما على ثلاثة اضرب ضرب لا يجزم الا مقترنا بها وهو حيث واذ كما اقتضاه صنيعه واجاز الفراء الجزم بهما بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وانى واجازه الكوفيون في من وانى وضرب يجوز فيه الامران وهو ان واي ومتى واين وايان ومنع بعضهم في ايان والصحيح الجواز * الثاني ذكر في الكافية والتسهيل ان ان قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وان متى قد تهمل حملا على اذا ومثل بالحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفي الارتشاف ولا تهمل حملا على اذا خلافا لمن زعم ذلك يعني متى * الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو واما اذا فالمشهور انه لا يجزم بها الا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام اذا زيد بعدها ما خلافا لزاعم ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال

وشاع جزم باذا حملا على   متى وذا في النثر لن يستعملا

وقال في شرحها وشاع في الشعر الجزم باذا حملا على متى فمن ذلك انشاد سيبويه

ترفع لي خندف والله يرفع لي   نارا اذا خمدت نيرانهم تقد

وكانشاد الفراء

استغن ما اغناك ربك بالغنى   واذا تصبك خصاصة فتحمل

(قوله لكن ظاهر كلام التسهيل الخ) قال فيه ومنها اذا للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط لكنها لما تيقن كونه او رجح بخلاف ان فلذا لم تجزم غالبا إلّا في الشعر هذا كلامه ووجه كون ظاهره جواز الجزم باذا في النثر على قلة انه قيد قصر الجزم بها على الكون في الشعر بالغالب فاقتضى بمفهومه انه في غير الغالب وهو القليل يقع الجزم بها في غير الشعر وهو النثر (قوله فيجازى بها معنى) قال سيبويه وسالت الخليل عن قوله كيف تصنع اصنع قال هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها عن الجزاء لان معناها على اي حال تكن اكن هذا وفي كلام السهيلي الدلالة على ان جواز المجازاة بها معنى مقيد بما اذا اتفق الفعلان وذكر غيره انه ينبغي ان لا تجوز المجازاة بها من حيث المعنى حتى يثبت ذلك من لسان العرب كثيرا بحيث تبنى عليه القواعد ولا ينبغي ان يلتفت الى تمثيل النحاة بقولهم كيف تصنع اصنع بدون ثبوت عن العرب وان كان لا ينبو عنه الطبع فكم من كلام يقبله الطبع وليس عربيا نحو لا يكيف والكيف واما ينفق كيف يشاء ويبسطه في السماء كيف يشاء فانما تدل على الربط وهو اعم من المجازاة المعنوية بدليل نحو حين تقوم اقوم (قوله لا عملا) وجه بامور احدها انه لا يكون جوابها إلّا نكرة واما جواب اسماء الشروط اذا خرجن عن معنى الشرط واستعملن لمحض الاستفهام فيكون بالنكرات والمعارف وفي هذا اصلاح لكلام ابن عصفور فتدبره ثانيها قصورها عن ادوات الشرط من حيث ان الفعلين بعدها لا يكونان إلّا متفقين نحو كيف تصنع اصنع ولا يكونان مختلفين نحو كيف تصنع اخرج ولا كذلك ادوات الشروط ثالثها ان في ادوات الشرط تعليق فعل بفعل وفي كيف ان سلم التعليق تعليق حال بحال ولظهور الفعل امكن التعليق فيه بخلاف الحال لخفائها (قوله في التوضيح) اسم تعليق للمصنف على صحيح البخاري لاعرابه (قوله وتاول في شرحها الخ) قال فيه وهذا لا حجة فيه لان من العرب من يقول جا يجي وشا يشي بترك الهمزة فيمكن ان يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشا فقال يشا ثم ابدل الالف همزة كما قيل في عالم عألم وكما فعل ابن ذكوان في تاكل منسأته حين قرا منسأته بهمزة ساكنة والاصل منسأة مفعلة من نساه اي زجره بالعصا فابدلت الهمزة الفا ثم ابدلت الالف همزة ساكنة فعلى هذا يحمل قوله لو يشأ واما قوله

تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا

فهذا من تسكين ضمة الاعراب تخفيفا كما قرا ابو عمر ينصركم و يامركم و يشعركم وكما قرا السلف ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام هذا كلامه وسيعيد الشارح المسالة ويذكر التاويل في آخر فصل لو (قوله احدهما يقتضي المنع) هو قوله في اواخر باب الجوازم والاصح امتناع حمل لو على ان فان مقتضاه منع الجزم بها مطلقا ولو في الشعر فيخالف ابن الشجري حيث اجازه في الشعر (قوله والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري) هو قوله في فصل لو فلذا لم يجزم بها إلّا اضطرارا فانه ظاهر في ان الجزم بها مقصور على الضرورة وهو راي ابن الشجري واعلم انه بقي مذهب ثالث فيها وهو انه يجزم بها باطراد في لغة وسيذكره الشارح في آخر فصل لو (قوله اي تطلب هذه الادوات فعلين) يشير الى ان يقتضي بمعنى يطلب مضارع والنون ضمير عائد الى هذه الادوات المذكورة سابقا بتمامها لا الى باقي الادوات الاسماء وفعلين

مفعول

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادر وفي الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا اربعا وثلاثين الحديث واما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب وقيل يجوز بشرط اقترانها بما واما لو فذهب قوم منهم ابن الشجري الى انها يجزم بها في الشعر وعليه مشى المصنف في التوضيح ورد ذلك في الكافية فقال وجوز الجزم بها في الشعر

ذو حجة ضعفها من يدري

وتاول في شرحها قوله لو يشأ طار بها ذو ميعة ... وقوله

تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت

احدى نساء بني ذهل بن شيبانا

ووقع له في التسهيل كلامان احدهما يقتضي المنع مطلقا والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري (فعلين يقتضين) اي تطلب هذه الادوات فعلين

مفعول مقدم يقتضين لا باجزم السابق فانه منزل منزلة اللازم اي اوجد الجزم وهذا منزل منه منزلة الجواب من السوال فان الاول تبيين لمجرد انها جوازم فيقال كم تقتضي هذه الادوات فيجاب بتقتضي فعلين الخ فافهم (قوله الجزاء) هو اسم اصطلاحي منقول من الجزاء بمعنى الثواب والعقاب المرتب على الفعل وكذلك التسمية بالجواب فانها اصطلاحية منقولة من جواب السوال بجامع اللزوم بين الشرط والجزاء كاللزوم بين السوال والجواب وهذا ظاهر تدبر (قوله وانما قال الخ) يريد ان العدول عن التعبير بالجملتين الى التعبير بالفعلين للاشارة الى ان المطلوب لهذه الادوات الافعال بدليل الجزم فيها لا الجمل وان كان لا بد منها لضرورة اقتضاء الفعل فاعله ثم ذلك الاصل والّا فقد يكون الجزاء جملة اسمية كما سياتي لكن صرحوا ومنهم المحققون كالسيد السند وغيره بان هذه الكلمات وضعت لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون اخرى ومقتضاه ان يكون مقتضاها الجملتين لا الفعلين وفي التسهيل وكلها تقتضي جملتين (قوله وان تقدم) الاولى فان تقدم (قوله وهو مذهب المحققين) اختاره الجزولي وابن عصفور والابدي ووجهه ان الاداة اقتضتهما فعملت فيهما كما عملت كان وظن وان واما الجار فليس فيه هذا الاقتضاء حتى يعمل هذا العمل هذا وفي شرح التسهيل للشيخ الاثير وطال للنحويين الكلام في العامل في هذين الفعلين وكثر الاختلاف والاستدلال لكل قول والرد عليه بما نزهنا عنه كتابنا هذا اذ هو اختلاف لا يترتب عليه حكم نطقي ولا اختلاف في معنى الكلام وكل اختلاف لا يترتب عليه حكم نطقي ولا اختلاف في معنى الكلام فلا حاجة الى الاشتغال به (قوله لما رواه البخاري) قد ذكر الشيخ الاثير في شرح هذا الموضع من التسهيل كلاما طويلا راينا ان نذكره لنبين ما عندنا فيه فنقول قال المصنف في التسهيل ولا يختص نحو ان تفعل فعلت بالشعر خلافا لبعضهم فقال الشيخ الاثير هذا البعض الذي خالفه المصنف هو الجمهور نصوا على انه مخصوص بالشعر ونقل المصنف عن الفراء انه اجاز ذلك في الاختيار وانشد النحويون على ذلك في الشعر قول الشاعر

من يكدني بسيئ كنت منه   كالشجا بين حلقه والوريد

وقول الاخر

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا   ملاتمو انفس الاعداء ارهابا

وقول الاخر

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا   مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

قال ابن المصنف ناقلا اكثر لفظ ابيه في شرح الكافية اكثر النحويين يخصون الوجه الرابع يعني هذا الوجه بالضرورة ولا ارى ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ولان قائل البيت الاول متمكن من ان يقول بدل كنت منه اك منه وقائل الثاني متمكن من ان يقول بدل وصلناكم نواصلكم و بدل ملاتم تملئوا مع سهولة تعاطيه فعلم انهم غير مضطرين وقد صرح بجواز ذلك الفراء وجعل منه قوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السماء آية فظلت لان ظلت بلفظ الماضي وقد عطف على ننزل وحق المعطوف ان يصح حلوله محل المعطوف عليه . اه . كلامه فاما استدلاله بالاثر فنقول قد

(شرط قدما * يتلو الجزاء) اي يتبعه الجزاء (وجوابا وسما *) اي علم يعني يسمى الجزاء جوابا ايضا وانما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على ان حق الشرط والجزاء ان يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم في الجزاء وافهم قوله يتلو الجزاء انه لا يتقدم وان تقدم على اداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه الجواب نفسه والصحيح الاول وافهم قوله يقتضين ان اداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما اما الشرط فنقل الاتفاق على ان الاداة جازمة له واما الجزاء ففيه اقوال قيل هي الجازمة له ايضا كما اقتضاه كلامه قيل وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وقيل الجزم بفعل الشرط وهو مذهب الاخفش واختاره في التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين

(وماضيين او مضارعين تلفيهما *) اي تجدهما (او متخالفين) هذا ماض وهذا مضارع فمثال كونهما مضارعين وهو الاصل نحو وان تعودوا نعد وماضيين نحو وان عدتم عدنا وماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه وعكسه قليل وخصه الجمهور بالضرورة ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ومن قول عائشة رضي الله عنها ان ابا بكر رجل اسيف متى يقم مقامك رق

لهج المصنف في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه وما رايت احدا من المتقدمين ولا المتاخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل على ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين الاحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كابي عمرو بن العلا وعيسى بن عمر والخليل بن احمد وسيبويه من ايمة البصريين وكمعاذ والكساءي والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من ايمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتاخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد واهل الاندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتاخرين الاذكياء فقال انما تنكب عن العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية به وانما كان ذلك لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصية واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فقال فيها لفظا واحدا فنقل بانواع من الالفاظ بحيث يجزم الانسان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل تلك الالفاظ جميعا نحو ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم زوجتها بما معك من القرآن ملكتها بما معك خذها بما معك وغير ذلك من الالفاظ الواردة في هذه القصة فيعلم قطعا انه لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ بل لا يجزم انه قال بعضها اذ يحتمل انه قال لفظا مرادفا لهذه الالفاظ غيرها فاتت الرواة بالمرادف اذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ولم ياتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من يضبط المعنى واما ضبط اللفظ فبعيد جدا لاسيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلّا مرة واحدة ولم تمل عليه فيكتبها وقد قال سفيان الثوري فيما نقل عنه ان قلت لكم اني احدثكم كما سمعت فلا تصدقوني انما هو المعنى ومن نظر في الحديث ادنى نظر علم العلم اليقين انهم انما يروون بالمعنى الامر الثاني انه وقع اللحن كثيرا فيما روي في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك او وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ونعلم قطعا غير شك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس فلم يكن ليتكلم إلّا بافصح اللغات واحسن التراكيب واشهرها واجزلها واذا تكلم بلغة غير لغته فانما يتكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريقة الاعجاز وتعليم الله له ذلك من غير معلم انساني ولا تلقف لها من اهلها كحديثه مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير اهل لغته ولله در ابي عبد الله بن الاعرابي رحمه الله فانه مر على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون على زعمهم في القرآن لحنا ويلكم هبكم شككتم في كونه نبيا اتشكون في كونه عربيا والمصنف رحمه الله قد اكثر من الاستدلال بما اثر في الاثر متعقبا بزعمه على النحويين وما امعن النظر في ذلك ولاصحب من له التمييز في هذا الفن والاستبحار والامامة ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه وينسب اليه مذاهب ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب اليها سيبويه ولا ارادها وقفت له على ذلك ومنها زعمه ان مذهب سيبويه ان الفعل المبني للمفعول اصل بنفسه ومنها زعمه ان مذهب سيبويه ان ان النافية تعمل عمل ما النافية

ومنها

ومنها زعمه ان ترخيم الجملة جائز وغير ذلك يستنبط ذلك بزعمه من كلام سيبويه والعارفون بالكتاب وبمقاصده والعاكفون على اقرائه والجمع بين اطرفه يخالفون في ذلك فدل ذلك على انه حين ينظر في كتاب سيبويه انما ينظر نظر من لم يتفقه مع احد ولقد حكى لي استاذنا العلامة ابو جعفر احمد بن ابراهيم بن الزبير قدس الله روحه وهو الذي اخذنا عنه علم اللسان في كتاب سيبويه وفي غيره ان صاحبه الشيخ المحدث الحافظ ابا جعفر احمد بن صابر القيسي المالقي الظاهري المذهب كان يعتبهم ويلومهم على الاشتغال بكتاب سيبويه على الشيوخ والتفقه فيه بين ايديهم ويزعم انه يحل الكتاب بنفسه من غير شيخ ولا موقف قال فطلبنا منه ان يشرح منه شيئا من غير ان يطالع كلام احد من الشراح عليه ففعل ذلك ليلة من الليالي وقد اصبح وشرح منه شيئا من غير ان يطالع على زعمه فصار هزاة للساخر وضحكة للناظر وهكذا وجدنا جل من نظر وحده من غير شيخ وان كان ذكي الفطرة يزل في اكثر مباحثه ويفهم غير ما اراده اهل ذلك الفن ويكثر طعنه على ايمته وازراوه عليهم وما ذلك إلّا لان في غضون الكتاب اشياء يقصر عنها دلالة اللفظ يحتاج الى عالم بذلك الفن يزيل لبس ذلك اللفظ ويعين ما ابهمه ويفصل ما اجمل ويرتب ما خلط ويبين ما اخطا فيه قد حصل مواد ذلك من غير الكتاب الذي يحله للطالب وصار له استشراف على عكن الفن الذي يزاوله من غير كتاب في ذلك الفن واين من هو بهذه المثابة على وجه الارض وانما الناس الفاضل منهم من يحل كتابا او كتابين في الفن المنسوب اليه هذا اذا كان مزاولا لذلك الكتاب واما ان كان صاحب تناتيف ينظر في علوم كثيرة فهذا لا يمكن ان يبلغ الامامة في شيء منها وقد قال العقلاء ازدحام العلوم مضلة للفهوم ولذلك تجد من بلغ الامامة من المتقدمين في علم من العلوم لا يكاد ان يشتغل بغيره ولا ينسب الى غيره وقد نظمت ابياتا في شان من يهتدي بنفسه وياخذ العلوم من الصحف بفهمه

يظن الغمر ان الكتب تهدي ... اخا لب لادراك العلوم
وما يدري الجهول بان فيها ... غوامض حيرت عقل الفهيم
اذا رمت العلوم بغير شيخ ... ضللت عن الصراط المستقيم
وتلتبس الامور عليك حتى ... تصير اضل من توما الحكيم

اشرت لقول بعضهم

قال حمار الحكيم توما ... لو انصفوني لكنت اركب
لانني جاهل بسيط ... وراكبي جاهل مركب

وقد كان بعض من تولى قضاء القضاة بديار مصر من اهل الصعيد يقول هذا كتاب سيبويه فيه عجمة ونكادة لفظ وما ذلك إلّا لكونه لم يقرا النحو وقرا منه نزرا يسيرا على مبتدئ في النحو هذا وما كان مرفوعا عن فطنة وذكاء واعمال فكر واكداده وبعض انصاف رحمه الله واما هذا المصنف الذي كملنا شرح كتابه فانه كان رجلا صالحا معتنيا بهذا الفن النحوي كثير المطالعة لكتبه منفردا بنفسه لا يحتمل ان ينازع ولا يجادل ولا يباحث ونظم في هذا الفن كثيرا ونثر وجمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشغل به وبمراجعة الكتب ومطالعة

الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ومنها كثير استخرجه من اشعار العرب وكتب اللغات ولم يكن ممن لازم في هذا الفن اماما مشتهرا به ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه في هذا الفن ولقد طال فحصي وتنقيري عمن قرا عليه هذا المصنف او من استند في العلم اليه فلم اجد من يذكر لي شيئا من ذلك ولقد جرى يوما ذكره مع صاحبنا تلميذه علم الدين ابي الربيع سليمان بن ابي حرب الفارقي الحنفي رحمه الله تعالى فقال ذكر لنا انه قرا على ثابت بن خيار من اهل بلدة جيان وذكر لنا عنه ايضا انه جلس في حلقة الاستاذ ابي علي الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما وثابت بن خيار ليس من المعدودين في الاندلس من اهل النحو والجلالة والشهرة انما ذكره بانه مقرئ للقرآن فاضل فيه وثابت هذا هو ابن المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي اصله من ليلة ويعد في اهل جيان توفي بغرناطة سنة ثمانية وتسعين وستمائة وابن المصنف رحمه الله كانه موافق لابيه في استدلاله بما روى في الحديث فانه يذكره على طريقة التسليم وقال لنا قاضي القضاة ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن جماعة الكناني الحموي وكان ممن قرا على المصنف وكتب عنه نكتا عن ابن الحاجب وقد جرى ذكر ابن مالك واستدلاله بما اشرنا اليه قال فقلت له يا سيدي هذا الحديث روته الاعاجم ووقع فيه بروايتهم ما نعلم انه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء وانما امعنت الكلام في هذه المسالة لئلا يقول مبتدا ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم واضرابهما فاذا طالع ما ذكرناه ادرك السبب الذي لاجله لم يستدل النحاة بالحديث واما قول المصنف ان قائل البيت الاول متمكن من بدل كنت منه الك منه وقائل الثاني متمكن من كذا فهذا حديث من لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء الى الشي فقال فانهم لا يلتجون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الّا يمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا تقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرنا والّا لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الّا وامكن للشاعر ان يغيره ثم قال واما قوله وقد صرح بجوازه الفراء فقول الفراء ليس حجة الّا اذا عضده الدليل واما جعل الفراء منه الاية الكريمة فالجواب انه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل هذا كلامه وعندي فيه نظر من وجوه . الاول ان من عددهم ممن لم يستدل بالحديث اقتضى كلامه الاتي انهم لم يكونوا مشتغلين به ولا قاربوا ذلك اذ قال ان من بلغ الامامة في علم من العلوم لا يكاد ان يشتغل بغيره ولا ينسب لغيره ولا لهم اذ ذاك كتب صحيحة مشتهرة فيما بينهم مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة ومستدرك الحاكم فلعلهم لذلك لم يستدلوا بالحديث وليس المصنف مثلهم . الثاني انهم كانوا في ازمنة فيها ارباب اللسان العربي كثيرون يخالطونهم في بياعاتهم وشراآتهم ونحو ذلك فكفاهم ذلك

عن

عن الاستشهاد بالاحاديث التي يحتاجون فيها الى الوسائط الكثيرة فيما بينهم وبين قائلها ولا كذلك المصنف فمثل الفراء لما اجاز ان تفعل فعلت في الاختيار سمعه ونظائره من فصحاء متعددين ولم يمكن ذلك للمصنف فاحتج له بالحديث وهذا لا خفاء في حسنه . الثالث ان ما علل به تنكب العلماء ذلك من عدم الوثوق بان ذلك من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اراد به ان من تنكب منهم لم يثق كان صحيحا فلا ينافي ان يثق المصنف بالبعض فلا يتنكب بل يقال لا يدل التنكب على عدم الوثوق لاحتمال عدم بلوغ ذلك الحديث له اصلا وان اراد انه لا وثوق في شيء من الاحاديث بانه لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه كلامه ولو بمعنى الظن القوي الكافي في مثل هذه الصناعة كان في المرتبة العالية من البطلان فان بعض الاحاديث بل كثيرا منها لم تختلف فيها الرواة اصلا فكان ذلك كالاجماع منهم على انها لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم . الرابع ان الرواة وان جوزوا النقل بالمعنى لكن ما وصلوا به الى ان يقال ما من حديث جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلّا وهو محتمل ان يكون ليس مرويا باللفظ وذكروا ان الراوي بالمعنى يقول اوكما قال او نحوه ومن مارس كتب الحديث يرى ان الراوي اذا شك في كلمة من المروي عنه عليه الصلاة والسلام ياتي بكلمة او وان كان ممن بعدهم فنقاد الحديث يعلمون ذلك وينبهون عليه فهذا كله يدل على ان طرد الاحتمال في جميع الاحاديث حتى ينتفي الظن القوي باطل وحينئذ فلا يسوغ الرد على المصنف في كل حديث استشهد به بمجرد الاحتمال بل حتى يبين انه مثلا قصة جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفاظ متعددة . الخامس ان القصة الواحدة اذا وردت عنه صلى الله عليه وسلم بالفاظ وعلمت جميعها يجزم بان واحدا منها لفظه عليه الصلاة والسلام جزما بالمعنى السابق وان لم يتعين عندنا واما ان الرواة جميعا تركوا لفظه باحتمال عقلي لا عبرة به بل يجري اصلا لان وقوفهم عند تلك الالفاظ كالاجماع على نفي ما سواها سيما اذا كان في الرواة مثل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي كان اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تغير لونه وارتعد خوفا من ان يخالف او يغير الحديث . السادس انا وان طردنا احتمال الرواية بالمعنى في جميع الاحاديث لكنا نقول ان ذلك في الغالب للصحابة والتابعين وهم فصحاء اعراب غالبا فما غير اليه لفظه عليه السلام من ذلك يجوز الاستشهاد به لذلك وحينئذ فمجرد احتمال الرواية بالمعنى لا يكفي في الرد على المصنف انما الذي يرد عليه به ان يبين في الحديث الذي يستشهد به انه مروي بالمعنى رواه فلان بن فلان غير فيه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير عربي واني له بذلك . السابع ان ذلك الاحتمال وان طردناه في جميع الاحاديث لكنه قد يعارضه ما ينفيه من وجوه البلاغة واسرار الفصاحة التي تكون في بعض الاحاديث مما لا يصل اليه غيره عليه الصلاة والسلام كما في جوامع من كلمه عليه الصلاة والسلام وقد اعتنى بها الفضلاء وافردوها بالتاليف . الثامن ان دعوى ان الضابط منهم من يضبط المعنى باطلة قطعا وكيف ذلك في مثل ابن عباس رضي الله عنهما الذي سمع قصيدة عمر بن ابي ربيعة

« امن آل نعم انت غاد فمبكر » مرة واحدة فردها كما سمعها مع فرط طولها الى الغاية من غير

ان يبدل منها حرفا فضلا عن لفظ وفي مثل ابي هريرة الذي قال فيه الشافعي وناهيك به احفظ من روى الحديث في دهره وقال في نفسه انتم تقولون ما بال المهاجرين لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الاحاديث وما بال الانصار لا يحدثون بهذه الاحاديث وان اصحابي من المهاجرين كانت شغلتهم صفقاتهم في الاسواق وان اصحابي من الانصار كانت شغلتهم اراضيهم والقيام عليها واني كنت امرءًا معتكفا وكنت اكثر من مجالسة رسول الله صلى الله عليه وسلم احضر اذا غابوا واحفظ اذا نسوا وان النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا يوما ثم قال من بسط ثوبه حتى افرغ من حديثي ثم يقبضه فانه ليس ينسى شيئا سمعه مني فبسطت ثوبي او قال رداءي فقبضته الي فوالله ما نسيت شيئا سمعته منه والظاهر من هذا انه لم ينس اللفظ ولا المعنى وفي مثل البخاري الذي وقع له عند دخوله بغداد الواقعة التي طبقت الافاق . التاسع انه لا بعد جدا في ضبط بعض الاحاديث ولو في الاحاديث التي لم يسمعها الراوي إلّا مرة واحدة ولم تمل عليه فيكتبها فان غالب العرب امية وحفظهم لقصائد بعضهم بعضا ومقاماتهم وخطبهم مع طولها جدا امر بالغ الى الغاية يعرف ذلك العارف باحوالهم وايامهم بل ذلك حتى في غير العرب ممن اعتاد الكتابة ونحوها فقد ذكروا ان بديع الزمان الهمداني كان يوتى له بالقصيدة الطويلة جدا والرسالة كذلك فيقراها مرة واحدة ثم يرفعها عن ظاهر قلبه بل يعيدها على السامعين مبتدءًا من آخرها الى ان يصل بها الى اولها وينظر في الاربع والخمس اوراق من الكتاب الذي لم يره قط فيرفعها من غير ان ينقص او يزيد او يحرف كلمة وان من الناس من ينظر الجدول الكثير المربعات نظرة واحدة ثم يرسمه بنفسه في قرطاس آخر مثلا من غير ان ينقص شيئا او يزيد او يبدل لا في المربعات ولا فيما رسم فيها لا كيفا ولا كما مع غرابتها وغرابة ما رسم فيها الغاية بل من الناس من يحفظ الكلام الكثير جدا باللغة التي لا يرفعها اصلا كابي العلاء المعري وابن النحاس والبخاري وغيرهم فما بالك بالعرب فما بالك بمن اشتعلت انوار قلوبهم بصحبة نبيه واختارهم الله لحفظ كلام نبيه عليه السلام وجعلهم سببا في قيام هذا الدين وبقائه الى قيام الساعة فما بالك بمن دعا له عليه السلام مثلا بذلك . وغاية ما هنالك ان هذا الفاضل ما انس بذلك من حاله ولا من احوال من سار في مجاله فاستبعده وان شئت سر ذلك فنقول ان نفوس من تعويله على الضبط بالكتابة اعتادت ذلك وتربت فيها ملكته فلم تشرئب بمجرد السماع الى ان ترتسم فيها الصور الواردة فلا تحرك اظافرها ولا انيابها للتشبث فيها ولا كذلك نفوس العرب التي لم تلتفت الى الكتابة مع قوة الدواعي على تحصيل ما يسمع ان لفظا فلفظا وان معنى فمعنى ثم تزايدت في ذلك الى ان قويت فيه ملكتها مع صفاء النفوس فلا جرم تبلغ الغاية في ذلك يعرف ما اشرنا اليه من يعرف طبائع العمران واحوال الخليقة . العاشر ان قوله من نظر في الحديث ادنى نظر علم اليقين انهم انما يروون بالمعنى باطل اذ من نظر في الحديث علم انهم يروون بالمعنى لا انهم لا يروون إلّا به . الحادي عشر ان الذي نعلمه قطعا غير شك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بفصيح اللغات وبافصحها وبالحسن من التراكيب وباحسنها وبجزلها واجزلها لا انه لا يتكلم إلّا بافصح اللغات واحسن التراكيب واشهرها واجزلها . الثاني عشر

ان

ان احتمال الرواية بالمعنى قائم في حديثه صلى الله عليه وسلم مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من اهل جلولة فما باله جزم بان تلك الالفاظ هي الفاظه عليه الصلاة والسلام . الثالث عشر ان ذلك يسد على المجتهد باب ان يحتج بغير التراكيب التي سمعها نفسها من العرب بل يسد باب الاحتجاج للقواعد راسا وذلك لان القاعدة التي يقعدها المجتهد من نحو كل مفعول به التبس بضمير الفاعل يجب تقديمه لا تتم له بمجرد التراكيب التي يسمعها بنفسه من افواه العرب لاحتمال ان تكون التراكيب التي لم يسمعها بخلاف ذلك فيحتاج الى ان يعتمد على رواية غيره وباب الرواية بالمعنى مفتوح فيما بين العرب في محاوراتهم اكثر من فتحه في الحديث فنجد قصة واحدة وقعت عندهم فقال منهم قائل فيها قولا فنقل بانواع من الالفاظ بحيث يجزم الانسان ان القائل لم يقل تلك الالفاظ جميعا بل لا يجزم انه قال بعضها اذ يحتمل انه قال لفظا مرادفا لهذه الالفاظ غيرها فاتت الرواة بالمرادف اذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى الخ ما قال . الرابع عشر ان ضعف استنباطات المصنف من كلام سيبويه ان سلم لا يدل على انه لم يصحب من له التمييز والاستبحار والامامة اذ كثيرا ما يقع ذلك لمن صحب من له ذلك وانما ذلك لعدم العصمة من الخطا والفاضل من قلت عثراته « كفى المرء نبلا ان تعد معايبه » الخامس عشر ان غاية ما يصنعه المصنف ان ينظر في كتاب سيبويه فيجده مقتضيا لشيء غير صحيح فاذا راى هذا الفاضل ذلك من المصنف ينكر عليه وياخذ في الثناء على من اول ذلك وادعى ان مراد سيبويه خلافه مع انه في التحقيق لا مخالفة بين المصنف وذلك الغير لان من صرف اللفظ عن ظاهره معترف بان ظاهره يرد عليه ما يورد ومن اورد على الظاهر معترف بانه لو اول لصح على ان غاية ما هنالك ان كلا مجتهد وسلك طريقا غير ما سلكه الاخر واي معرة في ذلك ورحم الله البلقيني حيث قال للامام ابن عرفة

وهبك انك راء حله نظـــــرا ... فما اجتهادك اولى بالصواب ولا

السادس عشر ان طائفة من الصلحاء لم يقرؤا ولا كتبوا ولا درسوا ومع ذلك اطلعهم الله على معارف لم يصل اليها من افنى عمره في المدارسة والمباحثة والتملي والحفظ كالفاضل الخواص والعارف الدباغ وغيرهم وقد اعترف هذا الفاضل بصلاح المصنف وتقواه فلا يبعد ان يقوم له ذلك مقام كثرة الاخذ وصحبة الايمة المتبحرين وان قلت قراءته ولله امه اذ قال في طالعة التسهيل واذا كانت العلوم منحا الهيه . ومواهب اختصاصيه . فغير بعيد ان يدخر لبعض المتاخرين . ما عسر على كثير من المتقدمين . نسال الله السلامة من حسد يسد باب الانصاف . ويصد عن جميل الاوصاف . السابع عشر ان قوله فهذا لا يمكن ان يبلغ الامامة في شيء باطل ضرورة اذ كثير من العلماء بلغ الامامة في علمين واكثر وهو اظهر من ان يخفى . الثامن عشر ان كون المصنف لم يلازم في هذا الفن اماما مشتهرا ولا يعلم له فيه شيخ باطل فقد قال الحافظ الذهبي ولد سنة ستمائة ثم نشا واعتنى بعلوم اللسان العربي واتقنها ونبغ فيها وحاز قصب السبق وغرب ثناوه وشرق

وسار به من لا يسير مشمــــرا ... وغنى به من لا يغني مغـــردا

ومنه ان نشا ننزل عليهم من السماء آية
فظلت لان تابع الجواب جواب وقوله

من يكدني بسيئ كنت منه
كالشجا بين حلقه والوريد

وقوله

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا
ملاتمو انفس الاعداء ارهابا

وقوله

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا
مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

واورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد
شعرية (وبعد ماض رفعك الجزا حسن *)
كقوله

وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم

وقوله

ولا بالذي ان بان عنه حبيبه
يقول ويخفي الصبر اني لجازع

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا

ارتحل الى حماة بلد من بلاد الشام واقام بها دهرا ناشرا علما جما ثم استوطن دمشق عاكفا فيها على الافادة وانتفع به خلائق وسمع بها من السخاوي والحسن بن صباح وجماعة واخذ العربية عن غير واحد ولازم بحلب الامام ابن يعيش شارح المفصل مدة ثم تلميذه ابن عمرون فاعجب به وترك مجلس شيخه . وذكر تاج الدين التبريزي في اواخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب رحمه الله واخذ عنه وقرا كتاب سيبويه على ابي عبد الله المرشاني . التاسع عشر ان هذا الفاضل كثيرا ما يخالف غيره ولا يستند الا الى شاهد واحد ثم يقول والتاويل خلاف الظاهر فاذا راى المصنف خالف مخالفة ما واحتج بشواهد كثيرة من النظم والنثر اجلب عليه بخيله ورجله و يقول الابيات ضرورة وغيرها يوول ثم ينادي باطول لسان واجرا جنان انه لم ياخذ الفن عن الشيوخ ونحو هذا وقد نبهنا على هذا قبل . العشرون انا لا نسلم ان المصنف لم يفهم معنى الضرورة عند النحاة بل فهمها وعلم ان اسماء ارباب الفنون من قبيل التوصيفات فدل لفظ الضرورة على الالجاء لا سيما وهم يقابلونه بالاختيار والحال ان لا الجاء فيما يقولون فيه ضرورة وما يقولون فيه ضرورة فلعله يقول كان الاولى التعبير في مثل هذا بالقليل حتى يجامع الاختيار لا بالضرورة المنافية فهو نظير اعتراضه عليهم بان الاولى التعبير بنائب الفاعل بدل التعبير بما لم يسم فاعله . الحادي والعشرون ان الذي يتلمح من صنيع المصنف في شرح التسهيل عند من ضم اطرافه واعمل السياق والسياق ان المصنف يرى ان الضرورة عند القوم ما لم يقع في النثر اصلا ولا في الشعر الكثير وفي ذلك معنى عدم المندوحة في الجملة لذلك القائل لا ما وقع في الشعر مطلقا ولا ما لا مندوحة للشاعر عنه مطلقا وذلك انهم قد يجدهم ادعوا في حكم من الاحكام انه ضرورة فلا ينكر عليهم ذلك اذا وجد له شاهدا نثريا او شواهد نظمية لم يطلع عليها اولئك الحاكمون بالضرورة وظاهر هنا ان عدم المندوحة لم يوجد ولا في الجملة وربما يقتصر في بعض المواضع على شاهد واحد ويقول لا ضرورة لتمكن الشاعر من كذا لكنه في التحقيق مراع لغيره وان لم يذكره في ذلك الموضع كمسالة ان تفعل فعلت فانه وان لم يذكر لها في شرح التسهيل الا شاهدين فقد ذكر لها في توضيحه على صحيح البخاري عشرة شواهد . الثاني والعشرون ان الدليل هنا عضد قول الفراء الذي اختاره المصنف وهو الشواهد الكثيرة التي هي ظواهر متكاثرة تفيد القطع سيما في مثل صناعة النحو مع الاية القرآنية واما انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرونه في الاوائل فلا يرتكب الا اذا انسد كل باب غيره وليس فليس على ان تلك القاعدة مخرج منها باب البدل على ما صرح به هذا الفاضل والعام اذا دخله التخصيص منهم من لا يرى حجيته في الباقي فلعل المصنف منهم لا سيما ولهم مواضع يمكن اجراوها فيها وما اجروها سيما والمضايقة لا تنبغي في مثل هذا الفن * هذا ما وصل اليه الفكر الفاتر * والنظر القاصر * في هذا المقام * والله ولي الانعام * ومن احاط به هانت عليه تهويلات الشيخ الاثير في شرحه فانها دائرة على ما ذكرنا (قوله ومنه ان نشا ننزل) رد بانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل (قوله من يكدني الخ) رد بانه ضرورة بالمعنى المشهور والردان للشيخ الاثير وقد اريناك ما فيهما (قوله على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا) على هذا القول لا يجزم

ما عطف على هذا المرفوع ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الادوات ولا كذلك على قول الكوفيين وكذلك على القول الثالث تدبر (قوله ضعفت عن العمل في الجواب) اي في لفظه لانها لم تعمل في لفظ الاقرب اليها لمانع فتوهنت فلم تقدر على ان تعمل في لفظ الابعد واما المحل فعاملة بالنسبة له في كل منهما فلا يرد انه يلزم عليه ان لا يكون الجزاء معمولا لاداة الشرط لا لفظا ولا تقديرا (قوله وقد يشمله كلامه) بان يراد ماض ولو معنى فقط وانما ادرج قد لانه خلاف المتبادر (قوله كما اشعر به كلامه) اي حيث لم يعبر باحسن كما عبر به صاحب ذلك القيل فاقتضى ان الاحسن هو الجزم (قوله وقد عرفت) اي من التنبيه الاول الّا ان هذا اذا ابقي قوله ماض على اطلاقه اما اذا اريد منه ماض ولو معنى كما اشار اليه قبل فقوله مضارع اي ليس ماضيا لا لفظا ولا معنى على اطلاقه (قوله واقرن بفا) قال الشيخ الاثير هذا قانون كلي حسن في ضبط ما تدخله الفاء وهو كل ما لا يصلح ان تدخل عليه اداة الشرط وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه اصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء موضعا موضعا هذا كلامه واورد على طرده وان اطعتموهم انكم لمشركون وان جاء زيد اتقول له اجلس وعلى عكسه ومن عاد فينتقم الله منه واجيب عن الاول بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وعن الثاني بان الهمزة تمانع الفاء فليست قابلة للفاء والكلام في القابل لها وتحقيق هذا ان جواب الشرط اذا كان مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية او اسمية لم تدخله الفاء لان الهمزة من الادوات المغيرة لمعنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط فتخرج عن الضابط المتقدم فاذا قلت ان اكرمتك اتكرمني فكانك قلت اان اكرمتك تكرمني وحملت سائر ادوات الاستفهام على الهمزة وعن الثالث بان الفاء داخلة على مبتدا محذوف اي فهو وقد يقال ان ما لا يصلح لان يجعل شرطا قبل دخول الفاء يصدق عليه بعد دخول الفاء انه لا يصلح ان يجعل شرطا فيقترن بالفاء وهكذا فتتسلسل الفاآت ويجاب بان قوله جوابا موصوف بصفة محذوفة يدل عليها المقام اي جوابا خاليا من الفاء وما يخلفها وهو ظاهر (قوله اجتمعا) اي الاسمية والطلبية (قوله او ما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر اولن الخ) ذكر المص ايضا اذا كان الجواب منفيا بان نحو ان يقم زيد فان زيد قائم او فان قام عمر تريد فما زيد قائم فما قام عمر (قوله وقد تحذف للضرورة)

ضعفت عن العمل في الجواب * تنبيهان * الاول مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بلم تقول ان لم تقم اقوم وقد يشمله كلامه * الثاني ذهب بعض المتاخرين الى ان الرفع احسن من الجزم والصواب عكسه كما اشعر به كلامه وقال في شرح الكافية الجزم مختار والرفع جائز كثير (ورفعه) اي رفع الجزاء (بعد مضارع وهن *) اي ضعف من ذلك قوله

يا اقرع بن حابس يا اقــرع ... انك ان يصرع اخوك تصرع

وقوله

فقلت تحمل فوق طوقك انها ... مطبعة من ياتها لا يضيرهـــا

وقراءة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدركُكم الموت وقد اشعر كلامه بانه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى كلامه ايضا في شرح الكافية وفي بعض نسخ التسهيل وصرح في بعضها بانه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر وقد عرفت ان قوله بعد مضارع ليس على اطلاقه بل محله في غير المنفي بلم كما سبق * تنبيهات * الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يمكن ان يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والّا فعلى التقديم والتاخير الثاني قال ابن الانباري يحسن الرفع هنا اذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل ان كقولهم طعامك ان تزرنا ناكل تقديره طعامك ناكل ان تزرنا الثالث ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ويحتمل ان يكون سماه جزاء باعتبار الاصل وهو الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع (واقرن بفا حتما) اي وجوبا (جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها) من ادوات الشرط (لم ينجعل) وذلك الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مومن فلا يخف ظلما ولا هضما في رواية ابن كثير وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده والتي فعلها جامد نحو ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي او مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله او ما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر او لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه وقد تحذف للضرورة كقوله

« من يفعل الحسنات الله يشكرها » وقوله

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا ... سيلفى على طول السلامة نادما

قال الشارح او ندور ومثل للندور بما اخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب فان جاء صاحبها والّا استمتع بها وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا في قوله « بني ثعل من ينكع العنز ظالم » وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال احق بان لا يصلح مع الانفصال

فاذا قرن بالفاء علم الارتباط اما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما
هو الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها وذلك اذ كان ماضيا متصرفا مجردا
من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا او لم قال الشارح ويجوز
اقترانه بها فان كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه
قدمن قبل فصدقت وقوله ومن جاء بالسيئة فكبت وقوله فمن يومن
بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة
اوجه * الاول ان قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره ان الفعل هو
الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ ان الفعل خبر مبتدا محذوف
والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف
الاصل وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء
وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير
السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة
وانها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به * الثاني
ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي
المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو
ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد او وعيد نحو ان قام زيد قام
عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان
كان قميصه قدمن قبل فصدقت وقد معه مقدرة وضرب يجوز اقترانه
بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد او وعيد نحو ومن جاء
بالسيئة فكبت وجوههم في النار قال في شرح الكافية لانه اذا كان وعدا
او وعيدا حسن ان يقدر ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وقد
نص على هذا التفصيل في شرح الكافية * الثالث انه مثل ما يجوز
اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب
كما مر * تنبيه * هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم
عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم انها عاطفة جملة على
جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (وتخلف الفاء اذا المفاجاه *)
في الربط اذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها اداة نفي
ولم يدخل عليها ان (كان تجد اذا لنا مكافاه *) وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لانها مثلها في عدم الابتداء بها فوجودها
يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط فاما نحو ان عصى زيد فويل
له ونحو ان قام زيد فما عمرو قائم ونحو ان قام زيد فان عمرا قائم فيتعين
فيها الفاء وقد افهم كلامه ان الربط باذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها
خلافا لمن زعمه وانها ليست اصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء وانه
لا يجوز الجمع بينهما في الجواب * تنبيهان * الاول اعطى القيود
المشروطة في الجملة بالمثال لكنه لا يعطي اشتراطها فكان ينبغي ان يبينها * الثاني ظاهر كلامه ان اذا يربط بها بعد ان وغيرها

قيده بعضهم بان يكون الجزاء جملة اسمية الا ان البيت الثاني
ترده وفي محفوظ الشيخ الاثير قديما ان المبرد منع من حذف الفاء
في الضرورة وانه زعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره
ورده بانه على تقدير صحة الرواية فلا تطعن في الرواية الاخرى
(قوله فاذا قرن بالفاء علم الارتباط) وانما لم تصحح الفاء ربطه
ايضا حتى تجعله شرطا لامتناع موالاة ادوات الشرط للفاء (قوله
او منفيا بلا) اي التي لم يرد بها نفي المستقبل ومن قال التي اريد
بها نفي المستقبل اما اذا اريد بها مجرد النفي فتمتنع الفاء لامكان
مجامعتها لحرف الشرط فقد ظن انه يقول على ما قبل قول الشارح
اما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا الخ تامل (قوله ويجوز
اقترانه) اي الجواب الصالح للجعل شرطا (قوله يقتضي ظاهره)
التعبير بظاهره للاشعار بضعف هذا الاعتراض حيث كان مبنيا على
الظاهر الذي لا ينبغي البناء عليه . والباطن الذي ينبغي النظر اليه
هو ان يجعل اطلاق الشارح البدر الجواب على ذلك مجازا علاقته
الجزئية بل هذا من الظاهر بالدليل فان قوله فان كان مضارعا
رفع يدل على ذلك اذ لو كان هو الجزاء لجزم وهكذا تقول في تعبيره
بالظاهر في الاعتراض الثاني والباطن فيه ان جواز ما ذكره في الماضي
يكفي لصدقه الجواز في صورة ولا يتوقف على ان يجري في سائر
افراده فاندفع الاعتراضان الاول والثاني واما الثالث فدفعه ان
الجواز في كلام الشارح البدر مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب الذي
في المثال (قوله حسن ان يقدر ماضي المعنى) اي للمبالغة في
تحقق وقوعه (قوله وهو بعيد) ينبغي ان يكون وجه بعده انها
لو كانت عاطفة لكان ما بعدها شرطا لان المعطوف على الشرط
شرط واما التوجيه بعدم جزم المضارع بعدها لفظا فلا ينبغي لانك
قد علمت انه حينئذ على اضمار المبتدا والجزم لمحل الجملة (قوله
لانها مثلها) متعلق بتخلف (قوله خلافا لمن زعمه) هو ابو الحسن
الاخفش مخالفا لسيبويه والخليل فانه قال ولا ارى اذا بمنزلة
الفاء الا رديا لا تقول ان تاتني اذا اكرمك كما تقول فانا اكرمك
ولكن ارى الاية يعني اذا هم يقنطون على حذف الفاء . اه . ورد
بان حذف الفاء فيما تلزمه الفاء لم يجئ في كلامهم الا في الشعر
وانه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب قال سيبويه وزعم الخليل
ان ادخال الفاء على اذا قبيح ويعني بقبيح انه ممتنع (قوله
لكنه لا يعطي اشتراطها) اي بخصوصها وتعيينها وبهذا يندفع ما

قد

قد يقال لو جعل كان تجد الخ نعتا لمصدر محذوف اي وتخلف الفاء اذا خلفا كتخلف ان تجد الخ لاعطى الاشتراط (قوله وفي بعض نسخ التسهيل الخ) والذي في البعض الاخر وقد تنوب اذا المفاجاة عن الفاء في الجملة الاسمية (قوله قال الشيخ ابو حيان الخ) اعلم انه وقع في التسهيل نسختان احداهما بالتقييد بعد ان والاخرى بعدمه فبين الشيخ الاثير ان النسخة الاولى ماشية مع السماع فانه ما ورد في شرط جازم الّا في ان وان النسخة الثانية ماشية مع نصوص الايمة فانها متضافرة على الاطلاق ولما قيد اولا بالشروط الجازمة وتناولت نسخة الاطلاق بظاهرها اي شرط كان ولو غير جازم بين ان السماع جاء ايضا بذلك في اذا من الشروط الغير الجازمة وهذه عبارته ثبت في بعض النسخ وقد ينوب بعد ان اذا المفاجاة والنصوص متضافرة في الكتب على الاطلاق في الربط باذا الجملة الاسمية ولكن السماع انما ورد في ان من ادوات الشرط الجازمة قال الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من الادوات الى سماع وكذلك جاء جواب اذا باذا الفجائية نحو قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكر في آيتنا وقال تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون الى هنا كلامه فقول الشارح قال الشيخ ابو حيان تاييد لما في بعض النسخ وما يوذن به المثال وقوله ومورد السماع ان اي من الشروط الجازمة الموضوع لها الباب وقوله وقد جاءت بعد اذا الشرطية اي جاءت بعد شرط غير جازم كما جاءت بعد شرط جازم فليس الشيخ الاثير معترضا على الاطلاق ولا ان كلام الشارح عنده ليس مورد سماع وانه يتعجب منه ولا ان قوله ومورد السماع ان من كلام الشارح متوركا به على ابي حيان كما وهم في ذلك كله الناظرون (قوله وهوان تاخذ الخ) الاولى اي من بعد اخذ اداة الشرط جوابها والّا فهذا لا يصح ان يعود لا على الفعل ولا على بعد ولا على الجزاء تدبر (قوله والرفع على الاستئناف) هو اما مصروف للواو فقط او متابعة لمن يقول به في الفاء او كناية عن عدم العطف على المجزوم وان كان معطوفا على جملة الشرط والجزاء والّا ففي المغني قيل تكون الفاء للاستئناف كقوله

« الم تسال الربع القواء فينطق » اي فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله انما يقول له كن فيكون بالرفع اي فيكون حينئذ وقوله

الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان يعربه فيعجمه

اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه والتحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف وانما المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف

من ادوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان اذا المفاجاة عن الفاء فخصه بان وهو ما يوذن به تمثيله قال الشيخ ابو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد اذا الشرطية نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزا) وهوان تاخذ اداة الشرط جوابها (ان يقترن * بالفا او الواو بتثليث قمن) اي حقيق فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف والنصب بان مضمرة وجوبا وهو قليل قرا عاصم وابن عامر يحاسبكم به الله فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر وقد روي بهن ناخذ من قوله

فان يهلك ابو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام
وناخذ بعده بذناب عيش * اجب الظهر ليس له سنام

وانما جاز النصب بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام اما اذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فانه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء او الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ويجوز النصب والى ذلك الاشارة بقوله (وجزم او نصب لفعل اثر فا * او واو ان بالجملتين اكتنفا *) فالجزم نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين وهو الاشهر ومن شواهد النصب قوله

« ومن يقترب منا ويخضع نووه » ولا يجوز الرفع

لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء والحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فاجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم او (والشرط يغني عن جواب قد علم *) اي بقرينة نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الاية اي فافعل وهذا كثير ويجب ذلك ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى نحو وانتم الاعلون ان كنتم مومنين او ما تاخر من جواب قسم سابق عليه كما سياتي (والعكس) وهو ان يغني الجواب عن الشرط (قد ياتي) قليلا (ان المعنى فهم *) اي دل الدليل على المحذوف كقوله

فطلقها فلست لها بكفـــوء ... والّا يعل مفرقك الحسـام

اي والّا تطلقها يعل وقوله

متى توخذوا قسرا بظنة عامر ... ولا ينج الّا في الصفاد يزيد

اراد متى تثقفوا توخذوا * تنبيهات * الاول اشار بقد الى ان حذف الشرط اقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تالية ان كما في البيت الاول وهو واضح فليكن مراده هنا انه اقل منه في الجملة * الثاني قال في التسهيل ويحذفان بعد ان في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله

قالت بنات العم يا سلمى وان ... كان فقيرا معدما قالت وان

التقدير وان كان فقيرا معدما رضيته وكلامه في شرح الكافية يوذن بجوازه في الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك اعني حذف الجزئين معا مع غير ان * الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا اذا حذف وحده كله فان حذف مع الاداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولي تقديره ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله تعالى يا عبادي الذين آمنوا ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اصله فان لم يتات ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاياي في غيرها فاعبدون وكذا ان حذف بعض الشرط نحو وان احد من المشركين استجارك ونحو ان خيرا فخير (واحذف لدى اجتماع شرط) غير امتناعي (وقسم * جواب ما اخرت) اي منهما استغناء بجواب المتقدم (فهو) اي الحذف (ملتزم *) فجواب القسم يكون موكدا باللام او ان او منفيا وجواب الشرط مقرون بالفاء او مجزوم فمثال تقدم الشرط ان قام زيد والله اكرمه وان يقم والله فلن اقوم ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لاقومن والله ان لم يقم زيد ان عمرا ليقوم او يقوم والله ان لم يقم زيد ما يقوم عمرو واما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم او تاخر كقوله « فاقسم لو اندى الندي سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر » وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى ان الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الّا ماضيا وقوله في باب القسم في التسهيل وتصدر يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو او لولا يقتضي ان لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي ان جواب القسم محذوف استغناء

عليه في هذا الشعر قوله يريد وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف (قوله لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء) وجهه ان الجزاء في نهاية الارتباط بالشرط فلا يفصل بينهما بشي مقتطع عن كل واحد منهما لم يعد على واحد منهما بمنفعة ومن هنا جاز الاعتراض بين الشرط والجزاء دون الاستئناف لان النكتة الملتزمة فيه صيرته متصلا بهما واعلم انه في البيت المذكور لا يصح الاعتراض ايضا لانهم لا ياوون اليهم لعزتهم وانفتهم الّا المقترب الخاضع اما المقترب المتكبر المتجبر فيستاصلون شافته فافهم (قوله لكنه في بعض نسخ التسهيل الخ) وفي البعض الاخر حذف قيد المنفي بلا تالية ان واعلم ان اصل عبارة التسهيل على النسخة التي ذكرها الشارح ويحذف الجواب كثيرا لقرينة وكذا الشرط المنفي بلا تالية ان واعترضها الشيخ الاثير بان مفهومه انه اذا كان مثبتا او منفيا بلم لم يجز حذفه وليس كذلك و يوخذ من كلام الشارح رده بان التشبيه في الحذف الكثير فمفهومه انه اذا كان مثبتا او منفيا بلم لم يكثر حذفه وهو اعم من عدم الجواز فيندرج تحته ما يجوز لا على كثرة مما ذكره في المثبت (قوله وان احد من المشركين استجارك) اي لان احد فاعل فعل محذوف وجملة الفعل والفاعل هو الشرط اذ هو المعلق عليه وفي التسهيل وكلها تقتضي جملتين تسمى اولاهما شرطا ثم قال وتسمى الثانية جوابا ومثله في شرح الشيخ الاثير وشرحي ابن الناظم على الالفية والتسهيل وغيرهم فاندفع ان المحذوف هنا الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لا جملة الفعل والفاعل تدبر (قوله فهو ملتزم) اي عند البصريين واما ما ياتي من قوله وربما رجح الخ فراي للفراء والكوفيين (قوله ولزوم كونه ماضيا الخ) جواب شبهة يتمسك بها من قبل الجمهور اي ان لزوم كون الجواب ماضيا في امثلة ما ذكر يشهد للجمهور على ان الجواب للشرط الامتناعي المتاخر عن القسم لا للقسم وحاصل الجواب منع تلك الشهادة والسند ان لزوم الجواب للماضوية وان كان للقسم باعتبار اغنائه عن جواب الشرط الامتناعي الذي لا يكون الّا ماضيا (قوله وقوله في باب القسم الخ) يعني ان كلامه في باب القسم من التسهيل يدافع كلامه في

الفصل الاول

الفصل الاول من باب عوامل الجزم منه فان الاول اقتضى عدم الحذف فيما اذا سبق القسم وجاء بعده الشرط الامتناعي وان جملة الشرط وجوابه جملة جواب للقسم والثاني اقتضى ان لكل منهما جوابا مستقلا إلّا ان جواب القسم محذوف وانه استغني عنه بجواب الشرط الامتناعي (قوله موضوع للشرط الغير الامتناعي) اي بدليل افراده بالكلام بعد هذا الباب (قوله والمغاربة لا يسمون الخ) ان كان يريد والمصنف منهم فلا يناسبه اطلاق قوله لو حرف شرط وإلّا فلا يناسب ايراد هذه الجملة في هذا المقام (قوله رجح مطلقا) اي ولو تاخر (قوله لان سقوطه مخل بمعنى الجملة الخ) قد يقال ان قامت القرينة عليه كما هو الفرض لان احد الجوابين يدل على الاخر فلا اخلال سيما اذا اندرجنا على قول من يجعل خبر المبتدا جملة الشرط فان الخبر مذكور حينئذ وان لم تقم فلا مزية لما اذا تقدم ذو الخبر على ما اذا لم يتقدم لو لم يكن جواب احدهما قرينة على جواب الاخر (قوله والمراد بذي الخبر الخ) هو مكرر مع قوله سابقا من مبتدا باق على ابتدائيته او منسوخ الابتداء باحد النواسخ ثم رايت في بعض النسخ بايدي اصحابنا اسقاط السابق وهي الحق (قوله والجملة القسمية) اي جملة القسم وجوابه (قوله اذا توالى شرطان) يطلق الشرط على الاداة ويطلق على عقد السببية والمسببية وعلى الفعل وهو المراد هنا ولذا مثل للتوالي بقوله وان تومنوا وتتقوا يوتكم تدبر (قوله فالجواب لهما) اي لفعلي الشرط معا بمعنى انه مسبب عن الاول ومسبب عن الثاني ثم ان وجدت اداة واحدة فالامر بين وان وجد الاداتان معا يكون جواب احدهما محذوفا لئلا يتوالى عاملان على معمول واحد من جهة واحدة إلّا ان ينزلا منزلة العامل الواحد لكون الجهة واحدة *

* فصـــل لو *

(قوله على خمسة اقسام) بقي سادس وهو التخصيص في نحو لو تامر فتطاع وكانه تركه لقربه من العرض وهذا نظير ما اعتذر به الشارح عن المصنف في ترك العرض في قوله وبهما التحضيض

بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا ان الباب موضوع للشرط الغير الامتناعي والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو إلّا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذي ذكره اذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم او تاخر كما اشار الى ذلك بقوله (وان تواليا وقبل ذو خبر * من مبتدا باق على ابتدائيته او منسوخ الابتداء باحد النواسخ (فالشرط رجح مطلقا بلا حذر *) وذلك نحو زيد ان يقم والله يكرمك وزيد والله ان يقم يكرمك وان زيدا ان يقم والله يكرمك وان زيدا والله ان يقم يكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه وافهم قوله رجح انه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام او ان لم يقم لاكرمنه وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن نص في الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل التحتم وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم (وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم) كما ذهب اليه الفراء تمسكا بقوله

لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننتفـــل

وقوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * اصم في نهار القيظ للشمس باديا

ومنع الجمهور ذلك وتاولوا ما ورد على جعل اللام زائدة * تنبيهات * الاول كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلّا ماضي اللفظ او مضارعا مجزوما بلم نحو ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله ونحو لئن لم تنته لارجمنك ولا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن واما قوله « ولديك ان هو يستزدك مزيد » وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي واســـع فضرورة واجاز ذلك الكوفيون إلّا الفراء * الثاني اذا تاخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هي الجواب واجاز ابن السراج ان تنوى الفاء فيعطى القسم المتاخر مع نيتها ما اعطيه مع اللفظ بها فاجاز ان تقم يعلم الله لازورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي ان لا يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلّا في الضرورة * الثالث لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله « ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم » وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف في شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم الاية وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو ان تاتني وان تحسن الي احسن اليك او باو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها او بالفاء فنصوا على ان الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على العطف بالواو *

(فصل لو)

اعلم ان لو تاتي على خمسة اقسام الاول ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا

ذكره في التسهيل * الثاني ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره * الثالث ان تكون للتمني نحو لو تاتينا فتحدثنا قيل ومنه لو ان لنا كرة ولهذا نصب فتكون في جوابها واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي هي قسم براسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يوتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير
بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور

وقال المصنف هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه اشرت الى نحو قول الشاعر

سرينا اليهم في جموع كانها * جبال شروري لو تعان فتنهدا

قال فلك في تنهدا ان تقول نصب لانه جواب تمن انشائي كجواب ليت لان الاصل وددنا لو تعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك ان تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تاويل مصدر هذا كلامه ونص على ان لو في قوله تعالى لو ان لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين ان المصدرية بوجهين احدهما ان التقدير لو ثبت ان والاخر ان تكون من باب التوكيد * الرابع ان تكون مصدرية بمنزلة ان الّا انها لا تنصب واكثر وقوع هذه بعد ود او يود نحو ودوا لو تدهن فيدهنون

من وهلا الخ كما سياتي (قوله ذكره في التسهيل) ذكر الدماميني في شرحه انه انفرد به (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) هكذا اورده جماعة وهو بمعنى رواية النساءي وغيره ردوا السائل ولو بظلف محرق وفي رواية ولو بظلف والمراد الرد بالاعطاء والمعنى تصدقوا بما تيسر من كثير او قليل ولو بلغ في القلة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق اي الشي كما هو عادتهم فيه لان النيء قد لا يوخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي واعلم انه بعد ما ذكر صاحب المغني هذا المعنى للو منسوبا لقائله قال وفيه نظر ووجه بالتزام ان لو فيما ذكر شرطية بمعنى ان كما صرح به ابن قاسم في الجنى الداني والتقليل مستفاد من المقام (قوله ولكن قد يوتى لها بجواب منصوب) اي وقد لا يوتى لها به كما في قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة كما سياتي (قوله وذلك) اي كون المصنف يقول انها اغنت عن فعل التمني لا انها نفسها وضعت للتمني (قوله لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت) قال البدر الدماميني الظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مراد الزمخشري فيكون مذهبه ان لو ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجيء لو مصدرية هذا كلامه وحاصله ان يدعى ان لو وليت اشتركا في الوضع للتمني الّا ان ليت ملزومة له ولو تخرج عنه فيمتنع اجتماع فعل التمني مع ليت لعدم امكان ادعاء معنى آخر فيها ولا يمتنع اجتماعه مع لو لامكان ادعاء معنى آخر فيها (قوله وقال في التسهيل الخ) فائدة نقل هذا الكلام هو انه نسب للمصنف سابقا القول بان لو مصدرية ايضا مع ان الكلام السابق لم يدل الّا على ان المصنف يرى اغناءها عن فعل التمني والتنبيه على ان المصنف عرض بالزمخشري في شرح التسهيل بقوله وهذا عندي هو المختار كما صرح بالرد عليه في غيره تامل (قوله ولك ان تقول الخ) اي معترضا على قولنا نصب لانه جواب تمن انشائي (قوله واعتذر الخ) يعني ان ادعاء كون لو مصدرية وان النصب في المضارع من باب العطف

على

على المصدر وان جرى في البيت المذكور وفي مثال الزمخشري ايضا لا يجري في فلو ان لنا كرة لان الحرف المصدري لا يدخل على مثله فيكفي الاعتماد عليه في اثبات كون لو للتمني وان المضارع منصوب في جوابها ولكن المصنف اعتذر عن ذلك الخ (قوله قتيلة) هو بقاف مضمومة فمثناة فوقية فياء التصغير فلام فهاء تانيث بنت النضر بن الحرث بن علقمة بن كلدة بفتح الكاف واللام بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي الذي قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم منصرفا من بدر بالصفراء وقتل معه عقبة بن ابي معيط وكان النضر ممن يوذي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمكة وقيل اسمها ليلى وقال ابن هشام قتيلة بنت الحرث زاد ابن سيد الناس اخت النضر قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته قاله الزبير ابن بكار وغيره وكذلك وقع في الدلائل قال الواقدي وقد اسلمت قتيلة هذه عام الفتح وكانت تحت عبد الله ابن الحرث بن امية الاصغر ابن عبد شمس بن عبد مناف قاله ابو عمر بن عبد البر وقال السهيلي تحت الحرث بن امية وقال الذهبي لم يذكر ابن الاثير ما يدل على اسلامها والظاهر من حاله انه توقف فيه (قوله وقول الاعشى) ذكر الحافظ السيوطي انه للقطامي (قوله فعطف يدهنوا الخ) اعترضه البدر الدماميني بانه ليس بشيء وانما ينبغي ان يقال ان يدهنوا منصوب بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على المصدر المسبوك من لو وصلتها ورد بمنع جواز اضمار ان بعد الفاء هنا لان ذلك حيث العطف على اسم ليس في تاويل الفعل نحو « لولا توقع معتر فارضيه » حتى لو كان ذلك الاسم في تاويل الفعل وجب الرفع نحو الطائر فيغضب زيد الذباب (قوله لان توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ) في بعض النسخ الموصول وهو الصواب وعلى ذلك عبارة المغني وانما كان في فلو ان لنا كرة تاكيد الموصول قبل تمام صلته لان الفرض ان لو مصدرية فيكون لنا كرة صلة له لينسبك المصدر من ذلك وان موكدة للو وقد تقدمت على لنا كرة ولا شك ان لنا كرة صالح للو من حيث مصدريتها لينسبك منه مصدر كما ينسبك في اعجبني ان زيدا في الدار ثم ان كان هذا القائل يرى ان كرة منصوب بفعل محذوف اي نكر كرة فالامر ظاهر وان كان يرى انه منصوب بان اشكل عليه ما ذكروه في اتاك اتاك اللاحقون من ان الموكد لا يعمل . فاندفع ما قيل انظر ما معناه فان ما بعد ان يصلح لها لا للو فاين صلة لو التي اكدت لو قبل مجيئها . وما قيل إلّا ان يقال التوكيد قبل مجيء الصلة صادق مع عدمها . فلا ينبغي لان علة منع ما ذكر من التوكيد قبل مجيء الصلة لزوم الفصل بين الموصول وصلته وهما كالشيء الواحد وهو مفقود اذا عدمت صلة الاول راسا فتامل (قوله فيما مضى) هو متعلق بتعليق على ما حققه الشارح تبعا لهم من ان لو انما تدل على انتفاء شرطها مع ان جزاءها كان حصوله معلقا على حصول شرطها . وعبارة المغني وتفيد ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي الى هنا كلامه نعم في شرحي التلخيص المطول والمختصر وحواشيهما ان التعليق بلو حالي لا ماضي انما الماضي حصول مضمون الشرط المعلق عليه حصول مضمون الجزاء (قوله فيلزم من تقدير حصول شرطها الخ) اي اذا فرض ان شرطها حصل فرضا مطابقا لنفس الامر يتعين ان يحصل الجزاء وكذا يقال في قوله الاتي اذ لو قدر

يود احدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة

ما كان ضرك لو مننت وربما
منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وقول الاعشى

وربما فات قوما جل امرهم
من التاني وكان الحزم لو عجلوا

واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها ان يصلح في موضعها ان ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه كما اجاب به المصنف في لو ان لنا كرة على رايه كما سبق واما جوابه الثاني وهو ان يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد فجاجا سبلا ففيه نظر لان توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد ابن علي والذين من قبلهم بفتح الميم ❋ الخامس ان تكون شرطية وهي المرادة بهذا الفصل وهي على قسمين امتناعية وهي للتعليق في الماضي وبمعنى ان وهي للتعليق في المستقبل فاشار الى القسم الاول

بقوله (لو حرف شرط في مضي) يعني ان لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك

ولم تكن للتعليق في المضي بل للايجاب فتخرج عن معناها واما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط نعم الاكثر كونه ممتنعا وحاصله انها تقتضي امتناع شرطها دائما ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو ولو شئنا لرفعناه بها وكقولك لوكانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا والّا لم يلزم نحو لوكانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ومنه نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقد بان لك ان قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا يتعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين . اه وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وهي انما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع على انه مراد العبارة الاولى اي ان جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتا لثبوت سبب غيره واشار الى القسم الثاني

بقوله (ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل *) اي يقل ايلاء لو فعلا

حصوله تدبر الخ (قوله ولم تكن للتعليق الخ) عطف على كان الجواب كذلك فهو تتميم للازم (قوله وحاصله انها الخ) خلاصة هذا المقام ان الجمهور قالوا ان لو حرف امتناع لامتناع اي حرف يدل على امتناع الجزاء بسبب امتناع الشرط فاعترضه الشيخ ابن الحاجب في الامالي بان الاول سبب والثاني مسبب ولا يلزم من نفي السبب نفي المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب اذا انتفى احدها خلفه الاخر بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه وقال غيره الحق ان لو انما تدل على انتفاء الشرط فقط واما الجزاء فعلى ثلاثة اقسام ممتنع وواجب ومحتمل لانه ان لم يكن له سبب غير الشرط فالاول نحو ولو شئنا لرفعناه بها ولو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا وان ناسب باولوية فالثاني نحو لو لم يخف الله لم يعصه والّا فالثالث نحو لوكان هذا انسانا لكان حيوانا ولوكانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا وقد بين السعد في شرحي التلخيص ما اراد القوم من تلك العبارة ومنشا شبه المتاخرين ودفع تلك الشبه بما لم يطلع الله عليه غيره قبله وفيه يقول ابو الفضل قاسم بن غانم رحمه الله تعالى

لو ان لو عذراء فوق منصـــة	ما كنت منتظرا لكشف خمـارها
ولو انها بين الحدائق نخلـــة	قصرت يدي عن نيل بعض ثمارها
فهي التي في العـدوة القصوى ولو	ركضت جياد الخيل في مضـمارها
جبت جا ابن الحاجب العلم الذي	رجعت اليه كبارها بكبـــارها
اذ قال لو منعت وجود جوابهـــا	فلذلك امتنع الوجود لجـــارها
واذا يعوق السعد نور خريـــدة	خفيت ولو برزت كشمس نهارها

(قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) لم ينسبه الى احد للاضطراب في قائله فقد نسبه ابو بكر بن العربي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونسبه الخطيب الى النبي صلى الله عليه وسلم وصرح البهاء السبكي في العروس بانه لم يره في شيء من كتب الحديث مع شدة الفحص وقال الحافظ العراقي لا اصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقف له على اسناد في شيء من كتب الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم ار له اسنادا الى عمر . نعم وقع في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة من حديث عمر بن الخطاب يرفعه ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه وصهيب هو ابن سنان كان ابوه وعمه عاملا بنينوى لكسرى ثم انه جلب الى مكة فاشتراه عبد الله بن جدعان التيمي وهو من السابقين الاولين شهد بدرا والمشاهد وكنيته ابو يحيى توفي بالمدينة في شوال سنة ثمان وثلاثين عن سبعين سنة او ثلاث وسبعين هـذا ووجه الفصل بمنه ان الجزاء في هذا المثال واجب الوقوع بخلاف المثال قبله فانه فيه محتمل (قوله العبارة الجيدة في لو) اي من جهة السلامة من اقتضاء كون الجواب ممتنعا في كل موضع (قوله وهي) اي عبارة سيبويه انما تدل على امتناع الجزاء الناشئ عن فقد السبب الذي هو الشرط لا مطلق الامتناع حتى يرد عليه ان الجزاء يكون واجبا ويكون محتملا ايضا (قوله على انه مراد العبارة الاولى) ترق من تصحيح عبارة سيبويه لفظا ومعنى لتصحيح عبارة

الجمهور

الجمهور من حيث المراد والمعنى انه لا يتوهم من نفي مطلق الامتناع في الجزاء عن عبارة سيبويه ثبوته في عبارة الجمهور على ما يوهمه الحكم عليها بالفساد السابق المنظور فيه لجوهرها فان مرادهم منها صحيح كمراد سيبويه من عبارته واصل هذا التصحيح للشارح البدر لكن في رسالة لو للشيخ التقي السبكي ذكر بدر الدين ابن مالك ما ملخصه الموافقة على انها حرف امتناع لامتناع الشرط لا الامتناع مطلقا فلذلك لا ينافيه الثبوت في نفس الامر ويرد عليه انه اخذ علة الحكم قيدا فيه وان عدم نفاد الكلمات لا يصدق عليه الامتناع بوجه من الوجوه وانه استدل على امتناع الشرط بانه لو ثبت لثبت جوابه وهذا استدلال على امتناع الشرط بامتناع الجواب لامتناع الشرط فيلزم الدور (قوله مستقبل المعنى) قيد الاستقبال في عبارة المصنف بالمعنوي ليتناول الماضي اللفظ والمضارع فيتنزل على ما ورد في الايات وغيرها (قوله وقال لا حجة فيه) قال في شرحه على التسهيل وليس بحجة لان غاية ما فيه ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من المضي وذكر ان ذلك مذهب المحققين ورد بوجوه . الاول انه لا يعرف لهم انكار ذلك بل كثير منهم سكتوا عنه وجماعة منهم اثبتوه . الثاني ان لو على ما قرره في الاية والبيت لامتناع الاول لامتناع الثاني وهو خلاف ما اثبته من انها لامتناع الثاني لامتناع الاول . الثالث ان ما خرج عليه الاية والبيت لا يجري في كثير مما وردت فيه لو بمعنى ان وقد ذكر هذا الشارح (قوله لو غيرك قالها يا ابا عبيدة) ضمير قالها عائد على جملة افرارا من قدر الله وابو عبيدة هذا هو عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي امين هذه الامة واحد العشرة واحد الرجلين اللذين عينهما ابو بكر للخلافة يوم السقيفة وهو من السابقين الاولين شهد بدرا والمشاهد كلها وكان امير امراء الاجناد بالشام توفي في طاعون عمواس الواقع بناحية الاردن سنة ثماني عشرة وله ثمان وخمسون سنة وجواب لو محذوف قال الزركشي في حواشي البخاري وفي تقديره وجهان احدهما لو قالها غيرك لادبته في اعتراضه على مسالة اجتهادية وافقنا عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم اتعجب منه وانما اتعجب من قولك مع فضلك وسبب هذا القول كما خرجه الشيخان عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه امراء الاجناد ابو عبيدة بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم واخبرهم بالوباء فاختلفوا فقال بعضهم خرجت لامر لا ارى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي الانصار فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان هاهنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليهم رجلان وقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس اني مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذاك امير الشام افرارا من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر الله ارايت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت واديا له عدوتان احداهما خصبة

مستقبل المعنى وما كان من حقها ان يليها لكن ورد السماع به فوجب قبوله وهي حينئذ بمعنى ان كما تقدم الا انها لا تجزم من ذلك قوله

ولو تلتقي اصداونا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتي وان كنت رمة
لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

وقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا
خلق الكرام ولو تكون عديما

واذا وليها حينئذ ماض اول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا الاية وقوله

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت
علي ودوني جندل وصفائح

وان تلاها مضارع تخلص للاستقبال كما ان ان الشرطية كذلك وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في المستقبل وكذلك انكره الشارح وتاول ما احتجوا به من نحو وليخش الذين لو تركوا الاية وقوله « ولو ان ليلى الاخيلية سلمت » وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضي وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها فمما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بان لو فيه بمعنى ان قوله تعالى وما انت بمومن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله

قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم
دون النساء ولو بانت باطهار

(وهي في الاختصاص بالفعل كان *) اي لو مثل ان الشرطية في انها لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمر الا ضرورة كقوله « اخلاي لو غير الحمام اصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب » او نادر كلام كقول حاتم

لو ذات سوار لطمتني والظاهر ان ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي حذف الفعل فانفصل الضمير واما قوله

لو بغير الماء حلقي شـــرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري

فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وقال ابن خروف هو على اضمار كان الشانية وقال الفارسي هو من الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا آخرا ثم نبه على ما تفارق فيه لو ان الشرطية فقال (لكن لو ان بها قد تقترن *) اي تختص لو بمباشرة ان نحو ولو انهم آمنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به وقوله « ولو ان ما اسعى لادنى معيشة ... » وهو كثير وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا تحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف فقيل يقدر مقدما اي ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا موخرا ويشهد له انه ياتي موخرا بعد اما كقوله

عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني

وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تشتبه ان الموكدة اذا قدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى حينئذ ان يقدر الخبر موخرا على الاصل اي ولو ايمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع في ما وصلتها في لا اكلمه ما ان في السماء نجما ومن ثم قال الزمخشري يجب ان يكون خبر ان فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله

ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وقوله

ولو انها عصفورة لحسبتهـــــــا مسومة تدعو عبيدا وازنمـــــا

والاخرى جدبة السّت ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا لعلما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه وان وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه فحمد الله عمر وانصرف وكان ذلك سنة سبع عشرة من الهجرة . واعلم ان كلام الراغب يقتضي ان جواب عمر افر من قضاء الله الى قدره فقد قال الراغب في المحاضرات قال ابو عبيدة رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه حين كره طواعين الشام ورجع الى المدينة اتفر من قضاء الله قال نعم افر من قضاء الله الى قدر الله فقال اينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما هناك في شيء ان الله لا يامر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم . اه . بقي ان جواب عمر هذا ماخوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قام من عند الحائط المائل فقيل له اتفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فراري ايضا الى قضاء الله (قوله لو ذات سوار) اي لو حرة لان الاماء لا يلبسنه اذ ذاك والجواب محذوف اي لهان علي وتقدم الكلام على هذا المثال في اول الكتاب فتذكر (قوله فحذف الفعل اولا) اي من الاول والمبتدا من الاخر وهو ثان بالنسبة لذلك الاول تدبر (قوله فقال سيبويه وجمهور البصريين الخ) ليس لسيبويه نص في المسالة ولكن الشيوخ استنبطوا كونه مبتدا من كلامه واختلفوا فمنهم من استنبطه من تشبيهه وقوع ان بعد لو بانتصاب غدوة بعد لدن ورد بانه لا دليل فيه ومنهم من استنبطه من قوله وتقول لو انه ذهب لكان خيرا فان مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا فانا نعلم ان الواقعة بعد لولا في موضع رفع بالابتداء باجماع اهل البصرة واعلم ان هذا الاستنباط يناسب ان يكون سيبويه يرى تقدير الخبر لا عدمه راسا كما ذكره الشارح (قوله وذلك لان لعل لا تقع هنا الخ) يعني ان الاحتياج لتقدير الخبر موجه بالفرار من اشتباه ان الموكدة بان التي هي لغة في لعل لو قدر الخبر موخرا وهو غير جار هنا من حيث ان لعل التي ان لغة فيها لا تقع بعد اما واذا انتفى ذلك الاشتباه فيرجع الى كونه موخرا على ما هو الاصل (قوله انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد) اي انما يجب ان يكون الخبر فعلا اذا اريد الاخبار عن ذلك

المبتدا

المبتدا بشيء مشتق اما اذا اريد الاخبار بجامد فلا يكون الخبر فعلا كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام (قوله ورد المصنف قول هولاء) يعني ان ابن الحاجب وغيره وان منعوا وجوب كون الخبر فعلا فيما اذا كان الغرض الاخبار بجامد لكنهم سلموه فيما اذا كان الغرض الاخبار بمشتق وهذا التسليم باطل لورود الخبر مشتقا غير فعل فتعين انه لا يجب ان يكون الخبر فعلا بوجه واجيب عن الزمخشري بان كلامه يدل على ان مراده اذا اريد الاخبار بغير الجامد فيسقط رد ابن الحاجب وان ورود الخبر مشتقا نادر فيسقط رد الناظم (قوله فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما) في البرهان في اعجاز القرآن . فان قيل لم اكد الفعل باللام في الزرع ولم يوكد في الماء قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطاما مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى انتم تزرعونه ام نحن الزارعون او انه من سقي الماء وجفافه من عدم السقي وحرارة الشمس او مرور الاعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله حطاما في حال نموه لو شاء وانزال الماء من السماء مما لا يتوهم ان لاحد قدرة عليه غير الله تعالى (قوله واما قوله عليه الصلاة والسلام) وارد على قوله سابقا جواب لو اما ماض معنى او وضعا *

* اما ولولا ولوما *

(قوله اي اما بالفتح والتشديد الخ) ليس هذا تفسيرا لمجرد التشبيه في قول المصنف كمهما بل الغرض بيان وتفسير الاحكام العارضة للفظ اما المذكورة في المتن اعم من التي ذكرها المصنف وغيرها كالفتح والتشديد والبساطة وغير ذلك فصح ما ذكر بعد اي التفسيرية على انهم كثيرا ما يتسامحون في مثل ذلك فيدرجون بعد اداة التفسير مسائل زائدة على المفسر فلا يرد ما قيل الاولى اسقاطهما اي قوله بالفتح الخ وقوله حرف بسيط اذ لا يستفاد ذلك من التشبيه المذكور حتى يصح وقوعه بعد اي التفسيرية فافهم (قوله فيه معنى الشرط الخ) ظاهره انها ليست حرف شرط حقيقة وقد صرح به غير واحد من النحاة واخذ من كلام سيبويه الاتي ووجه بان ما كان شرطا حقيقة لا يدل الا على استلزام جملة لجملة واما تدل على استلزام مفرد لمفرد في نحو اما زيد فقائم ويحتمل انه اراد كونها حرف شرط حقيقة بدليل انه ذكر انها فيها معنى التوكيد والتفصيل وهي لهما حقيقة الا ان

ورد المصنف قول هولاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله

لو ان حيا مدرك الفلاح   ادركه ملاعب الرماح

وقوله

ولو ان ما ابقيت مني معلق   بعود ثمام ما تاود عودها

وقوله

ولو ان حيا فائت الموت فاته   اخو الحرب فوق القارح العدوان

(وان مضارع تلاها صرفا * الى المضي نحو لو يفي كفى) اي لو وفى كفى ومنه قوله

لو يسمعون كما سمعت حديثها   خروا لعزة ركعا وسجودا

وهذا في الامتناعية واما التي بمعنى ان فقد تقدم انها تصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى * تنبيهان * الاول لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله « ولو يشا طار بها ذو ميعة » وقوله

تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت
احدى نساء بني ذهل بن شيبانا

وخرج على ان ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة ابي عمرو وينصركم ويشعركم ويامركم والاول على لغة من يقول شايشا بالالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم * الثاني جواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او وضعا وهو اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا واما منفي بما فالامر بالعكس نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله

ولو نعطى الخيار لما افترقنا   ولكن لا خيار مع الليالي

واما قوله عليه الصلاة والسلام فيما اخرجه البخاري لو كان لي مثل احد ذهبا ما يسرني ان لا يمر علي ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كان اي ما كان يسرني قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستانفة او جواب لقسم مقدر ولو في الوجهين للتمني فلا جواب لها *

(اما ولولا ولوما)

(اما كمهما يك من شي) اي اما بالفتح والتشديد حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل

والتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما
الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين
كفروا فيقولون الاية والى ذلك الاشارة بقوله (وفا * لتلو تلوها
وجوبا الفا *) فا مبتدا خبره الف ولتلو متعلق بالف
ومعنى تلو تال ووجوبا حال من الضمير في الف واشار
بقوله (وحذف ذي الفا قل في نثر اذا * لم يك قول
معها قد نبذا) اي طرح الى انه لا تحذف هذه الفاء
إلّا اذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول
فيجب حذفها معه نحو فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف في غير ذلك
إلّا في ضرورة كقوله

فاما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب

او ندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه
وسلم اما بعد ما بال رجال وقول عائشة اما الذين جمعوا
بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا واما التفصيل فهو
غالب احوالها كما تقدم في آية البقرة ومنه اما السفينة
فكانت لمساكين يعملون في البحر واما الغلام واما الجدار
الايات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين
عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم
فالاول نحو يايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا
اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به
فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا
بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك
الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء
الفتنة وابتغاء تاويله اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون
معناه الى ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون
في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا اي كل من
المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب
فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا
فالوقف على إلّا الله

يتكلف بالعطف على معنى وصرح بذلك ابن الحاجب وصاحب اللب ودل
عليه كلام الرضي والمغني والتزموا انها لاستلزام جملة لجملة غايته ان شرطها ملتزم
الحذف والاصول المتروكة كثيرة في كلامهم (قوله والتوكيد) هذا ماخوذ من
التشبيه في قول المصنف كمهما يك من شيء فانه اذا كان التعليق على مطلق
وجود شيء يتاكد وقوع الجزاء فلا جرم يكون ذلك فيما هو بمعناه وهو اما وسيقول
الشارح وهذا التفسير مدل بفائدتين الخ فلا يرد ما قيل انه لم يستفد من كلام
المصنف ليس بشيء تامل (قوله فبدليل لزوم الفاء الخ) وجهه في المغني
ببطلان ان تكون للعطف لكونه لا يعطف خبر على مبتدئه بالفاء وبان تكون
زائدة لعدم صحة الاستغناء واعترض عليه بان الزائد قد يلزم كباء افعل به في
التعجب وال في الذي واجيب عنه بان مراده بصحة الاستغناء جواز الحذف كما
يدل له آخر كلامه والفاء المذكورة لا يجوز حذفها استقلالا إلّا في ضرورة او ندور
لتوقف الربط عليها ولا كذلك الباء وال المذكورتان فافهم (قوله اما بعد ما
بال رجال) هاهنا نسختان احداهما وهي الشائعة صورتها او ندور نحو ما خرجه
البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كاني انظر اليه اذ ينحدر في
الوادي وقول عائشة رضي الله عنها اما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا
طوافا واحدا واما قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا
ليست في كتاب الله الحديث خرجه البخاري فيجوز ان يكون مما حذف
فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال واما التفصيل الخ والثانية او
ندور نحو قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال الحديث واما التفصيل
الخ وما اقتضته النسخة الاولى من تخريج آية آل عمران وحديث اما بعد ما
بال رجال على حذف القول دون ما ذكر معه هو الحق اما الاول فلان الغرض
في الاية توبيخ المسودي الوجوه يوم القيامة بان يقال لهم ذلك الكلام وفي
الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك انكارا للخروج عن حدود الله
واما الثاني فانه لا معنى للزوم ان يقول النبي كاني انظر الى موسى ولا لزوم ان
تقول عائشة طافوا طوافا واحدا ولا لان يقال لا قتال لديكم مما ذكر قبله كما
لا يخفى على متامل في معاني الكلام (قوله في آية البقرة) كانه لم يرد آية
آل عمران السابقة مع ظهور التفصيل فيها لانه لم يذكر عديل اما الاولى فيها
الذي يظهر به التفصيل (قوله وعلى هذا) اي على كون قوله والراسخون
في العلم الخ كلام ذكر بعد اما مستغنى به عن تكرارها وانه قائم مقام القسم الثاني
فالوقف على إلّا الله اذ لو وصل به والراسخون الخ لكان من تتمة القسم الاول
فلا يكون قائما مقام القسم الثاني (قوله فالوقف على إلّا الله) على هذا القول
يكون المراد من المتشابه ما استاثر الله بعلمه . ثم ان هذا قول السلف ونقله البغوي
عن الاكثرين من الصحابة والتابعين والنحويين وقال ابن منصور انه الاصح

وبالغ

وبالغ ابن السمعاني في نصرته وتكون الحكمة في انزاله ابتلاء الراسخين بالتوقف فعن عائشة انها قالت من رسوخهم في العلم ان آمنوا بالمتشابه ولم يعلموا تاويله وقريب منه عن عمر بن عبد العزيز ومقابله الوقف على في العلم وعليه يعلم بعض الاصفياء تاويل المتشابه قال الزمخشري وهو الوجه وعزاه ابن ابي شريف للاشعري والمعتزلة وقال ابن الحاجب هو الظاهر لان الخطاب بما لا يفهم بعيد ومثله للنووي في شرح مسلم ورجحه الشيرازي وحكاه امام الحرمين والقاضي عن اكثر القراء والنحاة وبالغ بعض فيه حتى قال ان مقابله باطل وعلى هذا فيقولون مستانف لا حال كما قال الشيخ الاثير وعلى الاستئناف قال السيد في حواشي الكشاف لا حاجة الى تقدير مبتدا اي هم يقولون على ما يشعر به كلام كثيرين وفيها ان الحق ان اريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه لمخلوق فالوقف على إلَّا الله وان اريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والموول فالحق العطف (قــــوله وهذا المعنى) اي تفصيل الناس وتقسيمهم الى قسمين زائغ يتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وراسخ في العلم يقول كل من المتشابه والمحكم من عند ربي والايمان به واجب المدلول عليه بقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ على احتمال الوقف على إلَّا الله كما تبين هو المعنى المشار اليه في آية البقرة فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ما ذا اراد الله بهذا مثلا اذ تدل على ان الناس على قسمين مومن يعلم انه الحق من ربه وهو ذلك الراسخ الذي يقول كل من عندي ربي والايمان به واجب وكافر يقول ما ذا اراد الله بهذا مثلا وهو ذلك الزائغ المتبع للمتشابه ابتغاء الفتنة ولعل معنى كون آية البقرة مشيرة الى مجرد ذينك القسمين على الوجه المبين مجرد انها دالة على ذلك ومذكور بها وان لا يرد ذلك فلا يصح لان آية البقرة مصرحة بذلك فكيف يقال انها مشيرة له وانما ترجى ذلك من غير قطع لصحة حمل الاشارة على مقابل الصريح بان يقال ان التقسيم الماخوذ من آية البقرة في الناس بالنسبة الى ضرب المثل المدلول عليه بقوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة وقد عبر فيها عن القسم الاول بالذين آمنوا العالمين بانه الحق وعن القسم الثاني بالكافر القائل ما ذا اراد الله بهذا مثلا واما التقسيم المستفاد من آية آل عمران في الناس فبالنسبة الى الكتاب المنزل وقد عبر فيه عن القسم الاول بالزائغين المتبعين للمتشابه ابتغاء الفتنة وعن الثاني بالراسخين في العلم القائلين كل من عند ربنا و بين ان الاول ليس صريحا في الثاني بل يشير اليه ليس إلَّا . وهذا ما قال بعضهم وهذا المعنى اي التفصيل المذكور وقوله هو المشار اليه لعله اراد بالاشارة الذكر لا ما يقابل الصريح وإلَّا فآية البقرة مصرحة بذلك هذا كلامه . ومن زعم انه غير سديد وانه تكلف وانه حينئذ يكون مكررا مع قوله السابق واما التفصيل فهو غالب احوالها كما تقدم في آية البقرة فهو وهم فليتدبر (قوله كمعنى مهما وشرطها) الاولى ان تكون الواو بمعنى او التي لمنع الخلو وجواز الجمع وكذا في قوله بعده بمعنى اسم وفعل ليدل الكلام على نفي ان تكون اما بمعنى مهما فقط او بمعنى يكن فقط او بمعناهما معا وعلى ادلة ذلك فافهم (قوله انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر من اسم واحد) اي كما افهم انه لا يجوز عدم الفصل راسا ثم المراد الاسم الواحد ولو حكما فيتناول جملة الشرط في نحو فاما ان كان من المقربين فروح

وهذا المعنى هو المشار اليه في آية البقرة السابقة فتاملها وقد تاتي لغير تفصيل نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره وقد احكم الزمخشري شرحه فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط . اه . * تنبيهات * الاول ما ذكره من قوله اما كمهما يك لا يريد به ان معنى اما كمعنى مهما وشرطها لان اما حرف فكيف يصح ان تكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد ان موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط * الثاني يوخذ من قوله تلو تلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر من اسم واحد فلو قلت اما زيد طعامه فلا تاكل لم يجز كما نص عليه غيره * الثالث لا يفصل بين اما والفاء بجملة تامة إلَّا ان كانت دعاء

بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا * الرابع يفصل بين اما و بين الفاء بواحد من ستة امور احدها المبتدا كالايات السابقة . ثانيها الخبر نحو اما في الدار فزيد . ثالثها جملة الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الايات . رابعها اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات . خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل . سادسها ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف نحو اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف * الخامس سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها وفيه دليل على انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك فيخرج اما العلم فعالم واما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لاجله ان كان معرفا وحال ان كان منكرا وفيه دليل ايضا على ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به * السادس ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى اما ذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر « ابا خراشة اما انت ذا نفر ... » بل هي فيهما كلمتان والتي في الاية ام المنقطعة وما الاستفهامية ادغمت الميم في الميم والتي في البيت هي ان المصدرية وما المزيدة وقد سبق الكلام عليها في باب كان * السابع قد تبدل ميم اما الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله

رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت   فيضحى وايما بالعشي فيخصر

« لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا » اي للولا ولوما استعمالان * احدهما ان يدلا على امتناع شيء لوجود غيره وهذا ما اراده بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا اي اذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازما بينهما و يقتضيان حينئذ مبتدا ملتزما فيه حذف خبره غالبا وقد مر بيان ذلك في باب المبتدا وجوابا كجواب لو مصدرا بماض او مضارع مجزوم بلم فان كان الماضي مثبتا قرن باللام غالبا نحو لولا انتم لكنا مومنين ونحو قوله

لولا الاصاخة للوشاة لكان لي   من بعد سخطك في رضاك رجاء

وان كان منفيا تجرد منها غالبا نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من احد ابدا وقوله « والله لولا الله ما اهتدينا » وقوله « لولا ابن اوس ناى ما ضيم صاحبه » وقد يقترن بها المنفي كقوله « لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * ابقت نواهم لنا روحا ولا جسدا » وقد يخلو منها المثبت كقوله « لولا زهير جفاني كنت منتصرا » وقوله « وكم موطن لولاي طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوي » واذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم

(قوله بشرط ان يتقدم الجملة فاصل) اي لئلا يتوهم ان جملة الدعاء شرط اما جيء به على الاصل وقيل لان اما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل ولا يخفى ان مقتضى التعليلين الجواز في الدعائية الاسمية ولو بلا فاصل الا ان تحمل على الفعلية فليحرر (قوله بواحد من ستة امور) اي واما باكثر من واحد فلا يجوز لان كراهة مجامعة اما للفاء يكفي في الخروج من عهدتها الواحد من تلك الامور فلا يتحمل الزائد عليه (قوله منصوب لفظا او محلا بالجواب) والفاء وان كانت قبل ذلك الجواب و بعد المنصوب لكنها متقدمة عنهما اصالة فهي مزحلقة فليس الا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما بعدها لا فيما قبلها (قوله بعد الفاء) اي لانه لو قدر قبلها لقدر قبل المعمول الفاصل لانه الاصل في العامل فيلزم دخول الفعل النائبة عنه اما على ذلك الفعل المقدر (قوله وقبل ما دخلت عليه) اي لانه الجواب في الحقيقة لان الموجود مفسر له فقط وحينئذ فقوله لان اما نائبة الخ ناظر لقوله بعد الفاء فقط تدبر (قوله وخالفهم المبرد) هذا قوله القديم لكنه رجع عنه الى قول سيبويه فيما حكاه عنه ابن ولاد قال الزجاج رجوعه عندي مكتوب بخطه (قوله مما قيل انه مفعول مطلق) الظاهر على هذا القول في صورة التنكير تجوز المفعولية المطلقة والمفعولية لاجله والحالية وفي صورة التعريف الاولان فقط وعليه فكان حق العبارة ان كان معرفا لا حالا ايضا الا ان كان منكرا (قوله يلزمان الابتداء) يمكن بقاوه على ظاهره المعروف في باب المبتدا وحمله على المبتدا (قوله ان يدلا على امتناع شيء لوجود غيره) ليس هذا منعكسا في قوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة لان التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب بالسواك الخ ولا متخلفا في قول الشافعي رضي الله عنه

ولولا الشعر بالعلماء يزري   لكنت اليوم اشعر من لبيد
واشجع في الوغا من كل ليث   وآل مهلب وابي يزيد
ولولا خيفة الرحمن ربي   حسبت الناس كلهم عبيد

لان واو واشجع ليس للعطف حتى يكون مدخولها جوابا بل بمعنى مع فقط (قوله وقد مر بيان ذلك) فيه تغليب اذ لم يقدم في باب المبتدا الكلام على لوما (قوله مصدرا بماض الخ) تفسير للتشبيه المدلول للكاف و بقي مما يدخل تحته ايضا اقتران جواب لولا بقد كقوله

لولا

لولا الاله ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل
واقتران جواب لو بها في قوله (لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة)
مع الدلالة فيهما إلّا ان جواب لو لم يسمع مقترنا باللام وقد نعا
(قوله والاستعمال الثاني الخ) قسيم قوله احدهما وللبعد لم
يعنونه بثانيهما (قوله ترد هذه الادوات للتوبيخ الخ) ظاهر كلام
التسهيل ان الادوات للتحضيض وان مدخولها ملزوم للتوبيخ غالبا
لكن صرح في كتاب الاعراب بمثل ما ذكره الشارح فانه قال تدخل
على المستقبل اذا كانت تحضيضا والماضي اذا كانت توبيخا نحو
هلا فعلت كذا توبيخه على الترك وقال تعالى لوما تأتينا بالملائكة
تحضيضا فصار التوبيخ على الماضي (قوله بالماضي او ما في تاويله
ظاهرا او مضمرا) مثل للماضي الصريح الظاهر بالآتين وللماضي
الصريح المضمر بفهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر وللماضي المؤول
المضمر بلولا الكمي المقنعا ومثال الماضي المؤول الظاهر هلا تستغفر
الله بمعنى هلا استغفرت الله توبيخا وتنديما على ترك الاستغفار واعلم
انه لا يلزم من وقوع الماضي بعدها التوبيخ والتنديم فقد قال تعالى
لولا اخرتني الى اجل قريب فلولا نفر من كل فرقة والغرض منه
العرض (قوله اي لولا تعدون الكمي الخ) كانه راعى في تخصيصه
صدر البيت وإلّا فقد ذكر العيني ان التقدير لولا تعدون او تبارزون
او نحو ذلك (قوله فقدر المضمر كان الشانية) اي لانه لا تلتقط
شفعت قبل نفس وهي قبل شفيعها كما قاله المغاربة ولا تبقى على
ظاهره بناء على جواز ذلك على قلة كما قاله الابذي (قوله
وقرب معناها من معناهن) على هذا يكون التحضيض في عبارة
المصنف مستعملا في حقيقته ومجازه او يقدر الواو مع ما عطفت
فيتسلط على الاربعة بحقيقته وعلى الا المخففة بمجازه تدبر *

* الاخبار بالذي والالف واللام *

(قوله الباء في قوله بالذي للسببية) الاوجه من جهة المعنى
والاوفق بقول المصنف ما قيل اخبر الخ وبقوله لدخولها على المخبر
عنه ان تكون بمعنى عن ثم هذا بالنظر للمعنى على الوجه المتعارف
في غير هذا الباب وإلّا بالنظر لهذا الباب لم يبق المخبر به مرادا
منه إلّا المخبر عنه وبالعكس قلبا في العبارة فقط لاختبار ذهن
الطالب وقد ذكر في توجيه ذلك المصرح وجوها اربعة

ورحمته وان الله تواب حكيم * والاستعمال الثاني ان يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية ويشاركهما في ذلك هلا والا الموازنة لها والا بالتخفيف وقد اشار الى ذلك بقوله (وبهما التحضيض مز وهلا * الا الا واولينها الفعلا *) اي المضارع او ما في تاويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة ونحو قولك هلا تسلم او الا تسلم او الا تسلم فتدخل الجنة ونحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم والعرض كالتحضيض إلّا ان العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث (وقد يليها) اي قد تلي هذه الادوات (اسم بفعل مضمر * علق او بظاهر مؤخر) فالاول نحو قولك هلا زيدا تضربه فزيدا علق بفعل مضمر بمعنى انه مفعول للفعل المضمر والثاني نحو قولك هلا زيدا ضربت فزيدا علق بالفعل الظاهر الذي بعده لانه مفرغ له * تنبيهات * الاول ترد هذه الادوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي او ما في تاويله ظاهرا او مضمرا نحو لولا جاؤوا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ونحو قوله

نعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا

اي لولا تعدون الكمي بمعنى لولا عددتم لان المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله

اتت بعبد الله في القد موثقا فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر

اي فهلا اسرت سعيدا * الثاني قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدا وخبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله

ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها

اي فهلا كان الشان نفس ليلى شفيعها * الثالث المشهور ان حروف التحضيض اربعة وهي لولا ولوما وهلا والا بالتشديد ولهذا لم يذكر في التسهيل والكافية سواهن واما الا بالتخفيف فهي حرف عرض فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل ان يريد انها قد تأتي للتحضيض ويحتمل ان يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ويؤيده قوله في شرح الكافية والحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل الا المقصود بها العرض نحو الا تزورنا * خاتمة * اصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما وهلا مركبة من هل ولا والا يجوز ان تكون هلا فابدل من الهاء همزة وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله

انت المبارك والميمون سيرته لولا تقوم درء القوم لاختلفوا

فتؤول بلولم اي لولم تقوم او تجعل المختصة بالاسماء والفعل صلة لان مقدرة على حد تسمع بالمعيدي والله تعالى اعلم *

(الاخبار بالذي والالف واللام)

الباء في قوله بالذي للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدا لا خبرا كما ستقف عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل اخبر عن زيد من قام زيد

فالمعنى اخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية وبعضهم سمى هذا الباب باب السبك قال الشارح وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص او تقوي الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن . اه . والكلام في هذا الباب في امرين الاول في حقيقة ما يخبر عنه والثاني في شروطه وقد اشار الى الاول بقوله (ما قيل اخبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدا قبل استقر *) ما موصولة مبتدا وخبر خبرها ومبتدا حال من الذي الثاني والذي الاول والثاني في البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما اراد تعلق الحكم على لفظهما لا انهما موصولان والتقدير ما قيل لك اخبر عنه بهذا اللفظ اعني الذي هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدا استقر اولا (وما سواهما) اي ما سوى الذي وخبره (فوسطه صله * عائدها) وهو ضمير الموصول (خلف معطي التكمله *) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية او مفعولية او غيرهما (نحو الذي ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر الماخذا *) اي اذا قيل لك اخبر عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد فتصدر الجملة بالذي مبتدا وتوخر زيدا وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن الذي وتجعل ما بينهما صلة الذي وتجعل في موضع زيد الذي اخرته ضميرا عائدا على الموصول ولو قيل لك اخبر عن التاء من هذا المثال قلت الذي ضرب زيدا انا ففعلت به ما ذكر الا ان التاء ضمير متصل لا يمكن تاخيرها مع بقاء الاتصال وان قيل اخبر عن زيد من قولك زيد ابوك قلت الذي هو ابوك زيد او عن ابوك قلت الذي هو زيد ابوك (وباللذين والذين والتي * اخبر مراعيا وفاق المثبت *) وهو ما قيل لك اخبر عنه في التثنية والجمع والتانيث كما تراعي وفاقه في الافراد والتذكير فاذا قيل لك اخبر عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان او عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون او عن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول الى الفصل وحينئذ يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم اشار الى الثاني وهو ما في شروط المخبر عنه بقوله (قبول تاخير وتعريف لما * اخبر عنه ههنا قد حتما *) (كذا الغنى عنه باجنبي او * بمضمر شرط فراع ما رعوا *) اعلم ان الاخبار ان كان بالذي او احد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة امور * الاول قبوله التاخير فلا يخبر عن ايهم من قولك ايهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار ايهم فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان فلا يخبر عن شيء منها لما ذكرته وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او خلفه التاخير وذلك لان الضمير المتصل يخبر عنه مع انه لا يتاخر ولكن يتاخر خلفه وهو الضمير المنفصل

(قوله فالمعنى اخبر عن مسمى زيد الخ) هذا تمشاه لكون الباء سببية وعلى انها بمعنى عن فيكفي ان يقال فالمعنى اخبر بزيد عن الذي (قوله لقصد الاختصاص) اي قصر المسند اليه على المسند افرادا او قلبا او تعيينا (قوله او تقوي الحكم) اي بتكرر الاسناد مرة الى المبتدا ومرة الى الفاعل (قوله او تشويق السامع) اي لان ذكر الموصول وصلته يحصل للسامع اشتياقا للعلم بمن له تلك الصفة (قوله او اجابة الممتحن) اي لان السائل اخبر بزيد من قام زيد قاصد امتحان السائل واذا قال له الذي قام زيد فقد اجابه وتخلص من المحنة وهذا الاخير هو الغرض للنحوي واما الاول فللبياني . هذا والمقصود ان تغيير التركيب الاصلي الذي لم يجعل فيه الذي ونحوه مبتدا والاسم الاخر خبرا الى ما ذكر لغرض من الاغراض المذكورة وهو غير لازم منه نفي الاغراض المذكورة لو اوتي بالتراكيب المذكورة بصورة الاخبار من اول وهلة فتدبر (قوله قلت الذي هو زيد ابوك) ينبغي ان يعرب زيد مبتدا موخر وهو خبر مقدم ليكون الضمير خلفا عن الاسم الظاهر في الخبرية وقرينته هذا قوله سابقا خلف معطي التكملة في ما له من فاعلية او مفعولية او غيرهما وعلى هذا فكلام الشارح لم يخالف الصواب (قوله وباللذين والذين) اي واللاتين واللاتي اذ لا فرق (قوله فيخرج الاستفهام الخ) قيل هلا اخبر عنه وقدم لاجل صدريته كما تقدم الخبر في اين زيد وقد قيل بذلك هنا واجيب بانهم ارادوا كون باب الاخبار على طريقة واحدة من تاخير الخبر دائما (قوله وضمير الشان) تبع في عده من لازم الصدر الموضح وقال ابن جماعة ان القول بذلك فيه ممنوع لانه يقتضي ان العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله « اذا مت كان الناس صنفان » ان اسم كان ضمير الشان وفي ان الحمد لله رب العالمين ان اسم ان ضمير الشان هذا كلامه والمراد منه مجرد ان ضمير الشان ليس من لازم الصدر لا انه لا يخبر به والا لثبت ما يلزمه من عوده على متاخر لفظا ورتبة وقد يقال المراد من كونه لازم الصدر هنا مجرد انه لا يتاخر عن الجملة المفسرة له المنافي للاخبار والجواب الحق ان عمل ان او كان في ضمير الشان لا ينافي صدريتها انما المنافي له ان يتقدم مفسره وسياتي للشارح في باب كم وكاين وكذا ان كم لها الصدارة وان كانت تجر تارة بالحرف وتارة بالمضاف فليتامل

قوله

(قوله كما مر) اي في قوله سابقا ولو قيل لك اخبر عن التا من هذا المثال الخ (قوله والظاهر كاسم الاشارة الخ) عطف على قوله فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته الخ (قوله فلا يجوز ان يقال التي هي على البقر الكلاب) اي التي هي مامور بارسالها على البقر الكلاب وانما لم يقل التي ارسلها على البقر الكلاب مع انه الذي يقتضيه كون الكلاب منصوبا لانه حينئذ يكون مفعولا بارسل فتكون صلة الموصول انشائية لا خبرية لكنه يخالف قول الشارح سابقا فيما له من فاعلية او مفعولية او غيرهما واعلم ان المثال انما فيه لزوم النصب في لفظ الكلاب تامل (قوله فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى الخ) يعني بسبب عدم الاستغنا عنه بالضمير شرطا والشرط يلزم من عدمه العدم فتنعدم صحة الاخبار عن مجرور حتى او مذ او منذ لانعدام ذلك الاستغنا فيهن لانهن لا يجررن الا الظاهر واما ما لا ينعدم فيه ذلك الاستغنا كمجرور رب لانه يجر المضمر فلا يقتضي ما هنا صحة الاخبار عنه اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط . وفي شرح البدر الدماميني على التسهيل قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر المضمر ولكن التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود الى ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب الى ما بعده انتهى فليتامل (قوله الثامن ان لا يكون في احدى الخ) خلاصة الكلام في هذا المقام ان تقول اذا وجد جملتان واردت الاخبار فيهما فلا يخلو اما ان يكونا مستقلتين او بمنزلة الجملة الواحدة فان كان الاول فلا يصح الاخبار لادائه الى عطف ما ليس صلة لعدم الضمير فيها على ما هو صلة لوجود الضمير فيها او عكسه في جملتين لا ارتباط لاحداهما بالاخرى وان كان الثاني فيصح لاقتضائه انتفا ما ذكر بعد الاخبار سواء كان انتفاؤه بانتفاء اصل العاطف او بوجوده وهو فا او غير فا مع ضمير واحد كفى عن الاخر او بوجود ضمير في كل جملة وذلك لان كون الجملتين بمنزلة الجملة الواحدة قبل الاخبار يصيرهما بعد الاخبار جملة واحدة وقعت صلة فان وجد فيهما حينئذ ضميران فالامر بين وان وجد ضمير واحد كفى ثم كون الجملتين بمنزلة الجملة الواحدة قبل الاخبار تارة يكون بسبب كون الجملتين شرطا وجزا فان اداة الشرط تركبهما كجملة واحدة وتارة يكون بسبب عطف الثانية على الاولى بالفاء فان تسبب الثانية على الاولى تركبهما كجملة واحدة وتارة بسبب اشتمال الثانية على ضمير يعود على ما في الاولى فان توقف ضمير الثانية على مفسره

كما مر * الثاني قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانهما ملازمان للتنكير فلا يصح جعل المضمر مكانهما لانه ملازم للتعريف وهذا الشرط لم يذكره في التسهيل * الثالث قبول الاستغناء عنه باجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغنا عنه باجنبي ضميرا كان او ظاهرا فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها باجنبي كعمرو وبكر فلو اخبرت عنها لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الان خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا ففصلته واخرته ثم هذا الضمير المتصل ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط والظاهر كاسم الاشارة في نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه لو اخبر عنه لزم المحذور السابق وكالاسماء الواقعة في الامثال نحو الكلاب في قولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ان يقال التي هي على البقر الكلاب لان الكلاب لا يستغنى عنه باجنبي لان الامثال لا تغير * الرابع قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى او بمذ او بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم ففي نحو قولك سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم يجوز الاخبار عن زيد ويمتنع عن الباقي لان الضمير لا يخلفهن اما الاب فلان الضمير لا يضاف واما القرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره واما عمرو والكريم فلان الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا او عن العامل والمعمول معا او عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه فتقول في الاخبار عن المضاف مع المضاف اليه الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وعن العامل مع المعمول الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم وعن الموصوف مع صفته الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم * الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند * السادس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي * السابع ان يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة * الثامن ان لا يكون في احدى جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو والا يلزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة بغير الفاء فان كانتا

في الاولى نركهما كجملة واحدة وليس ذلك مخصوصا في هذه فان تنازع فعلي الجملتين في شيء واحد تركهما بمنزلة جملة واحدة . وبيان ان كون الجملتين بمنزلة الجملة الواحدة يقتضي انتفاء المحذور في المواضع المذكورة بعد الاخبار انك اذا اردت الاخبار عن زيد من قولك ان قام زيد قام عمرو قلت الذي ان قام قام عمرو زيد وهو ليس فيه ذلك المحذور اذ لا عاطف والجملة الثانية وان لم يكن فيها ضمير فان ضمير الاولى كاف لان الغرض ان المجموع بمنزلة جملة واحدة ويكفي في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن عمرو من ذلك قلت الذي ان قام زيد قام عمرو وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور اذ لا عاطف والجملة الاولى وان لم يكن فيها ضمير لكن ضمير الثانية كاف لان الغرض ان المجموع بمنزلة الجملة الواحدة ويكفي في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن زيد من قولك قام زيد فقعد عمرو قلت الذي قام فقعد عمرو زيد وهو ليس فيه ذلك المحذور المذكور لان الجملة الاولى وان وجد فيها ضمير وقد عطفت عليها الثانية الخالية منه فان ضمير الاولى كاف لان الفرض ان المجموع بمنزلة جملة واحدة ويكفي في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن عمرو من ذلك قلت الذي قام زيد فقعد عمرو وهو ليس فيه ذلك المحذور لان الجملة الثانية وان وجد فيها ضمير وقد عطفت على الاولى الخالية منه فان ضمير الثانية كاف لان الفرض ان المجموع بمنزلة جملة واحدة ويكفي في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن زيد من قولك قام زيد وقعد عنده عمرو قلت الذي قام وقعد عنده عمرو زيد وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور لوجود ضمير في كل من الجملتين بسبب اشتمال التركيب قبل الاخبار على ضمير يعود لما في الاولى الذي صيرهما بمنزلة الجملة ولولا ذلك لما وجد في الثانية بعد الاخبار ضمير الموصول و لزم المحذور المذكور . واذا اردت الاخبار عن عمرو من ذلك قلت الذي قام زيد وقعد عنده عمرو وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور لان الجملة الثانية وان وجد فيها ضمير وقد عطفت على الاولى الخالية منه فان ضمير الثانية كاف لان الفرض ان المجموع بمنزلة جملة واحدة ويكفي في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن زيد من قولك ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمته عمرو قلت الذي ضربني وضربته زيد وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور المذكور لوجود ضمير في كل من الجملتين بسبب اعمال ضربني في ضمير زيد المنسبب عن تنازعه مع ضربت الذي صيرهما بمنزلة الجملة الواحدة ولولا ذلك لم يوجد في الجملة الاولى بعد الاخبار ضمير الموصول ويلزم المحذور المذكور . واذا اردت الاخبار عن عمرو من ذلك قلت الذي اكرمني واكرمته عمرو وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور لوجود ضمير في كل من الجملتين بسبب اعمال اكرمت في ضمير عمرو المسبب عن تنازعه مع اكرمني الذي صيرهما بمنزلة الجملة الواحدة ولولا ذلك لم يوجد في الجملة الثانية بعد الاخبار ضمير الموصول و لزم المحذور المذكور . فقول الشارح لئلا يلزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه صلة بزيد او عكسه في جملتين مستقلتين اما الاول فلعدم الفرق ولما تقدم له في باب العطف واما الثاني فلقوله قبله في احدى جملتين مستقلتين ولقوله بعده فان كانتا غير مستقلتين الخ وقوله كجملتي الخ دخل تحت الكاف مسالة التنازع

غير مستقلتين بان كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزا وكما لو كان العطف بالفاء او كان في الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الاخبار لانتفاء المحذور المذكور ففي نحو ان قام زيد قام عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو الذي ان قام زيد قام عمرو وفي نحو قام زيد فقعد عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي قام فقعد عمرو زيد وعن عمرو الذي قام زيد فقعد عمرو لان ما في الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي قام وقعد عنده عمرو زيد وعن عمرو الذي قام زيد وقعد عنده عمرو وفي نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو * التاسع امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كشواذ الاعلام نحو بكر من ابي بكر اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شيء * تنبيهات * الاول

بدليل ذكرها بعد وقوله او كان في الاخرى ضمير المخبر عنه لا يريد ان صاحب الضمير هو الذي يصح الاخبار عنه فقط بدليل قوله بعد وعن عمرو الذي قام زيد وقعد عنده عمرو وقوله جاز الاخبار اي عن كل من المسند اليهما في الجملتين بدليل صنيعه بعده وقوله لانتفاء المحذور المذكور اي عطف ما ليس صلة على ما هو صلة او عكسه في جملتين مستقلتين وانتفاوه يصدق بالصور التي بينا وقوله ففي نحو ان قام زيد قام عمرو الخ ناظر لقوله كجملتي الشرط والجزاء وقوله وفي نحو قام زيد فقعد عمرو الخ ناظر لقوله وكما لو كان العطف بالفاء وقوله وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ ناظر لقوله او كان في الاخرى ضمير المخبر عنه قوله وفي نحو وضربني وضربت زيدا ناظر للكاف في قوله كجملتي الشرط والجزاء . ولما لم يقدر الناظرون على استخراج هذه الدرر من عبارة الشرح . ولا اشرفوا على الكنوز المخباة في قنة ذلك الصرح . ظنوا انهم حصلوا من المسالة على طائل . وانهم اصابوا حيث اخطا الاوائل . ولذلك قالوا اولا على قول الشارح وعن عمرو الذي قام الخ هذه العبارة كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة على ما لا يصلح لها لان الجملة الاولى ليس فيها عائد وثانيا على قوله وفي نحو ضربني وضربت زيدا هذه العبارة انت خبير بان الصواب اسقاطهما لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون مما نحن فيه ومن اتقن ما شرحناه . وتدبر ما تلوناه . علم حاله . وابى محاله . وليت شعري ما الذي ردهم عن ان يعترضوا قول الشارح ايضا تقول في الاخبار عن زيد الذي قام وقعد عنده عمرو - زيد بالوجه الذي ذكروه في القول الاخير . وانما اطنبت في هذا المقام . لكونه مزلة للاقدام . (قوله الشرط الرابع في كلامه مغن عن الشرط الثاني) اي فيما هو المقصود منه وهو الاخراج ولذا علله بقوله لان ما لا يقبل التعريف وهو ما يخرجه الشرط الثاني لا يقبل الاضمار فيخرج بالشرط الرابع فالتعليل مناسب للمعلول فتدبر (قوله زيادة على ما سبق) يفهم هذا من كون المصنف اطلق في المخبر عنه سابقا حيث قال لما اخبر عنه ثم ذكر هذه الثلاثة بعد قوله واخبروا هنا بال (قوله فلا يخبر عن زيد من قولك زيد اخوك) اي ولا عن اخوك منه (قوله والى هذين الشرطين الاشارة الخ) هذا رد على من زعم انه اشارة للتصرف فقط (قوله وان رفعت ضمير ال الخ) هو بيان لمفهوم غير وسكت عن مفهوم ضمير لظهوره اذ لا يتصف مرفوع صلة ال حينئذ باستتار

الشرط الرابع في كلامه مغن عن اشتراط الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه في شرح الكافية على انه ذكره زيادة في البيان * الثاني او في قوله او بمضمر بمعنى الواو ولما بان لك ان الشروط المذكورة في النظم اربعة وان الثالث والرابع لا يغني احدهما عن الاخر وقد عطف في الكافية ثلاثة شروط باو فقال

وشرط الاسم مخبرا عنه هنا جواز تاخير ورفع وغنى
عنه باجنبي او بمضمر او مثبت او عادم التنكر

مع عده كلا منها في الشرح شرطا مستقلا * الثالث سكت في الكافية ايضا عن الثلاثة الاخيرة وقد ذكرها في التسهيل (واخبروا هنا بال) اي الموصولة (عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما *) اي يشترط لجواز الاخبار عن ال ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذي وفروعه * الاول ان يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل وهي الفعلية والى هذا الاشارة بقوله فيه الفعل قد تقدما * الثاني ان يكون ذلك الفعل متصرفا * الثالث ان يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيد اخوك ولا من قولك عسى زيد ان يقوم ولا من قولك ما قام زيد والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (ان صح صوغ صلة منه لال *) اذ لا يصح صوغ صلة لال من الجامد ولا من المنفي ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (كصوغ واق من وقى الله البطل *) فان اخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله او عن المفعول قلت الواقيه الله البطل ولا يجوز لك ان تحذف الهاء لان عائد الالف واللام لا يحذف إلّا في الضرورة كقوله « ما المستفز الهوى محمود عاقبة » (وان يكن ما رفعت صلة ال * ضمير غيرها) اي غير ال (ابين وانفصل) وان رفعت ضمير ال وجب استتاره ففي نحو قولك بلغت من اخويك الى الزيدين رسالة ان اخبرت عن التاء فقلت المبلغ من اخويك الى الزيدين رسالة انا كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لال

لانه خلف من ضمير المتكلم وال للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدا نفس الخبر وان اخبرت عن شيء من بقية اسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى الزيدين رسالة اخواك وعن الزيدين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة الزيدون وعن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى الزيدين رسالة فالمبلغ خال من الضمير في هذه الامثلة لانه فعل المتكلم وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخرته فانا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو ففي الضارب ضمير ال مستتر لجريانه على ما هو له فان اخبرت عن الجارية قلت زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له * خاتمة * يجوز الاخبار عن اسم كان بال وغيرها فتقول في نحو كان زيد اخاك الكائن او الذي كان اخاك زيد واما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو الكائنه او الذي كانه زيد اخوك وان شئت جعلته منفصلا فقلت الكائن او الذي كان زيد اياه اخوك وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذي يخلفه بفي كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذي صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت في الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردا من في فتقول الذي صمته يوم الجمعة واعلم ان باب الاخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله اعلم *

(العـــدد)

(ثلاثة بالتاء قل للعشره * في عد ما آحاده مذكره * في الضد) وهو ما آحاده مونثة ولو مجازا (جرد) من التاء نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام هذا اذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون كما لو ذكر فتقول صمت خمسة تريد اياما وسرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر ومنه واتبعه بست من شوال اما اذا لم يقصد معدود وانما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم واما ادخال ال عليها في قولهم الثلاثة نصف الستة فكدخولها على بعض الاعلام كقولهم الالاهة وهو اسم من اسماء الشمس حين قالوا الالاهة وكذلك قولهم شعوب والشعوب للمنية وهذه لم يشملها كلامه وشمل الاوليين * تنبيهات * الاول فهم من قوله ما آحاده ان المعتبر تذكير الواحد وتانيثه لا تذكير الجمع وتانيثه فيقال ثلاثة حمامات خلافا للبغداديين فانهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررت بثلاث حمامات ورايت ثلاث سجلات بغيرها وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء * الثاني اعتبار التانيث في واحد المعدود ان كان اسما فبلفظه تقول ثلاثة اشخص قاصد نسوة وثلاث اعين قاصد رجال لان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مونث هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى

ولا انفصال (قوله لانه) اي الضمير المستتر في المعنى لال فصح ان يكون في صلتها وانما كان ذلك الضمير المستتر في المعنى لال لانه اي الضمير المستتر خلف من ضمير المتكلم وال خلف من ضمير المتكلم فهو في المعنى لال (قوله لانه فعل المتكلم) اي حدث التبليغ فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته) لا يخالف هذا قول المصنف عن بعض ما يكون الفعل قد تقدما لكونه متقدما بالنسبة للجملة الصغرى وهو ظاهر (قوله زيد الضارب جاريته هو) لا ينافي هذا قولهم المخبر عنه يكون مقدما مبتدا لكونه كذلك بالنسبة للجملة الصغرى *

* العـــدد *

(قوله العدد) هو بفتحتين المعدود قال تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين والمصدر العد قال تعالى انما نعد لهم عدا (قوله نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام) هو مثال لقوله ولو مجازا (قوله هذا اذا ذكر المعدود) الاشارة للوجوب المتبادر من قول المصنف قل ولو حمله على ما هو اعم من الوجوب لتناول ما اذا قصد ولم يذكر في اللفظ على ما هو الفصيح لكنه صرح فيما بعد بتناول كلام المصنف للقسمين فلتكن الاشارة للحكم السابق بقيد كونه في قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال إلّا انه في حمل اذا ذكر الخ على هذا ركة بينة إلّا ان يقدر خبر اي هذا الحكم الكائن فيما اذا ذكر المعدود تبين منا فان قصد ولم يذكر فلنبينه ايضا فنقول الفصيح الخ فتامل (قوله ومنه واتبعه بست من شوال) روى الطبراني مرفوعا من صام رمضان واتبعه بست من شوال خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه (قوله لانها اعلام) اي على الاجناس (قوله لم يشملها كلامه) اي لان ما في قوله في ما آحاده واقعة على المعدود (قوله وقال الكسائي الخ) الاولى والاخصر والاظهر خلافا للبغداديين والكسائي وقال الكسائي الخ تدبر (قوله سجلات) يجوز ان يضبط بوزن زيد لان الجمع حينئذ ليس سجلات بل بكسر السين والجيم ففي القاموس السجل الدلو العظيمة مملوءة مذكر وملء الدلو والرجل الجواد والضرع العظيم الجمع سجال ثم قال وكتب السجل لكتاب العهد ونحوه والجمع سجلات (قوله ان كان اسما) قسيمه سياتي وهو قوله وان كان صفة (قوله ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى) اي بان يذكر مع العدد والمعدود ما هو للمونث نحو كاعبان ومعصر في البيت الاول فان الكاعب الجارية اول ما يبدو ثديها

والمعصر

والمعصر الجارية اول ما ادركت ونحو القبائل في البيت الثاني وهو ظاهر ونحو امما في الاية (قوله او يكثر فيه قصد المعنى) اي يكون لفظ المعدود كثيرا ما يقصد به المذكر مثلا وان كان هو مونثا اصالة نحو انفس في البيت الثالث (قوله كما سياتي) اي في شرح قول المصنف واول عشرة الخ (قوله فان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان) اي وان كانت مونثة بدليل ان تقول نفس الاية ورد بقوله تعالى بلى قد جاءتك واستحسن ان فيها وجهين (قوله فتقول ثلاثة من القوم واربعة من الغنم) ذكر في هذا القسم مثالين احدهما لاسم الجمع والاخر لاسم الجنس وفي كل من القسمين بعده مثالا لاسم الجنس فاقتضى ان اسم الجمع يكون لمذكر وان اسم الجنس منه ما يلزم التذكير ومنه ما يلزم التانيث ومنه ما يجوز فيه الوجهان . وظاهر انه لم يقتض ان اسم الجنس بقيد كونه جمعيا ينقسم تلك الى تلك الاقسام . اما اولا فلانه لم يقع القيد في كلامه والاعم لا اشعار له باخص معين . واما ثانيا فان الغنم ليس اسم جنس جمعي لكونه لا واحد له من لفظه وكذلك البط لانه ذكر هنا انهم التزموا تانيثه وذكر في خاتمة جمع التكسير ان التزام التانيث ينافي الكون اسم جنس جمعي . وهذا لا ينافي ما اشار اليه الشارح في بحث الكلام من انا اذا بنينا على ان الكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير على الاصل والتانيث ملاحظة للجمعية . فما زعمه الناظرون من التخالف بين ما هنا وبين ما تقدم ليس بشيء نعم يرد عليه ان تقول قد ذكر في خاتمة جمع التكسير ان ما له واحد من لفظه ويميز بينه وبين واحده بالتاء او بالياء والتزم تانيثه جمع لا اسم جنس جمعي ولذلك حكم سيبويه بجمعية تخم وتهم فعليه يكون البط جمعا لا اسم جنس فتامل (قوله البط) في القاموس البطة الدبة او اناء كالقارورة وواحدة البط للاوز والتبطيط التجارة فيه (قوله او يكن نائبا الخ) مجزوم معطوف على يفصل قبله (قوله فذكر عدده كما يفعل بالمنوب عنه) لا يخفى ان مفرد المنوب عنه مذكر فيونث عدده فكذلك يونث عدد النائب عنه فكيف يقول فيذكر عدده إلّا ان يقرا بسكون الذال وتخفيف الكاف لكنه لا يرتبط ارتباطا حسنا بقوله كما يفعل بالمنوب عنه إلّا ان يقال ان معنى تذكير العدد هنا ان يكون معدوده مذكرا فيونث هو (قوله لا يعتبر ايضا لفظ المفرد) اي بل المعتبر معناه فان كان

او يكثر فيه قصد المعنى فان اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى فالاول كقوله ... « ثلاث شخوص كاعبان ومعصر » وقوله

وان كلابا هذه عشر ابطن   وانت بريء من قبائلها العشر

وجعل منه في شرح الكافية وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما قال فبذكر امم ترجح حكم التانيث لكنه جعل اسباطا في شرح التسهيل بدلا من اثنتي عشرة وهو الوجه كما سياتي والثاني كقوله « ثلاثة انفس وثلاث ذود » فان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان وان كان صفة فبموصوفها المنوي لا بها نحو فله عشر امثالها اي عشر حسنات وتقول ثلاثة ربعات اذا قصدت رجالا وكذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان الدابة صفة في الاصل * الثالث انما تكون العبرة في التانيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع اما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فتقول ثلاثة من القوم واربعة من الغنم بالتاء لانك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانك تقول بط كثيرة بالتانيث وثلاثة من البقر او ثلاث لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى وإلّا فالمراعى هو المعنى او يكن نائبا عن جمع مذكر فالاول نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا اثر للوصف المتاخر كقولك ثلاثة من الغنم اناث وثلاث من البط ذكور والثاني نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مونث إلّا انه جاء نائبا عن تكسير راجل على ارجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه * الرابع لا يعتبر ايضا لفظ المفرد اذا كان علما فتقول ثلاثة الطلحات وخمس الهندات *

الخامس اذا كان في المعدود لغتان التذكير والتانيث كالحال جاز الحذف والاثبات تقول ثلاث احوال وثلاثة احوال . اهـ . (والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة في الاكثر *) اي مميز الثلاثة واخواتها لا يكون إلّا مجرورا فان كان اسم جنس او اسم جمع جر بمن نحو فخذ اربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجر باضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود والصحيح قصره على السماع وان كان غيرهما فباضافة العدد اليه وحقه حينئذ ان يكون جمعا مكسرا من ابنية القلة نحو ثلاثة اعبد وثلاث آم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وسبعمائة وشذ في الضرورة قوله « ثلاث مئين للملوك وفى بها ... » ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل احداها ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات والثانية ان يجاور ما اهمل تكسيره نحو سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات والثالثة ان يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد ويجوز ثلاث سعائد ايضا بل المختار في هاتين الاخيرتين التصحيح ويتعين في الاولى لاهمال غيره فان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما اهمل تكسيره لم يضف اليه إلّا قليلا نحو ثلاثة احمدين وثلاث زينبات والاضافة الى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال ويضاف لبناء الكثرة في مسالتين احداهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم والثانية ان يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم فالاول نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ والثاني نحو ثلاثة شسوع فان اشساعا قليل الاستعمال (ومائة والالف للفرد اضف *) نحو عندي مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة دينار والف عبد والفا امة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع نزرا قد ردف *) في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين * تنبيه * شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله « اذا عاش الفتى مائتين عاما ... » فلا يقاس عليه واجاز ابن كيسان المائة درهما والالف دينارا (واحد اذكر وصلنه بعشر *) مجردا من التاء (مركبا) لهما (قاصد معدود ذكر *) نحو احد عشر كوكبا وهمزة احد مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على اصل العدد (وقل لدى التانيث احدى عشره *) امراة باثبات التاء وقد يقال واحدة عشرة (والشين فيها عن تميم كسره *) اي مع المونث فيقولون احدى عشرة واثنتا عشرة بكسر الشين وبعضهم يفتحها وهو الاصل إلّا ان الافصح التسكين وهو لغة الحجاز واما في التذكير فالشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر فيقال احد عشر وكذلك اخواته لتوالي الحركات وبها قرا ابو جعفر وقرا هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين (و) اما (مع غير احد واحدى * ما معهما فعلت) في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر واثباتها مع المونث (فافعل قصدا *) والحاصل ان للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التانيث (ولثلاثة وتسعة وما * بينهما ان ركبا ما قدما *) اي في الافراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المونث (واول عشرة اثنتي وعشرا * اثني اذا انثى تشا او ذكرا *) فتقول جاءتني اثنتا عشرة امراة

مذكرا كطلحة فيونث عدده ولو كان هو مونثا لفظا فتقول ثلاثة الطلحات وان كان مونثا كهند فيذكر عدده ولو كان هو مذكرا لفظا نحو خمس الهندات فما قيل قد يقال في خمس الهندات مراعاة اللفظ والمعنى ليس بشيء (قوله اذا كان في المعدود) اي في واحده بدلالة السابق واللاحق (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنيعه لا يقتضي دخول هذا في كلام المصنف لانهم كثيرا ما يذكرون بعد اداة التفسير زيادات كثيرة على المفسر قبلها يعرف ذلك من خالط كلامهم وغاية ما هنالك انه اشار الى ما يقيد به الكلام ولو سلم فيكفي لذلك اشارة المصنف له بالمفهوم لان تقييد جر المميز بكونه جمع قلة في الاكثر يفهم انه في غير الاكثر يكون للقلة ويكون غير جمع راسا فاندفع ما اوردوه عليه تامل (قوله فباضافة العدد اليه) اي فجره باضافة العدد اليه فهو على تقدير المبتدا لا الفعل وان سبق التعبير به (قوله جمعا مكسرا) اي لا مصححا وان كان من ابنية القلة عند سيبويه (قوله آم) هو جمع امة واصله اامي على وزن اعبد ابدلت الهمزة الفا وضمة الميم كسرة ثم اعل اعلال قاض (قوله والثانية ان يكون له بناء قلة) اي مسموع فيه ولكنه شاذ قياسا او شاذ سماعا فينزل لاجل احد الشذوذين منزلة المعدوم ويضاف لجمع الكثرة واما ما لم يسمع راسا وان اقتضاه كاقرء على وزن افلس في وزن قرء فهو معدوم قطعا فلا يتوهم انه يمنع الاضافة لجمع الكثرة وانه يتخلص من ذلك بتنزيله منزلة المعدوم فاندفع ما اوردوه عليه (قوله واجاز ابن كيسان) مقابل قوله فلا يقاس عليه (قوله واول عشرة الخ) اي اجعل عشرة تابعة لاثنتي لا لاثني اذا تشا معدودا واحده انثى كما تجعل عشرة تابعة لاحدى لا لاحد اذا تشا معدودا واحده انثى واول عشرة اثني لا اثنتي اذا تشا معدودا واحده ذكر كما تجعل عشر تابعا لاحد اذا تشا معدودا واحده ذكر فقد علم بهذا البيت حكم اثني واثنتي في التركيب هل يطابقان اولا وعلم حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في حال التركيب بالبيت قبله وعلم حكم العشرة في التركيب هل تطابق اولا بالبيت قبله وعلم حكم احد واحدى في التركيب هل يطابق اولا بالبيتين قبله وعلم حكم

الثلاثة

الثلاثة والتسعة في الافراد وتمييزه وتمييز المائة والالف بالابيات قبله وبما قررنا ظهر ان ما قيل ان قول المصنف واول عشرة الخ قد علم من قوله ومع غير احد واحدى الخ اي لان من جملة الغير اثنين واثنتين وقد ذكر فيما تقدم انه يفعل بعشر معه ما فعل به مع احد واحدى وقد فعل بعشر مع احد التذكير ومع احدى التانيث فيفعل ذلك به مع اثنين واثنتين لانهما من افراد الغير واذا علم ذلك علم ايلاء عشر لاثنين وعشرة لاثنتين وهذا ظاهر لا يخفى على من تامل ليس بشيء كما هو ظاهر لا يخفى على متامل (قوله في جزاي سواهما) اي سوى اثنتي عشرة واثني عشر والمراد من جزاي اثني عشر واثنتي عشرة الجزء الاول من كل منهما اذ هما المذكوران قبل وما بقي سواهما فيتناول جزاى السوى العشرة والعشر من اثنتي عشرة واثني عشر واحد عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر والظاهر من قول الشارح قبل واما الجزء الثاني فانه مبني على الفتح مطلقا انه لم يدخل عشرة وعشر من اثنتي عشرة واثني عشر في كلام المصنف وحينئذ فقوله اما العجز اي من التراكيب كلها اما على ما قلنا فظاهر واما على ما قاله الشارح فلقوله قبل واما الجزء الثاني فانه مبني على الفتح مطلقا ثم نسبة تضمن حرف العطف للعجز دون الصدر لان تعلقه به اولا وتعلقه بالصدر ثانيا وحرف العطف يتعلق بالمعطوف فيجر له التشريك مع الاول فالتعلق الاول قبل التعلق الثاني . فاندفع ما اوردوه من لزوم بناء الاجزاء الاول لذلك (قوله فعلة بنائه الخ) ووقوع البناء في الجزء الاول هنا كوقوعه في ليسجنن ويتربصن وغير ذلك ولا يرد ان البناء كالاعراب لا يكون الا آخرا لان البناء هنا في الاخر حقيقة وان كان التركيب صير الكلمتين كالكلمة الواحدة فان المضاف والمضاف اليه مركب وكالكلمة الواحدة ومع ذلك يقع الاعراب على آخر المضاف وآخر المضاف اليه . وما اورد من ان سبب البناء منحصر في شبه الحرف . فقد اجابوا عنه بان ذلك في البناء الاصلي الواجب لا في العارض الجائز وما اورد هنا على قولهم بني كذا على حركة لان له اصلا في التمكن من ان كل اسم له اصل في التمكن . فقد ذكرنا في صدر الكتاب ما فيه فتذكر (قوله ولذلك الخ) اي ولكون علة بناء الصدر وقوع عجزه موقع التاء اعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة وانما ترتب على كون علة بناء الصدر وقوع عجزه موقع التاء اعراب صدر اثني عشر لانتفاء تلك العلة منه لوقوعه موقع ما يقبل النون الذي هو مكان الاعراب ٢ فقوله لوقوع العجز علة لما تضمنته العلة التي قبلها ونظيره ان تقول العلة في حرمة الخمر الاسكار ولذا حل الماء لاستقامة عقل شاربه وما كان كذلك لا اسكار فيه ومثل هذا في عبارة المولفين كثير ومنهم المحققون كالسيد والسعد ٢ فما قيل انظر كيف يجعل هذا ٣ علة الاعراب مع تعليله اياه بقوله ولذلك الخ من غير اتيان بحرف العطف مع ان ذلك غير جائز وهم (قوله اعرب صدر اثني عشر) اي بدليل اختلاف آخره عند اختلاف العوامل (قوله قد فهم من كلامه) اي حيث اقتصر في صور جواز التركيب وتفاصيلها على النيف مع العشرة فانه يشير الى عدم الجواز في الجملة . وما قيل ان السكوت في مقام النفي يقتضي الحصر ممنوع (قوله ولعله للالباس في نحو رايت خمسة عشرين الخ) قد يقال الالباس موجود في نحو خمسة عشر فانه يحتمل خمسة من ثياب مثلا لعشر نسوة مثلا . والجواب الفرق بان عشرين تمييزها

واثنا عشر رجلا (واليا لغير الرفع) وهو النصب والجر (وارفع بالالف ❊) كما رايت واما الجزء الثاني فانه مبني على الفتح مطلقا (والفتح في جزاي سواهما) اي سوى اثنتي عشرة واثني عشر (الف ❊) اما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف واما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث في لزوم الفتح ولذلك اعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا محل بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال احد عشرك ولا يقال اثنا عشرك ❊ تنبيهان ❊ الاول قد فهم من كلامه انه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز خمسة عشرين ولعله للالباس في نحو رايت خمسة عشرين رجلا فانه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك ❊ الثاني اجاز الكوفيون اضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا اضيف نحو خمسة عشرك (وميز العشرين) وبابه (للتسعينا ❊ بواحد) منكر منصوب (كاربعين حينا ❊) وخمسين شهرا ويقدم النيف بحالتيه اي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التانيث ثم يذكر العقد

---

(٣) قوله يجعل هذا الخ المشار اليه هو ما سبق من قوله لوقوع الخ تامل

معطوفا على النيف فيقال في المذكر ثلاثة وعشرون رجلا وفي المونث تسع وتسعون نعجة (وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون) وبابه اي بمفرد منكر منصوب (فسوينهما *) نحو احد عشر كوكبا واثنتي عشرة عينا واما وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فاسباطا بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان اسباطا تمييزا لذكر العددان وافرد التمييز لان السبط مذكر وزعم الناظم انه تمييز وان ذكر امما رجح حكم التانيث * تنبيهات * الاول يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندي احد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينارا ناصريا ومراعاة المعنى فتقول ظاهرية وناصرية ومنه قوله

فيها اثنتان واربعون حلوبة * سودا كخافية الغراب الاسحم

الثاني قد يضاف العدد الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشرو زيد ويفعل ذلك بجميع الاعداد المركبة إلّا اثني عشر فيقال احد عشرك وثلاثة عشرك ولا يقال اثني عشرك لان عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الاضافة ولا يقال اثناك لئلا يلتبس باضافة اثنين بلا تركيب * الثالث حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا ان وجد العقل نحو عندي خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر جارية وعبدا وان فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو عندي خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا وللمونث ان فصلا نحو عندي ست عشرة ما بين ناقة وجمل او ما بين جمل وناقة وفي الاضافة لسابقهما مطلقا نحو عندي ثمانية اعبد وآم وثمان آم واعبد ولا يضاف عدد اقل من ستة الى مميزين مذكر ومونث لان كلا من المميزين جمع واقل الجمع ثلاثة * الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز واما قوله

على انني بعد ما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كميلا

فضرورة (وان اضيف عدد مركب * يبق البنا) في الجزاين على حاله نحو احد عشرك مع احد عشر زيد بفتح الجزاين هذا هو الاكثر لان البناء يبقى مع الالف واللام بالاجماع فكذا مع الاضافة والثاني ان يعرب عجزه مع بقاء التركيب

مفرد منصوب فاذا ركبت معها النيف بقي التمييز كذلك فيجيء الاحتمال واما العشرة فتمييزها قبل التركيب مجرور وبعد التركيب منصوب فلا الباس تامل (قوله معطوفا على النيف) قيل ولو بغير الواو (قوله فاسباطا بدل) لا يشكل كما قال المصرح وتبعوه على قولهم المبدل منه في نية الطرح لان معناه ان العامل ينصب على المبدل وحده وعلى البدل وحده لا انه ينصب عليهما انصبابة واحدة كما في بقية التوابع نبه على ذلك الشيخ الاثير وغيره ولا انه ملغى حتى يقال ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كمية العدد على انه فرق بين المطروح بالفعل وبين ما في نيته وفوات الفائدة المذكورة على الاول لا الثاني وقد ذكر الفاكهي ايضا ان مذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك رايت غلامه رجلا صالحا فلو اسقطته لم يصح كلامك وعليه الرضي والسعد التفتازاني ومثله في التصريح في باب عطف البيان (قوله لذكر العددان وافرد التمييز) في الكشاف (١) ان قلت تمييز ما عدا العشرة مفرد فوجه جمعه ما هو قلت المراد اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباط موقع قبيلة كما قال « بين رماحي مالك ونهشل » وقال عليه المصنف مقتضاه جواز رايت احد عشر انعاما على ارادة احدى عشرة جماعة كل منها نعم ولا باس برايه لو ساعده استعمال وقوله كل قبيلة اسباط لا سبط خلاف قول ايمة اللغة السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب وعليه فمعنى قطعناهم اثنتي عشرة اسباطا قطعناهم اثنتي عشرة قبائل بايقاع اسباط موقع قبائل لا قبيلة فلا يسوغ انه تمييز بل بدل والتمييز محذوف هذا كلامه . وفي تفسير النسفي انما لم يقل اثني عشر سبطا لان المراد اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة اسباط لا سبط فوضع اسباط موضع قبيلة والاسباط اولاد الولد وقوله امما بدل من اثنتي عشرة لان كل اسباط كانت امة عظيمة وكل امة توم خلاف ما تومه الاخرى . اه . (قوله ولا يقال اثناك) اذا اريد العدد وكذا اذا كانت الاثنى عشر علما على شخص وقصد التنكير لانه وان انتفت تلك العلة لكن خلفتها علة اخرى وهي ان تغيير الاعلام سيما بمثل هذا لا يسوغ فافهم (قوله لمذكرهما مطلقا) اي تقدم المذكر او تاخر اتصل التمييز او انفصل وقوله وان فقد العقل مفهوم قوله سابقا ان وجد العقل وقوله وللمونث ان فصلا اي والحكم للمونث ان فصلا وهذا بيان لمفهوم قوله سابقا بشرط الاتصال وقوله في الاضافة عطف على قوله سابقا في التركيب وقوله لسابقهما مطلقا اي الحكم لسابقهما عاقلا او لا سبق المذكر او المونث . وعبارة التسهيل في هذا فصل حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا ان وجد العقل وإلّا فلسابقهما بشرط الاتصال ولمونثهما ان فصلا ببين وعدم العقل ولسابقهما في الاضافة مطلقا (قوله وان اضيف عدد مركب) هذا صريح في ان مجموع العدد المركب هو المضاف وما بعده

مضاف

---

(١) نص عبارة الكشاف فان قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعا وهلا قيل اثني عشر سبطا قلت لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا لان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة اسباطا لا سبط فوضع اسباطا موضع قبيلة ونظيره بين رماحي مالك ونهشل

مضاف اليه (قوله كبعلبك) اي في كون عجزه معربا مع بقاء التركيب (قوله ومنع في التسهيل القياس عليه) وان كان لغة مراعاة لضعفها وعبارة التسهيل وقد يجري ما اضيف منها مجرى بعلبك وابن عرس ولا يقاس على الاول خلافا للاخفش ولا على الثاني خلافا للفراء (قوله مطلقا) اي حتى في ثمانية عشر (قوله في ثماني اذا ركب الخ) هكذا وقع في التسهيل فقال البدر الدماميني ورتبها المصنف على ما ينبغي لها فلو نبه على رجحان المتلو وضعف التالي فيهن كان حسنا غير ان الرضي زعم ان فتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وكانه راي قاده اليه ما ابداه من العلة وظاهر كلام الجماعة انها مرتبة على نحو ما حكاه المصنف (قوله لبضعة الخ) ندر من العرب من يكسر باءه (قوله ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة) في كتاب الزيادي مسندا الى الشعبي قال لما نزلت الم غلبت الروم الى في بضع سنين قال المشركون لابي بكر رضي الله عنه الا ترى الى صاحبك يزعم ان الروم تظهر على فارس قال صدق فخاطروه على قلائص وجعلوا الاجل ست سنين فجاءت الست سنين ولم تظهر الروم فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا بكر كم البضع فقال ما بين الثلاث الى التسع فقال فهل مضت التسع قال لا قال فاذهب فزايدهم في الخطر ومادهم في الاجل فتزايدوا قلوصين الى مثلها وجعلوا الاجل تمام تسع سنين فلم تات التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر بظهور الروم على فارس ٠ اه ٠ (قوله فما فوقهما) اي صغ من اسم اثنين فاسم ما فوق الاثنين وهو اسم الثلاثة وهذا على نسخ فيها فما فوقهما بالتثنية والكثير من النسخ فما فوقها بالافراد اي فما فوق كلمة اثنين من باقي كلمات العدد (قوله فليس بوصف) قد ذكر الرضي انه وصف من وحد يحد وحدا اي انفرد (قوله فتضيفه) يشير الى ان مفعول تصف في كلام المصنف ضمير محذوف يعود الى الوصف المذكور (قوله لان العرب تقول ثنيت الرجلين) قاله ابن القطاع ايضا في كتاب الافعال (قوله فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر)

كبعلبك حكاه سيبويه من بعض العرب نحو احد عشرك مع احد عشر زيد واليه اشار بقوله (وعجز قد يعرب *) واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم انه الافصح ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصلها في الاعراب ومنع في التسهيل القياس عليه وقال في شرحه لا وجه لاستحسانه لان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو ان يضاف صدره الى عجزه مزالا بناؤهما حكى الفراء انه سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك وذكر في التسهيل انه لا يقاس عليه خلافا للفراء * تنبيهات * الاول قال في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر يعني باضافة الاول الى الثاني دون اضافة المجموع كقوله

كلف من عنائه وشقوته   بنت ثماني عشرة من حجته

اي من عامه ذلك وفي دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يجيزون اضافة صدر المركب الى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثاني في ثماني اذا ركب اربع لغات فتح اليا وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا   وثمان عشرة واثنتين واربعا

وقد تحذف ياؤها ايضا في الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله

لها ثنايا اربع حسان   واربع فثغرها ثمان

وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء * الثالث قال في شرح الكافية لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع في الافراد والتركيب وعطف عشرين واخواته عليه نحو لبثت بضعة اعوام وبضع سنين وعندي بضعة عشر غلاما وبضع عشرة امة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وببضع من ثلاث الى تسع ٠ اه ٠ (وصغ من اثنين فما فوق) اي فما فوقهما (الى عشرة) وصفا (كفاعل) اي على وزن فاعل (من فعلا *) كضرب نحو ثان وثالث ورابع الى عاشر واما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من اول الامر (واختمه في التانيث بالتا ومتى * ذكرت) اي صغته لمذكر (فاذكر فاعلا بغير تا *) فتقول في التانيث ثانية الى عاشرة وفي التذكير ثان الى عاشر كما تفعل باسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة وانما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم انه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه (وان ترد) بالوصف المذكور (بعض) العدد (الذي منه بني * تضف اليه مثل بعض بين *) اي كما يضاف البعض الى الكل نحو اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وتقول ثانية اثنتين وثالثة ثلاث الى عاشر عشرة وعاشرة عشر وانما لم ينصب حينئذ لانه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعا عن فعل فالتزمت اضافته لان المراد احد اثنين واحدى اثنتين واحد عشرة واحدى عشر فتضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالاضافة هذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش وقطرب والكسائي وثعلب الى انه يجوز اضافة الاول الى الثاني ونصبه اياه كما يجوز في ضارب زيد فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده والى هذا ذهب في التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة اقوال

* تنبيه * قال في الكافية

وثعلب اجاز نحو رابع اربعة وما له متابع

وقال في شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به واجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له في ذلك هذا كلامه فعمم المنع وقد فصل في التسهيل وخص الجواز بثعلب وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم . اهـ . (وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق) اي اذا اردت بالوصف المصوغ من العدد انه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له (فحكم جاعل له احكما *) فان كان بمعنى المضي وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله فتقول هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة اي هذا مصير الثلاثة اربعة وتونث الوصف مع المونث كما سبق فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لانك تقول ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى احد ما يضاف اليه فان الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل فالتزمت اضافته كما سبق * تنبيهات * الاول الوصف حينئذ ليس مصوغا من الفاظ العدد وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع * الثاني لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا واجازه بعضهم وحكاه عن العرب * الثالث افهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالاعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالاضافة . اهـ .

(وان اردت مثل ثاني اثنين * مركبا فجيء بتركيبين *) اي اذا اردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض اصله كثاني اثنين فجيء بتركيبين صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التانيث فتقول في التذكير ثاني عشر اثني عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفي التانيث ثانية عشرة اثنتي عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة باربع كلمات مبنية واول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثاني الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل ووراءه استعمالان آخران الاول منهما ان يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هذا اشار بقوله (او فاعلا بحالتيه) يعني التذكير والتانيث (اضف * الى مركب بما تنوي يفي *) يفي جواب اضف فهو مجزوم

اي لانه كثاني رجلين الذي سمع له ثنيت الرجلين وانظر رد الشيخ الاثير على المصنف في هذا ورد الموضح عليه في التصريح (قوله تنبيه الخ) غرضه من هذا التنبيه بينه في قوله فعمم في المنع الخ وحاصله ان كلامه في شرح الكافية مخالف لكلامه في التسهيل من وجهين الاول انه عمم في المنع في شرح الكافية مع انه فصل في التسهيل بين ثان فيعمل وغيره فلا يعمل الثاني انه خص الجواز في شرح الكافية بثعلب مع انه نقله في التسهيل عن الاخفش هذا وعبارة التسهيل المشار اليها يصاغ موازن فاعل من اثنين الى عشرة بمعنى بعض اصله فيفرد او يضاف الى اصله وينصبه ان كان اثنين لا مطلقا خلافا للاخفش (قوله المصوغ من العدد) هذا مجاراة للتسمح الذي ارتكبه المصنف في قوله سابقا وصغ من اثنين الخ وسيبين المراد بعد هذا في التنبيهات (قوله فتقول هذا رابع ثلاثة الخ) هذا اشارة الى ان الاقلية والاكثرية في كلام المصنف والتحتية في كلامه هي معتبرة بدرجة واحدة فقط على ما هو المتبادر (قوله اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة) يشير الى ان معنى تصيير الاثنين ثلاثة بالثالث ان المجموع من الاثنين والواحد يصير ثلاثة لا ان الاثنين المنضم لهما الثالث تصير ثلاثة كما قد يتوهم بل جعله بعض سببا في قلة النصب بفاعل في هذا الباب على باب اسم الفاعل فتدبر (قوله الوصف حينئذ) اي حين اذ كان بمعنى بعض كذا او كان بمعنى جاعل ومن قال اي حين اذ اريد ما ذكر فما اعطى حق التفسير (قوله لا يستعمل هذا الاستعمال ثان) هذا صريح في انه كلام على الاستعمال الاخص من مجرد الجواز وان من الناس من اجاز ذلك الاستعمال فلا معنى لما قيل رد بانه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا اي مصير الواحد اثنين بنفسه (قوله باربع كلمات مبنية) اي في غير ما اذا كانت الكلمة الثالثة اثني او اثنتي (قوله واول التركيبين مضاف الى ثانيهما) اي اعم من ان تكون الى الثاني حقيقة كما اذا لم يكن التركيب الثاني اثني عشر او اثنتي عشرة او حكما كما اذا كانه لان الاضافة حينئذ حقيقة الى الصدر اما العجز فمنزل منزلة نونه (قوله جواب اضف) هذا هو الوجه الدال عليه البيت السابق واما جعله صفة فلا يتم لان ما تنوي من المعنى المبين في قوله وان اردت الخ لا يفي به المركب المضاف اليه فاعل بحالتيه بل مجموع فاعل وذلك المركب

فافهم

فافهم (قوله اشبعت كسرته) لا يظهر داع قوي الى هذا الاشباع تامل (قوله وفيه حينئذ ثلاثة اوجه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وجهان إلّا انه على الاولى بين الوجه الاول بقوله الاول ان يبنى صدره وعجزه الخ وعلى الثانية بين الاول بقوله الاول ان يعرب صدره مضافا الى عجزه (قوله لانه لا دليل حينئذ على ان الخ) هو لازم للوجه الاول ايضا على النسخة الاولى كما لا يخفى (قوله * والثاني ان تعربهما معا) كذا في بعض النسخ وهو يناسب النسخة الثانية من النسختين اللتين بينا قبل وفي بعضها والثالث وهو يناسب الاولى منهما (قوله في موضع خفض) اي باضافة الاول اليه والتركيب حينئذ نظير جاء في غلام سيبويه ولم يمنعه احد واما عدم صحة الاضافة في نحو عبد الله زين العابدين او زيد زين العابدين فللطول مع ظاهر اضافة الشيء لنفسه المنتفي هنا على ان الرضي ذكر ان الاوجه الاضافة في نحو زيد زين العابدين فظهر انه لا مخالفة بين ما هنا وما تقدم في باب العلم فتدبر (قوله وهو مصادم لحكاية الاجماع) اجيب بان المحكي فيه الاجماع على ما يدل عليه كلام حاكيه ما اذا جيء بالتركيبين معا لانه الذي ينتفي فيه تنوين فاعل اللازم لعمله النصب (قوله يورخ) يقرا بالهمز و بالواو اصلا او بدلا . واعلم ان العرب كانت تورخ بالخصب و بالعامل يكون عليهم و بالامر المشهور قال الربيع بن ضبع الفزاري

ها انا ذا آمل الخلود وقد ... ادركت عقلي ومولوي حجرا
ايا امرئ القيس هل سمعت به ... هيهات هيهات مثل ذا عمرا

وقال النابغة

فمن يك سائلا عني فاني ... من الشبان ايام الجبان

وقال الاخر

وما هي إلّا في ازار وعلقة ... مغار ابن همام على حي خثعما

وكانوا قديما يورخون بهبوط آدم من الجنة ثم ارخوا بالطوفان و بغير ذلك فارخوا بعام الفيل وبه ارخ مولد النبي صلى الله عليه وسلم والفجار و بمبعثه عليه الصلاة والسلام و بناء الكعبة و بين مبعثه عليه السلام و بناء الكعبة خمس سنين و بين الفيل والفجار عشرون ولم يزل ذلك شانهم حتى جاء عمر رضي الله عنه وفتح البلاد

اشبعت كسرته والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الاول الذي نويته فتقول في التذكير ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التانيث ثانية اثنتي عشرة الى تاسعة تسع عشرة والثاني منهما ان يقتصر على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني واليه اشار بقوله (وشاع الاستغنا بحادي عشرا * ونحوه) اي ثاني عشر الى تاسع عشر وفي التانيث حادية عشرة الى تاسعة عشرة فتذكر اللفظين مع المذكر وتونثهما مع المونث وفيه حينئذ ثلاثة اوجه الاول ان يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثاني بكماله وان هذا الباقي هو الاول بكماله والثاني ان يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه حذف عجز الاول فاعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم انه يجوز بناوهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الاول * والثالث ان تعربهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ فيجري الاول على حسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة اما اذا اقتصرت على التركيب الاول بان استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزءين على البناء * تنبيهان * الاول انما مثل بحادي عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا احدا واحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادي عشر وحادية عشرة والاصل واحد وواحدة فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة واما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الاصل المرفوض قال في شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب في واحد إلّا في تنييف اي مع عشرة او مع عشرين واخواته * الثاني لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع إلّا ان سيبويه وجماعة من المتقدمين اجازوه قياسا وذهب الكوفيون واكثر البصريين الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر او رابع ثلاثة عشر ولا يجوز ان تحذف النيف من الثاني مع حذف العقد من الاول للالباس ويتعين ان يكون التركيب الثاني في موضع خفض قال في اوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادي اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذكرا * وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه) من التذكير والتانيث (قبل واو يعتمد *) يعني ان العشرين وبابه الى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه فتقول الحادي والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يجوز ان تحذف الواو وتركب فتقول حادي عشرين كما تقول حادي عشر الحاقا لكل فرع باصله فانه يجوز احد عشر بالتركيب ولا يجوز احد عشرين بالتركيب كما مر * تنبيه * لم يذكروا في العشرين وبابه اسما مشتقا وقال بعض اهل اللغة عشرن وثلثن اذا صار له عشرون او ثلاثون وكذلك الى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرن ومتسعن . اه * خاتمة * يورخ بالليالي

فذكر له امر التاريخ وذلك انه قام اليه رجل فقال ارخوا فقال ما ارخوا فقال شي تعمله الاعاجم يكتبون في شهر كذا من سنة كذا فقال عمر حسن فارخوا وقيل ان ابا موسى الاشعري كتب اليه انه يأتينا من قبل امير المومنين كتب ليس فيها تاريخ فلا ندري على ايها العمل وقيل انه كتب مكاملة شعبان فلم يدر اي الشعبانين هل هو الماضي او المستقبل فامر بالتاريخ يومئذ ثم اختلفوا في مفتتح التاريخ فقال بعض من الفيل وقال قوم ببناء الكعبة وقوم بوفاته عليه السلام وقال قوم بالهجرة ثم اتفقوا عليها لانها الوقت الذي امن فيه المسلمون وعز الاسلام ثم اختلفوا فقيل يبدا من الشهور برمضان لانه انزل فيه القرآن وقيل برجب لانه شهر حرام وقيل بالمحرم لانه منصرف الناس من حجهم وهو شهر حرام فاجمعوا عليه (قوله لسبقها) اي في متعارف العرب لان اكثرهم اهل براري يتعسر عليهم معرفة الشهر إلَّا بالهلال وهو انما يكون ليلا . والتعليل بسبقية الليالي تعريض بالزجاجي حيث زعم ان هذا من باب التغليب وفي المغني وهو سهو منه عن حقيقة التغليب . واعلم ان هذا التعليل غير متفق عليه فقد قيل لان اول الشهر ليله فلو حمل على الايام لسقطت من الشهر ليلة وهو قول ابن القاسم في الحمل وهو ضعيف لان اليوم لابد له من ليلة كما ان الليلة لا بد لها من يوم فاذا ارخ باليوم كانت الليلة في ضمنه وقيل لان العدد المونث اخف لسقوط التاء منه وقيل لانه لو لم يمض إلَّا الليلة الاولى دون يومها لارخت فلما ثبت لها التاريخ اولا حمل تاريخ الشهر كله على الليلة دون اليوم وصوبه ابن عصفور (قوله لاول ليلة منه) اي في اول نحو لا يجليها لوقتها او عند اول كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم قاله ابو الفتح وذكر الرضي انها للاختصاص على ما هو اصلها هذا وقال ابن بري قال بعض النحويين اللام مع خلا بمعنى بعد ومع بقي بمعنى قبل فاذا قلت لثلاث خلون فمعناه بعد ثلاث خلون واذا قلت لثلاث بقين فمعناه قبل ثلاث بقين قال وهذا المعنى صحيح (قوله او لغرته) ان كانت الغرة مختصة بالليلة الاولى فالامر بين وان عم الثلاث الاول كما اقتضاه كلام للجوهري وكلاما ابن عصفور والشيخ الاثير فيخصص في المعطوف عليه هنا (قوله او مهله او مستهله) هاوهما مفتوحة وهما اسما زمان كمقدم الحاج . وقول البدر الدماميني اسما مفعول من اهل واستهل مبنيين للمفعول قيل عليه انه تعسف . واعلم انه اولع متاخرو المصريين بكسر هاء مستهل حتى بنوا عليه التورية فقال محيي الدين عبد الظاهر

لا تسالني عن اول العشق اني ... انا فيه قديم هجر وهجره
انا من ادمعي ووجهك ارخـ ... ـت غرامي بمستهل وغره

وقال ابن نباتة

اخط سوالي بالرقاع ولا ارى ... جفاءك ياهذا بوصلك ينسخ
وتذبح جفني بالدموع وما له ... سوى الشهر بعد الشهر في البعد يسلخ
ترى هل لعامي من جبينك غرة ... هلالا بدمعي المستهل يورخ
لئن اشبهت منك الغصون معاطف ... لقد اصبحت ايضا تتيه وتشمخ

لسبقها فحق المورخ ان يقول في اول الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او مهله او مستهله ثم يقول كتب لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون الى عشر ثم لاحدى عشرة خلت الى النصف من كذا او منتصفه او انتصافه

* فائـــدة * في تسمية الشهور والايام التسمية بالمحرم لتحريم القتال فيه . وصفر لخلو الطرقات فيه بحصول الخوف لخروج شهر الامان . والربيعين لانهما صادفا اذ ذاك وقت الربيع . وجمادى لمصادفتهما جمودا وبردا . ورجب لترجيبه اي تعظيمه ويقال فيه الاصب لان الرحمة والامان ينصبان فيه والاصم لانه لا تسمع فيه للسلاح حركة . وشعبان لان القبائل تتشعب فيه اي تتفرق لذهاب شهر الامان رجب . ورمضان لانه صادف اذ ذاك وقت الرمضاء اي شدة الحرارة الذي هو الصيف . وشوال لان الانعام تشول فيه اذنابها من الطير الذي يلدغها . وذو القعدة لقعود الناس فيه عن القتال لانه اول الاشهر الحرم . وذو الحجة لوقوع الحج فيه . والتسمية بالاحد الى الخميس ظاهرة واما بالجمعة فلان العرب كانت تجتمع بها وتعظمها وبالسبت لان السبت القطع وراوا في بعض الكتب القديمة ان الله لم يخلق فيه احدا . وعندهم للشهور اسماء اخر وهي موتمر وناجر وخوان وبصان وحنين ورنى والاصم والعاذل ونائق والوعل ورنة وبرك . وللايام اسماء اخر وهي اول اهون جبار دبار مئوس عروبة شيار (قوله اجود) اي لاختصاره (قوله او ساخه او انسلاخه) منصوب نصب صلاة العصر وقدوم الحاج (قوله وقد تخلف النون الخ) تقدم تحقيقه للشارح عند قول المصنف والله يقضي بهبات وافرة *

* كم وكاين وكذا *

(قوله هذه الفاظ يكنى بها عن العدد) الذي في عبارة غيره العرب تكني عن العدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثره بها وبكاين (قوله لعدد مبهم الجنس والمقدار) قال الرضي كم الاستفهامية والخبرية يدلان على معدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج للمميز المعدود . اه . فما قيل اي مبهم جنسه ومقداره عند المتكلم وهم ظاهر (قوله وخبرية بمعنى عدد كثير) ذكر بعض ان كونها خبرية لا ينافي كونها للانشاء التكثير لان خبريتها انما هي باعتبار دلالتها على الكثرة وانشاءيتها من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج هذا كلامه ولا يذهب عليك انه جار في جميع الاخبار اذ يقال ان خبرية زيد قائم انما هي باعتبار دلالته على ثبوت القيام لزيد اذ هو معروض الصدق والكذب وانشاءيته من جهة الاخبار القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج والاولى ان تسميتها بالخبرية لاشارة الكلام بها الى ان كذا كثير وان الخبرية ليس فيها انشاء اصلا وهو ظاهر كلام الشارح في وجوه افتراق الاستفهامية من الخبرية . واعلم انه ذهب ابو بكر بن طاهر وابن خروف الى انها تقع على القليل والكثير كرب وقالا ان ذلك مذهب سيبويه والكسائي وايده الشيخ الاثير وسيشير الشارح

وهو اجود من لخمس عشرة خلت او بقيت ثم لاربع عشرة بقيت الى تسع عشرة ثم لعشر بقين او ثمان بقين الى ليلة بقيت ثم لاخر ليلة منه او سرارة او سرره ثم لاخر يوم منه او سلخه او انسلاخه وقد تخلف النون التاء وبالعكس والله اعلم *

(كم وكاين وكذا)

هذه الفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا اردف بها باب العدد اما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهي على قسمين استفهامية بمعنى اي عدد وخبرية بمعنى عدد كثير وكل منهما يفتقر الى تمييز اما الاولى فمميزها كمميز عشرين واخوانه في الافراد والنصب وقد اشار الى ذلك بقوله (ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين ككم شخصا سما *) اما الافراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين

فانهم يجيزون جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان السوال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان جاز والّا فلا وهو مذهب الاخفش واما النصب ففيه ايضا ثلاثة مذاهب احدها انه لازم مطلقا والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وعليه حمل اكثرهم - كم عمة لك يا جرير وخالة - والثالث انه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر ان دخل عليها حرف جر وهذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الّا اذا دخل عليها حرف جر والى هذا الاشارة بقوله

(واجز ان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا *) فيجوز في بكم درهم اشتريت النصب وهو الارجح والجر ايضا وفيه قولان احدهما انه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة والثاني انه بالاضافة وهو مذهب الزجاج * واما الثانية وهي الخبرية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كمميز مائة فيكون مفردا مجرورا وقد اشار الى ذلك بقوله (واستعملنها مخبرا كعشرة * او مائة ككم رجال اومره *) ومن الاول قوله - كم ملوك باد ملكهم - ومن الثاني قوله - وكم ليلة قد بتها غير آثم - وقوله

كم عمة لك يا جرير وخـالـة   فدعاء قد حلبت علي عشاري

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع ايضا اما النصب فقيل ان لغة تميم نصب تمييز الخبرية اذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدا خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم واما الرفع فعلى انه مبتدا وان كان نكرة لانها قد وصفت بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولابد من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة * تنبيهات * الاول افراد تمييز الخبرية اكثر وافصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم * الثاني الجر هنا باضافة كم على الصحيح اذ لا مانع منها وقال الفراء انه بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين * الثالث شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية فان ذلك جائز فيها في السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف او مجرور كقوله

كم دون مية موماة يهال لها   اذا تيممها الخريت ذو الجلد

وقوله

كم بجود مقرف نال العلا   وكريم بخله قد وضعه

وقوله

كم في بني بكر بن سعد سيد   ضخم الدسيعة ماجد نفـاع

والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه وقد مر وذهب الكوفيون الى جوازه في الاختيار

الى هذا في وجوه الافتراق (قوله فانهم يجيزون جمعه مطلقا) والبصريون يجعلون ذلك حالا وتقديركم عبيدا ملكت عندهم كم نفسا ملكت حال كونهم مملوكين (قوله ان تجره من مضمرا) جوز ابن الحاجب ان تكون مظهرة نحو وكم من ملك في السموات سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية وانما اوجب الجمهور اضمارها لان جاركم عوض منها (قوله اذا كان مفردا) هذا التقييد اصله لابن هشام الخضراوي فقد قال الشيخ الاثير وقال ابن هشام لا يكون منصوب كم الخبرية جمعا لانه تمييز والتمييز يلزمه ان لا يجمع الّا ما استثني منه . اه . وهو ما ذهب اليه ابو علي الشلوبين ومختار الشيخ الاثير جواز الوجهين كما كان حال خفضه سواء كان النصب مع الفصل او بدونه كما في هذه اللغة بل نص على جواز الجمع السيرافي وفي الكتاب ما يدل عليه وفي الافصاح ظاهر كلام ابي علي وكلام سيبويه وابي العباس انه يجوز نصب مميز الخبرية مفردا كان او جمعا (قوله فقد نسيته) الاولى بالمبالغة في الهجاء حذفه ليكون اشارة الى كثرة خدمه من عمات جرير وخالاته بحيث لم يعرف عددهم اصلا (قوله حينئذ) اي حين الرفع ومقابله حين النصب والجر فان عليه لا يحتاج لتقدير ذلك لان المخبر عنه وان كان متعدد المعنى لاضافته الى متعدد او تمييزه لكنه مفرد في اللفظ (قوله هنا) قيد بالظرف للاحتراز عن كم الاستفهامية فان الجر فيها بمن مضمرة على الارجح (قوله اذ لا مانع منها) اي من الاضافة في كم الخبرية واما الاستفهامية فان المانع فيها هو ان شرط الجر بعدها على مذهب سيبويه والفراء والخليل دخول حرف الجر عليها الذي هو عوض من من المقدرة فلا يمكن ان يكون الجر بالاضافة حينئذ والمقابل وهو الزجاج يمنع عوضية ذلك الحرف فتامل (قوله فان فصل نصب) اي فصل بغير الفعل المتعدي والّا فقد قال الرضي واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات كم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبه يقيد قوله فيما سياتي ايضا تعين النصب وهو مذهب سيبويه (قوله فان ذلك) اي الفصل جائز فيها اي الاستفهامية في السعة يدل على هذا كلامه في وجوه الافتراق (قوله والصحيح اختصاصه بالشعر) اي الفصل بالظرف والجار والمجرور لا مطلقا لئلا

يرد نحو كم تركوا من جنات الخ (قوله وقيل ان كان الفصل بناقص الخ) المراد بالناقص والتام هنا هو المراد بهما فيما تقدم حيث يقولون يخبر بالظرف والمجرور التامين لا الناقصين (قوله وان بناءهما على السكون) في التسهيل وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى (قوله اذا دل عليه دليل) نحو كم صمت اي يوما او يومين لان الصوم لا يكون إلّا فيه (قوله وانهما يلزمان الصدر) اما الاستفهامية فلتضمنها الاستفهام واما الخبرية فلجريانها مجراها هذا ونقل الاخفش عن بعض العرب انه يقدم العامل على كم الخبرية قيل والصحيح القياس عليه (قوله وإلّا فان كانت الخ) اي وإلّا يتقدم عليها حرف جر او مضاف فان كانت كناية عن مصدر لوقوعها مميزة بالجنس الواقعة عليه نحو كم ضربة ضربت او لم تكن كناية عن مصدر وانما كانت كناية عن ظرف نحو كم يوم صمت فيه فهي على الاول منصوبة على المصدر وعلى الثاني منصوبة على الظرف وإلّا تكن كناية عن ظرف ولا عن مصدر فان لم يلها فعل اصلا لا متعديا ولا لازما نحو كم عبد مملوك او وليها فعل والحال انه لازم نحو كم رجل قام او وليها فعل متعد رافع ضميرها نحو كم عبد قتل سيدا او وليها فعل متعد لم يرفع ضميرها بل رفع سببيها اي اسما ظاهرا ملتبسا بضمير يعود عليها نحو كم رجل صحب ابنه الخليفة فهي في محل رفع على انها مبتدا في هذه الصور كلها وان وليها فعل متعد لم يرفع ضميرها ولا سببيها بل رفع اجنبيا فان كان لم ياخذ مفعوله نحو كم رجل ضربت فتكون هي مفعولا له وان اخذ مفعوله نحو كم رجل ضرب زيد عمرا عنده فهي مبتدا إلّا اذا كان الفعل المتعدي الذي بعدها اخذ مفعوله وكان ذلك المفعول ضميرا يعود عليها نحو كم عبد ملكته ففيها حينئذ وجهان احدهما ان تكون مبتدا والاخر ان تكون مفعولة لفعل محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال هذا ايضاح كلامه (قوله يعني هذه اي الخبرية) انما خصص بها مراعاة لكلامه في التسهيل ففيه معنى كاين وكذا كمعنى كم الخبرية الخ ولان كذا المشبهة ايضا لا تكون للاستفهام ومجيء كاين له قليل (قوله في الدلالة على تكثير الخ) هكذا نقله المصنف وغيره وسيعيده الشارح صريحا في الاوجه التي اشتركت فيها كم وكذا قريبا لكن قال بعض على المصنف في كذا الظاهر انها لمجرد عدد مبهم (قوله وينتصب تمييز ذين) اي

وقيل ان كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع اتاني وكم بك ماخوذ جاء في جاز وان كان بتام لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل بجملة كقوله ... كم نالني منهم فضلا على عدم - او بظرف وجار ومجرور معا كقوله

تؤم سنانا وكم دونه   من الارض محدودبا غارها

تعين النصب قاله المصنف وهو مذهب سيبويه * الرابع الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة امور ويفترقان في ثمانية امور فيتفقان في انهما اسمان ودليله واضح وانهما مبنيان وان بناءهما على السكون وقد سبق ذلك في اول الكتاب وانهما يفتقران الى مميز لابهامهما وانهما يجوز حذف مميزهما اذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية وانهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلّا المضاف وحرف الجر وانهما على حد واحد في وجوه الاعراب فكم بقسميها ان تقدم عليها حرف جر او مضاف فهي مجرورة وإلّا فان كانت كناية عن مصدر او ظرف فهي منصوبة على المصدر او على الظرف وإلّا فان لم يلها فعل او وليها وهو لازم او رافع ضميرها او سببيها فهي مبتدا وان وليها فعل متعد ولم ياخذ مفعوله فهي مفعولة وان اخذه فهي مبتدا إلّا ان يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في ان تمييز الاستفهامية اصله النصب وتمييز الخبرية اصله الجر وفي ان تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وفي ان الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلّا في الضرورة على ما مر وفي ان الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وفي ان الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز كم غلمان لي سامـلكهم كما لا يجوز رب غلمان سامـلكهم ويجوز كم عبدا ساشتريه وفي ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي ان الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفي ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون * اه * (ككم) يعني هذه اي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار

(كاين وكذا وينتصب * تمييز ذين او به صل من تصب *)

بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كاين رجلا رايت ومنه قوله

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة   قديما ولا تدرون ما من منعم

وقوله

اطرد الياس بالرجاء فكائن   آلما حم يسره بعد عسر

وتقول كاين من رجل لقيت ومنه وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير وكاين من آية في السموات والارض يمرون عليها وتقول رايت كذا رجلا

* تنبيهات * الاول توافق كل واحدة من كاين وكذا كم في امور وتخالفها في امور اما كاين فانها توافق كم في خمسة امور وتخالفها في خمسة فتوافقها في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الّا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل له بقول ابي بن كعب لابن مسعود كاين تقرا سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه واي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وفي ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده ما سبق وفي انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى وفي انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اجازا بكاين تبيع هذا الثوب وفي ان مميزها لا يقع الّا مفردا واما كذا فتوافق كم في اربعة امور وتخالفها في اربعة فتوافقها في البناء والابهام والافتقار الى المميز وافادة التكثير وتخالفها في انها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الاشارية وانها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما وانها لا تستعمل غالبا الّا معطوفا عليها كقوله

عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا   كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر الناظم ان ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل وقل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وانها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين فانهم اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة و بقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل في غير مسالتي الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكني بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن احد عشر يجوز وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين وبابه * الثاني قد بان لك ان قوله او به صل من تصب راجع الى تمييز كاين دون كذا فلو قال « ككم كاين وكذا ونصبا * وقيل كاين بعده من وجبا » لكان احسن من اوجه احدها التنصيص على الخلف السابق ثانيها التنبيه على اختصاص كاين بمن دون كذا ثالثها افهام ان وجود من بعد كاين اكثر من عدمها لجريان خلف في وجوبها رابعها افادة ان كائن لغة في كاين وفيها خمس لغات افصحها كاين وبها قرا السبعة الّا ابن كثير ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرا ابن كثير وهي اكثر في الشعر من الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله « وكائن بالاباطح من صديق * يراني لو اصبت هو المصابا » (٢ فيه سبق قلم ظاهر)

لا يضاف لان المحكي لا يضاف هذا وسياتي للشارح التصريح بالاعتراض على المصنف بان تمييز كذا لا يجر والتلويح لذلك ايضا حيث مثل لتمييز كاين منصوبا ومجرورا ولتمييز كذا منصوبا فقط (قوله توافق كل واحدة من كاين وكذا كم الخ) اراد من كم هنا مطلقها اي لا بقيد كونها خبرية كما حملها عليه في كلام المتن وقرينة ذلك قوله قريبا وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام اخرى وهو نادر (قوله كاين تقرا سورة الاحزاب آية) كاين مفعول مقدم لتقرا مضمنا معنى تعد . واعلم ان الذي ذكره الرضي ان المقول له ذلك زر بن حبيش لا عبد الله بن مسعود هذا ولما قال لابي ذلك قال له ابي قط ما كانت كذا (قوله بسيطة على الصحيح) مقابله انها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الالف للكاف وتسكين الميم للتخفيف وهو مذهب الكسائي والفارسي (قوله وتركيبها من كاف التشبيه واي المنونة) اي وقد زال التشبيه من الكاف والاستفهام من اي وحدث معنى التكثير وقال ابن عصفور الكاف زائدة الا ترى انك لا تريد بها معنى التشبيه ومع ذلك هي لازمة ولذلك لا تتعلق . واعلم ان الشيخ الاثير استظهر ان كاين بسيطة واستدل عليه بما جاء فيها من اللغات لان التصرف في اللفظ يابى تركيبه (قوله لان التنوين لما دخل الخ) اي انما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه واي المنونة جواز الوقف عليها بالنون الخ لان التنوين لما دخل الخ (قوله وانها يجب نصب تمييزها الخ) عطف على قوله وانها (٢) يجب نصبها او على انها مركبة الخ وليس من كلام التسهيل كما هو ظاهر (قوله ولهذا قال فقهاؤهم) اي الكوفيين قيل مثلهم الحنفية (قوله وبقوله كذا كذا درهما الخ) ما ذكره في كذا درهما وكذا وكذا درهما وكذا كذا درهما هو الذي ذكره ابن الحاجب وابن شاس والشيخ خليل ومذهب سحنون يسال القائل ويقبل تفسيره (قوله في غير مسالتي الاضافة الخ) اما فيهما فيفسران بجمع معرف بالالف واللام مجرور بمن (قوله قد بان لك ان قوله او به صل الخ) اي من قوله وانها يجب نصب تمييزها فلا

يجوز جره بمن اتفاقا (قوله ومنه قوله واسلمني الزمان الخ) كلام الشيخ الاثير في كتابه المسمى بالشذا في احكام كذا يقتضي ان كذا في هذا البيت من النوع الاول وهو ما وقعت فيه كناية عن غير العدد وانها هنا كناية عن حال نكرة والمعنى خذلني الزمان حال كوني كذا وما اندرج عليه الشارح هو مقتضى كلام المغني (قوله عن الحديث الذي اردت ابهامه) قال ابن بغى وهي كناية عن الحديث المراد ابهامه ولكن قال غيره يقال للمرسل بحديث قل كيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وضمها وكسرها (قوله بفتح التاء وكسرها) اي او ضمها ففي التسهيل بعد ما ذكر الفتح وتكسر او تضم تاء كيت وذيت (قوله وليس فيهما حينئذ) اي حين التركيب الا البناء على الفتح والتقييد بالظرف للاحتراز عن حين التخفيف فان فيها اذ ذاك الاوجه الثلاثة . هذا وقد وجه الرضي بناءهما فقال وانما بنيتا لان كلا منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تحتمل اعرابا ولا بناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام . واورد انه كان يجب بناؤهما كالجمل . واجاب بجواز خلو الجمل من الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد وهو ممنوع الخلو عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي كون الكلمات عليه وهو البناء اذ يكفي بعض المبنيات الخالي عن الاعراب عريه عن سبب الاعراب فصار ذلك العري سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم . واورد انهما وضعتا كناية عن ذوات المحل من الجمل نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قام وهي في محل نصب . واجاب بعروض الاعراب لمحكي الجمل فلم يعتد به و بناؤهما على الفتح استثقالا للياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل وعلى الكسر والضم تشبيها بجير وحيث (قوله ولا يقال كان من الامر كيت) اي بل يقال كيت وكيت . قال في اللباب ولا تستعمل كيت وكيت الا مكررتين قال ابن هشام وهو المعروف هذا وقال ابو علي اذا قلت كان من الامر كيت وكيت فكان شانية مخبرا عنها بكيت وكيت ولا يكون اسمها كيت وكيت كما لا يكون جملة قال ابن هشام لله در هذا الامام ما ادق نظره قال وسالني سائل بم يتعلق من الامر حيث شانيتها بل كيف يكون اسمها شانيا ويتعلق بها مجرور وتودي معنى الشان فقلت الظاهر انه باعني مقدرا قال البدر الدماميني انت خبير بانه يلزم على ما قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير الشان بغير جملة مصرح بجزءيها . واجاب غيره بانه لكون كيت مع افراده كناية عن جملة ومن ثم ادعي كونها في محل

* الحكاية *

(قوله احك باي) باوه للالة وهو بالنسبة لاي وبمن ظاهر وكذا بالنسبة للعلم لانه محكي به مع من وان كان المحكي ايضا علما ثم المراد اي الاستفهامية يدل

والثالثة كاين مثل كعين وبها قرا الاعمش وابن محيصن * والرابعة كيئن بوزن كيعن * والخامسة كان على وزن كعن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال * الثالث تاتي كذا هذه اعني المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا وكذا وتكون كذا ايضا كلمتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية نحو رايت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قوله

واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس

وتدخل عليها ها التنبيه نحو اهكذا عرشك * خاتمة * يكنى عن الحديث الذي اردت ابهامه ايضا بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح اشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا على الاصل كان من الامر كية وكية وذية وذية وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد من تكررها وكذلك ذيت لانها كناية عن الحديث والتكرير مشعر بالطول *

(الحكاية)

هذا الباب للحكاية باي وبمن والعلم بعد من (احك

باي ما لمنكور سئل * عنه بها في الوقف او حين تصل *)

اي يحكى باي وصلا ووقفا ما لمنكور

مذكور مسئول عنه بها من اعراب وتذكير وافراد وفروعهما فيقال لمن قال رايت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا واية وايين وايتين وايين وايات هذا في الوقف وكذا في الوصل فيقال ايا ياهذا واية يا هذا الى آخرها واعلم انه لا يحكى بها جمع تصحيح إلّا اذا كان موجودا في المسئول عنه او صالحا لان يوصف به نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون هذه اللغة الفصحى وفي لغة اخرى يحكى بها ما له من اعراب وتذكير وتانيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال ايا او ايا ياهذا لمن قال رايت رجلا او رجلين او رجالا واية او اية ياهذا لمن قال رايت امراة او امراتين او نساء (ووقفا احك ما لمنكور بمن * والنون حرك مطلقا واشبعن *) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني هذا في المفرد المذكر (وقل) في المثنى المذكر (منان ومنين بعد) قول القائل (لي * الفان بابنين) وضرب حران عبدين فمنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعدل *) وانما حرك في النظم للضرورة (وقل) في المفرد المونث (لمن قال اتت بنت منه *) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامة التاء وقل في المثنى المونث لمن قال لي زوجتان مع امتين او ضربت حرتان رقيقتين منتان ومنتين فمنتان لحكاية المرفوع ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل تا المثنى مسكنه * والفتح) فيها (نزر) اي قليل وانما كان الفتح اشهر في المفرد والاسكان اشهر في التثنية لان التاء في منت متطرفة وهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك منتان (وصل التا والالف * بمن) في حكاية جمع المونث السالم فقل (بإثر) قول القائل (ذا بنسوة كلف *) منات باسكان التاء (وقل) في حكاية جمع المذكر السالم (منون ومنين مسكنا) آخرهما (ان قيل جا قوم لقوم فطنا *) او ضرب قوم قوما فمنون للمرفوع ومنين للمجرور والمنصوب * تنبيه * في الحكاية بمن لغتان احداهما وهي الفصحى ان يحكى بها ما للمسئول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ولم يذكر المصنف غيرها والاخرى ان يحكى بها اعراب المسئول عنه فقط فيقال لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نساء منو وفي النصب منا وفي الجر مني (وان تصل فلفظ من لا يختلف *) فتقول من يا فتى في الاحوال كلها هذا هو الصحيح واجاز يونس اثبات الزوائد وصلا فيقول منو يا فتى وتشير الى الحركة في منت ولا تنون وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع وتنون منات ضما وكسرا وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر « اتوا ناري فقلت منون انتم ... » وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين احدهما اثبات العلامة وصلا والاخر تحريك النون وقال ابن المصنف

عليه قوله سئل عنه بها ويوخذ من كلام التسهيل جواز ان تكون الباء للظرفية فانه قال حكى فيها اي اي مطلقا وستسمع قريبا عبارته (قوله مذكور) كانه تعريض بالمصنف حيث لم يذكره في ضابطه هذا النوع من الحكاية لكنه يلزمه مثله حيث لم يقل مذكور في كلام غيره فان مجرد ذكر المسئول عنه المنكر لا يصحح الحكاية كما في قولك ابتداءً اي رجل بل يكون على حسب العوامل نعم لزوم ما لزم المصنف اشد بل قد يقال ان المتبادر من كونه مذكورا انه ذكر في كلام الغير مع ان ما صنعه الشارح عين عبارة المصنف في التسهيل ففيه ان سئل باي عن مذكور منكر عاقل اوغيره حكي فيها مطلقا (قوله اوصالحا) عطف على موجودا فيصير المعنى او كان جمع التصحيح صالحا لان يوصف بجمع التصحيح وهو غير صحيح فيجعل الضمير للجمع بدون قيده حتى يصير المعنى او كان الجمع صالحا لان يوصف بجمع التصحيح ولو رفع صالحا بالعطف على الضمير المستتر النائب عن الفاعل في موجودا لما وقع في مثل ذلك اذ يصير المعنى اذا كان جمع التصحيح موجودا في المسئول عنه هو اوصالح لان يوصف به ولا ريب في استقامة هذا المعنى (قوله منان ومنين الخ) اعلم انه اختلف النحويون في هذه الحروف اللاحقة لمن فذهب المبرد وابو علي الى انها حروف زيدت اولا ولزمت عنها الحركات وذهب بعضهم الى انها عوض من لام العهد لان النكرة متى اعيدت كانت باللام لئلا يتوهم ان الثاني غير الاول وذهب ابو سعيد الى ان الحركات وقعت بها الحكاية ثم اشبعت فتولدت عن الحركات الحروف اذ لا يوقف على حركة وذهب بعض الى ان الالف في حكاية النصب بدل من التنوين لاجل الوقف وهكذا الواو والياء واما سيبويه فلم يتكلم على هذه الاحرف وقال في هذا الباب وسنبين وجه هذه الواو والتاء والالف في غير هذا الموضع ان شاء الله لكنه لم يوف بهذا الوعد فافهم (قوله وقد يقال منت باسكان النون وسلامة التاء) ادراج قد للتنبيه على قلته لان ما قبله هو الافصح (قوله وانما كان الفتح هو الاشهر) اي وان كان القياس التسكين لكون الافصح في المفرد التسكين كما تقدم (قوله لئلا يلتقي ساكنان) انما ترتب مع هذا الاشهرية لا الوجوب لان التقاء الساكنين

يجوز في

يجوز في الوقف (قوله والاخر انه حكى مقدرا) وذلك لان قوله اتوا ناري حكاية لما وقع له مع الجن وانه حين اتيانهم له قال لهم منون انتم ولا يخفى ان المفهوم من هذا الكلام انه حين اتيانهم لم يتكلم بقوله اتوا ناري ثم بقوله منون انتم بل لم يتكلم بقوله اتوا ناري الا بعد قوله منون انتم حين اتيانهم اخبارا بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى وقول التصريح انه ليس من حكاية المقدر ممنوع منعا واضحا بل قال الشهاب عندي انه سهو كذا في الحواشي الياسينية على المتن فافهم (قوله ويغلط) بالبناء للنائب والمنشد نائب فاعل وبه يتعلق على احدى الروايتين واما بالرواية الاخرى فمتعلق بالمنشد (قوله وليس الامر كما يظن) اصل هذا الاعتراض على الزجاج للاستاذ ابن السيد فانه قال لقد صدق ابو القاسم فيما حكاه عن ابن دريد ولكنه اخطا في تخطية رواية من روى عموا صباحا لان هذا الشعر الذي انكره واقع في كتاب سد مارب ونسبه واضع الكتاب الى خديج بن سنان الغساني في حكاية طويلة وزعم انها جرت له مع الجن وكلا الشعرين اكذوبة من اكاذيب العرب لم يقع قط فمنهم من يرويه على الصفة التي ذكرها ابو زيد ومنهم من يرويه على ما وقع في كتاب السد والشعر الذي على قافية الميم ينسب الى شمر بن الحرث الضبي وينسب الى تابط شرا واما الشعر الذي على قافية الحاء فلا اعلم خلافا انه ينسب الى خديج بن سنان الغساني (قوله وهي مشهورة) هي هذه

ونار قد حضات بعيد وهن … بدار ما اريد بها مقاما
سوى ترحيل راحلة وعين … اكالئها مخافة ان تناما
اتوا ناري فقلت منون انتم … فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فقلت الى الطعام فقال منهم … زعيم نحسد الانس الطعاما
لقد فضلتم بالاكل فينا … ولكن ذاك يعقبكم سقاما

وحضات بالحاء المهملة والضاد المعجمة والهمزة يعني شعلت وبعيد تصغير بعد والوهن قريب من نصف الليل وترحيل الراحلة ازالة الرحل عن ظهر الناقة واكالئها اي احفظها لئلا تنام وعموا ظلاما بكسر العين وفتحها اي انعموا ظلاما والزعيم الرئيس (قوله اولها الخ) بعد البيتين المذكورين ابيات اخر وهي

اتيتهم وللاقدار حتم … تلاقي المرء صبحا او رواحا
اتيتهم غريبا مستضيفا … راوا قتلي اذا فعلوا جناحا
اتوني سافرين فقلت اهلا … رايت وجوههم وسما صباحا
نحرت لهم وقلت لهم هلموا … كلوا مما طهيت لكم سماحا
اتاني قاشر وبنو ابيه … وقد جن الدجا والنجم لاحا
فنازعني الزجاجة بعد وهن … مزجت لهم بها عسلا وراحا
وحذرني امورا سوف تاتي … اهز لها الصوارم والرماحا
سامضي للذي قالوا بعزم … ولا ابغي لذلكم قداحا
اساءت الظن فيه ومن اساء … بكل الناس قد لاقى نجاحا

والاخر انه حكى مقدرا غير مذكور وقد اشار المصنف الى البيت المذكور بقوله (ونادر منون في نظم عرف *) وهو لتابط شرا ويقال لشمر الغساني وتمامه - فقالوا الجن قلت عموا ظلاما - ويروى عموا صباحا ويغلط المنشد على احدى الروايتين بالرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجي فغلط من انشده صباحا وليس الامر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة فهو على رواية عموا ظلاما من ابيات رواها ابن دريد عن ابي حاتم السجستاني عن ابي زيد الانصاري اولها

ونار قد حضات بعيد وهن
بدار ما اريد بها مقاما

وهي مشهورة وعلى رواية عموا صباحا من ابيات معزوة الى خديج بن سنان الغساني اولها

اتوا ناري فقلت منون انتم
فقالوا الجن قلت عموا صباحا
نزلت بشعب وادي الجن لما
رايت الليل قد نشر الجناحا

قيل وكلا الشعرين اكذوبة من اكاذيب العرب (والعلم احكينه من بعد مَن * ان عريت من عاطف بها اقترن *) فتقول لمن قال جاء زيد مَن زيد ورايت زيدا مَن زيدا ومررت بزيد مَن زيد وهذه لغة الحجازيين واما غيرهم فلا يحكون بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد مَن مرفوعا مطلقا لانه مبتدا خبره مَن او خبر مبتدوه مَن فان اقترنت بعاطف نحو ومَن زيد تعين الرفع عند جميع العرب * تنبيهات * الاول يشترط لحكاية العلم بمن ان لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال سمعت شعر الفرزدق لان هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه * الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رايت زيدا واباه مَن زيدا واباه ومَن قال رايت اخا زيد وعمرا مَن اخا زيد وعمرا * الثالث اجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم والصحيح المنع * الرابع لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف الى علم فلا يقال مَن زيدا العاقل ولا مَن زيدا ابن الامير لمن قال رايت زيدا العاقل او رايت زيدا ابن الامير ويقال مَن زيد ابن عمرو لمن قال رايت زيد بن عمرو * الخامس فهم من قوله احكينه ان حركاته حركات حكاية وان اعرابه مقدر وقد صرح به في غير هذا الكتاب

وقد تاتي الى المرء المنايا بابواب الامان سدى صراحا
سيبقي حكم هذا الدهر قوما ويهلك آخرون به ذباحا
اثعلبة ابن عمرو ليس هذا اوان السير فاعتد السلاحا
الم تعلم بان الذل موت يتيح لمن الم به اجتياحا
ولا يبقي نعيم الدهر الّا لقوم ماجد صدق الكفاحا

سافرين كاشفين عن وجوههم ووسما جمع وسيم بمعنى جميل وصباحا بكسر الصاد جمع صبيح وطهيت طبخت وقاشر اسم جني والقداح بكسر القاف جمع قدح بكسرها ايضا سهم لا نصل له ولا ريش يكتبون على بعضها افعل وعلى بعضها لا تفعل وبعضها غير مكتوب عليه ويخلطونها فان خرج مكتوب عليه عملوا بمقتضاه وان خرج غير مكتوب عليه اعادوا العمل وضمير فيه للقداح وصراحا بضم الصاد اي ظاهرا وذباحا بضم الذال نبت يقتل من اكله والاجتياح الاستئصال والقرم السيد (قوله قيل وكلا الشعرين الخ) قائله الاستاذ ابن السيد البطليوسي كما تقدم (قوله والعلم) ليس معمولا لاحكينه مقدما عليه حتى يفيد تقديمه قصر الحكاية عليه دون غيره من المعارف على ما وهم بل لمحذوف فان قدر مقدما افاد ذلك والّا فلا كما صرح به في التلخيص نعم يستفاد ذلك من عبارة المصنف حيث خصص لفظ العلم فانه يشير بطريق المفهوم لعدم جريان ذلك في غير العلم فافهم ثم حكاية العلم من بعد مَن لرفع توهم ان المسئول عنه غير الاول (قوله وهذه لغة الحجازيين) كذا في التسهيل قال الشيخ الاثير المنقول ان الحجازيين قد يرفعونه على كل حال كلغة غيرهم وقد يحكون اعرابه وبنوا تميم يعربون ولا يحكون والاعراب اقيس لانها لا تتصور الّا بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع ولذلك يجيز الحجازيون الاعراب فيرجعون الى اللغة التميمية ولا يجيز بنو تميم الحكاية اصلا (قوله فلا يحكون) لان وقوع الاسم عقب ذكر المحكي بصورته ظاهر في ان المسئول عنه هو الاول (قوله فان اقترنت بعاطف) كلام بعض المحققين يشير الى ان العطف حقيقي وانه هنا بالواو او الفاء وانه قريب من عطف التلقين فانه قال اذا قيل لك رايت زيدا فقلت ومَن زيد فليس الّا الرفع وكذلك في مررت بزيد ونحوه وكذلك الفاء اذا قلت فمن زيد . وسبب ذلك ان الغرض بالحكاية بيان ان المسئول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطفت جملة السوال على كلام المسئول صار في ذلك بيان ان المسئول عنه هو الاول لانك لا تبتدي سوالا عما لم يذكر مصدرا بحرف العطف اذ كان حرف العطف لازما للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه . اه . (قوله ومَن قال رايت اخا زيد وعمرا مَن اخا زيد وعمرا) هكذا في بعض النسخ وهو للناظم في شرح الكافية ففيه اختلف في حكاية العلم معطوفا او معطوفا عليه غير علم فبعضهم اجاز وبعضهم منع نحو قولك مَن سعيدا وابنه لمَن قال رايت سعيدا وابنه ومَن غلام زيد وعمرا لمَن قال رايت غلام زيد وعمرا هذا كلامه وفي شرح الشارح البدر وفي حكاية العلم معطوفا عليه غير علم خلاف فمنهم مَن منع ذلك ومنهم مَن اجازه فيقولون لمَن قال رايت سعيدا وابنه مَن سعيدا وابنه ولمن قال رايت غلام زيد وعمرا مَن غلام زيد وعمرا الى هنا كلامه وفي بعض النسخ

الثاني

الثاني شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وذهب بعضهم الى خلافه فيحكيان اذا كانا مما يحكى فتقول منْ زيدا وعمرا واذا كان احدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم واتبعته الآخر فاذا قيل رايت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قلت رايت رجلا وزيدا او زيدا ورجلا فلا يحكى في الاول ويحكى في الثاني انتهى والذي في هذه النسخة متابعة للشيخ الاثير وتابعيه واستحسن (قوله والجمهور الخ) بيان لكيفية الاعراب المبهم قيل وليس مقابلا لما قبله كما قد يتوهم (قوله قد بان لك ان منْ تخالف ايا في باب الحكاية) الحق ان الاول لم يبين وما قيل بان من هنا ومن باب الموصول لانه علم منه ان الاصل وضع منْ للعاقل وان اي بحسب ما تضاف اليه فمردود بكون الامر الاول اختصاص منْ بحكاية العاقل وعموم اي في حكايته وحكاية غيره وان هذا مما به التخالف في باب الحكاية ولا شك ان هذا القدر لم يعلم حتى من باب الموصول *

* التانيث *

(قوله علامة التانيث) اي في الاسم المتمكن كما تشير له امثلة الشارح ليخرج نحو انت يا هند وهن الهندات ونحوه وفي التسهيل وعلامته في الاسم المتمكن تاء ظاهرة او مقدرة (قوله والف قبلها الف فتقلب هي همزة) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب قوم الى ان الهمزة نفسها للتانيث وذهب قوم الى ان الهمزة والالف معا للتانيث وقيل الالف الاولى للتانيث والثانية للفرق بين مونث افعل نحو حمراء وفعلان نحو سكرى ويلزمه وقوع علامة التانيث وسطا (قوله بغيرها) اي من الف الالحاق والتكثير وقد يقال كما ان الف التانيث تلتبس بالف التكثير كذلك تاء التانيث تلتبس ايضا بتاء المبالغة ونحوها كما ياتي (قوله لانه الاصل) وجه بانه ما من مذكر او مونث الّا ويطلق عليه شيء وهو مذكر وبان آدم مخلوق قبل حواء (قوله وفي اسام) جمع اسماء جمع اسم اشار به الى كثرة ما ورد فيه ذلك حتى افرد بالتصانيف والمراد اسماء ما لا فرج له والّا فيستغنى عن التقدير (قوله الى ما هي فيه) متعلق بالرد وحسا مربوط به ايضا والمعنى اذا صغرت يد رددتها الى بنية هي اي تاء التانيث موجودة

والجمهور على ان منْ مبتدا والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية * السادس قد بان لك ان منْ تخالف ايا في باب الحكاية في خمسة اشياء احدها ان منْ تختص بحكاية العاقل واي عامة في العاقل وغيره ثانيها ان منْ تختص بالوقف واي عامة في الوقف وفي الوصل ثالثها ان منْ يجب فيها الاشباع فيقال منو ومنا ومني بخلاف اي رابعها ان منْ يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم واي تختص بالنكرة خامسها ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول اية وايتان وفي منْ يجوز الفتح والاسكان على ما سبق * خاتمة * الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفرد فاما حكاية الجملة فضربان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله

سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

والمكتوب نحو قوله قرات على فصه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال قائل قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح واما حكاية المفرد فضربان ضرب باداة الاستفهام ويسمى الاستثبات باي او بمن وهو ما تقدم وضرب بغير اداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له هاتان تمرتان دعنا من تمرتان قال سيبويه وسمعت اعرابيا وساله رجل فقال انهما قرشيان فقال ليسا بقرشيان قال وسمعت عربيا يقول لرجل ساله اليس قرشيا قال ليس بقرشيا والله اعلم *

(التانيث)

(علامة التانيث تاء او الف *) فالتاء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت والالف كذلك مفردة وهي المقصورة كحبلى والف قبلها الف فتقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء واعلم ان التاء اكثر واظهر دلالة من الالف لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف الالف فانها تلتبس بغيرها فيحتاج الى تمييزها بما ياتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الالف وانما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ولان مذهب البصريين ان التاء هي الاصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون وانما لم يوضع للتذكير علامة لانه الاصل فلم يحتج لذلك (وفي اسام قدروا التا كالكتف *) واليد والعين ومأخذه السماع (ويعرف التقدير بالضمير *) العائد على الاسم (ونحوه كالرد في التصغير *) كيدية الى ما هي فيه حسا والاشارة اليه بذي

وما في معناها ووجودها في فعله وسقوطها من عدده وتانيث خبره
او نعته او حاله والامثلة واضحة (ولا تلي فارقة فعولا * اصلا
ولا المفعال والمفعيلا *) اي لا تلي التاء هذه الاوزان فارقة بين
المونث والمذكر فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير وهذه امراة
صبور ومهذار ومعطير وفهم من قوله ولا تلي فارقة انها قد تلي غير
فارقة كقولهم ملولة وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تلحق
المونث والمذكر واحترز بقوله اصلا عن فعول بمعنى مفعول فانه قد
تلحقه التاء نحو اكولة بمعنى ماكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة
بمعنى محلوبة وانما كان فعول بمعنى فاعل اصلا لان بنية الفاعل
اصل وقال الشارح لانه اكثر من فعول بمعنى مفعول فهو اصل له
(كذاك مفعل) اي لا تليه التاء فارقة فيقال رجل مغشم وامراة
مغشم (وما تليه * تا الفرق من ذي) الاوزان الاربعة (فشذوذ فيه *)
نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وسمع امراة
مسكين على القياس حكاه سيبويه (ومن فعيل بمعنى مفعول (كقتيل)
بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح (ان تبع * موصوفه غالبا التا
تمتنع *) فيقال رجل قتيل وجريح وامراة قتيل وجريح والاحتراز
بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظريف فانه تلحقه
التاء فتقول امراة رحيمة وظريفة وبقوله ان تبع موصوفه من ان
يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل
فانه تلحقه التاء نحو رايت قتيلا وقتيلة فرارا من اللبس ولو قال

ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التا تنحذف

لكان اجود ليدخل في كلامه نحو رايت قتيلا من النساء فانه مما
يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ولهذا قال في شرح الكافية فان
قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء واشار بقوله غالبا الى
انه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذي بمعنى فاعل كقول العرب
صفة ذميمة وخصلة حميدة كما حمل الذي بمعنى فاعل عليه في
التجرد كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال من
يحيي العظام وهي رميم * تنبيه * الاصل في لحاق التاء الاسماء
انما هو تمييز المونث من المذكر واكثر ما يكون ذلك في الصفات
نحو مسلم ومسلمة وظريف وظريفة وهو في الاسماء قليل نحو رجل
ورجلة وامرئ وامراة وانسان وانسانة وغلام وغلامة وفتى وفتاة
وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات نحو تمر
وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد

في تلك البنية المردود اليها وجودا حسيا كيدية فافهم (قوله وما
في معناها) اي الاشارة بذي او لفظة كنف تدبر (قوله فارقة)
قال الشيخ الاثير ليس كل اللغات فرق فيها بين المذكر والمونث بل
في بعض اللغات لا يفرقون بين المذكر والمونث تفريقا لفظيا لا في
نفس الكلمة ولا في نسبة شيء اليها وذلك نحو لغة الترك والفرس
فان المذكر والمونث عندهم سواء (قوله مهذار) بالذال المعجمة
قال في القاموس هذر كلامه كفرح كثر في الخطا والباطل والهذر
محركة الكثير الردي او سقط الكلام هذر في منطقه يهذر ويهذر هذرا
وتهذارا واهذر هذى ورجل هذر وهذر وهذرة وهذرة وهذار وهيذار
وهيذارة وهذريان ومهذار ومهذارة ومهذر وهي هذرة ومهذار ويوم
هاذر شديد الحر (قوله ومعطير) في القاموس العطر بالكسر الطيب
ثم قال ورجل عطر وامراة عطرة ومعطارة ومعطرة ومتعطرة وكلاهما
معطير ومعطار وناقة معطار ومعطر شديدة حسنة (قوله فرارا
من اللبس) منه يعلم ان الموصوف الاصطلاحي ليس بشرط فيدخل
مثل المبتدا لانتفاء اللبس ثم العلة جارية في سائر الاوصاف
فالاولى التعليل بالسماع كما استظهر (قوله لكان اجود) اقتضى
ان صنيعه هنا جيد وسببه ان يراد من الموصوف ما هو اعم من
المذكور حقيقة او حكما لان ما قامت عليه القرينة كالمذكور فقوله
ليدخل الخ اي دخولا لا يحتاج فيه لتفسير كلامه بما ذكر فاندفع
ما قيل قد يجاب عنه بان المراد بالتبعية التبعية في المعنى لا في
اللفظ (قوله كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين)
قد قدمنا في الاية توجيهات كثيرة في باب الاضافة فتذكر (قوله
الاصل في لحاق التاء الخ) هذا التنبيه شرح لمضمون قول التسهيل
واكثر مجيء التاء لفصل اوصاف المونث من اوصاف المذكر او الاحاد
المخلوقة من اجناسها وربما فصلت الاسماء الجامدة والاحاد المصنوعة
وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وربما لازمت صفات مشتركة
او خاصة بالمذكر لتانيث ما وصف بها في الاصل او تنبيها على ان
المونث اولى بها من المذكر وتجيء ايضا لتاكيد التانيث او الجمع
او الواحدة او لبيان النسب او التعريب او المبالغة او عوضا من
محذوف لازم الحذف او معاقب الخ كلامه (قوله وانسانة)
قال في القاموس هي عامية وقال في الصحاح الانسان واحد
الاناسي يطلق على الذكر والانثى ولا تقل انسانة والعامة تقوله
وسمع في شعر كانه مولد

لقد كستني في الهوى   ملابس الصب الغزل
انسانة فتانة   بدر الدجى منها خجل
اذا زنت عيني بها   فبالدموع تغتسل

(قوله وكمء وكماة) عطفه على جبا وجباة عطف عام على خاص لان الجبا بفتح الجيم وسكون الموحدة على ما قيل ضرب من الكماة احمر وظاهر القاموس خلافه فانه قال والجبء الكماة والاكمة ونقير يجتمع فيه الماء (قوله وقلنسو) قيل الذي بخط الشارح في شرح التوضيح وقانس واصله قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قوله جحاجحة) الجيم فيه مقدمة على الحاء وهم السادات قال

نحن قتلنا السيد الجحجاحا   دهرا فهيجنا به انواحا

(قوله نحو كيالجة وكيالج) رد بان كيالجة جمع كيلج لا كيالجة وفيه انه قال في القاموس والكيلجة مكيال الجمع كيالجة وكيالج وكيالجة لقب محمد بن صالح (قوله لمجرد تكثير الخ) الانسب بالسابق واللاحق اسقاط كلمة مجرد (قوله كنعجة وناقة) انما كانت فيه لتاكيد التانيث لانهم جعلوا للمذكر اسما يخصه كجمل فلو قيل نعج او ناق كفى (قوله وخؤولة وعمومة) قيل فيه نظر لان خؤولة وعمومة مصدران لا جمعان وليس بشيء . ففي القاموس الخال اخو الام الجمع اخوال واخولة وخؤول وخؤولة . وفيه ايضا العم اخو الاب الجمع اعمام وعمومة واعم واعممون (قوله وذات مد) قيل مقتضاه ان الف التانيث في نحو حمراء الالف الاولى لانها التي توصف بالمد ولم يقل به احد لان الخلاف منحصر في ثلاثة اقوال . الاول ان الالف والهمزة معا للتانيث وهو قول الاخفش . الثاني ان الهمزة وحدها للتانيث والالف زائدة وهو قول الزجاج والكوفيين . الثالث ان الالف زائدة والهمزة منقلبة عن الف التانيث وهو قول البصريين وفيه نظر اما اولا فلان ذات المد بمعنى صاحبة المد ويكفي في تلك الصحبة ان تكون الف انقلبت همزة وقبلها مد فيتنزل كلام المصنف على القول المشهور واما ثانيا فقد صرح شروح التسهيل بان ثمة من يقول بان الالف الاولى هي التي للتانيث ورده بلزوم ان تكون علامة التانيث وسطا وقد قدمنا ذلك (قوله والاشتهار الخ) اعترضه الموضح بان بعض هذه الاوزان نادر فانظره (قوله وجنفى لموضع) تبع فيه الجوهري . وفي القاموس وكجمزى واربى ويمدان وكحمراء ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهري (قوله لعظام النمل) قيل هو من اضافة الصفة الى الموصوف اي النمل العظام اي الكبار والذي في القاموس الجعبى نمل احمر الجمع جعبيات (قوله كحيدى) اي يحيد

نحو جبء وجباة وكمء وكماة ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنسو وقلنسوة وسفين وسفينة وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية ولتاكيد المبالغة كعلامة ونسابة وقد تجيء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فاذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وجحاجيح فالياء والهاء متعاقبان وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم اشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة وقد يجاء بها دالة على تعريب الاسماء المعجمة نحو كيالج وكيالجة وموزج وموازجة والكيالجة مقدار من الكيل معروف والموزج الخف وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية وتجيء عوضا من فاء نحو عدة او من عين نحو اقامة او من لام نحو سنة وقد عوضت من مدة تفعيل في نحو تزكية وتنمية وتنزية وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمونث كربعة للمعتدل القامة من الرجال والنساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمونث لتاكيد تانيثه كنعجة وناقة ومنه نحو حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة فانها لتاكيد التانيث اللاحق للجمع (والف التانيث ذات قصر * وذات مد نحو انثى الغر *) اي غراء والمقصورة هي الاصل فلهذا قدمها (والاشتهار في مباني الاولى *) اي المقصورة (يبديه) اي يظهره اوزان الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثاني نحو (اربى) للداهية وادمى وشعبى لموضعين وزعم ابن قتيبة انها لا رابع لها ويرد عليه ارنى بالنون لحب يعقد به اللبن وجنفى لموضع وجعبى لعظام النمل * تنبيه * جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ومنه مع الممدودة اسما خششاء للعظم الذي خلف الاذن وصفة ناقة عشراء وامراة نفساء وهو في الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء * الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني ومنه اسما بهمى لنبت وصفة نحو حبلى (والطولى *) ومصدرا نحو رجعى وبشرى * الثالث فعلى بفتحتين ومنه اسما بردى لنهر بدمشق واجلى لموضع ومصدرا بشكى وجمزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجمزت ومرطت اي اسرعت وصفة كحيدى * تنبيه * عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين وابن داثاء

وهي كلامة ولا يحفظ غيرها * الرابع فعلى بفتح الاول وسكون الثاني وقد اشار اليه بقوله (ووزن فعلى جمعا *) نحو جرحى (او مصدرا) نحو نجوى (او صفة) لانثى فعلان (كشبعى *) فان كان فعلى اسما لم يتعين كون الفه للتانيث ولاقصرها بل قد تكون مقصورة كسلمى ورضوى وتكون ممدودة كالعواء وهي منزلة من منازل القمر وفيهما القصر والمد وتكون للتانيث كما مر وللالحاق ومما فيه الوجهان ارطى وعلقى وتترى * الخامس فعالى بضم اوله ويكون اسما كسمانى (وكحبارى) لطائرين وجمعا كسكارى وزعم الزبيدي انه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جمل علادى * السادس فعلى بضم الاول وتشديد الثاني مفتوحا نحو (سمهى) للباطل السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (سبطرى *) ودفقى لضربين من المشي الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثاني مصدرا نحو (ذكرى) وجمعا نحو حجلى وظربى جمع حجلة وظربان على وزن قطران وهي دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو ولا ثالث لهما في الجموع فان كان فعلى غير مصدر او جمع لم يتعين كون الفه للتانيث بل ان لم ينون في التنكير فهي للتانيث نحو ضيزى بالهمز وهي القسمة الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان والدفلى وهو شجر وان نون فالفه للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وعزهى وهو الذي لا يلهو وان كان ينون في لغة ولا ينون في اخرى ففي الفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذي يعرق خلف اذن البعير والاكثر فيه منع الصرف ومنهم ايضا من نون دفلى وعلى هذا فتكون الفه للالحاق * التاسع فعيلى بكسر الاول والثاني مشددا نحو هجيرى للعادة (وحثيثى) مصدر حث ولم يجئ إلّا مصدرا * تنبيه * عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه اي بامره الباطن وخصيصاء للاختصاص وفخيراء للفخر ومكيناء للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقصر وجعل الكسائي هذا الوزن مقيسا والصحيح قصره على السماع * العاشر فعلى بضم الاول والثاني وتشديد الثالث نحو حذرى وبذرى من الحذر والتبذير (مع الكفرى *) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثاني ايضا مع تثليث الكاف * تنبيه * حكى في التسهيل سلحفاء بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة وحكى الفراء سلحفاة وظاهره ان الف السلحفاء ليست للتانيث إلّا ان يجعل شاذا مثل بهماة * الحادي عشر فعيلى بضم الاول وفتح الثاني مشددا نحو من قبيطى للناطف (كذاك خليطى) للاختلاط ولغيزى للغز * تنبيه * سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه ولم يسمع غيره * الثاني عشر فعالى بضم الاول وتشديد الثاني نحو خبازى (مع الشقارى *) لنبتين وخضارى لطائر (واعز) اي انسب (لغير هذه) الاوزان في مباني المقصورة (استندارا *) فمما ندر فيعلى كخيسرى للخسارة وفعلوى كهرنوى لنبت وفعولى كقعولى لضرب من مشي الشيخ وفيعولى كفيضوضى وفوعولى كفوضوضى للمفاوضة وفعلايا كبرحايا

عن ظله لنشاطه (قوله وهي كلامة) الضمير لداثاء واما ابن داثاء فقد فسره في القاموس بالاحمق (قوله نجوى) النجوى هي السر (قوله رضوى) اسم فرس واسم جبل بالمدينة (قوله ارطى وعلقى وتترى) الاول شجر يدبغ به والثاني نبت قضبانه دقاق عسر رضها تتخذ منه المكانس ويشرب طبيخه للاستسقاء والثالث بمعنى المتابعة قال تعالى ثم ارسلنا رسلنا تترى قرا ابن كثير وابو عمرو بالتنوين والباقون بدونه (قوله علادى) بالدال لا بالواو اي شديد (قوله وظربى) هو بالظاء لا بالضاد (قوله وهي دويبة تشبه الهرة الخ) في القاموس بعد هذا وفسا بينهم الظربان اي تقاطعوا لانها اذا فست في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال تفسو في جحر الضب فيسدر من خبث رائحته فتاكله (قوله ولا ثالث لهما في الجموع) ذكر في ترجمة المتنبي واظنه في وفيات الاعيان لشمس الدين ابن خلكان ان ابا علي الفارسي اجتمع بالمتنبي فساله وقال له كم في اللغة جمع على وزن فعلى فقال له على البديهة حجلى وظربى فقال ابو علي الفارسي مكثت ثلاثة ايام بلياليها افتش كتب اللغة فما عثرت له على ثالث قال المترجم المذكور وحسبك بمن يقول فيه ابو علي هذه المقالة (قوله للناطف) فسروه هنا بالحلوى ولم يذكره صاحب القاموس والذي يوخذ منه انه يطلق على المتهم بريبة والمتلطخ بعيب وعلى الذي فسد وعلى الذي بشم من اكل ونحوه وعلى البعير الذي دبر او اغد في بطنه او اشرفت دبرته على جوفه فنقبت عن فواده وعلى الماء اذا سال وعلى القاذف لشخص بفجور او الذي لطخه بعيب وعلى صاب الماء (قوله للغز) في القاموس اللغز ويفتح وكصرد جحر الضب والفار واليربوع (قوله لضرب الخ) الحق انه غير صواب ففي شرح التسهيل للشيخ الاثير وقوله واربعاء ثبت هذا اللفظ في نسخة الشيخ بهاء الدين الرقي والاربعاء بضم الهمزة وفتح الباء ضرب من مشي الارنب وقوله واربعاوى ما كان على وزن فعلاوى فالفه للتانيث نحو اربعاوى يقال قعد اربعاوى اذا قعد متربعا هذا كلامه . وفي القاموس وقعد الاربعاء والاربعاوى بضم الهمزة والباء منهما اي متربعا والاربعاء ايضا عمود

من عمد البناء وبيت اربعاواء بالضم والمد على عمودين (قـولـه للعجب) بضم العين وسكون الجيم كذا قيل هذا والذي فسر به ابن القطاع برحايا انه من البرح (قوله كحندقوقى لنبت) اما ان تكون النون فيه اصلا فيكون وزنه فعللولى او زائدة فيكون وزنه فنعلولى وقد قيل بالقولين . قـال ابن القطاع هو نبت ويقال بكسر الحاء والدال ويقال بفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها وذكر سيبويه حندقوقى على وزن فنعلولى وانه صفة وفسرها غير سيبويه بانها بقلة بغير الف ذكرها البصريون وقد ذكرها ابن القطان بالف كما ذكرها المصنف ويحتمل ان يكون ذلك وقع في شعر فاشبعت الفتحة فظن انها بنيت الكلمة عليها فينبغي ان يتوقف في اثبات هـذه البنية ليتحقق انها من كلام العرب كذا في شرح الشيخ الاثير (قوله كهبيخى لمشية الخ) قال الشيخ الاثير المحفوظ في هذا اللفظ هبيخ بوزن فعيل وهكذا ذكره البصريون سيبويه وغيره وهو بلغة اهل اليمن الغلام والهبيخة الجارية ويقال هى المراة المرضع وامراة هبيخة لا ترد كف لامس وقد ذكرها ابن القطان بالالف كما ذكر المصنف فيحتمل هذا اللفظ ان يكون وقـع في الشعر بالالف على طريقة الاشباع فظن انها مما بنيت على الالف للتانيث فينبغي ان يتوقف في ذلك حتى يثبت هـذا البناء من كلام العرب (قوله كيهيرى) قال الشيخ الاثير ايضا المحفوظ فيه انما هو يهير بغير الالف وقال ابو بكر ابن السراج ربما زادوا فيه الالف فقالوا يهيرى وهو من اسماء الباطل وزيادة الالف ذكره ابن القطان وذكران وزنه فعفلى وصاحب الممتع ذكران وزنه يفعلى ولم يجئ إلّا اسما وهو قليل وقولهم اكذب من اليهير وهو السراب وقال الزبيدي في حجر يهير الصلب . وفي خط شيخنا اللغوي رضي الدين ابي عبد الله محمد بن علي بن يوسف الشاطبي رحمة الله عليه صمغ الطلح عن ابى عمرو وانشد

اطعمت راعي من اليهـــير فظل يعوي خبطا ويشري
خلف استه مثل نهيق الهر

وقال الاحمر الحجر اليهير الصلب ومنه سمى صمغ الطلح يهيرى (قوله كمكورى للعظيم الارنبة ومفعلى كمكورى للعظيم الروثة) الذي في القاموس والمكوري اللئيم والقصير العريض والروثة العظيمة وتكسر الميم في الجميع (قوله لحمل نبت) ضبط بكسر الحاء وسكون الميم وليس بصواب بل حاوه مفتوحة وعبارة الشيخ الاثير والشفصلى هو حمل بعض الشجر ينفلق عن مثل القطن وله حب كالسمسم (قوله كمرحيا) هو بفتحات (قوله كيردرايا) ضبطه بعض المتاخرين بمثناة تحتية مفتوحة فراء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء مهملة ولم يذكره في القاموس ولا ضبطه من رايت من شروح التسهيل إلّا انه في نسخة عتيقة مصححة عندي من التسهيل بالباء الموحدة لا بالياء المثناة (قوله وفي كون هذه كلها نادرة نظر) يعني فلا ينبغي ان تحمل الاضافة في قول المصنف لغير هـذه على انها استغراقية حتى يرد عليه هذا النظر بل على انها للجنس (قـولـه او جمعا في المعنى كطرفاء) انما قيد بفي المعنى لانه المتفق عليه اما الجمعية اللفظية فليس متفقا عليها لان منهم من يقول بان طرفاء اسم جمع فافهم هذا والطرفاء شجر مشهور (قوله او لغيره) اي غير افعل كهطل ككتف او

للعجب وافعلاوى كاربعاوى لضرب من مشي الارنب وفعلوتى كرهبوتى للرهبة وفعللولى كحندقوقى لنبت وفعيلى كهبيخى لمشية بتبختر ويفعلى كيهيرى للباطل وافعلى كايجلى لموضع ومفعلى كمكورى للعظيم الارنبة. ومفعلى كمكورى لعظيم الروثة من الدواب ومفعلى كمرقدى للكثير الرقاد وفوعلى كدودرى للعظيم الخصيتين وفعللى كشفصلى لحمل نبت وفعليا كمرحيا للمرح وفعللايا كيردرايا وفوعالى كحولايا وهـذان لموضعين وفي كون هذه كلها نادرة نظر (لمدها) اي لالف التانيث الممدودة اوزان مشهورة واوزان نادرة وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا الاول (فعلاء) كيف اتى اسما كصحراء او مصدرا كغرباء او جمعا في المعنى كطرفاء او صفة لانثى افعل كحمراء او لغيره

كديمة هطلاء والثاني والثالث والرابع (افعلاء * مثلث العين) كاربعاء واربعاء واربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها للرابع من ايام الاسبوع نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره في التسهيل ومن المقصورة قولهم اجفلى لدعوة الجماعة (و) الخامس (فعللاء *) كعقرباء لمكان وهو من المشترك ومن المقصورة فرتنى اسم امراة (ثم) السادس (فعالا) كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره والسابع (فعللا) بضم الاول كقرفصاء ولم يجئ إلّا اسما وحكى ابن القطاع انه يقال قعد القرفصى بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا ويجوز في ثالثه الفتح والضم والثامن (فاعولا *) كعاشوراء وهو من المشترك ومن المقصورة بادولى لموضع (و) التاسع (فاعلاء) كقاصعاء لاحد بابي جحرة اليربوع والعاشر (فعليا) بكسر الاول وسكون الثاني ككبرياء والحادي عشر (مفعولاء *) كمشيوخاء لجماعة الشيوخ والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر فعالاء وفعيلاء وفعولاء واليها اشار بقوله (ومطلق العين فعالا) والفاء مفتوحة فيهن ففعالاء نحو براساء يقال ما ادري اي البراساء هواي اي الناس هو وبراكاء القتال شدته وقد اثبت ابن القطاع فعالى مقصورا في الفاظ منها خزازى اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا وفعيلاء نحو بريساء بمعنى براساء وتمر قريثاء وكريثاء لنوع منه وعده في التسهيل من المشترك ومن المقصورة كثيرى وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة وحروراء لموضع تنسب اليه الحرورية * تنبيه * عد في التسهيل هذا الوزن في المختص بالممدودة واثبت ابن القطاع فعولى بالقصر من ذلك حضورى لموضع ودبوقى لغة في دبوقاء بالمد ودقوقى لقرية بالبحرين وقطورى قبيلة في جرهم وفي شعر امرئ القيس عقاب تنوفى وعلى هذا فهو من المشترك وهو الصحيح والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها واليها اشار بقوله (وكذا * مطلق فاء فعلاء اخذا *) فالفتح نحو جنفاء اسم موضع وقد تقدم ان هذا الوزن من المشترك والكسر نحو سيراء وهو ثوب مخطط يعمل من القز والضم نحو عشراء ونفساء وقد تقدم انه من المشترك * تنبيه * كلامه يوهم حصر اوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره وقد بقي منها اوزان ذكرها في غير هذا الكتاب منها فيعلاء نحو ديكساء لقطعة من الغنم ويفاعلاء نحو ينابعاء لمكان وتفعلاء كتركضاء لمشية المتبختر وفعنالاء نحو برناساء بمعنى براساء وهم الناس وفعنلاء نحو برنساء بمعناه ايضا وفعللاء نحو طرمساء لليلة المظلمة وفنعلاء نحو خنفساء وعنصلاء وهو بصل البر وفعلولاء نحو معكوكاء وبعكوكاء

هطال كشداد في المثال المذكور (قوله كديمة هطلاء) الديمة قال في القاموس بالكسر مطر يدوم في سكون بلا رعد وبرق او يدوم خمسة ايام او ستة او سبعة او يوما وليلة او اقله ثلث النهار او الليل واكثره ما بلغت وهطلاء متتابعة (قوله نعم هو بفتح العين من المشترك) قد يقال يفسد الحصر الذي يفيده التقديم حينئذ ضرورة ان هذا ليس مقصورا على الانصاف بكونه لمدها وجوابه اولا ان التقديم ليس حصريا بل لضرورة الوزن وثانيا انه حصري ويعتبر العطف قبل الحصر اي مجموع هذه الاوزان مقصور على الانصاف بكونه لمدها فلا ينافي اشتراك البعض وذلك ظاهر (قوله لدعوة الجماعة) هذا لا يناسب ما في القاموس ففيه ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى اي بجماعتهم فتامل (قوله اسم امراة) ظاهره انه علم لامراة وهو الذي تدل عليه بعض ابياتهم والذي قاله ابو عبيدة ان كل امراة عند العرب فهي تسمى فرتنى وانشد

واين بنو القعقاع عن ذرد فرتني   ومن اصل ذاك العرن ان يتقسما

والذي في القاموس وفرت كنصر فجر ومنه امراة فرتنى وهي المراة الفاجرة (قوله بادولى لموضع) يجوز فيه فتح الدال بل هو الاكثر على ما يوخذ من القاموس (قوله لاحد بابي جحرة اليربوع) قال ابو حاتم يقال قصع اليربوع وهو ان يحفر جحره فاذا فرغ ودخل فيه سد فم الجحر بتراب يجيء به من داخل عليه فيسمى ذلك الجحر القاصعاء والنافقاء جحر من جحرته ايضا لا يخرقه فاذا اخذ عليه سائر الجحر ضرب فم ذلك الجحر براسه ففتقه (قوله شدته) هذه الشدة في القتال مفسرة بان يبركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة (قوله خزازى اسم جبل) يقع في النسخ بالحاء المهملة والصواب انه بالخاء المعجمة وفي القاموس في فصل الخاء من باب الزاي وخزازى كحبالى اوكسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة (قوله لنوع منه) في القاموس قريثاء ضرب من اطيب التمر بسرا والكريثاء بسر طيب فتامل (قوله من القز) هو الابريسم (قوله كلامه يوهم حصر اوزان الخ) وجه هذا الايهام ان المصنف ذكر اوزانا كثيرة الى ان وصل بها الى مثل هذا العدد فيتبادر من ذلك انه استقصاها فتكون محصورة فيما ذكر ولما كان لا يلزم من ذلك الاستقصاء الحصر حقيقة كان ايهاما لا تحقيقا فتامله فقد غفل عنه الناظرون حتى وقعوا في حيص بيص (قوله نحو ديكساء لقطعة من الغنم) الذي في القاموس والديكساء

بكسر

بكسر الدال وفتح الياء قطعة عظيمة من الغنم (قوله للشر والجلبة) ليس لفا ونشرا كما قد يتوهم بل كل من معكوكاء وبعكوكاء مسماه الشر والجلبة كما يوخذ من القاموس والجلبة ارتفاع الاصوات (قوله لعمرو بن عامر ملك اليمن) عامر هذا هو الملقب بماء السماء وهو ابن حارثة الغطريف بن امرئ القيس البطريق بن ثعلبة البهلول بن مازن بن الازد وانما لقب بماء السماء لانه كان اذا اجدب قومه مانهم حتى يخصبوا فلقب بماء السماء لانه ينوب عنه وهو الذي خرج من اليمن لما احس بسيل العرم وانما لقب ابنه عمرو بمزيقيا لانه كان حائكا باليمن وكان يحوك لعمرو حلة لا يكملها الا في عام فاذا لبسها يوم زينته اول لبسة مزقها كبرا كي لا يلبسها غيره كذا ذكره ابن دريد والذي ذكره غيره انه كان يلبس كل يوم حلتين ويمزقهما بالعشي يكره العود فيهما ويانف ان يلبسهما غيره (قوله ومنها) ان من الاوزان المشتركة بين المقصورة والممدودة ولذلك يذكر الشارح مثالين لكل وزن واحدا للمقصورة والاخر للممدودة (قوله نحو جلندى وجلنداء) ظاهره ان ثانيه مفتوح على كل من مده وقصره وهو وهم اصله للجوهري وفي القاموس وجلنداء بضم اوله وفتح ثانيه ممدودة وبضم ثانيه مقصورة اسم ملك عمان ووهم الجوهري فقصره مع فتح ثانيه قال الاعشى

وجلنداء في عمان مقيما ... ثم قيسا في حضرموت المنيف

(قوله جخادبى الخ) بجيم فخاء واعلم ان ظاهر كلامهم هنا ان فعالى لامه الثانية مخففة وان جخادبى بالباء اسم للضرب من الجراد والذي صرح به صاحب القاموس ان جخادبى باوه مشددة فتكون لام فعالى الثانية مشددة وان الذي هو اسم لذلك هو ابو جخادب بكلمة ابو ومن غير باء وهذه عبارته الجخادبى بالضم وتشديد الباء الصحن يحلب فيه والضخم من الابل او من كل شيء وابو جخادب كغراب الجراد (قوله واما فعلاء الخ) فعلاء هذا بكسر الفاء وسكون العين واما فعلاء الذي بعده فبضم الفاء وسكون العين وانما لم يضبطه الشارح كالذي قبله لان رجوع قوله الاتي للالحاق بقرطاس وقرناس لهما على اللف والنشر المرتب كما هو ظاهر يقوم مقام ذلك (قوله لدويبة) هي نحو القطاة تستقبل الشمس بوجهها (قوله وهو الشيص) هو ردي التمر (قوله وقرناس) هو شبه الانف يتقدم من الجبل والناقة المشرفة على الاقطار *

* المقصور والممدود *

(قوله الذي حرف اعرابه الف لازمة) اخرج عن الذي بايقاعه على الاسم نحو يخشى وبحرف اعرابه نحو متى الا ان هذا تبع لبعض المتاخرين كابن هشام والجاربردي والمتقدمون على عدم التقييد وقد عرف ابن الحاجب المقصور بما آخره الف مفردة والممدود بما بعدها فيه همزة فعم اطلاقه كلا من

للشر والجلبة وفعولاء نحو عشوراء لغة في عاشوراء ومفعلاء نحو مشيخاء للاختلاط وفعليلاء نحو مزيقياء لعمرو ابن عامر ملك اليمن * خاتمة * الاوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحتين وفعلا بضم ثم فتح وفعللا بفتح الاول والثالث وسكون الثاني وفعيلا بفتح الاول وكسر الثاني وفعيلا بكسر الاول والثاني مشددا وفعيلا بضم الاول وفتح الثاني مشددا وفاعولاء وقد تقدم التنبيه عليها ومنها ايضا افعيلا نحو اهجيرى واهجيراء وهي العادة وفوعلا نحو خوزلى لضرب من المشي وحوصلى للحوصلة وفيعلا نحو خيزلى بمعنى خوزلى وديكساء بمعنى ديكساء وفعلا بكسر الاول والثاني وتشديد الثالث نحو زمكى وزمكاء لمنبت ذنب الطائر وفعنلا بضم الاول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء وفعاللى نحو جخادبى وجخادباء لضرب من الجراد واما فعلاء كعلباء وهو عرق في العنق وحرباء لدويبة وسيساء وهو حد فقار الظهر والشيشاء وهو الشيص وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواءة ومزاء وهو ضرب من الخمر وقوباء وهو الحزاز وخشاء وهو العظم الناتئ خلف الاذن فكل هذه الفها للالحاق بقرطاس وقرناس لانها منونة *

(المقصور والممدود)

المقصور هو الذي حرف اعرابه الف لازمة والممدود هو الذي حرف اعرابه همزة قبلها

الف زائدة وكلاهما قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اشار الى المقصور القياسي بقوله (اذا اسم) صحيح (استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير) من المعتل (كالاسف *) مثال للصحيح (فلنظيره المعل الاخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر *) نحو جوي جوى وعمي عمى وهوي هوى فهذه وما اشبهها مقصورة لان نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو اسف اسفا وفرح فرحا واشر اشرا لما علمت في باب ابنية المصادر ان فعل المكسور العين اللازم بابه فعل بفتح العين واما قوله اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهـــــل فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غراء اذا واليت كما قاله ابو عبيدة لا مصدر غريت بالشيء اغرى به اذا تماديت فيه في غضبك (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما * كفعلة) بكسر الفاء (وفعلة) بضمها والعين ساكنة فيهما الاول للاول والثاني للثاني فالاول نحو فرية وفرى ومرية ومرى والثاني (نحو) الدمية و (الدمى *) ومدية ومدى فان نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف وقربة وقرب بضمها وهو مستوجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة احرف نحو معطى ومقتنى فان نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك وكذلك افعل صفة لتفضيل كان كالاقصى او لغير تفضيل كاعمى واعشى فان نظيرهما من الصحيح

ضربي المعرب والمبني كاذا ومتى وذا واولاء وقد اعترف بذلك شروح الشافية وغيرهم وعن الفراء اطلاق الممدود على نحو جاء وشاء وقد اطبقوا على اطلاق كل منهما على اولاء وهولاء (قوله الف زائدة) احترز به عن نحو ماء فان اصله موه قلبت الواو الفا والهاء همزة (قوله صحيح) اخذه من قوله بعد فلنظيره المعل (قوله لما علمت الخ) علة مستوجب الخ (قوله فغراء مصدر) اي قياسي لما ياتي من قوله وكفعال مصدر فاعل الخ (قوله كفعل الخ) اعلم ان قول المصنف كفعل حيث لم يات بالواو فيه ظاهر في انه تمثيل لما قبله فاما للاسم الصحيح المستوجب فتح ما قبل الطرف واما للاسف واما للنظير المعل وعلى كل اما ان يكون فعل وفعل واقعين على الصحيح نحو قرب وقرب او على المعتل نحو فرى ومدى فتلك احتمالات ست فعلى الاول حقه زيادة الواو ليكون معطوفا على كالاسف ومع ذلك يراد من الاسف جهة عمومه وهي كونه على وزن فعل ويحتمل ان يكون هذا مراد الشارح والثاني لا يصح قطعا لان للاسف جهة عموم كما علمت وجهة خصوص وظاهر ان نحو قرب وقرب ليس جزئيا لا للاولى ولا للثانية ولا يصحح هذا زيادة الواو كما هو ظاهر والثالث كذلك ضرورة ان الممثل به صحيح والممثل له معتل وايضا الظاهر من النظير المعل انه على وزن فعل بفتح الفاء لقوله كالاسف ولا يصحح هذا زيادة الواو ايضا والرابع كذلك ضرورة ان الممثل به معتل والممثل له صحيح ولا يصحح هذا زيادة الواو ايضا والخامس كذلك ايضا لا من جهة عموم الاسف ولا من جهة خصوصه ولا يصحح هذا ايضا زيادة الواو لكون المعطوف معتلا والمعطوف عليه للصحيح والسادس كذلك الا ان يوخذ المعتل النظير للصحيح لا بقيد كون نظيره الصحيح كالاسف ويجعل مثاله بذلك القيد محذوفا ويقدر العاطف ويحتمل ان يكون الشارح اشار الى هذا فيكون وكفعل وفعل الخ معطوفا على نحو جوي جوى وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل كانه بتقدير وكفعل فحذف العاطف صحيح وان الاعتراض عليه بان قوله كفعل تمثيل لمعتل الاخر وقوله كالاسف مثال للصحيح كما قال الشارح غير وارد وان كان كلاهما كلام غير محيط فتامل (قوله نحو فرية الخ) الفرية الكذب والمرية الجدال والمدية السكين والدمية الصورة المنقوشة في كحائط والقربة اناء الماء المعروف والقربة مصدر

تقرب (قوله الابعد) هو نظير الاقصى ومرادفه ايضا والاعمش نظير ما بعده (قوله ومدر) هو قطع الطين اليابس او العلك الذي لا رمل فيه (قوله حالان من الضمير المستتر في الخبر) قد يقال لم لم يجعلهما حالين من الضمير في العادم العائد على ال مع انه سالم مما اشار اليه بقوله وفيه ما عرف في موضعه . ويجاب بان العادم كالمومن والكافر في كون المراد منه الثبوت لا الحدوث فتكون ال معرفة لا موصولة فجعله صاحب حال جعل لها من المبتدا (قوله على عاملها المعنوي) اي الذي تضمن معنى الفعل لا حروفه لتضمن الظرف معنى استقر (قوله في موضعه) اي في باب الحال في قوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه موخرا لن يعملا (قوله يعني في الجملة) هو قيد لمجمع والمقصود ان الاجماع من الجل لا من الكل (قوله ويرد مذهب الفراء الخ) الاولى ان لو قال او لرد مذهب الفراء بقوله الخ ليكون جوابا آخر بانه لم يعتد بمذهب الفراء لكونه باطلا بالسماع تامل (قوله من ذلك قوله الخ) ضاهر هذا ان البيتين يردان على الكوفيين والفراء والاول ظاهر دون الثاني لان بلاء وغناء نحو مقلاء وقد قدم انه اجازه الفراء لوجود مفتاح فكان الاليق ان يذكر اثر قول الكوفيين رد قولهم بالشعر المذكور ثم يذكر مذهب الفراء بعد ذلك وقد يجاب بان البيتين يردان على الكوفيين والبيت بعدهما يرد على الفراء لان اللهاء وزنه المفعال وهو يمنع مد مفعل لادائه الى المفعال وهو معدوم وهو ظاهر ولكنه لا يصح لان وزن لهاء بالمد فعال وال كلمة اخرى وبها الوزن الفعال لا منعال وهو ظاهر

الابعد والاعمش وكذلك ما كان جمعا للفعلى انثى الافعل كالقصوى والقصى والدنيا والدنى فان نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر والاخرى والاخر وكذلك ما كان من اسماء الاجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصى وقطاة وقطا فان نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ومدرة ومدر وكذلك المفعل مدلولا به على مصدر او زمان او مكان نحو ملهى ومسعى فان نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك المفعل مدلولا به على آلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخصب ومغزل ثم اشار الى الممدود القياسى بقوله (وما استحق) اي من الصحيح (قبل آخر الف * فالمد في نظيره) من المعتل (حتما عرف *) وذلك (كمصدر الفعل الذي قد بدئا * بهمز وصل كارعوى) ارعواء (وكارتاى *) ارتياء وكاستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا وكمصدر افعل نحو اعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح اكرم اكراما وكمصدر فعل دالا على صوت او مرض كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيرها من الصحيح البغام والدوار وكفعال مصدر فاعل نحو والى ولاء وعادى عداء فان نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقاتل قتالا وكمفرد افعلة نحو كساء واكسية ورداء واردية فان نظيره من الصحيح حرار واحرة وسلاح واسلحة ومن ثم قال الاخفش ارحية واقفية من كلام المولدين لان رحى وقفا مقصوران واما قوله

في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم جمع نداء على اندية ويبعده انه لم يسمع نداء جمعا وكذا ما صغ من المصادر على تفعال ومن الصفات على فعال او مفعال لقصد المبالغة كالتعداء والعداء والمعطاء لان نظيرها من الصحيح التذكار والخباز والمهذار (والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجا وكالحذا *) العادم مبتدا وبنقل خبره وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر في الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي وفيه ما عرف في موضعه والمعنى ان ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعي وما ليس له نظير اطرد زيادة الف قبل آخره فمده سماعي فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى التراب والحجا العقل ومن الممدود سماعا الفتاء حداثة السن والسناء الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل (وقصر ذي المد اضطرارا مجمع * عليه) لانه رجوع الى الاصل اذ الاصل القصر ومنه قوله * لا بد من صنعا وان طال السفر ... » وقوله * فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم » * تنبيه * منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو فعلاء افعل فقول المصنف وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه يعني في الجملة ويرد مذهب الفراء قوله * وانت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر * وقوله * والقارح العدا وكل طمرة ما ان ينال يد الطويل قذالها * (والعكس) وهو مد المقصور اضطرارا (بخلف يقع *) فمنعه جمهور البصريين مطلقا واجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز مد ما لا يخرجه المد الى ما ليس في ابنيتهم فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال ويمنعه في لحى بضم اللام لانه ليس في ابنية الجموع إلّا نادرا والظاهر جوازه مطلقا لوروده من ذلك قوله * والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الاهلال بعد الاهلال * وقوله * سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء * وليس هو من غانيته اذا فاخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع

كما قيل لاقترانه بالفقر وقوله

يا لك من تمر ومن شيشاء   ينشب في المسعل واللهاء

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما ان سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا منابير قال ابن ولاد فزيادة الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء * تنبيه * الكلام في هذه المسالة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه *

(كيفية تثنية المقصور والممدود
وجمعهما تصحيحا)

انما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه (آخر مقصور تثني اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا *) ياء كان اصله او واوا رابعا كان نحو حبلى ومعطى او خامسا نحو مصطفى وحبارى او سادسا نحو مستدعى وقبعثرى تقول حبليان ومعطيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبعثريان وشذ من الرباعي قولهم لطرفي الالية مذروان والاصل مذريان لانه تثنية مذرى في التقدير ومن الخماسي قولهم قهقران وخوزلان بالحذف في تثنية قهقرى وخوزلى (كذا الذي اليا اصله) اي اصل الفه (نحو الفتى *) قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ قولهم في حمى حموان بالواو (والجامد الذي اميل كمتى *) وبلى اذا سمي بهما فانك تقول في تثنيتهما متيان وبليان (وا في غير ذا) المذكور انه تقلب الفه ياء (تقلب واوا الالف *) وذلك شيآن الاول ان تكون الفه ثالثة بدلا من واو نحو عصا وقفا ومنا لغة في المن الذي يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال

وقد اعددت للعذال عندي   عصا في راسها منوا حديد

وشذ قولهم في رضا رضيان بالياء مع انه من الرضوان والثاني ان تكون غير مبدلة ولم تمل نحو الا الاستفتاحية واذا تقول اذا سميت بهما الوان واذوان * تنبيهان * الاول في الالف التي ليست مبدلة وهي الاصلية والمراد بها ما كانت في حرف او شبهه والمجهولة الاصل ثلاثة مذاهب الاول وهو المشهور ان يعتبر حالهما بالامالة فان اميلا ثنيا بالياء وان لم يمالا فبالواو وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا والثاني ان اميلا او قلبا ياء في موضع ما ثنيا بالياء والا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية فعلى هذا يثنى على والى ولدى بالياء لانقلاب الفهن ياء مع الضمير وعلى الاول يثنين بالواو والقولان عن الاخفش

(قوله كما قيل) القائل جمهور البصريين (قوله الكلام في هذه المسالة الخ) فيه تسمح ظاهر اذ لا يلزم من كون الاسم لا ينصرف فانصرف او بالعكس ان يكون مقصورا فمد او بالعكس ولا العكس فاحرى ان يكون عينه وليس الخلاف هنا كالخلاف ثمة والوفاق كالوفاق كما يقتضيه كلام بعض الناظرين كما يعلم من كلامي الشارح هنا وثمة عند التامل *

* كيفية تثنية المقصور والممدود *
* وجمعهما تصحيحا *

(قوله تصحيحا) اي جمع تصحيح فهو مفعول مطلق لا حال لان مجيئها مصدرا منكرا مقصور على السماع وربما صح جعله تمييزا (قوله انما اقتصر عليهما الخ) يعني انه انما ذكر كيفية التثنية وجمع التصحيح للاسماء المقصورة والاسماء الممدودة وما ذكر كيفية التثنية وجمع التصحيح لغيرهما من الاسماء لما ان في كيفية تثنيتهما وجمعهما تصحيحا خفاء بخلاف غيرهما وقد بقي امر آخر لم يتعرض له الشارح هنا وهو انه لم اقتصر على جمعهما تصحيحا فاجيب بدعوى الوضوح فيه ورد بمنع ذلك على اطلاقه وانما الوجه في التقييد عقده لجمع التكسير بابا بسط الكلام فيه عليه فمن قال على قول الشارح انما اقتصر عليهما الخ اي على التثنية وجمع التصحيح ولم يذكر جمعهما تكسيرا لانه عقد لجمع التكسير بابا يخصه فناسب ذكره فقد خلط احد الامرين بالاخر واخطا في فهم كلام الشارح الا ان يكون فسر اولا ضمير التثنية ثم استانف بعد كلاما آخر بقوله ولم يذكر الخ من غير ان يقصد به تفسير قول الشارح اقتصر عليهما تدبر (قوله نحو حبلى ومعطى الخ) قد يفهم منه اللف والنشر المرتب وكذا في ما بعده وليس كذلك فان معطى ومصطفى ومستدعى واويات واما حبلى وحبارى وقبعثرى فلم يعلم ان اصلها الياء او الواو لعدم فعل او مصدر لها (قوله الالية) هي بفتح الهمزة لا بكسرها (قوله لانه تثنية مذرى) اي على صيغة التثنية وصورتها اذ لم يسمع له واحد من لفظه كما سياتي للشارح في التنبيه على قوله على نقل قصر ولذا قيد بقوله في التقدير (قوله نحو الفتى) واما الفتوة فواوه منقلبة عن ياء لانضمام ما قبلها كما قالوا قضو الرجل بقلب الياء واوا للضمة قبلها لانه من قضيت (قوله والجامد الذي اميل الخ) اعترض بان اطلاق الجامد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح في نفسه لكن لا تصح تثنيته حينئذ اذ التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه لاطباقهم على ان الجامد اذا سمي به صار متصرفا . واجيب بانه اريد

بالجامد

والثالث الالف الاصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا * الثاني قد يكون للالف اصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية في لغة من قال رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فلمن ثناها ان يقول رحيان ورحوان والياء اكثر (واولها ما كان قبل قد الف *) اي اول الواو المنقلبة اليها الالف ما الف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الاعراب (وما كصحراء) مما همزته بدل من الف التانيث (بواو ثنيا *) نحو صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واوا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء عشواآن بالهمز ولا يجوز عشواوان ويجوز الكوفيون في ذلك الوجهين وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء وحمراآن بالتصحيح كما شذ قاصعان وعاشوران في قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والالف معا والجيد الجاري على القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف الالحاق والعلباء عصبة العنق ومما علباوان بينهما منبت العرق والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق واصلهما علباي وقوباي بياء زائدة لناحقهما بقرطاس وقرناس ونحو (كساء) مما همزته بدل من اصل هو واو اذ اصله كساو (و) نحو (حيا *) مما همزته بدل من اصل هو ياء اذ اصله حياي يثنى (بواو او همز) فتقول علباوان وكساوان وحياوان وعلباآن وكساآن وحياآن نعم الارجح في الاول الاعلال وفي الاخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ونص سيبويه والاخفش وتبعهما الجزولي على ان التصحيح مطلقا احسن الا ان سيبويه ذكر ان القلب في التي للالحاق اكثر منه في المنقلبة عن اصل مع اشتراكهما في الثلة وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفي العقال قالوا عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين او بثناءين لانه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا (وغير ما ذكر *) من المهموز وهو ما همزته اصلية اي غير مبدلة من شيء نحو قراء ووضاء (صحح) في التثنية فتقول قراآن ووضاآن والقراء الناسك والوضاء الوضيء وشذ قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا (وما شذ) في تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (على نقل قصر *) فلا يقاس عليه * تنبيه * جملة ما شذ من المقصور ثلاثة اشياء الاول قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم وعلة تصحيحه انه لم يستعمل الا مثنى فلما لزمته التثنية صارت الواو كانها من حشو الكلمة ومثله في الممدود ثنايان قال في التسهيل وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمي التثنية والتانيث يعني انه لم ينطق بمذروين وثنايين الا مثنى ولم ينطق بشقاوة وسقاية الا بتاء التانيث فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى ابو عبيد عن ابي عمرو مذرى مفردا وحكي عن ابي عبيدة مذرى ومذريان على القياس الثاني خوزلان وقهقران وقاس عليه الكوفيون الثالث رضيان وقاس عليه الكسائي فاجاز تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الاول والمضمومة بالياء والذي شذ من الممدود خمسة اشياء الاول حمراآن بالتصحيح حكى النحاس ان الكوفيين اجازوه والثاني حمرايان بالياء وحكى بعضهم انها لغة فزارة والثالث نحو قاصعان بحذف الهمزة والالف وقاس عليه الكوفيون والرابع كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله ابو زيد عن لغة فزارة والخامس قراوان بقلب الاصلية واوا وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع (واحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا *) يعني اذا جمعت المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف

بالجامد هنا ما ليس له اصل يرد اليه ولا مشاحة في الاصطلاح ثم ان بعضا حمل قول المصنف اميل على مجرد الصلوحية للامالة لا الامالة بالفعل والظاهر خلافه فليحرر (قوله الثالث الالف الاصلية والمجهولة) الاولى الثالث ان يقلبا ياء مطلقا من غير ذكر الالف الاصلية والمجهولة اذ هو موضوع المسالة (قوله قد يكون للالف اصلان باعتبار الخ) قد ذكر صاحب القاموس انه يقال في تثنية الفتى فتيان وفتوان فان صح كان من هذا القبيل اي قبيل ما له اصلان باعتبار لغتين فتامل (قوله اي اول الواو) اقتصر عليها لقربها والا فالياء مثلها (قوله وحيا) قيل هو خلق يبعث على اجتناب القبح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه واولى الحيا الحياء من الله بان تجتنب ان يراك حيث نهاك . وقيل هو تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعاب به ويذم . وقيل هو انحصار النفس خوف ارتكاب القبايح واشتقاقه من الحياة يقال حيي الرجل نقصت حياته كنسي اذا اعتل نساه وهو عرق في الفخذ وحشي الرجل اعتل حشاه فكانه لحوق المذمة تنقص حياته وتضعف هذا تقرير الزمخشري وعكس الواحدي ذلك فقال استحيى الرجل قويت شدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس (قوله تصحيحه) اي عدم نطقهم به بالياء على القياس (قوله ومثله) اي مثل مذروان في كون علة عدم تصحيحه انه لم يستعمل الا مثنى الخ يدل على ذلك كلام التسهيل الاتي (قوله تصحيح شقاوة وسقاية) اي عدم قلب واو الاول وياء الثاني همزة (قوله لكن حكى الخ) استدراك على قول التسهيل للزوم علمي التثنية والتانيث الخ

لالتقاء الساكنين (والفتح) اي الذي قبل الالف المحذوفة (ابق مشعرا بما حذف *) وهو الالف نحو وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين * تنبيهات * الاول افهم اطلاقه انه لا فرق فيما ذكره بين ما الفه زائدة وما الفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فنقل عنهم انهم اجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقله المصنف عنهم في ذي الالف الزائدة نحو حبلى مسمى به قال في شرح التسهيل فان كان اعجميا نحو عيسى اجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها * الثاني انما لم يذكر حكم الممدود اذا جمع هذا الجمع احالة على ما علم في التثنية فان الحكم فيهما فيه على السواء فتقول في وضاء وضاؤون بالتصحيح وفي حمراء علما لمذكر حمراوون بالواو ويجوز الوجهان في نحو علباء وكساء علمي مذكر * الثالث كان ينبغي ان ينبه على ان ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو جاء القاضون ورايت القاضين (وان جمعته) اي المقصور (بتاء والف * فالالف اقلب قلبها في التثنيه *) فالالف مفعول به لاقلب مقدما وقلبها نصب على المصدرية يعني ان المقصور اذا جمع بالالف والتاء قلبت الفه مثل قلبها اذا ثني فتقول حبليات ومصطفيات ومستدعيات وفتيات ومتيات في جمع متى مسمى بها انثى بالياء وتقول في جمع عصا والا واذا مسمى بهن اناث عصوات والوات واذوات بالواو لما عرفت في المثنى * تنبيـه * حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا هذا الجمع كحكمهما اذا ثنيا ايضا فلم يذكرهما احالة على ذلك وانما ذكر المقصور وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت (وتاء ذي التاء الزمن تنحيه *) تاء مفعول اول بالزمن وتنحية مفعول ثان اي ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتي تانيث ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها فتقول في مسلمة مسلمات واذا كان قبلها الف قلبت على حد قلبها في التثنية فتقول في فتاة فتيات وفي قناة قنوات وفي معطاة معطيات واذا كان قبلها همزة تلي الفا زائدة صححت ان كانت اصلية نحو قراءة وقراآت وجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من اصل نحو نباءة فيقال نباآت ونباوات كما في التثنية (والسالم العين الثلاثي اسما انل * اتباع عين فاءه بما شكل *) (ان ساكن العين مونثا بدا *) يعني ان ما جمع بالالف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقا

(قوله لالتقاء الساكنين) هذه مناسبة للحكم بعد الوقوع لا انه امر باعث على ما هو الاكثر في علل الفن فلا يرد ان يقال هلا قلبت تلك الالف ياء او واوا وحركت كما في المثنى وجمع المونث ويسلم بذلك من التقاء الساكنين (قوله كان ينبغي الخ) اي لئلا يتوهم ان ياءه كالف المقصور تبقى الكسرة قبلها مشعرة بها لشدة قربه منه ولا يضره في ذلك اقتصاره في الترجمة على المقصور والممدود لكون ذكر هذا حينئذ لضرورة لاحقة لا بالقصد الاولي فيندفع ما قيل وجه ترك التنبيه المذكور انه لم يتعرض في هذا الباب لغير المقصور والممدود (قوله وكسرها) بالرفع عطف الفاعل المستتر في يحذف لوجود فاصل ما واضافة الكسر للياء لكونه لاجلها وانما لم تبق كسرة ياء المنقوص فرارا من قلب واو الجمع ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة (قوله ويكسر ما قبل الخ) اي يجتلب كسر آخر كما يدل عليه سابقا كسرها لان الكسر الاول قد ذهب بذهاب متبوعه وهو ياء المنقوص الخ فتدبر (قوله اي المقصور) انما فسره بذلك ولم يفسره بالاسم المختوم بالالف مطلقا حتى يتناول المقصور والممدود رعاية لما يقتضيه اسلوب الكلام فان المصنف لما ذكر قوله وان جمعته اثر قوله واحذف من المقصور الخ ولم يذكر المختوم بالالف مطلقا ظاهرا كان ذلك مفسرا لضميره وكما انه ترك في المسالة السابقة حكم الممدود في جمع المذكر كذلك يكون هنا فلذلك عقد الشارح التنبيه الاتي وانما اطلق في تاء ذي التاء ولم يصنع به ما صنعه هنا لان كلام المصنف في ما بعده صريح في ذلك فانه عدل عن الاضمار حيث لم يقل وتاءه الى الاظهار حيث قال وتاء ذي التاء فدل ذلك على انه اراد من ذي التاء جهة عمومه هذا هو الذي يقتضيه اسلوب الكلام . فما قيل في تفسير ضمير جمعته بالمقصور قصور لان الحكم الاتي لا يختص به فكان الاولى ان يقول اي الاسم المختتم بالالف مطلقا ليشمل المقصور والممدود ليس بشيء فتامل (قوله مونثا) قيل لا حاجة لهذا القيد لان الكلام في المونث . وفيه ان الكلام انما هو في الجمع بالالف والتاء ولم يتعرض المصنف لشرائط مفرده من كونه مونثا

مثلا

مثلا ان سلم كونه شرطا في مطلق هذا الجمع (قوله خمسة) قيل بل هي ستة لان السالم العين تحته شرطان ان لا يكون معتل العين وان لا يكون مضعفها وليس بشيء لان السلامة في العين قيد واحد وان احترز به عن تضعيف العين وعن اعتلالها ولا يخرج القيد الواحد عن كونه واحدا ولو اخرج به الف شيء كما لا يخفى او انحل الى الف شيء فان الحيوان قيد واحد في تعريف الانسان وان اخرج نحو الحجر والنبات والماء ونحو ذلك او انحل الى الجسمية والنمو والاحساس والتحرك بالارادة (قوله بقولهم ثلاث غرفات) وجه الرد انه لو كان جمع جمع ما وقع تمييزا لثلاث بل لتسع فاكثر وقد يقال اي مانع من حمله على ان المراد ثلاث جموع الا ان يثبت انهم يقولون ذلك عند الثلاثة افراد وهو الظاهر (قوله افهم كلامه) اي حيث قال التالي غير الفتح (قوله واستثنى من ذلك في التسهيل الخ) قال فيه ولا يقال فعلات اختيارا فيما استحق فعلات الا لاعتلال اللام او شبه الصفة (قوله نحو ذروة وزبية) ذروة الشيء بالضم والكسر اعلاه والزبية بضم الزاي الرابية لا يعلوها ماء وحفرة الاسد (قوله بكسر الراء) اي فقط (قوله قد ظهر) اي من قوله ومنعوا الخ (قوله لجبة) اللجبة بفتح الاول وتسكين الجيم وتكسر اللام ايضا وتضم واللجبة بكسرها واللجبة كعنبة يطلق على الشاة التي قل لبنها وعلى الشاة الغزيرة اللبن فهو من اسماء الاضداد وقيل خاص بالمعزى (قوله ربعة) الربعة الرجل والمراة بين الطول والقصر (قوله وهو الحمار) نبه في القاموس على انه غلب على

والشروط المذكورة خمسة الاول ان يكون سالم العين واحترز به عن شيئين احدهما المشددة نحو جنة وجنة فليس فيه الا التسكين والاخر ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل فيه الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسياتي ذكره الثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جعفر وخرنق وفستق اعلاما لاناث فانه يبقى على حاله الثالث ان يكون اسما واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجلفة وحلوة فليس فيه الا التسكين الرابع ان يكون ساكن العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبقة وسمرة فانه لا يغير نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لا ان ذلك حكم تجدد حالة الجمع الخامس ان يكون مونثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط للاتباع المذكور ان يكون فيه تاء التانيث كما اشار الى ذلك بقوله (مختتما بالتاء او مجردا *) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختتما بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثاله مجردا منها دعد وهند وجمل فتقول في جمعها الجمع المذكور جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات (وسكن التالي غير الفتح او * خففه بالفتح فكلا قد رووا *) اي يجوز في العين بعد الفاء المضمومة او المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح ففي نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة وجمل من مضمومها ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح * تنبيهان * الاول اشار بقوله فكلا قد رووا الى ان هذه اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم ان الفتح في نحو غرفات انما هو على انه جمع غرف ورد بان العدول الى الفتح تخفيفا اسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح * الثاني افهم كلامه ان نحو دعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كظبيات وشبه الصفة نحو اهل واهلات فيجوز فيهما التسكين اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء كما في (نحو ذروة * وزبية) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشذ كسر جروه *) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو * تنبيهات * الاول قد ظهر ان لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة * الثاني فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو ذروة وزبية اذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع وبه صرح في شرح الكافية * الثالث فهم منه ايضا جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو لحية لان فيه توالي كسرتين قبل الياء وعليه مشى في التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء (ونادر او ذو اضطرار غير ما * قدمته او لاناس انتمى *) اي ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو اما نادر واما ضرورة واما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه ابو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب ولا حجة في قولهم لجبات وربعات في جمع لجبة وربعة لان من العرب من يقول لجبة وربعة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن ومن النادر ايضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهي الابل التي تحمل الميرة والعير مونثة وذهب المبرد والزجاج الى انه عيرات بفتح العين قال المبرد جمع عير وهو الحمار

وقال الزجاج جمع عير الذي في الكتف او القدم وهو مونث ومنه ايضا جورات كما تقدم ومن الضرورة قوله

وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يــدان

وقول الراجز « ... فتستريح النفس من زفراتها » وقياسه الفتح ومن المنتمي الى قوم من العرب الاتباع في نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم « اخو بيضات رائح متاوب ... » وبلغتهم قرئ ثلاث عورات لكم ومن المنتمي الى قوم ايضــا نحو ظبيات واهلات باسكان العين كما تقدم * خاتمة * يتم في التثنية والجمع بالالف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة وذلك نحو قاض وشج واب واخ وحم وهن من الاسماء الستة تقول قاضيان وشجيان وابوان واخوان وحموان وهنوان كما تقول هـذا قاضيك وشجيك وابوك واخوك وحموك وهنوك وشذ ابان واخان وما لا يتم في الاضافة لا يتم في التثنية وذلك نحو اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك وشذ فموان وفميان واما قوله « يديان بيضاوان عند محلم » وقوله « جرى الدميان بالخبر اليقين » فضرورة *

(جمع التكسير)

جمع التكسير هو الاسم الدال على اكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظا او تقديرا وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة اقسام لانه اما بزيادة كصنو وصنوان او بنقص كتخمة وتخم او تبديل شكل كاسد واسد او بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال او بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب او بهن كغلام وغلمان وانمــا قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد

حمار الوحش (قــوله الذي في الكتف او القدم) اي العظم الناتئ في ذلك وزاد في القاموس في معانيه كل ناتئ في مستو وماقئ العين او جفنها او انسانها او لحظها وما تحت الفرع من باطن الاذن وواد وموضع كان مخصبا فغيره الدهر فاقفره ولقب حمار ابن مويلع كافر كان له ولد فارسل الله نارا فاحرقته وخشبة تكون في مقدم الهودج والوتد والجبل والسيد والملك وجبل بالمدينة والطبل (قــوله يتم) اي يرد له ما حذف منه *

* جمع التكسير *

(قوله بصورة تغيير لصيغة واحدة) اورد عليه ان تقييد التغيير بالصيغة يخرج نحو صنوان كما ان اسقاطه يدخل نحو الزيدون وجوابه ان التغيير قد اطلق فيحمل على المفرد الكامل وهو التغيير الذي ليس المغير به في نية الانفصال ولا كذلك في الجمع للسقوط في الاضافة . واورد ايضا ما جمع بالف وتاء لكونه مثل صنوان وقد يجاب بان المغير فيه ايضا في نية الانفصال من حيث انه فرع نحو الزيدون ومحمول عليه في حمل حالة النصب على حالة الجر . وبان قيد الحيثية مراد في التعريف اي ما دل على اكثر من اثنين بصورة تغيير الخ من حيث هو تغيير وما جمع بالف وتاء دلالته على الجمعية ليس بالتغيير المذكور من حيث هو تغيير بل من حيث ان المغير به خصوص كـذا واما لا من حيث ذلك فلا دلالة له على جمعية اصلا . وبان هذا تعريف بالاعم على مذهب الاقدمين (قــوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وقرئ بهما في السبعة وفي القاموس وبالكسر الحنو المعطل وقليب لبني ثعلبة والاخ الشقيق والابن والعم الجمع اصناء وصنوان وهي بهاء والنخلتان فما زاد في الاصل الواحد كل واحد منهما صنو ويضم او عام في جميع الشجر وهما صنوان وصنيان مثلثين (قــوله كتخمة) من الوخامة قال

والبغي مرتع مبتغيه وخيم

بالهاء عوض من الواو فمادته و خ م واما التخوم بمعنى الحدود فمادته ت خ م . واعلم ان تخمة وتخم تسكن خاؤه وتفتح في المفرد والجمع (قوله لان الحركات التي في الجمع الخ) يريد ان التغيير حقيقة يقتضي ان حركات الجمع هي حركات المفرد الا انه وقع فيها تغيير وليس كذلك فان حركات المفرد غير حركات الجمع من اصلها وهذا رعاية لجانب الشارح والا فلو اسقط كلمة صورة من التعريف لم

يحتج

يحتج الى ما ذكر فليتدبر (قوله والتغيير المقدر في نحو فلك) الظرف خبر التغيير وهذا اما معطوف على قوله وقسم المصنف التغيير الظاهر الخ واما مستانف جواب سوال مقدر كان قائلا قال اما التغيير اللفظي فقد علم فيما ذا يكون ففيما ذا يكون التغيير المقدر (قوله للخلقة) هو ناظر للشمال فقط اما هجان فهو الواحد والجمع من الابل البيض والخيار واما دلاص فالواحد والجمع من الدروع الملس اللينة. (قوله فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والجمع) فيه تامل بالنسبة لهجان ففي القاموس وككتاب الخيار ومن الابل البيض والرجل الحسيب وبالنسبة لشمال بمعنى الطبيعة ففيه ايضا الشمال ضد اليمين كالشيمال والشملال بكسرهن الجمع اشمل وشمائل وشمل وشمال بلفظ الواحد وشمل به اخذ ذات الشمال والشمال الطبع الجمع شمائل فتامل (قوله عفتان) زيد عليه كناز للناقة المكتنزة اللحم وامام (قوله ودعاه الى ذلك) اي دعى سيبويه لا المصنف كما قد يتوهم (قوله نحو جفنات ومصطفين) اي من حيث تحريك العين في الاول وحذف الف المقصور في الثاني واما جفنات من حيث تغييره بزيادة الالف والتاء فوارد . وقد اجبنا نحن عنه بوجوه قدمناها وما في كلام ابن هشام مما يفيد ان نحو حبليات وجفنات من جموع التكسير فجواب آخر وحاصله ان مناط جمعية التكسير فيما ذكر التغيير بغير الالف والتاء ومناط جمع المونث التغيير بهما فلا ضرر في ان يجتمعا (قوله ما فوق العشرة) وقيل ما فوق الاثنين فهو كجمع القلة والتعريف السابق لا ينافي واحدا من القولين . وفي التلويح واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات . اهـ . ولما نقله البدر الدماميني في باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر من شرحه للتسهيل قال عقبه ويعني بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق يريد ان العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين اقتلوا المشركين واكرم العلماء مثلا حيث جعلوا كلا منهما شاملا للثلاثة وما فوقها الى غير النهاية فدل عدم الفرق بحسب الظاهر في هذه الحالة على ان التفريق بينهما حال كونهما منكرين انما هو في جانب الزيادة كما قال وحاصله ان الجمعين متفقان باعتبار المبدا مفترقان باعتبار المنتهى فمبدا كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة وبهذا التقرير لا يحتاج الى ان تقول في محل من المحال هذا مما استعير فيه جمع القلة لجمع الكثرة . اهـ . ولا يذهب عليك انه يرد على صاحب التلويح ان يقال ان باب الجمعية شيء وباب الاستغراق آخر فكيف يدل عدم التفريق بين ما كان جمع قلة وما كان جمع كثرة حين انتفاء الجمعية عنهما ومجيء الاستغراق في افادة الاستغراق على انه لا فرق بينهما حال كونهما جمعين في مفادهما اذ ذاك . وعلى البدر الدماميني ان يقال عدم الفرق المذكور على الوجه السابق انما يتفرع عليه انه لا يحتاج الى ان يقال استعير جمع الكثرة لجمع القلة لا عكسه فان استعمال جمع القلة في العشرين مثلا يحوج لذلك قطعا فليتامل (قوله ثمت افعال) ثم بمعنى الواو فتعطف المفردات حينئذ (قوله جموع قلة) جموع قلة جمع كثرة فالتعبير به لكثرة

والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة قيل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي الجافي فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والجمع ومذهب سيبويه انها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ففلك اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كبدن وعفتان اذا كان مفردا كسرحان واذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها ودعاه الى ذلك انهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان فعلم انهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهولاء جنب فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية وخالفه في التسهيل فقال والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير * تنبيه * لا يرد على التعريف المذكور نحو جفنات ومصطفين فان التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية واعلم ان جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثرة فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الاخر مجازا كما سياتي وللاول اربعة ابنية وللثاني ثلاثة وعشرون بناء وقد بدا بالاول فقال

(افعلة افعل ثم فعله * ثمت افعال جموع قله *)

اي كاسلحة وافلس وفتية وافراس * تنبيهات * الاول ذهب الفراء الى ان من جموع القلة فعل نحو

المواد من افراد وبعض ذي الخ (قوله انصرف بذلك) اي بال او اضافته بوضع تركيبي الى الدلالة على الكثرة اي الى ان يدل على مسمى معين كثير كما ان رجل بال يدل بوضع تركيبي على معين تعيين استغراق . ثم ان ظاهر هذا الكلام ان مدخول ال او المضاف مدلوله من الثلاثة الى العشرة و بال الاستغراقية صار مدلوله من الاحد عشر الى ما فوق والضمير مدلوله من الاحد عشر الى ما فوقه ولذلك صار المضاف دالا على ما يدل عليه جمع الكثرة المذكور مع ان ال الاستغراقية تبطل الجمعية وتصيره الى باب الجميعية . وان استغراقه كاستغراق المفرد على ما هو الحق الذي لا شك فيه كما في المطول وحواشيه وحينئذ فدخول ال على جمع القلة لا يصيره جمع كثرة والضمير المضاف اليه ليس جمع كثرة حتى يكسبها المضاف فان نا موضوع للمتكلم معه غيره ليس إلّا على ان ذلك ليس معدودا من الامور التي يكتسبها المضاف من المضاف اليه نعم الاضافة كال فتاتي للاستغراق . ولعل مرادهم بهذا الكلام خلاف ظاهره وهو ان جمع القلة لا يتجاوز العشرة حقيقة ولكن اذا دخلت عليه ال الاستغراقية او اضيف اضافة استغراقية زال وقوفه عند العشرة لان الاستغراق كذلك . واصل هذا الكلام جواب من بعض شيعة حسان رضي الله تعالى عنه عن بعض ما اعترض به عليه النابغة وذلك ان النابغة كانت تضرب له قبة بسوق عكاظ فياتيه الشعراء يعرضون عليه اشعارهم فدخل عليه يوما حسان بن ثابت وعنده الاعشى وقد كان انشده الاعشى شعرا له فاستحسنه واذا بالخنساء فانشدته

يا صخر وراد ماء قد تبادره … اهل المياه وما في ورده عار
مشي السبنتى الى الهيجاء معطلة … لها سلاحان انياب واظفار
فما عجول على بو تحن له … لها حنينان اعلان واسرار
ترتاع ما غفلت حتى اذا ذكرت … فانما هي اقبال وادبار
يوما باوجع مني يوم فارقني … صخر وللدهر احلاء وامرار
وان صخرا لمولانا وسيدنا … وان صخرا اذا نشتوا لنحار
وان صخرا لتاتم الهداة به … كانه علم في راسه نار
جواب قاصية جزاز ناصية … عقاد الوية للجيش جرار
حامي الحقيقة محمود الخليقة مهدي الطريقة نفاع وضرار
لم تره جارة يمشي بساحتها … لريبة حين يخلو بيته الجار

فقال لها النابغة لولا ان ابا بصير يعني الاعشى انشدني قبلك لقلت انك اشعر الانس والجن فقال حسان انا اشعر منك ومنها ومن ابي بصير حيث اقول

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى … واسيافنا يقطرن من نجدة دما
ولدنا بني العنقاء وابن محرق … فاكرم بنا خالا واكرم بنا ابنما

فقال له النابغة انك لشاعر لولا انك قلت الجفنات فقللت العدد ولو قلت الجفان كان اكثر وقلت يلمعن بالضحى ولو قلت يشرقن بالدجى كان ابلغ وقلت يقطرن ولو قلت يجرين كان ابلغ وفخرت بما ولدت ولم تفخر بمن ولدك على انك يا بني لا تحسن ان تقول

فانك كالليل الذي هو مدركي … وان خلت ان المنتاى عنك واسع

فقام

ظلم وفعل نحو نعم وفعلة نحو قردة وذهب بعضهم الى ان منها فعلة نحو بررة نقله ابن الدهان وذهب ابو زيد الانصاري الى ان منها افعلاء نحو اصدقاء نقله عنه ابو زكرياء التبريزي والصحيح ان هذه كلها من جموع الكثرة * الثاني ذهب ابن السراج الى ان فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته انه لم يطرد * الثالث يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح * الرابع اذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق او اضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامرين قول حسان

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما

(وبعض ذي بكثرة وضعا يفي *) اي بعض هذه الابنية ياتي في كلام العرب للكثرة (كارجل) في جمع رجل

فقام حسان خجلا منكسرا وانا اظن ان دعوى الاستغراق في البيت يأباها الطبع السليم لا سيما في الصدر المقدم فيه المسند وان الاسعد ان يكونا عهديين وان الجمعية باقية وان اعتراض النابغة متمكن وان خجلة حسان لدريته بما ذكر والمعرفة نسابة للمعاني وليس كل معنى احتمله تركيب ينطبع عليه كما نبه عليه السكاكي عن شيخه الحاتمي اول القسم الثالث من المفتاح وليس كل احد يقدر ما ذكرناه حق قدره • وللناظرين كلمات مختلطة في هذا المقام (قوله فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة) حاصل ما يشير اليه ان المفرد اذا لم يكن له إلّا جمع قلة او كثرة وقد استعملوه فيهما فالاغناء وضعي ولا مجاز بل اللفظ حينئذ مشترك واما اذا كان له الجمعان فالاغناء استعمالي مجازي لتعين كون اللفظ حينئذ مستعملا في غير ما وضع له • وقد يقال على الاول ان الحمل على المجاز فيما لا تناسبه الصيغة اولى من الحمل على الحقيقة لان المجاز مقدم على الاشتراك (قوله جاء وضعا) اعترض عليه بانه كان الاولى ان لا يقيد بوضعا ويقول وضعا او استعمالا فيندفع ما ذكره في التنبيه الثاني والحق ان الحق اسقاط وضعا من هنا لانه ماخوذ من قول المصنف والعكس وان السوابق تابى من ذلك التعميم واما الاعتراض المذكور فسياتي جوابه على ان كلام الشارح ليس صريحا في الاعتراض اذ يحتمل ان يكون اشارة الى مبدا الجواب بان الكاف تنظيرية (قوله ليس الصفي الخ) مبنى هذا الاعتراض من صاحب التوضيح على ان مدخول الكاف مثال ولو جعله نظيرا لم يعترض وبعد ذلك فقد اجيب عنه بان الوضعي عنده على وجهين وضعي حقيقي نبه عليه بارجل ووضعي حكمي نبه عليه بالصفي لان اصفاء في غاية الندور فكانه لم يوضع فلا اعتراض عليه (قوله ولكل وجه) اما وجه الاول فان المفرد جزء يسبق كله ووجه الثاني ان الجمع هو المقصود هنا لكن قيل ان طريقة المصنف احسن لطول الاخرى لان بعض الجموع تكون مفرداته كثيرة منتشرة كفعال وافعال وهم يرتبون المفردات على ترتيبها الطبيعي الثلاثي اولا ثم الرباعي ثم الخماسي والمذكر ثم المونث والاسم ثم الصفة فيحتاجون الى ذكر الجمع مع كل مفرد من تلك المفردات المنتشرة وفي ذلك تطويل وبعد عن الضبط اما اذا عرف في محل واحد جميع ما يجمع على افعال او فعال او غير ذلك فانه اخصر واوفر للذهن (قوله وعتاد) في الحديث الذي سبق اليه الحسين اخاه الحسن سال فيه اباه عليا رضي الله تعالى عنه عن مدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومخرجه ومجلسه وشكله قال الحسين قلت فاخبرني عن مخرجه كيف كان يصنع فيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخزن لسانه إلّا مما يعنيهم ويولفهم ولا يفرقهم ويكرم كريم كل قوم ويوليه عليهم ويحذر الناس ويحترس منهم من غير ان يطوي على احد بشره وخلقه ويتفقد اصحابه ويسال الناس عما في الناس ويحسن الحسن ويصوبه ويقبح القبيح ويوهنه معتدل الامر غير مختلف لا يغفل مخافة ان

فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق واعناق وفواد وافئدة (والعكس) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصفي *) جمع صفاة وهي الصخرة الملساء وكرجل ورجال وقلب وقلوب وصرد وصردان * تنبيهان * الاول كما يغني احدهما عن الاخر وضعا كذلك يغني عنه ايضا استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء * الثاني ليس الصفي مما اغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة حكى الجوهري وغيره صفاة واصفاء واعلم ان اصطلاح النحويين في الجموع ان يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس المصنف واصطلح على ان يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكل وجه وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال (لفعل اسما صح عينا افعل * وللرباعي اسما ايضا يجعل *) يعني ان افعلا احد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات الاول ما كان على فعل بشرطين ان يكون اسما وان يكون صحيح العين فشمل نحو فلس وكف ودلو وظبي ووجه فتقول في هذه افلس واكف وادل واظب واوجه واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على افعل واما عبد واعبد فلغلبة الاسمية وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثوب فلا يجمع على افعل وشذ قياسا قولهم اعين وقياسا وسماعا قوله «لكل دهر قد لبست اثوبا ...»

وقوله «كانهم اسيف بيض يمانية ...» * والثاني ما كان رباعيا باربعة شروط ان يكون اسما وان يكون قبل آخره مدة وان يكون مونثا وان يكون بلا علامة وقد اشار الى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) اي الاسم الرباعي (كالعناق والذراع في * مد وتانيث وعد الاحرف *) فشمل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب ويمين فيقال فيها اعنق واذرع واعقب وايمن فان كان الرباعي صفة نحو شجاع او بلا مدة نحو خنصر او مذكرا نحو حمار او بعلامة التانيث نحو سحابة لم يجمع على افعل وندر من المذكر طحال واطحل وغراب واغرب وعتاد واعتد وجنين واجنن

وانبوب وانبب ونحوها * تنبيهات * الاول ما ذكرته من الشروط وغيرها ماخوذ من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع ان حركة الاول لا يشترط ان تكون فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور وفهم من اطلاق قوله في مد ان الالف وغيرها من احرف المد في ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعري من العلامة من قوله وعد الاحرف اذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لانه صرح اولا بالرباعي * الثاني مما حفظ فيه افعل من الاسماء فعل نحو جبل واجبل وفعل نحو ضبع واضبع وفعل نحو قفل واقفل وفعل نحو فرط وافرط وفعل نحو ضلع واضلع وفعلة نحو اكمة وآكم وفعلة نحو نعمة وانعم وفي فعل مطلقا اي اسما وصفة نحو ذئب واذوب وجلف واجلف فلا يقاس عليها ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين إلّا قولهم ربع واربع * الثالث ليس التانيث مصححا لاطراد افعل في فعل نحو قدم خلافا ليونس ولا في فعل نحو قدر ولا في فعل نحو ضلع ولا ما قبله نحو قدم وضبع وغول وعنق خلافا للفراء (وغير ما افعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بافعال يرد *) يعني ان افعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه افعل وهو فعل الصحيح العين فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسيف وغير فعل من اوزان الثلاثي وهي فعل نحو حزب واحزاب وفعل نحو صلب واصلاب وفعل نحو جمل واجمال وفعل نحو وعل واوعال وفعل نحو عضد واعضاد وفعل نحو عنق واعناق وفعل نحو رطب وارطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع واضلاع واحترز بقوله اسما من الوصف فانه لا يجمع على افعال إلّا ما شذ مما سياتي التنبيه عليه * تنبيهات * الاول جعل في التسهيل افعالا قليلا في فعل المعتل العين نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب وربع ولازما في فعل نحو ابل وغالبا في الباقي * الثاني لا يوخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على افعال وقد سمع منه قوله

ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

وقوله

وجدت اذا اصلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها

فجمع فرخ على افراخ وزند على ازناد ومذهب الجمهور انه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل وذهب الفراء الى انه ينقاس فيما فاوه همزة نحو الف او واو نحو وهم وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فانه قال ان افعالا اكثر من افعل في فعل الذي فاوه واو كوقت واوقات ووصف واوصاف ووقف واوقاف ووكر واوكار ووعر واوعار

يغفلوا او يملوا لكل حال عنده عتاد لا يقصر عن الحق ولا يجاوزه الى غيره الذين يلونه من الناس خيارهم . وافضلهم عنده اعمهم نصيحة . واعظمهم عنده منزلة احسنهم مساواة وموازرة انظر بقيته في كتب الحديث فسره شراحه بالعدة اي انه يعد لكل شيء ما يقتضيه . وفي القاموس وكسحاب القدح الضخم والعدة (قوله وانبوب) الصواب اسقاطه لان الكلام في الرباعي والانبوب من القصب والرمح كعبهما كالانبوبة والانبب ولعله مقصور منه ومن الجبل الطريقة فيه والسطر من الشجر والارض المشرفة والطريق وانابيب الرئة مخارج النفس منها (قوله ففهم من تمثيله الخ) هو بيان للغير وكيفية اخذه من كلام المصنف واخذ ما خفي من الشرط (قوله لتمثيله الخ) لا يخفى ان التمثيل المذكور لا يدل إلّا على انه لا يشترط في حركة الاول ان تكون فتحة او ان تكون كسرة واما انه لا يشترط احدهما حتى يخرج الضم فلا تدبر (قوله نحو ضبع الخ) اي على احد الوجهين فيه من فتح اوله وضم ثانيه لا على الاخر وهو ضمهما وهو سبع كالذئب إلّا اذا جرى كانه اعرج فلذا سمي الضبع العرجاء ومن امسك بيده حنظلة فرت منه الضباع ومن امسك اسنانها معه لم تنبح عليه الكلاب وجلدها ان شد على بطن حامل لم تسقط وان جلد به مكيال وكيل به البذر امن الزرع من آفاته والاكتحال بمرارتها يحد البصر (قوله فرط) هو بالفاء المضمومة والراء المهملة المضمومة ايضا الفرس السريعة والامر المجاوز فيه الحد والظلم والاعتداء وفي القرآن وكان امره فرطا . وما قيل انه بالسكون لا بالضم فعلى تصحيف فائه بالقاف . والضلع معروف ويطلق ايضا على الجبيل المنفرد وعلى الجبل الذليل المستدق وعلى موضع بالطائف . والاكمة بفتح الكاف التل من القف من حجارة واحدة او هي دون الجبال او الموضع يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا . والذئب حيوان معروف . والجلف بكسر الجيم الرجل الجافي . والربع الذي يلقى السن التي بين الثنية والناب (قوله جعل في التسهيل افعالا قليلا الخ) قال فيه وقل في فعل معتل العين وندر في فعل ولزم في فعل وغلب في نحو مدي ولبب ونمر وعضد وعنب وطنب وفلو وعدو (قوله لا يوخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل) اي الحكم الذي هو عدم المنع فلا يرد انه يوخذ حكمه الذي هو المنع بمفهوم المخالفة تدبر (قوله وعليه مشى في التسهيل)

قال

قال فيه وليس مقيسا فيما فاوه همزة او واو خلافا للفراء (قوله ووغد واوغاد) الوغد الاحمق الضعيف الرذل الدنيء والضعيف جسما والصبي وخادم القوم وثمر الباذنجان والعبد (قوله وشت واشتات الخ) الشت التفريق . والفن الحال والضرب من الشيء . والفذ الفرد واول سهام الميسر والمتفرق من التمر والطزد الشديد (قوله نحو هضبة الخ) الهضبة الجبل المنبسط على الارض او جبل خلق من صخرة واحدة او الجبل او الطويل الممتنع المنفرد ولا يكون الّا في حمر الجبال . والنضوة المهزولة من الابل وغيرها (قوله طائر من طير الماء) زاد في القاموس صغير ابيض (قوله نمرة وانمار الخ) النمرة الانثى من حيوان معروف وفسر بنوع من البسط ولا يساعده كلام القاموس . والقمط الشيء الذي يقمط اي يلف به يدا ورجلا الصبي . والغثاء بزنة غراب وفيه وجه آخر وهو زنة زنار وهو ما على وجه الارض من قناة الاشياء والزبد والهالك والبالي من ورق الشجر المخالط زبد السيل . والاغيد الوسنان المائل العنق والمكان الكثير النبات ومن النبات الناعم المتثني . والخريدة البكر لم تمسس والخفرة الطويلة السكوت الخافضة الصوت المتسترة . والواد بالهمزة الصوت او العالي الشديد وهدير البعير (قوله لضرب من العناكب تلسع) وصفها صاحب القاموس بانها صفراء الظهر (قوله في صرد صردان الخ) الصرد طائر ضخم الراس يصطاد العصافير وهو اول طائر صام لله تعالى . والجرذ ضرب من الفار . والنغر البلبل وفراخ العصافير وبتصغيرها جاء الحديث (قوله وثالث صفة لمد) اي لا مضاف اليه لانه يوهم على ما هو المتبادر المبني عليه قول المصنف وفعل لاسم رباعي الخ ان يكون الثالث ممدودا فيكون المد رابعا فلا يتنزل على نحو طعام ورغيف وقضيب وعمود من امثلة المسالة بل على نحو سلمان ورمضان ومنصور ومسكين التي ليست منها وذلك باطل . فما قيل يحتمل ان يكون مضافا اليه وهو الاقرب ليس كما ينبغي (قوله بمد قبل آخره) هو معنى قول المصنف ثالث لان الفرض ان الاسم رباعي فاذا كان المد قبل الاخر تعين كونه ثالثا (قوله وعقاب الخ) هو طائر معروف (قوله قدح واقدحة) القدح بكسر القاف السهم قبل ان يراش . ومن الفوائد اللائقة بهذا المقام بيان قداح الميسر التي كانت العرب تضرب بها لانه ذكر هنا لفظ القدح وتقدم سابقا لفظ التوام ولفظ الوغد فنقول ان قداح الميسر عشرة الفذ . والتوام . والرقيب . والحلس . والنافس . والمسبل . والمعلى . والمنيح . والسفيح . والوغد . وداب العرب انهم اذا ارادوا الميسر نحروا جزورا وقسموا لحمها على ثمانية وعشرين جزءا ويجعلون القداح العشرة في خريطة ويضعونها على يدي عدل ثم يحركها ويدخل يده فيخرج باسم رجل رجل فللفذ سهم وللتوام سهمان وللرقيب ثلاثة وللحلس اربعة وللنافس خمسة وللمسبل ستة وللمعلى سبعة فلا يبقى شيء من الجزور فياخذون ثمنها عمن خرج له المنيح والسفيح والوغد

ووغد واوغاد ووهم واوهام فاستثقلوا ضم عين افعل بعد الواو فعدلوا الى افعال كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة وكما شذ في المعتل اعين واثوب كذلك شذ فيما فاوه واو اوجه هذا لفظه بحروفه ثم قال ان المضاعف من فعل كالذي فاوه واو في ان افعالا في جمعه اكثر من افعل كعم واعمام وجد واجداد ورب وارباب وبر وابرار وشت واشتات وفن وافنان وفذ وافذاذ هذا ايضا لفظه ❋ الثالث مما حفظ فيه افعال فعيل بمعنى فاعل نحو شهيد واشهاد وفاعل نحو جاهل واجهال وفعال نحو جبان واجبان وفعول نحو عدو واعداء وفعلة نحو هضبة واهضاب وفعلة نحو نضوة وانضاء وفعلة نحو بركة وابراك والبركة طائر من طير الماء وفعلة نحو نمرة وانمار وقالوا جلف واجلاف وحر واحرار وقماط واقماط وغثاء واغثاء واغيد واغياد وخريدة واخراد وواد واوداء وذوطة واذواط لضرب من العناكب تلسع وقالوا ايضا اموات لجمع ميت وميتة وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه

(وغالبا اغناهم فعلان ❋ في فعل كقولهم صردان ❋) اي ان الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين ان يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي جرذ جرذان وفي نغر نغران واشار بقوله غالبا الى ما شذ من ذلك نحو رطب وارطاب ❋ تنبيه ❋ نص في غير هذا الكتاب على ان فعلان مطرد في فعل وكلامه هنا غير موف بذلك (في اسم مذكر رباعي بمد ❋ ثالث افعلة عنهم اطرد ❋) افعلة مبتدا واطرد خبره وفي اسم وعنهم يتعلقان باطرد وبمد في موضع جر صفة لاسم وثالث صفة لمد يعني ان افعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمد قبل آخره نحو طعام واطعمة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المونث وبالرباعي من الثلاثي وبالمد الثالث من العاري عنه فلا يجمع شيء من ذلك على افعلة الّا ما شذ من قولهم شحيح واشحة وهو صفة وعقاب واعقبة وهو مونث وقدح واقدحة وهو ثلاثي وجائز واجوزة وليس مده ثالثا والجائز الخشبة الممتدة في اعلى السقف ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم

نجد وانجدة وصلب واصلبة وباب وابوبة ورمضان وارمضة وعيل واعولة وجزة واجزة ونضيضة وانضة وقن واقنة وخال واخولة وقفا واقفية والجزة صوف شاة مجزوزة والنضيضة المطرة القليلة (والزمه) اي الجمع على افعلة (في فعال) بالفتح (اوفعال *) بالكسر (مصاحبي تضعيف او اعلال *) فالاول نحو بتات وابتة وزمام وازمة والثاني نحو قباء واقبية واناء وآنية وشذ من الاول عنان وعنن وحجاج وحجج ومن الثاني قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سمي وسمع ايضا اسمية على القياس وسياتي تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف (فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة وهو على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي ما كان جمعا (لنحو احمر وحمرا *) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر اولافعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع في الخلقة نحو اكمر للعظيم الكمرة وآدر ورتقاء وعفلاء فتقول فيها كمر وادر ورتق وعفل فان كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامراة عجزاء اذ لم يقولوا رجل اعجز ولا امراة الياء في اشهر اللغات ففي اطراد فعل حينئذ خلاف نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على ان فعلا فيه محفوظ واطلاقه هنا يوافق الاول * تنبيهات * الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف * الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله

« وانكرتني ذوات الاعين النجل » وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود او لامه نحو عمي

ويقسمون ثمن الجزور على ثلاثة اقسام متساوية فمن خرج له المنيح ياخذون منه ثلث ثمن الجزور وكذا من خرج له السفيح والوغد وقيل يقسمون ثمن الجزور على سبعة وعشرين جزءا فمن خرج له المنيح اخذوا منه ثمانية اجزاء من سبعة وعشرين ومن خرج له السفيح اخذوا منه تسعة اجزاء منه ومن خرج له الوغد اخذوا منه عشرة اجزاء منه وهذا القول اصح وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا ياكلون منها ويفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم اي الذي لم يدخل في الميسر لبخله (قوله نجد وانجدة) النجد ما اشرف من الارض والطريق الواضح المرتفع وما يخالف الغور اي تهامة (قوله وعيل واعولة) العيل بتشديد الياء ذو العيال المفتقر (قوله نحو بتات الخ) البتات الزاد والجهاز ومتاع البيت . والزمام معروف والقبا بالقصر نبت ونوع من الثياب . والعنان بالكسر ما تقاد به الدابة وبالفتح الكسر . والحجاج بكسر الحاء وفتحها العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله وسياتي تقييد كلامه) اي تقييدا صريحا على ما هو المتبادر فان قوله فعال او فعال محتمل لان يريد عموم المد لا خصوص كونه بالالف بخلاف قوله ذو الالف فلا يرد ما قيل انه لا حاجة لقول الشارح وسياتي تقييد الخ لان قوله فعال او فعال يفيد ان المضاعف من ذي الياء كسرير ومن ذي الواو كذلول لا يجمع على افعلة بل على فعل بضمتين نعم يرد على الشارح انه لم يقيد هو كلام المصنف تقييدا صريحا مثل ما ياتي اذ المثال لا يخصص (قوله وصفين متقابلين) اي احدهما للمذكر والاخر للمونث لم ينفرد احدهما عن الاخر بدليل ما بعده (قوله لمانع في الخلقة) اي يكون المذكر لا يتصف بما للمونث كما في رتقاء فان الرتق انسداد الفرج باللحم وعفلاء فان العفل شيء يجتمع في الفرج للمراة يشبه الادرة للرجل او يكون المونث لا يتصف بما للمذكر كما في اكمر فان الكمرة راس الذكر وآدر فان الادرة الخصية المنتفخة (قوله واطلاقه هنا يوافق الاول) اي بناء على ما يتبادر من قوله في نحو احمر وحمراء من ان المراد هذان الوزنان واما التخصيص بالمتقابلين في الوجود من غير مانع خلقي او استعمالي فمع مخالفته للتبادر لا قرينة في الكلام عليه ومخرج للمنفردين لمانع خلقي على ما يتبادر من كون المفهوم مخالف بصورتيه فتدبر (قوله لما سيذكر في التصريف) اي في قول المصنف

« ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع اهيما »

قوله

وعشو اوكان مضاعفا نحو غر جمع اغر لم يجز الضم * الثالث من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بدنة وبدن واسد واسد وسقف وسقف وثنى وثني وعفو وعفو ونموم ونم وعميمة وعم وبازل وبزل وعائذ وعوذ وحاج وحج واظل وظل ونقوق ونق والنقوق الضفدعة الصياحة والنموم النمام والعميمة النخلة الطويلة والاظل باطن القدم والعائذ النافة القريبة العهد بالنتاج (وفعلة جمعا بنقل يدرى *) فعلة مبتدا خبره يدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى اي من جموع القلة فعلة كما عرفت ولم يطرد في شيء من الابنية بل محفوظ في ستة اوزان فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية والثنى هو الثاني في السيادة ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما اشار اليه بقوله بنقل يدرى * تنبيهان * الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه اول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة اذ لا خلاف فيها * الثاني لو قدم قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو احمر وحمرا لكان انسب لتوالي جموع القلة (وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد * ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف *) اي من امثلة جمع الكثرة فعل بضمتين وهو يطرد في اسم رباعي بمدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلالا فقد فاعلالا مفعول مقدم لفقد فان كانت مدته ياء او واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت الفا اشترط فيه مع ذلك ان لا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز ونوق كنز وحكى ابن سيدة ان من العرب من يقول نوق كناز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه اول الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذر ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وغفور فانه يطرد فيه فعل نحو صبر وغفر وسياتي التنبيه عليه واحترز بالرباعي من غيره نحو نار وفيل وسور ونحو قنطار وقطمير وعصفور فانه لا يجمع على فعل شيء منها واحترز بالمد عن الخالي منه فانه لا يجمع على فعل وشذ نمرة ونمر وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصحة اللام عن المعتلها نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التضعيف في ذي الالف عن نحو بتات وزمام فان قياسه افعلة كما مر وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج ووطاط ووطط كما اشار اليه بقوله في الاعم وفهم من تخصيص ذلك بذي الالف ان المضاعف من ذي الياء نحو سرير وذي الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل * تنبيهات * الاول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين ان يكون مذكرا كما مثل او مونثا مثل اتان واتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل * الثاني ما مدته الف على ثلاثة اقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه اما الاول والثاني ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما واما الثالث فظاهر اطلاقه هنا اطراد فعل فيه وبه صرح في شرح الكافية فانه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع في المطرد وتبعه الشارح وذكر في التسهيل ان فعلا نادر في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط ان لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في اخويه * الثالث يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها في الضرورة قوله « اغر الثنايا احم اللثاث * يحسنها سوك الاسحل » ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذل وحمر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يودي اليه من الادغام وندر قولهم ذباب وذب والاصل ذبب * الرابع فعل يطرد في نوعين احدهما المتقدم والاخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور

(قوله وعشو الخ) هو من العشا وهو سوء البصر بالليل والنهار او العمى . والاغر الابيض الجبهة من الخيل ثم اشتهر في كل واضح معروف . والبدنة محركة الدال من الابل والبقر كالاضحية من الغنم تهدى الى مكة للذكر والانثى . والعفو الصفح وترك العقوبة والمحو واحل المال واطيبه وخيار الشيء والفضل والمعروف وما فضل عن الشاربة من الماء وما لا اثر لاحد فيه بملك من البلاد وولد الحمار . والبازل الناقة او الجمل في تاسع سنيه والسن التي تطلع في وقت البزول . والعائذ الملتجي واظل بظاء مشالة ولام مشددة بطن الاصبع ومن الابل باطن المنسم (قوله هو الثاني في السيادة) اي كالوزير بالنسبة الى السلطان ثم هذا تفسير للثنى بكسر الاول وفتح الثاني واما ما تقدم وهو المكسور الاول المسكن الثاني فهو احدى طاقات الحبل مثلا (قوله نحو قذال الخ) كسحاب جماع موخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية . وصناع كسحاب ايضا الحاذقة الماهرة بعمل اليدين . وكناز ككتاب كثيرة اللحم صلبة (قوله ويرد عليه فعول) اي لانه وصف مع انه يوهم اخراج الوصف مطلقا بقوله لاسم كما هو المتبادر وكما هو في قوله سابقا لفعل اسما وقوله في اسم مذكر الخ وفي قوله لاحقا لفعل اسما صح لاما فعلة ولكون هذا مراد الشارح قال هنا وسياتي وقال فيما سياتي فاوهم وحينئذ فلا يجاب بما قيل ان مفهوم قول المصنف لاسم فيه تفصيل وهو لا يعترض به وانما يجاب بان المتون المعتمد فيها على التوقيف لا يضرها الايهامات (قوله دانق الخ) الدانق الاحمق والسارق والمهزول والساقط

وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره
هنا فاوهم انه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمعا لفعلة عرف *
ونحو كبرى) من امثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد في نوعين
الاول فعلة بضم الفاء اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو ضحكة
لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم * الثاني الفعلى
انثى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن انثى الافعل نحو بهمى
ورجعى لم يجمع على فعل * تنبيهات * الاول اخل باشتراط الاسمية في
فعلة وهو شرط كما عرفت واما اشتراط كون فعلى انثى الافعل فاعطاه
بالمثال * الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في
شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك يعني فعلا وزاد في التسهيل
نوعا ثالثا وهو فعلة اسما نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امراة شللة
وهي السريعة لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكلبيين
ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد وذلل بدل
جدد وذلل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل * الثالث
اختلف في ثلاثة انواع اخر اولها فعلى مصدرا نحو رجعى وثانيها فعلة
فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول
في جمعهما رجع وجوز كما قالوا في رويا ونوبة روى ونوب وغيره يجعل
روى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه وثالثها فعل مونثا بغير تاء نحو
جمل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره يقصره على السماع
وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد فانه قال فيها « وهند مثل كسرة في فعل * وجمل مثل برمة في فعل » وقال في
شرحها ويلحق فعل وفعل مونثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهند وجمل وجمل * الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم وقرية وقرى وعدو
وعدى ونقوق ونقق وحكى ابن سيدة في جمع نفساء نفسا ونفسا بالتخفيف والتشديد وعلامة جمعية فعل الذي له واحد على فعلة ان
لا يستعمل إلّا مونثا نص على ذلك سيبويه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب واكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لانه مونث . اه .
(ولفعلة فعل *) اي من امثلة جمع الكثرة فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسما تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر
وحجة وحجج ومرية ومرى والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة في الفاظ ذكرت في المخصص وذكر انها تكون هكذا للمفرد
والمثنى والمجموع وشذ رجل صمة ورجال صمم وامراة ذربة ونساء ذرب والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان و بالتام عن نحو رقة فان
اصله ورق ولكن حذفت فاوه فانه لا يجمع على فعل وانما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم انها لم تجئ
صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه * تنبيهات * الاول قاس الفراء فعلا في فعلى
اسما نحو ذكرى وذكر وفي فعلة ياءي العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو رويا ونوبة وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو
جمل وقد تقدم ومذهب الجمهور ان ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه * الثاني قال في التسهيل ويحفظ يعني فعل باتفاق في فعلة واحد
فعل اي نحو سدرة وسدر والمعوض من لامه تاء اي نحو لثة ولثى وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهدم وصورة وذربة وعدو وحداة والقشع
الجلد البالي والهدم الثوب الخلق * الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاوه ياء إلّا ما ندر كيعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر
الجدي يربط في الزبية للاسد (وقد يجيء جمعه) اي فعلة بالكسر (على فعل *) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل
عن فعل فالاول كحلية وحلى ولحية ولحى والثاني كصورة وصور وقوة وقوى (في نحو رام ذو اطراد فعله *) فعلة مبتدا خبره ذو اطراد اي من
امثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة وقد اشار الى ذلك
بالتمثيل فخرج نحو مشتر وواد ورامية وضار وصف اسد وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة وباز وبزاة وهادر وهدرة
وهو الرجل الذي لا يعتد به كما ندر غوي وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة وردي ورداة (وشاع نحو كامل وكمله *) اي من امثلة جمع
الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة وقد اشار ايضا بالمثال الى الشروط

من الرجال والنوق وسدس الدرهم . والوطاط كسحاب ضعيف
العقل والبدن . والذلول ضد الصعب . والاتان الحمارة والاتانة لغة
قليلة . والقلوص من الابل كالشابة من النساء . والسيال كسحاب موضع
بالحجاز (قوله رجل بهمة) اي شجاع لا يدرى من اين يوتى
واما البهمى فالاتي مع رجعى فنبت معروف . والرويا ما يراه النائم
في الحلم . والنوبة ما ينوب الانسان اي يصيبه وواحدة النوب
يقال جاءتك نوبتك في الامر الفلاني (قوله فان اصله) اي
قبل ان تحذف الهاء وهو زمن عوضية الهاء عن الفاء وبعد ان
اعتبرت العوضية حذفت فاوه وبقي الهاء التي اعتبرت عوضيتها
عنها على ما هو الواجب من عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه
واعلم ان عبارة الشارح هذه قريبة من قول التحرير التفتازاني في
شرح التلخيص اصله اي الله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها
حرف التعريف وقد بينت بنظير ما ذكرنا وحينئذ يظهر ان عبارة
الشارح هنا صواب لا كما قيل فتدبر (قوله نحو ضيعة الخ)
الضيعة الصنعة (قوله واحد فعل) اي بكسر الفاء وسكون
العين (قوله نحو لثة) اللهات وشجرة (قوله ضار الخ)
ضار من الضراوة اي باد منه الدم . وردي اي بعير منقطع وس

انثاه

اثقله المرض (قوله ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى) يشير به الى ان زمن مبتدا وما بعده معطوف عليه والخبر قمن بفتح الميم قال بعض وهذا هو الذي اراه وربما يجوز العطف على قتيل بالجر (قوله نحو درج الخ) الدرج بضم الدال وسكون الراء وعاء المغازل . والدب بضم الدال حيوان معروف . والغرد بفتح الغين وسكون الراء الخص وبناء للمتوكل بسر من راى وضرب من الكماة والعلج بكسر العين وسكون اللام العير وحمار الوحش السمين القوي والرغيف الغليظ الحرف والرجل من كفار العجم (قوله وهو محفوظ في هذين) لانصاف ان هذا لا يقتضي انه لا يشترط فيهما الاسمية وصحة اللام حسبما يدل عليه كلام المصنف حتى لا يصح قوله بعده وندر في علج عاجة وبالصحيح اللام من نحو عضو وظبي ونحي فلا يجمع شيء من ذلك لانه سياتي ان فعول مسموع في فاعل وقد قيده بكونه وصفا غير مضاعف ولا معتل العين وستراه من الشارح ومنا نقلا عن التسهيل (قوله حاجب العين وجائزة البيت) اي لا حاجب السلطان وجائزة الصفة (قوله فيما ذكر) بتشديد الكاف لا بتخفيفها حتى يتناول فاعل وفاعلة (قوله وتاوله بعضهم) اي موجها لكلام ابن الاعرابي حين خطا الاصمعي بحضرة الرشيد في قوله صداد جمع صادة في البيت (قوله في سخل الخ) سخل بفتح السين وسكون الخاء الرجل الضعيف الرذل . والاعزل بفتح الهمزة وسكون العين وفتح الزاي الرجل المنفرد المنقطع والمائل الذنب عادة من الدواب وسحاب لا مطر فيه ونصيب الغائب من اللحم واحد السماكين لانه لا سلاح معه كما كان مع الرامح او لانه اذا طلع لم يكن في ايامه ريح ولا برد وش لاسلاح معه . وسروء بفتح السين وضم الراء بوزن فعول الجرادة والسمكة البيوض . والخريدة البكر لم تمسس والخفرة الطويلة السكوت الخافضة الصوت المتسترة واللولوة لم تثقب . والخدلة بخاء مفتوحة ودال ساكنة المراة الغليظة الساق المستديرتها (قوله منه) يريد ان كلام المصنف يوهم ان كل ما صاحب التاء ولو من غير فعل يطرد فيه وليس بصحيح بل المراد ما صاحب التاء من فعل بفتحتين

فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهي الغربان * تنبيه * لا يلزم من كونه شائعا ان يكون مطردا فكان الاحسن ان يقول كذلك نحو كامل وكملة (فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك او توجع او تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى واسير واسرى ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى وفعيل لا بمعنى مفعول كمريض ومرضى وافعل كاحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وبه قرا حمزة والكسائي وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى وسنان ذرب واسنة ذربى ومنه قوله

انى امرؤ من عصبة سعدية ... ذربى الاسنة كل يوم تلاق

(لفعل اسما صح لاما فعله * والوضع في فعل وفعل قلله *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك كقولهم لضد الانثى ذكر وذكرة وقولهم هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وندر في علج عاجة وبالصحيح اللام من نحو عضو وظبي ونحي فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله *) اي من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل او فاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) اي مثل فعل (الفعال فيما ذكرا *) اي في المذكر خاصة فيطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال وندر في المونث كقوله

ابصارهن الى الشبان مائلة ... وقد اراهن عني غير صداد

وتاوله بعضهم على ان صداد في البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (وذان) اي فعل وفعال (في المعل لاما ندرا *) نحو غاز وغزا وغزاء وندر ايضا في سخل سخل وسخال وفي نفساء نفس ونفاس وندر فعل ايضا في نحو اعزل وعزل وسروء وسرئ وخريدة وخرد * تنبيه * سمى في التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فعل وفعلة فعال لهما *) باطراد اسمين كانا او وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال (وقل فيما عينه اليا منهما *) اي نحو ضيف وضياف وضيعة وضياع * تنبيه * قل ايضا فيما فاوه الياء منهما ومن القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وفعل ايضا له فعال * ما لم يكن في لامه اعتلال *) اي يطرد فعال ايضا في فعل نحو جبل وجبال وجمل وجمال وانما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة الاول ان يكون صحيح اللام فلا يطرد في نحو فتى والى ذلك اشار بعجز البيت والثاني ان لا يكون مضعفا فلا يطرد في نحو طلل والثالث ان يكون اسما لا صفة نحو بطل والى الثاني الاشارة بقوله (او يك مضعفا) واما الثالث فذكره في التسهيل (ومثل فعل ذو التا) منه

نحو فعلة فيجمع على فعال باطراد نحو رقبة ورقاب و يشترط فيها ما يشترط في فعل (وفعل مع فعل) اي يطرد فيهما ايضا فعال (فاقبل *) نحو قدح وقداح ورمح ورماح ويشترط لاطراده فيهما ان يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو جلف وحلو ويشترط في ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدي (وفي فعيل وصف فاعل ورد *) ايضا فعال (كذاك في انثاه) اي انثى فعيل يعني فعيلة (ايضا اطرد *) بشرط صحة لامهما نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز عن فعيل وصف مفعول وانثاه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح والاحتراز بصحة اللام عن نحو قوي وقوية فلا يقال فيهما قواي (وشاع) اي كثر فعال (في وصف على فعلانا *) بفتح الفاء (وانثييه) اي انثي فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو غضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمانة وندام (او) وصف (على فعلانا *) بضم الفاء (ومثله) انثاه (فعلانة) نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص * تنبيه * افهم بقوله وشاع انه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد (والزمه) اي فعالا (في * نحو طويل وطويلة تفي *) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة انثاه فتقول فيهما طوال ومعنى اللزوم انه لا يجاوز في نحو طويل وطويلة الا الى التصحيح نحو طويلين وطويلات * تنبيه * قد اتضح مما تقدم ان فعالا مطرد في ثمانية اوزان فعل كصعب وفعلة كقصعة وفعل كجبل وفعلة كرقبة وفعل كذئب وفعل كرمح وفعيل وفعيلة وشائع في خمسة اوزان فعلان كغضبان وفعلى كغضبى وفعلانة كندمانة وفعلان كخمصان وفعلانة كخمصانة ومما يحفظ فيه فعول كخروف وخراف وفعلة كلقحة ولقاح وفعل كنمر ونمار وفعلة كنمرة ونمار وفعالة كعباءة وعباء وفي وصف على فاعل كصائم وصيام او فاعلة كصائمة وصيام او فعلى كربى ورباب او فعال كجواد وجياد او فعال كهجان للمفرد والجمع او فيعل كخير وخيار او افعل كاعجف وعجاف او فعلاء كعجفاء وعجاف او فعيل بمعنى مفعول كربيط ورباط وفي اسم على فعلة كبرمة وبرام او فعل كربع ورباع او فعل كجمد وجماد او فعلان كسرحان وسراح او فعيل كفصيل وفصال او فعل كرجل ورجال (وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا) اي من امثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر ونمور واشار بقوله يخص الى انه لا يجاوز فعولا الى غيره من جموع الكثرة غالبا واشار بقوله غالبا الى انه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو نمر ونمر ونمار ايضا كما مر (كذاك يطرد * في فعل اسما مطلق الفا) اي يطرد ايضا فعول في اسم على فعل او فعل او فعل وهو معنى قوله مطلق الفا نحو كعب وكعوب وحمل وحمول وجند وجنود واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب وجلف وحلو فلا يجمع على فعول الا ما شذ من ضيف وضيوف * تنبيه * اطراد فعول في فعل مشروط بان لا يكون عينه واوا كحوص وشذ فووج في فوج ومشروط في فعل بان لا تكون عينه واوا ايضا كحوت ولا لامه ياء كمدي وان لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ نثي في نوي ومنه « قالت خلت الا اواصر او نثيا » والنوي حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وشذ حص وحصوص والحص بالمهملتين وهو الورس (وفعل له) فعل مبتدا وله خبره والضمير لفعول اي فعل من افراد فعول نحو اسد واسود وشجن وشجون وندب وندوب وذكر وذكور * تنبيهات * الاول تردد كلام المصنف في ان فعولا مقيس في فعل او محفوظ فمشى في التسهيل على الاول وفي شرح الكافية على الثاني وبه جزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا المطرد ولما يذكر غيره يشير الى عدم اطراده غالبا بقد او نحو قل او ندر واما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال يعني المصنف وفعل له يعني له فعول ولم يقيده باطراد فعلم انه محفوظ ففيه نظر لان مثل هذه العبارة انما يستعملها المصنف في الغالب في

بقرينة نظائره وهو فعل وفعلة سابقا وكذلك في انثاه ايضا اطرد في لاحقه (قوله نحو فعلة) نحو كالكاف في انها تكون استقصائية فيندفع ان الصواب اسقاط نحو والاتيان بدله بهو (قوله كمدي) المدي بضم الميم مكيال للشام ومصر وهو غير المد (قوله على فعلانا) يقرا بمنع الصرف للعلمية من حيث قصد هذا الوزن والزيادة فصح منع صرفه من غير اقتضاء ان يكون له انثى فقط وهي فعلى والا لم يصرف (قوله نحو خمصان) هو هنا بسكون الميم كما لا يخفى وان ورد فيه فتحها ومعناه ضامر البطن (قوله الا الى التصحيح) اي واما البقية فانه يتجاوز فيها الى امثلة التكسير ايضا (قوله كلقحة ولقاح الخ) اللقحة الواحدة من الابل . وربى كحبلى الشاة اذا ولدت واذا مات ولدها ايضا والحديثة النتاج والاحسان والنعمة والحاجة والعقدة المحكمة . والاعجف المهزول . والربيط كعبيط المربوط . والربع كصرد الفصيل ينتج في زمن الربيع . والجمد كقفل المكان الصلب كذا قيل والذي في القاموس الجمد بضمتين وبالتحريك ما ارتفع من الارض . وسرحان بكسر السين الذئب والاسد وكلب وفرس عمارة بن حرب البحتري وفرس محرز بن نضلة ومن الحوض وسطه (قوله خلت الا اواصر او نثيا) تمامه محارمها كاشرفة الاصين . وفي كثير من النسخ قالت خلت الا اياصر او نثيا وليس بصواب (قوله وشجون) اي حوائج جمع شجن بمعنى حاجة اما شجن بمعنى الحزن فجمعه اشجان كما دل عليه كلام بعض فما قيل شجن اي حزن لا يناسبه

قوله

(قوله نصف) النصف المراة بين الصغر والكبر وقال الحماسي

لا تنكحن عجوزا ان دعيت لها واخلع ثيابك عنها ممعنا هربا
وان اتوك وقالوا انها نصف فان امثل نصفيها الذي ذهبا

واللبب موضع القلادة من الصدر وما يشد على صدر الدابة او الناقة يمنع الرحل من الاستيخار وما استرق من الرمل (قوله الاربعة) اي التي هي فعل مطلقا وفعل مفتوح الفاء والعين التي ليس تختص غالبا بفعول بل يشاركه فيها فعالا واما فعل بفتح الفاء وكسر العين فيختص غالبا بفعول حسبما تقدم ولا يشاركه فيه فعال . وفي التسهيل ويشاركه يعني فعالا فعول قياسا في اسم على فعل ليس عينه واوا او على فعل او فعل غير مضاعف او فعل وسماعا في فاعل وصفا غير مضاعف ولا معتل العين وفي نحو فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنة وشذوذا في نحو ظريف واسينة وحص وانسة وانفرد مقيسا بنحو كبد وبيت ومسموعا بنحو نوي وطلل وعناق وسماء وهراوة . اه . فظهر ان ما قيل صواب الشارح ان يقول والخمسة بدل الاربعة غير صواب منشاه عدم فهم كلام المتن والتسهيل والشارح فتدبر (قوله فسل الخ) الفسل من الرجال قليل المروءة . والفوج الجماعة من الناس . والبدرة عشرة آلاف دينار . وشعبة بالشين والعين والباء كما هو بخط الشارح وفي التسهيل معروفة . والقنة اعلا الجبل . وانسه كجمرة ضد الوحشة . واسينة كفتيلة سير من سيور الوتر (قوله والظليم ذكر النعام) يطلق ايضا على اللبن قبل ان يروب يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظليم (قوله نحو ضخم وجميل وبطل) هذا يقتضي ان قيد الاسمية مراعى في الثلاث خلاف ما يتبادر من كلام المصنف مع ان تمثيله قبل هذا بذكران ينافيه لان ذكر وصف قطعا قال تعالى اتاتون الذكران من العالمين (قوله وذكر في التسهيل الخ) قيل لا مخالفة بينهما لان ما في التسهيل من وصفية جذع منظور فيه للاصل وما في شرح الكافية من اسميته منظور فيه لغلبة الاستعمال (قوله وقاع) قيل الصواب اسقاطه لان وزنه فعل بفتح العين والمصنف صرح باشتراط عدم الاعلال فيه . والجواب ان المراد ان يكون باقي الهيئة على وزن فعل ولذلك اخرج بقوله غير معل العين نحو قود فقط وسياتي في التصريف اشارة اليه (قوله وعويل) اي بكاء برفع صوت قالت الخنساء

المطرد على ما هو بين من صنيعه * الثاني اذا قلنا ان فعولا مقيس في فعل فذلك بشرطين ان يكون اسما وان لا يكون مضاعفا فلا يقال في نصف نصوف ولا في لبب لبوب وشذ في طلل طلول * الثالث جعل المصنف فعولا في التسهيل على ثلاث مراتب مقيسا في الاوزان الاربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ومسموعا في فاعل وصفا غير مضاعف كراد ولا معتل العين كقائم نحو شاهد وشهود وفي نحو فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنة وشاذا في نحو ظريف وانسة وحص واسينة (وللفعال فعلان حصل *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل التنبيه على اطراده في فعل نحو صرد وصردان (وشاع) اي كثر فعلان (في حوت وقاع مع ما * ضاهاهما) من كل اسم على فعل او على فعل واوي العين فالاول نحو حوت وحيتان ونون ونينان وكوز وكيزان والثاني نحو قاع وقيعان وتاج وتيجان وجار وجيران * تنبيه * هو مطرد في الاول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل (وقل في غيرهما *) اي مجيء فعلان في غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك في الاسماء قنو وقنوان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وغزال وغزلان وخروف وخرفان وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعيد وعيدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء وقصفة وقصفان والقصفة بالفتح الاكمة وفي الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان * تنبيه * مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية وعليه مشى الشارح ان فعلانا لا يطرد في فعل صحيح العين كخرب وخربان واخ واخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه والخرب ذكر الحبارى (وفعلا اسما وفعيلا وفعل * غير معل العين فعلان شمل *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران او فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان او فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران وجمل وجملان وخرج بقوله اسما نحو ضخم وجميل وبطل وبقوله غير معل العين نحو قود فلا يجمع شيء منها على فعلان * تنبيهات * الاول ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في امثلة فعل نحو جذع وجذعان وذكر في التسهيل ان فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لانه صفة * الثاني اقتضى كلامه ان نحو ذئب وذوبان غير مقيس وصرح في شرح الكافية بانه قليل لكنه في التسهيل عده من المقيس * الثالث اقتضى كلامه ايضا ان فعلانا مقيس في نحو سيف وقوس وقاع وعويل لانه لم يشترط صحة العين الا في الاخير وهو فعل بفتحتين الرابع مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحجزان وافعل فعلاء كاسود وسودان واعمى وعميان وفعال

كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه وفعلة كقصفة وقصفان وفعول كقعود وقعدان
(ولكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فشمل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وظريف وما كان بمعنى مفعل نحو سميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء وبالمذكر المونث نحو رميم وشريفة فلا يقال عظام رمماء ولا نساء شرفاء واما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحاء وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء وشذ دفين ودفناء وسجين وسجناء وجليب وجلباء وستير وستراء حكاهن اللحياني وندر اسير واسراء وبكونه غير مضاعف نحو شديد ولبيب فلا يقال شدداء ولا لبباء وبكونه غير معتل اللام نحو غني وولي فلا يجمع على فعلاء وندر تقي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء * تنبيهات * الاول اشار بذكر المثالين الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء * الثاني قوله كذا لما ضاهاهما اي شابههما يشمل ثلاثة امور المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولئيم والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح وهذا غير صحيح لما عرفت والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف دل على سجية مدح او ذم وهذا صحيح ايضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم ان كل وصف دل على سجية مدح او ذم يجمع على فعلاء وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيهما اما الاول فواضح البطلان واما الثاني فان المصنف ذكر في التسهيل انه لا يقاس منه إلّا ما كان على فاعل او فعال كما مثلت وذكر فيه وفي شرح الكافية ان نحو جبان وسمح وخلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء وكذلك قولهم في جمع رسول رسلاء وفي جمع ودود ودداء فكل هذا مقصور على السماع * الثالث ما ذكرته من ان كل وصف دل على سجية مدح او ذم وهو على فاعل او فعال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية ان فعالا مما يقتصر فيه على السماع . اهـ . (وناب عنه) اي عن فعلاء (افعلاء في المعل * لاما ومضعف) من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غني واغنياء وولي واولياء والمضعف نحو شديد واشداء وخليل واخلاء وهذا لازم إلّا ما ندر وتقدم انه ندر تقي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء واشار بقوله (وغير ذاك قل *) الى ان ورود افعلاء في غير المضعف والمعتل قليل نحو صديق واصدقاء وظنين واظناء ونصيب وانصباء وهين واهوناء فلا يقاس عليه بخلاف الاول (فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله *) اي من امثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه الانواع السبعة اولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع ورابعها فاعل اسما علما او غير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل والى هذا التنويع الاشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل صفة مونث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص وزاد في الكافية ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع وذكر في التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو

بكيتك في نساء معـــولات
وكنت احق من ابدى العويلا

(قوله كحوار) الحوار ولد الناقة قبل ان ينفصل عنها وإلّا ففصيل (قوله نحو ظنين واظناء) كذا في كثير من النسخ وفي بعضها ونصيب وانصباء وهي الصواب لان ظنين من المضعف إلّا ان يقال ان غير ما تقدم صادق بكون فعيل بمعنى مفعول ولو من المضعف والمثال له (قوله وصومعة) في القاموس صومعة كجوهرة بيت للنصارى كالصومع لدقة في راسها والعقاب لارتفاعها والبرنس (قوله لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل انصباب النفي يصدق بنفي فاعل راسا وذلك فوعل وفاعل بفتح العين وفوعلة وفاعلة بكسر العين وفاعلاء وبنفي قيده الاول اعني كونه موصوفا به وذلك فاعل الاسم علما او غيره وبنفي قيده الثاني اعني التذكير في الموصوف وذلك فاعل الموصوف به مونث وبنفي قيده الثالث اعني عاقل وذلك فاعل الموصوف به مذكر غير عاقل ومما ثانيه الخ بيان لغير صادق بجميع ما ذكرنا وتقييد الالف فيه بالزائدة للاحتراز عن الف آدم فلا يجمع على فواعل واما القيد الذي

بعده

خورنق فانك تقول في جمعه خرانق بحذف الواو ولا خلاف في اطراد فواعل في هذه الانواع الّا السادس فقال جماعة من المتاخرين انه شاذ ونسبهم في شرح الكافية الى الغلط في ذلك وقال نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل قال وانما الشاذ في نحو فارس وفوارس يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل وقد اشار الى هذا بقوله (وشذ في الفارس مع ما ماثله *) وذلك قولهم في فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد وكلها صفات للمذكر العاقل وتاول بعضهم ما ورد من ذلك على انه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر في قولهم هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هوالك * تنبيه * شذ ايضا فواعل في غير ما ذكر نحو حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعثان وعوائن (وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذا تاء او مزاله *) اي من امثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مونث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء او مجردا منها فتلك عشرة اوزان خمسة بالتاء وخمسة بلا تاء فالتي بالتاء فعالة نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذوابة وذوائب وفعولة نحو حمولة وحمائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف والتي بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد علم امراة يقال في جمعه سعائد قال في شرح الكافية واما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يات اسم جنس فيما اعلم لكنه بمقتضى القياس لعلم مونث كسعائد جمع سعيد اسم امراة * تنبيهات * الاول شرط هذه المثل المجردة من التاء ان تكون مونثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل الّا نادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائي ووصيد ووصائد * الثاني شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما في المثل المذكورة كذا في التسهيل ولعله للاحتراز عن امراة جبانة وفروقة وناقة جلالة بضم الجيم اي عظيمة فلا تجمع هذه الاوصاف على فعائل وشرط فعيلة ان لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل وشذ قولهم ذبيحة وذبائح * الثالث ظاهر كلامه هنا وفي الكافية اطراد فعائل في هذه الاوزان العشرة وذكر في التسهيل ان المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وان الحقهن به فعول واما فعيل فلم يذكره في التسهيل لانه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم وهذا يدل على ان فعائل غير مطرد في الاوزان المجردة وتبعه في الارتشاف * الرابع ذكر في التسهيل ان فعائل ايضا لنحو جرائض وقريثاء وبراكاء وجلولاء وحبارى وحزابية ان حذف ما زيد بعد لاميهما ولنحو صرة وطنة وحرة وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الالفاظ وانما قيد حبارى وحزابية بحذف ثاني زائديهما للاحتراز عن حذف اول الزائدين فتقول عند حذفهما حبائر وحزائب وان حذفت الاول فقط قلت حباري وحزابي . اه (وبالفعالي والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا *) اي من امثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالى بالفتح ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في انواع * الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحاري وصحارى والثاني فعلى اسما نحو علقى وعلاقي وعلاقى والثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفاري

بعده فقد ذكر الشارح محترزه ثم الاظهر ان يقرا لفظ ملحقة فيه بصيغة اسم الفاعل (قوله خورنق) هو قصر بالحيرة للنعمان الاكبر (قوله نحو شمال الخ) الاول بالفتح ريح تهب من ناحية القطب والثاني بالكسر مقابل اليمين ويطلق ايضا بمعنى الطبيعة وتقدم الكلام عليه (قوله فلم يات اسم جنس) اي جمع اسم جنس (قوله لكنه بمقتضى القياس لعلم مونث) لام علم بمعنى على يعني انه لم يعلم انه جاء من كلامهم فعائل لفعيل اسم جنس الّا انه جائز بالقياس على ما جاء منه لفعيل علما هذا هو الاظهر ولا خفاء عليه في صحة الاستدراك اذ ربما يتوهم من عدم سماعه عدم قياسيته فاندفع ما قيل لا موضع لهذا الاستدراك لان العلم لم يدخل في اسم الجنس تدبر (قوله كقولهم جزور وجزائر) رد بان اهل اللغة نصوا بانه يطلق للمذكر والمونث . وقال الشيخ الاثير اما جزائر فقال سيبويه لما لم يكن للادميين صار في الجمع كالمونث وهو يستعمل استعمال الاسماء فصار كالذنوب والذنائب (قوله بمعنى المطر) قيد به ليكون اسما لا وصفا (قوله ووصيد) يطلق على فناء البيت وعلى عتبته وعلى بيت من حجارة في جبل وعلى كهف اصحاب الكهف وعلى الجبل وعلى النبات المتقارب الاصول وعلى سن يختن مرتين (قوله لنحو جرائض الخ) جرائض بجيم مضمومة فراء مهملة فالف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن . وقريثاء بقاف مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتية فثاء مثلثة فالف ممدودة يقال نخل قريثاء وبسر قريثاء وهو التمر بسواد ويقال ايضا قراثاء قاله في القاموس . وبراكاء بباء موحدة مفتوحة فراء مهملة مفتوحة فالف فكاف ممدودة الثبات في الحرب . وجلولاء بجيم مفتوحة فلام مضمومة فواو ساكنة فلام ممدودة قرية بارض فارس . وحزابية بحاء

وذفارى والرابع فعلى وصفا لا لانثى افعل نحو حبلى وحبالي وحبالى والخامس فعلاء وصفا لا لانثى نحو عذراء وعذاري وعذارى وهذه كلها مقيسة كما اشار اليه بقوله والقيس اتبعا إلَّا فعلاء وصفا لانثى نحو عذراء فان الفعالي والفعالى غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه في التسهيل بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفي شرح الكافية ويشتركان ايضا في جمع مهري قالوا مهاري ومهارى ولا يقاس عليهما وينفرد الفعالي بالكسر في نحو حذرية وسعلاة وعرقوة والماقي وفيما حذف اول زائديه من نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى وندر في اهل وعشرين وليلة وكيكة وهي البيضة وينفرد فعالى بالفتح في وصف على فعلان نحو سكران وغضبان وعلى فعلى نحو سكرى وغضبى ويحفظ في نحو حبط ويتيم وايم وطاهر وشاة رئيس وهي التي اصيب راسها واعلم ان فعالى بضم الفاء في جمع نحو سكران وسكرى راجع على فعالى بفتحها وفي غير يتيم من نحو قديم واسير مستغنى به عنه وفي غير ذلك مستغنى عنه * تنبيهات * الاول انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لانه مستفاد من قوله بعد وبفعالل وشبهه انطقا وسياتي بيانه ولكنه اخل بفعالى بضم الفاء فلم يذكره * الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء ايضا صحاري وعذاري بالتشديد وسياتي * الثالث فعالي بالتشديد هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا لا يقاس عليه

مهملة مفتوحة فزاي معجمة فالف فباء موحدة فمثناة تحتية الغليظ المائل الى القصر . وضرة احدى زوجتي الرجل . وطنة بطاء مهملة مفتوحة فنون مشددة فهاء رطبة حمراء شديدة الحلاوة وحرة حجارة سوداء كانما احرقت بالنار (قوله حذرية وسعلاة الخ) حذرية بحاء مكسورة مهملة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية فهاء تانيث وهي القطعة من الارض . وسعلاة بكسر السين واسكان العين وهي اخبث الغيلان وقال بعضهم هي اخت الغيلان في كون كل نوعا من الجن كما يوخذ من كلام القزويني في عجائب المخلوقات . وعرقوة بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة فواو مفتوحة فهاء تانيث واحدة العرقوتين وهما الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب والجمع العراقي وقد كنا قدمنا لك كلام القاموس فيه . والماقي بفتح الميم واسكان الهمزة وكسر القاف وبعدها ياء وهو طرف العين مما يلي الانف والاذن والجمع المآقي على صيغة الفعالي . وحبنطى بحاء مهملة فباء موحدة وكلاهما بالفتح فنون ساكنة فطاء مهملة فالف وهو المتين البطن واول زائدتيه النون فاذا حذفت قيل في جمعه الحباطي . وعفرنى بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون فالف وهو الاسد واول زائدتيه النون فاذا حذفت قيل في جمعه العفاري . وعدولى بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام فالف وهي قرية بالبحرين واول زائدتيه الواو فعند حذفها يجمع على العدالي . وقهوباة بقاف وهاء مهملتين مفتوحتين فباء موحدة فهاء تانيث وهو نصل له شعب ثلاث او سهم صغير مقرطس واول زائدتيه الواو فيجمع عند حذفها على القهابي . وبلهنية بباء موحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتية فهاء تانيث وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش اي سعة واول زائدتيه النون فيقال في جمعه عند حذفها البلاهي . وقلنسوة بقاف ولام مفتوحتين فنون ساكنة فسين مهملة مضمومة فواو فهاء تانيث وهي شيء يلبس في الراس تجمع على القلاسي عند حذف اول زائدتيه النون . وحبارى بحاء مهملة مضمومة فموحدة فالف فراء فالف وهو طائر يقال اذا حذفت اول زائدتيه وهو الالف الاولى في جمعه الحباري (قوله وهي البيضة) اي التي تجعل على الراس في الحرب (قوله حبط) بوزن كتف البعير المنتفخ البطن من كثرة الاكل يقال حبطت الشاة اذا اكثرت من الاكل حتى انتفخ بطنها . وفي الحديث ان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا والحبط الحرث بن عمرو بن تميم والحبطات اولاده قال

فان الحمر من شر المطايا ... كما الحبطات شر بني تميم

(قوله وايم) هو بهمزة مفتوحة ثم ياء تحتية مثناة مشددة مكسورة ثم ميم الذي لا زوجة له . واعلم انه ذهب ابو الحسن الى انه جمعه على ايامى مقلوب من ايائم قدمت لامه على عينه فصار ايامىء ثم ابدلت الهمزة ياء فصار ايامي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار ايامى بوزن فيالع (قوله وشاة رئيس) الشاهد في رئيس واما شاة فذكرت لمجرد الموصوفية تدبر (قوله انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي الخ) هذا انما يحسن لو ذكر المصنف ما ينفرد به فعالى بالفتح مع انه لم يذكره (قوله وسياتي بيانه) اي

في قوله ثمة والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن فان هذا الضابط صادق على فعالي بكسر اللام (قوله لان وزن صحراء فعلاء فجمعه فعاليل) رد بان همزة التانيث زائدة فلا تقابل باللام لا في المفرد ولا في الجمع واصل هذا الكلام من الشارح في الصحاح فانه قال اصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية التي للتانيث ايضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف التي ليست للتانيث نحو الف مرمى اذ قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار الى هنا كلامه (قوله مزيد آخره ياء مشددة) مزيد صفة للثلاثي وآخره منصوب على الظرفية وياء مشددة نائب فاعل مزيد (قوله كركي وكراكي) الكركي طائر دماغه ومرارته مخلوطان بدهن زنبق سعوطا للكثير النسيان عجيب وربما لا ينسى شيئا بعده ومرارته بماء السلق سعوطا ثلاثة ايام تبرئ من اللقوة البتة ومرارته تنفع الجرب والبرص طلاء (قوله ظربان) ظاءه مفتوحة وراوه مكسورة وتقدم الكلام عليه هذا والتنظير بقوله ظرابي في ابدال النون ياء فقط (قوله وحولايا) بحاء مهملة فواو ساكنة فلام مفتوحة فالف فياء ممدودة موضع (قوله جمع ظئر) الظئر بالكسر العاطفة على ولد غيرها المرضعة له في الناس وغيرهم كذا في القاموس (قوله وليس بصحيح) وجهه ما ياتي من ان اسم الجمع قد يكون له واحد موافق في اصل اللفظ (قوله اما فعالل الخ) يريد ان في كلام المصنف الباسا حيث يوهم ان فعالل وشبهه يكونان معا لكل زائد على الثلاث من غير ما مضى وليس كذلك (قوله وبرثن) قد ضبط بالثاء وبالتاء . وفي القاموس البرثن كقنفذ الكف مع الاصابع ومخلب الاسد اوهو للسبع كالاصبع للانسان

لان وزن صحراء فعلاء فجمعه فعاليل بقلب الالف التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها وبقلب الف التانيث وهي الثانية في نحو صحراء ياء وتدغم الاولى فيها فانهم آثروا التخفيف فحذفوا احدى اليائين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الاولى قال الصحارى بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء الفا لتسلم من الحذف عند التنوين (واجعل فعالي لغير ذي نسب * جدد كالكرسي تتبع العرب *) اي من امثلة جمع الكثرة فعالي وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب نحو كرسي وكراسي وكركي وكراكي واحترز بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو تركي فلا يقال فيه تراكي واما اناسي فجمع انسان لا انسي واصله اناسين فابدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابي وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها * تنبيهات * الاول قد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم في مهري مهاري واصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل * الثاني ذكر في التسهيل ان هذا الجمع ايضا لنحو علباء وقوباء وحولايا وانه يحفظ في نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان * الثالث هذا آخر ما ذكره في النظم من امثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وجلة الابنية الموضوعة للكثرة منها احد وعشرون بناء وزاد في الكافية اربعة ابنية فعالى وفعيل وفعال وفعلى اما فعالى فنحو سكارى وهو اوصف على فعلان وفعلى وقد تقدم ذكره وانه يرجح على فعالى بالفتح في هذين الوصفين واما فعيل وفعال بضم الفاء نحو عبيد جمع عبد وظوار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم انهما اسما جمع على الصحيح وقال في التسهيل الاصح انهما مثالا تكسير لا اسما جمع فان ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سياتي بيانه واما فعلى فلم يسمع جمعا الا في حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان ومذهب ابن السراج انه اسم جمع لا جمع وقال الاصمعي الحجلى لغة في الحجل ومذهب الاخفش الى ان نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى ان كل ما له واحد موافق في اصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير وليس بصحيح (وبفعالل وشبهه انطقا * في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى *) اي من امثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وفياعل اما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة واما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد الا ما اخرجه بقوله (من غير ما مضى) اي وهو باب كبرى وسكرى واحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه اما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وبراثن

وسبطر وسباطر وجحدب وجحادب وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو جوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاق ام لغيره نحو اصبع واصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلالم ما لم يكن مما تقدم استثناؤه واما الخماسي فهو ايضا اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد اشار اليه بقوله (ومن خماسي * جرد الآخر انف بالقياس *) الآخر مفعول مقدم لانف ومن خماسي متعلق بانف وكذلك بالقياس اي انف الآخر اي احذفه من الخماسي المجرد عند جمعه قياسا لتتوصل بذلك الى بناء فعالل فتقول في سفرجل سفارج وفي فرزدق فرازد وفي خورنق خوارن ثم ان كان رابع الخماسي شبيها بالزائد لفظا او مخرجا جاز حذفه وابقاء الخامس والى ذلك الاشارة بقوله (والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف دون ما به تم العدد *) اي دون الخامس مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق فان النون من حروف الزيادة ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق فان الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة فلك ان تقول فيهما خوارق وفرازق لكن خوارن وفرازد اجود وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف في مثل هذا الا الخامس وخوارق وفرازق غلط واجاز الكوفيون والاخفش حذف الثالث كانهم راوه اسهل لان الف الجمع تحل محله فيقولون خواتن وفرادق واما الخماسي بزيادة فانه يحذف زائده آخرا كان او غير آخر نحو سبطرى وسباطر وفدوكس وفداكس ومدحرج ودحارج كما اشار اليه بقوله (وزائد العادي الرباعي احذفه) اي احذف زائد مجاوز الرباعي (ما * لم يك لينا اثره اللذ ختما *) اللذ لغة في الذي وهو مبتدا وصلته ختما واثره ظرف هو الخبر اي انما يحذف زائد الخماسي اذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رايت فان كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل ونحوه نحو عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وشمل قوله وزائد العادي الرباعي نحو قبعثرى مما اصوله خمسة فهذا ونحوه اذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الاصول فتقول فيه قباعث وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة كما مثل وما قبله حركة غير مجانسة نحو غرنيق وفردوس فتقول فيهما غرانيق وفراديس وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو كنهور وهبيخ فان حرف العلة فيه لا يقلب ياء بل يحذف فتقول كناهر وهبائخ لان حرف العلة حينئذ ليس حرف لين وخرج ايضا نحو مختار ومنقاد فانه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الالف ياء لانها ليست زائدة بل منقلبة عن اصل فيقال مخاتر ومناقد لما سبق (والسين والتا من كمستدع ازل * اذ ببنا الجمع بقاهما مخل *) يعني انه اذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع وهما فعالل وفعاليل توصل اليهما بحذفه فان تاتى احد المثالين بحذف بعض وابقاء بعض ابقي ما له مزية في المعنى او اللفظ فتقول في مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقيت الميم لان لها مزية في المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالاسماء بخلافهما فانهما يزادان في الاسماء والافعال وكذلك تقول في استخراج تخاريج فتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها مزية في اللفظ على السين لان بقاءها لا يخرج الى عدم النظير لان تفاعيل موجود في الكلام كتماثيل بخلاف السين فانها لا تزاد وحدها فلو افردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له لانه ليس في الكلام سفاعيل ومن المزية اللفظية ايضا قولك في جمع مرمريس مراريس بحذف الميم وابقاء الراء لان ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا في الاصل ولو حذفت الراء وابقيت الميم فقلت مراميس لاوهم كون الاسم رباعيا في الاصل وانه فعاليل لا فعافيل (والميم اولى من سواه بالبقا *) لما له من المزية على غيره من احرف الزيادة وهذا لا خلاف فيه ان كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون منطلق فتقول في جمعه مطالق بحذف النون وابقاء الميم اما اذا كان ثاني الزائدين ملحقا

وقبيلة (قوله اوسبطر) هو بوزن هزبر الماضي الشهم كذا في القاموس (قوله وجحدب) في القاموس الجحدب والجحادب والجحادبة والجحادباء ويقصر وابو جحادب وابو جحادبى الضخم الغليظ وضرب من الجنادب (قوله سواء كانت زيادته للالحاق الخ) انما زاد ذلك ولم يقتصر على قوله وان كان بزيادة للاشارة الى ان كون الحرف زيد للالحاق لا يخرجه عما تقتضيه الزيادة هنا تدبر (قوله قد يحذف دون ما به تم العدد) قيد بما اذا لم يكن ما به تم العدد شبيها بالزائد والا تعين للحذف اتفاقا (قوله العادي الرباعي) اي الرباعي الاصول لئلا يرد مفتاح وقنديل ومسعود (قوله فيقال مخاتر ومناقد) رد بانه لا يكسر على ما صرح به ابن هشام (قوله لما سبق) اي قريبا من ان الالف ليست زائدة فلا تقلب ياء حتى يقال مخاتير ومناقيد وما قيل ينبغي ان يقول لما سياتي لدخوله في قول الناظم الاتي والسين والتاء من كمستدع ازل فلا ينبغي ان يقال لان المحذوف هنا اصلي وما سياتي كلام على الزائد (قوله لكون زيادتها لمعنى) هي الدلالة على كون مدخولها اسم فاعل (قوله مرمريس) هي الداهية (قوله لان ذلك لا يجهل معه الخ) اي لانه اذا كان بين المكررين فاصل احتملت اصالتهما كمراميس فان الراء فاصلة بين الميمين بخلاف ما اذا لم يكن فاصل فانه يحكم بزيادة احدهما كمراريس اذ لا فاصل ولا عبرة بالالف

لانها

لانها عارضة بالجمعية فقط (قوله متعنسس) اي متاخر الى خلف (قوله الددد ويلندد) هما الشديد الخصومة الطويل الاجدع من الابل والخصم الشحيح الذي لا يرجع الى الحق (قوله كحيزبون الخ) الحيزبون فسر بالعجوز ولم اره في القاموس في نسختي . والعيطموس التامة الخلق من الابل والنساء والمراة الجميلة او الحسنة الطويلة التارة العاقر . والسرندى السريع في اموره والشديد . والعلندى الغليظ من كل شيء وشجر من العضاة له شوك . واحبنطى الممتلي غيضا او بطنة . والعفرنى الغول والذي في القاموس العفرناة بالتاء فتدبر (قوله في سفرجل ومنطلق الخ) ناظر لقوله اصلا او زائدا على اللف والنشر المرتب (قوله ووافقهم في التسهيل) قال فيه تجوز مماثلة ما ماثل مفاعيل لمفاعل وكذلك العكس (قوله واستثنى فواعل) اي الذي هو وصف كما يدل عليه قوله فيه ما لم يشذ كسوابيغ والاّ لورد عليه ما حكى سيبويه من قولهم دوانيق وطوابيق وخواتيم (قوله لا يجوز الاّ لضرورة) لا يرد عليهم القى معاذيره ومفاتح الغيب لانهم جعلوهما جمع معذار ومفتح لا معذرة ومفتاح (قوله شبهوها باسود الخ) اسود وما بعده ناظر لاعبد وما بعده على طريقة اللف والنشر المرتب ولا يضر كون واو اسود مفتوحة وباء اعبد مضمومة والف اقوال مفتوحة والف اصار مكسورة في المشابهة والمشاكلة لان الغرض المشابهة والمشاكلة في عدة الحروف والهيئة الكائنة بمقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن وان اختلف نوع الحركة هذا والاجردة كاساحة لم اره في القاموس . والاعصار بكسر الهمزة الريح تثير السحاب او التي فيها نار او التي تهب من الارض كالعمود نحو السماء او التي فيها الغبار الشديد (قوله في مصران مصارين) في القاموس والمصير كامير المعى الجمع امصرة ومصران (قوله في ايامن ايامنون) ايامن جمع يمين ضد اليسار . وحدائد جمع حديد وهو معروف (قوله ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف) لفظ الحديث في الترمذي ليس فيه انتن ففيه حدثنا نصر بن علي الجهضمي انبانا عبد الله بن داوود حدثنا سلمة بن

كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه فيقال مقاعس وخالف المبرد فحذف الميم وابقى الملحق وهو السين لانه يضاهي الاصل فيقال قعاسس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدرة وهي لمعنى يخص الاسم فكانت اولى بالبقاء * تنبيه * لا يعني بالاولوية هنا رجحان احد الامرين مع جوازهما لان ابقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه اولى فلا يعدل عنه (والهمز واليا مثله) اي مثل الميم في كونهما اولى بالبقاء (ان سبقا *) اي تصدرا كما في الندد ويلندد فتقول في جمعهما الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى اصلا * تنبيه * ابقاء الميم والياء والهمزة في المثل المذكورة من المزية المعنوية (والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزبون) وعيطموس (فهو حكم حتما *) فتقول حزابين وعطاميس بحذف الياء وابقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء في ذلك لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ولو حذفت الواو اولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لانها ليست في موضع يومنها من الحذف (وخيروا في زائدي سرندى * وهما النون والالف (وكل ما ضاهاه) اي شابهه في تضمن زيادتين لالحاق الثلاثي بالخماسي (كالعلندى *) والحبنطى والعفرنى فلك ان تحذف ما قبل الالف وتبقي الالف فتقلب ياء فتقول سراد وعلاد وحباط وعفار ولك عكسه فتقول سراند وعلاند وحبانط وعفارن وانما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لانهما زيدا معا لالحاق الثلاثي بالخماسي فلا مزية لاحدهما عن الاخر * خاتمة * تتضمن مسائل الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف اصلا كان او زائدا فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد ذكر هذا اول التصغير كما سياتي * الثانية اجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون في جعافر جعافير وفي عصافير عصافر وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من الاول ولو القى معاذيره ومن الثاني وعنده مفاتح الغيب ووافقهم في التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الاّ شذوذا كقوله

« سوابيغ بيض لا يخرقها النبل » ومذهب البصريين ان زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز الاّ لضرورة الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع كما تدعوا الى تثنيته فكما يقال في جاعتين من الجمال جمالان كذلك يقال في جاعات جالات واذا قصد تكسير مكسر نظر الى ما يشاكله من الاحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم في اعبد اعابد وفي اساحة اسالح وفي اقوال اقاويل شبهوها باسود واساود واجردة واجارد واعصار واعاصير وقالوا في مصران مصارين وفي غربان غرابين تشبيها بسلاطين وسراحين وما كان من الجموع على زنة مفاعل او مفاعيل لم يجز تكسيره لانه لا نظير له في الاحاد فيحمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس نواكسون وفي ايامن ايامنون او بالالف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف الرابعة اذا قصد جمع ما صدره ذو او ابن من اسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقال في جمع ذي القعدة ذوات القعدة

وفي جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون و بين العلم كابن آوى والفرق بينهما ان ثاني الجزاين من علم الجنس لا يقبل ال بخلاف اسم الجنس واذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل الى ذلك بان يضاف اليه ذو مجموعا فيقال هم ذوو برق نحره وفي التثنية هما ذوا برق نحره ويساوي الجملة في هذا المركب دون اضافة على الصحيح فيقال هذان ذوا سيبويه وهولاء ذوو سيبويه وهما ذوا معدي كرب وهم ذوو معدي كرب وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حده اذا ثنيا او جمعا فيقال في تثنية زيدين مسمى به هذان ذوا زيدين كما يقال في تثنية كلبتي الحداد هاتان ذواتا كلبتين ويقال في الجمع ذوو زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا فقس الخامسة الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين معنوي ولفظي اما المعنوي فهو ان الاسم الدال على اكثر من اثنين اما ان يكون موضوعا لمجموع الاحاد دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما ان يكون موضوعا لمجموع الاحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه واما ان يكون موضوعا للحقيقة

نبيط اُخبرنا عن نعيم بن ابي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد وكانت له صحبة قال اغمي على رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه فافاق فقال حضرت الصلاة فقالوا نعم فقال مروا بلالا فليوذن ومروا ابا بكر فليصل بالناس فقالت عائشة ان ابي رجل اسيف اذا قام ذلك المقام بكى فلا يستطيع فلو امرت غيره قال ثم اغمي عليه فافاق فقال مروا بلالا فليوذن ومروا ابا بكر فليصل بالناس فانكن صواحب او صواحبات يوسف قال فامر بلال فاذن وامر ابو بكر فصلى بالناس ثم ان رسول الله وجد خفة فقال انظروا لي من اتكئ عليه فجاءت بريرة ورجل آخر فاتكا عليهما فلما رآه ابو بكر ذهب لينكص فاوما اليه ان يثبت مكانه حتى قضى ابو بكر صلاته ثم ان رسول الله قبض فقال عمر والله لا اسمع احدا يذكر ان رسول الله قبض إلّا ضربته بسيفي هذا قال وكان الناس اميين لم يكن فيهم نبي قبله فامسك الناس فقالوا يا سالم انطلق الى صاحب رسول الله فادعه فانيت ابا بكر وهو في المسجد فانيته ابكي دهشا فلما رآني قال اقبض رسول الله قال ان عمر يقول لا اسمع احدا يذكر ان رسول الله قبض إلّا ضربته بسيفي هذا فقال لي انطلق فانطلقت معه فجاء هو والناس قد دخلوا على رسول الله فقال يايها الناس افرجوا لي فافرجوا له فجاء حتى اكب عليه ومسه فقال انك ميت وانهم ميتون ثم قالوا يا صاحب رسول الله اقبض رسول الله قال نعم فعلموا ان قد صدق قالوا يا صاحب رسول الله أيصلى على رسول الله قال نعم قالوا وكيف قال يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون ثم يخرجون ثم يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون ثم يخرجون حتى يدخل الناس قالوا ياصاحب رسول الله ايدفن رسول الله قال نعم قالوا اين قال في المكان الذي قبض الله فيه روحه فان الله لم يقبض روحه إلّا في مكان طيب فعلموا ان قد صدق ثم امرهم ان يغسله بنو ابيه واجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا لابي بكر انطلق بنا الى اخواننا من الانصار ندخلهم معنا في هذا الامر فقالت الانصار منا امير ومنكم امير فقال عمر من له مثل هذه الثلاثة ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا من هما قال ثم بسط يده فبايعه وبايعه الناس بيعة حسنة جميلة (قوله ابن عرس الخ) ابن عرس دويبة اشتر اصلم اسك . وابن اللبون ولد الناقة اذا كان في العام الثاني واذا دخل في العام الثالث . وابن آوى دويبة (قوله المركب دون اضافة) المركب فاعل يساوي والمشار اليه بهذا التوصل الى الجمع بان يضاف اليه ذو مجموعا (قوله موضوعا لمجموع الاحاد) خرج بهذا القيد الاسماء العامة فانها دالة على الجميع لا على المجموع كما هو ظاهر ثم المراد من الوضع وضع واضع اللغة ولا منافاة بين الوضع والجعل ومن ثمة عرفوا الوضع بجعل اللفظ دليلا على المعنى وقول صاحب التسهيل الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين الخ لا يقتضي ان الوضع في عبارة الشارح غير وضع واضع اللغة ولا ان لفظ الجمع لا يدل بالوضع وانما هو للاشارة الى ان الجمع كما يطلق بمعنى اسمي يطلق بمعنى مصدري ومن ثمة قال في موضع آخر كل اسم دل على اكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع فما قيل ليس المراد بالوضع في قوله موضوعا وضع واضع اللغة بل المراد به الجعل اي تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء لقول المصنف في التسهيل الجمع جعل الاسم القابل اي للتعدد دليل ما فوق اثنين الخ ليس على ما ينبغي فتامل (قوله دلالة المفرد على جملة اجزائه) اي في كون الحكم المسند

الى المفرد لا يصح اسناده في لسانهم الى تلك الاجزاء فان قولك جاء زيد اسند فيه المجي الى زيد وهو لا يصح ان يقال فيه جاء راس زيد ويد زيد الخ ومثله قولك جاء القوم فانه لا يلاحظ فيه الفرد بل قد لا يكون له مفرد وهو الغالب وهذا بخلاف قولك جاء الزيدون فانه يصح ان يقال فيه جاء زيد وزيد وزيد فظهر الفرق بين ما يدل على الاحاد دلالة تكرار الواحد بالعطف وما يدل عليها دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه وان الوضع لمجموع الاحاد قدر مشترك بينهما فتامل (قوله ملغى فيه اعتبار الفردية) اي والاثنينية ايضا وبقي للدلالة على ما فوق ذلك يدلك على هذا جعله قبل المقسم للثلاث الدال على اكثر من اثنين (قوله كابابيل) اي فرق لكن في تفسير القاضي البيضاوي ما يقتضي تضعيف القول الذي اندرج عليه الشارح فانه قال جماعات جمع ابالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط (قوله الكمء والجبء) الكمء نبت وهو الجبء فهما مترادفان (قوله نحو ابابيل وعباديد) قال الشيخ الاثير فان هذا الوزن لا يوجد إلّا في جمع ما سمي بالجمع كمعافر وحضاجر فاما حضاجر للسبع فمنقول من جمع حضجر واما سراويل فقيل اعجمي وقيل جمع سروالة . قال البدر الدماميني قلت ليس معافر وحضاجر من باب عباديد فالاولى الاعتراض بسراويل (قوله نحو برمة اعشار) البرمة بضم الباء قدر من حجارة واعشار اي مكسرة على عشر قطع او عظيمة لا يحملها إلّا عشرة كذا في القاموس (قوله ولم يلتزم تانيثه) مربوط بقوله او بتاء التانيث (قوله وان لم يكن كذلك الخ) قسيم قوله فاما ان يميز من واحده بياء الخ (قوله فاما ان يوافق الجموع الماضية) اي اوزانها السابقة يدل على ذلك قوله الاتي وان خالف اوزان الجمع الماضية (قوله حكم على غزي) غزي على وزن غني فوزنه فعيل ففي القاموس والغزي كغني اسم جمع (قوله إلّا اذا غلبت) اي بان جرت مجرى الاسم العلم كقولهم في الانصار انصاري او اهمل واحدها اي كعباديد ولما كان الجمع ينسب الى لفظه في اربع صور هاتان منها زاد للاشارة لذلك قوله كما سياتي بيانه اي في شرح قول المصنف والواحد اذكر ناسبا للجمع الخ (قوله خلافا لابي الحسن) اي الاخفش فانه يرى ذلك جمعا لراكب وصاحب ورده الزجاج بان الجمع لا يكون اخف من المفرد ويرده حمر في جمع احمر وحمراء وانما يرد مذهب الاخفش بان تلك لو كانت جموعا لم تكن إلّا من قبيل جمع القلة او الكثرة وكلاهما باطل اما الاول فلان اوزان جموع القلة محصورة وليس هذا منها واما الثاني فلانها لو كانت جموع كثرة لم تصغر على لفظها واللازم باطل فقد سمع تصغير ركب على ركيب وصحب على صحيب قاله البدر الدماميني *

ملغى فيه اعتبار الفردية فالاول هو الجمع سواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال واسود ام لم يكن كابابيل والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب ام لم يكن كقوم ورهط والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمرة وجوز وجوزة وكلم وكلمة وربما عكس نحو الكمء والجبء للواحد والكماة والجباة للجنس وبعضهم يقول للواحد كماة وللجنس كمء على القياس وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي اما اسم الجنس الافرادي نحو لبن وماء وضرب فانه ليس دالا على اكثر من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة واما اللفظي فهو ان الاسم الدال على اكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع او غالب فيه او لا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو ابابيل وعباديد او غالب فيه نحو اعراب فهو جمع واحد مقدر وإلّا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا ان اعرابا على وزن غالب لان افعالا نادر في المفردات كقولهم برمة اعشار هذا مذهب بعض النحويين واكثرهم يرى ان افعالا وزن خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة اعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب يخص البادين خلافا لمن زعم انه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما ان يميز من واحده بياء النسب نحو روم او بتاء التانيث ولم يلتزم تانيثه نحو تمر او لا فان ميز بما ذكر ولم يلتزم تانيثه فهو اسم الجنس الجمعي وان التزم تانيثه فهو جمع نحو تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت تانيثهما والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما ان يوافق اوزان الجموع الماضية او لا فان وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزي بانه اسم جمع اغاز لانه يساوي الواحد في التذكير وحكم ايضا على ركاب بانه اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابي والجموع لا ينسب اليها إلّا اذا غلبت او اهمل واحدها كما سياتي بيانه وان خالف اوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من ابنية الجمع خلافا لابي الحسن والله اعلم *

(التصغير)

انما ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة ياتي ذكرها (فعيلا اجعل الثلاثي اذا * صغرته نحو فليس في تصغير فلس ونحو (قذي في تصغير (قذى *) و (فعيعل مع فعيعيل لما * فاق) الثلاثي (كجعل درهم دريهما *) وجعل دينار دنينيرا والحاصل ان كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده فان كان ثلاثيا لم يغير باكثر من ذلك وان كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء فالامثلة ثلاثة فعيل نحو فليس وفعيعل نحو دريهم وفعيعيل نحو دنينير * تنبيهات * الاول للمصغر شروط ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وان يكون متمكنا فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما وشذ تصغير بعض اسماء الاشارة والموصولات كما سياتي وان يكون قابلا للتصغير فلا يصغر كبير وصغير ولا الاسماء المعظمة وان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكعيت وهو البلبل ولا مبيطر ومهيمن * الثاني وزن المصغر بهذه الامثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الابنية وليس جاريا على اصطلاح التصريف الا ترى ان وزن احيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل * الثالث فوائد التصغير عند البصريين اربع تصغير ما يتوهم انه كبير نحو جبيل وتحقير ما يتوهم انه عظيم نحو سبيع وتقليل ما يتوهم انه كثير نحو دريهمات وتقريب ما يتوهم انه بعيد زمنا او محلا او قدرا

* التصغير *

(قوله لانهما من واد واحد) هذا انما ينتج اقترانهما دون خصوص كون الثاني اثر الاول دون العكس وقد علله سيبويه بكون التصغير ابدا محمولا على التكسير وقد وجهه الفارسي لابن جني بان التكسير اقوى التغييرين فحمل التصغير عليه دون العكس ووجهه في الخصائص بان التكسير بعيد عن رتبة الاحاد فاعتد بما يعرض فيه لاعتداده بمعناه والمحقر هو المكبر والتحقير فيه جار مجرى الصفة فكانه لم يحدث بالتحقير امر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الافراد هذا وقد يقال ان كون باب التكسير مقدما لم يلتفت له لان مقتضيه عنده ظاهر وهو كون الباب الذي قبله باب التثنية وجمع التصحيح وهو ظاهر (قوله والحاصل الخ) التعبير هنا بالحاصل غير جيد (قوله فلا بد من ضم اوله) اي تجديد الضم له ولو كان مضموما قبل كغراب وتجديد فتح ثانيه ولو كان مفتوحا قبل كغزال وتجديد ياء ساكنة كابيطر على راي السهيلي الاتي وكذا قوله الاتي كسر ما قبل الياء على ما جزم به ابن اياز هذا وقد وجه بعض شروح الشافية هذا الحكم المشار اليه بقول الشارح فلا بد الخ فقال لان المصغر فرع المكبر ودال عليه كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم اوله مثله او لمشاكلة المخرج من حيث انه يصغر بانضمام الشفتين ولم يكتفوا بضم الاول لجواز ان يكون المكبر مضموما فلا يحصل الفرق ففتحوا ثانيه لانه اخف من الكسر ولئلا يلزم فعل وهو قليل في الاسماء وزادوا ياء لانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما في صرد اسم طائر وخصوا الياء لانها اخف من الواو ولم يزيدوا الالف الاخف من الياء لانها زيدت للجمع في نحو دراهم ولم يعكسوا لان الالف اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر وانما جعلوها ثالثة لان الحرف الثالث في الفعل المبني للمفعول ينقلب ياء اذا كان حرف لين كدعي واقيم فناسب ان تزاد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة ولانها لو زيدت اولا التبس بالمضارع في بعض المواضع ولو زيدت ثانية انقلبت واوا ولو زيدت آخرا لالتبست بياء الاضافة ولما تعين ان تكون ثالثة في الثلاثي حمل الباقي ولم تكن ساكنة لئلا تنقلب الفا (قوله فالامثلة ثلاثة) قال ابن بابشاذ فان قلت هلا ادخلت في الامثلة افيعال كاجيمال وفعيلان كعطيشان وفعيلا كحميرا قلت اما افيعال فشيء يخص الجمع وتصغير الجمع له احكام تخالف تصغير المفرد واما فعيلان وفعيلا فانما صغرت صدره وصار بوزن فعيل ثم الحقت بعد ذلك الزيادة (قوله متمكنا) رد بتصغير خمسة عشر فالاولى غير متوغلة في الابهام كما عبر في التسهيل (قوله فلا يصغر كبير وصغير الخ) يوخذ من كلام البدر الدماميني في شرح التسهيل رده بان الصغر والكبر كالقلة والكثرة تتفاوت فيصغر لذلك وفي الاعلام كثير (قوله البلبل) هو الصحيح لا ما في بعض النسخ من البليد واللفظ الموضوع لما ذكر الكعيت بالعين لا بالفاء كما هو في النسخ التي رايناها مصحفا وعبارة القاموس الكعيت كزبير البلبل (قوله ولا مبيطر) هذا تبع للمصنف والا فقد ذكر السهيلي انه يصغر وتحذف ياؤه وتخلفها ياء التصغير والفارق الجمع فان المكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يكسر لانه خماسي تاليه زائد فلو كسر بحذف ثالثه يزول علم التصغير (قوله ومهيمن) فيه ايضا مانع

التعظيم

نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وفويق هذا ودوين ذاك واصيغر منك وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود كنيف ملئ علما وقول بعض العرب انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب وقوله

وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل

وقوله فويق جبيل شامخ الراس لم يكن لتبلغه حتى تكل وتعملا

ورد البصريون ذلك بالتاويل الى تصغير التحقير ونحوه (وما به) من الحذف (المنتهى الجمع وصل *) فيما زاد على اربعة احرف (به الى امثلة التصغير صل *) وللحاذف هنا من ترجيح وتخيير ماله هناك فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس او فريزق بحذف الرابع لما سبق في قوله والرابع الشبيه بالمزيد الخ وتقول في سبطرى سبيطر وفي فدوكس فديكس وفي مدحرج دحيرج وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق وتقول في قبعثرى قبيعث لما سبق في قوله وزائد العادي الرباعي احذفه الخ وتقول في مستدع مديع وفي استخراج تخيريج لما سبق في قوله والسين والتا من كمستدع ازل الخ وتقول في منطلق ومقعنسس مطيلق ومقيعس وفي الندد ويلندد اليد ويليد بالادغام لما سبق في قوله والميم اولى من سواه بالبقاء الخ وتقول في حيزبون وعيطموس حزيبين وعطيميس بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر وتقول في سرندى وعلندى سريند وعليند او سريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق * تنبيه * يستثنى من ذلك هاء التانيث والفه المدودة وياء النسب والالف والنون بعد اربعة احرف فصاعدا فانهن لا يحذفن في التصغير ولا يعتد بهن كما سياتي (وجائز تعويض يا قبل الطرف *) عن المحذوف (ان كان بعض الاسم فيهما) اي في الجمع والتصغير (انحذف *) وسواء في ذلك ما حذف منه اصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج وفي تصغيره سفيرج وان عوضت قلت سفيريج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطاليق وفي تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله وجائز ان التعويض غير لازم * تنبيه * قال في التسهيل وجائز ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر مالم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز في جمع لغيزى فانه حذفت الفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد (وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين) اي باب التكسير وباب التصغير (حكما رسما *) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء حائدا عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب مغيربان وفي العشاء عشيان وفي عشية عشيشية وفي انسان انيسيان وفي بنون ابينون وفي ليلة لييلية وفي رجل رويجل وفي صبية اصيبية وفي غلمة اغيلمة فهذه الالفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل

التعظيم (قوله نحو قبيل الخ) المثالان الاولان لزمنا واللذان اثرهما لمحلا والاخير لقدرا (قوله انا جذيلها الخ) الجذيل تصغير جذل بجيم مكسورة وذال معجمة ساكنة وهو هنا عود ينصب في العطن للابل الجربى تحتك به والمحكك اسم مفعول بزنة معظم . والعذيق تصغير عذق بعين مفتوحة مهملة وذال معجمة ساكنة النخلة . والمرجب اسم مفعول اما من الترجيب اي التعظيم او من الرجبة اي اسناد النخلة الكريمة ببناء او غيره لاجل طولها او كثرة حملها . وفي القاموس او ترجيبها وضع الشوك حولها لئلا يصل اليها آكل ومنه انا جذيلها الخ اي انا الذي يستشفي الناس برايي كما تستشفي الابل بالاحتكاك بالجذيل وعزيز القوم الرفيع المجد او الكثير الخصال حتى يخاف فواني وقائل المثل الحباب بن المنذر الانصاري (قوله بالتاويل الخ) قالوا ان ابن مسعود كان صغير الجسم قصيرا فقال عمر رضي الله عنه ذلك ليدل على صغر جسمه لان الكنيف شيء يكون فيه اداة الراعي فاراد انه حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيف ما فيه والظاهر انه يقال مثله في جذيل وعذيق وتصغير الدويهية للتقليل باعتبار الظاهر وما يدرك بالحس وللايذان بان حتف النفوس قد يكون بصغير الامور وصغار الدواهي تفسد الامور العظام ولا تحتقر كيد الضعيف فربما تموت الافاعي من سموم العقارب وكذلك الجبل صغير العرض رقيق لكنه طويل في السماء (قوله قال في التسهيل وجائز ان يعوض الخ) فهذا مذكور فيه في باب التكسير فاياك ان تتوهم من عدم وجوده في باب التصغير منه خطا الشارح (قوله في جمع لغيزى) هو لغة في اللغز يقال لغز كصرب ولغز كجمل ولغيز كرجيل ولغز كصرد ولغز كقفل ولغيزاء كحميراء ولغيزى كخليطى فاعرفه (قوله وفي عشية عشيشية) اي والقياس عشية

ومما جاء حائدا عن القياس في التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط واراهط وباطل واباطيل وحديث واحاديث وكراع واكارع وعروض واعاريض وقطيع واقاطيع فهذه جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى انها جموع للمنطوق به على غير قياس وذهب ابن جني الى ان اللفظ يغير الى هيئة اخرى ثم يجمع فيرى في اباطيل ان الاسم غير الى ابطيل او ابطول ثم جمع (لتلو يا التصغير من قبل علم * تانيث او مدته) اي مدة التانيث (الفتح انحتم *) يعني ان الحرف الذي بعد ياء التصغير اذا لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التانيث وهي التاء والف التانيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذا ما قبل مدة التانيث وهي الالف الممدودة التي قبل الهمزة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء * تنبيهات * الاول افهم كلامه ان الالف الممدودة في نحو حمراء ليست علامة التانيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الالف التي انقلبت همزة وقد تقدم بيان ذلك في بابه ولذلك قال في التسهيل او الف التانيث او الالف قبلها واما قوله في شرح الكافية فان اتصل بما ولي الياء علامة تانيث فتح كتميرة وحبيلى وحميراء حيث يقتضي ان المدة في نحو حمراء مندرجة في قوله علامة تانيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدم * الثاني المراد بقوله من قبل علم تانيث ما كان متصلا كما مثل فلو انفصل كسر على الاصل نحو دحيرجة * الثالث عجز المركب منزل منزلة تاء التانيث كما قاله في التسهيل فحكمه حكمها فتقول بعيلبك بفتح اللام (كذاك ما مدة افعال سبق * او مد سكران وما به التحق *) اي يجب ايضا فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة افعال او مد سكران وما به التحق مما في آخره الف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ فتقول في تصغير اجمال اجيمال وفي تصغير سكران سكيران لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين وسلطان وسليطين فانهما يجمعان على سراحين وسلاطين وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وانسان فانهم قالوا في جمعهما غراثين واناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل فيهما غريثان وانيسان فان ورد ما آخره الف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب الفه ياء او لا حمل على باب سكران لانه الاكثر * تنبيه * اطلق الناظم افعالا ولم يقيده بان يكون جمعا فشمل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل او الف افعال جمعا او مفردا فمثال الجمع ما ذكر واما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثرين الّا ما سمي به من الجمع لان افعالا عندهم لم يثبت في المفردات قال سيبويه فاذا حقرت افعالا اسم رجل قلت افيعال كما تحقرها قبل ان تكون اسما فتحقير افعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين افعال لانه لا يكون الّا واحدا ولا يكون افعال الّا جمعا هذا كلامه وقد اثبت بعض النحويين افعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة اعشار وثوب اخلاق واسمال وهو عند الاكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب من اثبته في المفردات فمقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل جمعا او مفردا انه يصغر على افيعال ومقتضى قول من قال من النحويين او الف افعال جمعا كابي موسى وابن الحاجب انه يصغر على افيعيل بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعيشير وقال الشارح او الف افعال جمعا وعلى هذا نبه بقوله سبق هذا لفظه فقيد وحمل كلام الناظم على التقييد وكانه جعل سبق قيدا لافعال اي الف افعال السابق في باب التكسير وهو الجمع اما تقييده فتبع فيه ابا موسى ومن وافقه

بثلاث يآت وانما ابدلوا الياء الثالثة شينا لانه لما اجتمع ثلاث يآت كان القياس حذف الاخيرة كما في عطية ومطية الّا انهم لو فعلوا ذلك يلتبس بتصغير عشوة وهو ما بين اول الليل الى ربعه فابدلوا الياء الوسطى شينا لانهم يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التفعيل كذا في بعض شروح الشافية (قوله ومما جاء حائدا عن القياس) اي لان قياس المثال الاول فعول او افعل والثاني فواعل والثالث والرابع افعلة والخامس فعائل والسادس فعل كقضب (قوله اذا لم يكن حرف اعراب) اي حرفا تكون عليه حركات الاعراب واحترز بذلك عن نحو فلس وما قيل انه لبيان الواقع لان ما قبل المذكورات لا يكون حرف اعراب اصلا ليس بشيء لانه انما يتم لو كان قيد قبل علامة التانيث مقدما على قيد اذا لم يكن حرف اعراب فتدبر (قوله فانه قد تجوز فيه) اي تعدى القول التحقيق المتقدم الى غيره والتحقيق القول الذي تقدم الخ ويحتمل ان يكون المعنى فانه قد تجوز فيها بان اطلق وصف احد المتجاورين على الاخر والتحقيق اي الكلام الجاري على الحقيقة ما تقدم الخ (قوله نحو غضبان الخ) اي مما مونثه على فعلى للاحتراز عما مونثه على فعلانة نحو سيفان فانه يصغر على سيفين (قوله مثاله غرثان وانسان) هذا يناقض ما قدمه من ان اناسي جمع انسي لا انسان فتذكر (قوله وفي بعض نسخ التسهيل) هي نسخة البهاء الرقي (قوله فرقوا بينها وبين افعال) اي فرقوا بين افعال بفتح الهمزة وبين افعال بكسرها لانه اي افعال بكسر الهمزة لا يكون الّا واحدا ولا يكون افعال بفتح الهمزة

الهمزة إلّا جمعا (قوله بل هو صلة ما الخ) اجيب بان للشارح ان يحمل ما على الزيادة ومدة مبتدا خبره كذلك وسبق حال من افعال ومد سكران مرفوع بالعطف على مدة ولا يخفى انه ان صح كان نهاية في التعسف بحيث لا يلتفت اليه مع ذلك الوجه الظاهر (قوله نحو عبوثران) العبوثران والعبيثران وتفتح ثاوهما نبات مسحوقه ان عجن بعسل واحتملته المراة سخنها وحبلها كذا في القاموس (قوله هذا يقيد اطلاق الخ) التعبير هاهنا بتقييد الاطلاق وفي ما تقدم بالاستثناء تفنن وقد اعترض الموضح على عجز المضاف من المستثنيات التي يحذف منها هناك لا هنا لانه لا يحذف لا هنا ولا هناك واجاب بعض بانه ليس مقصود المصنف اولا وبالذات الاستثناء كما يدل عليه قول الشارح فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها بل مقصوده انه يكفي في هذه الثمانية لحصول الصيغة تقديرا اعم من ان يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع ام لا ثم يستثني ما يصح استثناؤه ولا يرد بانه لا يناسبه التقييد بقول المصنف من بعد اربع لان ما زيادته بعد ثلاثة كذلك كما قيل لان فائدة التقييد ما فيه من التفصيل بين ما يصغر على فعيلان وما يصغر على فعيلين على ما مر (قوله من هذا الوجه) هو حذف حرف المد لاجلها (قوله بخلاف التاء) اي لبقاء حرف المد معها غايته انه قد يقلب من جنس ياء التصغير ويدغم فيها (قوله من قبل) بوزن عنب اي من جهة الخ بيان لوجه الشبه (قوله بوجه ما) مربوط بقوله في تقدير الانفصال لا بالشبه كما قيل حتى يقال حقه ان يوصل به يعني ان الانفصال المعتبر انما هو في الجملة لا من جميع الوجوه وإلّا لاجريت حركات الاعراب على ما قبل الالف والتاء لا عليهما فتدبر (قوله يقتضي موافقة المبرد) فيه ان كلام

وقال الشلوبين مشيرا الى قول ابي موسى هذا خطا لان سيبويه قال اذا حقرت افعالا اسم رجل قلت فيه افيعال كما تحقرها قبل ان تكون اسما واما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لان قوله سبق ليس حالا من افعال فيكون مقيدا به بل هو صلة ما ومدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير كذاك ما سبق مدة افعال وايضا فان الناظم اطلق في غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه * (والف التانيث حيث مدا * وتاوه منفصلين عدا * كذا المزيد آخرا للنسب * وعجز المضاف والمركب * وهكذا زيادتا فعلانا * من بعد اربع كزعفرانا * وقدر انفصال ما دل على * تثنية او جمع تصحيح جلا *) يعني لا يعتد في التصغير بهذه الاشياء الثمانية بل تعد منفصلة اي تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها * الاول الف التانيث الممدودة نحو حمراء * الثاني تاء التانيث نحو حنظلة * الثالث ياء النسب نحو عبقري * الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس * الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك * السادس الالف والنون الزائدتان بعد اربعة احرف فصاعدا نحو عبوثران واحترز من ان يكونا بعد ثلاثة احرف نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما * السابع علامة التثنية نحو مسلمين * الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام ابنية التصغير قبلها فتقول في تصغيرها حميراء وحنيظلة وعبيقري وعبيد شمس وبعيلبك وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات * تنبيهات * الاول هذا يقيد اطلاق قوله وما به لمنتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه * الثاني ليست الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهبه في جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مد حذف الواو والالف والياء فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف فروقة فانه يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر ان الالف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء في جلولاء واخويه فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالادغام مسويا بين الف التانيث وتائه لان الف التانيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التانيث وحجة سيبويه ان لالف التانيث الممدودة شبها بهاء التانيث وشبها بالالف المقصورة واعتبار الشبهين اولى من الغاء احدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها فانها كالف حبارى الاولى وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير واعلم ان تسوية الناظم هنا بين الف التانيث الممدودة وتائه تقتضي موافقة المبرد ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه * الثالث اختلف ايضا في نحو ثلاثين علما او غير علم وفي نحو جدارين وظريفين وظريفات اعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد فمذهب سيبويه الحذف فتقول ثليثون وجديران وظريفون وظريفات لان زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك والادغام كما يفعل في جلولاء واتفقا في نحو ظريفين وظريفين وظريفات اذا لم يجعلن اعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل

(والف التانيث ذو القصر متى * زاد على اربعة لن يثبتا *) اي
اذا كانت الف التانيث خامسة فصاعدا حذفت لان بقاءها
يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لانها لم يستقل النطق بها
فيحكم لها بحكم المنفصل فتقول في نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا
قريقر ولغيغز وبريدر فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف
المدة وابقاء الف التانيث وجاز عكسه والى هذا اشار بقوله
(وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير *) ومثله
قريثا تقول فيه قريثا او قريث اي ان حذفت المدة قلت الحبيرى
وقريثا وان حذفت الف التانيث قلت الحبير وقريث بقلب المدة
ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (واردد لاصل ثانيا لينا قلب * فقيمة
صير قويمة تصب *) ثانيا مفعول لاردد ولينا نعت لثانيا وقلب
في موضع النعت لثانيا ايضا يعني ان ثاني الاسم المصغر يرد الى اصله
اذا كان لينا منقلبا عن غيره فشمل ذلك ستة اشياء الاول ما اصله
واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة الثاني ما اصله واو
فانقلبت الفا نحو باب فتقول فيه بويب الثالث ما اصله ياء
فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن الرابع ما اصله ياء
فانقلبت الفا نحو ناب فتقول فيه نييب الخامس ما اصله همزة
فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة السادس ما اصله
حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان اصلهما دنار وقراط
والياء فيهما بدل من اول المثلين فتقول فيهما دنينير وقريريط وخرج
عن ذلك ما ليس بلين فانه لا يرد الى اصله فتقول في متعد متيعد
بابقاء التاء خلافا للزجاج فانه يرده الى اصله فيقول مويعد والاول
مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان
مكبره موعد او موعد او موعد ومتيعد لا ايهام فيه * تنبيهات * الاول
مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب في
اصطلاح اهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من
حرف صحيح

المصنف لا يقتضي إلّا التسوية في وجود الصيغة تقديرا لا في
عدم الاعتداد من كل وجه كما هو ظاهر (قوله والف التانيث)
اي لا تاؤه لان الالف لا تقدر منفصلة فاشبهت حرف المبنى
فحذفت بخلاف التاء فلذلك لا تحذف او لان التاء لها على
الالف مزية الحركة فلم تحذف (قوله ذو القصر) لا ذو المد
لان لها مزية الحركة بخلاف المقصورة فانها مبنية (قوله لان
بقاءها يخرج البناء الخ) اي لان فعيعلى ليس من ابنية
التصغير واعترض بان حبيلى فعيلى وليس من ابنية التصغير الثلاثة
والجواب ان فعيلى هو فعيعل ولم تقع المخالفة بينهما إلّا بحركة
ما قبل الاخر فهو قريب منه جدا ولا كذلك فعيعلى لان المخالفة
بينهما بحرف بتمامه فيكون بعيدا منه فما قيل وقول صاحب
التصريح نعم ولكنها توافق فعيعل فيما عدا الكسرة التي منع منها
مانع الالف لا يجدي نفعا لان هذا متات في الوزنين الاولين ليس
بشيء تدبر (قوله لانها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم
المنفصل) هذا يقتضي ان الحكم للشيء بحكم المنفصل علته استقلال
النطق به وهو لا يجري في نحو زيادة فعلان من بعد اربع كزعفران
مع انه يحكم لها بحكم المنفصل كما تقدم إلّا ان يقال ان النون
يمكن النطق بها استقلالا فتجعل الالف تبعا لها وفيه نظر او ان
المقصود مجرد التفرقة بين الممدودة والمقصورة فقط (قوله بقلب
المدة) اي في غير قريثا (قوله ولينا نعت لثانيا) اي لا مفعولا
ثانيا لقلب لان قلب لا ينصب مفعولين وتضمينه معنى التصيير
مع كونه تجوزا بلا ضرورة يقتضي بظاهره ان لا تتنزل البيت إلّا
على مسالة دينار عند التدبر الجيد فتفهم (قوله اوهم ان مكبره
موعد الخ) الاول اسم مصدر والثاني اسم فاعل والثالث اسم مفعول
(قوله ومتيعد لا ايهام فيه) اي مذهب سيبويه لا يوهم ذلك
كما ياتي وبقاء التاء يدل على ان مكبره متعد على نحو الدلالة
في سفيريج ونحوه واما ان متيعد يحتمل انه تصغير متعد اسم فاعل
او اسم مفعول فلا يضر لان احتمال كونه اسم مفعول ضعيف لانه
لازم والغالب على اسم المفعول ان يكون من المتعدي تامل
(قوله مراده بالقلب مطلق الابدال) اي ليكون كلامه منزلا على
الست صور لكن فيه انه صرف اللفظ عن حقيقته الاصطلاحية
ثم شموله لغير المراد بخلاف ما لو ترك على اصله فلا يلزم إلّا
خروج صورة نحو دينار وذئب حيث اعتبرت الهمزة حرفا صحيحا

ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثني من كلامه ما كان لينا مبدلا من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كالف آدم وياء ايمة فانهما لا يردان الى اصلهما اما آدم فتقلب الفه واوا واما ايمة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه ان قوله في شرح الكافية وهو يعني الرد مشروط بكون الحرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغي ان يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل * الثاني اجاز الكوفيون في نحو ناب مما الفه ياء نويب بالواو واجازوا ايضا ابدال الياء في نحو شييخ واوا ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ويويده انه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ * الثالث اذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا اصله نحو جاه لانه من الوجاهة فقلب فاذا صغر قيل جويه دون رجوع الى الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ في عيد عييد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين كما قالوا في جمعه اعياد ولم يقولوا اعواد لما ذكرنا (وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم *) يعني انه يجب لجمع التكسير من رد الثاني الى اصله ما وجب للتصغير فيقال في ناب وباب وميزان انياب وابواب وموازين إلّا ما شذ كاعياد وقوله

حمى لا يحل الدهر إلّا باذننا ولا نسال الاقوام عقد المياثق

يريد المواثق * تنبيه * هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه الاول اما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم وديمة وديم (والالف الثاني المزيد يجعل * واوا) نحو ضارب وضويرب وماش ومويش (كذا ما الاصل فيه يجهل *) كالف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج * تنبيهان * الاول مما يجعل واوا ايضا الالف الثاني المبدل من همزة تلي همزة كآدم تقول فيه اويدم كما تقدم التنبيه عليه * الثاني حكم التكسير في ابدال الالف الثاني كحكم التصغير فتقول ضوارب واوادم (وكمل المنقوص) وهو ما حذف منه اصل بان ترد اليه ما حذف منه (في التصغير) لتتاتى بنية فعيل ومحل هذا (ما * لم يحو غير التاء ثالثا كما *) اصله موه فتقول فيه مويه برد اللام وكذا تفعل في خذ وكل ومذ اعلاما وسه ويد وحر فتقول فيها اخيذ واكيل برد الفاء ومنيذ وستيه برد العين ويدية وجريح برد اللام وان كان على ثلاثة والثالث تاء التانيث لم يعتد بها ويكمل ايضا كما يكمل الثنائي نحو عدة وسنة فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الاول ولام الثاني وان كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل تتاتى بدونه فتقول في هار وشاك وميت هوير وشويك ومييت وشذ هوير برد المحذوف واشار بقوله كما الى ان الثنائي وضعا يكمل ايضا في التصغير كما يكمل المنقوص توصلا الى بناء فعيل إلّا ان هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد اليه بخلاف المنقوص واجاز في الكافية والتسهيل فيه وجهين احدهما ان يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عني وهلي والاخر ان يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل وصرح في التسهيل بان الاول اولى وبه جزم بعضهم لكنه لا يظهر لهذين الوجهين اثر في ما الاسمية او الحرفية اذا سمي بها فانك تقول على التقديرين موي * تنبيهات * الاول انما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت واخت فانها لا يعتد بها ايضا بل يقال بنية واخية برد المحذوف * الثاني يعني بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان اولا او وسطا

وليس الكتاب بصدد الاستيعاب ثم يكفي الشارح فيما اراده دعوى التغليب (قوله ولا عكسه) الغرض انه لا يتناوله القلب عند الصيرفيين لا ان كلام المصنف يشمله لخروجه بلينا كما ذكره قبل (قوله جاه) فان الفه منقلبة عن واو اصلها التقدم على الجيم ووزنه عفل كجمل قلبت الالف واوا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وهو ما حذف) اي لا المنقوص الاصطلاحي (قوله اصل) فاء او واو او عين (قوله ما لم يحو غير التاء ثالثا) دخل تحت منطوقه ما لم يحو ثالثا اصلا كيد ودم وما حوى ثالثا هو تاء كما اشار له الشارح بقوله وان كان على ثلاثة والثالث تاء التانيث الخ ومفهومه ما حوى ثالثا غير تاء كهار وشاك كما اشار له الشارح بقوله وان كان للمنقوص ثالث غير التاء لم يرد الخ وما قيل النفي صادق بان لا يحوي ثالثا اصلا كيد ودم او يحوي ثالثا غير التاء كهار وشاك ليس على ما ينبغي كما لا يخفى (قوله خذ) اصله اخذ حذفت الهمزة الثانية التي هي فاء الكلمة فتبعتها همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها حينئذ (قوله اعلاما) لانهن لا يقبلن التصغير افعالا (قوله برد فاء الاول ولام الثاني) اي وليست التاء عوضا حينئذ لانها انما قصد منها التعويض في حالة التكبير عند حذف الفاء او اللام ثم رايت عن ابن هشام نحوه (قوله سنية) اصلها سنوية (قوله برد المحذوف) وهو الواو التي كانت قلبت الفا على خلاف القياس وحذفت اذ الاصل هاور وشاوك (قوله وصرح في التسهيل بان الاول اولى) قال فيه ويتوصل الى مثال فعيل في الثنائي برد ما حذف منه ان كان منقوصا وإلّا فالحاقه بدم اولى من الحاقه باف (قوله موي) بادغام ياء التصغير في الياء المزيدة او في الياء المنقلبة عن الواو المزيدة وهذان على الاول واما على الثاني ففي الياء

فالاول كقولك في تصغير يرى مسمى به يري من غير رد اعتدادا بحرف المضارعة واجاز ابو عمرو والمازني الرد فيقولان يريء ويونس يرد ولا ينون على اصل مذهبه في يعيل تصغير يعلى ونحوه وتقدم مثال الوسط * الثالث لا يعتد ايضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هي فيه وانما لم يذكر ذلك لان ما هي فيه اذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سمي وبني بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الاول * الرابع قد ظهر ان قوله كما ان اراد بما اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وان اراد بما الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لان ما اسمية كانت او حرفية من الثنائي وضعا لا من قبيل المنقوص فيكون مراده ان نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا انه منقوص وتمام القول في هذا انه اذا سمي بما وضع ثنائيا فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء فيقال هليل او هلي فان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لو وكي وما اعلاما لو وكي بالتشديد وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة فاذا صغرن اعطين حكم دو وحي وماء فيقال لوي كما يقال دوي واصلهما لويو ودويو ويقال كيي بثلاث ياآت كما يقال حيي ويقال موي كما يقال في تصغير الماء المشروب مويه إلّا ان هذا لامه هاء فردت اليه كما تقدم * الخامس قال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف حرفا في لغة وحرفا آخر في لغة فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا كقولك في تصغير سنة سنية وسنيهة وفي تصغير عضة عضية وعضيهة ا ه (وسن

بترخيم يصغر اكتفى * بالاصل كالعطيف يعني المعطفا) اي من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت اصوله ثلاثة صغر على فعيل وان كانت اربعة فعلى فعيعل فتقول في معطف عطيف وفي ازهر زهير وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود واحد حميد وتقول في قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر * تنبيهات * الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الاصول ومسماه مونث لحقته التاء فتقول في سوداء وحبلى وسعاد وغلاب سويدة وحبيلة وسعيدة وغليبة * الثاني اذا صغرت نحو حائض وطالق من الاوصاف الخاصة بالمونث تصغير الترخيم قلت حييض وطليق لانها في الاصل صفة لمذكر * الثالث حكى سيبويه في تصغير ابراهيم واسمعيل بريها وسميعا وهو شاذ لا يقاس عليه لان فيه حذف اصلين وزائدين لان الهمزة فيهما والميم واللام اصول اما الميم واللام فباتفاق واما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيبويه انها زائدة وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم فيقال المبرد ابيريه واسيميع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبني جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد اباريه واساميع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم اباره واسامع واجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره بريه والوجه ان يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون *

المنقلبة عن الالف التي هي تضعيف الالف الاولى التي انقلبت لان واوا (قوله فالاول) هي عبارة اشتملت على اطالة التوجيه (قوله فلا ينون) اي للتمكين وينون للعوض (قوله وتقدم) اي في هار وشاك (قوله قد ظهر الخ) يريد ان الكلام الذي اسلفه الى هنا يظهر للمتامل فيه ان قول المصنف كما لم يتعين ان تكون ما فيه اسما للمشروب ولا الموصولة او الحرفية لكون الذي شرحت به مبنيا على الاول والذي بنيت عليه فائدة الاشارة المذكورة بقوله واشار الخ على الثاني ويظهر للمتامل فيه ايضا انه على التقدير الاول يكون تمثيلا صحيحا لظهور عدم مانع منه وانه هو الظاهر للتصدير به كما مر الشرح عليه بقوله اصله الخ ولم يشرح على الثاني وانما ذكرت فائدة تنبني عليه فقط وانه على التقدير الثاني تنظير لا تمثيل وهذا ظهر من قوله سابقا يكمل ايضا في التصغير كما يكمل المنقوص لظهور ان الشيء لا يشبه بنفسه كما اوضحه هنا بقوله لان ما الى قوله لا انه منقوص ولما تقدمت سابقية كلام في هذا التنظير قال هنا بعد وتمام القول الخ وبالجملة ان الشارح شرح اولا على ان ما اسم للمشروب بناء على التمثيل وقدمه لتبادره وذكر ثانيا انه يشير الى ان الثنائي وضعا يكمل ايضا بناء على التنظير واخره لعدم تبادره واشار لكونها تنظيرية ولما خيف ان يتوهم انه اضطرب اي حيث بنى اولا على شيء وثانيا على خلافه نبه بعد على ان ذلك لكون كلام المصنف محتمل للمرادين كما يظهر بالتامل فيما قاله عليه وان الاول هو الظاهر وان الثاني بخلافه وانه لم يجزم في كلام المصنف باحتمال بعينه فضلا عن ان يجزم بكل منهما وبتدبر ما ذكرنا يندفع ما قيل هذا عجيب فقد جزم الشارح اولا بان ما اسم للمشروب حيث قال اصله موه وثانيا بان المراد بها الاسمية او الحرفية حيث قال واشار بقوله كما الخ وتردد ثالثا حيث قال الرابع الخ (قوله بترخيم) الباء للملابسة او المعية (قوله المعطفا) الرداء بكسر الراء او الجانب (قوله من الزوائد) اي التي لا يتوقف حصول البنية عليها ليخرج تاء متدحرج فليس اسقاطها تصغير ترخيم (قوله ابيريه واسيميع) اي بحذف الخامس لقوله وما به لمنتهى

الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل وللكوفيين بدليل قول العرب يجري بليق ويذم مصغرا ابلق ومن كلامهم جاء بام الربيق على اريق قال الاصمعي تزعم العرب انه من قول رجل راى الغول على جمل اورق فقلبت الواو في التصغير همزة * الخامس لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها فتقول في خفندد ومقعنسس وضفندد خفيد وقعيس وضفيد بحذف الزوائد للالحاق والخفندد الظليم السريع والضفندد الضخم الاحمق (واختم بتا التانيث ما صغرت من * مونث عار) من التاء (ثلاثي) في الحال (كسن *) ودار فتقول في تصغيرهما سنينة ودويرة او في الاصل كيد فتقول في تصغيره يدية او في المآل وهذا نوعان احدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سميي بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليائين الاخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد والاخر ما صغر تصغير الترخيم مما اصوله ثلاثة نحو حبلى وقد تقدم بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء اشار الى الاول منهما بقوله (ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر) في لغة من انثهما (وخمس *) اي فانه يقال فيها شجير وبقير وخميس بغير تاء ولا يقال شجيرة وبقيرة وخميسة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما بضيع وعشير ولا يقال بضيعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكر واشار الى الثاني بقوله (وشذ ترك دون لبس) اي شذ ترك التاء دون لبس في الفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع للحديد وعرس وضحى ونعل وعرب ونصف وهي المراة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم الحق التاء في عرس وقوس فقال عريسة وقويسة * تنبيهات * الاول لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الاول نحو شجر وخمس * الثاني لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتانيث بل تقول في رمح علم امراة رميحة وفي عين علم رجل عيين خلافا لابن الانباري في اعتبار الاصل فتقول في الاول رميح وفي الثاني عيينة ويونس يجيزه واحتج لذلك بقول العرب نويرة وعيينة واذينة وفهيرة وهي اسماء رجال وليس ذلك بحجة لامكان ان تكون التسمية بها بعد التصغير * الثالث اذا سميت مونثا ببنت واخت حذفت هذه التاء ثم صغرت والحقت تاء التانيث فتقول بنية واخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بني واخي (وندر * لحاق تا فيما ثلاثيا كثر *) ثلاثيا مفعول بكثر وهو بفتح الثاء بمعنى فاق اي ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم في وراء وامام وقدام وريئة بالهمزة واميمة وقديديمة * تنبيه * اجاز ابو عمرو ان يقال في تصغير حبارى ولغيزى حبيرة ولغيغيزة فيجاء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فانه قال ولا يلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلّا ما حذفت منه الف التانيث خامسة او سادسة ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الانباري اي فانه يجيز في نحو باقلاء وبرناساء بويقلة وبرينسة والصحيح بويقلاء وبرينساء (وصغروا شذوذا الذي التي * وذا مع الفروع منها تا وتي *) يعني لما كان التصغير بعض تصاريف الاسماء المتمكنة ناسب ذلك ان لا يلحق اسما غير متمكن ولما كان في ذا والذي وفروعهما شبه بالاسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك اولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه الف مزيدة في الاخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي تثنيتهما اللذيان واللتيان واما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رفعا

لمنتهى الجمع الخ (قوله يجري بليق ويذم) بليق مثل يضرب للمحسن ويذم (قوله مصغر ابلق) الكلام ظاهر في انه وصف والذي في القاموس انه اسم فرس سباق ومع ذلك كان يعاب (قوله اورق) اي في لونه بياض الى سواد (قوله احدى اليائين) لام الكلمة او التي هي بدل المدة (قوله على القياس المقرر في هذا الباب) هذا القياس المقرر في باب التصغير هو ان ياء التصغير اذا وقع بعدها ياآن يحذف لاجلها احدهما وفي التسهيل يحذف لها اي لياء التصغير اول يائين ولياها وفي شرحه للبدر الدماميني التنبيه على ان تعيين اولهما للحذف ليس على ما ينبغي (قوله ذود) هو من الابل من ثلاثة الى عشرة (قوله ودرع للحديد) اي لا درع المراة اي ثوبها المعروف (قوله وبعض العرب يذكر الدرع والحرب) هذا يدل على ان الكلام ليس في حربة الحديد خلافا لمن وهم فيه (قوله اذا سميت مونثا الخ) عبارة المرادي في شرح التسهيل اذا سميت مذكرا ببنت او اخت ثم صغرتها حذفت التاء ورددت لام الكلمة فقلت بني واخي ولا يعوض منها تاء التانيث ولو سميت بهما مونثا حذفت هذه التاء وعوضت منها تاء التانيث وقلت بنية واخية كما اذا كانا نكرتين قوله وهو بفتح الثاء) قد يجوز ضمها ايضا ويضمن معنى فاز فان فعل يتعدى بالتضمين وانما عدل عنه الشارح لادائه الى عيب السناد وكلفة التضمين (قوله فترك اولها على ما كان عليه الخ) نقل الرضي ضمه في قولهم بعد التي واللتيا وصرح في التسهيل بانه لغية (قوله اللذيون رفعا) اي عند من يقول نحن اللذون

واللذيين جرا ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقال الاخفش اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور ومنشا الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت الف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والاخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين وقالوا في تصغير التي اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل واللتيات واللويتا في اللاتي واللويا واللويون في اللاي واللائين فزاد تصغير اللائي واللائي واللائين وظاهر كلامه ان اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي اما اللويتا فصحيح ذكره الاخفش واما اللتيات فانما هو جمع اللتيا كما سبق فتجوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه ان اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا واجاز الاخفش ايضا اللويا في اللاي غير مهموز وصغروا من اسماء الاشارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان وقالوا في اولى بالقصر اوليا وفي اولاء بالمد اولياء ولم يصغروا منها غير ذلك * تنبيهات * الاول لاسماء الاشارة في التصغير من التثنية والخطاب مالها في التكبير قاله في التسهيل * الثاني قال في شرح الكافية اصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث ياآت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالي ثلاث ياآت فقصد التخفيف بحذف واحدة فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ولا حذف الثالثة لحاجة الالف الى فتح ما قبلها فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بالف التكسير فتعين حذف الاولى مع انه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن * الثالث قول الناظم وصغروا شذوذا البيت معترض من ثلاثة اوجه اولها انه لم يبين كيفية تصغيرها بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن ثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت ثالثها ان قوله منها تا وتي يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المونث الّا تا وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الّا ذا والذي وفروعهما الاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المونث غير تا * الرابع لم يصغر من غير المتمكن الّا اربعة اسم الاشارة واسم الموصول كما تقدم وافعل في التعجب والمركب المزجي كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما فاما من اعربهما فلا اشكال وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه * خاتمة * يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركيب وفي سراة سرية وكذلك الجمع الذي على احد امثلة القلة كقولك في اجمال اجيمال وفي افلس افيلس وفي فتية فتية وفي انجدة انيجدة ولا يصغر جمع على مثال من امثلة الكثرة لان بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا واجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من امثلة الاحاد فاجازوا ان يقال في رغفان رغيفان كما يقال في عثمان عثيمان وجعلوا من ذلك اصيلانا زعموا انه تصغير اصلان واصلان جمع اصيل وما زعموه مردود من وجهين احدهما ان معنى اصيلان هو معنى اصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لان تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني انه لو كان تصغير اصلان لقيل اصيلين لان فعلان وفعلان اذا كسرا قيل فعالين كمصران ومصارين وخشمان وخشامين وعقبان وعقابين وغربان وغرابين وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين فبطل كون اصيلان تصغير اصلان جمع اصيل وانما اصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها ونظيره قولهم في انسان انيسيان وفي مغرب مغيربان ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره كما وردت جموع مخالفة ابنيتها لابنية آحادها والحاصل ان من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده الى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون ان كان لمذكر عاقل كقولك في غلمان غليمون وبالالف والتاء ان كان لمونث او لمذكر لا يعقل كقولك في جوار ودراهم جويريات ودريهمات وان كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز ان يرد اليه مصغرا كقولك في فتيان فتية

صبحوا الصباحا اما عند غيره فتقول الذيين (قوله ومنشا الخلاف الخ) حاصله ان الالف عند سيبويه حذفت لا لعلة تصريفية فلا تراعى بعد الحذف فيعتبر في الحركة واو الجمع وياوهما وعند سيبويه لعلة تصريفية فتراعى بعد الحذف فلا تكون الحركة الّا على حسبها (قوله وقالوا في تصغير التي) اي في تصغير جمعه (قوله بثلاث ياآت) هو مبني على مذهب البصريين ان ذا اسم ثلاثي الوضع والفه بدل عن ياء وعينه محذوفة وقد تقدم تمامه في بابه (قوله بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن) اي لانه انما ذكر سابقا تصغيري الترخيم وغيره وما ذكر هنا الّا ان كون هذه الاسماء المتمكنة محلا للتصغير مناط شذوذ وذلك في نفسه اعم من ان يكون التصغير السابق او غيره والاعم لا اشعار له باخص معين وبالنظر لما سبق يحمل على التصغير السابق هذا مودى عبارة الشارح فما قيل قد يقال سكوته عن ذلك لاجل انه احال الكلام فيه على السماع واذا كان كذلك فالايهام المذكور مدفوع ايضا ليس بشي تامل (قوله ليس على عمومه) يريد ان الفروع في كلام المصنف جمع معرف وهو من صيغ العموم على ما اريناك في صدر الكتاب فيقتضي جريان التصغير في سائر الفروع مع بطلانه وهو وان كان صحيحا من حيث ان ذلك التعريف قد يكون للجنس لكنه معترض من حيث مجرد انه يوهم ارادة العموم ليس الّا وحينئذ فما قيل اجيب عنه بجعل ال في الفروع للجنس

مدفوع

مندفع (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) لا كبير مناسبة له بما كان بصدده كما لا يخفى (قوله ومن جعل اعراب سنين الخ) ايضاح هذا الكلام مع مجاراة عبارة الشارح ان من جعل اعراب سنين على النون وهو ما اشار اليه المصنف سابقا بقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب قال في تصغيره سنين بسين مضمومة فنون مفتوحة فياء تصغير مدغمة في الياء الزائدة فنون عليها الاعراب ويجوز سنين بسين مضمومة فنون مفتوحة فياء واحدة ساكنة للتصغير فنون وهذا على مذهب من يرى ان اصل سنين المكبر سنيي بسين مكسورة فنون كذلك فياءين اولاهما زائدة ليست اصلا ولا مبدلة من اصل والياء الثانية ليست زائدة بل بدل من واو وهي اي الواو لام الكلمة ثم ابدلت الياء الثانية المبدلة من الواو التي هي لام الكلمة نونا فكما انه لو صغر سني الذي هو بسين مكسورة فنون كذلك فياء زائدة مدغمة في الياء الاصلية التي هي بدل من الواو حذفت الياء الاولى الزائدة لاجل ياء التصغير وادغمت ياء التصغير في الثانية المبدلة من اللام قلت سني بسين مضمومة فنون مفتوحة فياء مشددة كذا اذا صغرت سنينا بسين مكسورة فنون كذلك فياء ساكنة فنون في حال كونك معتقدا كون النون بدلا من الياء الاخيرة اي منزلا للنون منزلته تحذف الياء الزائدة مع النون المنزلة منزلة الياء فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن النون بدلا من الياء بل كانت الياء باقية لم تبدل نونا هذا غاية شرح كلامه واعلم انه اعترضه بعض الناظرين فقال قوله كذا اذا صغر سنين اي فيحذف الياء الزائدة مقتصرا على ياء التصغير لكن فيه ان حذف الياء الزائدة من سنيين لكراهة توالي ثلاث ياآت وهذه العلة لا تتاتى في تصغير سنين لانها لو ثبتت لاجتمع ياآن فقط والجواب عنه ان العلة موجودة في تصغير سنين نظرا لكون النون بدلا من الياء مكانها فاجتماع النون مع الياءين كاجتماع الياء معهما فيودي حينئذ لتوالي الثلاث الياآت والى هذا يشير كلام الشارح فتنبه ❊

❊ النسب ❊

(قوله آخر المنسوب) ليس مفعولا لالحاق بل حال مقدرة من ياء مشددة اي الحاق ياء مشددة مقدرا ان تكون آخر المنسوب او مفعولا به لمحذوف اي جاعلا الياء آخر اجزاء المنسوب لا زائدة على اجزائه ملاصقة للجزء الاخير منها فان ذلك بالنسبة لاسم المنسوب اليه لا اسم المنسوب او ان كلا منهما يطلق عليه منسوب ومنسوب اليه كالمتضايفين وعلى كل يندفع ما قيل صوابه آخر المنسوب اليه (قوله وهو صيرورته اسما لما لم يكن له) اي دال على المنسوب من حيث انتسابه لما نسب له بعد ان كان اسما للمنسوب اليه قبل الاقتران بالياء (قوله ياء كيا الكرسي زادوا للنسب) هذا الكلام متضمن لتعريف النسب بانه زيادة ياء كياء الكرسي لا بانه زيادة ياء كياء الكرسي للنسب

ويقال في تصغير سنين على لغة من اعربها بالواو والياء سنيات ولا يقال سنيون لان اعرابها بالواو والياء انما كان عوضا من اللام واذا صغرت ردت اللام فلو بقي اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه وكذا الارضون لا يقال في تصغيره إلّا اريضات لان اعراب جمع ارض بالواو والياء انما كان تعويضا من التاء فان حق المونث الثلاثي ان يكون بعلامة ومعلوم ان تصغير الثلاثي المونث يرده ذا علامة فلو اعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور ومن جعل اعراب سنين على النون قال في تصغيره سنين ويجوز سنين على مذهب من يرى ان اصله سني بياءين اولاهما زائدة والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ثم ابدلت نونا فكما انه لو صغر سنيا لحذف الياء الزائدة وابقى الكائنة موضع اللام كذا اذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الاخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا وان جعل سنون علما وصغر فلا يقال إلّا سنيون رفعا وسنيين جرا ونصبا برد اللام ومن جعل لامها هاء قال سنيهون والله اعلم ❊

(النسب)

هذا هو الاعرف في ترجمة هذا الباب ويسمى ايضا باب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثة اشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد وقد اشار الى التغيير اللفظي بقوله (ياءً كيا الكرسي زادوا للنسب ❊ وكل ما تليه كسره وجب ❊) يعني اذا قصدوا نسبة شيء الى اب او قبيلة او بلد او نحو ذلك جعلوا حرف اعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك في النسب الى زيد زيدي ❊ تنبيه ❊ افهم قوله كيا الكرسي امرين احدهما

التغيير اللفظي المذكور والاخران ياء الكرسي ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه وقد ينضم الى هذه التغييرات في بعض الاسماء تغيير آخر او اكثر فمن ذلك ما اشار اليه بقوله (ومثله مما حواه

احذف وتا * تانيث اومدته لا تثبتا *)

يعني انه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة احرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها كقولك في النسب الى الشافعي شافعي والى المرمي مرمي يقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب في موضعها لئلا يجتمع اربع ياآت ويظهر اثر هذا التقدير في نحو بخاتي في جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي مصروفا وكان قبل النسب غير مصروف ويحذف لياء النسب ايضا تاء التانيث فيقال في النسب الى فاطمة فاطمي والى مكة مكي لئلا تجتمع علامتا تانيث في نسبة امراة الى مكة واما قول المتكلمين في ذات ذاتي وقول العامة في درهم الخليفة خليفتي فلحن وصوابهما ذووي وخلفي ويحذف لها ايضا مدة التانيث والمراد بها الف التانيث المقصورة وهي اما رابعة او خامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا كقولك في حبارى حباري وفي قبعثرى قبعثري كما سياتي وان كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جمزى جمزي وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا اشار بقوله (وان تكن تربع) اي تصيره ذا اربعة (ذا ثان سكن * فقلبها واوا وحذفها حسن *) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الاول حبلوي وعلى الثاني حبلي * تنبيهات * الاول يجوز مع القلب ان يفصل بينها وبين اللام بالف زائدة تشبيها بالممدودة فتقول حبلاوي * الثاني ليس في كلام الناظم ترجيح احد الوجهين على الآخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم

كما وهموا فيه فلا يتوهم انه يرد عليه انه اخذ المعرف في التعريف وذلك دور ولا يحتاج الى ان يجاب بان النسب المعرف الاصطلاحي والماخوذ في التعريف اللغوي ولا بان قوادح التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المتضمن لغيره (قوله التغيير اللفظي) اي من حيث كونه تغييرا لفظيا في الجملة اذ هو الذي يفهم من كياء الكرسي المذكور اي في قوله سابقا الاول لفظي وان ذكر بعده ايضا افراده الثلاثة التي لا تفهم كلها من كياء الكرسي او يقال التغيير اي من حيث اقسامه الثلاثة المذكورة اي من تلك الحيثية ايضا ويكون المراد افهم قوله كياء الكرسي الى الخ البيت وعلى كل اندفع ما قيل من جملة المذكور كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار مع قوله وكل ما تليه الخ تامل (قوله لان المشبه به غير المشبه) لا يمنع هذا الدليل بحصول المغايرة بالكلية والجزئية لان اللازم مبني على تسليم انها للتشبيه بناء على ما هو المتبادر واذا جعلت الكاف داخلة على الجزئي كانت لتمثيل الكلي وان كان العكس فلا قبول له فلتثبت (قوله او اكثر) اي كخلفي نسبة الى خليفة (قوله بعد ثلاثة احرف) اما بعد حرف او حرفين فياتي في قوله ونحو حي الخ وفي قوله والحقوا معل لام الخ (قوله يقدر حذف الاولى وجعل الخ) يعني ان القائل شافعي ناسبا للامام المعروف مثلا ليس ينطق بالياء المشددة اولا ثم يحذفها ثم ينطق مقتصرا على الثانية او ينطق بالياء المشددة الاصلية اولا ثم يحذفها ثم ياتي بالثانية في مكانها وانما ينطق من اول وهلة بالاسم بياء واحدة مشددة ليس الا من غير ان يفعل شيئا وراءه على ما لا يخفى الا ان النحوي لداعي تكميل الصناعة يعتبر ويقدر ان القائل المذكور صنع ما ذكر وان كان لا تحقق له في الخارج وبما قررنا ظهر ان ما قيل في التعبير يقدر مسامحة ليس بشيء تامل (قوله واما قول المتكلمين في ذات ذاتي وقول العامة في درهم الخليفة الخ) جواب سوال يرد على قوله ويحذف لياء النسب ايضا تاء التانيث تقديره ان ما زعمتموه من حذف الياء للنسب باطل اذ لو صح لما قال المتكلمون في النسب الى ذات ذاتي والعامة في النسب الى خليفة خليفتي لكنهم قالوه فلم يصح ما زعمتموه وحاصل الجواب منع الملازمة لكون القول المذكور لحنا مخالفا للقواعد القاضية بحذف التاء فيما ذكر واما عدم حذف ياء خليفة فلا نظر له هنا من كلام الشارح وبهذا ظهر ان ما قيل فلحن اي من وجهين في خليفتي اذ القياس حذف الياء والتاء ليس ينبغي تفسير كلام الشارح به حسبما يدل عليه المقام (قوله فلحن) اي ما دام محمولا على ان الياء فيه للنسب كما يقتضيه السوق واما ان حمل على انه لا نسبة فيه وانه اسم اصطلاحي الاول من اوضاع المنطقيين والثاني من اوضاع العامة وان ياءهما كياء كرسي حينئذ فلا لحن وبهذا يندفع ما في التصريح عند التدبر الصادق (قوله ذووي) اي لانها ردت لامها المحذوفة فصارت ذوا ثم ترد واوا فصارت ذوو ثم زيدت الياء فصارت ذووي (قوله وان تكن تربع ذا ثان) اي تصير ذا الثاني ذا اربعة كما هو في بعض نسخ الشرح (قوله ليس في كلام الناظم الخ) اي لا في البيت في حد ذاته وهو ظاهر ولا بالنظر لقوله وللاصلي قلب يعتمى لانه انما يدل على ان غير الاصلي لا يختار فيه القلب على الحذف وهو اعم من تساويهما واختيار الحذف على القلب والاعم لا اشعار له باخص معين وقد يتوهم

انه

انه فيه ترجيح الحذف باعتبار ان يجعل خبر قوله فقلبها واوا محذوف اي جائز وليس بشيء لان كلام المصنف ليس صريحا في ذلك ولا ظاهرا فيه بل الظاهر منه ان تقدير الخبر حسن بدليل ما بعده (قوله وكان الاحسن الخ) قد يقال ان تقييد القلب بالحسن لا يدل إلّا على ان الحذف ليس بحسن وهو اعم من ان يكون قبيحا او احسن والجواب ان تقديم الحذف وجعله لازما لذلك المقدم والتعبير عنه بالفعل يدل على انه الاحسن المختار (قوله الملحق) هو بكسر الحاء (قوله يوهم ان الف الخ) اي لا يحقق اذ قد يدعى ان الاقتصار على الاصلي لاصالته وان عموم ما لها غير مراد (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين) المراد من الساكنين الياء التي هي لام الكلمة والياء الاولى من ياءي النسب واقتضى كلامه انها ليست محذوفة لالتقائها مع التنوين لان التنوين مع الاعراب ينتقل الى ياء النسب على ان التنوين والاعراب انما يجيئان عند دخول العامل والتصريف والنسب يكونان قبل ذلك ثم ان الكلمة قبل الحاق ياء النسب بها اجتمع فيها ثلاث ياآت قطعا وذلك مقتض حذف واحدة منها قطعا والاولى اولى بالحذف قطعا لشبهها بالزائدة وفي هذا القول اعمال لهذه المقتضيات وقد الغاها القول بعده فلا جرم يترجح الاول عليه وبهذا ظهر ان هذا القول اوجه من القول الذي اختاره المبرد لا كما وهم تامل (قوله وهو محيي) اي بياءين مشددتين كما تقول اميي اي في مجرد ان كلا منهما ينطق فيه بياءين على ما يدل عليه السوق فما قيل في تنظيره به نظر لان اميا شاذ واما محيي فقوي مطرد غير صحيح (قوله ثم تضيف ياء النسبة) هذا اشارة الى ان الاضافة هنا ليست على نحو الاضافة المعروفة فقد قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الاضافة وهي

وكان الاحسن ان يقول تحذف اذن وقلبها واوا حسن (لشبهها الملحق والاصلي ما * لها) يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفرى او منقلبة عن الاصل نحو مرمى فلها ما لالف التانيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفري وذفروي ومرمي ومرموي إلّا ان القلب في الاصلي احسن من الحذف فمرموي افصح من مرمي واليه اشار بقوله (وللاصلي قلب يعتمى *) اي يختار يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتامه يعتامه ايضا قال طرفة

اری الموت يعتام الكرام و يصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد

* تنبيهات * الاول اراد بالاصلي المنقلب عن اصل واو او ياء لان الالف لا تكون اصلا غير منقلبة إلّا في حرف وشبهه * الثاني تخصيصه الاصلي بترجيح القلب يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحها بان القلب في الف الالحاق الرابعة اجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر ان الحذف في الف الالحاق اشبه من الحذف في الاصلية لان الف الالحاق شبيهة بالف حبلى في الزيادة * الثالث لم يذكر سيبويه في الف الالحاق والمنقلبة عن اصل غير الوجهين المذكورين وزاد ابو زيد في الف الالحاق ثالثا وهو الفصل بالالف كما في حبلاوي وحكى ارطاوي واجازه السيرافي في الاصلية فتقول مرماوي (والالف الجائز اربعا ازل *) اي اذا كانت الف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت اصلية نحو مصطفى ومستدعى او للتانيث نحو حبارى وخليطى او للالحاق او التكثير نحو حبركى وقبعثرى فتقول فيها مصطفي ومستدعي وحباري وخليطي وحبركي وقبعثري * تنبيه * اذا كانت الالف المنقلبة عن اصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من اطلاق النظم وذهب يونس الى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف وشبهته ان كونها خامسة لم يكن إلّا بتضعيف اللام والمضعف بادغام في حكم حرف واحد فكانها رابعة وسياتي بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذاك يا المنقوص خامسا عزل *) اي اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب اليه فتقول في معتد ومستعل معتدي ومستعلي * تنبيه * اذا نسبت الى محي اسم فاعل حيا يحيي قلت محوي بحذف الياء الاولى لاجتماع ثلاث ياآت وكانت اولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلي الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين وتنقلب الالف واوا فيصير محويا قال الجرمي وهذا اجود كما تقول اموي وفيه وجه آخر وهو محيي كما تقول اميي قال المبرد وهو اجود لانا نحذف الياء الاخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير الى محي كامي ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيي فيجتمع اربع ياآت لسكون الاولى والثالثة (والحذف في اليا) من المنقوص حال كون الياء (رابعا احق من * قلب) فقولك في النسب الى قاض قاضي اجود من قاضوي ومن القلب قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافي والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء * تنبيه * ظاهر كلام المصنف ان القلب في هذا ونحوه مطرد وذكر غيره ان القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع إلّا في هذا البيت (وحتم قلب ثالث يعن *) سواء كان ياء منقوص او الف مقصور نحو عم وفتى فتقول فيهما عموي وفتوي وانما قلبت الالف في فتى واوا واصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياآت (واول ذا القلب انفتاحا) اي ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقيق ان الفتح سابق للقلب وذلك انه اذا اريد النسب الى نحو شج فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسياتي فاذا فتحت انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب الفه واوا كما تقلب في فتى (وفعل * وفعل عينهما افتح وفعل *) يعني ان المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر او مكسورها كابل او مضمومها كدئل فتقول فيها نمري وابلي ودئلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وشذ قولهم في النسب الى الصعق صعقي بكسر الفاء والعين وذلك انهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا * تنبيه * فهم من اقتصاره على الثلاثي ان ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فاندرج في ذلك صور الاولى ما كان على خمسة احرف نحو جحمرش والثانية ما كان على اربعة احرف متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على اربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان لا يغيران واما الثالث ففيه وجهان اعرفهما انه لا يغير والاخر انه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبي ويحصبي ويثربي وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا ان قول الشارح وان كانت الكسرة مسبوقة باكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث وانما الوجهان في نحو تغلب (وقيل في المرمي مرموي * واختير في استعمالهم مرمي *) هذه المسالة تقدمت في قوله ومثله مما حواه احذف لكن اعادها هنا للتنبيه على ان من العرب من يفرق بين ما ياآه زائدتان كالشافعي وما احدى يائيه اصلية كمرمي فيوافق في الاول على الحذف فيقول في النسب الى شافعي شافعي واما الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الاصلية واوا فيقول في النسب الى مرمي مرموي وهي لغة قليلة المختار خلافها قال في الارتشاف وشذ في مرمي مرموي * تنبيه * هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف فكان المناسب تقديمه اليه كما فعل في الكافية ولعل سبب تاخيره ارتباط الابيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية (ونحو حي فتح ثانيه يجب *) اي اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما ان تكون مسبوقة بحرف او بحرفين او ثلاثة فاكثر فان كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي فان كان ثانيه ياء في الاصل لم تزد على ذلك كقولك في حي حيوي فتحت ثانيه فقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت واوا لاجل ياء النسب وان كان ثانيه في الاصل واوا رددته الى اصله فتقول في طي طووي لانه من طويت وقد اشار الى هذا بقوله (وارده واوا ان يكن عنه قلب *) وان كانت مسبوقة بحرفين

اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله حانية) من حنى اذا عطف (قوله والتحقيق ان الفتح سابق للقلب) اي وظاهر كلام المصنف لا يخالفه فان معناه اجعل الحرف المنقلب تابعا لفتح اذ المفعول الاول هو الفاعل معنى وهذا على نحو قوله واول لكن نفيا الخ وذلك ان لم يقتض لا ينافي ان الفتح سابق على الحرف المنقلب ولهذا لم يقل الشارح وكلامه يقتضي ان الانقلاب سابق على الفتح فتدبر واياك وكلام الناظرين (قوله وفعل وفعل الخ) بفتح فاء الاول وكسر عينه وكسر فاء الثاني وعينه وضم فاء الثالث وكسر عينه كما يوخذ من الشرح (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) الذي في كلام الجاربردي الكسرتين مع الياء وفي كلام غيره لئلا تستولي الكسرات على اكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو علبط بضم ففتح فيحمل الكسر في عبارة الشارح على الجنس في ضمن ما فوق الكسرة الواحدة (قوله الصعق) هو بوزن كتف الشديد الصوت والمتوقع صاعقة ولقب خويلد بن نفيل وفارس لبني كلاب (قوله جحمرش) هي العجوز الكبيرة والمراة السمجة والارنب المرضع ومن الافاعي الخشناء (قوله ليس بجيد) لانه لم يقل ليس بصواب لانه قد يقال الشرطية في كلام الشارح مهملة في قوة الجزئية (قوله هذه المسالة تقدمت الخ) اي من حيث ان الياء المشددة قبل ياء النسب تحذف لاجلها من غير تنبيه على ان من العرب من يفرق بين ما ياآه زائدتان وما احدى ياءيه اصلية واي الوجهين المختار يدل على هذا قوله بعد لكن اعادها الخ فلا مسامحة في كلامه على ما وهم

قوله

(قـولـه فسياتي حكمها) اي في قوله والحقوا معل لام عريا الخ (قوله فقد تقدم حكمها) اي في قوله ومثله مما حواه احذف (قـولـه اثني وثنوي) كالاول فيما اذا سمي به لانه اذ ذاك لا تحذف زيادته والثاني فيما اذا لم يسم به لانه اذ ذاك يرد لاصله (قوله اجتماع اليآت والكسرة) اراد جنس الكسرة واليآت لا بقيد الوحدة فان المفرور منه هنا تحقيقا هو اجتماع ياءين وكسرتين (قوله على غير قياس) لا ينبغي ان يتوهم ما قيل هنا ان القلب قياسي بان تحذف الياء الاولى الساكنة فتنقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذلك لان حذف الياء الاولى حينئذ لا موجب له ولا يقال اعتبره الشارح في مسالة النسبة الى محيي معللا له بشبهه بالحرف الزائد لسكونها كما تقدم لان في تلك المسالة اجتماع ثلاث يآت وهو مفرور منه ولا كذلك هنا (قوله مغيل) كمكرم اسم فاعل اغيلت المراة سقت ولدها الغيل اي اللبن الذي لها وهي حامل (قوله نحو مهيميم تصغير مهيام) قيد بتصغير مهيام لان كلام ابن الحاجب يقتضي ان تصغير مهوم اسم فاعل هوم مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب في النسبة اليه بمهيمي وذلك لانه اذا اريد تصغيره حذفنا احدى الواوين فيصير بعد تصغيره مهيوما فتنقلب الواو ياء وتدغم لاجتماعها مع ياء ساكنة فاذا زيدت ياء النسب قيل مهيمي لكن كلام الشيخ الاثير يقتضي انه يقال في النسبة الى تصغير مهيام واسم فاعل هيم واسم فاعل هوم مهييمي وذلك لان ياء التصغير يحذف لها من مهيام الالف ومن اسم فاعل هوم الواو الثانية ومن اسم فاعل هيم الياء الثانية ليتوصل الى بنية التصغير على ما علم في سفرجل فتدغم ياء التصغير في ياء مهيام وهو ظاهر وفي واو اسم فاعل هوم الباقية بعد قلبها ياء كما في سيد وفي ياء اسم فاعل هيم الباقية وهو ايضا ظاهر وبعد ذلك فانت بالخيار ان شئت عوضت عن المحذوفة في الثلاثة ياء وان شئت فلا كما تخير في تصغير سفرجل بين سفيريج وسفيرج فاذا اردت ان تدخل ياء النسب تعين عليك التعويض لانك لو لم تعوض يلزم الاجحاف بحذف ياء والف مهيام وواوي مهوم وياءي مهيم فتقول في النسبة الى الثلاثة مهييمي بخمس يآت فاعرفه فانه لم يوضحه المصرح ولا الناظرون ولا الشيخ الاثير (قـولـه بعدم الادغام) هو نشر على ترتيب اللف (قـولـه وليس بتعليل واضح) اي لانه يفضي الى ان لا يقال

فسياتي حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فاكثر فقد تقدم حكمها

(وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا في جمع تصحيح وجب *) فتقول في النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمي وفي النسب الى تمرات تمري بالاسكان وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال في النسب الى نصيبين نصيبي والى عرفات عرفي واما من اجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فانه لا يحذف بل يقول في النسب الى من اسمه مسلمان مسلماني وفي النسب الى نصيبين نصيبيني ومن اجرى الجمع المذكر مجرى هرون او مجرى عربون او الزمه الواو وفتح النون قال فيمن اسمه مسلمون مسلموني ومن منع صرف الجمع المونث نزل تاءه منزلة تاء مكة والفه منزلة الف حبلى فحذفهما فيقول فيمن اسمه تمرات تمري بالفتح واما نحو ضخمات ففي الفه القلب والحذف لانها كالف حبلى وليس في الف نحو مسلمات وسرادقات الا الحذف وحكم ما الحق بالمثنى والمجموع تصحيحا كحكمهما فتقول في النسب الى اثنين اثني وثنوي والى عشرين عشري والى اولات اولي (وثالث من نحو طيب حذف *) اي اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة فتقول في طيب طيبي وفي ميت ميتي كراهة اجتماع اليآت والكسرة (وشذ) في النسب الى طيء (طائي مقولا بالالف *) اذ قياسه طيئي بسكون الياء كطيبي فقلبوها الفا على غير قياس لانها ساكنة ولا تقلب الفا الا المتحركة فان كانت الياء مفردة نحو مغيل او مشددة مفتوحة نحو هبيخ او فصل بينها وبين المكسور نحو مهيميم تصغير مهيام مفعال من هام لم تحذف بل يقال في النسب الى هذه مغيلي وهبيخي ومهيميمي لنقص الثقل بعدم الادغام وبالفتح وبالفصل بالمد * تنبيه * دخل في اطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فتقول فيه غزيلي وقد نص على ذلك جماعة وان كان سيبويه لم يمثل الا بغير المصغر ودخل فيه ايضا ايم فيقال فيه ايمي وهو مقتضى اطلاق سيبويه والنحاة وقال ابو سعيد في كتابه المستوفى وتقول في ايم ايمي لانك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب الى ايم لكان حسنا (وفعلي في فعيلة التزم *) اي التزم في النسبة الى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم في النسبة الى حنيفة حنفي والى بجيلة بجلي والى صحيفة صحفي

حذفوا تاء التانيث اولا ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا واما قولهم
في سليمة سليمي وفي عميرة كلب عميري وفي السليقة سليقي
والسليقي الذي يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب

فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الاصل المرفوض واشذ
منه قولهم عبدي وجذمي بالضم في بني عبيدة وجذيمة * تنبيه *
الحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان او معتلها فتقول في النسب
الى فروقة فرقي وعدوة عدوي وحجته في ذلك قول العرب في
النسب الى شنوءة شنئي وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه
بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولي كما يقول الجميع في فعول
صحيحا كان كسلول او معتلا كعدو اذ لا يقال فيهما باتفاق الا سلولي
وعدوي وانما قاس سيبويه على شنئي ولم يسمع في ذلك غيره لانه
لم يرد ما يخالفه (وفعلي في فعيلة حتم *) اي حتم في النسبة الى
فعيلة حذف الياء والتاء ايضا كقولهم في النسب الى جهينة جهني
والى قريظة قرظي والى مزينة مزني حذفوا تاء التانيث ثم حذفوا
الياء وشذ من ذلك قولهم في ردينة رديني وفي خزينة خزيني وخزينة
من اسماء البصرة * تنبيهان * الاول لو سمي باسم شذت العرب
في النسب اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس * الثاني
ما تقدم من انه يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي له شرطان
عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة وسياتي التنبيه على
هذين الشرطين وهما معتبران ايضا في فعولة على راي سيبويه
(والحقوا معل لام عريا *) من التاء (من المثالين) اي فعيلة وفعيلة
(بما التا اوليا *) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا
فقالوا في النسب الى عدي وقصي عدوي وقصوي كما قالوا في النسب
الى غنية وامية غنوي واموي وظاهر كلامه ان هذا الالحاق واجب
وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به ايضا ولده وذكر بعضهم فيهما
وجهين الحذف كما مثل والاثبات نحو قصيي وعديي وهو اثقل لكسرة
الدال وتناول كلامه نحو كسي تصغير كساء وفيه وجهان قال بعضهم
يجب فيه الاثبات فيقال فيه كسيي بياءين مشددتين واجاز بعضهم
كسوي فان كانا صحيحي اللام اطرد فيهما عدم الحذف كقولهم في
عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله
معل لام وذهب المبرد

في النسبة الى طيب طيبي (قوله حذفوا تاء التانيث) اي
لانها لا تجتمع مع ياء النسب ثم حذفوا الياء فرقا بين المذكر
والمونث ولم يعكسوا لانهم انسوا بالحذف لتاء التانيث في الانساب
للمونث (قوله واشذ منه) اي لضم الاول قال الشيخ الاثير في
شرح التسهيل وانما ضموا اوله للفرق بينه وبين عبيدة من قوم
آخرين وبين جذيمة لان في العرب جماعة اسمهم جذيمة ففي
الاسد جذيمة بن زهير بن الحجر بن عمران وفي خزاعة جذيمة
وهو المصطلق وفي قيس جذيمة بن مالك بن حسان بن
عامر بن لوي (قوله ولم يسمع في ذلك غيره) الواو للحال
ويسمع بالبناء للمجهول والاشارة للنسب الى فعولة وضمير غيره
الى شنئي والغرض دفع ان يقال على سيبويه انه اذا لم يسمع
الا شيء لا يسوغ القياس للشذوذ وحاصل الجواب انه لا تتم
دعوى الشذوذ الا لو نسبوا الى فعولة على هذه الطريقة مرة مثلا
وعلى غيرها كثيرا واما اذا لم يسمع الا هو فلا يمكن دعوى الشذوذ
وهذه عبارة الشيخ الاثير في شرح التسهيل لا يقال لم يسمع ذلك
الا في شنوءة فهو شاذ لانه لم يرو عن العرب مما هو قد نسب
الى فعولة سوى شنوءة فقط ولو كانوا نسبوا الى فعولة على هذه
الطريقة ثم نسبوا الى شنوءة على خلافها لكان يصح ان يقال شنئي
شاذ ولكن جميع ما سمع منهم هو هذا اللفظ فصار اصلا يقاس عليه
ما كان على وزنه (قوله من التاء) زاده دفعا لما قد يتوهم من ان
من المثالين صلة عريا مع انه بيان لمعل لام (قوله في حذف
الياء) اي التي هي ثالثة حروف الكلمة واما الياء التي بعدها
فتنقلب واوا فقط ولا تنقلب ايضا الفا لانفتاح ما قبلها لان الياء
المشددة تكف الاعلال واما التعليل بلئلا يتوالى اعلالان كما قيل فلا
ينبغي لان ذلك لا يضر كما يدل عليه قول الشارح الاتي لانهم
لو حذفوا الياء وقالوا طولي لزم قلب الواو الفا الخ نعم توالي اعلالين
في مكان واحد كما نقله عن الشيخ الاثير فيما قاله على قول الشارح
قال بعضهم يجب فيه الاثبات لان حذف ياء التصغير يفوت
الغرض منها وحذف الثانية المنقلبة عن الف يلزمه ان يتوالى
اعلالان في موضع وزاد بعض على هذا قوله ولانه يلزم عليه
تحريك ياء التصغير وقلب الثانية ثم قلبها واوا ولم يظهر لزوم
قلب الثانية واوا لان الفرض ان الياء الثانية قد حذفت فليحرر
(قوله بياءين مشددتين) الاخيرة ياء النسب والاولى ياء

التصغير مدغمة في الياء الاخيرة واما المنقلبة الفا فحذفت (قوله الى جواز الحذف فيهما) اي في فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها يشير الى ذلك قوله الآتي قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل الخ (قوله اي مما هو صحيح اللام) الانصاف ان الاولى اسقاطه او زيادة معتل العين ان اريد اظهار تطبيق المثال على الممثل له (قوله لزم قلب الواو الفا الخ) قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل فان قلت قد اجيز بيضات وجوزات بالتحريك فهلا اجزت طولي بالتحريك في النسبة الى طويلة قلت فرق بينهما وهو ان الحركة في بيضات وجوزات عارضة فاصلة فلم يعتد بها والنسبة بناء مستانف (قوله لتحركها وتحرك ما بعدها الخ) هذا لا يجري إلّا في المفتوح الفاء لا في مضمومها (قوله من نحو طوية وحيية) اي فلا يتممان للاستثقال (قوله فانه يقال فيهما طووي وحيوي) اي من غير ان تنقلب الياء والواو الفا فيلتبس بغير المنسوب (قوله لما ذكر) اي من لزوم قلب الواو الفا في المعتل العين وكراهة اجتماع المثلين في المضعف (قوله بنال) يصح فيه فتح الياء وضمها (قوله وشاء) جمع شاة (قوله في الشيخ الكبير كنتي) انما سمي بذلك لانه يقول كنت كذا كنت كذا (قوله والقياس كوني) اي بضم الكاف ورد الواو ساكنة لانها انما حذفت لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة لاتصال ضمير الرفع بها واذ قد حذف ذلك الضمير فتحرك النون فتعود الواو (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) هذا مع قوله الآتي وهذان الوجهان شاذان الخ لا يفيد ان الوجهين الاولين من الاربعة فيها خلاف إلّا لو قال فيما ياتي اتفاقا واما ان الراجح انهما قياسيان فلا يفيده ولو قيد بذلك فتدبره فقد وهموا فيه (قوله فتقول لوي بالتخفيف) اي من غير تضعيف وما سياتي في وضاعف الثاني من ثنائي الخ ففي الثنائي وضعا الذي لم

الى جواز الحذف فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ومن المسموع بالحذف قولهم في ثقيف ثقفي وقولهم في سليم سلمي وفي قويم قومي وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي فقيم كنانة فقمي ليفرقوا بينه وبين فقيمي في فقيم تميم وفي مليح خزاعة ملحي ليفرقوا بينه وبين مليحي في مليح بني عمرو بن ربيعة ومليح ابن الهون بن خزيمة. ووافق السيرافي المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة اهل الحجاز قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع الحذف في فعيل كثيرا ولم يسمع في فعيل إلّا في ثقيف فلو فرق بينهما لكان اسعد بالنظر (وتمموا) اي لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة وفعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويله * اي مما هو صحيح اللام فقالوا طويلي لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طولي لزم قلب الواو الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها والحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لويزة ونويرة فقالوا لويزي ونويري ولم يقولوا لوزي ونوري لئلا يلتبس والطويلة حي والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما طووي وحيوي (وهكذا) تمموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليله *) والقليلة فقالوا جليلي وقليلي ولم يقولوا جللي وقللي كراهة اجتماع المثلين * تنبيه * ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قوولة وصرورة فيقال فيهما قوولي وصروري لا قولي وصرري لما ذكر (وهمز ذي مد ينال في النسب * ما كان في تثنية له انتسب *) اي حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية فان كانت بدلا من الف التانيث قلبت واوا كقولك في صحراء صحراوي وان كانت اصلية سلمت تقول في قراء قرائي وان كانت بدلا من اصل او للالحاق جاز فيها ان تسلم وان تقلب واوا فتقول في كساء وعلباء كسائي وعلبائي وان شئت قلت كساوي وعلباوي وفي الاحسن منهما ما سبق وانما قيدت التثنية بالقياسية احترازا من التثنية الشاذة نحو كساءين فانه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال كسايي * تنبيهات *

الاول مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية ان الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت اصلا غير بدل وجب ان تسلم وذكر في التسهيل فيها الوجهين وقال اجودهما التصحيح * الثاني اذا لم تكن الهمزة للتانيث ولكن الاسم مونث نحو السماء وحراء وقباء اذا اردت البقعة ففيه وجهان القلب والابقاء وهو الاجود للفرق بينه وبين صحراء وان جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء * الثالث اذا نسبت الى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوي وشاوي ومنه قوله « لا ينفع الشاوي فيها شاته * ولا حماره ولا اداته » فلو سمي بماء او شاء لجرى في النسب اليه على القياس فقيل مائي وماوي وشائي وشاوي (وانسب لصدر) ما سمي به من (جملة) وهو المركب الاسنادي نحو برق نحره وتابط شرا فتقول برقي وتابطي واجاز الجرمي النسب الى العجز فيقول نحري وشري وشذ قولهم في الشيخ الكبير كنتي نسبة الى كنت ومنه قوله « فاصبحت كنتيا * واصبحت عاجنا » والقياس كوني (و) انسب الى (صدر ما * ركب مزجا) نحو بعلبك وحضرموت فتقول بعلي وحضري وهذا الوجه مقيس اتفاقا ووراءه اربعة اوجه الاول ان ينسب الى عجزه نحو بكي اجازه الجرمي وحده ولا يجيزه غيره * الثاني ان ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما نحو بعلي بكي اجازه قوم منهم ابو حاتم قياسا على قوله تزوجتها رامية هرمزية الثالث ان ينسب الى مجموع المركب نحو بعلبكي الرابع ان يبنى من جزءي المركب اسم على فعلل وينسب اليه نحو حضرمي وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما * تنبيهان * الاول حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الاسنادي في النسب اليهما فتقول لوي بالتخفيف وحيثي وحكم نحو خمسة عشر

حكم المركب المزجي فتقول خمسي * الثاني قوله وانسب لصدر جلة اجود من قوله في التسهيل ويحذف لها يعني ياء النسب عجز المركب لانه لا يقتصر في الحذف على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجي (و) انسب (لثان تمما * اضافة مبدوءة بابن او اب * او ماله التعريف بالثاني وجب *) هذا الاخير من عطف العام على الخاص اي يجب ان يكون النسب الى الجزء الثاني من المركب الاضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين وسيذكر الثالث الاول ان تكون الاضافة كنية كابي بكر وام كلثوم والثاني ان يكون الاول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكري وكلثومي وعباسي وزبيري * تنبيه * كان الاحسن ان يقول « اضافة من الكنى او اشتهر * مضافها غلبة كابن عمر » لان عبارته توهم ان ما له التعريف بالثاني قسم براسه فشمل نحو غلام زيد وليس كذلك قال في شرح الكافية واذا كان الذي ينسب اليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه او كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيري وفي ابي بكر بكري هذا كلامه وكذا قال الشارح إلّا انه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم او ماله التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص لاندراج المصدر بابن فيه وهو تمثيل فاسد لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما او غالبا لا مثل غلام زيد فانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام والى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان اراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره ما لم يخف لبس (فيما سوى هذا) المذكور انه ينسب فيه الى الجزء الثاني من المركب الاضافي (انسبن للاول *) منهما نحو عبد القيس وامرىء القيس وهما قبيلتان تقول امرئي وعبدي وان شئت قلت مرئي قال ذو الرمة « وتسقط بينها المرئي لغوا * كما الغيت في الدية الحوارا » وهذا (ما لم يخف) بالنسب الى الاول (لبس) فان خيف لبس نسب الى الثاني (كعبد الاشهل *) وعبد مناف حيث قالوا فيهما اشهلي ومنافي ولم يقولوا عبدي * تنبيه * شذ بناء فعلل من جزاي الاضافي منسوبا اليه كما شذ ذلك في المركب المزجي والمحفوظ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس وانما فعلوا ذلك فرارا من اللبس وقالوا تعبشم وتعقيس واما عبشمس ابن زيد مناة فقال ابو عمرو بن العلاء اصله عب شمس اي حب والعين مبدلة من الحاء وحب الشمس ضوءها وقال ابن الاعرابي اصله عبء شمس والعبء والعدل واحد اي هو نظير شمس (واجبر برد اللام ما) اللام (منه حذف *)

يركب مع غيره كما يشير اليه تقييد الشارح هناك (قوله حكم المركب المزجي) اقتضى ان المركب العددي ليس من المركب المزجي وارتضى الشارح الثاني وغيره انه منه كما اشرنا اليه قبل ثم جعل حكم نحو لولا حكم المركب الاسنادي وحكم المركب العددي حكم المركب المزجي والحكم واحد تفنن لم تظهر له فائدة (قوله من عطف العام على الخاص) اي كما تقتضيه ظاهر العبارة اعم من كون ذلك هو المراد منها او لا بدليل ما ياتي من كلامي المصنف والشارح (قوله وسيذكر الثالث) اي بمفهوم قوله فيما سوى هذا انسبن للاول ما لم يخف لبس (قوله وليس كذلك) اي ليس قسما براسه لان الاعم ليس مباينا للاخص وقسما براسه ولذلك شرط ان يكون بالواو ولا شمول غلام زيد مراد كما سياتي في قوله وهو تمثيل فاسد الخ (قوله وعلى هذا) اي على ما زاد الشارح في المثل كما تشير له الاشارة وقيد بعلى هذا للاشارة الى انه لو شرح كلام المصنف على ما قاله في شرح الكافية لم يكن من عطف العام على الخاص بل من عطف المباين فيتنزل قوله مبدوءة بابن او اب على قوله او كان كنية وقوله او ما له التعريف بالثاني وجب على قوله وكان معرفا صدره بعجزه على هذا يفهم كلام الشارح من اول شرح البيت الخ واما الناظرون فلم يفهموا العبارة ولا تنبهوا للاشارة (قوله معنى مفرد) اراد به معنى يكون اللفظ به مفردا اي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه حقيقة كما في الاعلام او حكما كما في الاعلام بالغلبة يشير لذلك كلامه قريبا (قوله قلت مرئي) اي بفتح الميم والراء (قوله قال ذو الرمة الخ) هو نظم من الوافر وقبله

يعد الناسبون الى معد بيوت المجد اربعة كبارا
يعدون الرباب وآل عمر وعوفا ثم حنظلة الخيارا

ومحصل معناه ان الشخص اذا لم يكن من احد

هذه البيوت الاربعة يسقط ملغي كما الغي الحوار في الديات وسنستوفي الكلام عليه في شرح الشواهد ان شاء الله فمن جزم بانه ليس بنظم وتوقف في لفظه ومعناه فقد وهم (قوله جوازا) مربوط بقوله اجبر (قوله الذي الف) كذا في النسخ والصواب اي الذي حذف (قوله اعلم) كذا في النسخ وحقه واعلم بالواو كما لا يخفى (قوله فسياتي) الاول في قول المصنف وان يكن كشية الخ والثاني في التنبيه الذي علقه الشارح بقول المصنف ذلك (قوله فانهما يجبران الخ) علة لقوله كما في الخ (قوله فانهما يجبران الخ) جواب فان جبر (قوله وان لم يجبر الخ) قسيم قوله فان جبر (قوله وثبوي) اي بقلب الياء الفا ثم واوا (قوله ومن ثبة الواو) الصواب الياء وكذلك رايته في نسخة لانه من ثبيت بمعنى جمعت كما في شرح البدر الدماميني على التسهيل (قوله لا تظهر فائدة لذكر الخ) اي لان ما يرد في الجمع المذكر يرد في التثنية فذكرها يغني عن ذكره وانما لم يعترض بالعكس اي الاستغناء بالجمع عن التثنية لان محذوف اللام كيد لم يات علما ولا صفة فهو فاقد شرط عامر ومذنب وايضا فما استعمل الصفات من نحو اخ واب وحم وهن يجمع هذا الجمع في مثل قول الكميت

فلما تعرفن اصواتنـــا بكين وفديننا بالبنـــين

لا دلالة فيه اذ لا يظهر فيه ما يرد مما لا يرد كما لا يظهر في المنقوص المتقدم كشجين وانما يستدل على رجوع اللام فيه ثم حذفها للاعلال برجوعها في شجيان وهذا الثاني هو محصول ما قيل لان لام اب واخ اذا رد في التثنية يظهر رده ولا كذلك في الجمع لكونها تحذف للاعلال فلا يعلم هل ردت ثم حذفت او لم ترد اصلا (قوله احترازا الخ) علة مقيد (قوله في شاة) اصله شوهة بسكون الواو حذفت الهاء وفتحت الواو لانه يفتح ما قبل تاء التانيث فقلبت الفا (قوله شاهي) اي بحذف تائها ورد الهاء (قوله الاتي بيانه) اي في التنبيه الخامس (قوله فتقول شوهي) اي برد الالف الى اصلها الذي هو الواو الساكنة (قوله ذووي) لم تقلب الياء الفا لوجود الياء المشددة (قوله فتقول في يد ودم الخ) رد بان دم تفتح ميمه اتفاقا فلا يصح عده فيما اصله السكون لكن قال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحرك العين من دم لانه مصدر دميت دما مثل هويت هوى قال ابن السراج وليس

جوازا ان لم يك رده) اي اللام الذي (الف * في جمعي التصحيح او في التثنيه * وحق مجبور) برد لامه اليه (بهذي) المواضع الثلاثة اي فيها (توفيه *) بردها اليه في النسب اليه ويحتمل ان يكون هذي اشارة الى اللام اي حق المجبور بهذي اللام اي بردها اليه في المواضع المذكورة التوفية بردها اليه في النسب اعلم انه اذا نسب الى الثلاثي المحذوف منه شيء فلا يخلو اما ان يكون المحذوف الفاء او العين او اللام فان كان محذوف الفاء او العين فسياتي وان كان محذوف اللام فاما ان يجبر في تثنية او جمع تصحيح او لا فان جبر كما في اب واخ فانهما يجبران في التثنية وكعضة وسنة فانهما يجبران في الجمع بالالف والتاء وجب جبره في النسب فتقول ابوي واخوي وعضوي وسنوي او عضهي وسنهي على الخلاف في المحذوف لانك تقول ابوان واخوان وعضوات وسنوات او عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره في النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حري وغدي وشفي وثبي بالحذف وحرحي وغدوي وشفهي وثبوي بالجبر برد المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الواو * تنبيهات * الاول لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالالف والتاء * الثاني اطلق قوله جوازا ان لم يك رده الف وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذي بمعنى صاحب فتقول في شاة شاهي وعلى اصل الاخفش الاتي بيانه شوهي وفي ذي ذووي اتفاقا لان وزنه عند الاخفش فعل بالفتح * الثالث اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان * الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز ان يجبر وتحذف الهمزة وان لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم واست بنوي وسموي وستهي على الاول وابني واسمي واستي على الثاني * الخامس مذهب سيبويه واكثر النحويين ان المجبور تفتح عينه وان كان اصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما اصله السكون فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوي ودموي وغدوي وحرحي بالفتح وعلى مذهب الاخفش يديي ودميي وغدوي وحرحي بالسكون لانه اصل العين في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في غد غدوي

وحكي بعضهم عن الاخفش انه رجع الى مذهب سيبويه . اه . (وباخ اختا وبابن
بنتا * الحق ويونس ابى حذف التا *) اي اختلف في النسب الى بنت واخت
فقال سيبويه كالنسب الى اخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف فتقول اخوي
وبنوي كما يقال في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء
فتقول اختي وبنتي والزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء وهو لا
يقول به وله ان يفرق بان التاء فيهما لا تلزم بخلاف بنت واخت لان التاء في
هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة وحكم نظائر اخت وبنت حكمهما
وهي ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليها عند سيبويه كالنسب الى مذكراتها فتقول
في النسب اليها ثنوي وكلوي وذيوي وكيوي وعند يونس تقول ثنتي وكلتي او
كلتوي وذيتي وكيتي وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب يونس كلتي وكلتوي
وكلتاوي كالنسب الى حبلى بالاوجه الثلاثة وذهب الاخفش في اخت وبنت ونظائرهما
الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على
حركته فتقول اخوي وبنوي وكلوي وثنوي وقياس مذهبه في كيت وذيت اذا رد
المحذوف ان ينسب اليهما كما ينسب الى حي فتقول كيوي وذيوي * تنبيهان *
الاول قد اتضح مما سبق ان اختا وبنتا حذفت لامهما لان النحويين ذكروهما فيما
حذفت لامه فالتاء اذن فيهما عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت في النسب
على مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار بالتانيث وان لم تكن متمحضة للتانيث وظاهر
مذهب سيبويه ان تاء كلتا كتاء بنت واخت وان الالف للتانيث وعلى هذا ينبني ما
سبق وذهب الجرمي الى ان التاء زائدة والالف لام الكلمة ووزنه فعتل وهو ضعيف
لان التاء لا تزاد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قيل كلتوي والمشهور في النقل عن
جمهور البصريين ونقله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه ان التاء في كلتا
بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى ابدلت الواو تاء اشعارا بالتانيث واذا
كان هذا مذهب الجمهور فالذي ينبغي ان يقال في النسب اليه كلتي وايضا لا ينبغي
على هذا القول ان يعد فيما حذفت لامه لان ما ابدلت لامه لا يقال فيه محذوف
اللام في الاصطلاح والا لزم ان يقال في ماء محذوف اللام والذي يظهر من مذهب سيبويه
ومن وافقه ان لام كلتا محذوفة كلام اخت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام
المحذوفة كما قدمته اولا ولا يمتنع ان يقال هي بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما
قال بعض النحويين في تاء بنت واخت انها بدل من لام الكلمة واما ان اريد البدل
الاصطلاحي فلا لان بين الابدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه * الثاني النسب الى
ابنة ابني وبنوي كالنسب الى ابن اتفاقا اذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت . اه .
(وضاعف الثاني من ثنائي * ثانيه ذو لين كلا ولائي *) اذا نسب الى الثنائي وضعا
فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كمي وكمي وان
كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله ان كان ياء او واوا فتقول في كي ولو كيوي

بشيء لان دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذلك
فقولهم دمي دمى انما هو فعل ومصدر اشتقا من الدم
كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هي
بعظام ودمى فعلى حذف مضاف اي وذي دمى
وكذا قوله يقطر الدمى وليس في قوله جرى
الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحرك العين
من دم لانها لما جرى عليها الاعراب ثم ردت
اللام في التثنية بقيت الحركة في العين على ما
كانت عليه كما قال يديان بيضاوان واجمعوا على
سكون العين من يد . اه . (قوله وحكي بعضهم
عن الاخفش انه رجع الخ) ذكر ذلك البعض ان
هذا الرجوع وقع له في كتابه الاوسط (قوله
هنت) اصله هنو حذفت اللام وعوض عنها التاء
وهو كناية عن المراة او الفعلة القبيحة (قوله
ومنت) اصله من فلم يظهر عدده في الثلاثي
المحذوف لامه المعوض عنه التاء (قوله فتقول
في النسب اليها) اي اذا سمي بها هذا وقد بسط
المصرح هذا المقام فلا تغفله كما هو حق من يريد
تحقيق هذا الكتاب (قوله اقرار ما قبلها على
سكونه) اي فيما عدا كيت وذيت لقوله بعد
وقياس الخ (قوله وان لم تكن متمحضة الخ)
اي لكونها للالحاق بقفل وجذع (قوله ما
سبق) اي من ان النسب اليها كاخوي (قوله
بحذف الف كلتا) التي هي للتانيث وانما حذفت
للنسب لانها لو ابقيت ابدلت واوا وادغم احد
الواوين في الاخرى فيحصل الثقل (قوله ووزنه
فعتل) اي بكسر الفاء (قوله بدل من الواو)
هذا مناط الفرق بين هذا وبين مذهب سيبويه
السابق فان اللام عنده محذوفة والتاء عوض وعندهم
موجودة ولكن ابدلت واوا (قوله فالذي ينبغي
ان يقال في النسب اليه كلتي) الحصر اضافي اي
لا كلوي كما هو على المذهب السابق لكون التاء
حينئذ كانها من بنية الكلمة ولا يقال كلتوي ولا

كلتاوي اذ التاء هي اللام فلا يوتى حينئذ بالواو وحدها ولا مع الالف فلا يرد ما اوردوه (قـــوله ولووي) اي بلا ادغام على ما يقتضيه قول المصنف في الكافية ولوويا لو جعل وكلام التوضيح يقتضي انه بالادغام (قوله معتل اللام) حال من شبه وتعليق التشبيه عليه يشير الى انه علة المشابهة فيرجع لعبارة من قال في اعتلال اللام (قـــوله مطلقا) اي تحركت في الاصل او سكنت (قوله اطلق كثير الخ) اي في انه ان كانت اللام صحيحة لم تجبر (قوله المرئي واليرئي) قـال البدر الدماميني في شرح التسهيل قد قرر الشارح وغيره هذا المحل وذكروا انه يجبر برد المحذوف في هـذه الصور ولم يتعـقبوه قلت والذي يظهر انه لا وجه لرد عين المري وهي الهمزة بل لا وجه لجوازه فان قيس هذا على شية ودية فباطل لان ذينك يبقى على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف واما هذا فثلاثة احرف الميم والراء والياء فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب قلب كسرة الراء فتحة كما في شج ثم قلب الياء الفا ثم الالف واوا وعلى قولهم انه يجب رد المحذوف يجوز في الياء الوجهان المحكيان في قاض ولا نعلم ان احـدا اوجب رد العين المحـذوفة بحـال إلّا المصنف ومن قلده وكانه ينزل الميم لزيادتها منزلة العدم فيـبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف لين فوجب رد المحذوف وهـذا كما قـال في لم يع بوجوب هاء السكت هـذا كلامه وبعض من تاخر عنه من شراح التسهيل رده فقال قلت بل لا وجه للتردد في جوازه ضرورة ان ما عليه المصنف هو ما عليه غيره من جماهير متاخري النحويين وقدمائهم حتى سيبويه كما نص عليه اثير الدين وحينئذ فسقط قوله ايضا ولا نعلم احدا اوجب رد العين المحذوفة بحـال إلّا المصنف ومن قلده رعاية لالغاء الميم لزيادتها فبقي الاسم على حرفين ثانيهما لين الى هـنا عبارته ولا يذهب انه مجازفة منه كما هو عادته مع هـذا الرجل فانه لم يظـهر من كلامه بيان وجه لذلك الرد الذي توقف البدر فيه حتى يتم الرد عليه غاية ما صنع انه بين ان للمصنف سلفا ومن اين له انه ليس وجه ذلك ما اشار له البدر بقوله وكانه الخ فتدبر (قوله فتح العين) صوابه فتح الفاء كما هو ظاهر (قوله خطا) اي ما دام المنسوب اليه جمع فرض على ما في قوله

اقول لهذا المرء ذو جاء ساعيا   هلم فان المشرفي الفـــرائض

وجمع كتاب وجمع قلنسوة كما هو ظاهر يدل على ما ذكرناه ذكره ما سمي به منه بعد على حدة اما لو سمي به حتى لم يبق على ذلك كما اذا اريد من فرائض العلم المعروف وقد قال السيد السند في شرح السراجية انه من قبيل انصار او سمي به شخص او نحوه كالذي بعده فلا خطا وهذا كما ان كلاب وانمار لو قيل في النسب اليه حال بقائه على الجمعية كلابي وانماري يكون خطا واما بعد التسمية فلا فما قيل فيه نظر بالنسبة الى الاول فان بعض الافاضل ذكر

ولووي لان كي لما ضعف صار مثل حي ولو لما ضعف صار مثل دء وان كان الفا ضوعفت وابدل ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائي وان شئت ابدلت الهمزة واوا فقلت لاوي (وان يكن كشية) معتل اللام (ما الفا عدم ❊ فجبره) برد فائه اليه (وفتح عينه التزم ❊) عند سيبويه فتقول على مذهبه في شية ودية وشوي وودوي لانه لا يرد العين الى اصلها من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور والاخفش يرد العين الى سكونها ان كان اصلها السكون فتقول على مذهبه وشيي وودي فان كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول في النسب الى عدة عدي والى صفة صفي ❊ تنبيه ❊ بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين وحكمه انه ان كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك في سه ومذ مسمى بهما سهي ومذي واصلهما سته ومنذ كذا اطلق كثير من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الاولى اذا سمي بها ونسب اليها فانه يقال ربي برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المري ويرى مسمى بهما جبر فتقول فيهما المرئي واليرئي برد المحذوف وفي فتح العين وسكونها المذهبان (والواحد اذكر ناسبا للجمع ❊ ان لم يشابه) الجمع (واحدا بالوضع ❊) الواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر في اذكر يعني انك اذا نسبت الى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع جئ بواحده وانسب اليه فتقول في النسب الى فرائض وكتب وقلانس فرضي وكتابي وقلنسي وقول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي خطا فان شابه الجمع واحدا بالوضع نسب الى لفظه وشمل ذلك اربعة اقسام الاول ما لا واحد له

كعباديد فتقول فيه عباديدي لان عباديد بسبب اهمال واحده شابه
نحو قوم ورهط مما لا واحد له الثاني ما له واحد شاذ كملامح فان
واحده لمحة وفي هذا القسم خلاف ذهب ابو زيد الى انه كالاول
ينسب الى لفظه فتقول ملامحي وحكى ان العرب قالت في
المحاسن محاسني وغيره ينسب الى واحده وان كان شاذا فيقول في
النسب الى ملامح لمحي وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه
وعبارته في التسهيل وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا
كالمهمل الواحد خلافا لابي زيد وقد يحتمله كلامه هنا والثالث
ما سمي به من الجموع نحو كلاب وانمار ومدائن ومعافر فتقول فيها
كلابي وانماري ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى
الواحد اذا امن اللبس ومثال ذلك الفراهيد علم على بطن من اسد
قالوا فيه الفراهيدي بالنسب الى لفظه والفرهودي بالنسب الى
واحده لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وانما قالوا
في النسب الى الرباب ربي لان الرباب ليس باسم لواحد وانما
الرباب ضبة وعكل وتميم وثور وعدي والربة الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا
يدا واحدة قيل لهم الرباب والرابع ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم
كقولهم في الانصار انصاري وفي الانبار وهم قبائل من بني سعد بن عبد
مناة بن تميم انباري * تنبيه * اذا نسب الى تمرات وارضين
وسنين باقية على جمعيتها قيل تمري وارضي وسنهي او سنوي على
الخلاف في لامه واذا نسب اليها اعلاما التزم فتح العين في الاولين
وكسر الفاء في الثالث (ومع فاعل وفعال فعل * في نسب اغنى
عن اليا فقبل *) اي يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل
مقصودا به صاحب الشيء كقوله

وغررتني وزعمت انـــــ ... ـــك لابن في الصيف تامر

فقال سيبويه اي صاحب لبن وتمر وقالوا فلان طاعم كاس اي ذو
طعام وذو كسوة ومنه قوله « واقعد فانك انت الطاعم الكاسي » وقوله
« كليني لهم يا اميمة ناصب » اي ذي نصب وبصوغ فعال مقصودا
به الاحتراف كقولهم بزاز وعطار وقد يقوم احدهما مقام الاخر فمن
قيام فاعل مقام فعال قولهم

ان الفرائض من قبيل العلم فهو كانمار وكلاب ينسب الى لفظه
ليس بشي (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل
الذاهبة في كل جهة وللاكام والطرق البعيدة واسم موضع وقد
تقدم ذكره (قوله وقد يحتمله كلامه هنا) بان يجعل وجه
المشابهة عدم الواحد الشاذ والقياسي من اللفظي (قوله نحو
كلاب وانمار الخ) قال في التوضيح وليس هذا مما نحن فيه لانه
صار واحدا بالعلمية لا شبيها بالواحد وكان غرضه الاعتراض على
مثل الشارح ممن عده من الجمع الشبيه بالواحد فان كان اراد
ذلك لم يجد لان مثل الشارح يريد من الواحد بالوضع ما وضع
من اصله غير جمع فصيرورته واحدا بسبب ما طرا عليه من
العلمية لا تنافي ان يعد من الجمع الشبيه بالواحد اي الذي
اصله جمع فصار واحدا بعارض العلمية وهذا ظاهر (قوله اذ
ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) قال المصرح فيه نظر قال في
الصحاح والفرهود حي من نجد وهو بطن من الاسد . اه . فاللبس
حاصل اذا قيل فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا
قيل انه ابو بطن هذا كلامه وقد تابعوه عليه والظاهر انه ليس
على ما ينبغي فانه انما يتاتى اللبس لو تم ان فرهود اسم لقبيلة
غير ذلك البطن من الازد او الى رجل او بلد مثلا ولم يثبت ذلك
كلام الصحاح قطعا ومثله كلام القاموس فكيف يتم ما ذكره فتامل
(قوله وانما قالوا في النسب) جواب ما يقال الجمع المسمى
به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب انه باق على جمعيته
(قوله والربة الفرقة) ضبط بكسر الراء المشددة وفتح الباء
المشددة ايضا فيكون جمعه على فعال بكسر العين غير قياسي وليس
بصواب بل هو بفتح الراء والذي في القاموس ورباب بالكسر
العشور وجمع ربة والاصحاب واحياء ضبة لانهم ادخلوا ايديهم
في رب وتعاقدوا (قوله واذا نسب اليها اعلاما الخ) هذا هو
المقصود وما قبله توطية له فلا يرد انه مكرر مع ما تقدم في شرح
قوله وعلم التثنية الخ وكان الاولى ان يقول كما في التسهيل ويلزم
فتح عين تمرات وارضين وكسر فاء سنين ونحوه ان كن اعلاما .
وفي شرح الشيخ الاثير كغيره للفرق بين النسبة اليهما علمين وبين
النسبة اليهما جمعين (قوله غالبا) مقابله قوله الاتي وقد يوتى
بياء النسب الخ (قوله اي صاحب لبن وتمر) اي لا بائعهما
حتى يكون حرفة (قوله اي ذو طعام) اي لا ذو اطعام والا كان

اسم فاعل حقيقة. (قوله حائك في معنى حواك)
اي لانهم انما يقولون ذلك عند بيان الحرفة والمعهود
في بيانها انما هو فعال لا فاعل فاندفع قول البدر
الدماميني في شرح التسهيل ليت شعري اي
ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن
كونهما اسمي فاعل من صاغ وحاك (قوله
وبعضه اشذ) اي لكثرة التغيير (قوله بكسر
الباء) اي والقياس الفتح لانه الافصح في المفرد
وان جاز فيه الضم والكسر ايضا (قوله عبد الله
ابن ابي بن سلول) ابي اسم ابيه وسلول اسم
امه ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث فهو
نعت لعبد الله لا لابي (قوله زنج وزنجي
وترك وتركي) استظهر ان ياءه للنسب *

* الوقف *

(قوله اثر فتح) يشمل الاعرابي والبنائي كما هو
مصطلح الصيرفي الباحث عن الوقف وان كان
عند النحوي لا يشمل الاول لكن على هذا يكون
الاولى ذكر الوقف بعد التصريف لا قبله كما في
التسهيل ويدفع بان للتصريف اطلاقين سيذكران
في طالعته (قوله وهو) اي الاختياري غير
الذي يكون استثبانا تقدم في آخر الحكاية التنبيه
عليه والانكاري هو الوقف بزيادة مدة الانكار تابعة
لحركة ما قبلها ان لم يكن منونا تقول لمن قال
جاءني عمرو اعمروه ولمن قال رايت عثمان اعثماناه
ولمن قال رايت حذام احذاميه وان كان منونا
كسر التنوين وتعينت للياء كما تقول منكرا
ازيدنيه بضم الدال وكسر التنوين لسكونه وسكون
مدة الانكار وهذا لم يتقدم . والتذكري هو الوقف
بمدة تلحق الاخر مجانسة لحركته ان كان متحركا
وبياء ساكنة بعد كسرة ان كان ساكنا صحيحا
وتقدم التنبيه عليه في صدر بحث المعرف
بالاداة . والترنمي والغالي هو الوقف باحد التنوينين
اللذين تقدما في صدر الكتاب هذا وتعريف

حائك في معنى حواك لانه من الحرف ومن العكس قوله

وليس بذي رمح فيطعنني به   وليس بذي سيف وليس بنبال

اي وليس بذي نبل قال المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم وقد يوفى بياء النسب في بعض ذلك قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت وهي الاكسية عطار وعطري وبتات وبتي وبصوغ فعل مقصودا به صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذي طعام وذي لباس وذي عمل انشد سيبويه « ولست بليلي ولكني نهر » اراد ولكني نهاري اي عامل بالنهار * تنبيهان * الاول قد يستغنى عن ياء النسب ايضا بمفعال كقولهم امراة معطار اي ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقة محضير اي ذات حضر وهو الجري * الثاني هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس هذا . اهـ (وغير ما اسلفته مقررا * على الذي ينقل منه اقتصرا *) يعني ان ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه اشذ من بعض فمن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهري بضم الدال والى مرو مروزي والى الري رازي والى خراسان خرسي وخراسي والى جلولاء وحروراء موضعين جلولي وحروري والى البحرين بحراني والى امية اموي بفتح الهمزة والى السهل سهلي بضم السين والى بني الحبلى وهم حي من الانصار منهم عبد الله بن ابي بن سلول المنافق وسمي ابوهم الحبلى لعظم بطنه حبلي بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقباني وشعراني وجماني ولحياني للعظيم الرقبة والشعر والجمة واللحية وقولهم في النسب الى الشام واليمن وتهامة رجل شآم ويمان وتهام وكلها مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك الفاظ في اثناء الباب * خاتمة * الحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج وزنجي وترك وتركي بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة وللمبالغة فقالوا في احمر واشقر احمري واشقري كما قالوا راوية ونسابة وزائدة زيادة لازمة نحو كرسي وبرني وهو ضرب من اجود التمر ونحو بردي بالفتح وهو نبت وهذا كادخال التاء فيما لا معنى فيه للتانيث كغرفة وظلمة وزائدة زيادة عارضة كقوله

اطربا وانت قنسري   والدهر يا انسان دواري

اي دوار ومنه قول الصلتان

انا الصلتاني الذي قد علمتم   اذا ما تحكم فهو بالحكم صادع

والله اعلم

(الوقف)

(تنوينا اثر فتح اجعل الفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا *) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استثبانا وانكارا وتذكرا وترنما

وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة في الحسن والمحل وستاتي مفصلة واعلم ان في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي الفصحى ان يوقف عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة او كسرة بلا بدل تقول رايت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد والثانية ان يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الاخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة والثالثة ان يوقف عليه بابدال التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازد * تنبيهات * الاول شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رايت زيدا وفتحة البناء نحو ايها وويها فكلا النوعين يبدل تنوينه الفا على المشهور * الثاني يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة واما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى الحروف فيبدل التنوين الفا فيقول رايت قائمتا واكثر اهل هذه اللغة يسكنها لا غير * الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رايت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول انها بدل من التنوين في الاحوال الثلاث واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب ابي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتحة والثاني انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاث وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي والكوفيين واليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف في المقصور غير المنون ان لفظه في الوقف كلفظه في الوصل وان الفه لا تحذف الا في ضرورة كقول الراجز « رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل » اراد ابن المعلى . اه . ومثال الاعتداد بها رويا قول الراجز

« انك يا ابن جعفر نعم الفتى » الى قوله « ورب طيف طرق الحي سرى »

والثالث اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب ابو علي في غير التذكرة وذهب في التذكرة الى موافقة المازني (واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار) يعني اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة او مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء وان كانت مفتوحة نحو رايتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك في آخر الابيات وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحها الى ما قبلها اختيارا كقول بعض طي والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله اختيارا

الشارح الاختياري بما ذكر يقتضي ان القسمة ثنائية وان الاختباري بالباء الموحدة اي ما يقصد به اختبار حال الطالب هل يعرف الوقف على نحو عم وبم او لا داخل في الاختياري بالياء المثناة (قوله وغالبه) احترز عن نحو الفتى ومررت بالقاضي (قوله وترجع الى سبعة) اي لان ما زيد من التضعيف لا يخرج عنها لتركبه من الاول والخامس (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) استظهر انهم يجوزونها لا يلتزمونها والاظهر انهم يلتزمونها غالبا في كلامهم (قوله يستثنى من المنون المنصوب) اي كما يومي اليه قوله الاتي في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل وانما عبر الشارح هنا بالتاء متابعة للمصنف هناك (قوله مجرى الحروف) اي التي تختتم بها الكلم فلا تبدل هاء بل تعد كدال زيد وفي بعض من النسخ المحذوف اي مجرى ما حذفت منه تاء التانيث اي لم يوجد فيها كزيد ايضا (قوله وصلا ووقفا) ناظران لاستصحب اي استصحب الحذف منسحبا في حالتي الوصل والوقف وما قيل الظاهر اسقاط واو ووقفا فمنشاه ظن ان وصلا ناظر المنقلبة ووقفا ناظر لاستصحب وهو مع كونه خلاف المتبادر ويحوج الى ذلك التشتيت غير متعين (قوله ومثال الاعتداد بها رويا) اي الف المقصور اعم من كون ما فيها منونا (قوله لوقف) الحق انه لو حذف لفهم من المقام لكن ذكره كما صنع لا باس به سيما في مثل هذا النظم وما قيل انه لو حذفه لافاد التركيب حكما لم يقصده وهو ان حذف الصلة انما يكون في غير الاضطرار وانها لا تحذف في الاضطرار ولا معنى له لان ترك الحذف لا يختص بالضرورة بل المختص به الحذف لكن حالة الوصل لا حالة الوقف فوهم منشاه الغاء كلمة وقفا راسا مع ان الناظم بحذفها يقول بالمحافظة على معناها من المقام كما هو صريح قوله لان الكلام في الوقف وحينئذ فان كان قيد في سوى اضطرار قيد به المنطوق كان مقتضى مفهومه ان لا يحذف صلة المرفوع والمجرور في الاضطرار وان قيد به المفهوم كان مقتضى مفهومه ان لا يحذف صلة المرفوع والمجرور في الاضطرار وان تحذف صلة المفتوح في الاضطرار وهذا لا يخفى على ذي لب فتدبره (قوله في آخر الابيات) لا يضره قول القائل

ومهمه مغبرة ارجاؤه * كان لون ارضه سماؤه

كما قيل لان ذلك من مشطور الرجز لا من كامله بدليل التزام الروي

الروي الواحد فانهم يقصدون به كما يقصدون بالاتيان بشطر من غير ما ينظم اليه التنبيه على ذلك (قوله فانه يقتضي جواز القياس عليه) يعني وليس كذلك لان الجواز في الاختيار لا يكفي في القياس إلّا اذا انظم اليه الشيوع (قوله اشتهي ان اكوي يد من يكتب الخ) لا يضره انه كتب في المصحف بالالف لان خطه كخط العروض لا يقاس عليه مع ان اختيار صيغة المضارعة في الافعال الثلاثة يشير للاحتراز عن مثل ما ذكر فتفطن (قوله على قول من يقف بالالف) اي لان من وقف بها يمكن ان يقول بكتابتها الفا مطلقا لكون الوقف بها ويمكن ان يقول بكتابتها نونا مطلقا لكون الوقف ببدلها المنزل منزلتها وبالتفصيل المذكور مع وجهه وليس يمكن اعتبار ما ذكر في ما اذا وقف بالنون كما هو ظاهر فلذلك لم تكتب إلّا نونا فتثبت (قوله فان كان منصوبا ابدل الخ) يشير الى ان قول المصنف ما لم ينصب وان كان قيدا في المنقوص المنون المحكوم عليه بجواز الوجهين مع كون الحذف اولى لكن ليس المراد انه عند عدمه يجوز الوجهان من غير اولوية كما هو المتبادر بل يتعين الابدال بدليل تنوينا اثر فتح (قوله مجاز) بضم الميم يعني لان الحذف وان اجيز إلّا انه لم يكثر حتى تكون الكثرة مرجحة له انما ذلك بالاثبات فيكون هو المرجح (قوله عاد اليه ما ذهب بسببها وهو ان التنوين) اي قدر عود التنوين لا انه يعود بالفعل لظهور انه لا يتخلل بين حالة الاضافة وحالة الوقف حالة تنوين فلا اضافة وحينئذ فلا يندرج تحت قول المصنف ذي التنوين لانه محمول على ما وجد فيه التنوين بالتحقيق على ما هو المتبادر الدال عليه قوة الشرح السابق فيندفع ما قيل انه على هذا لا يكون داخلا في قوله وغير ذي التنوين بالعكس بل في قوله وحذف يا المنقوص في التنوين الخ وما قيل تقدم لك انه غير شامل للرابع تامل (قوله شاملة لهذه الانواع الاربع) ليس في هذا الكلام ما يدل على ان الشارح يقول بان عبارة المصنف معترضة من حيث انها منزلة على ما ذهب اليه الخليل والمصنف لا يراه حتى يدفع بانه يمكن ان يكون الناظم موافقا للخليل على هذا على ان الذي يدفع ذلك هو الوقوع لا مجرد الامكان تامل (قوله لم يستثن المنصوب) اي لم يخرجه عن عموم غيرذي التنوين المحكوم عليه في هذه المسالة بان يقيده بما لم ينصب كما اخرجه من عموم ذي التنوين المحكوم عليه في

فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (واشبهت اذا منونا نصب * فالفا في الوقف نونها قلب *) اختلف في الوقف على اذا فذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعضهم الى انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة ان ونقل عن المازني والمبرد واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب احدها انها تكتب بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت في المصحف والثاني انها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وصححه ابن عصفور وعن المبرد اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحروف والثالث التفصيل فان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء وينبغي ان يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف واما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما *) اي اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا ابدل من تنوينه الف نحو رايت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي وما لهم من دونه من والي وما عند الله باقي ومحل ما ذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سياتي في قوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي واما غير المنون فقد اشار اليه بقوله (وغير ذي التنوين بالعكس) اي المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه اولى من حذفها وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذي التنوين اربعة اشياء الاول المقرون بال وهو ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وان كان مرفوعا او مجرورا فكما ذكر فالمختار جاء القاضي ومررت بالقاضي بالاثبات ويجوز القاض بالحذف والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون فقد بان لك ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي *) يعني اذا كان المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى يري اصله مرئي على وزن مفعل فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء فانه اذا وقف عليه لزم رد الياء وإلّا لزم

بقاءُ الاسم على اصل واحد وهو الراء وذلك اجحاف بالكلمة ومثله في ذلك محذوف الفاء كيف علما فتقول هذا مري ويفي ومررت بمري ويفي (وغيرها التانيث من محرك * سكنه او قف رائم التحرك *) في الوقف على المتحرك خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهي الخاء من خف او خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان في المرفوع والمضموم للاشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا ۰ والروم هو ان تاتي بالحركة مع اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام إلّا انه اتم في البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى والبصير والاشمام لا يدركه إلّا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط اتم وهو خط قدام الحرف هكذا ـ والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه والغرض به الاعلام بان هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف

المسالة السابقة حين قيده بما لم ينصب ومبنى هذا على ان ما لم ينصب قيد في المحكوم عليه فيكون الحكم بعد ذلك مطلقا في المسالة السابقة كعكسه في المسالة التي بعد هذا مبنى ما ذكره الشارح من عدم الاستثناء ولا شك ان هذا المبنى هو الاحتمال الظاهر المتبادر من الكلام على ما لا يخفى على العارف بالاساليب وانما لم يلتفت الى ان يجعل ما لم ينصب قيدا في نفس الحكم والمحكوم عليه مطلق لانه حينئذ يتسلط عليه قوله بالعكس فيقتضي ان تقييد هذه المسالة بالنصب عكس المسالة التي قيدت بعدم النصب وهذا فاسد لانه اطلاق في محل تقييد فقط وانما لم يلتفت ايضا الى ان يجعل التنوين في قوله غير ذي التنوين هو المعهود السابق بقيد ما لم ينصب لانه مع عدم تبادره وظهوره يكون نفي غير متاخرا عن القيد فيصدق حينئذ بما اذا لم يكن منونا اصلا وبما اذا كان منونا في حالة بناء على ما هو الحقيقة الذي لا يعدل عنه إلّا لقرينة عند المحققين من توجه النفي للقيد فيقتضي ان حكمه على عكس الحكم السابق مع انه اذا كان منونا منصوبا يجب فيه الابدال كما عرفت وبما حررنا يندفع ما قيل ان الاعتراض بان المصنف لم يستثن المنصوب مندفع لان قول المصنف وغير ذي التنوين مبتدا ومضاف اليه وبالعكس خبره اي فاثبات يائه ما لم ينصب اولى من الحذف كما هو مقتضى العكس لان الاصل مقيد بقوله ما لم ينصب فيكون العكس كذلك وما قيل انه استثناه في ضمن قوله بالعكس فتدبر كل التدبر (قوله بقاءُ الاسم على اصل واحد) اي من غير جبر اما في حالة الوصل فالتنوين يجبر المحذوف فلا اجحاف (قوله ومثله) اي لا منه لكونه ليس منونا منقوصا هكذا فعل الناظرون وقد دفعوا بذلك ما قال البدر الدماميني في شرح التسهيل في التمثيل به نظر لان الكلام في المنقوص المنون وهذا غير منون لمنعه من الصرف لوزن الفعل والعلمية فلا تنوين فيه ولا يخفاك ما في هذا الجواب حتى بالنسبة للشرح فان الضمير في قوله ومثله للمنقوص المحذوف العين ولا شك ان المنقوص المحذوف الفاء مثله لا منه فلذا عدل عن منه لمثله وانما الجواب عن اعتراض البدر عن الشارح وصاحب التسهيل وغيرهما هو ان تقول انا لا نسلم ان يف ممنوع من الصرف لوزن الفعل والعلمية لكون اللفظ خرج بالاعلال عن الصيغة التي هي للفعل لصيغة الاسم نحو يف وقد شرطوا في الوزن

المانع

المانع للصرف ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم وقالوا ان قيل اذا سمي به لا يمنع الصرف لكونه بالاعلال خرج الى مثال فيل وهذا ظاهران شاء الله (قوله المزيد للوقف) اي الوقف المخصوص المتكلم عليه هنا وهو الوقف بالتضعيف تدبر (قوله يجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله الخ) قوة هذه العبارة تفهم ان هذه اللغة ثابتة لا ان الدليل على ثبوتها البيت المذكور بمجرده حتى يرد ما اوردوه من انها قابلة للتاويل على ان يكون الاصل فيما قصدوه حملا على معنى من فحذفت الواو لالتقاء الساكنين او اكتفاء بالضمة (قوله على لغة من قال رايت بكرهم) ربيعة كما تقدم (قوله ولا في انتفعت الخ) يشير الى المراد من قول المصنف يعدم اي ولو حكما كما في هذا القسم (قوله لجواز النقل شرط رابع) عده رابعا لانه لم يحسب هو عدم الاداء لعدم النظير شرطا او لانه اراد رابعا متفقا عليه (قوله كما يوقف عليه مستبدا بها) اي كما يوقف على الحرف الحامل للحركة التي كانت على الهمزة في حال كون ذلك الحرف الحامل

المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته شين فوق الحرف وهو الشين من شديد والنقل تحويل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب او الفرار من التقاء الساكنين وعلامته عدم العلامة وسياتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلّا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره ولذلك قدم استثناءها وان كان غيرها جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا اعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة ولذلك لم يجزه اكثر القراء في المفتوح ووافقهم ابو حاتم ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الاتية وقد اشار الى الاشمام بقوله (او اشمم الضمة) اي اعرابية كانت او بنائية واما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا اشمام فيهما واما ما ورد من الاشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمي الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله (اوقف مضعفا * ما ليس همزا او عليلا ان قفا *) اي تبع (محركا) كقولك في جعفر جعفر وفي وعل وعل وفي ضارب ضارب واحترز بالشرط الاول من نحو نبا وخطا فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وبالشرط الثاني من نحو سرو وبقي والقاضي والفتى فلا يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم اشار الى النقل بقوله (او حركات انقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا *) اي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين احدهما ان يكون ساكنا والاخر ان يكون تحريكه لن يحظل اي لن يمنع فتقول في نحو هذا بكر هذا بكر ومررت ببكر ومنه قوله

عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه

اراد لم اضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا او كان ولكن غير قابل للتحريك اما لكون تحريكه متعذرا كما في نحو ناب وباب او متعسرا كما في نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو او مستلزما لفك ادغام ممتنع الفك في غير الضرورة كما في نحو جد وعم امتنع النقل * تنبيهان * الاول يجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله « من يأتمر للخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده » ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها كقوله كنت في لخم اخافه اراد اخافها ففعل ما ذكر * الثاني اطلق الحركات وهو شامل للاعرابية البنائية والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الاعراب فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى امس لان حرصهم على معرفة حركة الاعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء وقال بعض المتاخرين بل الحرص على حركة البناء آكد لان حركة الاعراب لها ما يدل عليها وهو العامل . اه . وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه اشار اليه بقوله (ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصري وكوف نقلا *) يعني ان البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رايت بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ في المنون من حذف الف التنوين وحمل غير المنون عليه واجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمي انه اجازه وعن الاخفش انه اجازه في المنون على لغة من قال رايت بكر واشار بقوله من سوى المهموز الى ان المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقال رايت الخبا والردا والبطا في رايت الخبء والردء والبطء وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها اصعب (والنقل ان يعدم نظير ممتنع *) فلا تنقل ضمة الى مسبوق بكسرة ولا كسرة الى مسبوق بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في انتفعت بقفل خلافا للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الاسماء او نادر هذا في غير المهموز واما المهموز فيجوز فيه ذلك كما اشار اليه بقوله (وذاك في المهموز ليس يمتنع *) فتقول هذا ردء ومررت بكفء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم واسد وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير الى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردئ مع كفو وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردي مع كفو * تنبيهان * الاول لجواز النقل شرط رابع وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو ظبي ودلو * الثاني اذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالاسكان والروم والاشمام وغير ذلك

بشروطه واما غير الحجازيين فلا يحذفها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطئ ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هذا البطو ومررت بالبطي واما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلي واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال كلها لانهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلّا بمجانسها ولذلك يقولون في اكمو اكمو وفي ممتلئ ممتلي (في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ❊ ان لم يكن بساكن صح وصل ❊) نحو فاطمة وحمزة وقائمة واحترز بالتانيث من تاء لغيره فانها لا تغير وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراه وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت واخت ونحوهما فانها لا تغير وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلّا الفا نحو الحياة والفتاة والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوقف وانما جعل حكم الالف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك (وقل ذا في جمع تصحيح وما ❊ ضاهى) اي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المونث نحو مسلمات وما ضاهاه اي شابهه واراد بذلك هيهات واولات كما صرح به في شرح الكافية فالاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه يريد البنات من المكرمات وكيف الاخوة والاخواه وسمع هيهاه واولاه ونقل بعضهم انها لغة طيئ وقال في الافصاح شاذ لا يقاس عليه ❊ تنبيه ❊ اذا سمي رجل بهيهاة على لغة من ابدل فهي كطلحة يمنع من الصرف للعلمية والتانيث واذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات

للحركة مستبدا بتلك الحركة اي مستقلا بها من غير ان تنقل له من الهمزة (قوله بشروطه) زاده لئلا يدخل في غير ذلك النقل ووجه اخراجه بتلك الزيادة ان ما قبل الحرف الاخير الان متحرك وقد تقدم في كلام المصنف ان الشرط سكونه (قوله بعد سكون باق) المراد من بقائه كونه لم تنقل حركة الهمزة لحرفه المتصف به (قوله واما في الفتح الخ) عطف علي ما يوخذ مما قبله اي هذا في الرفع والجر (قوله فيلزم فتح ما قبلها) اي لانه لا يمكن بقاء السكون لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريك الالف وإلّا رجعت همزة وما قبل الالف لا يكون إلّا فتحة وهذا بخلاف الواو والياء كما تقدم (قوله كذلك) اي لمجانس حركتها في نفسها (قوله بعد حركة غير منقولة) هذا ثالث الاقسام لان ابدال الهمزة اما بمجانس الحركة المنقولة وهو الاول المشار اليه بقوله ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة الخ واما بمجانس حركتها وهي بعد حركة غير منقولة وهو الثالث المشار اليه بقوله وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة الخ واما بمجانس حركتها ايضا بعد سكون باق رفعا وجرا لا نصبا وهو الثاني المشار اليه بقوله وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق (قوله في الاحوال كلها) زاد كلها لان ما قبله يقول الكلا ايضا لكن في حالة النصب فقط (قوله في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) رواه الطبراني في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية قال الحمد لله وذكره وهو غريب وانما قال في قول بعضهم لان مناط قولية البعض الوقف بالهاء ولم يثبت مما ذكر إلّا ان النبي عليه السلام قال ما ذكر واما انه وقف بالهاء فلا فتدبر (قوله يمنع من الصرف للعلمية والتانيث) اي حتما بدليل

يجري فيها وجوه جمع المونث السالم اذا سمي به (وغير ذين بالعكس انتمى *) الاشارة الى جمع التصحيح ومضاهيه يعني ان غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة او جمع تكسير كغلمة ومن اقرارها تاء قول بعضهم يا اهل سورة البقرت فقال مجيب ما احفظ منها ولا آيت وقوله

الله انجاك بكفي مسلمت ... من بعد ما وبعد ما وبعد مت

كادت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحرة ان تدعى امت

واكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ان شجرت الزقوم وامرات نوح وامرات لوط واشباه ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ووقف عليها بالهاء ابن كثير وابو عمرو والكسائي ووقف الكسائي على لات بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال في شرح الكافية ويجوز عندي ان يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم في لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سال *) يعني ان هاء السكت من خواص الوقف واكثر ما تزاد بعد شيئين احدهما الفعل المعل المحذوف الاخر جزما نحو لم يعطه او وقفا نحو اعطه والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه ولمه او باسم نحو اقتضاء مه ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز اما الفعل المحذوف الاخر فقد نبه عليه بقوله (وليس حتما في سوى ما كع او * كيع مجزوما فراع ما رعوا *) يعني ان الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الاخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زائد فالاول نحو عه امر من وعى يعي ونحو ره امر من راى يرى والثاني لم يعه ولم يره لان حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على اصل واحد كذا قاله الناظم قال في التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم اك ومن تق بترك الهاء * تنبيه * مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب في المحذوف الفاء وانما اراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زائد كما سبق فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو ره ولم يره وفهم منه ان لحاقها لما بقي منه اكثر من ذلك نحو اعطه ولم يعطه جائز لا لازم (وما في الاستفهام ان جرت حذف * الفها) وجوبا سواء جرت بحرف او اسم واما قوله على ما قام يشتمني لئيم فضرورة واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به وبما تفرح افرح وعجبت مما تضرب فلا يحذف الف شيء من ذلك وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصولة بشئت لغة ونقله ابو زيد ايضا قال ابو الحسن في الاوسط وزعم ابو زيد ان كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كانهم حذفوا لكثرة استعمالهم اياه وفهم من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا تحذف الفها وهو كذلك واما قوله

الام تقول الناعيات الام ... الا فاندبا اهل الندى والكرامه

فضرورة * تنبيهات * الاول اهمل المصنف من شروط حذف الفها ان لا تركب مع ذا فان ركبت معه لم تحذف الالف نحو على ما ذا تلوموني وقد اشار اليه في التسهيل نقله المرادي * الثاني سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت اولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد * الثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله يا اسديا لم اكلته لمه (واولها الها ان تقف *) اي جوازا ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء مه ولهذا قال (وليس حتما في سوى ما انخفضا * باسم كقولك اقتضاء م اقتضى *) اي وليس ايلاوها الهاء واجبا

ما بعده لان تاءه حينئذ كتاء غيره من المفردات التي لا يجوز فيها إلّا منع الصرف (قوله يجري فيها وجوه الخ) اي ولا يتحتم المنع لان تاءه حينئذ كتاء ما يجوز فيه الاوجه الثلاثة مما سمي به من جمع المونث (قوله قياسا الخ) رد بانه على غير منقاس (قوله او وقفا) اي بناء لا مقابل الوصل نحو اعط فانه مبني على حذف الياء وعبارة التوضيح اوضح حيث قال او لاجل البناء (قوله نحو ره) هو بفتح الراء لانها كذلك في المضارع (قوله فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة) اعترضه الناظرون فقالوا هلا كانت جائزة في الثاني لان حروف المضارعة كالجزء كما جازت في ما الاستفهامية اذا جرت بالحرف لانه كالجزء بل كون حرف المضارعة كالجزء اولى لانه لا تقوم بنية المضارع إلّا به والجواب ان الفعل في القسم الثاني لما لم تبق منه إلّا فاوه او عينه لم يمكن التعويض اما على المحذوفين فلنقصان العوض عن المعوض عنه واما على احدهما فللتخصيص بلا مخصص ولما لم يلزم ذلك في تنزيل حرف الجر منزلة الفاء ما نزل فتاتى الجواز فتدبر (قوله باجماع المسلمين على وجوب الخ) اي والاجماع وان امكن ان يقع على مرجوح لا يقع على ممتنع فضلا عن وجوبه وما قيل ان القراءة سنة متبعة فلا معنى له في هذا المقام اذ لا تجيء القراءة بممتنع قطعا كما هو بين على ان هذا انما يلائم لو رد صاحب التوضيح بمجرد انه قرئ بالوقف على بالهاء لا مع رده بان المسلمين اجمعوا على وجوب الوقف الخ والفرق دقيق نعم قد علل في التصريح هذا المجمع عليه بالفرار من التباس هاء السكت بهاء الضمير وانت تعلم ان ذلك لا يقتضي الاجماع فانه سياتي للشارح ان منهم من اجاز وصل هاء السكت بالماضي البس ام لا ثم هذا الاجماع ان كان للقراء وهو الظاهر فلا بدع ان لا يراه النحويون

في سوى المجرورة بالاسم وقد مثله وعلة ذلك ان الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد * تنبيه * اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وان لم يكن واجبا اجود في قياس العربية واكثر وانما وقف اكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم (ووصلها بغير تحريك بنا * اديم شذ في المدام استحسنا *) يعني ان هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ولا ما بني لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة لحركة الاعراب واما قوله « يا رب يوم لي لا اظلله * ارمض من تحت واضحى من عله » فشاذ لان حركة عل حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهي كقبل وبعد والى هذا اشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم شذ فحركة عل غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام واشار بقوله في المدام استحسنا الى ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام اي الملتزم جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهي وكيف وثم فيقال في الوقف هوه وهيه وكيفه وثمه * تنبيهان * الاول اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم شذ ان وصلها بحركة الاعراب قد شذ ايضا لان كلامه يشمل نوعين احدهما تحريك البناء غير المدام والاخر تحريك الاعراب وليس ذلك إلّا في الاول * الثاني قوله في المدام استحسنا يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي لانها من التحريك المدام وفي ذلك ثلاثة اقوال الاول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز ان امن اللبس نحو قعده والمنع ان خيف اللبس نحو ضربه والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الاعراب لان الماضي انما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها فكان من حق المصنف ان يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها

« ووصل ذي الهاء اجز بكل ما   حرك تحريك بناء لزما »   ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا

(وربما اعطي لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما *) اي قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك في النثر قليل كما اشار اليه بقوله وربما ومنه قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل ومنه ايضا ماليه هلك عني سلطانيه خذوه ماهيه نار حاميه ومنه قول بعض طيء هذه حبلو يا فتى لانه انما تبدل هذه الالف واوا في الوقف فاجري الوصل مجراه وهو في النظم كثير من ذلك قوله « مثل الحريق وافق القصبا » فشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله « اتوا ناري فقلت منون انتم » وقد تقدم في الحكاية * خاتمة * وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة كقوله

« اقلي اللوم عاذل والعتاب ... » واثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا وان ترنم التميميون فكذلك وإلّا عوضوا منها التنوين مطلقا كقوله « سقيت الغيث ايتها الخيامن » وكقوله « يا صاح ما هاج العيون الذرفن ... » وكقوله « لما تزل برحالنا وكان قدن » والله اعلم *

(الامالة)

وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا انسب لان احكامه اهم والنظر في حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها واصحابها واسبابها اما حقيقتها فان ينحى بالفتحة نحو الكسرة

وان كان للنحاة فقط او لهما فبعيد خفاوه على مثل المصنف على ان جماعة على جواز خرق الاجماع في غير الشرعيات فليحرر (قوله لقطعه عن الاضافة الخ) قيل يحتمل ان يكون مضافا الى الضمير ويبنى لاضافته الى مبني فلا يتعين حينئذ كون الهاء للسكت ويرد بان البناء على الضم انما عهد في مثل ما ذكر اذا قطعت عن الاضافة لفظا ونوي معناه فتامل (قوله لان كلامه يشمل نوعين) مبنى هذا ان النفي منصب على قيد اديم فيصدق بصورتي وجود المقيد الذي هو تحريك البناء وبعدمه في ضمن وجود حركة الاعراب ولو حمله على ما هو الغالب من نفي القيد وبقاء المقيد لما صدق بالقسم الثاني كما لا يخفى (قوله نحو قعده) انما امن فيه اللبس لان لزوم قعد يمنع احتمال ان تكون الهاء ضمير المفعول به لكن لا يخفى انه لا يومن اللبس من جهة انه يحتمل ان تكون الهاء ضمير المصدر الماخوذ من ضرب على نحو الخروج خرجه عمرو إلّا ان يقال انه مع كون ذلك الاحتمال غير متبادر ليس التباسه كالتباس ضربه من حيث ان الهاء تحتمل ان تكون هاء سكت او ضمير مفعول به او ضمير المصدر وليس في قعده إلّا الاخيران تدبر (قوله واثبتها الحجازيون مطلقا) اي قصدوا الترنم او لا (قوله وإلّا عوضوا منها التنوين مطلقا) اي رفعا او نصبا او جرا ولذلك ذكر الابيات الثلاث *

الامالة

(قوله وتسمى الكسر) اي لانكسار اللسان بها الى اسفل او لتوهين قوة الحركة او الحرف فكانه انكسر وهذا انسب بتسميتها بالبطح من جهة ان الحركة او الحرف كانه كان قائما فرمي على الارض وبالاضجاع القريب من ذلك وهذا احسن مما قيل تسمية للشيء باسم اقوى اسبابه (قوله واسبابها) اي اعم من ان توثر كما اذا تجردت عن الموانع او لا كما اذا اقترنت بها فسكوته عن الموانع كانه لتعلقها

بالاسباب

بالاسباب من هذا الوجه (قوله فتميل الالف الخ) يشير الى ان
مسمى الامالة ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة واما النحو بالالف نحو
الياء فعرض مفارق للامالة لانه انما يكون اذا وجدت الالف كما
اشار له الشارح فمن جمع بينهما في تعريف الامالة فقد عرف بالمفهوم
مع عرض مفارق فان اتى باو فهي لمنع الخلو فقط (قوله بعدها) اي
الفتحة لا الالف كما قد يتوهم تدبر (قوله هو التناسب) اي تناسب
الاصوات فان في قولك عالم انتقالا من علو فتحة العين الى خفظ
كسرة اللام فاذا ملت بالفتحة نحو الكسرة وقع التناسب في الاصوات
وبهذا ظهر ان هذا التناسب غير التناسب الاتي في المتن (قوله
او غيره) مثل رجوعها الى الياء في تثنية او جمع (قوله فالجواز)
من هنا كان الوقف اهم من الامالة لوجوبه كما قدم الشارح
(قوله يجوز فتحه) اي عدم امالته (قوله انقلابها عن الياء)
تعبيره هنا بالانقلاب لا ينافي تعبيره السابق بالدلالة لانه اراد
من انقلابها عن الياء الياء المنقلبة عن الالف ومن مآلها الى الياء
الياء المائلة اليها الالف وهكذا ما بعده فهذه راجعة الى الاسباب
اللفظية يدلك على هذا قوله بعد وهذه الاسباب كلها راجعة الى
الياء والكسرة والتعبير بالدلالة وقع في جانب الاسباب المعنوية
فاندفع ما قيل تعبيره بالانقلاب ينافي تعبيره السابق بالدلالة
واما الجواب عنه بان الانقلاب سبب الدلالة وسبب السبب
سبب فخارج عن مذاق الشرح تدبر (قوله الرابع ياء قبلها او
بعدها) في عد هذا مما ذكره المصنف نظر فسيقول الشارح ولم
يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها الا انه قيد الذكر بهنا والمصنف
ذكر ذلك في الكافية والتسهيل على ما ياتي (قوله على ان الكسرة
اقوى) اي لكون الحجازيين مع الكثير من العرب يميلون لها
ولا يميلون للياء (قوله اشار المصنف الى الخ) التعبير بالاشارة
هنا لكون الذي في كلام المصنف حكما يتضمن السبب لا صريح
السبب (قوله كقولهم في تصغير الخ) قد بين هذا التصغير
والتكسير في التصريح فراجعه (قوله من قلب الالف ياء في
الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل) اي فان ذلك القلب عندهم
شاذ خارج عن القياس الذي هو ابقاؤها على حالها كما عند غيرهم
من سائر قبائل العرب ومجرد كون لغة هذيل معروفة شهيرة لا
يضر في ذلك كما لا يخفى على المتنبه وان وهم فيه فتدبر (قوله
وخلف في كلامه حال من الياء) اي لا خبر الواقع على تاويله

فتميل الالف ان كان بعدها الف نحو الياء واما فائدتها فاعلم ان
الغرض الاصلي منها هو التناسب وقد ترد للتنبيه على اصل او غيره كما
سياتي واما حكمها فالجواز واسبابها الاتية مجوزة لها لا موجبة وتعبير
ابي علي ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح فكل ممال يجوز فتحه واما
محلها فالاسماء المتمكنة والافعال هذا هو الغالب وسياتي التنبيه على
ما اميل من غير ذلك واما اصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر اهل
نجد كاسد وقيس واما اهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الاصل ولا
يميلون الا في مواضع قليلة واما اسبابها فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي
الياء والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء او كسرة وجملة اسباب امالة
الالف على ما ذكره المصنف ستة الاول انقلابها عن الياء الثاني مآلها
الى الياء الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها او
بعدها الخامس كسرة قبلها او بعدها السادس التناسب وهذه الاسباب
كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف في ايهما اقوى فذهب الاكثرون
الى ان الكسرة اقوى من الياء وادعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيبويه
فانه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة اصلا وذهب ابن
السراج الى ان الياء اقوى من الكسرة والاول اظهر لوجهين احدهما
ان اللسان يتسفل بها اكثر من تسفله بالياء والثاني ان سيبويه ذكر ان
اهل الحجاز يميلون الالف للكسرة وذكر في الياء ان اهل الحجاز وكثيرا
من العرب لا يميلون الياء فدل هذا من جهة النقل على ان الكسرة
اقوى وقد اشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف المبدل من
يا في طرف * امل) اي سواء في ذلك طرف الاسم نحو مرمى والفعل
نحو رمى واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسياتي حكمها واشار
الى السبب الثاني بقوله (كذا الواقع منه اليا خلف * دون مزيد
او شذوذ) اي تمال الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا
شذوذ وذلك الف نحو مغزى وملهى من كل ذي الف متطرفة زائدة
على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره الف تانيث مقصورة
فانها تمال لانها تؤول الى الياء في التثنية والجمع فاشبهت الالف
المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء
بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي تكسيره قفي فلا يمال قفا
لذلك واحترز بقوله او شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى
ياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون في عصا وقفا عصي وقفي ومن
قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيء نحو عصي وقفي فلا تسوغ
الامالة لاجل ذلك وخلف في كلامه حال من الياء ووقف عليه
بالسكون لاجل النظم ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة *

تنبيهات * الاول هذا السبب الثاني هو ايضا في الالف الواقع طرفا كالاول * الثاني قد علم مما تقدم ان نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال لان الفه عن واو ولا يوول الى الياء الّا في شذوذ او بزيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر الاعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والمكا بالفتح وهو جحر الثعلب والارنب والكبا بالكسر الكناسة وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا وقولهم كبوت البيت اذا كنسته والالفاظ الثلاثة مقصورة وهذا شاذ لا يقال لعل امالة الكبا لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لان الكسرة لا توثر في المنقلبة عن واو واما الربا فامالتهم له وهو من ربا يربو لاجل الكسرة في الراء وهو مسموع مشهور وقد قرا به الكسائي وحمزة * الثالث تجوز امالة الالف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي وان كانت عن واو لانها توول الى الياء في نحو دعي وغزي من المبني للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا كانت الفهما عن واو وقال ابو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة احرف نحو دعا وغزا قبيحة وقد تجوز على بعد . اه . واشار بقوله (ولما تليه ها التانيث ما الها عدما *) الى ان للالف التي قبل هاء التانيث في نحو مرماة وفتاة من الامالة لكونها منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التانيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديرا واشار الى السبب الثالث بقوله (وهكذا بدل عين الفعل ان * يول الى فلت) اي تمال الالف ايضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاوه حين يسند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن واو مكسورة (كماضي خف) وكد وهو خاف وكاد ام عن ياء نحو ماضي بع (ودن *) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت فيصيران في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح في الاولين واما الاخيران فقيل يقدر تحويلهما الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء ولبيان ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يول الى فلت من نحو طال وقال فانه لا يوول الى فلت بالكسر وانما يوول الى فلت بالضم نحو طلت وقلت والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل تمال ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان او مكسورة نحو هاب او عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال او مفتوحة نحو قال لم تمل * تنبيهات * الاول اختلف في سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافي وغيره انها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافي من اسباب الامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسي قال واما لوا خاف وطاب مع المستعلي طلبا للكسر في خفت وقال ابن هشام الخضراوي الاولى ان الامالة في طاب لان الالف فيه منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة ارادوا الدلالة على الياء والكسرة * الثاني نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا لبني تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون * الثالث افهم قوله بدل عين الفعل ان بدل عين الاسم لا تمال مطلقا وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ما هي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ من القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز في شرح فصول ابن معطي بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال اي كثير المال ونال اي عظيم العطية والاصل مول ونول وهما من الواوي لقولهم اموال وتمول والنول وانكسار الواو لانهما صفتان مبنيتان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين واشار الى السبب الرابع بقوله

بالصائر لانه لا ضرورة اليه (قوله هذا السبب الثاني هو ايضا في الالف الواقع طرفا) يدل على ذلك قول المصنف ولما تليه ها التانيث ما الها عدما حيث اتى بعد السبب الثاني ايضا وكان غرض الشارح بهذا ان يجعل التشبيه في قول المصنف كذا في الحكم والقيد معا (قوله لاجل الكسرة في الراء) اي وما ذكروان كان فيه كسرة لكن ليست في راء (قوله تجوز امالة الالف في نحو دعا الخ) استشكل على هذا قول الناظم ان امالة الف تلا في قوله تعالى والقمر اذا تلاها لمناسبة الف جلاها والجواب ان الناظم لم يذكر التناسب فيما ذكر الّا لكونه متفقا عليه بين القراء والنحويين لا لانه لا تتاتى الامالة الّا به وليس في كلامه ما ينفي ان يكون غير التناسب سببا آخر واما قوله بلا داع سواه فمعناه ان التناسب سببا للامالة من غير ان يحتاج في اقتضائه اياها الى داع سواه يتوقف عليه اقتضاوه فلا يرد ذلك الجواب والانصاف انه رعاية لجانب المصنف والّا فهو خلاف ما تعطيه قوة العبارة وسيجيء للشارح جواب آخر (قوله وقال ابو العباس الخ) تاييد لوجود سبب الامالة في الافعال ذوات الواو دون الاسماء ذواتها (قوله وكاد) اي بمعنى قارب او بمعنى منع اذ هي التي من الكود بالواو اما بمعنى مكر او خبث فمن الكيد بالياء (قوله فقيل يقدر تحويلهما الى فعل) اي لانهما على وزن فعل بفتح فلولا ذلك النقل او اجتلاب الكسرة لكانا عند الاسناد الى ضمير المتكلم وحذف العين وزنهما فلت بفتح العين لا بكسرها (قوله وهذا ظاهر كلام الفارسي) هو ايضا ظاهر كلام المصنف ولظهوره لم ينبه عليه (قوله على الياء والكسرة) ناظر لطاب وخاف على اللف والنشر المرتب

المرتب (قوله سيال) لضرب من شجر العضاه
الذي في القاموس والسيال كسحاب موضع بالحجاز
وكسحابة موضع بقرب المدينة على مرحلة
ونبات له شوك ابيض طويل اذا نزع خرج
منه اللبن او ما طال من السمر (قوله والظاهر
جواز الخ) اي فيترجح به ما هنا وفي الكافية على
ما في التسهيل (قوله ولم يذكر سيبويه)
توجيه لصنيع المصنف هنا (قوله الشملال)
هو بمعنى الشمال بكسر الشين مقابل اليمين (قوله
من ذكر الغالب من الخ) احترز بالغالب عن
نحو التناسب الآتي (قوله وهي ما في اوائل هذه
الكلمات) ما واقعة على مجموع الحروف واول
هذه الكلمات الحروف مفصلة فالمغايرة بين
المظروف والظرف بالاجمال والتفصيل مع ان
الحروف من حيث هي حروف كلية واوائل
الكلمات جزئيات لها فيتغايران ايضا بالكلية والجزئية
هذا والعبارة مطروقة في الالسنة كثيرا (قوله
صاد الخ) الاحسن ان يكون غلام فيه نعتا لضرار
علم شخص الذي هو فاعل صاد والمفعول ظليما
اي ذكر نعام (قوله تستعلي الى الحنك) صيغة
الاستفعال للطلب والمفعول محذوف اي تقتضي
علو اللسان الى الحنك فالاسناد حقيقي لا مجازي
تدبر (قوله لانها مكررة) اي تقتضي تكرار
الحركة على اللسان عند نطقه بها وارتعادا (قوله
باب خاف وطاب) هذا هو الذي في النسخ
ومن اعترض فكان نسخته ناب وخاف وطاب
(قوله لكنه قال في التسهيل الخ) هذا الاستدراك
بالنظر لظاهر العبارة حيث عبر في التسهيل بعنوان
الوجود وهنا وفي شرح الكافية بعنوان الظهور
ايضا والّا فالمقصود واحد وهو الاحتراز عن السبب
المنوي كما تقدم (قوله وما قاله) اي في كتبه
الثلاثة (قوله وقد قال ابو حيان الخ) دليل

(كذاك تالي الياء والفصل اغتفر * بحرف او مع ها كجيبها ادر *) اي تمال الالف التي تتلو ياء اي تتبعها متصلة بها نحو سيال بفتحتين لضرب من شجر العضاه او منفصلة بحرف نحو شيبان او بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها ادر فان كانت منفصلة بحرفين ليس احدهما هاء او باكثر من حرفين امتنعت الامالة * تنبيهات * الاول انما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا * الثاني قال في التسهيل او حرفين ثانيهما هاء وقال هنا او مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية والظاهر جواز امالة هاتان شويهتاك لما سياتي من ان فصل الهاء كلا فصل وان كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شيبان * الثالث اطلق قوله او مع ها وقيده غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه الامالة * الرابع الامالة للياء المشددة في نحو بياع اقوى منها في نحو سيال والامالة للياء الساكنة في نحو شيبان اقوى منها نحو حيوان * الخامس قد سبق ان من اسباب الامالة وقوع الياء قبل الالف او بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف ان تكون متصلة نحو بايعته وسايرته ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره واشار الى السبب الخامس بقوله

(كذاك ما يليه كسر او يلي * تالي كسر او سكون) اي او يلي تالي سكون (قد ولي * كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يمله لم يصد *) اي كذا تمال الالف اذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد او وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب او بعد حرفين وليا كسرة اولهما ساكن نحو الشملال او كلاهما متحرك ولكن احدهما هاء نحو يريد ان يضربها او ثلاثة احرف اولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهماك وهذا والذي قبله ماخوذان من قوله وفصل الها كلا فصل يعد فانه اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى ان يضربها نحو كتاب ودرهماك نحو الشملال وفهم من كلامه ان الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم تجز الامالة * تنبيه * اطلق في قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال وقد تقدم مثله في الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر موانعها فقال (وحرف الاستعلا يكف مظهرا *) اي يمنع تاثير سبب الامالة الظاهر (من كسر او يا وكذا تكف را *) يعني ان موانع الامالة ثمانية احرف منها سبعة تسمى احرف الاستعلاء وهي ما في اوائل هذه الكلمات قد صاد ضرار غلام خالي طلحة ظليما والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تاثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل ياتي وعلة ذلك ان السبعة الاولى تستعلي الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوي فانها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا قاص في الوقف ولا هذا ماص اصله ماصص ولا امالة باب خاف وطاب كما سبق * تنبيهات * الاول قوله او يا تصريح بان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان وقد قال ابو حيان لم نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط * الثاني انما يكف المستعلي امالة الالف خاصة قال الجزولي ويمنع المستعلي امالة الالف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبغي وعلته ان الامالة في الفعل

تقوى ما لا تقوى في الاسم ولذلك لم ينظر الى ان الفه من الياء او من الواو بل اميل مطلقا * الثالث انما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد وكف مستعل ورا ينكف بكسر را واشار بقوله (ان كان ما يكف بعد متصل * او بعد حرف او بحرفين فصل *) الى انه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء او الراء متاخرا عن الالف فشرطه ان يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ونحو هذا عذارك ورايت عذارك او منفصلا بحرف نحو منافق ونافخ وناشط ونحو هذا عاذرك ورايت عاذرك او بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ ونحو هذه دنانيرك ورايت دنانيرك اما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلهما احد الا من لا يوخذ بلغته واما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالته عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة وجزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق ان حرف الاستعلاء او الراء لو فصل باكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتاخر رابعا ومثال ذلك يريد ان يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد واشار بقوله (كذا اذا قدم ما لم ينكسر * او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر) الى ان المانع المذكور اذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه ان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد * تنبيهان * الاول من اصحاب الامالة من يمنع الامالة في هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية ان الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية

« كذا اذا قدم مالم ينكسر وخير ان سكن بعد منكسر »

وقال في شرحها وان سكن بعد كسر جاز ان يمنع وان لا يمنع نحو اصلاح وهو يخالف ما هنا * الثاني ظاهر قوله كذا اذا قدم انه يمنع ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره ان ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وصالح (وكف مستعل ورا ينكف * بكسر را كغارما لا اجفو *) يعني انه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف

على ما استظهره بقوله بل الظاهر الخ (قوله تقوى ما لا تقوى في الاسم) اي لان الامالة نوع من التصريف ولذا تذكر في ابوابه كما في التسهيل وغيره والافعال احمل له من الاسماء كما ياتي في طالعته فما قيل هذه دعوى لا دليل عليها ليس بشيء واعلم ان الغرض من هذا التنبيه هو التنبيه على مخالفة كلام المصنف لكلام غيره كالجزولي وذلك ان كلام المصنف اقتضى بظاهره ان حرف الاستعلاء يمنع تاثير السبب الظاهر في الاسماء او الافعال ولا يمنع تاثير السبب الخفي في الاسماء او الافعال وغيره يقول يمنع تاثير السبب الظاهر في الاسماء ولا يمنعه في الافعال لكن في قوله من ذلك طاب وبغى خلل من جهة انه سواء كان سبب الامالة عنده فيه الدلالة على الياء او الكسرة كما تقدم عن ابن هشام الخضراوي او انكسار الفاء عند الاسناد لضمير المتكلم كما عند المصنف وجماعة يكون السبب غير ظاهر وعدم منع حرف الاستعلاء تاثير سبب الامالة حينئذ لا فرق فيه بين الاسماء والافعال (قوله ونحو هذا عذارك) فصله عما قبله بنحو لكون المانع فيه الراء وفيما بعده حرف الاستعلاء وكذا فيما بعده (قوله اما المتصل والمنفصل الخ) تبيين ودفع لما يتوهم من ان مراتب صور الاتصال والانفصال بحرف والانفصال بحرفين على حد سواء (قوله كالمطواع مر) يحتمل ان يكون بكسر الميم على انه امر من ماره اي اعطاه الميرة اي الطعام وهو الانسب بقوله ينكسر ويحتمل ان يكون بضم الميم امر من امر اي طلب الفعل ودعا اي اطلب الفعل ممن يطاوعك وهذا الانسب بالمطواع تدبر (قوله ورجال) قيل الصواب اسقاطه لما تقدم لك من ان الراء المكسورة ليست مانعة وهو غلط لانه ذكر على انه يمال لا على انه ممنوع منها بالراء وهو ظاهر (قوله ورا) الظاهر انه يقصر منونا وكذا غير منون تخفيفا ويكفي هذا في دفع خطا من لم ينونه ثم رايت في الاجوبة المرضية للراعي السابعة والعشرون سمعت كثيرا من صدور الطلبة بمصر يحذفون التنوين من نحو تا من قول ابن مالك وما بتا والف قد جمعا ومثله قوله في آخر الالفية ذو اللين فا تا في افتعال ابدلا فنقدته عن بعضهم وسالتهم عن طا من قوله طا تا افتعال رد اثر مطبق فنونوه فطلبتهم بالفرق فانقطعوا ولم يعرفوا اصل المسالة وبلغني عن بعض كبار المشايخ انه سئل عن ذلك فتوقف وسالني بعضهم عن ذلك والجواب ان حذف التنوين منها

غلط لان تا وفا وطا ونحو ذلك بهمزة في الاخر فلما اضطر الشاعر حذف الهمزة ضرورة على غير قياس كما حذفت لام يد ودم في الفصيح على غير قياس ايضا فعاد الاعراب لما قبل الاخر وهو في مسالتنا الف وهي لا تقبل الحركة فقدر عليها الاعراب كذلك وعاد التنوين لما قبل الالف فنون كما كان ذلك في عصى وفتى لان اسماء الحروف لا موجب لمنع صرفها لانها نكرات ولهذا صح دخول الالف واللام عليها واضافتها ولا بد لها من تنوين التمكين والتنوين لا يصحب ساكنا وانما يصحب المتحرك فيتبع آخر حركة في الاسم فصار مقصورا كما مر وانما انتقل الاعراب للالف فيه لان حذف همزته على غير قياس ولو كان قياسا كان الاعراب على الهمزة المحذوفة كما كان ذلك في قاض وغاز وبابهما وانما غر الجماعة حذف التنوين من تا في قوله بتا فعلت وفي قوله طا تا افتعال وفي قوله فا امر او مضارع وفي قوله وقبل با اقلب ميما قلت اما تا افتعال فتا مضاف لافتعال وكذلك فا مضاف لامر وكذلك بتا فعلت لانه مضاف لفعلت فلا تنوين فيها وما فعله في با في قوله وقبل با اقلب فالظاهر انه حذف تنوينه لالتقاء الساكنين كما حذف في قراءة من قرا قل هو الله احد الله الصمد ونحوه بخلاف مسالتنا فليس فيها التقاؤهما والله اعلم فان قلت الحروف تذكر وتونث فلم لم يدع فيها منع الصرف عند تانيثها قلت اسماء الحروف نكرات كرجل وفرس فلا تعرف إلّا بال او بالاضافة فلو سميت بلفظ الحرف صار علما لما جعلته اسما له لفظا كان او غيره كما اذا سميت بلفظ من او قد او سميت بتاء الضمير ونحو ذلك فانه يعتبر فيه ما يعتبر في باب التسمية من وجوب تكميله ان كان على حرف واحد او على حرفين ثانيهما حرف مد ولين وجواز تكميله ان كان على حرفين ثانيهما صحيح فان كان على ثلاثة احرف بقي على حاله ولم يحتج الى التكميل وحينئذ يعتبر في منع صرفه نقله من مذكر الى مونث كزيد اسم امراة فيمتنع صرفه كما هو مذكور في محله فان قلت فلم لم يدع فيه البناء لبنائه على حرفين ثانيهما مد ولين فيكون فيه الشبه الوضعي قلت انما يعتبر الشبه الوضعي في الاسماء التي وضعت وضع الحروف لانها انما وضعت على ثلاثة احرف واحدثت الضرورة حذف لامها فلا تاثير لهذا الشبه اصلا والله اعلم (قوله كفت مانع الامالة) ان ثبت تقييد هذا انما اذا كان المانع قبل الالف حتى يخرج نحو فارق ومفاريق لعدم الكف فتمثيل الشارح بطارق غير مشكل لانه صحيح بالنسبة للمانع الذي هو الطاء لا القاف فيمنع الامالة على ما قال الجاربردي فتامل (قوله اثرت) اي تفخيما ان لم تنكسر وامالة ان كسرت (قوله واشار بذلك الى ان الراء الخ) هذا المشار اليه هو مفهوم عبارة التسهيل اي الكثير المقابل للقليل المقصود بقوله وربما الخ ولهذا عبر فيه بالاشارة (قوله فيميل الاول) اي بقادر لكون رائه مكسورة فتكف القاف عن الكف ويفخم الثاني اي هذا كافر لان راءه غير مكسورة فتمنع الامالة ولا عبرة بالفاصل فيهما (قوله يميلون) اي اعتدادا بالفاصل حتى لا تمنع كافر اي بالرفع من قولك هذا كافر السابق اكثر من الذين يميلون بقادر اي غير معتدين بالفاصل حتى منعت الراء المكسورة المانع الذي هو القاف (قوله ها ان ذي عذرة) العذرة بزنة غرفة السمة في موضع العذار (قوله يستثنى من ذلك الخ) اي بقرينة كجيبها ادر بل قيل لا استثناء لان

كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء او راء غير مكسورة فيمال نحو على ابصارهم وغارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا اثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له اثر * تنبيهات * الاول من هنا علم ان شرط كون الراء مانعة من الامالة ان تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة * الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو الى جارك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء او الراء التي ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضي لتركها اولى * الثالث قال في التسهيل وربما اثرت يعني الراء منفصلة تاثيرها متصلة واشار بذلك الى ان الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر اي لا تكف مانعها وهو القاف ولا تفخيما في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الاول ويفخم الثاني ومن امالة الاول قوله

« عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر » قال سيبويه والذين يميلون كافر اكثر من الذين يميلون بقادر (ولا تمل لسبب لم يتصل *) بان يكون منفصلا اي من كلمة اخرى فلا تمال الف سابور للياء قبلها في قولك رايت يدي سابور ولا الف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت ها ان ذي عذرة لم تمل الف ها لكسرة ان لانها من كلمة اخرى والحاصل ان شرط تاثير سبب الامالة ان يكون من الكلمة التي فيها الالف * تنبيهان * الاول يستثنى من ذلك الف ها التي هي ضمير المونثة في نحو لم يضربها وادر جيبها فانها قد اميلت وسببها منفصل اي من كلمة اخرى * الثاني ذكر غير المصنف ان الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لها وان كانت

اضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فامالوا للكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة فقد بان لك ان كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق ان يقول وغيرها ليا انفصال لا تمل وانما كان ذلك في الياء دون الكسرة لما سبق من ان الكسرة اقوى من الياء (والكف قد يوجبه ما ينفصل *) من الموانع كما في نحو يريد ان يضربها قبل فلا تمال الالف لان القاف بعدها وهي مانعة من الامالة وانما اثر المانع منفصلا ولم يوثر السبب منفصلا لان الفتح اعني ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه لادنى سبب ولا يخرج عنه إلّا لسبب محقق * تنبيهات * الاول فهم من قوله قد يوجبه ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولي الالف من كلمة اخرى فيميل إلّا ان الامالة عنده في نحو مررت بمال ملق اقوى منها في نحو بمال قاسم * الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يوثر إلّا متصلا وان سبب المنع قد يوثر منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل باتى قاسم نظر فان مقتضاه ان حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل بايا التي هي حرف نداء فصحفها الكتاب باتى التي هي فعل * الثالث في اطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين قال ابن عصفور في مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة إلّا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد ان يعرفها قبل . اهـ .

المراد المتصل عندهم فيشمل ما ذكر (قوله اضعف من الكسرة) لا ضعف في الكسرة التي معها في الكلمة حتى يصح افعل المقترن بمن (قوله فكان اللائق الخ) رد بان ما صنعه لائق اما الاول فلاندراجه تحت المتصل عندهم واما الثاني فلانه لا يراعى لقلته التي شهدت بها كلمة قد في فانها قد تمال والحق انه تعسف اما الاول فلانه لم يثبت عندهم اصطلاح في كلمة المتصل واما الثاني فلان كلمة قد ان سلم انها للتقليل فنسبي وإلّا فهو ليس بقليل في نفسه وانظر لقول سيبويه وتراهم يقولون (قوله وغيرها) بهذا خلص من الاول (قوله ليا انفصال) بهذا خلص من الثاني لاقتضائه ان كسرة الانفصال تمال لها ولا يرد عليه انه يوهم الشيوع وقد علمت قلته فقد اريناك رده (قوله اعني ترك الخ) انما عنى ذلك ليشير الى علة قوله الاصل من رجوعه الى العدم (قوله إلّا لسبب محقق) اي محقق السببية اي مثبتها وذلك باتصاله اما اذا انفصل فلا يكون مثبت السببية لذلك الفصل فما قيل لا معنى للتحقق هاهنا ليس بشيء (قوله اقوى منها في نحو الخ) اي لبعد المانع في الاول اكثر من الثاني لكن رد عليه بان المثال الاول عدم كف حرف الاستعلاء فيه حتى عند من يعتد بحرف الاستعلاء للاجماع على عدم الاعتداد بالمفصول باكثر من حرفين فالاولى تبديله بما يكون الفاصل فيه حرفين فقط ولعمري ان هذه فرية بلا مرية فقد قدم الشارح قريبا قوله وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتاخر رابعا ومثال ذلك يريد ان يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد (قوله لا يوثر إلّا متصلا) المراد من اتصاله عدم انفصاله فيصح التمثيل له باتى احمد ويسقط ما قيل ان السبب لا يقال فيه متصل او منفصل إلّا اذا كان خارجا عن الالف الممالة وهنا السبب قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن الياء في الطرف واحمد لا دخل له في الامالة فكان الاولى حذفه تدبر (قوله فلعل التمثيل بايا التي هي حرف نداء) سياتي ان العرب امالتها شذوذا ثم التمثيل حينئذ بين على قول الناظم بان حرف الاستعلاء يمنع امالة سبب الكسرة والياء (قوله منع السبب المنفصل) ان كان قوله المنفصل نعتا للسبب يكون اطلق السبب على المانع باعتبار تسبب العدم عليه وان كان نعتا لمحذوف اي المانع المنفصل واضافة منع اضافة مصدر لمفعوله وما بعده الفاعل فلا يحتاج لذلك تدبر (قوله مخالفة لكلام غيره الخ) وهي محتملة لان تكون مقصودة له على ان ذلك راي له ومحتملة لان تكون خطا ولا جزم باحد الامرين من مجرد هذا (قوله إلّا في ما اميل لكسرة عارضة الخ) وجه استثناء الصورة الاولى ان عروض السبب صيره على شرف الزوال فكان اقل شيء يزيله ووجه استثناء الصورة الثانية ان امالة الالف فيها وان كثرت سماعا نازحة عن القياس فكان اقل شيء يزيلها ايضا ووجه هذا ايضا بتنزل الضمير مع ما قبله

منزلة

منزلة كلمة واحدة (قوله ولولا ما في شرح الكافية لحمل قوله في النظم الخ) يريد ان عبارة المصنف في هذا الكتاب هي عبارته في الكافية وقد شرح عبارة الكافية بتعميمها لغير الصورتين اللتين في كلام ابن عصفور حيث قال ان سبب المنع قد يوثر منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة فيكون ذلك شرحا لعبارته هنا لاتحاد العبارتين يدل على هذا كلام التصريح على انه لو لم تتحد العبارتان لحمل كلامه هنا على ما شرح به كلامه ذلك لان الاصل توافق كلاميه الّا لصارف قوي فما قيل لا يخفى ان ما في شرح الكافية لا يمنع صحة الحمل على الصورتين لجواز ان يكون الناظم مخالفا لما في شرح الكافية كما يقع له كثيرا ليس بشي (قوله لكونها آخر مجاور ما اميل آخره) هذا صريح في ان الشارح حامل للمجاورة على ما يتناول الصورتين وانه لا قصور في قوله سابقا لمجاورة الممال وان وهم فيه بعضهم (قوله لا للتناسب) اي لان التناسب علة ضعيفة كما تقدم لا يصار اليها الّا عند عدم غيرها فاندفع ما قيل ما المانع من كونها للسببين معا (قوله نحو الضحى والربا) قوة الكلام تعطي انه لم يقصد منها الّا التمثيل لتثنية ما كان من ذوات الواو بالياء وان قوله فاميلت الالف اي من الضحى ليس الّا فال للعهد والمعهود قوله سابقا واما الضحى فقد قال غيره الخ فيندفع ما قيل ان سبب امالة الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع الفه الى الياء في التثنية (قوله فامالهما جميعا) الاولى لرجوعها ياء في التثنية والثانية للتناسب ولا يمنع حرف الاستعلاء الساكن بعد الكسر (قوله تطرد امالتهما) اي تكثر لا تنقاس كما هو ظاهر (قوله لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه) اي لكونه لا يصدق عليه انه لم ينل التمكن اصلا (قوله خلاف ما اوهمه كلامه)

ولولا ما في شرح الكافية لحمل قوله في النظم والكف قد يوجبه الخ على هاتين الصورتين لاشعار قد بالتقليل (وقد امالوا لتناسب بلا * داع سواه كعمادا وتلا *) هذا هو السبب السادس من اسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة الممال وانما اخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ولامالة الالف لاجل التناسب صورتان احداهما ان تمال لمجاورة الف ممالة كامالة الالف الثانية في رايت عمادا فانها لمناسبة الالف الاولى فانها ممالة لاجل الكسرة والاخرى ان تمال لكونها آخر مجاور ما اميل آخره كامالة الف تلا من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فانها انما اميلت لمناسبة ما بعدها مما الفه عن ياء اعني جلاها ويغشاها * تنبيهان * الاول ليس بخاف ان تمثيله بتلا انما هو على راي غير سيبويه كالمبرد وطائفة اما سيبويه فقد تقدم انه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وان كانت الفه عن واو لرجوعها الى الياء عند البناء للمفعول فامالته عنده لذلك لا للتناسب وقد مثل في شرح الكافية لذلك بامالة الفي والضحى والليل اذا سجى فاما سجى فهو مثل تلا ففيه ما تقدم واما الضحى فقد قال غيره ايضا ان امالة الفه للتناسب وكذا والشمس وضحاها والاحسن ان يقال انما اميل من اجل ان من العرب من يثني ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول او مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان وربيان فاميلت الالف لانها قد صارت ياء في التثنية وانما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة فكان الاحسن ان يمثل بقوله تعالى شديد القوى * الثاني ظاهر كلام سيبويه انه يقاس على امالة الالف الثانية في نحو رايت عمادا لمناسبة الاولى فانه قال وقالوا مغزانا في قول من قال عمادا فامالهما جميعا وذا قياس (ولا تمل ما لم ينل تمكنا * دون سماع غيرها وغير نا *) اي الامالة من خواص الافعال والاسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد امالة غير المتمكن نحو اذا وما الّا ها ونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا ونظر الينا فهذان تطرد امالتهما لكثرة استعمالهما واشار بقوله دون سماع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الاشارية ومتى واني وقد اميل من الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم اما لا لان هذه الاحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا لكونها مستقلة وعن سيبويه ومن وافقه امالة حتى وحكيت امالتها عن حمزة والكسائي * تنبيهات * الاول لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يا فتى ويا حبلى لان الاصل فيه الاعراب * الثاني لا اشكال في جواز امالة الفعل الماضي وان كان مبنيا خلاف ما اوهمه كلامه قال المبرد وامالة عسى جيدة * الثالث انما لم تمل الحروف لان الفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة

فان سمي بها اميلت وعلى هذا اميلت الراء من المر والر والهاء والطاء والحاء في فواتح
السور لانها اسماء ما يلفظ به من الاصوات المتقطعة في مخارج الحروف كما ان غاق
اسم لصوت الغراب وطيخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت اسماء لهذه الاصوات ولم
تكن كما ولا ارادوا بالامالة فيها الاشعار بانها قد صارت من حيز الاسماء التي لا تمتنع
فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون اميلت الفواتح لانها مقصورة والمقصور تغلب عليه
الامالة وقد رد هذا بان كثيرا من المقصور لا تجوز امالته وقال الفراء اميلت لانها اذا
ثنيت ردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو با وتا وثا
انتهى (والفتح قبل كسر راء في طرف * امل) كما تمال الالف لان الغرض الذي
لاجله تمال الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة
كما انه موجود في الحرف ولامالة الفتحة سببان الاول ان تكون قبل راء مكسورة
متطرفة (كللايسر مل تكف الكلف * ترمي بشرر غير اولي الضرر والثاني سياتي *
تنبيهات * الاول فهم من قوله والفتح ان الممال في ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه
اما لوا المفتوح فيه تجوز * الثاني لا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو
من البقر او في راء نحو بشرر او في غيرهما نحو من الكبر * الثالث فهم من قوله قبل
كسر راء ان الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم وقد نص غيره على ذلك * الرابع
ظاهر صنيعه ان الفتحة لا تمال الا اذا كانت متصلة بالراء فلو فصل بينهما لم تمل
وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان الفاصل بين الفتحة والراء ان كان
مكسورا او ساكنا غير ياء فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة في
نحو اشر وفي نحو عمرو ولا في نحو بجير نص على ذلك سيبويه ونبه عليه المصنف
في بعض نسخ التسهيل * الخامس اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر الى الغالب
وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه امالة فتحة الطاء في قولهم رايت خبط رياح
وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست بلام *
السادس اطلق في قوله امل فعلم ان الامالة في ذلك وصلا ووقفا بخلاف امالة
الفتحة للسبب الاتي فانها خاصة بالوقف وقد صرح به في شرح الكافية * السابع
هذه الامالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية * الثامن بقي لامالة الفتحة لكسرة
الراء شرطان غير ما ذكر احدهما ان لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو من
الغير نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل والاخر ان لا يكون بعد الراء
حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه ايضا فان
تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع
قبلها فلهذا اميل نحو من الضرر * التاسع منع سيبويه امالة الالف في نحو من المحاذر
اذا اميلت فتحة الذال قال ولا تقوى على امالة الالف اي ولا تقوى امالة الفتحة
على امالة الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف ان من امال الف عمادا لاجل امالة
الالف قبلها امال هنا الف المحاذر لاجل امالة فتحة الذال وضعف بان الامالة عليها للامالة من الاسباب الضعيفة
فينبغي ان لا ينقاس شيء منها الا في المسموع وهو امالة الالف لاجل امالة الالف قبلها او بعدها (كذا) الفتح (الذي يليه ها التانيث
في * وقف اذا ما كان غير الف *) هذا هو السبب الثاني من سببي امالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها هاء التانيث الا ان امالتها
مخصوصة بالوقف وبذلك قرا الكسائي في احدى الروايتين عنه والرواية الاخرى انه امال اذا كان قبل الهاء احد خمسة عشر حرفا

اي مجرد عبارته هنا بقوله ما لم ينل تمكنا وان كان
يدفع هذا الايهام قوله سابقا كماضي خف (قوله
فان سمي بها اميلت) قد يوهم انها حينئذ تكون
عن ياء او تجاور كسرا وظاهر انه ليس كذلك
وانما علة الامالة هو ارادتهم بها الاشعار بانها قد
صارت من الاسماء التي لا تمنع فيها الامالة كما
يدل عليه آخر العبارة (قوله كما ان غاق الخ)
يجتمع الكل في ان المسمى صوت (قوله حروف
المعجم) اي اسماوها بدليل نحو با وتا وثا (قوله
ظاهر صنيعه الخ) اي حيث مثل بالايسر والفتحة
فيه متصلة بالراء ان المتبادر من القبلية انها بلا
فاصل واشار بظاهره الى باطنه بالاطلاق بحمل
القبلية على ما هو اعم من المتصلة والمنفصلة فاندفع
ما قيل قد يقال القبلية صادقة مع الفصل (قوله
العرد) كثمر الصلب الشديد (قوله والاخر ان لا
يكون الخ) انما لم يعول في هذا على قول المصنف
في طرف لكونه قدم ان التقييد به انما هو نظرا
للغالب ليس الا وليس باللازم الخ ما تقدم فما
قيل قد يقال هذا ماخوذ من قوله في طرف وهم
(قوله ولا تقوى امالة الفتحة الخ) هو منه
تبيين لفاعل تقوى في عبارة سيبويه وحاصل
معنى هذه العبارة ان الحركة ضعيفة بالنسبة
للحرف وكذلك امالتها وحينئذ فلا بدع ان
تمال الالف للالف لان للالف من القوة ما تنتهض
به امالتها سببا لامالة الف اخرى كما في عمادا
ولا تمال الالف لامالة الفتحة لان للفتحة من
الضعف ما لا يترك امالتها ينتهض سببا لامالة ما
هو قوي وهو الالف (قوله عليها) اي على
الامالة للامالة اي على الافراد المسموع منها شيء
منها اي شيء من افراد الامالة للامالة اي افرادها
المصنوعة الغير المسموعة الا في المسموع منها اي

الا في

إلّا في النوع المسموع منها وهو امالة الالف لاجل امالة الالف قبلها او بعدها فتقيس الافراد التي لم تسمع من هذا النوع على الافراد التي سمعت منه (قوله فجئت زينب لذود شمس) زينب وشمس اسما امراتين والجثو النزول عن الركبتين والذود الثلاثة ابعرة الى العشرة او خمس عشرة او عشرين والاكهر من الكهر وهو القهر والانتهار والضحك واستقبالك انسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة (قوله فانها لا تمال نحو الصلاة والحياة) اي لبعد شبه الالف حينئذ بالف التانيث بوقوع الهاء بعدها والف التانيث لا تقع بعدها (قوله راجع الى الفتح) اي لانه المذكور سابقا في قوله والفتح قبل كسر راء في طرف ولان الصواب ان الممال الفتح لا المفتوح واشعر قوله واذا كان كذلك فلا وجه الخ بانه اذا لم يكن كذلك بان لم يراع قوله سابقا والفتح الخ ولا ما هو الصواب المتقدم وجعل موصوف الذي ما هو اعم من الفتح فللاستثناء اي لاخراج المذكور باداة الاستثناء التي هي غير لا بمجرد اداة الشرط وجه لانه اذا اخرج الالف يبقى الفتح وقوله فكان حق العبارة عطف على فلا وجه فيتسلط عليه واذا كان كذلك الخ فيقتضي انه اذا لم يكن كذلك لا يكون حق العبارة ما ذكر هكذا يقرر كلامه فما قيل قوله لا وجه لاستثنائه الالف اي لعدم دخوله في الفتح ويحتمل ان يجعل موصوف الموصول ما هو اعم من الفتح فيصح استثناء الالف منه ولا يبقى إلّا الفتح لان ما قبل التاء لا يكون إلّا مفتوحا او الفا والمراد بالاستثناء في كلامه اللغوي اذ الواقع فيه شرط لا استثناء غير صحيح (قوله شبهت بالف التانيث) اي في المخرج والدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف والاختصاص بالاسماء (قوله في الرفع والنصب) اي واما في الجر فالسبب الكسرة لا كثرة الاستعمال (قوله وامالة الناس) اي هذا اللفظ فهو من اضافة المصدر لمفعوله لا لفاعله يدل على ذلك ما بعده *

* التصريف *

(قوله التصريف) وزنه تفعيل واصله تصررف على وزن تفعل فابدلت الراء الثانية لحصول التكرار بها ولقربها من الطرف الذي هو محل التغيير ياء لمناسبة الكسرة قبلها هذا هو تصريف التصريف (قوله فيطلق على شيئين) ظاهر هذا ان الاطلاق

يجمعها قولك فجئت زينب لذود شمس وفصل في اربعة يجمعها قولك اكهر فامال فتحتها اذا كان قبلها كسرة او ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراآت وشمل قوله ها التانيث هاء المبالغة نحو علامة وامالتها جائزة وخرج بها التانيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح واحترز بقوله اذا ما كان غير الف عما اذا كان قبل الهاء الف فانها لا تمال نحو الصلاة والحياة * تنبيهات * الاول الضمير في قوله يليه راجع الى الفتح لانه الذي يمال لا الحرف الذي يليه هاء التانيث واذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الالف بقوله اذا ما كان غير الف اذ لم يندرج الالف في الفتح وهو انما فعله لدفع توهم ان هاء التانيث تسوغ امالة الالف كما سوغت امالة الفتحة فكان حق العبارة ان يقول عاطفا على ما تقدم

« وقبل ها التانيث ايضا ان تقف ولا تمل لهذه الهاء الالف »

الثاني انما قال ها التانيث ولم يقل تا التانيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء فان الفتحة لا تمال قبلها * الثالث ذكر سيبويه ان سبب امالة الفتحة قبل هاء التانيث شبه الهاء بالالف فاميل ما قبلها كما يمال ما قبل الالف ولم يبين سيبويه باي الف شبهت والظاهر انها شبهت بالف التانيث * خاتمة * ذكر بعضهم لامالة الالف سببين غير ما سبق احدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في را وما اشبهها من فواتح السور قال سيبويه وقالوا را ويا وتا يعني بالامالة لانها اسماء ما يلفظ به فليست كالى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجي التي في اوائل السور ان كان في آخرها الف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان في وسطها الف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والاخر كثرة الاستعمال وذلك امالتهم الحجاج علما في الرفع والنصب وكذلك العجاج في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وامالة الناس في الرفع والنصب قال ابن برهان في آخر شرح اللمع روى عبد الله بن داود عن ابي عمرو بن العلاء امالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قاله في شرح الكافية قال وهذه رواية احمد بن يزيد الحلواني عن ابي عمر الدوري عن الكسائي ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي . اهـ . واعلم ان الامالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله اعلم *

(التصريف)

اعلم ان التصريف في اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح اي تغييرها واما في الاصطلاح فيطلق على شيئين الاول

تحويل الكلمة الى ابنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والاخر تغيير الكلمة لغير معنى طار عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد اشار الشارح الى الامرين بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك . اه . ولا يتعلق التصريف الا بالاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة واما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما اشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف بري * وما سواهما بتصريف حري *) اي حقيق والمراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانهما تشبه الحرف في الجمود واما لحوق التصغير ذا والذي والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فشاذ يوقف عند ما سمع منه * تنبيه * التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا انه للافعال بطريق الاصالة لكثرة تغيرها

اطلاق المشترك اللفظي على معنييه لا اطلاق الكلي على جزئيه وقوله لاني اولا وهذا القسم وثانيا الثاني الخ يخالفه فكانه تسمح واراد من القسم احد الشيئين نعم تعريف صاحب التوضيح ملائم لذلك اتم ملايمة (قوله تحويل الكلمة الى ابنية الخ) التعبير في هذا بالتحويل وفي ما بعده بالتغيير تفنن ثم الاظهر والاولى تحويل الكلمة الى بنية مخالفة لها لغرض معنوي اذ لا يتوقف تحقق التصريف على ان تحول الكلمة الى ابنية متعددة ولا ان يكون ذلك لضروب من المعاني (قوله كالتصغير والتكسير) الاولى ان يراد منهما البناآت ويكونا مثالين للابنية فان حملا على المعنى المصدري وجعلا مثالين للتحويل لم يناسب قوله بعده واسم الفاعل واسم المفعول الا بتقدير اي وصوغ اسم الخ (قوله بذكره قبل التصريف) اي بذكر ما صدقاته قبل ما يترجمون بقولهم التصريف (قوله لغير معنى طار عليها) بهذا باين القسم الاول ولما كان هذا لا ينافي قصد الغرض اللفظي وان غايره زاد قوله ولكن لغرض آخر لفظي فهو من تتمة تعريف هذا القسم (قوله وينحصر) اي الغرض الاخر الذي هو الغرض اللفظي (قوله وقد اشار الشارح الى الامرين الخ) اشار الى الاول بقوله تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى والى الثاني بقوله ولهذا التغيير احكام الى قوله وشبه ذلك ووجه كون الامر الاول مشارا اليه لا مصرحا به انه عبر فيما سبق بالتحويل وفي هذا بالتغيير ولم يصرح هناك بان المغير البنية وصرح هنا به وصرح هناك بالمغير اليه ولم يصرح هنا به فقد يتوهم من ذلك تغايرهما ووجه كون الامر الثاني مشارا اليه ان المستفاد من كلامه آخرا اطلاق التصريف على معرفة احكام بنية الكلمة بما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك فقد اخذ في هذا المعنى العلم ولم ياخذه في المعنى السابق وبين الاحكام بالاصالة والزيادة والاعلال وهذه تفاصيل للاغراض اللفظية لذلك التغيير السابق وذكر اغراض الشيء اشارة الى ذلك الشيء في الجملة (قوله وتغيير المصدر) عطف على تغيير المفرد (قوله واسمي الفاعل الخ) عطف على الفعل (قوله ولهذا التغيير احكام كالصحة والاعلال) الانصاف ان جعل الصحة والاعلال احكاما لذلك التغيير السابق غير مقبولة عند الطبع السليم (قوله فالتصريف اذن الخ) هذا مفرع على قوله ومعرفة الخ (قوله بما لحروفها الخ) بدل اشتمال من قوله باحكام الخ هذا غاية ما يقال في شرح هذا المقام (قوله الا بالاسماء المتمكنة الخ) اي من اللغة والعربية واما غيرها فلا نظر لصاحب التصريف له (قوله واما لحوق التصغير ذا) هذا انما يناسب التصريف الذي جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف على ما سبق (قوله فشاذ) فيه تغليب بالنسبة للعل فان الحذف والابدال فيها لغات كما تقدم (قوله لكثرة تغيرها) اي لانها وضعت على ان تدل على الزمان بصيغها فكلما تغير المدلول تغير الدال

قوله ولظهور

ولظهور الاشتقاق فيها (وليس ادنى من ثلاثي يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا *) يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين فانه لا يقبل التصريف إلّا ان يكون ثلاثيا في الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك امران احدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في اصل الوضع عن ثلاثة احرف لانهما يقبلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون في اصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والاخر ان الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف اما الاسم فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد او عينه نحو سه او فائه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من ايمن الله وكقول بعض العرب شربت ما وذلك قليل واما الفعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وق نفسك وذلك فيما اعتلت فاوه ولامه فيحذفان في الامر (ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا *) اي ينقسم الاسم الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرعه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة احرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة احرف فالثلاثي الاصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب والرباعي الاصول نحو احرنجام مصدر احرنجمت الابل اي اجتمعت واما الخماسي الاصول فانه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الاخر او بعده مجردا او مشفوعا بهاء التانيث نحو عضرفوط وهو العظاء الذكر وقبعثرى وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قبعثراة وذرقرعبلانة لانه زيد فيه حرفان واحدهما نون قيل انه لم يسمع إلّا من كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية وقالوا في تصغيرها قريعبة وذكر بعضهم انه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الاخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن القطاع اعني مغناطيس * تنبيهان * الاول انما لم يستثن هنا هاء التانيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان اسما لم يجاوز سبعة إلّا بهاء التانيث او زيادتي التثنية او التصحيح لما علم من ان هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال * الثاني انما قال خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء تذكر وتونث فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء في عددها وباعتبار تانيثها تسقط التاء من عددها (وغير آخر الثلاثي افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم *) تقدم ان المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية ان تكون ابنيته اثني عشر بناء لان اوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون ايضا والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنا عشر فهذه جملة اوزان الثلاث المجرد كما اشار الى ذلك بقوله تعم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (اهمل) من هذه الاوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم واما قراءة بعضهم والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين احدهما ان ذلك من تداخل اللغتين في حرفي الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القاري منهما هذه القراءة قال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال في شرح الكافية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له ادل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شانه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان عروض ذلك له والاخر ان يكون كسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قيل

(قوله ولظهور الخ) انظر ما المراد منه ثم بعد مدة رايت العبارة في بعض شروح اللامية بلا واو عطف على انه علة لما قبل وهو ظاهر (قوله وقد فهم من ذلك امران الخ) دفع لما يورد من ان هذا البيت مستغنى عنها لان الثنائي والاحادي من شبه الحرف (قوله اشهاب) اي صار اشهب وهو لون معروف (قوله العظاء الذكر) العظاء عبارة القاموس العذفوط او ذكر العظاء او هو من دواب الجن وركائبهم (قوله محبنطية) اي منتفخة البطن (قوله نحو مغناطيس) بكسر الميم هو حجر يجذب الحديد وقد تلطف من قال

عابوا الجهالة وازدروا بحقوقها

وتهافتوا بحديثها في المجلس

وهي التي ينقاد في يدها الغنى

وتجيئها الدنيا برغم المعطس

ان الجهالة للغنى جذابـــة

جذب الحديد حجارة المغنطس

(قوله وكان عربيا) انما زاد ذلك لان صاحب القاموس ذكر انه معرب (قوله لما علم من ان هذه الزوائد الخ) اي في باب النسب في والف التانيث حيث مدا الخ (قوله حرفي الكلمة) اي طرفي على حد من يعبد الله على حرف وفي نسخة جزاي وفي نسخة طرفي (قوله قال ابن جني اراد ان الخ) فائدته تبيين هذا الوجه والتنبيه على ان المراد من التداخل المذكور خلط احدى اللغتين بالاخرى تساهلا وعدم ضبط كما يكاد ان يصرح به كلام شرح الكافية لا ان التداخل المعتبر المستعمل في كلامهم لانه مع قلته لا يكون في الكلمة الواحدة كما هنا فاندفع ما قالوه ان التداخل لم يعهد إلّا في الكلمتين ولم يعهد في

وهذا احسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقل *) في لسان العرب (لقصدهم تخصيص فعل بفعل *) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذي جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب اليها ابو الاسود الدولي وانشد الاخفش لكعب بن مالك الانصاري

« جاوا بجيش لو قيس معرسه * ما كان إلّا كمعرس الدئل » والرئم اسم للاست والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الالفاظ ان هذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر * تنبيه * قد فهم من كلامه ان ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا اي ليس بمهمل ولا نادر وهي عشرة اوزان اولها فعل ويكون اسما نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها فعل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسما نحو كبد وصفة نحو حذر ورابعها فعل ويكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فعل ويكون اسما نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فعل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة إلّا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا وقال غيره لم يات من الصفات على فعل إلّا زيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه قيما في قراءة من قرا دينا قيما ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام . اه . واستدرك بعض النحاة على سيبويه الفاظا اخر وهي سوى في قوله تعالى مكانا سوى ورجل رضى وماء روى وماء صرى وسبي طيبة ومنهم من تاولها وسابعها فعل ويكون اسما نحو ابل ولم يذكر سيبويه من فعل إلّا ابلا وقال لا نعلم في الاسماء والصفات غيره وقد استدرك عليه الفاظ فمن الاسماء اطل وهي الخاصرة ذكره المبرد وروى قول امرئ القيس له اطلاطبي بالكسر وقيل كسر الطاء اتباع ووتد ومشط ودبس لغة في الاطل والوتد والمشط والدبس وقالوا باسنانه حبرة اي قلح وقالوا للعبة الصبيان حلج بلج وجلن بلن وقالوا حبك لغة في الحبك كما تقدم وعيل اسم بلد ومن الصفات قولهم اتان ابد وامة ابد اي ولود وامراة بلز اي ضخمة قال ثعلب ولم يات من الصفات على فعل إلّا حرفان امراة بلز واتان ابد واما قوله

« علمها اخواننا بنو عجل * شرب النبيذ واصطفاقا بالرجل » فهو من النقل للوقف او من الاتباع فليس باصل وثامنها فعل ويكون اسما نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فعل ويكون اسما نحو صرد وصفة نحو حطم وعاشرها فعل ويكون اسما نحو عنق وصفة وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشل وناقة سرح اي سريعة (وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي) اي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة ابنية لانه لا يكون إلّا مفتوح الاول وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجيء فعل مطاوعا لفعل بالفتح

الكلمة الواحدة فتدبر (قوله هذا احسن) اي من التوجيه الاول لسلامته من ورطة رمي القراء برداءة التلاوة وعدم الضبط والخلط وان كان فيه ضعف ما من حيث استقلال الفاصل بين التابع والمتبع فمن اعترضه بان ال كلمة منفصلة ومن ثم امتنع الفراء من ضم اول الساكنين اتباعا لضم الثالث لم يعترضه بما يضره (قوله وهي التي ينسب اليها ابو الاسود الدولي) قد ذكرنا في ذلك في اول الكتاب ما لا باس بمراجعته (قوله والرئم الخ) في القاموس ورئم كدئل الاست وموضع وفيه الوعل بالفتح وككتف ودئل وهذا نادر تيس الجبل (قوله نكس) النكس السهم ينكسر فيجعل اعلاه اسفل (قوله إلّا في حرف) اي كلمة وكذا قول ثعلبة الاتي لم يات من الصفات على فعل إلّا حرفان (قوله وماء صرى) الماء الصري هو الذي يطول مكثه (قوله وسبي طيبة) الشاهد في طيبة فانه بوزن فعلة وفي القاموس وسبي طيبة كعنبة اي بلا غدر ونقض عهد ومن قال في المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء ككتاب وقد يقصر وانت خبير بان هذا لا دلالة فيه على كونه وصفا فقد وهم حيث ظن محل الشهادة سبي فلم يره المصباح ضياء (قوله تاولها) اي بانها مصادر وصف بها (قوله واما قوله الخ) مربوط بقوله وقال لا نعلم في الاسماء والصفات غيره الخ (قوله ويرد لمعان كثيرة) منها الجمع نحو حشر والتفريق كقسم والمنع كحصر والاعطاء كمنح والامتناع كلجا والايذاء كلسع والغلبة كقهر والدفع كدرا والتحويل كغلب والتحول كرحل والاستقرار كسكن والسير كزمل والستر ككمن والتجريد ككشط والرمي كحذف والاصلاح كرفا والتصويت كرغى وغير ذلك (قوله ويختص بباب المغالبة) اي يقتصر باب المغالبة عليه نحو ضاربني فضربته اي غلبته في الضرب

قوله فيهما

(قوله فيهما) الاولى اسقاطه تامل (قوله والثاني فعل) منه نعم وبئس والسكون عارض (قوله ولزومه اكثر من تعديه) وجهه ان امثلة اللازم منه وصلت لنحو مائة وتسعين وامثلة المتعدي وصلت لنحو اربعين مثالا مذكورة في كتب اللغة (قوله نحو شنب وفلج الخ) اعادة كلمة نحو للاشارة الى ان كل مثالين لقسم من الاقسام الاربعة على طريق اللف والنشر المرتب وان لم يظهر لذكر مثالين لكل فائدة ومعنى شنب ثغره صار ذا رقة وعذوبة ومعنى بلج جبينه لم يكن بين حاجبيه شعر ومعنى اذن وعين كبرت اذنه وعينه (قوله إلّا بتضمين او بتحويل) الباء للسببية فيهما اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلان الفعل به وان كان اصله متعديا لكن حقه اذا حول الى فعل ان يكون لازما فبقائه متعديا يصدق عليه انه لولا كونه محولا عن المتعدي ما تعدى ولا معنى لسببية التحويل في تعديه إلّا هذا فما قيل لا يصح ان تكون الباء للسببية لان التحويل ليس سببا قطعا ولا يعطف على السبب إلّا سبب مثله ليس بشيء (قوله عند حذف العين) اي عند ارادته وإلّا فالحذف متاخر عن النقل (قوله واليه ذهب في التسهيل) لم يذكر في التسهيل إلّا ان فعل لا يتعدى إلّا بتضمين او نقل لكن لما كان التحويل ملزوما للنقل صح نقل اثبات التحويل عن المصنف ونقل نفيه عن ابن الحاجب فيما سياتي فتفهم (قوله لبيان بنات الواو لا للنقل) يريد ان الضم في فاء الكلمة عند هذا القائل وان كان ينبه على ان الكلمة واوية العين كما يراه القائل الاول ايضا إلّا ان هذا القائل يرى ان الفاء مكان اصلي له من غير تحويل ولا نقل بخلاف القائل الاول فانه يرى ان الضم منقول للفاء من العين وان الفعل محول من فعل بفتح العين الى فعل بضمها هذا معنى عبارة الشرح وما قيل قوله لا للنقل اي فقط وإلّا فكون الضم لبيان الكلمات صاحبات الواو لا ينافي كونه للنقل ايضا وهم لانه يقتضي ان القائل الاول لا يقول بان الضم ينبه على ان الكلمة من بنات الواو مع ان الكلام السابق صريح في خلافه (قوله إلّا لمعنى مطبوع عليه الخ) خلاصته ان الاقسام ثلاثة الاول ما يكون لمعنى مطبوع عليه من قام به كحسن وكرم الثاني ما اشبهه في كونه ثابتا غير زائل وان فارقه بكونه لمتجدد مكتسب كفصح وفقه الثالث ما اشبه الثاني في كونه لمجدد وان فارقه بكونه زائلا نحو نجس اي قامت به النجاسة الحسية فانه لمتجدد ولو لم يسلط عليه الغسل مثلا لطال زمن الاتصاف به فكان بهذا الاعتبار كالثابت ومن هذا القسم ايضا جنب إلّا انه يرد عليه ان جنب بمعنى خرج منه المني لان الجنابة خروج المني فلا يكون حينئذ شبيها بالثابت لكنه يجاب بان الجنابة يترتب عليها منع على الاعضاء يطول زمن الاتصاف به لولا الغسل فصار بهذا الاعتبار شبيها بنجس فصح ان يجعل حينئذ من القسم الثالث وبهذا يظهر ان الشبيه بالمطبوع قسم لا قسمان كما وهم وان المراد من نجس النجاسة الحسية وان بينه وبين جنب فرقا يصح به التشبيه وان لزيادة الشارح كغيره شبه بنجس صحيحة فاعرفه فقد وقف دونه الناظرون (قوله لخصوص الخ) علة لعلية لذا كان (قوله هيو) اي حسنت هيئته (قوله نحو لبب وشرر الخ) عبارة التسهيل كهذه في الدلالة في الجملة على تعدد ما ورد من فعل مضعفا وان لم يورد في شرحه إلّا لبب عن يونس وهو مقتضى الصحاح لكنه ذكر في القاموس فكك

فيهما ومنه قوله «قد جبر الدين الاله فجبر» والثاني فعل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ولزومه اكثر من تعديه ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والاعراض والالوان وكبر الاعضاء نحو شنب وبلج ونحو برئ ومرض ونحو سود وشهب ونحو اذن وعين وقد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع والثالث فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا إلّا بتضمين او بتحويل فالتضمين نحو رحبتكم الدار وقول علي ان بشرا قد طلع اليمن ضمن الاول معنى وسع والثاني معنى بلغ وقيل الاصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعا والتحويل نحو سدته فان اصله سودته بفتح العين ثم حول الى فعل بضم العين ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين وفائدة التحويل الاعلام بانه واوي العين اذ لو لم يحول الى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها الفا لالتبس الواوي باليائي هذا مذهب قوم منهم الكسائي واليه ذهب في التسهيل وقال ابن الحاجب واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ولا يرد فعل إلّا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولوم او كمطبوع نحو فقه وخطب او شبهه نحو جنب شبه بنجس ولذا كان لازما لخصوص معناه بالفاعل ولا يرد يائي العين إلّا هيو ولا متصرفا يائي اللام إلّا نهو لانه من النهية وهي العقل ولا مضاعفا إلّا قليلا مشروكا نحو لبب وشرر وقالوا لبب وشرر بكسر العين ايضا ولا غير مضموم عين مضارعه إلّا بتداخل لغتين كما في كدت تكاد والماضي من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فاخذ الماضي من لغة والمضارع من اخرى واشار بقوله (وزد نحو ضمن *) الى ان من ابنية الثلاثي المجرد الاصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون ابنية الثلاثي المجرد اربعة والى كون صيغة ما لم يسم فاعله اصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب البصريون الى انها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف

عن سيبويه وهو اظهر القولين وذهب اليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها * تنبيهات * الاول لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم انها غير مختلفة وانها فتحة لان الفتح اخف من الضم والكسر فاعتباره اقرب * الثاني ما جاء من الافعال مكسور الاول او ساكن الثاني فليس باصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد وشهد * الثالث مذهب البصريين ان فعل الامر اصل براسه وان قسمة الفعل ثلاثية وذهب الكوفيون الى ان الامر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فعلى الاول الصحيح كان من حق المصنف اذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله ان يذكر فعل الامر او يتركهما معا كما فعل في الكافية قال في شرحها جرت عادة النحويين ان لا يذكروا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع ان فعل الامر اصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني ان فعل ما لم يسم فاعله اصل ايضا فكان ينبغي على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة ان يذكر للرباعي ثلاث صيغ صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج وصيغة للامر كدحرج الّا انهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الاخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء اصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بافعالها انتفاء اصالتها هذا كلامه (ومنتهاه) اي الفعل (اربع ان جردا *) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد وقال الشارح له ثلاثة ابنية واحد للماضي المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من ان عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق (وان يزد فيه فما ستا عدا *) اي جاوز لان التصرف فيه اكثر من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم فالثلاثي يبلغ بالزيادة اربعة نحو اكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم * تنبيهان * الاول قال في التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الّا بحرف التنفيس او تاء التانيث او نون التاكيد وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو احسن لان هذه في تقدير الانفصال * الثاني لم يتعرض الناظم لذكر اوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرتها ولانه سيذكر ما به يعرف الزائد اما الاسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية ابنية وزاد الزبيدي عليه نيفا على الثمانين الّا ان منها ما يصح ومنها ما لا يصح واما الافعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة وفي بعضها خلاف وهي افعل نحو اكرم وفعل نحو فرح وتفعل نحو تعلم وفاعل نحو ضارب وتفاعل نحو تضارب وافتعل نحو اشتمل وانفعل نحو انكسر واستفعل نحو استغفر وافعل نحو احمر وافعال نحو اشهاب الفرس وافعوعل نحو اغدودن الشعر وافعول نحو اعلوط فرسه اذا اعروراه وافعولل نحو اخشوشن وافعيل نحو اهبيخ وفوعل نحو حوقل اذا ادبر عن النساء وفعول نحو هرول وفعلل نحو شملل اذا اسرع وفيعل نحو بيطر وفعيل نحو طشيا رايه وربما اذا غلط وفعلى نحو سلقاه اذا القاه على قفاه وافعنلى نحو اسلنقى وافعنلا نحو احبنطا لغة في احبنطى اذا نام على بطنه وافعنلل نحو اخرنطم اذا غضب وفنعل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمندل اذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل ويجيء كل واحد من هذه الاوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال ايرادها هنا وللمزيد من رباعيها ثلاثة ابنية تفعلل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر وهي لازمة واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا

ذكره في حرف الكاف وذمم في حرف الميم (قوله الثاني ما جاء من الافعال الخ) فائدة هذا دفع ما يرد على قوله في شرح صدر البيت ولا يكون ساكنا الخ وعلى قوله هناك وهنا لا يكون اوله الّا مفتوحا (قوله بل هو مغير عن الاصل الخ) الاولى في هذا انها لغات متعددة (قوله الّا انهم استغنوا الخ) ليس هذا كلاما من الشارح مقصودا به الجواب عن المصنف هنا كما ظنه الناظرون بل من كلام شرح الكافية المستظهر به على الاعتراض على المصنف المشار اليه بقول الشارح كان حق المصنف الخ (قوله لجريانها على سنن مطرد) الضمير عائد على الصيغ الثلاثة والمراد من السنن المطرد اشتقاقها من المصدر ابتداء باشارة اول كلامه يعني ان الصيغ الثلاثة لما كانت متساوية الاقدام في الاشتقاق من المصدر كان ذكر احدها مغنيا عن ذكر البقية فكانه دليل عليه لان ذكر ما هو كاحد المتساويات كانه ذكر للبقية (قوله ولا يلزم من ذلك) الاوجه في الاشارة ان ترجع للاستغناء المذكور ثم ان هذا اشارة الى سوال وجواب حاصل الاول ان ذلك الاستغناء بصيغة الماضي عنهما يقتضي انها اصل وانهما فرعان لانه يستدل به عليهما حينئذ والدليل اصل والمدلول فرع وخلاصة الثاني انه لا يلزم من ذلك الاستغناء والاستدلال نفي اصالتهما الا ترى ان النحاة يستدلون على المصادر المطردة بالافعال مع ان المصادر اصل قطعا هذا تحقيق هذا المقام فتدبر (قوله نيفا على الثمانين) الظرف متعلق بنيف سواء قرئ بالتشديد وصفا او بالتخفيف مصدرا اي زاد الزبيدي على ما ذكره سيبويه زائدا او زيادة على الثمانين ولا عبرة بوهم انه لم يزد الثمانين بل النيف فقط كما لا عبرة بخروج كذا في ما طردوه من قولهم نحو كذا تامل (قوله اغدودن) اي طال واعروراه ركبه عريا وبيطر

اي

فيه الهمزة وادغموا الاخير فوزنه افعلل ويدل على الحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره (لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل * وفعلل وفعلل ومع فعل فعلل *) اي للرباعي المجرد ستة ابنية الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم والسهلب الطويل والشجعم الجري وقيل ان الهاء في سهلب والميم في شجعم زائدتان وجاء بالتاء عجوز شهربة وشهبرة للكبيرة وبهكنة للضخمة الحسنة الثاني فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من اسماء الذهب ايضا وصفة نحو خرمل قال الجرمي الخرمل المراة الحمقاء مثل الخذعل ونحو ناقة دلقم قال الجوهري وهي التي اكلت اسنانها من الكبر الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع للاكول الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وفطحل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس قال ابو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة قال العجاج « وقد اتاه زمن الفطحل والصخر مبتل كطين الوحل » وقال آخر « زمن الفطحل اذ السلام رطاب » وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد وجمل قمطر اي صلب ويوم قمطر اي شديد السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم * تنبيهات * الاول مذهب البصريين غير الاخفش ان هذا البناء السادس ليس ببناء اصلي بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحلب وبرقع في الاسماء وجرشع في الصفات وقالوا للمخلب برثن ولشجر البادية عرفط ولكساء مخطط برجد ولم يسمع فيها فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش الى انه بناء اصلي واستدلوا لذلك بامرين احدهما ان الاخفش حكى جوذرا ولم يحك فيه الضم فدل على انه غير مخفف وهو مردود فان الضم فيه منقول ايضا وزعم الفراء ان الفتح في جوذر اكثر وقال الزبيدي ان الضم في جميع ما ورد منه افصح والاخر انهم قد الحقوا به فقالوا عندد يقال مالي عن ذلك عندد اي بد وقالوا عاطت الناقة عوططا اذا اشتهت الفحل وقالوا سودد فجاؤا بهذه الامثلة مفكوكة وليست من الامثلة التي استثني فيها فك المثلين لغير الالحاق فوجب ان يكون للالحاق واجاب الشارح بانا لا نسلم ان فك الادغام للالحاق بنحو جخدب وانما هو لان فعللا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفك كما في جدد وظلل وحلل وان سلمنا انه للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الّا بالاصول فانه قد الحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فالحقوه باحرنجم فكما الحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف * الثاني ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات اصالة فعلل وقال في التسهيل وتفريع فعلل على فعلل اظهر من اصالته * الثالث زاد قوم من النحويين في ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعلل بكسر الاول وضم الثالث حكى ابن جني انه يقال لجوز القطن الفاسد خرفع ويقال ايضا لزئبر الثوب زئبر وللضئبل وهو من اسماء الداهية ضئبل وفعل بضم الاول وفتح الثاني

اي عمل البيطرة وهي معالجة الدواب (قوله مجيء مصدره كمصدره) رد بان ذلك لا يكفي لان من شرائطه انه اذا كان في الملحق به زيادة وجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها في الاصل والنون في احرنجم ليست في اقشعر (قوله وهو النهر الصغير) يطلق ايضا على النهر الكبير الواسع من اسماء الاضداد ويطلق على النهر الملئان او فوق الجدول ويطلق على الناقة الغزيرة (قوله والشجعم الجري) الذي في القاموس الشجعم الاسد والطويل وجسد الانسان او عنقه (قوله نحو خرمل الخ) هو بخاء معجمة فراء فميم فلام المراة الحمقاء هذا احد اقوال وقيل العجوز المتهدمة ويطلق على الكثير من الناس (قوله مثل الخذعل) الخذعل بخاء معجمة فذال معجمة فعين مهملة فلام (قوله وهي التي اكلت اسنانها) الاظهر ان اكلت بالبناء للفاعل كناية عن عدم بقاء شيء منها (قوله وهو وعاء الكتب) هو ايضا الجمل القوي الضخم والرجل القصير (قوله وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس) هذا احد اقوال وقيل من زمن نوح عليه السلام ويطلق ايضا على السيل وعلى التيار العظيم وعلى الضخم من الابل (قوله نحو جخدب) بجيم فخاء فدال مهملة (قوله ولم يسمع فيها) اي في برثن وعرفط وبرجد (قوله نحو جوذر) الجوذر ولد البقرة الوحشية ويقال ايضا جوذر بالواو كفوفل وجيذر (قوله القطن الفاسد) الخرفع الذي في القاموس انه يقال لجوز الخرفع كقنفذ القطن الفاسد في براعيمه وما يكون في جراء العشر وهو حراق الاعراب والقطن المندوف كالخرفع كزبرج (قوله ويقال ايضا لزئبر الثوب زئبر) هذا راي وذهب جماعة الى ان ضم الباء لحن ثم ان زئبر الثوب ما يقال له في بلدنا الفلفولة وفي اخرى

نحو خبعث ودلمز وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة في الكافية فقال وربما استعمل ايضا فعلل والمشهور في الزئبر والضئبل كسر الاول والثالث ❊ الرابع قد علم بالاستقراء ان الرباعي لابد من اسكان ثانيه او ثالثه ولا يتوالى اربع حركات في كلمة ومن ثم لم يثبت فعلل واما علبط للضخم من الرجال وناقة علبطة اي عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمر ويقال حينئذ حاضت السمرة وكذلك لبن عثلط وعجلط وعكلط اي ثخين خاثر ولا فعلل واما عرتن لنبت يدبغ به فاصله عرنتن مثل قرنفل ثم حذفت منه النون كما حذفت الالف من علابط واستعملوا الاصل والفرع وكذلك عرقصان اصله عرنقصان حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت ولا فعلل واما جندل فانه محذوف من جنادل والجندل الموضع فيه حجارة وجعله الفراء وابو علي فرعا على فعليل واصله جنديل واختاره الناظم لان جندلا مفرد فتفريعه على المفرد اولى وقد اورد بعضهم هذه الاوزان على انها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحيح لما سبق (وان علا) الاسم المجرد عن اربعة وهو الخماسي (فمع فعلل حوى فعللا ❊ كذا فعلل وفعلل) فالاول من هذه الابنية فعلل وهو بفتح الاول والثاني والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل والثاني وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجئ الّا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الافاعي وقال السيرافي هي العجوز المسنة وقهبلس للمراة العظيمة وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسما والثالث وهو بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعبل للباطل وللاحاديث المستطرفة وقذعمل يقال ما اعطاني قذعملا اي شيئا وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة وجمل خبعثن وهو الضخم ايضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه سمي الاسد والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشيء الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل وحنزقر وهو القصير ❊ تنبيه ❊ زاد ابن السراج في اوزان الخماسي فعللل نحو هندلع اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح ان نونه زائدة والّا لزم عدم النظير وايضا فقد حكى كراع في الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون اصلية لزم كون الخماسي على ستة اوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ولانه يلزم على قوله اصالة نون كنهبل لان زيادتها لم تثبت الّا لان الحكم باصالتها موقع في عدم النظير مع ان نون هندلع ساكنة ثانية فاشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نون هندلع بالزيادة اولى وزاد غيره للخماسي اوزانا اخر لم يثبتها الاكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (وما ❊ غاير) من الاسماء المتمكنة ما سبق من الامثلة (للزيد او النقص انتمى ❊) نحو يد وجندل

البشيمة (قوله خبعث ودلمز) فسر الخبعث بالشديد العظيم الخلق ولم يذكره صاحب القاموس والدلمز الصلب الشديد (قوله طحربة) الطحربة القطعة من الغيم ومن الثوب (قوله ودودم) هو بدال فواو فدال فميم (قوله يخرج من شجر السمر) وقيل يخرج من شجر العرز واكثر ما يكون بجبل بيروت من الشام (قوله عرتن) هو بعين مهملة مفتوحة فراء مهملة مفتوحة ايضا فتاء مثناة فوقية مضمومة لا مثلثة كما وهم فنون (قوله وهو نبت) هو الحندقوقى او يربطو وهو نبات ساقه كساق الرازيانج وجمته وافرة متكاثفة عظيم النفع في جميع انواع الوبا ولوجع السن المتاكل والاذن والطيحال والصداع المزمن والنزلات وغيرها (قوله على فعليل) بفتحتين فكسرة فسكون (قوله فيكون اسما) قيل اي على القولين الاخيرين ولا يذهب عليك ان الاليق بالقول الثالث ان يكون صفة فمن ثم رجع للثاني تامل (قوله وقهبلس) بالقاف لا بالنون (قوله خبعثن) بخاء معجمة فباء موحدة فعين مهملة فثاء مثلثة فنون (قوله حكى كراع) هو امام من ايمة اللغة (قوله كنهبل) فسره صاحب القاموس بشجر عظام تفتح باوه وتضم (قوله الّا لان الحكم باصالتها موقع في عدم النظير) وتمامه وهو لم يبال بعدم النظير حيث التزم ان نون هندلع اصلية مع انه لا نظير له (قوله مع ان نون هندلع الخ) يعني ان قوله باصالة نون هندلع مع ادائه ايضا الى اصالة نون كنهبل الباطلة باطل من جهة ان القوم قالوا بزيادة نون كنهبل مع انه لم يوجد له نظير في كون ثانيه نون زائدة متحركة وهو يقتضي ان تكون نون هندلع زائدة احرى واولى لانا وجدنا له نظيرا في كون ثانيه نون زائدة ساكنة نحو عنبر وحنظل (قوله يد وجندل) ناظران للنقص فان

الاول

كالاول نقصت منه ياء والثاني الف (قوله واستخراج) ناظر للزيد لزيادة ما عداخ رج (قوله او شبه الحرف) اي كمن وكم (قوله او مركب) اي كحضرموت (قوله او اعجمي) اي كسرخس بفتحتين فسكون (قوله يقال احتذى به اي اقتدى به) هو بالبناء للفاعل كالذي بعده على ما هو الانسب بكلمة ايضا (قوله فانه مقدر الوجود) اي فيدخل في قوله ان يلزم الخ فلا يكون ضابطة غير جامعة ويخرج من قوله والذي لا يلزم الزائد فلا تكون ضابطة غير مانعة (قوله في تقدير السقوط) اي فيخرج من قوله ان يلزم فاصل فلا يكون ضابطة غير مانعة ويدخل في قوله والذي لا يلزم الزائد فلا تكون ضابطة غير جامعة هكذا يقرر كلامه لا كما زعم الناظرون واعلم ان هذا الجواب اصله للشارح الثاني كما في التصريح لكن الانصاف انه يوقع المصنف في ما هو اعظم وهو لزوم الدور فان معرفة كون النون في قرنفل في تقدير السقوط موقوف على معرفة كونها زائدة كما ان معرفة كون واو يعد مقدرة الوجود فرع معرفة اصالتها فان اجاب بالاعتماد على التوقيف كان مسلما لما الزمه المعترض فتامل (قوله ولذا يقال الخ) الاشارة لكون الزائد اللازم في تقدير السقوط اذ هو الذي يترتب على القول المذكور فان اردت ان تزيد في المشار اليه كون الساقط لعلة كالمقدر فاعتبر مع القول المذكور ما يلزمه من ان الاصل ما ليس بساقط الخ ومن عمم في المشار اليه واخذ القول المذكور بمجرده فلم يجد تامل (قوله وللالحاق كواو كوثر الخ) الالحاق كما تقدم ان تزيد حرفا في الكلمة لتصير على هيئة كلمة اخرى اصلية الحروف لتعامل معاملتها وكوثر وجدول وصيرف ملحقات بجعفر وعثير ومعزى ملحقان بدرهم وجحنفل ملحق بسفرجل وتكرير الامثلة للاشارة الى انه لا فرق بين ان تكون الواو ثانية او ثالثة وكذلك الياء ولا بين ان تكون الالف في وزن جعفر او في وزن درهم ولا بين ان تكون النون ثالثة او رابعة . والكوثر الكثير من كل شيء والجدول بالدال المهملة على ما في القاموس النهر الصغير وفيه كسر الجيم ايضا فعليه يكون ملحقا بدرهم ونقل عن العقباني جواز اعجام داله بغير ذلك المسمى . والصيرف كالصيرفي المحتال في الامور وصراف الدراهم . والعثير قال فيه العلامة الشيرازي في شرح المفتاح الغبار ولا تفتح فيه العين وقد استظرف النحرير التفتازاني منه ذلك في شرحيه . والارطى شجر نوره كنور الخلاف وثمره كالعناب مرة تاكلها الابل غضة وعروقه حمر . والمعزى خلاف الضان من الغنم والجحنفل ٢ بحاء فجيم فنون ففاء فلام سياتي تفسيره في كلام الشارح قريبا عند الامر الرابع من ادلة الزيادة . والرعشن المرتعش (قوله كتاء زنادقة الخ) تاء زنادقة عوض عن ياء زناديق وتاء اقامة عوض عن الف اقواما على ما تقدم في باب ابنية المصادر وسياتي ايضا وسين يسطيع بضم اوله عوض عن الحركة بقيد كونها كانت على الواو في يطوع بوزن يكرم على ما هو تحقيق مذهب سيبويه حتى لا يرد عليه اعتراض المبرد بان حركة العين لم تذهب حتى يعوض عنها غايته انها نقلت الى الفاء وميم اللهم عوض عن يا من يا الله على ما تقدم في باب النداء (قوله كميم ستهم الخ) الستهم كقنفذ على ما يفهم من القاموس العظيم حلقة الدبر ويؤيده كلامه الاتي لكن ذكرهم ان الميم زائدة مع ذكر صاحب القاموس له بوزن تمر وجمل ايضا مفسرا له بالاست يدل على انه لا يتعين فيه ما تقدم .

واستخراج وكان ينبغي ان يقول او الدور لان نحو طحربة مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال في التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذ او مزيد فيه او محذوف منه او شبه الحرف او مركب او اعجمي (والحرف ان يلزم) الكلمة في جميع تصاريفها (فاصل والذي لا يلزم) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزائد مثل تا احتذي) لانك تقول حذا حذوه فتعلم بسقوط التاء انها زائدة في احتذى يقال احتذى به اي اقتدى به ويقال ايضا احتذى اي انتعل قال « كل الحذاء يحتذي الحافي الوقع » والحذاء النعل واما الساقط لعلة من الاصول كواو يعد فانه مقدر الوجود كما ان الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط ولذا يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا واعلم ان الزيادة تكون لاحد سبعة اشياء للدلالة على معنى كحرف المضارعة والف المفاعلة وللالحاق كواو كوثر وجدول وياء صيرف وعثير والف ارطى ومعزى ونون جحنفل ورعشن وللمد كالف رسالة وياء صحيفة وواو حلوبة وللعوض كتاء زنادقة واقامة وسين يسطيع وميم اللهم وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ومن هذا المعنى

٢ الذي في القاموس انه بتقديم الجيم على الحاء مصححه

الف قبعثرى وكمثرى وللامكان كالف الوصل لانه لا يمكن ان يبتدا بساكن وهاء السكت في نحو عه وقه لانه لا يمكن ان يبتدا بحرف و يوقف عليه وللبيان كهاء السكت في نحو ماليه و يا زيداه زيدت لبيان الحركة وبيان الالف * تنبيهان * الاول الزائد نوعان احدهما ان يكون تكرير اصل لالحاق او غيره فلا يختص باحرف الزيادة وشرطه ان يكون تكرير عين اما مع الاتصال نحو قتل او مع الانفصال بزائد نحو عقنقل او تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب او فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل او عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح اما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس او العين المفصولة باصلي كحدرد فاصلي والاخر ان لا يكون تكرير اصل وهذا لا يكون الا احد الاحرف العشرة المجموعة في امان وتسهيل وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد انها تكون زائدة ابدا لانها قد تكون اصولا وذلك واضح واسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسياتي الرد عليه * الثاني ادلة زيادة الحرف عشرة اولها سقوطه من اصل كسقوط الف ضارب في اصله اعني المصدر ثانيها سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب ثالثها سقوطه

والزرقم قال في القاموس بالضم الشديد الزرق ثم قول الشارح لتفخيم المعنى وتكثيره يومي الى ان المراد من قوله اولا التكثير ما هو باعتبار الكمية والكيفية (قوله الف قبعثرى وكمثرى) القبعثرى تقدم الجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد . والكمثرى قيل هي ما يقال له بافريقية الانجاص (قوله لبيان الحركة) ناظر لنحو ماليه فانه لولا الهاء لسكنت الياء (قوله وبيان الالف) ناظر ليا زيداه والمراد كمال بيان الالف والا فلو حذفت الهاء لم يلزم ان تنعدم الالف (قوله او غيره) اي كالتعدية في نحو بين على ما ياتي في قوله وان يك الزائد ضعف اصل (قوله نحو عقنقل) العقنقل بعين مهملة مفتوحة فقاف كذلك فنون ساكنة فقاف مفتوحة فلام الكثيب العظيم المتداخل من الرمل (قوله كذلك) اي مع الاتصال والانفصال (قوله وجلباب) الملحفة ومرمريس الداهية كما تقدم (قوله صمحمح) هو بمهملات كسفرجل الغليظ القصير والقرقف الخمر . والسندس رقيق الديباج . وحدرد اسم رجل (قوله احد الاحرف العشرة المجموعة في امان وتسهيل) قد جمعت ايضا في كلمات اخر . اليوم تنساه . الموت ينساه . اسلمني وتاه . هم يتساءلون . التناهي سمو . تنمي وسائله ما سالت يهون . مونس التياه . لم ياتنا سهو . يا اوس هل نمت . نويت سوالهم تاملها يونس . اتاني وسهيل . هو استمالني . هو استمالني . الوسمي هتان . مسالتي اهون . امسيت نلهو . يستملئونها استوهن المي . انلمسونيها . وقد اوصلها الفاضل المقري الى مائة تركيب ونيف وممن جمعها نظما الحافظ عبد المجيد بن عبدون في قوله

سالت الحروف الزائدات عن اسمها   فقالت ولم تكذب امان وتسهيل

والفاضل المقري في قوله مع ركة

قالت حروف زيادات لسائلها   هل هويت بلدة اهوى تلمسانا

وحكي ان ابا عثمان المازني سئل عنها فانشد

هويت السمان فشيبنني   وقد كنت قدما هويت السمانا

فقيل له اجبنا فقال اجبتكم مرتين ويروى انه قال سالتمونيها فاعطيتكم ثلاثة اجوبة هكذا حكاه بعض المحققين وهو ارق مما حكاه غير واحد على غير هذا الوجه وقد جمعها المصنف في قوله

هناء وتسليم تلا يوم انسه   نهاية مسئول امان وتسهيل

وقول الفاضل المقري ان بيت ابن عبدون خير منه ليس على ما ينبغي وقد حاكى المصنف في جمعها اربع مرات في بيت وان وقع دونه الخطمي فقال

آمتني سهوا تلومي ان سها   اوليس تم هنا الهوا يتنسم

وقال ايضا

وليت ما سناه والتمسي هنا   ما تسالين هو الهنا يتوسم

(قوله وهذا) اي عدم كونها تكرير اصل معنى تسميتها اي حروف امان

وتسهيل حروف زيادة وبهذا يظهر ان تفسير الاشارة بما ذكر اولى من تفسيرها بعدم الكون مقابلا باصلي ان صح تامل (قوله من نظيره) اي بان لا يكون اصلا له ولا فرعا عنه (قوله على زيادته) متعلق بالاستدلال (قوله مع عدم الاشتقاق) اي مع عدم علم الاشتقاق بدليل قوله الآتي وان لم يعلم الاشتقاق (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الاولى ان تكون الواو للحال لا للمبالغة ليناسب قوله سابقا كونه مع عدم الاشتقاق (قوله من كنتاو الخ) كلها بكسر اولها وسكون ثانيها وفتح ثالثها وسكون رابعها وواو منونة آخرها (قوله وعلى تقدير زيادتها) فعنلل هكذا في النسخ بفاء فعين فنون فلام والصواب فنعلل بفاء فنون فعين فلامين لان الاول موجود كثيرا كقرنفل بخلاف الثاني (قوله وقال المرادي هو مندرج في السابع) اي لان لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة بتقدير اولا لكن الاولى عدم هذا الادراج وترك كل قسم على حدة كما لا يخفى (قوله لتعلم الاصل منها والزائد الخ) هذا الكلام مع ما تقدم يشير الى انك اذا اردت ان تعلم الاصل من حروف والزائد فلك لذلك طريقان الطريق الاول ان تعلم من الحروف ما يلزم الكلمة في جميع تصاريفها وما لا يلزم فتعلم حينئذ الاصل بانه ما يلزم الخ والزائد بانه ما لا يلزم وهذا هو المشار اليه بالبيت السابق والطريق الثاني ان تعلم من حروف الكلم ما يقابلون به في الوزن فعلا من حيث انهم يقابلونه به وما ينطقون به فيه بلفظه الخ ما حرره المصنف فتعلم حينئذ الاصل بانه ما يقابل به احد حروف فعل والزائد بانه ما يكتفى بلفظه وهذا هو المشار اليه بهذا البيت على ما يشير اليه كلام الشارح وانما آثر الشارح هذا التوجيه مع ان المتبادر من كلام المصنف انه قصد مجرد تبيين الوزن والتمثيل الذي يذكرونه في التصريف للايماء الى مزيد عنايتهم بتبيين الاصلي والزائد وان معرفة الموازين مقصودة لذلك لا لذاتها وعلى هذا فقول الشارح لتعلم هو بفتح التاء وسكون العين وفتح اللام على ما هو المتبادر الذي لا يسوغ العدول عنه بغير صارف ولا يرد عليه ما قيل ان الوزن فرع معرفة الاصلي والزائد فلا يصح قول الشارح لتعلم لان المقصود تعريف الاصلي بانه ما يقابل به فعل والزائد بخلافه ومعرفة ما يقابل به فعل لا تتوقف على معرفة عنوان انه اصل وهكذا الخ نعم ان كان المقصود معرفة الوزن والتمثيل في نفسه لمن لم يدر كيف يزن الالفاظ فلا بد ان

من نظيره كسقوط ياء ايطل في اطل ولا يطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من اصل او فرع او نظير على زيادته ان يكون سقوطه لغير علة فان كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد او في عدة لم يكن دليلا على الزيادة * رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر وشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لانها في موضع لا تكون فيه مع المشتق الّا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة وهو ايضا الجيش العظيم * خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو ارنب وافكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة * سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الّا حرف من حروف الزيادة كالنون من كنتاو ونحو حنطاو وسنداو وقنداو فالكنتاو الوافر اللحية والحنطاو العظيم البطن والسنداو والقنداو الرجل الخفيف * سابعها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الاولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة لانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود * ثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه ايضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير في نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة * تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة والف اسم الفاعل * عاشرها الدخول في اوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير وذلك في كنهبل فان وزنه على تقدير اصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود ايضا ولكن ابنية المزيد فيه اكثر ومن اصولهم المصير الى الكثير ذكر هذا ابن اياز وغيره وقال المرادي هو مندرج في السابع . اه

(بضمن فعل قابل الاصول في * وزن) يعني اذا اردت ان تزن كلمة لتعلم الاصل منها والزائد فقابل اصولها باحرف فعل الاول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام

مسويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فلس
فعل وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك في قام وشد لان
اصلهما قوم وشدد وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل وفي ظرف
فعل وكذلك في طال وحب (وزائد بلفظه اكتفي *) عن تضعيف
اصله من الميزان فتقول في اكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع
واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج افعل وفيعل وفوعل وانفعل
وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال واستثنى من الزائد نوعان
لا يعبر عنهما بلفظهما احدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه
بالتاء التي هي اصله فيقال في وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضي
للابدال مفقود في الميزان والاخر المكرر لالحاق او غيره فانه يقابل بما
يقابل به الاصل كما ياتي بيانه (وضاعف اللام) من الميزان
(اذا اصل بقي *) من الموزون بان يكون رباعيا او خماسيا (كراء
جعفر وقاف فستق *) وجيم ولام سفرجل وميم ولام قذعمل فتقول
في وزن الاول فعلل وفي الثاني فعلل والثالث فعلل والرابع فعلل
(وان يك الزائد ضعف اصل * فاجعل له في الوزن) من احرف
الميزان (ما للاصل *) الذي هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء
قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل بالعين وان كان ضعف اللام
قوبل باللام فتقول في حلتيت فعليل وفي سحنون فعلول وفي مرمريس
فعفعيل وفي اغدودن افعوعل وفي جلبب فعلل واجاز بعضهم مقابلة
هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت وفي سحنون فعلون
وفي مرمريس فعمريل وفي اغدودن افعودل وفي جلبب فعلب
ويلزم من هذا المذهب امران مكروهان احدهما تكثير الاوزان مع
امكان الاستغناء بواحد في نحو صبر وقتر وكثر فان وزن هذه وما شاكلها
على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعتل
وفعثل وكذا الى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا والاخر
التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك ان
الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للالحاق ولغير الالحاق ويتحد
اللفظ به

يعرف اولا الاصل والزائد لكن علمت ان الشارح مشير الى خلافه
كما بينا فان كان الشارح اراد هذا الاخير ولم يقصد ما حققنا له
يكون قوله لتعلم بضم التاء وسكون العين وكسر اللام مخففة او بضم
التاء وفتح العين وكسر اللام مشددة على ما فيه من التعسف
فتثبت (قوله مسويا بين الميزان والموزون الخ) كانه عدل عن
نظير ما قبله بان يقول وسو بين الخ ايماء الى انه قيد غير ماخوذ
من كلام المصنف وذلك لان فعل في كلام المصنف مشتمل على
حروف وهيئة والمراد من ضمن المضاف اليه اضافة بعض الى
كل الحروف والمعنى حينئذ قابل الاحرف بحروف فعل وهذا
لا يدل على انه لابد من التسوية بين حروف فعل وبين ما
وزن بها في الهيئة (قوله افعل الخ) ناظر الى اكرم الخ على
طريق اللف والنشر المرتب (قوله احدهما المبدل من تاء
الافعال الخ) هذا الاستثناء ليس على ما ينبغي لان المتبادر من
الزائد الزائد اصالة وليس ذلك إلّا التاء في المثال المذكور واما
الطاء فما استحقت اسم الزائد هنا إلّا بكونها بدلا عن التاء مع ان
زائد في كلام المصنف نكرة في الاثبات فلا تعم ولعل لهذا لم يجعل
صاحب التوضيح ذلك مستثنى من كلام المصنف (قوله اوغيره)
اي كالتعدية على ما ياتي قريبا (قوله يقابل بما يقابل به الاصل)
اي لا ينطق بلفظ الزائد اعم من ان تضعف له العين كما ياتي في
بين اذا كان للتعدية فان وزنه فعل بتشديد العين او تجعل لاما
وتكرر اللام لما بقي كما في بين اذا كان للالحاق بدحرج فان
وزنه فعلل ولهذا قال الشارح كما سياتي اي على ما سياتي واعلم ان
هذا الاستثناء ليس على ما ينبغي ايضا لانه حمل الزائد في الاستثناء
الاول على ما يتناول الزائد بوقوعه موقع الزائد كما قرره في اصطبر
فعلى قياس ذلك يكون اللائق حمل الزائد للالحاق لكونه في
مقابلة اصل بمنزلة الاصل فلا يدخل في قوله وزائد الخ تامل
(قوله وضاعف اللام الخ) هذا احد اقوال اربعة ذكرها المصرح
(قوله فستق) هو بوزن قنفذ وجندب معروف معرب نافع
للكبد وفم المعدة والمغص والنكهة (قوله مع امكان الاستغناء الخ)
احترز به من تكرير الاوزان مع وجدان الحروف الزائدة فانه
لا يمكن الاستغناء فيه (قوله وكفى بهذا الاستثقال منفرا) اراد
من الاستثقال تكرير الاوزان كما صرح به في صدر العبارة وانت
تعلم ان هذا التكرير امره هين جدا بحيث لا تنبغي هذه النفرة

الكلية منه ويبنى عليها رد مذهب (قوله كبين مقصودا به) اي بين من حيث التضعيف للالحاق اي بدحرج مثلا ومقصودا به التعدية بعد ان كان لازما فان اصله بان وهو لازم فعلى القصد الاول وهو قصد الالحاق مصدره تبينة مشاكل دحرجة مصدر الملحق به وعلى القصد الثاني وهو قصد التعدية مصدره التبيين وباقي الكلام واضح وخلاصته ان بين وزنه على القول المرجوح فعيل بذكر الياء بلفظها مطلقا اي سواء كانت الياء الثانية من بين للالحاق ببين بدحرج او للتعدية فليس له عند كل حالة وزن يختلف به المصدر فجاء اللبس واما على القول الراجح فوزنه على تقدير كون الياء للالحاق فعلل كدحرج فيعلم ان مصدره حينئذ فعللة وعلى تقدير كونها للتعدية فعل بتشديد العين فيعلم ان مصدره حينئذ التفعيل فله على هذا وزنان يختلف بهما المصدر فلا لبس هذا تقرير كلامه وهو ليس على ما ينبغي فان مقتضاه ان المذهبين متفقان على اختلاف المصدر وعلى ان الفعل ياتي فيه القصدان وعلى انه يختلف المصدر عند اختلاف القصدين الّا انه على القول المرغوب فيه يختلف الميزان عند اختلاف القصد في الموزون وعلى القول المرغوب عنه لا يختلف الميزان وحينئذ فدعوى وجود دافع اللبس على القول المرغوب فيه ان كان على انه في نفس لفظ الموزون فباطل ضرورة وان كان فيما يوزن به فلا ينفع في كون اللفظ الموزون ملبسا على ان اختلاف ما يوزن به المستتبع لاختلاف المصدر متفرع على اختلاف القصدين فاختلاف القصدين هو السبب الاول في اختلاف المصدر ولو كان الموزون به واحدا على القصدين بل جعل اختلاف المصدر تابعا لاختلاف القصدين اولى من جعله تابعا لاختلاف الموزون به ثم جعل اختلاف الموزون به تابعا لاختلاف القصدين تقصيرا للمسافة ثم اختلاف المصدر مع اتحاد الموزون به فيما اذا كان للموزون حالتان واقع اتفاقا فلا ينبغي انكاره هنا فان الافعال الثلاثة المكسورة العين المستعملة تارة متعدية واخرى لازمة مصدرها في حال التعدي يخالف مصدرها في حال اللزوم وكذلك فعل مفتوح العين على ما يشير له قول الناظم سابقا وفعل اللازم بابه فعل وما بعده ولا فارق بينه وبين ما نحن فيه الّا بالصورة وهذا واضح لمن تدبر وانصف (قوله فقد يكون ضعفا وقد يكون غير ضعف) عدل عن ان يقول فهو اما ضعف واما غير ضعف الخ المشهور في عدم الخلو ايماء الى ان الزائد المذكور قد لا يكون واحدا من الامرين كما في همزة اكرم وقد حققنا ذلك عند قول المصنف والاسم منه معرب ومبني فتذكر (قوله هو ماء لبني ربيعة) اي موضع لبني ربيعة اي موضع فيه ماء لهم فهو كقول القاموس سمنان بالفتح اسم موضع (قوله نحو الزلزال) مثال للمنفي وهو المكرر وفائدة التمثيل للمكرر الاشارة الى تعريفه بانه المكرر الفاء والعين ومن ثمة لم يكن قهقار منه كما ياتي (قوله الا خزعال الخ) هذا الحصر ليس بصواب ففي القاموس وليس فعلال من غير المضاعف سواه اي سوى خزعال وقسطال وخرطال (قوله وهو ناقة بها ظلع) الذي يفهم من القاموس انه الظلع نفسه فقد قال وناقة بها خزعال ظلع (قوله للحجر) قيده في القاموس بالصلب (قوله واما بهرام وشهرام) بهرام اسم رجل ونجم وفرس النعمان بن عتبة العتكي وشهرام اسم رجل (قوله الثالث اذا وقع في الموزون الخ) هذا التنبيه تتميم لقوله في شرح قول المصنف بضمن فعل قابل الاصول الخ فلو

كبين مقصودا به الالحاق ومقصودا به التعدية فعلى القصد الاول مصدره تبينة مشاكل دحرجة وعلى القصد الثاني مصدره تبيين ولا يعلم امتياز المصدرين الّا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده ليس الّا على المذهب المشهور * تنبيهات * الاول اذا لم يكن الزائد من حروف امان وتسهيل فهو ضعف اصل كالباء من جلبب وان كان منها فقد يكون ضعفا وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على انه لم يقصد به تضعيف فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبني ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال لان فعلالا بناء نادر لم يات منه غير المكرر نحو الزلزال الا خزعال وهو ناقة بها ظلع وقهقار للحجر واما بهرام وشهرام فعجميان * الثاني المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن رد ومرد فعل ومفعل لان اصلهما ردد ومردد * الثالث اذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة لان الغرض من الوزن التنبيه على الاصول والزوائد على ترتيبها فتقول في وزن آدر اعفل

لان اصله ادور قدمت العين على الفاء وتقول في ناء فلع لانه من الناي وفي الحادي عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فتقول في وزن قاض فاع وفي بع فل وفي يعد يعل وفي عدة علة وفي عه امر من الوعي عه إلّا اذا اريد بيان الاصل في المقلوب والمحذوف فيقال اصله كذا ثم اعل . اه .

(واحكم بتاصيل حروف) الرباعي الذي تكررت فاوه وعينه وليس احد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف (سمسم * ونحوه) لان اصالة احد المكررين فيه واجبة تكميلا لاقل الاصول وليس اصالة احدهما اولى من اصالة الاخر فحكم باصالتهما معا (والخلف في) الرباعي المذكور الذي احد المكررين فيه صالح للسقوط (كلملم *) امر من لملم وكفكف امر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل انه كالنوع الاول حروفه كلها محكوم باصالتها وان مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الاول وهذا مذهب البصريين إلّا الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فاصل لملم لمم فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدل من احدها حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ويرده انهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على التفعيل فان تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف اصلي كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الاخيرين لان اقل الاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله في شرح الكافية وقال في التسهيل فان كان للكلمة اصل غير الاربعة حكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو صمحمح وثالثها ورابعها في نحو مرمريس . اه . فاتفق كلامه في نحو مرمريس واختلف في نحو صمحمح فوزنه في كلامه الاول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح وفي كلامه الثاني فعحمل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في نحو صمحمح والميم الثانية في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الاصلي شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال (فالف اكثر من اصلين * صاحب زائد بغير مين *) الف مبتدا والجملة بعده صفة له وزائد خبره والمين الكذب اي اذا صحبت الالف اكثر من اصلين حكم بزيادتها لان اكثر ما وقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فيحمل عليه ما سواه فان صحبت اصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من اصل ياء او واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو في الاسماء المتمكنة والافعال اما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك الاسماء الاعجمية كابراهيم واسحق واعلم ان الالف لا تزاد اولا لامتناع الابتداء بها وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وسرداح وخامسة نحو انطلاق وحلبلاب وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو اربعاوى وتزاد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو اجاوى وسادسة نحو اغرندى *

تنبيهان * الاول يستثنى من كلامه نحو ءءى وضوضى من مضاعف الرباعي فان الالف فيه بدل من اصل وليست زائدة *

الثاني اذا كانت الالف مصاحبة لاصلين ولثالث يحتمل الاصالة والزيادة فان قدرت اصالته فالالف زائدة وان قدرت زيادته فالالف غير زائدة لكن ان كان المحتمل همزة او ميما

ذكره هنك لكان والى (قوله لان اصله ادور) اي بهمزة مفتوحة فدال ساكنة فواو مضمومة فراء جمع دار استثقلت الضمة على الواو التي هي عين الكلمة فحذفت ثم قدمت على الدال التي هي فاء الكلمة ثم اختلف فقيل ابدلت الواو الفا فيكون ابدالا شاذا وقيل ابدلت همزة ثم ابدلت الهمزة الفا فيكون ابدالا قياسيا (قوله وتقول في ناء فلع الخ) هذا الى كلام المصنف كلام التوضيح وقد شرحه المصرح فراجعه (قوله بتاصيل حروف الرباعي الذي تكررت فاوه وعينه وليس احد المكرين فيه صالحا للسقوط كحروف سمسم) هكذا في جميع النسخ التي اطلعنا الله عليها ويتراءى من كلام الناظرين ان نسخهم على خلافها ولذلك صوبوا ما صوبوا (قوله والخلف في كلملم) مبتدا وخبر ليس إلّا على ما هو الاظهر (قوله الذي احد المكررين فيه صالح للسقوط) هذه الصلوحية للفظ باعتبار ذاته وان كان بعض النحاة يقول فيه ذلك حقيقة وبعض يقول فيه ذلك ظاهرا فقط اما حقيقة فليس بصالح للسقوط يدلك على ذلك ما بعده (قوله ويرده انهم قالوا في مصدره الخ) اجيب عنه بانه انما يلزم ذلك لو بقي على ادغامه واما بعد الادغام والفك فقد اشبه في الصورة ما الحق بالرباعي نحو جلبب فجاء مصدره على مثال مصدره (قوله وسمعمع) هو صغير اللحية والراس (قوله بغير مين) من الاعتراضات الباردة اعتراض من قال ليت شعري هل كذبه احد حتى قال بغير مين فان المصنف لم يتحل بالاختصار في هذا الكتاب ولا قصد به إلّا المبتدئين نعم لو كان هذا على مثل التسهيل لقبل (قوله نحو رمى ودعا الخ) الاول من كل اثنين يائي والثاني واوي والاربعة الاولى في اللام والثانية في العين وسرداح الناقة الطويلة الكريمة واجاوى الفرس اي صار

ذا

ذا شترة في سواده وعاعا قال في القاموس وعاعيت عيعاء ولم يفسروه قال الاخفش لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت هذا كلامه والظاهر ان ما قاله في عاعى جار مثله في ضوضى ويظهر لك من هذا ان الف عاعى وضوضى عن ياء هذا ورأينا في هوامش نسخ بعض اصحابنا نقلا عن الزبيدي عاعى عاعه زجر لجماعة الضان وضوضى الناس صوتوا من الضوضاه بمعنى الصوت والجلبة وليتامل فيه فاني اظنه نائيا عن المقام (قوله مصدرة) قيد في الميم والهمزة (قوله افعى) نظر فيه بان منع صرفه على القول به للوصفية ووزن الفعل والهمزة في الفعل الذي هو على وزانه زائدة فكذا فيه والمقصود من هذا الكلام الرد على الشارح بانه جعل افعى مما يترجح فيه زيادة الهمزة مع انها متعينة للزيادة بدليل ان منهم من يمنع الصرف ومنهم من يصرفه وذلك لان منهم من يراعي وصفيته ومنهم من لا يراعيها لغلبة الاسمية واما وزن الفعل فمتعين فيه وذلك ملزوم لتعين زيادة الهمزة وهو ليس بشيء فانا لا نسلم انهم عينوا فيه وزن الفعل الملزوم للزيادة لان ذلك انما يتاتى فيما عرف له اشتقاق وقد قدم الشارح ان منع الصرف في افعى ابعد بعيد وان سمع لانه لا مادة له في الاشتقاق ولا يخفى عليك انه اذا لم يعلم له اشتقاق لا يعلم اصوله من زوائده فلم يبق إلّا ما رجح به الشارح هنا الزيادة تامل (قوله ان وجد في كلامهم) ناظر لعقنقى (قوله ما لم يدل دليل الخ) قيد في قوله كان لارجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول اديم الخ) سيذكر الشارح هذا القول ومقابله في شرح قول المصنف في البيت بعد هذا تاصيلها تحققا (قوله الباشق) هو بوزن قاسم (قوله ايدع) لايدع الزعفران ومن خواصه انه اذا كان في بيت لا يدخله سام ابرص وخشب البقم ودم الاخوين وصمغ احمر يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات وشجر يصبغ به الثياب او ضرب من الحناء وطائر (قوله الق) اي بالبناء للمجهول (قوله وإلّا وجب الاعلال) اي نقل حركة الياء للساكن قبلها ثم قلب الياء الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال وانما لزم الاعلال مفعلا دون فعيل لان شرط المعتل المنقول منه ان يكون عينا وذلك غير موجود في فعيل (قوله قضي فيه الخ) الانسب في قضي انه بالبناء للنائب (قوله ولا خلاف في زيادتها في نحو يحمر) اي لكونه علم اشتقاقه من الحمرة (قوله وكما في نحو عزويت الخ)

مصدرة او نونا ثالثة ساكنة في خماسي كان الارجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة عن اصل نحو افعى وموسى وعقنقى ان وجد في كلامهم ما لم يدل دليل على اصالة هذه الاحرف وزيادة الالف كما في ارطى عند من يقول اديم ماروط اي مدبوغ بالارطى وكما في معزى لقولهم معز ومعز وان كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا باصالته وزيادة الالف . اه . (واليا كذا والواو) اي مثل الالف في ان كلا منهما اذا صحب اكثر من اصلين حكم بزيادته (ان لم يقعا *) مكررين (كما هما في يويو) اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق (ووعوعا *) اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم السابق في الالف ياتي هنا ايضا فنقول كل من الياء والواو له ثلاثة احوال فان صحب اصلين فقط فهو اصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا باصالتها فهو زائد إلّا في الثنائي المكرر كما تقدم في المتن وان صحب اصلين وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة او ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما واصالة الياء والواو نحو ايدع ومزود إلّا ان يدل دليل على اصالة المصدر وزيادتهما كما في اولق عند من يقول الق فهو مالوق اي جن فهو مجنون وكما في ايطل لما تقدم من قولهم فيه اطل او اصالة الجميع كما في مريم ومدين فان وزنهما فعلل لا فعيل لانه ليس في الكلام ولا مفعل وإلّا وجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم باصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو يهير وهو الحجر الصلب وقال ابن السراج اليهير اسم من اسماء الباطل قال وربما زادوه الفا فقالوا يهيرى وقيل هو السراب يقال اكذب من اليهير اي من السراب فانه قضي فيه بزيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس في الكلام فعيل ولا خلاف في زيادتها في نحو يحمر وكما في عزويت وهو اسم موضع وقيل هو القصير ايضا فانه قضي فيه باصالة الواو وزيادة الياء والتاء لانه لا يمكن ان يكون وزنه فعويلا لانه ليس في الكلام ولا فعليلا لان الواو لا تكون اصلا في بنات الاربعة ولا فعويتا لان الكلمة تصير بغير لام فتعين ان يكون وزنه فعليتا مثل عفريت واعلم ان الياء تزاد في الاسم اولى

نحو يلمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو حنزوانية وتزاد في الفعل اولا نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من اثبت فعيل في ابنية الافعال نحو رهيا ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو تقلسيت وسادسة نحو اسلنقيت والواو تزاد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو اربعاوى وتزاد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودن * تنبيهان * الاول مذهب الجمهور ان الواو لا تزاد اولا قيل لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها او مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة اقل او مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم اوله في التصغير والفعل يضم اوله عند بنائه للمفعول فلما كانت زيادتها اولا تودي الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع في اللبس وزعم قوم ان واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لان الواو لا تكون اصلا في بنات الاربعة وهو ضعيف لانه يودي الى بناء وفنعل وهو مفقود والصحيح ان الواو اصلية وان اللام زائدة مثلها في فحجل بمعنى فحج وهدمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو اولا * الثاني اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة اصول فهي زائدة كما سبق في يلمع واذا تصدرت وبعدها اربعة اصول في غير المضارع فهي اصل كالياء في يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو ايضا اسم شجر يستاك به لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلّا في المضارع

انتهى ﴿ وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تاصيلها

عطف على قوله كما في نحو يهير (قوله نحو يلمع الخ) اليلمع البرق الخلب والسراب ويشبه به الكذاب . والحذرية بحاء مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مهملة مكسورة فياء مثناة تحتية فهاء تانيث القطعة الغليظة من الارض وحرة لبني سليم والاكمة الغليظة . والسلحفية بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء مكسورة فياء مثناة تحتية مفتوحة فهاء تانيث ويقال السلحفا بضم السين واللام وسكون الحاء وامام الحاء الفاء ويقال السلحفاء ممدودا ومقصورا ويقال السلحفا مقصورا ساكن اللام مفتوح الحاء والسلحفاة بكسر السين وفتح اللام دابة جلدها عظيم ينفع دمها ومرارتها المصروع والتلطخ بدمها ينفع المفاصل ويقال اذا اشتد البرد في مكان وكبت واحدة بحيث تكون يداها ورجلاها الى الهواء وتركت كذلك لم ينزل البرد في ذلك الموضع (قوله قيل وسادسة نحو مغناطيس) انما ضعفه بقيل لان منهم من صحح انه معرب لا عربي كما تقدم (قوله نحو حنزوانية) هو بحاء مهملة مضمومة فنون ساكنة فزاي معجمة مضمومة فواو مفتوحة فالف فنون مكسورة فياء مثناة تحتية مفتوحة فهاء تانيث الكبر (قوله نحو بيطر) تقدم تفسيره (قوله نحو رهيا) هو براء مهملة مفتوحة فهاء ساكنة فياء مثناة تحتية فهمزة ومعناه اضطرب وتحرك ويقال رهيا في مشيته تكفا ويقال رهيا السحاب بمعنى تهيا للمطر (قوله نحو قلسيت) هو بقاف مفتوحة فلام ساكنة فسين مفتوحة فياء ساكنة فتاء فاعل ومعناه لبست القلنسوة (قوله نحو تقلسيت) هو بمثناة فوقية مفتوحة فقاف مفتوحة فلام ساكنة فسين مهملة فمثناة تحتية ساكنة فتاء فاعل فمعناه لبست القلنسوة ايضا (قوله نحو اسلنقيت) هو بمعنى استلقيت (قوله نحو عرقوة) تقدم تفسيره فيما لا ينصرف (قوله نحو قلنسوة) يقال قلنسوة وقلنسية ايضا اذا فتحت القاف ضممت السين واذا ضممتها كسرت السين تلبس في الراس وقلنسوة ايضا حصن بفلسطين (قوله اربعاوى) تقدم الكلام عليه في باب المقصور والممدود (قوله حوقل) هو بحاء مهملة مفتوحة فواو ساكنة فقاف مفتوحة فلام وهو بمعنى اسرع في مشيه وقارب في خطوته ووقع له اعياء وحصل له ضعف ونام وادبر وعجز عن الجماع واعتمد الشيخ على يديه ودفع (قوله اغدودن) تقدم قريبا تفسيره (قوله قد يوقع في اللبس) اي عدم العلم بكونها منقلبة عن واو او ياء (قوله وزعم قوم ان واو ورنتل زائدة) مقتضى كلام القاموس خلاف هذا وخلاف ما بعده حيث ذكره في فصل الواو من باب اللام (قوله مثلها في فحجل بمعنى فحج) هو بفاء مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فجيم معجمة مفتوحة فلام فسر بالمتباعد الساقين وذكروا ان لامه للالحاق لكن قال في القاموس الفحجل كجعفر ذكره النحاة وفسروه بالافحج وعندي انه وهم وانما الافحج هو الفنجل لكنهم لما ذكروه اوردته (قوله بمعنى هدم) هو بكسر الهاء الثوب البالي والمرقع او مخصوص بكساء الصوف والشيخ الكبير والخف العتيق) قوله وهو ايضا اسم شجر يستاك به) قد جمعها من يقول

اقول لمن اقام بيستعور تسوك بالاراك ويستعور

هذا وبقي من معانيه كساء يجعل على عجز البعير والباطل (قوله وهكذا همزة وميم سبقا) يمكن ان يكون اراد من التشبيه ايضا شرط ان لم يقعا كما هما في يويو ووعوعا فيندفع الاعتراض

عليه بانه كان عليه ان يستثني هنا نحو مرمر كما استثنى فيما قبل نحو يويو ووعوعا ولا يرد على المصنف ايضا ما قيل كان عليه ايضا ان يذكر ان الميم التي في اول المشتق من الفعل لفاعل او مفعول او مصدر او زمان او مكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة اصول او اكثر وان يذكر ان الهمزة تقع في اول الفعل مزيدة ولو كان بعدها ثلاثة اصول وذلك لان في مفهوم قول المصنف سبقا الخ تفصيلا وقد شاع ان المفهوم ذا التفصيل لا يعترض به (قوله تحققا) الاولى انه بالبناء للفاعل بمعنى ثبت لا بالبناء للمجهول لعيب السناد (قوله فحمل عليه ما سواه) اي اجري الباب على وتيرة واحدة لا بمعنى قيس كما نبهناك على نظائره غير مرة (قوله بقيد التصدر) اي المعبر عنه بقول المصنف سبقا الخ (قوله ومهد) في نسخ باللام آخره ومعناه السكينة والرفق وصديد الميت تسكن هاوه وتحرك وفي اخرى بالدال ومعناه الموضع يهيا للصبي والارض وغير ذلك فيهما (قوله ونحو اصطبل ومرزجوش) اصطبل بهمزة مكسورة فصاد مهملة ساكنة فطاء مفتوحة فباء ساكنة فلام موقف الدابة لفظة شامية . والمرزجوش بميم مفتوحة فراء مهملة ساكنة فزاي معجمة مفتوحة فجيم مضمومة فواو ساكنة فشين معجمة المردقوش نافع لعسر البول والمغص ولسعة العقرب والاوجاع العارضة من البرد والماليخوليا والنفخ واللقوة وسيلان اللعاب من الفم مدر جدا مجفف رطوبات المعدة والامعاء (قوله فوزنه على الاول فعلى) فيه نظر وصوابه فعلل لقوله والفه زائدة للالحاق وقد قدم ان المزيد للالحاق يقابل بما يقابل به الاصل في الميزان على ما حققناه له (قوله فانهم قالوا ارطت الاديم الخ) الاول كاردت والثاني والثالث كاعطت واعلم انه اشار في القاموس الى ان ارطت كاعطت عدها بعضهم من لحن الجوهري كما لحن بعض الادباء في ضبطه له بتشديد الراء ككسر والذي صدر به انه آرطت كآذنت (قوله وقيل ايضا ارطات) اي بهمزتين واحدة في اوله واخرى في آخره (قوله وكذا الاوتكى) اي بالنسبة لهمزته وواوه اما الالف فزائدة قطعا (قوله مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل كمنبر المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بميم مضمومة فغين معجمة ساكنة ففاء مضمومة فواو فراء جعله في القاموس كمغثور وفسر مغثور بانه شيء ينضحه الثمام والعشر والرمث وسياتي في كلام الشارح انه ضرب من الكماة والمرعزى بميم مكسورة فراء ساكنة فعين مهملة مكسورة فزاي مشددة فالف الزغب الذي تحت شعر العنز وعبارة القاموس المرعز والمرعزى ويمد اذا خفف وقد تفتح الميم في الكل وعبارة الصحاح مرعزى الزغب الذي تحت شعر العنز وهو مفعلى ثم قال وانما كسروا الميم اتباعا لكسرة العين والمعزى اذا خففت مدت واذا شددت قصرت وان شئت فتحت الميم وقد تحذف الالف فيقال مرعز (قوله موشى الخ) حال من

تحققا *) اي الهمزة والميم متساويتان في ان كلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة احرف مقطوع باصالتها فهو زائد نحو احمد ومسجد لدلالة الاشتقاق في اكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا او آخرا فانه لا يقضى بزيادته إلّا بدليل كما سياتي بيانه وبقيد الثلاثة نحو اكل ومهد ونحو اصطبل ومرزجوش وبقيد الاصالة نحو امان ومعزى وبقيد التحقق نحو ارطى فانه سمع في المدبوغ به ماروط ومرطى فمن قال ماروط جعل الهمزة اصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من ياء اصلية فوزنه على الاول فعلى والفه زائدة للالحاق فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبه التانيث ووزنه على الثاني افعل فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الاول اظهر لان تصاريفه اكثر فانهم قالوا ارطت الاديم اذا دبغته بالارطى وارطت الابل اذا اكلته وارطت الارض اذا انبتته وقيل ايضا ارطات الارض اذا انبتت الارطى وكذا الاولق لانه قيل هو من الق فهو مالوق اذا جن فالهمزة اصل والواو زائدة وقيل هو من ولق اذا اسرع فالهمزة زائدة والواو اصل ووزنه افعل والاول ارجح وكذا الاوتكى لنوع من التمر ردي دائر بين ان يكون وزنه افعلى كاجفلى وفوعلى كخوزلى ويخرج به ايضا نحو موسى فان ميمه محتملة الاصالة والزيادة ولكن الارجح الزيادة كما مر * تنبيهات * الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الاصالة من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصالة عمل بمقتضى الدليل كما في ميم مرجل ومغفور ومرعزى حكم باصالتها على ان بعدها ثلاثة اصول اما مرجل فمذهب سيبويه واكثر النحويين ان ميمه اصل لقولهم مرجل الحائك الثوب اذا نسجه موشى بوشي يقال له المراجل قال ابن خروف المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور النحاس وقد ذهب ابو العلاء المعري الى زيادة ميم مرجل اعتمادا

على الاصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع اذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة ولا حجة له في ذلك لان الاكثر في هذا تسكن وتندل وتدرع قال ابو عثمان هو الاكثر في كلام العرب واما مغفور فعن سيبويه فيه قولان احدهما ان الميم زائدة والاخر انها اصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون اي يجمعون المغفور وهو ضرب من الكماة واما مرعزى فذهب سيبويه الى ان ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى انها اصل لقولهم كساء ممرعز دون مرعز وكما في همزة امعة وهو الذي يكون تبعا لغيره لضعف رايه والذي يجعل دينه تبعا لدين غيره و يقلده من غير برهان حكم باصالة همزته على ان بعدها ثلاثة اصول فوزنه فعلة لا افعلة لانه صفة وليس في الصفات افعلة وامرة مثل امعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذي يا تمر لكل من يامره لضعف رايه يقال ايضا امع وامر * الثاني افهم قوله سبقا انهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متاخرتين إلّا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتاخرة بعد الف وقبلها اكثر من اصلين كما سياتي في كلامه فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمال واحبنطا ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه اما الشمال فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمال وشامل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيمل على وزن صيقل وشمال على وزن كتاب وشميل على وزن طويل وشمال بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل ان يكون اصله شمالت فنقلت فلا يصح الاستدلال به واما احبنطا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ واما دلامص و يقال فيه دمالص ودملص ودميلص وهو البراق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته انا وذهب ابو عثمان الى ان الميم في دلامص اصل وان وافق دلاصا في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر واما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضرزم وفسحم ودردم فلانها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو البخيل يقال ناقة ضرزة اي قليلة اللبن والانفساح والدرد وهو عدم الاسنان والوصف منه ادرد ودرد * الثالث افهم قوله تاصيلها تحققا انهما اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تاصيل جميعها بل كان في احدها احتمال انه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلّا بدليل وهو خلاف ما صرح به في التسهيل وهو المعروف من ان الهمزة

مفعول نسجه (قوله على الاصل المذكور) هو ان الميم اذا سبقت ثلاثة اصول متحققة الاصول يحكم بزيادتها (قوله فيها) اي في تمسكن وتمندل وتمدرع (قوله ولا حجة الخ) خلاصته افساد القياس بالفرق بين المقيس والمقيس عليه بسقوط الميم في الاكثر من المقيس عليه دون المقيس (قوله وكما في همزة امعة) بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة مفتوحة فهاء تانيث (قوله على ان بعدها) اي مع ان بعدها الخ (قوله يا تمر) اي يمتثل امر غيره (قوله افهم قوله سبقا انهما لا يحكم بزيادتهما الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا فخرج بقيد التصدر الخ اعاده توطئة لقوله ويستثنى من ذلك الخ (قوله كما سياتي في كلامه) اي في قوله كذاك همز آخر بعد الف الخ (قوله دلامص وزرقم) دلامص بدال مضمومة فلام مفتوحة فالف فميم مكسورة فصاد مهملة كعلابط وزرقم تقدم الكلام عليه والمراد من نحوه كل ثلاثي زيد فيه الميم للتكثير (قوله اما الشمال الخ) انما سميت شمالا لانها تشمل بريحها الناس او لان لها عصفة كعصفة الشمال (قوله فنقلت) اي حركة الهمزة الى الميم ثم حذفت (قوله واما احبنطا) تقدم الكلام عليه (قوله باب سبط وسبطر) اي المترادفات المتوافقة في معظم اللفظ (قوله ودلقم) هو كزبرج العجوز والناقة المسنة المنكسرة الاسنان (قوله وفسحم) هو بوزن قنفذ واسع الصدر كما اشار اليه الشارح ويطلق ايضا على الكمرة واسم بنت عبد الله بن ابي وبنت اوس بن خولي صحابيتان وزيد بن الحارث بن فسحم صحابي بدري (قوله ودردم) هو كزبرج هذا و ينبغي ان تعلم ان كلام القاموس مخالفا لما في الشرح فانه ذكر دلقم وفسحم وضرزم في باب الميم فاقتضى انها اصلية وذكر دردم في باب الدال فاقتضى ان ميمه زائدة والظاهر ان الحق ما في الشرح فتامل (قوله وضرزم) في القاموس في فصل الضاد ضرزم كجعفر وزبرج المسنة من النوق او وفيها بقية شباب او الكبيرة القليلة اللبن وافعى ضرزم كزبرج شديدة العض كذا في القاموس فما قيل ضرزم بكسر الضاد والياء وتشديد الزاي المعجمة مكسورة ليس بصواب (قوله وهو خلاف ما صرح به في التسهيل وهو المعروف من ان الخ) مدخول ان بيان لما صرح به في التسهيل الخ وعبارة التسهيل يحكم بزيادة ما صحب اكثر من اصلين من الف او ياء او واو غير مصدرة او همزة

مصدرة او موخرة او نون بعد الف زائدة او ميم مصدرة ان لم يعارض دليل الاصالة (قوله انه يحكم الخ) نظير هذا يقدر له القول اي فيقال انه الخ (قوله مجن) في القاموس المجن والمجنة بكسرهما والجنان والجنانة بضمهما الترس وقلب مجنه اسقط الحياء وفعل ما شاء او ملك امره واستبد به (قوله مهدد وماجج) الاول من اسماء النساء والثاني الاحق المضطرب والقتال والاضطراب والماء الاجاج وموضع (قوله اذ لو كانت ميمه زائدة الخ) عبارة الصحاح وهو فعلل قال سيبويه والميم من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لادغم الحرف مثل مغر ومرد فثبت ان الدال ملحقة والملحق لا يدغم (قوله نحو حطائط) هو كعلابط اسم مصدر حط عنه كذا بمعنى وضعه (قوله كصبارم) هو بضم الضاد (قوله نحو حمراء وعلباء وقرفصاء) يشير به الى ان الهمزة اذا استوفت شرائط الزيادة لا فرق فيها بين ان تكون بدلا من الف تانيث كحمراء وقرفصاء او للالحاق كعلباء ولا بين ان يكون قبلها ثلاثة اصول كما في الاولين او اكثر كما في الثالث ولا بين ان يكون اول ما هي فيه مكسورا او مفتوحا او مضموما (قوله كما سبق في حطائط واحبنطا الخ) قد سبق ان همزة حطائط واحبنطا زائدة همز الاول في قوله ورابعة كحطائط وهمز الثاني في قوله فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمال واحبنطا وسبق ايضا ان الهمزة المتوسطة وكذا المتاخرة التي ليس قبلها الف مسبوقة باكثر من حرفين لا يحكم بزيادتها الّا بدليل فيكون من السابق قطعا ان همزة حطائط واحبنطا لا يقضى بزيادتها الّا بدليل نعم ذكر فيما سبق خصوص دليل زيادة احبنطا في قوله واما احبنطا فالدليل الخ ولم يذكر خصوص الدليل في حطائط وهو سقوطها في الحط والحطيطة ونحو ذلك (قوله اصل) اي غير منقلبة عن شيء وهذا ناظر لشاء جمع شاة (قوله او بدل عن اصل) ناظر لماء وكساء ورداء والاصل الذي الهمزة بدل عنه في ماء الهاء لان اصله موه وفي كساء الواو وفي رداء الياء (قوله بينها وبين الفاء حرف مشدد) اي بين الالف وبين فاء الكلمة حرف مشدد (قوله نحو سلاء وحواء) السلاء بالضم مثل قراء شوك النخل الواحدة سلاءة وحواء زوج آدم عليه السلام (قوله نحو زيزاء وقوباء) زيزاء بوزن علباء وحمراء ويقال زيزا بالقصر والزازية ما غلظ من الارض والاكمة الصغيرة كالزيزاءة

والميم اذا سبقا ثلاثة احرف احدها يحتمل الاصالة والزيادة انه يحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة ذلك المحتمل الّا ان يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة افعى وايدع وميم موسى ومزود وجاء في ميم مجن عن سيبويه قولان اصحهما انها زائدة فان دل الدليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة ارطى فيمن قال اديم ماروط وهمزة اولق فيمن قال الق فهو مالوق كما سبق وباصالة ميم مهدد وماجج وزيادة احد المثلين اذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه واجاز السيرافي في مهدد وماجج ان تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك الاجل في قوله الحمد لله العلي الاجلل * الرابع تزاد الهمزة في الاسم اولى كاحمر وثانية كشامل وثالثة كشمال ورابعة نحو حطائط وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وهي بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تزاد اولى كمرحب وثانية كدملص وثالثة كدلمص ورابعة كزرقم وخامسة كصبارم لانه من الصبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انها في صبارم اصلية قال في الصحاح الصبارم بالضم الشديد الخلق من الاسد ، اه

(كذاك همز آخر بعد الف * اكثر من حرفين لفظها ردف *)

اي يحكم بزيادة الهمزة ايضا باطراد اذا وقعت آخرا بعد الف قبل تلك الالف اكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء فخرج بقيد الاخر الهمزة الواقعة في الحشو وبقيد قبلها الف الواقعة آخرا وليست بعد الف فانه لا يقضى بزيادة هاتين الّا بدليل كما سبق في حطائط واحبنطا وبقيد اكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة في ذلك ونحوه اصل او بدل عن اصل لا زائدة * تنبيه * مقتضى قوله اكثر من حرفين ان الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع باصالة الحروف التي قبل الالف كلها ام قطع باصالة الحرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد الف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء او حرفان احدهما لين نحو زيزاء وقوباء فانه محتمل لاصالة

الهمزة وزيادة احد المثلين او اللين والعكس فان جعلت الهمزة اصلية
كان سلاء فعالا وحواء فعالا من الحواية وان جعلت زائدة كان سلاء
فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فان تايد احد الاحتمالين بدليل حكم
به والغي الاخر ولذلك حكم على حواء بان همزته زائدة اذا لم
يصرف وبانها اصل اذا صرف نحو حواء للذي يعاني الحيات والاولى
في سلاء ان تكون همزته اصلا لان فعالا في النبات اكثر من فعلاء
فلو قال الناظم اكثر من اصلين لكان اجود . اهـ . (والنون في الاخر
كالهمز) اي فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة وهما
ان يسبقها الف وان يسبق تلك الالف اكثر من اصلين نحو عثمان
وغضبان بخلاف نحو امان وزمان ومكان ويشترط لزيادة النون مع
ما ذكر ان تكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف
اصل فالنون في نحو جنجان اصل لا زائدة وهذا الشرط مستفاد من
قوله سابقا واحكم بتاصيل حروف سمسم وقد اقتضى اطلاقه انه
يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الالف والفاء حرف
مشدد نحو حسان ورمان او حرف لين نحو عقيان وعنوان وهذا
الاطلاق على وفق ما ذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النون
في مثل حسان وعقيان إلّا ان يدل دليل على اصالتها بدلالة منع
صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر

الا من مبلغ حسان عني   مغلغلة تدب الى عكاظ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية الى ان النون في ذلك كالهمزة في
تساوي الاحتمالين فلا يلغى احدهما إلّا بدليل فكان ينبغي له ان
يقيد اطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزيادتها
آخرا شرطا آخر وهو ان لا تكون في اسم مضموم الاول مضعف الثاني
اسما لنبات نحو رمان فجعلها في ذلك اصلا لان فعالا في اسماء
النبات اكثر من فعلان والى هذا ذهب في الكافية حيث قال

فمل عن الفعلان والفعلاء   في النبت للفعال كالسلاء

ورد بان زيادة الالف والنون آخرا اكثر من مجيء النبات على فعال
ومذهب الخليل وسيبويه ان نون رمان زائدة قال سيبويه وسالته
يعني الخليل عن الرمان اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله
على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه اصلية
مثل قراص وحماض لان فعالا اكثر من فعلان يعني في النبات والصحيح
ما ذهب اليه لا لما ذكره بل لثبوتها في الاشتقاق قالوا ارض مرمنة لكثيرة
الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة . (و) النون (في * نحو
غضنفر) وعقنقل وقرنفل وحبنطا وورنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه
بين اربعة احرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (اصالة كفي *)
كفي مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول ناب عن الفاعل واصالة نصب بالمفعول الثاني اي اطردت زيادة النون فيما
تضمن القيود المذكورة لثلاثة امور اولها ان النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سميذع وواو فدوكس والف عذافر وجحادب
ثانيها انها تعاقب حرف اللين غالبا كقولهم للغليظ الكفين شرنبث وشرابث وللضخم جرنفش وجرافش

والزيزاة والريش او اطرافه . وقوباء بضم القاف وسكون الواو وباء
بعدها الف وهمزة داء معروف يظهر على الجسد يتسع ويعالج
بالريق ويقال ايضا قوبا بغير الف بين الباء والهمزة (قوله
احد المثلين او اللين) الاول ناظر لسلاء وحواء والثاني لزيزاء
وقوباء (قوله من الحواية) بفتح الحاء مصدر حواه يحويه يقال
حواه يحويه حيا وحواية (قوله من الحوة) هي بضم الحاء
كالكوة سواد الى خضرة او حمرة الى سواد (قوله لكان اجود)
اي من قوله حرفين وان كان لا يقطع اصل الاحتمال لان المتبادر
من عنوان اكثر من اصلين ان الزائد عليهما مثلهما في الاصالة
بخلاف عنوان حرفين فتدبر (قوله ويشترط لزيادة النون مع
الخ) استظهر اجراء هذا الشرط في الهمز كثاناء وفافاء وادرج في
تشبيهها بما قبله مما شرط فيه ذلك (قوله جنجان) فسر بعظم
الصدر والذي في القاموس والجناجن عظام الصدر الواحد جنجن
وجنجنة بكسرهما ويفتحان فانت تراه لم يذكر جنجان (قوله
عينا) اي حتما اي زيادة محتمة (قوله نحو عقيان وعنوان)
العقيان بكسر العين ذهب ينبت والعنوان بضمها تتمة الكتاب
(قوله لكنه ذهب في التسهيل) تقدمت عبارته فيه الدالة
على ذلك (قوله قال لا اصرفه في الخ) اي قال لا اصرفه
في الاعلام حتى اكون حاملا له على ان وزنه فعال الذي هو غير
الاكثر بل احمله على الاكثر الذي هو فعلان لان الاعلام لجمودها
ليس لها معنى مشتقة منه تعرف به او وقت كونها ليس لها الخ
والقيد لازم وبهذا صحت نسخة اذا واذ (قوله مثل قراص
وحماض) القراص كرمان البابونج وعشب ربعي والورس . وحماض
كرمان ايضا نبت ورقه كالهندبا حامض طيب ومنه مر وكلاهما
نافع للعطش والصفراء والغثيان والخفقان والاسنان الوجعة واليرقان
وبزره ان علقته المراة في خرقة على عضودها الايسر لم تحبل ما
دامت (قوله مرمنة) بفتح الميمين والنون وسكون الراء وهكذا
ضبط مرمة الاتي إلّا انه ادغمت ميمه الاولى في الثانية وهكذا
ضبطه الشارح ومثله في النسخ المصححة من القاموس وكان هذا
ضبط لما سمع وإلّا فالظاهر انه لا مانع من ان يضبطا اسمي
مفعول او اسمي مكان تدبر (قوله بالمفعول الثاني) اي بسبب
كونه مفعولا ثانيا (قوله لثلاثة امور) هذا زائد على كلام المصنف
ليس داخلا تحت اداة التفسير (قوله كياء سميذع الخ) سميذع

بسين

بسين مهملة مفتوحة وضمها خطا فميم كذلك فمثناة تحتية ساكنة فذال معجمة مفتوحة فعين مهملة السيد الكريم الشريف السخي الموطا الاكناف والشجاع والذئب والرجل الخفيف في حوائجه والسيف واسم رجل وبنت قيس الصحابية وفرس البراء بن قيس بن عتاب . وفدوكس الاسد والرجل الشديد وجد للاخطل غياث بن غوث التغلبي . وعذافر كعلابط عينه مهملة الاسد والعظيم من الابل واسم رجل وجخادب بجيم مضمومة فخاء العظيم الخلقة وضرب من الجراد (قوله ولنبت) تقدم تبيينه (قوله عرنتصان) العين والراء مفتوحتان والنون ساكنة والقاف مضمومة والصاد مهملة (قوله زيادة) مصدر بمعنى فاعل اي زائدة (قوله نحو نهشل) ان كان فعلا فمعناه كبر وعض تجميشا واكل اكل الجائع وان كان اسما كجعفر فمعناه الذئب والصقر واسم اشخاص وقبيلة والمسن المضطرب كبرا (قوله نحو نرجس) في نونه الفتح والكسر وهو نبت معروف شمه نافع للزكام والصداع الباردين واصله منقوعا في الحليب ليلتين يطلى به ذكر العنين فيقيمه ويفعل فعلا عجيبا (قوله وخندريس وعندليب) الخندريس الخمر مشتقة من الخدرسة ولم تفسر وقيل انها رومية معربة ويقال حنطة خندريس اي قديمة . والعندليب طائر يقال له الهزار بضم الهاء يصوت الوانا (قوله لانه من العسلان) هو اشتداد الاهتزاز (قوله وعرند) هو بوزن جعفر (قوله هو السيد الرفيع) عبارة غيره الشاب الجميل وهكذا المصنف فانه ذكر المسمى واسماءه في بيتين مشهورين (قوله وخرنوب) هو بفتح الخاء وضمها ويقال ايضا خروب شجر بري له شوك ذو حمل كالتفاح وشاميه ذو حمل كالخيار شنبر إلّا انه عريض له رب وسويق (قوله وكنابيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فلام موضع باليمن (قوله نحو عجنس) هو بعين مفتوحة فجيم كذلك فنون مشددة كذلك فسين مهملة الجمل الضخم الشديد والعجانس العجلان مقلوبة الجعانس (قوله كعدبس) هو بعين مهملة مفتوحة فدال مهملة كذلك فباء موحدة مشددة كذلك فسين مهملة الشديد الموثق الخلق من الابل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ ورجل كناني (قوله والذي اذهب اليه ان النونين زائدتان) مثل هذا يظهر من صنيع القاموس (قوله نحو ضغنط وزونك) كلاهما بوزن عجنس إلّا ان الاول بضاد معجمة فغين معجمة فنون فطاء والثاني بزاي معجمة فواو فنون فكاف (قوله من الضغاطة) هي كالضغط العصر والزحم والغمز الى شيء ومن قال ان الضغنط كبير البطن ويطلق على ضعيف الراي فقد وهم ومنشاه انه قرا الضفاطة في عبارة القاموس بالغين المعجمة لنقطها واحدة من اعلى مع انها فاء والمشارقة ينقطونها كذلك ففسر الضغاطة بتفسير الضفاطة (قوله والزوك) هو مشي الغراب وتحريك المنكبين

ولنبت عرنتصان وعريتصان ثالثها ان كل ما عرف له اشتقاق او تصريف وجدت فيه زيادة فيحمل غيره عليه وقد خرج بالقيد الاول النون الواقعة اولا فانها اصل نحو نهشل إلّا ان يقضي بزيادتها دليل كما في نحو نرجس لانها لو كانت اصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود وبالقيد الثاني نحو قنطار وقنديل وعنقود وخندريس وعندليب فانها اصل إلّا ان يقضي دليل بالزيادة كما في نحو عنبس لانه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الابل وعنسل لانه من العسلان وعرند لانه من قولهم شيء عرد اي صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الاصالة وبالقيد الثالث نحو غرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكنابيل فالنون اصلية اذ ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فنعليل وبالرابع نحو عجنس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه الاكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس قال ابو حيان والذي اذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه فعنل والدليل على ذلك انا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضغنط وزونك الا ترى انه من الضغاطة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك * تنبيهات * الاول بقي مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع المضارع كنضرب والانفعال وفروعه كالانطلاق والافعنلال كالاحرنجام

وانما سكت عنها لوضوحها * الثاني انما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها * الثالث اعلم ان النون تزاد اولى نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران (والتاء) تزاد في اربعة مواضع (في التانيث) كضربت وضاربة وضربة وانت وفروعه على المشهور (و) في (المضارعه *) كتضرب (و) في (نحو الاستفعال) من المصادر وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (و) في نحو (المطاوعه *) كتعلم تعلما وتدحرج تدحرجا وتغافل تغافلا ولا يقضى بزيادتها في غير ذلك الا بدليل واعلم انه قد زيدت التاء اولا وآخرا وحشوا فاما زيادتها اولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتتفل وتدرا وتحلئ واما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء في نحو رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفي ترنموت وهو صوت القوس عند الرمي لانه من الترنم ووزنه تفعلوت وفي عنكبوت ومذهب سيبويه ان نون عنكبوت اصل لقولهم في معناه العنكب فهو عنده رباعي وذهب بعض النحاة الى انه ثلاثي ونونه زائدة واما زيادتها حشوا فلا تطرد الا في الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا في الفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الاكثر الى اصالتها في يستعور والى كونها بدلا من الواو في كلتا (والهاء وقفا كلمه ولم تره *) اي الهاء من حروف الزيادة كما سبق الا ان زيادتها قليلة في غير الوقف ولم تطرد الا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزما او وقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة الا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابه وانكر المبرد زيادتها وقال انها انما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويا زيداه وللامكان كما في نحو عه وقه كما قدمته فهي كالتنوين وباء الجر والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة الدليل على ذلك قولهم في امات امهات ووزنه فعلهات لانه جمع ام

في المشي والتبختر (قوله وانما سكت عنها لوضوحها) ليس على ما ينبغي والا لما ذكر زيادة التاء في المضارعة ونحو الاستفعال والا فما الفرق مع انها زيادة محتاجة الى التمييز لاختلاطها باصول الكلمة وسيذكر ان مقصود الباب ذلك (قوله لاختلاطها باصول الكلمة الخ) لا انصاف ان اختلاط التنوين بالكلمة ونون التوكيد ايضا ان لم يكن اشد من اختلاط التاء بالمضارع وبالمطاوعة فهو مثله فالاولى ذكر هذه المواضع وقد ذكر في التسهيل بعضها فكان الاحسن في الاعتذار ان يقول لان مثل هذا الكتاب لم يقصد للاستيعاب (قوله عبوثران) تقدم بيان النبت المسمى به وذكر منافعه (قوله كضربت) الاولى له حيث ذكر سابقا في التنوين ونون الرفع والمثنى والجمع انها غير مختلطة باصول الكلمة فلم تحتج للتمييز ان يسقط تاء قامت فانه مثل ذلك (قوله وضربة) الاولى اسقاطه فان تاءه للوحدة الا ان يتكلف فتدبر (قوله من المصادر) بيان لنحو الاستفعال وفيه تعريض بمن قال بقي على المصنف الافتعال يعني ان المراد من نحو الاستفعال مصادر اخر لا ماصدقاته (قوله وفروعهما) اراد بها المشتقات منهما (قوله في غير ذلك الا بدليل) منه تاء ترجمان عند من يقول انه من الرجم (قوله في تنضب وتتفل وتدرا وتحلئ) الاول بتاء مفتوحة فنون ساكنة فضاد مضمومة فباء شجر حجازي شوكه كشوك العوسج يصنع منه السهام وقرية قرب مكة والثاني تتفل هو ولد الثعلب كما تقدم والثالث بتاء مثناة فوقية مضمومة ودال مهملة ساكنة وراء مهملة مفتوحة وهمزة من الدرا وهو الدفع وفي الصحاح وقولهم السلطان ذو تدرا بضم التاء اي ذو عدة وقوة على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم وضع للدفع هذا كلامه وبه ضبطوه ايضا في قول العباس بن مرداس

وقد كنت في الحرب ذا تدرا   فلم اعط شيئا ولم امنع

فمن قال تدرا كزبرج وهو المدافعة فلم يصب والرابع تحلئ بتاء مثناة مكسورة فحاء مهملة ساكنة فلام مكسورة فهمزة شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما افسده السكين من الجلد اذا قشر (قوله في نحو رغبوت الخ) عين الكلمة مفتوحة في الكل ومعانيها بينة (قوله في غير الوقف) اراد به الوصل الجاري مجرى الوقف (قوله وقفا) اي بناء كما تقدم (قوله وانكر المبرد زيادتها) اي الهاء لا بقيد كونها للسكت (قوله فهي كالتنوين الخ)

هذا يشعر بان التنوين ليس حرف زيادة اتفاقا وهو خلاف ما مر من انه منها
وهو الحق وبعيد ان يكون كونه كذلك عنده فقط (قوله وقد قالوا امات)
بين بهذا سماع امات وبما قبله سماع امهات اذ هو مصب قولهم (قوله مثل
قبرة وابهة) قبرة بقاف مضمومة فباء مشددة فراء فهاء تانيث وقد تخفف
باوه طائر وابهة بوزن قبرة الاول العظمة والكبر والنخوة (قوله فان ثبت هذا
فام وامهة الخ) كون ام وامهة اصلين قسيم ذلك لا متفرع عليه فالعبارة الحق
ويحتمل ان يكون امهة وام اصلين كما وقع في عبارة غيره (قوله دمث
ودمثر) كلاهما على وزن فرح الا ان الثاني براء ومعناهما المكان السهل (قوله
اهرقت الماء) هاءه ساكنة (قوله فانا اهريقه هاوه مفتوحة (قوله والاصل
اراق يريق اراقة) ليس هذا هو الاصل الاول يرشدك الى ذلك قوله بعد واصل
يريق وتحرير القول في ذلك ان هاهنا ثلاثة الفاظ الاول اهراق واصله الاصيل
اريق بوزن اكرم نقلت حركة الياء للراء قبلها ثم قلبت الياء الفا لتحركها في
الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال ولهذا قال الشارح والف اراق منقلبة عن الياء
ثم زيدت الهاء فصارت اهراق الثاني يهريق واصله الاصيل يوريق بوزن
يدحرج ثم نقلت كسرة الياء الى الراء ثم ابدلت الهمزة هاء فصار يهريق فالهاء
في هذا بدل من اصل وبه تعلم ان الشارح ترك في هذا عمل النقل الثالث اهراقة
واصله الاصيل ارياقا بوزن اكراما نقلت حركة الياء الى الراء ثم قلبت الياء الفا لما
تقدم ثم حذف الالف وعوض عنه التاء فقوله والاصل اراد منه الاصل الاخير
وقوله بعد واصل يريق الخ اراد به الاصل الثاني وسكت عن الاصل الاصيل
(قوله وانما قالوا اهريقه وهم الخ) جواب سوال يرد على قوله ثم ابدلوا الخ
حاصل السوال ان ابدالهم الهمزة هاء قاص بانهم لا يتكلمون بالهمزة هنا ومقتضى
ذلك ان يتركوا الهاء ايضا فان كلا حرف حلقي وحاصل الجواب ابداء الفرق فان
الهمزة اذا بقيت يلزم اجتماع همزتين بخلاف ما لو ابدلت هاء (قوله لانه
لما ابدل الهمزة الخ) بيان للغلط الذي بدعواه يجيب المبرد (قوله في هركولة)
هو بوزن برذونة كما في القاموس فما قيل ان كافه مضمومة ليس بشيء (قوله
في سلهب) هو بسين مفتوحة فلام ساكنة فهاء مفتوحة فباء تدبر (قوله
لان السلب ايضا) هو بكسر اللام بوزن كتف (قوله التحقيق ان لا تذكر
هاء السكت الخ) التحقيق ذكرها (قوله المشتهرة) الاقرب انها صفة الاشارة
اما لفظا فظاهر واما معنى فلدفع ان يتوهم ان المراد من الاشارة غير ما علم في اول
الكتاب فيكون كحوالة على مجهول (قوله في الهيق الخ) هذه الكلمات كلها

وقد قالوا امات والهاء في الغالب فيمن يعقل واسقاطها
فيما لا يعقل وقالوا في ام امهة ووزنها فعلهة واجاز ابن
السراج ان تكون اصلية وتكون فعلة مثل قبرة وابهة
ويقوي قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم
تامهت اما بمعنى اتخذت ثم حذفت الهاء فبقي ام
ووزنه فع فان ثبت هذا فام وامهة اصلان مختلفان
كسبط وسبطر ودمث ودمثر فتكون امهات على هذا جمع
امهة وامات جمع ام وما ذهب اليه ابن السراج ضعيف
لانه خلاف الظاهر واما حكاية صاحب العين فلا يحتج
بها لما فيه من الخطا والاضطراب قال ابو الفتح ذاكرت
بكتاب العين يوما شيخنا ابا علي فاعرض عنه ولم يرضه
لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد وزيدت
الهاء في قولهم اهرقت الماء فانا اهريقه اهراقة والاصل
اراق يريق اراقة والف اراق منقلبة عن الياء واصل
يريق يوريق ثم ابدلوا من الهمزة هاء وانما قالوا اهريقه
وهم لا يقولون ااريقه لاستثقالهم الهمزتين وقالوا ايضا
اهرق الماء يهرقه اهراقا ولا جواب للمبرد عن زيادتها
في اهراق الا دعوى الغلط من قائله لانه لما ابدل الهمزة
هاء توهم انها فاء الكلمة فادخل الهمزة عليها واسكنها
وادعى الخليل زيادة الهاء في هركولة وانها هفعولة وهي
العظيمة الوركين لانها تركل في مشيها والاكثرون على
اصالتها وانها فعلولة وقال ابو الحسن انها زائدة في هبلع
وهو الاكول وهجرع وهو الطويل فهما عنده هفعل لان
الاول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل
وحجة الجماعة ان العرب تقول في الهجرعين هذا
اهجر من هذا اي اطول وكذلك تقول في هلقامة وهو
الاسد والضخم الطويل ايضا ويجوز ان تكون زائدة
في سلهب وهو الطويل لان السلب ايضا الطويل
يقال قرن سهلب وسلب اي طويل ويجوز ان يكون
من باب سبطر وسبط * تنبيه * التحقيق ان لا تذكر
هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم (واللام في
الاشارة المشتهرة *) اي من حروف الزيادة اللام والقياس يقتضي ان لا تزاد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت اقل الحروف
زيادة ولم تطرد زيادتها الا في الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك واولالك وما سواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل
وفي الافحج وهو المتباعد الفخذين فحجل وفي الهيق

وهو الظليم هيقل وفي الفيشة وهي الكمرة فيشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن ابي الحسن ان لام عبدل اصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي ويبعده قولهم في زيد زيدل على انه قال في الاوسط اللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل ان تكون من مادتين كسبط وسبطر * تنبيهان * الاول حق لام الاشارة ان لا تذكر مع احرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من انها كلمة براسها * الثاني ذكر في النظم من احرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو اكرمتكس وهي الكسكسة ويلزم هذا القائل ان يعد شين الكشكشة نحو اكرمتكش والغرض من الاتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمها حكم هاء السكت في الاستقلال ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم واسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم اول المضارع فان اصله عند سيبويه اطاع يطيع وزيدت السين عوضا عن حركة العين لان اصل اطاع اطوع والعذر للناظم ان السين لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكانه اكتفى بذلك ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء ومع سين زيد في استفعال وفرعه كاستقص ذا استكمال . اه . (وامنع زيادة بلا قيد ثبت *) اي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو اصل (ان لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت *) الابل اذا تاذت من اكل الحنظل فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع انها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرا بعد الف مسبوق باكثر من اصلين او واقعة كما هي في نحو غضنفر كما سبق بيانه وقد تقدمت امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع *

(همزة الوصل)

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما افرده لاختصاصه باحكام وقد اشار الى تعريف همزة الوصل بقوله (للوصل همز سابق لا يثبت * الا اذا ابتدي به كاستثبتوا *) اي همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج وما يثبت فيهما فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد الاولى ان همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل ان يكون اصلها الالف الا ترى الى ثبوتها الفا في نحو آلرجل في الاستفهام

مفتوحة الاول (قوله وهو الظليم) تقدم انه ذكر النعام (قوله قدموس) هو كعصفور (قوله عن حركة العين) تقدم اعتراض المبرد على سيبويه في هذا والجواب عنه (قوله ولهذا قال الخ) الاشارة راجعة لقوله ان السين الخ (قوله تبين) بالبناء للفاعل او المفعول او اصله تتبين كما في تبين العبر *

* همزة الوصل *

(قوله اي همز الوصل كل همز الخ) الاولى اسقاط كل من هذا التعريف لكونها للافراد الغير المناسب للتعاريف على ما هو معلوم مع انها ليست في كلام المصنف المفسر بهذا وزيادة السابق لكونها في عبارة المصنف فيقول اي همزة الوصل الهمزة السابقة التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج فقولنا الهمزة جنس وقولنا السابقة يخرج مثل شمال واحبنطا وقولنا التي تثبت الخ يخرج سائر همزات القطع ويمكن ان يقال اسقاط قيد سابق ايماء الى التورك على المصنف بانه لا يحتاج له في التعريف لان ما بعده كاف في تحصيل المساواة بين المعرف والمعرف (قوله لقوله للوصل همز) فيه نظر ظاهر فانه لا تعرض في قول المصنف للوصل همز للوضع والقائلان معا يقولان بان الهمز للوصل الا ان احدهما يرى انها وضعت كذلك والاخر يرى انها كانت الفا ومن هاهنا قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل وسماها همزة اذ هي همزة في النطق واختلفوا فقيل وضعت اولا همزة لانها حرف جلد وهي من الحروف الزوائد فصلحت للابتداء او لانه اول المخارج وابتداؤها فناسب الابتداء وهو قول ابن جني قال لان غرضهم حرف يصح الابتداء به ويصح اطراحه عند الوصل ولم يجدوا ذلك الا في الهمزة اما لانها قد تحذف كثيرا في التخفيف وهي مع ذلك اصل فكيف اذا كانت زائدة وقيل يحتمل ان يكون اصلها الفا لانها ايضا مبدلة او لانها من حروف الزوائد التي لا تكون اصلية بذاتها وانما قلبت همزة لاجل التحريك اذ لا تتحرك ذات الالف ويدل على هذا قولهم في الاستفهام آلرجل فظهرت الالف لما لم يضطر الى الحركة واجيب بانه يحتمل ان يكون همزة ساكنة ثم سهلت بقلبها الفا وهذا النوع لازم التسهيل (قوله وقيل يحتمل) الذي في كلام الموضح اسقاط يحتمل فاقتضى ان هذا القائل جازم بما ذكر لكن الذي في عبارة الشارح هو الذي في عبارة الشيخ الاثير وقد تقدمت وغيره من شروح التسهيل

(قوله لما لم يضطر الى الحركة) اي حين عدم اضطراره الى الحركة بسبب تقدم همزة الاستفهام المتحركة المخلصة من الابتداء بالساكن (قوله اخذ ذلك من اطلاقه) اي هنا وان كان سيصرح بعد به (قوله إلّا لضرورة) هذا يوخذ منه بواسطة مقدمة مشهورة هي ان الضرورات تبيح المحضورات (قوله اتساعا) اي تجوزا بالحذف والاصل همزة ضد الوصل او مرسلا بان اطلق الوصل واريد الابتداء لعلاقة الضدية (قوله وقيل لانها الخ) يعني انه ليس المراد من اضافتها للوصل انها تثبت فيه حتى يرد بانها تحذف فيه لا تثبت بل انها سبب في الاتصال بين ما قبلها وما بعدها فالوصل على هذا في قولنا همزة الوصل بمعنى الاتصال واما في القول بعد هذا فبمعنى الوصول (قوله وكان الخليل الخ) هذا موید للتسمية على قول البصريين (قوله نحو انطلق واستخرج) الاول ناظر لبها والثاني لسواها ولا يضره كون انطلق ناظرا لبها ايضا فالعبارة صواب نعم كان الاليق ان يقدم انطلق على قوله او سواها ويزيد مع استخرج استعلى مثلا او يقتصر في الثاني على استخرج (قوله والامر) انما لم يقيده بما قيد به امر الثلاثي فيما ياتي لان ثاني مضارعه لا يكون إلّا متحركا (قوله والاكثر في الامر الخ) نص السعد على ان الحذف واجب في كل وخذ دون مر والفارق كثرة استعمالهما بالنسبة لمر (قوله وذلك لان الفعل الخ) هذا هو الذي كان وعد بذكره سابقا في قوله لما ساذكره بعد (قوله للامكان) اي امكان الابتداء بالساكن وهذا مذهب الجمهور وإلّا فقد نقل عن السيد السند ان الابتداء بالساكن اذا كان غير الف ممكن إلّا انه عسر (قوله لما ساذكره) اي من عروض السكون لاوائلها بواسطة تصرفات لهم فيها يذكر كل واحد منها في محله (قوله وقيل نقل الخ) مرضه لان المعهود عندهم نقل الحركة عن الحرف المعتل الضعيف الى الحرف الساكن القوي الجلد بصحته لا نقل السكون الى محل حركة والمنقول منه والمنقول اليه حرفان جلدان (قوله توصلا وتعويضا) اي توصلا بالهمزة للابتداء بالساكن وتعويضا لها عن لامه المحذوفة تخفيفا وقد يقال قصد التخفيف بالحذف لا يناسب التعويض والجواب ان هذا التعويض كلا تعويض لسقوط العوض في الدرج (قوله اسمي او سموي) الاول فيه اثبات العوض فقط والثاني فيه اثبات المعوض عنه فقط (قوله كما عرف في موضعه) اي في باب

لما لم يضطر الى الحركة * الثانية ان همزة الوصل لا تكون إلّا سابقة لانه انما جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ الابتداء به متعذر * الثالثة انها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف اخذ ذلك من اطلاقه والمثال لا يخصص * الرابعة امتناع اثباتها في الدرج إلّا لضرورة كقوله

الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع انها تسقط في الوصل فقيل اتساعا وقيل لانها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول المتكلم بها الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان ثم اشار الى مواضعها مبتدئا بالفعل لانه الاصل في استحقاقها لما ساذكره بعد فقال (وهو لفعل ماض احتوى على * اكثر من اربعة) اما بها (نحو انجلى *) اوسواها نحو انطلق واستخرج (والامر والمصدر منه) اي من المحتوي على اكثر من اربعة نحو انجلى انجلاءً وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا (وكذا * امر الثلاثي) الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا سواءٌ في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كاخش وامض وانفذا *) فان تحرك ثاني مضارعه لم يحتج الى همزة الوصل ولو سكن تقديرا كقولك في الامر من يقوم قم ومن يعد عد ومن يرد رد ويستثنى خذ وكل ومر فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا والاكثر في الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وفي اسم است ابن ابنم سمع * واثنين وامرئ وتانيث تبع * وايمن) فهذه عشرة اسماءٍ لان قوله وتانيث تبع عنى به ابنة واثنتين وامراة ونبه بقوله سمع على ان افتتاح هذه الاسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس وانما طريقه السماع وذلك ان الفعل لاصالته في التصريف استاثر بامور منها بناء اوائل بعض امثلته على السكون فاذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ثم حملت مصادر تلك الافعال عليها في اسكان اوائلها واجتلاب الهمز وهذه الاسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس ان تبنى اوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل وانما شذت عن القياس لما ساذكره اما اسم فاصله عند سيبويه سمو كقنو وقيل سمو كقفل فحذفت لامه تخفيفا وسكن اوله وقيل نقل سكون الميم الى السين واتي بالهمز توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل اثبتوا احدهما فقالوا في النسبة اليه اسمي او سموي كما عرف في موضعه واشتقاقه عند البصريين من السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فاخرت فاوه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف في هذه المسالة شهير فلا نطيل بذكره * واما است فاصله سته لقولهم ستيهة واستاه وزيد استه من عمر وحذفت اللام وهي الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن اوله وجيء بالهمزة

لما ذكر وفيه لغتان اخريان سه بحذف العين فوزنه فل وستٌ بحذف اللام فوزنه فع والدليل على كون الاصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكر في ابن واما ابن فاصله بنو كقلم فعل به ما سبق في اسم واست ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون وفي النسب بنوي بفتحهما ودليل تحريك العين قولهم في جمعه ابناء وافعال انما هو جمع فعل بتحريك العين ودليل كونها فتحة كون افعال في مفتوح العين اكثر منه في مضمومها كعضد واعضاد ومكسورها ككبد واكباد والحمل على الاكثر ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة امور احدها ان الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء والثاني انهم قالوا في مونثه بنت فابدلوا التاء من اللام وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن الشجري في اماليه ان بعضهم ذهب الى ان المحذوف ياء واشتقه من بنى بامراته يبني بها ولا دليل في البنوة لانها كالفتوة وهي من الياء ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموة واجاز الزجاج الوجهين واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر

وهل لي ام غيرها ان ذكرتها   ابى الله الا ان اكون لها ابنما

وليست عوضا من المحذوف وإلّا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل واما اثنان فاصله ثنيان بفتح الفاء والعين لانه من ثنيت ولقولهم في النسبة اليه ثنوي فحذفت لامه وسكن اوله وجيء بالهمز واما امرو فاصله مرءٌ فخفف بنقل حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لان تخفيفها شائع ابدا فجعل المتوقع كالواقع واما تانيث ابن واثنين وامرئ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة واثنتين للتانيث كالتاء في امراة كما افهمه كلامه بخلاف التاء في بنت وثنتين فانها فيهما بدل من لام الكلمة اذ لو كانت للتانيث لم يسكن ما قبلها ويويد ذلك قول سيبويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا واختا وافهام التانيث مستفاد من اصل الصيغة لا من التاء واما ايمن المخصوص بالقسم فالفه للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لانه عندهم جمع يمين وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقيل ايم الله اعاضوه الهمزة في اوله ولم يحذفوها لما اعادوا النون لانها بصدد الحذف كما قلنا في امرئ

النسب في التنبيه الرابع في شرح قول المصنف واجبر برد اللام ما منه حذف الخ (قوله لما ذكر) اي في قوله واتي بالهمز توصلا وتعويضا (قوله وفيه لغتان اخريان) الغرض من ذكره لهاتين اللغتين هو قوله بعد والدليل على كون الاصل سته بفتح الفاء الخ (قوله وافعال انما هو جمع فعل الخ) اعترضوه بنحو اسم وفعل فان عينه غير متحركة ومع ذلك جمعوه على افعال واسماء وهو وهم فان الشارح فرغ من اقامة الدليل على فتح الفاء فبقيت العين مترددة بين ان تكون متحركة او ساكنة فاستدل الشارح على كونها متحركة بجمعه على افعال لانها لو كانت ساكنة والحال انه اسم صحيح العين لجمع على افعل كما تقدم ذلك في قول المصنف لفعل اسما صح عينا افعل الخ وفي قوله وغير ما افعل فيه مطرد الخ واما اسم وفعل ففاوهما مكسورة وهو يجمع على افعال داخل تحت قول المصنف وغير ما افعل فيه مطرد الخ والكلام انما هو فيما فاوه مفتوحة فكيف ينتقض ما هو من هذا بما هو من ذلك وهذا ظاهر لا يخفى فتامل (قوله والحمل على الاكثر) الحمل مبتدا وعلى الاكثر خبر وفي نسخ والحمل على الاكثر اولى وهي بينة (قوله ان الغالب الخ) محترزه است فان لامه حذفت وهي هاء كذا قيل وهو لا يلائم قول الشارح لا الياء والاظهر ان محترزه نحو يد ودم وثبة فانه حذفت لامه وهي ياء (قوله واشتقه من بنى بامراته يبني بها الخ) وجه وجود المعنى المشتق منه في المشتق على ان الابن مبني على ابيه بسبب الزوجة التي هي امه فابن على هذا بمعنى مبني (قوله ولو بنيت الخ) دليل ثان على انه لا دليل في البنوة (قوله لانه من ثنيت ولقولهم الخ) كلام الشارح صريح في ان هذا استدلال على فتح الفاء والعين لا على كون لامه ياء فمن قال قد يقال لا دلالة في ذلك على كون لامه ياء كما لا يخفى فقد غلط كما لا يخفى (قوله لان تخفيفها شائع ابدا الخ) يريد ان نقل حركة الهمزة ثم حذفها شائع دائما فصار بذلك متوقعا ولتوقعه جعل كانه واقع فصارت الهمزة كانها محذوفة في حال عدم حذفها (قوله كما افهمه كلامه) الظاهر انه لا يفهمه لان قوله وتانيث تبع لا ينافي ان يكون من جملة تانيث ابن واثنين ما ذكر فتدبر (قوله المخصوص بالقسم) احترز به عن ايمن جمع يمين (قوله اعاضوه الخ) هو جواب لما وقوله فقيل ايم الله مسبب قدم على سببه وحاصل

هذا ان الاصل يمن بلا همز فحذفوا نونه وعوضوا عنها الهمزة فقالوا ايم ثم اعادوا النون وكان حقها ان لا تعاد لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه الّا انهم ارتكبوا ذلك لكون النون متصدية للحذف حتى نزل حذفها المتوقع لكونها بصدده كالواقع و بتدبر هذا يظهر ان ما قيل اي قصدوا تعويضه والّا فهي موجودة ليس بشيء (قوله وفيه اثنتا عشرة لغة) حاصلها على ترتيب البيتين ان ايم بضم الميم تفتح همزته وتكسر تلك اثنان وايمن بضم النون كذلك تلك اربعة وام بكسر الهمزة وضم الميم تلك خمس وم مثلثا تلك ثمانية ومن مثلث الميم مضموم النون تلك احدى عشرة وايمن بكسر الهمزة وفتح الميم تلك اثنا عشر (قوله جمعها الناظم في هذين البيتين) هما من قصيدة له جمع فيها اشياء مما اختلف لفظه واتحد معناه وهي

تثليث با اصبع مع شكل همزته ... بغير مد مع الاصبوع قد نقلا
واعط انملة ما نال الاصبع الـ ... ـا المد فالمد للبا وحدها بذلا
أُرزٌ أُرُزٌّ أُرزٌ صـ ... ـح ... ـع أُرز ... والرُّزّ والرنز قل ما شئت لا عذلا
لدن بتثليث دال لدن لدن لدن ... واد ولد لد لدن اوليت فعلا
حَيَّهْلَ حَيَّهَلَ احفظ ثم حَيَّهَلاً ... او نَوِّن او حَيَّهَلْ قل ثم حي علا
فا اف ثلث ونون ان اردت وافّ ... أُفّي ورفعا ونصبا أُفّهُ قبلا
هَيَّا وهَيَّكَ هيَّا هَيْكَ هَيْتُ وهيـ ... ـت كلها اسم لامر يقتضي عجلا
ايهات بالهمز او بالها وآخره ... ثلث وايهات والتنوين ما حظلا
أيهان ايهاك ايها قَطْ قَطُّ وقَطْ ... وقَطّ مع قُطْ وقتا ماضيا شملا
ها هاءَ جردهما او اولينّهما ... كاف الخطاب على الاحوال مشتملا
او ما لذي الكاف نول همز هاءَ كها ... ت هاءُما هاءُم هاءُنّ فامتثلا
واحكم بفعلية لها وهاء وصلـ ... ـهما بما خف وناء آمر وصلا
ورُبَّ رُبَّتُ رَبَّتْ رُبّ رُبْ رَبْ رُبُ مَعْ ... تخفيف الاربع تقليل بها حصلا

و بعده البيتان وهما ختامها (قوله علم من كلامه الخ) هذا من مفهوم المخالفة لقوله وهو الفعل الى قوله وهمز ال كذا الخ (قوله اثني عشر) هي العشرة السابقة وال الموصولة وايم (قوله فان قيل الخ) هو وارد على قوله كان ينبغي الخ (قوله يقال) اي في رد السوال وتصحيح قولنا كان ينبغي الخ واعلم ان اصل هذا الاعتراض للتوضيح لكن اعترضه عليه المصرح فقال لهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مونثات هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة التاء هذا كلامه وفيه نظر اما الاول فلان الصيرورة كالكلمة الاصلية لا تتفرع على حدوث الاتباع مع الزيادة اذ لو كان الاتباع والزيادة من الاوصاف اللازمة او الغالبة على الكلم الاصلية وليس فليس مع ان الذهاب الى الاعراب من الكوفيين هو بعدم الصيرورة كالكلمة الاصلية امس منها لان تعدد الاعراب ومكانه شان الكلم لا الكلمة واما الثاني فان مقصود المعارض هنا التنبيه على عدم استيعاب المصنف ويكفيه ان يذكر لفظا

وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين

همز ايم وايمن فافتح واكسر او ام قل
او قل م او من بالتثليث قد شكلا
وايمن اختم به والله كلا اضف
اليه في قسم تستوف ما نقلا

ثم اشار الى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله (وهمز ال كذا) اي همز وصل معرفة كانت او موصولة او زائدة ومذهب الخليل ان همزة ال قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ومثل ال ام في لغة اهل اليمن * تنبيهان * الاول علم من كلامه ان همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير ال ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي ولا في اسم الّا مصدر الخماسي والسداسي والاسماء العشرة المذكورة * الثاني كان ينبغي ان يزيد ايم لغة في ايمن فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر فان قيل هي ايمن حذفت اللام يقال وابنم هو ابن وزيدت الميم . اهـ .

(ويبدل *) همز الوصل المفتوح (مدا في الاستفهام) وهو الارجح

(او يسهل *) بين الهمزة والالف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك اضطر الرجل وكما يحذف المكسور في نحو اتخذناهم سخريا استغفرت لهم لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لان همز الوصل لا يثبت في الدرج إلّا لضرورة كما مر فتقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه قوله

الحق ان دار الرباب تباعدت   او انبت حبل ان قلبك طائر

وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو آلذكرين آلان *

خاتمة * في مسائل الاولى اعلم ان لهمز الوصل بالنسبة الى حركتها سبع حالات وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها ال ووجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب بخلاف امشوا وامضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزي قاله ابن الناظم وفي تكملة ابي علي انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة واخلاص ضمة الهمزة وفي التسهيل ان همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وايم ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ووجوب الكسر وذلك فيما بقي وهو الاصل * الثانية قد علم ان همزة الوصل انما جيء بها للتوصل الى الابتداء بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها نحو استتر اذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها الى الفاء فقيل ستر إلّا لام التعريف اذا نقلت حركة الهمزة اليها في نحو الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فتقول في الحمر قائم ويضعف لحمر قائم والفرق ان النقل للادغام اكثر من النقل لغير الادغام * الثالثة اذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح او جار مجراه جاز كسره وضمه نحو ان اقتلوا او انقص الرابعة مذهب البصريين ان اصل همزة الوصل الكسر وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها اتباعا وذهب الكوفيون الى ان كسرها في اضرب وضمها في اسكن اتباعا للثالث واورد عدم الفتح في اعلم واجيب بانها لو فتحت في مثله لالتبس الامر بالخبر والله اعلم *

(الابدال)

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها ابدالا شائعا لغير ادغام فان ابدال الادغام لا ينظر اليه في هذا الباب لانه يكون في جميع حروف المعجم إلّا الالف كما ان الزائد للتضعيف لا ينظر اليه في حروف الزيادة لذلك واراد بالابدال ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير في الموضع إلّا ان الابدال ازالة والقلب احالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة

واحدا من غير استيعاب على ان مقصود المعارض ان يذكر لفظا متحد المعنى مع ما ذكره المصنف وليس ذلك فيما يدل على مذكر مع ما يدل على مونث وانما الجواب عن اعتراض الموضح ان هذا الكتاب ليس مقصودا منه الاستيعاب حتى يتضرر بما ذكر نعم يحسن ذلك ردا على مثل التسهيل (قوله او يسهل) او تخييرية لان يبدل في معنى ابدله الخ (قوله اعلم ان لهمز الوصل الخ) هذا الى قوله الثالث كلام التوضيح وما ذكره عليه الناظرون كلام التصريح على ما هو دابهم (قوله اذا اتصل بالمضمومة الخ) اصل هذا كلام التسهيل فانه قال وان اتصل بالمضمومة ساكن صحيح او جار مجراه جاز كسره وضمه الى هنا عبارته فزاد عليها الشارح قوله ان اقتلوا او انقص للتنبيه على ان المراد بالجاري مجرى الساكن الصحيح حرف العلة الذي لا تجانسه حركة ما قبله وعبارة الشيخ الاثير في شرحه وقوله وان اتصل الخ مثال الساكن الصحيح ولقد استهزئ قل انظروا ومثال المعتل الجاري مجراه او انقص قرئ بضم الدال واللام والواو وبكسرها وسواء كان الساكن له صورة في الخط كما مثلنا ام ليست له صورة وهو التنوين نحو خبيثة اجتثت وقتيلا انظر قرئ بضم التنوين وكسره (قوله لالتبس الامر بالخبر) اي بالمضارع في حالة الوقف *

* الابدال *

(قوله شائعا) اي في التصريف اي مضطرا اليه فيه لا في كلام العرب على ما سياتي (قوله فان ابدال الادغام لا ينظر الخ) هذا وجه التقييد بالقيد الثاني وكان الاولى ان يوجه التقييدين معا ويزيد بعد قوله لذلك ما صورته وكذلك البدل الغير الشائع لا ينظر اليه في هذا الباب لنبوه عن القياس او ندرته إلّا ان يقال لظهور ان عدم الشيوع مقتض للاهمال تركه (قوله في جميع حروف المعجم) في القاموس وحروف المعجم اي الاعجام مصدر كالمدخل اي من شانه ان يعجم (قوله إلّا الالف) الذي ذكره الجاربردي إلّا الضاد والواو والياء والميم والشين والفاء والواو فاعرفه (قوله لذلك) الاشارة للمستثنى والمستثنى منه (قوله واراد بالابدال) اي تجوزا وعلاقته ما اشار اليه بقوله اذ الخ ولما كان ربما يتوهم من تساويهما في مطلق التغيير انه تمام معناهما فلا تتم دعوى المجازية اعقبه بقوله إلّا ان الابدال اي باعتبار معناه الحقيقي الخ هذا بيان مراده لكن فيه ان لا قرينة لهذه

الارادة

الارادة من كلام المولف فان رآها التعرض للقلب في الباب فيرد انه تعرض للنقل والحذف ايضا فهلا جعله ارادهما ايضا فان كان راى ان العلاقة ليست الا بين الابدال والقلب ورد عليه انه يكفي فيها مطلق التغيير الذي هو موجود في الكل ولو ترك لفظ الترجمة على ظاهره لسلم من هذا التعسف ومعلوم ان نقص العنوان لا ضرر فيه (قوله لانها تقارب) ناظر لقوله والهمزة فقط (قوله لثبوتها) هكذا في النسخ بالمثلثة فالموحدة فالمثناة الفوقية وفي نسخ لشدتها بالشين والدال والمثناة الفوقية وفي نسخة لنبرتها بنون فباء موحدة فراء فتاء وهي الصواب وما سواها تصحيف ففي القاموس نبر الحرف ينبره همزه والشيء رفعه ومنه المنبر (قوله ويخالفهما التعويض) تحرير ما يشير اليه ان حقيقة الابدال جعل حرف مكان آخر فقط ازالة والقلب جعل حرف مكان آخر فقط احالة والتعويض جعل حرف مكان حركة او حرف او في غير مكانه ازالة فبين الابدال مع القلب مباينة وكذلك بين القلب مع التعويض واما الابدال مع التعويض فبينهما عموم مطلق فتدبر (قوله كما تقدم) اي في شرح واللام في الاشارة المشهورة (قوله الشائع في التصريف) اراد بالشائع في التصريف ما هو ضروري الذكر فيه كما عبر به في ما سياتي فلا ينافي ما سياتي من ان حروف البدل الشائع اثنان وعشرون ولذلك زاد الشارح هناك يعني في كلام العرب وهنا في التصريف هذا والاسعد بما تقدم ان يزيد هنا قيد لغير ادغام تدبر (قوله ايل) اسم مدينة ولكن سيجيء للشارح في الابدال انه من الييل بمعنى احديداب الاسنان (قوله لجد صرف شكس الخ) ضبط في نسخة مصححة من التسهيل بكسر اللام والجيم وبناء صرف للمجهول وشكس بفتح الشين وسكون الكاف وطي بالنصب وثوب بالجر وكذا عزته وحينئذ فاللام في لجد جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والشكس الخلق وآمن اسم فاعل امن وطي مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف اليه وعزته مضاف اليه وهو كناية عن تغير حاله لاجل الاجتهاد كان مقتضى الاجتهاد عدم امن ما ذكر كذا قيل (قوله وافهم ايضا ان من الشائع) اي وذلك مخالف لما تقدم من انه من الشاذ او النادر وهذا توطئة للاعتراض عليه بقوله الاتي وينبغي الخ (قوله الذيال) الذال والياء مشددتان الا ان الاولى مكسورة والثانية مفتوحة (قوله كالعجعجة في لغة قضاعة)

لانها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما في قام اصله قوم فالفه منقلبة عن واو في الاصل وموسى الفه عن الياء وراس الفه عن الهمزة وانما لينت لثبوتها فاستحالت الفا والبدل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فان العوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفيريج ويكون من حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم وقد ضمن الناظم هذا الباب اربعة احكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف واشار الى حصر حروف البدل الشائع في التصريف بقوله (احرف الابدال هدات موطيا) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو ابدال اللام من نون اصيلان تصغير اصيل على غير قياس كما في مغرب ومغيربان في قوله

وقفت فيها اصيلالا اسائلها   اعيت جوابا وما بالربع من احد

ومن صاد اضطجع في قوله « مال الى ارطاة حقف فالطجع » والقليل نحو ابدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله

خالي عويف وابو علج   المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج   يقلع بالود وبالصيصج

وربما ابدلت دون وقف كقولهم في ايل اجل ودون تشديد كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجتج   فلا يزال شاحج ياتيك بج

« اقمر نهات ينزي وفرتج » وتسمى هذه عجعجة قضاعة ومعنى هدات سكنت وموطيا من اوطاته جعلته وطيئا فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في طويت دائما ثم انه لم يتكلم عليها هنا مع عده اياها ووجهه ان ابدالها من التاء انما يطرد في الوقف على نحو رحة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف واما ابدالها من غير التاء فمسموع كقولهم هياك ولهنك قائم وهرقت الماء وهردت الشيء وهرحت الدابة * تنبيهات * الاول ذكر في التسهيل ان حروف البدل الشائع يعني في كلام العرب اثنان وعشرون حرفا وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الابدال الضروري في التصريف فقال يجمع حروف البدل الشائع في غير ادغام قولك لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته والضروري في التصريف هجاء طويت دائما هذا كلامه فافهم ان باقي حروف المعجم وهي الحاء والخاء والذال والظاء والصاد والغين والفاء قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جني في قراءة الاعمش فشرذبهم بالذال المعجمة ان الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل والمعنى الجامع لهما انهما مجهوران ومتقاربان وخرجها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر وافهم ايضا ان من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الياء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم في الرفل وهو الفرس الذيال رفن ومن الميم كقولهم في امغرت الشاة اذا خرج لبنها احمر كالمغرة انغرت وينبغي ان لا يسمى ذلك شائعا بل الشائع في ذلك ما اطرد او كثر في بعض اللغات كالعجعجة في لغة قضاعة والعنعنة كقولهم ظننت عنك ذاهب اي انك والكشكشة في لغة تميم كقولهم في خطاب المؤنث ما الذي جاء بش يريدون بك وقراءة بعضهم قد جعل ربش تحتش سريا والكسكسة في لغة بكر

كقولهم في خطاب المونث ابوس وامس يريدون ابوك وامك قال في شرح الكافية وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف وإلّا لزم ان تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم ويسمى ذلك عنعنة وكان يلزم ايضا ان يذكر الكاف لان ابدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز «يا ابن الزبير طالما عصيكا ❋ وطالما عنيتنا اليكا» اراد عصيت وامثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغي ان يعد في الابدال التصريفي ما لو لم يبدل اوقع في الخطا او مخالفة الاكثر فالموقع في الخطا كقولك في مال مول والموقع في مخالفة الاكثر كقولك في سقاءة سقاية هذا كلامه ❋ الثاني عد كثير من اهل التصريف حروف الابدال اثني عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها طال يوم انجدته واسقط بعضهم اللام وعدها احد عشر وجمعها في قوله اجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدها اربعة عشر وجمعها في قوله انصت يوم زل طاه جد وعدها الزمخشري ثلاثة عشر وجمعها في استنجده يوم طال قال ابن الحاجب هو وهم لانه اسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال كقولهم زراط وزقر في صراط وصقر وزاد السين وليست من حروف الابدال فان اورد اسمع ورد اذكر واظلم لانه من باب الادغام لا من باب الابدال المجرد هذا كلامه قلت قد اجاز النحاة في استخذ ان يكون اصله اتخذ فابدلوا من التاء الاولى السين كما ابدلوا التاء من السين في ست اذ اصله سدس فلعله نظر الى ذلك والذي ذكره سيبويه احد عشر حرفا ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين وثلاثة من غيرها وهي الدال والطاء والجيم ❋ الثالث يعرف الابدال بالرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما او غلبة فالاول نحو جدف فان فاءه بدل من ثاء جدث لانهم قالوا في الجمع اجداث بالثاء فقط والثاني نحو افلط اي افلت فان طاءه بدل من التاء لان التاء اغلب فيه في الاستعمال وكذا قولهم في لص لصت التاء بدل من الصاد لان جمعه على لصوص اكثر من لصوت فان لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من اصلين نحو ارخ وورخ واكد ووكد لان جميع التصاريف جاءت بهما فليس احدهما بدلا من الاخر وقال ابن الحاجب يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث فان امثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم الثعالي في الثعالب والاراني في الارانب وانشد سيبويه «لها اشارير من لحم تتمره ❋ من الثعالي ووخز من ارانيها» قال ابن جني ويحتمل ان يكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شراعي في شرائع والذي قاله سيبويه اولى ليكون كارانيها وايضا فان ثعالة اسم جنس وجمع اسماء الاجناس ضعيف يعني بقوله اسم جنس علم جنس وبكونه اي البدل فرعا والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل علم ان هذه الواو مبدلة من الالف

هذا مخالف لما قدمه من انه قليل إلّا ان يقال الكثرة في لغة لا تنافي القلة بالنسبة لجميع اللغات (قوله ما لو لم يبدل اوقع في الخطا او مخالفة الاكثر) هذا هو المراد من قولهم كما مر البدل الشائع في التصريف او البدل الضروري (قوله كقولك في سقاءة سقاية) هو مبالغة في سقي المراة ووجه المخالفة هو ما يجيء من ان هاء التانيث اذا لم تبن الكلمة عليها فالاكثر استصحاب الابدال وسيشبع الشارح الكلام فيه في شرح فابدل الهمزة من واو وياء (قوله منها طال الخ) منها ايضا طال جهدي وامنت (قوله لان التاء اغلب فيه في الاستعمال) هذا صريح في انه سمع وكذا في شروح التسهيل فلا يقبل انكار البدر الدماميني له (قوله وقال ابن الحاجب) اي في الشافية (قوله بكثرة اشتقاقه) ليس الاشتقاق في الحرف البدل نفسه كما يقتضيه ظاهر العبارة بل في اللفظ الذي فيه البدل والغرض ان اللفظ المشتق منه اذا اشتمل على حرف ومشتقاته على حرف آخر فذلك دليل على ان الذي في المشتق منه بدل والذي في المشتقات اصلي (قوله استعماله) اي اللفظ الذي فيه البدل (قوله ثم قلب) اي قلبا مكانيا في الجمع فان الياء التي بعد اللام فيه اصلها الالف المتقدمة عليها (قوله اي البدل فرعا) مراده من البدل اللفظ الذي فيه الحرف البدل على قياس ما تقدم وفرعية اللفظ الذي فيه الحرف البدل في مثاله من جهة ان ذلك اللفظ مصغر والمصغر فرع المكبر (قوله والحرف زائد) الواو حالية والمراد من الحرف هنا الحرف الاصلي اي المبدل منه وفي الكلام تقدير اي في الاصل واصالة اللفظ الذي فيه الحرف الزائد في مثاله من جهة ان ذلك اللفظ مكبر والمكبر اصل المصغر ودليل زيادة الحرف الذي هو الالف هنا الذي هو اصلي اي مبدل منه صحبتها لاكثر من اصلين على ما تقدم وحاصل المعنى انه اذا كان

اللفظ

اللفظ الذي فيه الحرف البدل فرعا بكالتصغير والحال ان الحرف الذي في اللفظ الاصل بكالتكبير زائد فذلك الحرف الزائد الذي في اللفظ الاصل اصل مبدل منه والحرف الذي في اللفظ الفرع بدل هذا وقد اعترض هذا بعلقيان تثنية علقى فانه كضويرب تصغير ضارب مع ان ياء علقيان ليست بدلا من الف علقى الزائدة للالحاق لكونها بدلا من الياء واجيب بانه قال سيبويه الف علقى للتانيث ولذا حكم بمنع صرفه (قوله وبكونه فرعا وهو اصل) ظاهره ان الضمير فيه عائد ايضا الى اللفظ الذي فيه البدل وهو فاسد فان الذي فيه الحرف البدل في مثاله الاصل لا الفرع فيجعل عائدا الى مطلق اللفظ لا بذلك القيد ولعله اشار الى هذا بزيادة قوله اي البدل فيما قبل هذا دونه وفرعية اللفظ بكتصغيره وواو وهو للحال ايضا والضمير المنفصل للحرف المبدل منه واصالة ذلك الحرف بمعنى عدم زيادته وحاصل المعنى حينئذ انه اذا كان لفظ فرعا عن لفظ بكالتصغير والحال ان الحرف اصل اي غير زائد في ذلك الفرع فما يقابل ذلك الحرف الاصل في الفرع من الحروف الكائنة في الاصل بكتكبير بدل ومقابله من الفرع مبدل منه هذا وقد اعترض هذا باوائل جمع اول كمويه تصغير ماء فان اوائل فرع اول والهمزة في اوائل غير زائدة مع ان الواو التي في الواحد بمقابلة همزة اوائل ليست بدلا منها بل هي بدل مما في الواحد واجيب بانه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع ان تكون اصلية فيه فالهمزة في اوائل وان كانت غير زائدة فليست باصلية بل منقلبة عن الواو (قوله نحو كساء الخ) الثلاثة الاول للواوي والثانية لليائي وكانت ثلاثة في كل اشارة للمضموم والمكسور والمفتوح (قوله والّا توالى اعلالان) احدهما قلب عين الكلمة من كل الفا والثاني ابدال الواو والياء همزة (قوله هذا الابدال مستصحب الخ) يشير الى ان قول المصنف آخرا منزل على الاخر الحقيقي الذي تنتهي اليه عند عدك حروف الكلمة والحكمي الذي لا يكون كذلك الّا عند قطع النظر عما بعده مما هو مقدر الانفصال كما يشير اليه اطلاق الاخر (قوله نحو بناء وبناءة) كلاهما امثلة مبالغة (قوله اداة) قال في القاموس الاداوة بالكسر المطهرة الجمع اداوى كفتاوى واما هداية بكسر الهاء ايضا فمعروفة (قوله اسق رقاش فانها سقاية) سقاية فيه مثال مبالغة ايضا وهذا مثل يضرب للامر بفعل لمن يكثر من فعل مثله وفي الصحاح يضرب للمحسن اي احسنوا اليه لانه محسن (قوله صلاءة في صلاية) صاده مفتوحة ولامه مخففة قال في القاموس والصلاية ويهمز الجبهة واسم ومدق الطيب (قوله في النسب) انما قيد به لقوله الاتي فلا يجمع فيه بين اعلالين ضرورة انه لو رخم اسم فاعل لا يكون حذف يائه اعلالا حتى يكون عند قلب واوه ياء يجتمع فيه اعلالان فما قيل ليس بقيد لانه اذا رخم غاو اسم فاعل كان حكمه كذلك ليس بشيء تدبر

وبكونه فرعا وهو اصل كمويه فانه تصغير ماء قلما صغر على مويه علم ان الهمزة مبدلة من هاء وبلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بان اصله اراق لانه لو لم يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (فابدل الهمزة من واو ويا * آخرا اثر الف زيد) اي تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل الاولى هذه وهي اذا تطرفت احداهما بعد الف زائدة نحو كساء وسماء ودعاء ونحو بناء وظباء وقضاء بخلاف نحو قاول وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو غزو وظبي لعدم الالف ونحو واو وآين لعدم زيادة الالف لانها اصلية فيهما فلا ابدال والّا توالى اعلالان وهو ممنوع * تنبيهات * الاول تشاركهما في ذلك الالف في نحو حمراء فان اصلها حمرى كسكرى فزيدت الالف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فابدلت الثانية همزة فكان الاحسن ان يقول كما قال في الكافية

من حرف لين آخر بعد الف
مزيد ابدل همزة وذا الف

الثاني هذا الابدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة نحو بناء وبناءة فان كانت هاء التانيث غير عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية واداوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء اي انها لم تبن على مذكر قال في التسهيل وربما صح مع العارضة وابدل مع اللازمة فالاول كقولهم في المثل اسق رقاش فانها سقاية لانه لما كان مثلا والامثال لا تغير اشبه ما بني على هاء التانيث ومنهم من يقول فانها سقاءة بالهمز كحاله في غير المثل والثاني كقولهم صلاءة في صلاية وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التانيث في استصحاب هذا الابدال نحو كساءين ورداءين فان بنيت الكلمة على التثنية امتنع الابدال وذلك كقولهم «عقلته بثنايين وهما طرفا العقال» الثالث قد اورد على الضابط المذكور مثل غاوي في النسب اذا رخمته على لغة من لا ينوي فانك تقول يا غاو بضم الواو من غير ابدال

مع اندراجه في الضابط المذكور وانما لم يبدل لانه قد اعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين اعلالين فلو اتى موضع قوله آخرا بلاما فقال لاما باثر الف زيد لاستقام * الرابع اختلف في كيفية هذا الابدال فقيل ابدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق اهل التصريف ابدل من الواو والياء الف ثم ابدلت الالف همزة وذلك انه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما الا الالف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم الى ذلك انهما في محل التغيير وهو الطرف فقلبا الفا حملا على باب عصا ورحا فالتقى ساكنان فقلبت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف . اه . ثم اشار الى الثانية بقوله (وفي * فاعل ما اعل عينا ذا اقتفي *) اي اتبع ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة اي يجب ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لاسم فاعل اعلت عين فعله نحو قائل وبائع الاصل قاول وبايع فحملا على الفعل في الاعلال بخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين * تنبيهات * الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل او فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال

« صعدة نابتة في جائز * اينما الريح تميلها تمل » وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل الثاني اختلف في هذا الابدال ايضا فقيل ابدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقال الاكثرون بل قلبتا الفا ثم ابدلت الالف همزة كما تقدم في كساء ورداء وكسرت الهمزة على اصل التقاء الساكنين وقال المبرد ادخلت الف فاعل قبل الالف المنقلبة في قال وباع واشباههما فالتقى الفان وهما ساكنان فحركت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة * الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لان قياس الهمزة في ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء واما ابدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على انه لحن وكذلك تصحيح الياء في بائع ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في قاول ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع قال المطرزي نقط الياء من قائل وبائع عامي قال ومر بي في بعض تصانيف ابي الفتح بن جني ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطتين من تحت فقال ابو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته . اه . ثم اشار الى الثالثة بقوله (والمد زيد ثالثا في الواحد * همز يرى في مثل كالقلائد *) اي يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة اذا جمع على مثال مفاعل نحو رعوفة ورعائف وقلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز وسليق وسلائق وشمال وشمائل بخلاف نحو قسورة وقساور لعدم المد وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش ومثوبة ومثاوب لعدم الزيادة وشذ مصائب ومنائر والاصل مصاوب ومناور وقد نطق فيهما بهذا الاصل وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ومكوك لعدم كونه ثالثا ثم اشار الى الرابعة بقوله (كذاك ثاني لينين اكتنفا * مد مفاعل كجمع نيفا *) نيفا نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع واضافه في الكافية للفاعل فقال كجمع شخص نيفا اي يجب ايضا ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف او واوين كاوائل جمع اول او مختلفين كسيائد جمع سيد واصله سيود وصوائد جمع صائد والاصل سياود وصوايد واعلم ان ما اقتضاه اطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما

(قوله مع اندراجه في الضابط المذكور) اي لان الاخر في الضابط المذكور محمول على ما هو آخر حقيقة وهو ما تنتهي اليه عند عدك الحروف الموجودة في الكلمة فقط على ما هو المتبادر او اعم منه وما هو آخر حكما ليشمل نحو بناءة على ما تقدم كما هو ظاهر الاطلاق وحينئذ فما اجيب به من ان الواو في غاو ليست آخرا بل حشوا والحذف عارض ليس على ما ينبغي (قوله لاستقام) اي لم يبق معوجا بتناول غاو المذكور كما هو مقتضى السياق فلا ينافي انه يعوج حينئذ من جهة انه لا يشمل حينئذ نحو علباء مما همزه بدل من ياء مزيدة للالحاق بل نقول لا يرد هذا ايضا عند التعبير باللام لحملها على ما هو اعم من اللام حكما على ما هو مقتضى الاطلاق وهمزة علباء لما كانت مبدلة من ياء في مقابلة اصل وهو سين قرطاس كما مر في ضابط الالحاق صارت لاما حكما فتدبر (قوله وهو البستان) هذا لا يعين ضبطه بالحاء والياء والراء المهملة ولا بالجيم والياء والزاي المعجمة لانه يصلح تفسير الكل نعم الاظهر الضبط الثاني اذ هو الذي الاسعد بالاستشهاد عليه بالبيت وبذكر ما هو بالضبط الاول بعد (قوله وقد نبه عليه في التسهيل) قال فيه وتبدل الهمزة ايضا وجوبا من كل ياء او واو وقعت عينا لما وازن فاعلا او فاعلة من اسم معتز الى فعل معتل العين او اسم لا فعل له (قوله نحو رعوفة) هي صخرة تترك في اسفل البئر اذا احتفرت تكون هناك ليجلس المستقي عليها حين التنقية او تكون على راس البئر يقوم عليها المستقي (قوله ونحو صيرف وعوسج) الاولى اسقاطهما من هذا لخروجهما بقيد المد (قوله ومكوك) هو بوزن تنور كاس يشرب به ومكيال مقدار صاع ونصف (قوله بالمصدر المنون) صحة التمثيل على هذا تتوقف على تقدير

اي

وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع الياء فيقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول كلمة واما اذا اجتمعت اليآن او الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت اليآن او الياء والواو اول كلمة فلا همز نحو يين ويوم اسم موضع واحتج ايضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب اليه الاولان للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في نحو اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو في كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيائق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد وهو من جاد وحكى ابو عثمان عن الاصمعي في جمع عيل عيائل واما ضياون فشاذ مع انه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين والصحيح انه لا يقاس عليه * تنبيهات * الاول فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة او مقدرة فلا ابدال فالاولى نحو طواويس والثانية نحو قوله « وكحل العينين بالعواور » اراد بالعواوير لانه جمع عوار وهو الرمد فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير الموجودة اما الفصل بمدة غير شائعة فلا اثر له ويجب الابدال كقوله « فيها عيائيل اسود ونمر » الاصل عيائل لكنه اشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف لانه جمع عيل واحد العيال قال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد * الثاني لا يختص هذا الابدال بتالي الف الجمع كما اوهمه كلامه بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى في التسهيل وخالف الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته * الثالث حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومنع النقط ما سبق في قائل وبائع ثم اشار الى تقييد ما اطلقه من الحكم في الهمز المبدل مما بعد الف مفاعل في النوعين المذكورين اعني ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل بقوله (وافتح ورد الهمز يا فيما اعل * لاما) فالالف واللام في الهمز للعهد اي يجب في هذين النوعين اذا اعتلت لامهما ان يخففا بابدال كسرة الهمزة فتحة ثم بابدالها ياء فيما لامه

اي كالجمع الحاصل بجمعك نيفا (قوله نظيرا) اي في مطلق ابدال احد الواوين همزا وان كان في المنظر به المبدل الهمز الاول وفي المنظر به الهمز الثاني (قوله وهو اجتماع الواوين اول الكلمة) اي كما في وواصل حيث يقال فيه اواصل كما سياتي في قول المصنف وهمزا اول الواوين رد (قوله واما اذا اجتمعت اليآن او الياء والواو فلا ابدال) اي لا يجوز لك ان تبدل فيما اذا اجتمع لك يآن او واو وياء فيما يناظر باب مفاعل لا في نفس جزئيات باب مفاعل لانه اذا التقت اليآن او الواو والياء اول كلمة من كلماتهم المناظرة للباب المذكور فلا همز عندهم اي لم يبدلوا الياء او الواو همزة نحو يوم ويين الخ وبهذا التقرير يكون لا تكرار في العبارة تدبر (قوله اسم موضع) مربوط بيين (قوله فلان الابدال الخ) حاصله ان ابدال احدى الواوين في اوائل ليس لمزيد الثقل فيهما على الياءين ولا لكونه له فيه نظير كما زعم الاخفش بل لامر آخر وهو الحمل على كساء ورداء الخ (قوله فعيلة) صوابه تقديم الياء على العين لانه سيق كسيد والسيقة بتشديد الياء ما استاقه العدو من الدواب (قوله اتصال المد) المراد من المد حرف اللين الذي يليه اطلقه عليه مجازا لعلاقة المجاورة (قوله وكحل العينين الخ) كحل كضرب (قوله جمع عوار) ضبط بتشديد الواو (قوله لانه جمع عيل) اي بتشديد الياء (قوله كما اوهمه كلامه) حيث كان الاعتراض بمجرد الايهام فمن دفعه بقوله قد يقال مراده موازن مفاعل في مجرد الحروف والهيئة فيشمل المفرد والمثال لا يخصص لم يصب (قوله وعليه مشى في التسهيل) قال فيه ولا يختص هذا الاعلال بواوين في جمع خلافا للاخفش (قوله ما اطلقه من الحكم في المسالتين) حاصله انه

همزة او واو او ياء ولم تسلم في الواحد فالنوع الاول مثال ما لامه همزة منه خطيئة وخطايا ومثال ما لامه ياء منه هدية وهدايا ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحد مطية ومطايا فاصل خطايا خطايئ بياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء همزة على حد الابدال في صحائف فصار خطائئ بهمزتين ثم ابدلت الثانية ياء لما سياتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة ثم فتحت الاولى تخفيفا ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف فاجتمع شبه ثلاث الفات فابدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة اعمال واصل هدايا هدايي بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام هدية ثم ابدلت الاولى همزة كما في صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الياء الفا ثم قلبت الهمزة ياء فصار هدايا بعد اربعة اعمال واصل مطايا مطايو لان اصل مفرده وهو مطية مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر ابدلت الواو ياء وادغمت الياء فيها على حد ما فعل بسيد وميت فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في الغازي والداعي ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف ثم ابدلت الكسرة فتحة ثم الياء الفا ثم الهمزة ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال وان كانت الهمزة اصلية سلمت نحو المرآة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد فان المرآة مفعلة من الروية فلا تغير في الجمع وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالاصلي مسلك العارض كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الاصلي في قوله

« فما برحت اقدامنا في مكاننا * ثلاثتنا حتى ازيروا المنائيا » وقول بعض العرب اللهم اغفرلي خطائئ بهمزتين والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا اصله زوائي بابدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زوائي ثم قلبت الياء الفا فصار زواءا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا * تنبيه * ادرج الناظم هنا الهمزة في حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ولكنه غاير بينهما في التسهيل وفي الهمزة ثلاثة اقوال احدها حرف صحيح والثاني حرف علة واليه ذهب الفارسي والثالث انها شبيهة بحرف العلة . اه . واشار بقوله (وفي مثل هراوة جعل * واوا) الى ان المجموع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا لم تعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه واو فيقال هراوى والاصل هرائو بقلب الف هراوة همزة ثم هرائي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم خففت بالفتح فصار هراءي ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكرهوا الفين بينهما همزة لما سبق فابدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت في واحده رابعة بعد الف فقصد تشاكل الجمع لواحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال * تنبيهات * الاول انما ترد الهمزة ياء فيما اعل لاما من الجمع المذكور اذا كانت عارضة كما رايت فان كانت اصلية سلمت * الثاني شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء وذلك قولهم في هدايا هداوى وفيما لامه واو اعلت في الواحد وذلك قولهم في مطايا مطاوى وقاس الاخفش على هداوى وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة * الثالث مذهب الكوفيين ان هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد واعلت في مطايا كما اعلت في المفرد وهدايا على وزن الاصل واما خطايا فجاء على خطية بالابدال والادغام على وزن هدية وذهب البصريون الى انها فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله حتى ازيروا المنائيا واما ما نقل عن الخليل من ان خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لان الالف عندهم للتانيث وعنده بدل من المدة الموخرة وذلك لانه يقول ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع

بين ان الواو والياء يبدلان همزة في المسالتين السابقتين واطلق ذلك فلم يقيده لا بكونه يدوم ولا بكونه لا يدوم ثم رجع هنا له وقيده بكونه لا يدوم اذا كان في محل اللام (قوله همزة او واوا او ياء) هذا الادراج للهمزة في حروف العلة هو الذي دعاه لعقد التنبيه الاتي (قوله ولم تسلم في الواحد) قيد في الواو فقط ومحترزه مسالة هراوة (قوله وان كانت الهمزة اصلية الخ) كذا في بعض النسخ وليس بصواب انما الصواب ذكره بعد قوله في شرح البيت الاتي اذا كانت عارضة كما رايت فيذكر الكل هناك او هنا وهو الاولى (قوله بهمزتين) اي مكسورتين وكسر الثانية لاجل ياء المتكلم (قوله اصله زوائي) اي الاصل الثاني بدليل قوله بابدال الخ (قوله الى ان المجموع) اشار به الى ان قول المصنف مثل هراوة على حذف مضاف اي مثل جمع هراوة (قوله لما سبق) اي من اجتماع شبه ثلاث الفات (قوله وهدايا على وزن الاصل) مبتدا وخبر اي صحة الياء في هدايا كما صحت في المفرد والتعبير بما ذكره دون ما قلناه مع انه الانسب بما قبله محض تفنن (قوله الى انها فعائل) مقتضى كلامه السابق وكلام المصنف وكلام التسهيل ان يقول مفاعل لكن الحق ما هنا ان كان مراده خطايا وما بعده (قوله للتانيث) اي زيدت لتدل على انها جمع لمونث (قوله وذلك الخ) اي بيان كونها عنده بدلا من المدة الموخرة وحاصل المذهبين ان الخليل يقول ان خطيئة قد اشتملت على مدة وهي الياء الزائدة وعلى همزة وهي لام الكلمة فاذا اريد الجمع تقدم الهمزة التي كانت متاخرة عن الياء التي كانت متقدمة فيصير خطائي بهمزة فياء ثم يعل كما تقدم ومن جملة اعلاله فتح الهمزة فصار فعالى ولا يصنع ما يصنعه الجمهور من عدم ذلك التقديم والتاخير وابدال ياء خطيئة همزة في

الجمع

الجمع فرارا من لزوم اجتماع همزتين فيه حتى يكون وزنه فعائل واما الكوفيون فيقولون ان ياء خطايا بدل من الهمزة التي هي لام الكلمة في خطيئة واما الالف بعده فليست الّا مزيدة للدلالة على انه جمع مونث لا انها بدل من الياء التي كانت في المفرد زائدة قبل الهمزة فلا جرم يكون وزنها فعالى فقد انفق القولان حكما حيث قالا بوزن واحد واختلفا ماخذا واعلم ان مناط الخلاف بين الكوفيين والخليل وبين البصريين هوكون الف خطايا موازنة باللام او لا واما انكسار ما قبل الالف او فتحه فغير منظور اليه لان البصريين يرجعون الى فتحة بعد قطعا كغيرهم وان كانوا لما يذكرون الموزون به يذكرونه مكسور ما قبل الاخر (قوله بتقديم الهمزة الخ) باوه للتصوير (قوله فان الضمة التي قبلها الخ) رد بانه يفيد ان الضمة اذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس ذلك بلازم كما يشهد له ما تقدم في الثانية ولعله لذلك عدل عنه المصنف وعلل الجواز بالوجه الاتي قريبا (قوله بالالف المنقلبة) اي التي صارت واوا في نحو ووفي الاشد (قوله ودخل صورتان) اي لان شرط ان لا تكون الثانية مدة غير اصلية صادق بان لا تكون مدة اصلا او كانت مدة اصلية (قوله والاصل وواصل وواق) هذه الاصالة بالنسبة لما نحن فيه والّا فالاصل الاصيل في وواق وواقي فيفعل به ما فعل بقاض (قوله من التضعيف) اي الاصلي فلا ترد الصور الثلاثة الاول (قوله ان في كلام المصنف امورا الخ) مثل هذه الامور لا ينبغي ان يعترض بها على متن سيما وهو نظم ضيق (قوله قصر المستثنى الخ) المستثنى على حقيقته لا بمعنى الاستثناء وهو الواقع بعد الّا وهو مقصور من حيث عموم كونه مستثنى على النحو المذكور المخصوص المبين بما مدته الخ (قوله يوهم ايضا ان المستثنى) الوهم انما يسرع الى الامور الظاهرة وليس هذا منها لانه مخرج من الرد المامور به والامر للوجوب حقيقة والمخرج من الوجوب اعم من المنع والاعم لا اشعار له باخص معين (قوله ليس صريحا الخ) هو ظاهر في الوجوب كما قررنا فان اراد بالصراحة الظهور منع النفي وان اراد بها غير ذلك منع الاحتياج اليه في دلالة الالفاظ (قوله فلو قال واوا وهمزا الخ) واوا مفعول ثان لجعل في البيت السابق والواو بعده للعطف عطفت شيئين على شيئين عطفت بدء على الضمير في جعل وهمزا على واوا وواوي مضاف اليه

همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يعل كما تقدم . اه . (وهمزا اول الواوين رد * في بدء غير شبه ووفي الاشد *) اي هذه مسالة خامسة اختصت بها الواو يعني ان كل كلمة اجتمع في اولها واوان فان اولاهما يجب ابدالها همزة بشرط ان لا تكون الثانية منهما مدة غير اصلية فخرج اربع صور * الاولى ان تكون الثانية مدة بدلا من الف فاعل نحو ووفي الاشد ووري عنهما * والثانية ان تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوولى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاول افعل تفضيل من وال اذا لجا * والثالثة ان تكون عارضة كان تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده الى ما لم يسم فاعله * والرابعة ان تكون زائدة كان تبني من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الاربع لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخالف قوم في الرابعة فاوجبوا الابدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فان الضمة التي قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صورتان يجب فيهما الابدال الاولى ان تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الاولى انثى الاول اول والاصل وول وقولك في جمع واصلة وواقية اواصل واواق والاصل وواصل وواق بواوين اولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من الف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو اويصل واويق وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت اوعد والاصل ووعد والثانية ان تكون مدة اصلية نحو الاولى انثى الاول اصلها وولي بواوين اولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة وانما وجب الابدال حينئذ كراهة ما لا يكون في اول الكلمة من التضعيف الّا نادرا كددن وخرج بتقييده بالبدء نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى * تنبيهات * الاول ظهر ان في كلام المصنف امورا احدها انه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفي مما مدته زائدة بدل من الف فاعل وان ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الابدال وليس كذلك كما عرفت ثانيها انه يوهم ايضا ان المستثنى ممتنع الابدال وليس كذلك لما عرفت ان الصور الاربع المخرجة يجوز فيها الابدال ثالثها ان كلامه ليس صريحا في وجوب الابدال فيما يجب فيه مما سبق فلو قال

واوا وهمزا بدء واوي مبدا   حتما سوى ما الثاني طارمدا

لخاص من ذلك كله لما عرفت * الثاني زاد في التسهيل لوجوب الابدال شرط آخر وهو ان لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة مثال ذلك ان تبني افعوعل من الواي فتقول اياواي والاصل اواواي فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى اصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة الى ووای فقد اجتمع واوان اول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو فصار ووا جاز الوجهان وفاقا للفارسي قيل وذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية ام لا * الثالث بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة اشياء احدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق ثانيها الياء المكسورة بين الف وياء مشددة ثالثها الواو المكسورة المصدرة رابعها وخامسها الهاء والعين وقد ذكرهاتين في التسهيل وانما لم يذكر هذه الخمسة هنا لان ابدال الهمزة منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو اجوه جمع وجه وادور جمع دار وانور جمع نار الاصل وجوه وادور وانور ونحو سووق جمع ساق وغوور مصدر غار الماء يغور غورا وغوورا وليس القلب في هذا لاجتماع واوين لان الثانية مدة زائدة والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسياق الكلام عليهما وبكون الضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو اشتروا الضلالة ولا تنسوا الفضل والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فانه لا يبدل فيه والاحتراز بالقيد الاخير

ومبدا كذلك وحتما مفعول مطلق اي جعلا حتما وسوى اداة استثناء وما مضاف اليه والثاني مبتدا خبره طار وفيه ضمير فاعل هو رابط الصلة ومدا تمييز محول عن الفاعل والاصل طار مده (قوله لخاص من ذلك) فيه ان كلام المصنف ان سلم ان فيه ما ذكر لكنه مع ذلك يفهم سامعه منه المعنى ولا كذلك بيته فانه لفرط عقادته لا يفهم معناه الا بكلفة تامة (قوله زاد في التسهيل لوجوب الابدال الخ) قال فيه ومن اول واوين صدرتا وليست الثانية مدة غير اصلية ولا مبدلة من همزة فان عرض اتصالهما بحذف همزة فاصلة فوجهان (قوله فتقول اياواي) بهمزة مكسورة فياء ساكنة فهمزة مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فالف يدل على هذا قوله فقلبت الواو الخ وقوله وقلبت الخ (قوله فاذا نقلت الخ) اي بعد ان قلت ما ذكر فهو عطف على فتقول (قوله الهمزة الاولى) اي من الهمزتين الاصليتين لا همزة الاصل بدليل قوله قبلها (قوله موجب قلبها) هو وقوعها ساكنة اثر كسرة (قوله فتصير الكلمة الى ووای) لا تصير الكلمة الى ذلك الا بعد عمل آخر وهو حذف تلك الهمزة التي نقلت حركتها فكان عليه ان ينبه عليه (قوله ولكن يجوز الوجهان) اي ابقاء الواو الاولى وابدالها همزة (قوله وكذلك لو نقلت) اي بعد الصيرورة السابقة واطلاق الثانية على الهمزة حينئذ بالنظر لما كانت عليه الكلمة والا فليس الان الا همزة واحدة (قوله فصار ووا) لا تصير الكلمة الى ذلك ايضا الا بعد حذف الهمزة التي نقلت حركتها فكان عليه ان يذكره (قوله وقد ذكرهاتين في التسهيل) قال فيه وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق وكذا كل ياء مكسورة بين الف وياء مشددة (قوله وليس القلب في هذا لاجتماع واوين) اي حتى يكون من الابدال الواجب المشار اليه ببيت الناظم لان الثانية مدة زائدة في هذا وقد تقدم انه يشترط في ذلك ان لا تكون الثانية مدة زائدة ولا يرد ان الهمزتين ايضا ليسا في الاول لان الاقتصار في الحكم المعلل بكل من علتين على علة واحدة كافية في ذلك الحكم لا يضر ومن غفل عن هذا قال هذا لا ينافي جواز الابدال لما تقدم من انه يجوز اذا كانت الثانية مدة واما ما قيل الصواب التعليل بانهما ليسا في المبدا فليس بصواب لان كونهما في المبدا تقدم انه شرط في الوجوب فلا ينافي كونهما في غير المبدا الا الوجوب

من نحو اواصل واواق فان ذلك واجب كما مر واما ابدالها من الياء المذكورة فنحو رائي وغائي في النسب الى راية وغاية لاصل رايي وغايي بثلاث ياآت فخفف بقلب الاولى همزة واما ابدالها من الواو المكسورة المصدرة فنحو اشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرا ابي وابن جبير والثقفي من اعاء اخيه وراى ابو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب لان المكسورة اخف من المضمومة فلم تقلب في كل موضع والوسط ابعد من التغيير واما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلّا ما شذ من قولهم امراة اناة والاصل وناة لانه من الونية وهو البطء قال ابن السراج واسماء اسم امراة لانه في الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد اصله وحد من الوحدة بخلاف احد في ما جاءني احد فقيل همزته اصلية لانه ليس بمعنى الوحدة واما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقليل فمن ابدالها من الهاء قولهم ماء والاصل ماه واصل ماه موه بدليل امواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا واعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذلك ايضا قولهم ال فعلت والّا فعلت بمعنى هل فعلت وهلا فعلت ومن ابدالها من العين قوله

وماج ساعات ملا الوديق　اباب بحر ضاحك هروق

فاصل اباب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وانما هو فعال من اب اذا تهيا لان البحر يتهيا للارتجاج فالهمزة على هذا اصل ومما شذ ابدالها من الالف في قولهم دأبة وشأبة وابياضّ وما روي عن العجاج من همزة العألم والخأتم وابدالها من الياء في قولهم قطع الله اديه اي يديه يريد يده فردت اللام وابدلت الياء همزة وقالوا في اسنانه الل اي يلل واليلل قصر الاسنان وقيل احديدابها الى داخل الفم يقال رجل ايل وامراة يلاء وهمز بعضهم الشيمة وهي الخلقة وكذلك رئبال وهو الاسد انتهى (ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن كآثر وائتمن *) اي اذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة احوال ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وان يتحركا معا واما الرابع وهو ان يسكنا معا فمتعذر فان تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب في غير ندور ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو آثرت اوثر ايثارا الاصل اأثرت اوثر ائثارا ومن الابدال الفا بعد الفتحة قول عائشة رضي الله عنها وكان يامرني ان آتزر بهمزة فالف وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بالف وتاء مشددة وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما وانما وجب الابدال لعسر النطق بهما وخص بالثانية لان افراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم ائلافهم رحلة الشتاء والصيف بتحقيق الهمزتين والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو اؤتمن زيد ام لا وانت فعلت هذا وائتمر بكر ام لا فانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز فيه التحقيق والابدال فتقول اوتمن زيد ام لا واانت فعلت وايتمر بكر ام لا لان همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها اول كلمة اخرى واما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة فتقريب على المتعلمين وان سكنت الاولى

لا الجواز (قوله من نحو اواصل واواق) اي اذا صغرا وقيل اويصل واويق فان ذلك واجب كما مر اي في قوله السابق كما تبدل في التصغير في نحو اويصل واويق فاندفع ما قيل هذا سهو لان الكلام في الواو المضمومة لا المفتوحة (قوله اسم امراة) محترزه اسماء جمع اسم (قوله قطع الله اديه) هو بهمزة مفتوحة فدال مهملة ساكنة فياء مثناة تحتية مفتوحة فضمير غيبة لا بفتح الدال وسكون الياء التحتية (قوله بل يجوز فيه التحقيق والابدال) المراد من الابدال ابدال الهمزة من جنس حركة ما قبلها اذ هو المتكلم فيه كما صرح به قبل وحينئذ فقوله بعد هذا فتقول اويتمن زيد وانت فعلت وايتمر بكر . ان كان الاول بهمزة مفتوحة استفهامية فواو مبدلة من همزة مضمومة فهمزة محققة ساكنة على ما هو قياس الهمزة المضمومة الثانية من همزتين متحركتين المشار اليه فيما سياتي بقوله وما يضم واوا اصر . والثاني بهمزة مفتوحة استفهامية فواو مبدلة من همزة مفتوحة على ما هو قياس الهمزة الثانية المفتوحة من همزتين متحركتين المشار اليه فيما سياتي بقوله ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا . والثالث بهمزة مفتوحة استفهامية فياء مبدلة من همزة مكسورة فهمزة محققة ساكنة على ما هو قياس الهمزة الثانية المكسورة من همزتين متحركتين المشار اليه فيما سياتي بقوله ذو الكسر مطلقا كذا . فيرد ان هذا الابدال وان كان جاريا على القواعد وموافقا للنسخ في رسم واو بعد همزة الاستفهام من اويتمن زيد ام لا لكنه يخالف رسم اانت بالفين ورسم ايتمر بالفين ايضا ويخالف ما عرف في اانت من ابدال الثانية الفا ويخالف ما الكلام فيه من ابدال الثانية من جنس حركة الاولى . وان كان الاول بهمزة مفتوحة استفهامية فالف مبدلة من همزة فهمزة محققة ساكنة . والثاني بهمزة استفهام

وتحركت الثانية فان كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية نحو سآل ولآل
ورآس ولم يذكر هذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا في موضع اللام فسياتي الكلام
عليهما عند قوله ما لم يكن لفظا اتم وان تحركتا معا فاما ان يكون ثانيهما في موضع
اللام او لا فهذان ضربان فاما الاول فسياتي بيانه واما الثاني فله تسعة انواع لان
الثانية اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى
ايضا اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فثلاثة في ثلاثة بتسعة وقد اخذ في بيان
ذلك بقوله (ان يفتح) اي ثاني الهمزتين (اثر ضم او فتح قلب * واوا) فهذان
اثنان من التسعة الاول نحو اويدم تصغير آدم والثاني نحو اوادم جمعه والاصل أُأَيدم
واادم بهمزتين فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من الف كما في ضارب وضويرب
وضوارب لان المقتضي لابدال همزته الفا زال في التصغير والجمع وذهب المازني الى
ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فيقول في افعل التفضيل من ان زيد اين من عمرو
ويقول الواو في اوادم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور
يقولون هو اون من عمرو (وياء اثر كسر ينقلب * ثاني الهمزتين المفتوح ثانيهما
(ذو الكسر مطلقا كذا) اي ينقلب ياء سواء كان اثر فتح او كسر او ضم فهذه اربعة
انواع مثال الاول ان تبني من ام مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ائمم
بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها لتتمكن من ادغامها
في الميم الثانية فيصير ائم ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ومثال الثاني
والثالث والرابع ان تبني من ام مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء فيهن
مكسورة وتفعل ما سبق فتصير الكلمة ايم وايم وايم واما قراءة ابن عامر والكوفيين ائمة
بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز (وما يضم * من ثاني الهمزين المذكورين
(واوا اصر) سواء كان الاول مفتوحا او مكسورا او مضموما فهذه ثلاثة انواع بقية التسعة
المذكورة امثلة ذلك اوب جمع اب وهو المرعى وان تبني من ام مثل اصبع بكسر الهمزة
وضم الباء او مثل ابلم فتقول اوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة واوم بهمزة وواو مضمومتين
واصل الاول اابب على وزن افلس واصل الثاني والثالث ائمم واومم فنقلوا فيهن ثم
ابدلوا الهمزة واوا وادغموا احد المثلين في الاخر * تنبيه * خالف الاخفش في نوعين
من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فابدلها واوا والمضمومة بعد كسر فابدلها ياء
والصحيح ما تقدم . اه . ثم اشار الى الضرب الاول من ضربي اجتماع الهمزتين
المتحركتين وهو ان يكون ثانيهما في موضع اللام بقوله (ما لم يكن) اي ثاني الهمزتين
(لفظا اتم *) اتم فعل ماض ولفظا اما مفعول به مقدم والجملة خبر يكن او خبر يكن
ومفعول اتم محذوف اي اتم الكلمة اي كان آخرها والجملة نعت للفظا (فذاك ياء مطلقا جا)
اي سواء كان اثر فتح او كسر او ضم او سكون امثلة ذلك ان تبني من قرا مثل جعفر
وزبرج وبرثن وقمطر فتقول في الاول قرأى على وزن سلمى والاصل قرأأ فابدلت
الهمزة الاخيرة ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في الثاني قرئ على
وزن هند والاصل قرئئ ابدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم اعل اعلال قاض وتقول في الثالث
قرئ على وزن جمل والاصل قرؤؤ ابدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم اعل اعلال ايد

مفتوحة فالف مبدلة من همزة . والثالث كالاول .
فيرد ان هذا الابدال وان كان موافقا لما الكلام
فيه من ابدال الثانية من جنس حركة الاولى
وموافقا للنسخ في رسم الايتمر بهمزة فالف ورسم
الانت بالفين وموافقا لما عرف في الانث من
ابدال الثانية الفا لكنه يخالف رسم اويتمن
على ما عرف ويخالف القواعد في ابدال ثاني
الهمزتين المتحركتين . نعم يصح ان يكون احترازا
عن قولك البطو ائتلفه زيد فانه اذا سقطت
همزة الوصل في الدرج فيجوز ان تبدل الهمزة بعد
من ائتلف من جنس الضمة قبلها ويمكن ان
يقرر ذلك في ايتمن زيد وايتمر زيد بان يقال
سقطت الهمزة الوصلية وابدلت الهمزة التي
بعدها الساكنة من جنس حركة همزة الاستفهام
لكن هذا لا يريده الشارح لان رسمه لا يساعده
وايضا لو كان كذلك لما ذكر معه الانث الا ان
يقال انه يعتبر الابدال فيه بعد تسكين الهمزة
الثانية واما صاحب التسهيل فلم يشترط الكون
في كلمة وانما اشترط الاتصال محترزا به عن
نحو اباي بوزن قمطر وهذه عبارته فصل تبدل
الهمزة الساكنة دون ندور بعد همزة متحركة
متصلة مدة تجانس الحركة الى هنا كلامه ومن
هنا تعلم ان من قال وانت فعلت بابدال همزة
انت ياء لا واوا خلافا لما في الحواشي وهم (قوله
نحو سآل ولآل ورآس) الاول كثير السوال والثاني
بياع اللولو والثالث بياع الرؤوس (قوله في
موضع اللام) اما كونها في موضع الفاء فيلزمه
الابتداء بالساكن (قوله لان المقتضي لابدال
همزته الفا) هذا المقتضي هو وقوعها ساكنة اثر
فتحة (قوله مثل خاتم) اي مما الفه ليست
مبدلة من همزة (قوله مثل ابلم) هو سعف
الدوم (قوله من ضربي اجتماع الهمزتين
المتحركتين) التقييد بالمتحركتين لا يناسب السابق

وهو قوله وان كانتا في موضع اللام فسياتي الكلام عليهما ولا اللاحق وهو قوله الاني سواء كان اثر فتح او كسر او ضم او سكون ومن قال على قوله او سكون كان الاولى اسقاطه لان الكلام في المتحركتين وان كان الحكم كذلك فما جاء على ما ينبغي (قوله اي سكنت الياء الخ) هو تفسير لاعلال ايد نبه به على انه غير اعلال قاض (قوله وسلمت) لم يدغموا هنا لان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هووي كما تقدم (قوله وانما ابدلت الهمزة الاخيرة الخ) هو مربوط بقول المصنف فذاك ياء مطلقا جا وبكلامه هو عليه على انه جواب عن سوال ينشا منه تقديره لما ابدلت الهمزة الاخيرة ياء في الصور كلها ولم تبدل هنا فاجاب بقوله وانما الخ (قوله لو كانت اصلية ووليت الخ) اي في غير ما نحن بصدده بدليل قوله بعد فيما نحن بصدده (قوله لقلبت ياء ثالثة) مثاله فيما اذا وليت كسرة رضي اصله رضو وسيجيء في قوله بواو ذا افعلا في آخر ومثاله فيما اذا وليت ضمة يا ثمي في ترخيم يا ثمود على يا ثمو كما تقدم في الترخيم (قوله وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة) مثاله المعطيان اصله المعطوان وسياتي في قول المصنف والواو لاما بعد فتح يا انقلب (قوله فيما نحن بصدده) اي مما عدا صورة السكون (قوله لابدلت بعد ذلك ياء) وجه الملازمة ما اشار اليه الكلام السابق وحاصله ان الواو المبدلة من الهمزة حينئذ في موازن جعفر رابعة بعد فتحة وتقدم ان الواو اذا كانت كذلك تبدل ياء والواو المبدلة من الهمزة في موازن زبرج موالية لكسرة وفي موازن برثن موالية لضمة وتقدم ان الواو اذا كانت كذلك تبدل ياء (قوله تشبيها لهمزة المتكلم الخ) مربوط بقوله بالتحقيق (قوله لمعاقبتها الخ) الصواب قرنه بالواو ليكون تعليلا ثانيا للتحقيق وحاصله ان الهمزة الثانية لما كانت تحقق مع النون والتاء والياء في نوم وتوم ويوم حققت ايضا مع الهمزة في اوم ولم يعلل الابدال لان وجهه ظاهر من قوله ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا (قوله وابدلت الثانية الخ) اي من جنس حركة ما قبلها (قوله نحو آا وآاة) المعطوف عليه بهمزتين متحركتين بينهما الف والمعطوف كذلك بزيادة هاء تانيث (قوله وتلا ومعموله في موضع نصب) اراد من المعمول الفاعل لا المفعول كما قد يتوهم لظهور انه لا دخل له في المحل في مثل هذا (قوله اي يجب) اخذ هذا من الامر لكونه للوجوب

اي سكنت الياء وابدلت الضمة قبلها كسرة فهذا والذي قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا وتعود له الياء في النصب فيقال رايت قرئيا وقرئيا وتقول في الرابع قراي والاصل قراا بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها وانما ابدلت الهمزة الاخيرة ياء ولم تبدل واوا قال في شرح الكافية لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (واوم * ونحوه) مما اول همزتيه للمضارعة (وجهين في ثانيه ام *) اي اقصد وهما الابدال والتحقيق فتقول في مضارع ام وان اوم واين بالابدال واوم وائن بالتحقيق تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام نحو اانذرتهم لمعاقبتها النون والتاء والياء * تنبيهات * الاول قد فهم من هذا ان الابدال فيما اول همزتيه لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق * الثاني لو توالى اكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وابدلت الثانية والرابعة مثاله لو بنيت من الهمزة مثل اترجة قلت اواواة والاصل ااااة * الثالث لا تاثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آا وآاة . اه . (وياء اقلب الفا كسرا تلا * او ياء تصغير) الفا مفعول اول باقلب وياء مفعول ثان قدم وكسرا مفعول بتلا وياء تصغير عطف عليه وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لالف والتقدير اقلب الفا تلا كسرا او تلا ياء تصغير ياء اي يجب قلب الالف ياء في موضعين الاول ان يعرض كسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير وفي تصغيرهما مصيبيح ودنينير والثاني ان يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غزيل (بواو ذا) القلب (افعلا * في آخر) اي تفعل بالواو الواقعة آخرا ما تفعل بالالف من قلبها ياء اذا عرض قبلها كسرة او ياء التصغير فالاول نحو رضي وغزي وقوي وغاز اصلهن رضو وغزو وقوو وغازو لانهن من الرضوان والغزو والقوة

فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وكونها آخرا لانها بالتاخير تتعرض لسكون الوقف واذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تتاثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج إلّا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط كما سياتي بيانه والثاني كقولك في تصغير جروجري والاصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء * تنبيه * هذا الثاني ليس بمقصود من قوله بواو ذا افعلا في آخر انما المقصود التنبيه على الاول لان قلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سياتي بيانه في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة او ياء تصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة فلو قال

« باثر يا التصغير اوكسر الف * تقلب يا والواو ان كسرا ردف »

في آخر لطابق كلامه في التسهيل . اهـ . (او قبل تا التانيث او * زيادتي فعلان) اي نحو شجية واكسية وغازية وعريقية تصغير عرقوة لاصل شجوة واكسوة وغازوة وعريقوة ونحو غزيان وشجيان من الغزو والشجو والاصل غزوان وشجوان فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لان كلا من تاء التانيث وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلها آخر في التقدير فعومل معاملة الاخر حقيقة وشذ تصحيحا من الاول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء ومن الثاني اعلالا قولهم رجل عليان مثل عطشان من علوت وناقة عليان وقولهم صبيان بضم الصاد واما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل امره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين ثم اشار الى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله (وذا) اي الاعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (ايضا رووا * في مصدر) الفعل (المعتل عينا) اذا كان بعدها الف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لانتفاء المصدرية ونحو لاوذ لواذا وجاور جوارا لصحة عين الفعل وحال حولا وعاد المريض عودا لعدم الالف والاصل صوام وقوام وانقواد واعتواد لكن لما اعلت عينه في الفعل استثقل بقاوها في المصدر فعلوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فاعلت بقلبها ياءً حملا للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا اي نفر ولا نظير له وكان الاحسن ان يقول المعل عينا لان لاوذ يطلق عليه معتل العين اذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وان لم يعل وقد اشار الى الشرط الاخير بقوله (والفعل * منه صحيح غالبا نحو الحول *) يعني ان كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على ان اعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال . اهـ .

(١) قوله ظاهر الخ لا وجود لها في الشرح تامل

حقيقة (قوله ظاهر (١) الصنيع انه بالبناء للفاعل) والحق انه لا يصح إلّا بالبناء للمفعول وإلّا لانقلبت واوه الفا لا ياءً (قوله فقلبت الواو ياء) آثروه في قوي على الادغام لاخفيته (قوله لانها بالتاخير تتعرض الخ) خلاصته جواب وسوال حاصل الثاني ان قلب الواو هنا ياء مخالف للقاعدة لانها كل واو ساكنة متطرفة اثر كسرة تقلب ياء وحاصل الاول انها ساكنة نظرا لحال الوقف (قوله تعذرت سلامتها) اي لانها تقلب ياء لسكونها اثر كسرة وحاصل دليل القلب المذكور ان الواو انكسر ما قبلها ووقعت آخرا وما كان كذلك تعرض لسكون الوقف وما كان كذلك يجب انقلابه ياء فالواو المنكسر ما قبلها الواقعة آخرا يجب انقلابها ياء وحينئذ تحصل الخفة وهو ظاهر و يتناسب اللفظ بالجمع بين الكسرة والياء دون الواو (قوله ما يعضدها) اراد به وقوع الف بعدها كما في حياض اذ الالف قريبة من الياء (قوله كما سياتي بيانه) اي في شرح قوله وجمع ذي عين الخ (قوله على ما سياتي بيانه في موضعه) اي في قوله ان يسكن السابق من واو و يا (قوله متطرفة) منصوب على الحال من الواو لا نعت لكسرة (قوله باثر يا الخ) الظرف متعلق بمحذوف على انه حال من الف على مذهب سيبويه او من نائب فاعل تقلب و يا التصغير مضاف اليه والف مبتدا مسوغ لتنكيره قصد الجنس والخبر جملة تقلب والواو مبتدا خبره محذوف اي كذلك او عطف على نائب فاعل تقلب والفاصل موجود وكسرا مفعول مقدم لردف والجزاء محذوف للعلم به (قوله ونحو غزيان وشجيان) كقطران يشير الى ان المراد من قول المصنف فعلان جهة زيادة الالف والنون لا خصوص هيئة ما قبلهما ايضا (قوله لاوذ لواذا) اي احتضنه احتضانا

وفي

(قوله وفي تخصيصه بفعال نظر) في هذا النظر نظر فانه ان سلم افادته الاختصاص لا يفيده الّا اضافيا اي بالنسبة لفعل بلا الف حيث رتبه على ما قبله بقوله حق النح وذلك لا ينافي مجيء الاعلال المذكور في الانفعال والافتعال (قوله كما سياتي) اي في قوله والاعلال اولى كالحيل لكن قد يقال اولوية الاعلال قد لا تنافي اغلبية التصحيح (قوله واعلال الباقي لاعلال واحده) مبتدا وخبر واراد من الباقي ما بعد ديار من حيل وقيم (قوله ميتة بالسكون) اي لا حية بالحركة فهو اعم من ان يكون سكونها حي اوميت (قوله وان يكون بعدها فيه الف) قد علمت ان هذا بالنسبة للقسم الاول فقط (قوله نحو خوان النح) الخوان هنا ككتاب وان جاز فيه وزن غراب ايضا ما يوكل عليه الطعام . والسوار كذلك القلب . والصوان كذلك ما يصان فيه الثوب ونحوه . والصوار كذلك القطيع من البقر والرائحة الطيبة والقليل من المسك (قوله وعود وعودة) عود بفتح العين المسن من الابل والشاء (قوله لما اعلت اللام في الجمع) اصل الجمع رواي بوزن كساء فقلبت ياءه همزة كما قلبت واو كساء وكذا تقول في جواء

وفي تخصيصه بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في الانفعال والافتعال كما سبق واحترز بقوله منه اي من المصدر عن فعل من الجمع فان الغالب فيه الاعلال كما سياتي لكن قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا اوجمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة في ان حقها الاعلال وهو يخالف ما هنا من ان الغالب على فعل مصدرا التصحيح ثم اشار الى موضع ثالث تنقلب فيه الواو ياء بقوله (وجمع ذي عين اعل اوسكن * فاحكم بذا الاعلال) اي المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فيه حيث عن *) اي اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة واما شبيهة بالمعل وهي الساكنة وجب قلبها ياء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم لاصل دوار وحول وقوم لانه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع في نحو ديار وكانت في الافراد معلة بقلبها الفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقي لاعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك حاجة وحوج والثانية وشرطها ان يكون بعدها في الجمع الف نحو سوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض لاصل سواط وحواض ورواض لانه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الافراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف لقربها من الياء وصحة اللام لانه اذا صحت اللام قوي اعلال العين فتلخص ان لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط ان يكون جمعا وان تكون الواو في واحده ميتة بالسكون وان يكون قبلها في الجمع كسرة وان يكون بعدها فيه الف وان يكون صحيح اللام فالثلاثة الاول ماخوذة من البيت والرابع ياتي في البيت بعده والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل فخرج بالاول المفرد فانه لا يعل نحو خوان وسوار الّا المصدر وقد تقدم وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار وبالثاني نحو طويل وطوال وشذ قوله

« تبين لي ان القماءة ذلة * وان اعزاء الرجال طيالها » قيل ومنه الصافنات الجياد وقيل انه جمع جيد لا جواد وبالثالث نحو اسواط واحواض وبالرابع ما اشار اليه بقوله (وصححوا فعلة) اي جمعا لعدم الالف فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال في قولهم ثور وثيرة قال المبرد ارادوا ان يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الاقط فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الاقط ثورة وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم ان ثيرة مقصور من فعالة واصله ثيارة كحجارة حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء وقيل حملا على ثيران ليجري الجمع على سنن واحد وبالخامس نحو رواء في جمع ريان واصله رويان لانه لما اعلت اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجتمع اعلالان ومثله جواء جمع جو بالتشديد اصله جواو فلما اعتلت اللام سلمت العين (وفي فعل *) جمعا (وجهان) الاعلال والتصحيح (والاعلال اولى كالحيل *) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة وجاء التصحيح ايضا نحو حاجة وحوج * تنبيهان * الاول اقتضى تعبيره باولى ان التصحيح مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما تقدم فكان اللائق ان يقول « وصححوا فعلة وفي فعل * قد شذ تصحيح فحتم ان يعل » وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل * الثاني انما خالف فعل فعلة لان فعلة لما عدمت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم الى ذلك تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل ثم اشار الى موضع رابع تنقلب فيه الواو ياء بقوله (والواو لاما بعد فتح يا انقلب * كالمعطيان يرضيان) اي اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا لان ماهي فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه وذلك نحو اعطيت اصله اعطوت لانه من عطا يعطو بمعنى اخذ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضي على مضارعه وقد افهم بالتمثيل ان هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان واصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ام في فعل كقولك يرضيان اصله يرضوان لانه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل واما يرضيان المبني للفاعل من الثلاثي المجرد فلقولك في ماضيه رضي * تنبيهان * الاول يستصحب هذا

الاعلال مع هاء التانيث نحو المعطاة ومع تاء التفاعل نحو تغازينا وتداعينا مع ان المضارع
لا كسر قبل آخره قال سيبويه سالت الخليل عن ذلك فاجاب بان الاعلال ثبت قبل
مجيئ التاء في اوله وهو غازينا وداعينا حملا على تغازي وتداعي ثم استصحب معها *
الثاني شذ قولهم في مضارع شاو بمعنى سبق يشايان والقياس يشاوان لانه من الشاو
ولا كسرة قبل الواو فتقلب لاجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه عليه
نعم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشايان حملا على المبني للفاعل واشار بقوله

(ووجب * ابدال واو بعد ضم من الف * ويا كموقن بذا لها اعترف *) اي ابدال
الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسالة واحدة وهي ان ينضم
ما قبلها نحو بويع وضورب وفي التنزيل ما ووري عنهما واما ابدالها من الياء اضم ما
قبلها ففي اربع مسائل الاولى ان تكون ساكنة مفردة اي غير مكررة في غير جمع نحو
موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر لانهما من ايقن وايسر فقلبت الياء واوا لانضمام ما
قبلها وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها فلا تقلب الّا فيما
سياتي بيانه وبالمفردة المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام وبغير
الجمع من ان تكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح

الياء والى هذا اشار بقوله (ويكسر المضموم في جمع كما * يقال هيم عند جمع اهيما *)
اوهيماء فاصل هيم هيم بضم الهاء لانه نظير حمر جمع احمر او حمراء فخفف بابدال ضمة
فائه كسرة لتصح الياء وانما لم تبدل ياوه واوا كما فعل في المفرد لان الجمع اثقل من
المفرد والواو اثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ومثل هيم بيض جمع ابيض او بيضاء *
تنبيهات * الاول سمع في جمع عائط عوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وسمع
عيط على القياس * الثاني سياتي في كلامه ان فعلى وصفا كالكوسى انثى الاكيس يجوز
فيها الوجهان عنده فكان ينبغي ان يضمها الى ما تقدم في الاستثناء من الاصل المذكور *
الثالث حاصل ما ذكره ان الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها اذا كانت في اسم مفرد
غير فعلى الوصف تقلب واوا وتحت ذلك نوعان احدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو
موقن وقد مر والاخر ما الياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول
بيض وفي هذا خلاف فمذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في
الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول
على مذهبهما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ديك عندهما محتملا لان يكون فعلا
وان يكون فعلا ويتعين عنده ان يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على
مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة ان تكون
مفعلة وان تكون مفعلة ويتعين عنده ان تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما باوجه
احدها قول العرب اعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد احمر بين الحمرة
ثانيها قولهم مبيع والاصل مبيوع نقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسياتي
بيانه ثالثها ان العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما ابدلت لاجل
اللام واستدل الاخفش باوجه احدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من ضاف
يضيف اذا اشفق وحذر قال الشاعر « وكنت اذا جاري دعا لمضوفة * اشمر حتى يبلغ الساق مئزري » ثانيها ان المفرد
لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى ان الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو عتي
جمع عات ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتا ثالثها ان الجمع اثقل من المفرد فهو ادعى الى التخفيف وصحح اكثرهم مذهب الخليل
وسيبويه واجابوا عن الاول من ادلة الاخفش بوجهين احدهما ان مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد والاخر ان ابا بكر الزبيدي ذكره في

الاتي إلّا انه واوي (قوله نحو المعطاة) اي
يقدر ان الالف منقلبة عن الياء المنقلبة عن الواو
(قوله على تغازي وتداعي) ضبطا بصيغة المصدر
وبصيغة الفعل المضارع بفتح اوله وضمه (قوله
اما ابدالها من الالف) ففي مسالة واحدة قيل يرد
عليه ما سبق من ابدال الالف واوا في جمع ضاربة
على ضوارب وتصغير ضارب على ضويرب وليس
بشيء اما الصورة الثانية فداخلة في كلام المصنف
والشارح ضرورة واما الصورة الاولى فلا يضر خروجها
كلام الشارح لان المحصور في ذلك ما اشار اليه
المصنف لا ما في نفس الامر يدل على ذلك ما تقدم
وهو واشار بقوله ووجب الخ وما ياتي وهو قوله
ففي اربع مسائل ثم قال والى هذا اشار بقوله
ويكسر الخ ثم قال ثم اشار الى ثلاث مسائل الخ
(قوله نحو هيام) بضم الهاء اشد العطش
(قوله إلّا فيما سياتي بيانه) اي في قول
المصنف وواوا اثر الضم رد اليا الخ (قوله في
المفرد) اي من نحو موقن لا مفرد هذا الجمع
(قوله عائط) هو المراة او الناقة لم تحمل سنين
من غير عقر (قوله باقرار الضمة) اي ابقائها
في الجمع من غير ان تقلب كسرة (قوله ان
يضمها الى ما تقدم) اي ياتي بقوله وان يكن
عينا لفعلى وصفا الخ بعد قوله ويكسر المضموم
الخ من غير ان يفصل بينهما بقوله وواوا اثر الضم
الى قوله صيره وحينئذ لا ينفع ما قيل يجاب بان
ضمها الى ذلك معلوم مما ياتي في قوله وان يكن
عينا لفعلى الخ هذا والمراد من ما تقدم الجمع
المذكور في قوله ويكسر الخ ومن الاصل كون الياء
بعد الضمة تبدل واوا (قوله وظاهر كلام
المصنف موافقته) اي لانه لم يستثنه مع الجمع
الذي استثناه (قوله العيسة) هي البياض الذي
يخالطه شقرة (قوله نحو عتي جمع عات)

بكسر

بكسر العين والتاء اما هو المصدر فبضمهما (قوله قياس معارض للنص) فسر النص بقول العرب اعيس بين العيسة وقولهم مبيع (قوله يقول فيه ابن احمر) هكذا قال ابن هشام قال العيني قائله تميم بن ابي مقبل ونسبه ابن هشام الى خلف ابن احمر وليس بصحيح وفي التصريح تبعا له بل تميم ابن ابي مقبل *

* فصل *

(قوله كتقوى) اصله وقيى ثم صار تقيى كما صار وراثا تراثا ثم صار تقوى بالبدل المذكور وبتوسط القاف لم يبق فيه توالي اعلالين كما هو المحذور والالف للتانيث مانعة من الصرف وفي الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرا على تقوى من الله بالتنوين فجعل الالف للالحاق (قوله وشعيا لموضع) قيل بالشين المعجمة الموضع واما شعيا اسم النبي فهو باعجام اوله واهماله وليس بصواب ففي القاموس في فصل السين من باب الواو والياء سعيا بن امصيا نبي بشر بعيسى والشين لغة وموضع (قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ) قال المصرح بعد ذكر صاحب التوضيح الاعتراض

مختصر العين من ذوات الواو وذكر اضاف اذا اشفق رباعيا ومن روى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بانهما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه . اه . ثم اشار الى ثلاث مسائل اخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها بقوله

(وواوا اثر الضم رد اليا متى * الفي لام فعل او من قبل تا * كتاء بان من رمى كمقدره * كذا اذا كسبعان صيره *) فالاولى من هذه الثلاثة ان تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو وهذا مختص بفعل التعجب فالمعنى ما اقضاه وما ارماه ولم يجئ مثل هذا في فعل متصرف إلّا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهي اذا كان كامل النهية وهو العقل والثانية ان تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كان تبني من الرمي مثل مقدرة فانك تقول مرموة بخلاف نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التاء توانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فابدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ثم طرات التاء لافادة الوحدة وبقي الاعلال بحاله لانها عارضة لا اعتداد بها والثالثة ان تكون لام اسم مختوم بالالف والنون كان تبني من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن احمر

« الا يا ديار الحي بالسبعان * امل عليها بالبلى الملوان » فانك تقول رموان والاصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف (وان تكن) الياء الواقعة اثر ضم (عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم) اي عن العرب (يلفى) اي يوجد كقولهم في انثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى واحترز بقوله وصفا عما اذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدرا لطاب او اسما لشجرة في الجنة تظلها فانه يتعين قلبها واوا واما قراءة فطيبى لهم فشاذ * تنبيه فعلى الواقعة صفة على ضربين احدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها إلّا قسمة ضيزى اي جائرة يقال ضازه حقه يضيزه اذا بخسه وجار عليه ومشية حيكى اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه يحيك اذا حرك منكبيه والاخر غير المحضة وهي الجارية مجرى الاسماء وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مونثات الاطيب والاكيس والاضيق والاخير وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فانهم ذكروا هذا الضرب في باب الاسماء فحكموا له بحكم الاسماء اعني من اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما في طوبى مصدرا وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذي يدل على ان هذا الضرب من الصفات جار مجرى الاسماء ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال افضل وافاضل واكبر واكابر كما يقال في جمع افكل وهي الرعدة افاكل والمصنف ذكره في باب الصفات واجاز فيه الوجهين ونص على انهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الايهام الملاقي لغرضه ان يقول « وان يكن عينا لفعلى افعلا * فذاك بالوجهين عنهم يجتلى »

(فصل)

(من لام فعلى اسما اتى الواو بدل * ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل *) اي اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياءً فان كانت واوا سلمت في الاسم نحو دعوى وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياءً سلمت في الصفة نحو خزيا وصديا مونثا خزيان وصديان وقلبت واوا في الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى فرقا بين الاسم والصفة واوثر الاسم بهذا الاعلال لانه اخف فكان احمل للثقل وانما قال غالبا للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وشعيا لموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية وفي الاحتراز عن هذه نظر اما ريا فالذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين انها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا اي مملوءة طيبا واما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف واما سعيا فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا * تنبيه * ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه واكثر النحويين اعني في كون ابدال الياء واوا في فعلى الاسم مطردا واقرار الياء فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من الياء لفعلي اسما وقال ايضا في بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء في فعلى اسما كالنشوى

والتقوى والعنوى والفتوى والاصل فيهن الياء ثم قال واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فالحقوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى زاعمين ان اصلها الياء والاولى عندي جعل هذه الاواخر من الواو سدا لباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين ان ابدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا وهي ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم وشعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الاصل والتجنب للشذوذ اولى بالقياس عليها هذا كلامه وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة وهذه المسالة خامس مسالة تبدل فيها الياء واوا ثم اشار الى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء

بقوله (بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لا يخفى *)

اي اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا وفي الصفة نحو القصيا تانيث الاقصى فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر

ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق

وقلبت ياء في الصفة نحو انا زينا السماء الدنيا ونحو قولك للمتقين الدرجة العليا واما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وتميم يقولون القصيا على القياس وشذ ايضا الحلوى عند الجميع * تنبيه * ما ذهب اليه الناظم مخالف لما عليه اهل التصريف فانهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة او بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويزعمون ان تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مويد بالدليل وموافق لايمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا . اه . واما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تانيث الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس ان يقال الغزيا كما يقال العليا . اه *

عن الناظم وابنه كذا تعقبوه وتبعهم الموضح لكن قال في الحواشي ظهر لي بعد ان مراده شذوذ الاستعمال فاني رايت بخطه حاشيته هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل . اه . وقال بعض الناظرين الضمير في قول الموضح مراده يعود على الناظم اي مراده بقوله في التسهيل وشذ سعيا وانا اقول خلاصة هذه الكلمات ان الشذوذ الذي اثبته الناظم لسعيا وطغيا وريا لا يكون مضرا به الا لو اراد به الخروج عن القياس اما لو اراد به مجرد القلة في الاستعمال التي لا تنافي المجيء على القياس فلا وهي بعد ذلك ليست صحيحة من وجوه الاول انه لا ينتفع الناظم وابنه بهذا الجواب الا لو لم يقع منهما الا مجرد اطلاق الشذوذ عليها اما حيث اخرجاها بقيد غالبا واعترفا بانها اسماء سلمت على شذوذ بدلالة كلامهما في شرحي الكافية وهذا الكتاب ولا يتصرران باحتمال كون البعض من باب فعلى بضم الفاء والبعض من قبيل الاوصاف وان كانت مع كونها اوصافا موافقة للقياس . الثاني على ما اخذه الموضح من تلك الحواشي من كون الشذوذ بمعنى قلة الاستعمال يرجع كلامه في التسهيل لكلامه في شرح الكافية وذلك لا يناسبه ما نقله عنه الشارح المحقق بقوله وقال في بعض تصانيفه الخ فانه صريح في تباين المسلكين . الثالث ان تفسير ضمير مراده في كلام الموضح في الحواشي بالناظم في التسهيل كما زعم ذلك البعض باطل اذ لم يقل فيه ذلك كما افترى عليه وهاهي عبارته وشذ ابدال الواو من الياء لاما لفعلى اسما وربما فعل ذلك بفعلاء اسما وصفة والاظهر ان مقصوده مراد المصنف في شرح الكافية بقوله وشذ سعيا وطغيا وريا اذ هو الذي وقع فيه التعبير بشذوذ هذه الاشياء الذي هو ملخص الاعتراض القابل لتاويل الشذوذ بحمله على قليل الاستعمال دون الخارج على القياس . الرابع ان قول الناظم في تلك الحاشية لانتفاء السبب ممنوع بقول الجمهور فرقا بين الاسم والصفة واوثر الاسم بهذا الاعلال لانه اخف (قوله والاولى عندي الخ) اي بناء على كون ابدال الواو من الياء في فعلى اسما خارج عن القياس (قوله سدا لباب التكثير من الشذوذ) يريد ان هذه الاربعة الاخيرة ان جعلناها من ذوات الياء نكون اكثرنا من الشواذ وان جعلناها من ذوات الواو نكون قللنا منه وهو الذي ينبغي (قوله كتصحيح حيوة) حيوة بوزن تمرة *

فصل

(قوله وهو نهو عن المنكر) قال المصرح نهو بضم النون والهاء وتشديد الواو ورد بما في بعض شروح الشافية من التصريح بانه مبالغة في النهي عن المنكر فانه ظاهر في انه بفتح النون كضروب مبالغة ضارب (قوله اصل) بفتح الهمزة وضم الصاد وقيل بضم الهمزة وكسر الصاد وقد نسب كل لخط ابن النحاس وصحح الاول بان هذا الفعل لا يتعدى فلا يبنى للمفعول وان كان فيه السناد من حيث كسر صاد متصل وضمها من اصل ولك ان تقول اصله على الثاني اصل بالتشديد فخفف للنظم تامل (قوله الخامس ان يكون اتصالهما اصليا) ماخوذ من قول المصنف متصل اذ يتبادر منه الاصالة في الاتصال اي كونها لفظا او تقديرا واعلم ان الشرط السادس يوخذ من المتن ايضا لان اتصال الفتح يستلزم اتصال الحرف المفتوح ايضا (قوله ويمحون) بفتح الحاء على ما نقل عن الجوهري محاه يمحوه محوا ويمحيه ويمحاه محيا اذا اذهب اثره (قوله لكون ما هو فيه واحدا) اي لكون اللفظ الذي الياء فيه واحدا اي مفردا فيكون خفيفا غير محتاج للاعلال بخلاف الجمع اي ما دل على جماعة فيخفف (قوله فلان واوه في موضع تبدل فيه الالف واوا) اي فاذا قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح

(فصل)

(ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا * فياءً الواو اقلبن مدغما *) اي هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو ان تلتقي هي والياء في كلمة او ما هو في حكم الكلمة كمسلمي والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت اصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طي ولي مصدرا طويت ولويت واصلهما طوي ولوي ويجب التصحيح ان لم يلتقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمي واعد او كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغيور او عارض الذات نحو روية مخفف روية وديوان اذ اصله دوان و بويع اذ واوه بدل من الف بايع او عارض السكون نحو قوي فان اصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم علم * تنبيه * لوجوب الابدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو ان لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل فنحو جدول واسود للحية يجوز في مصغره الاعلال نحو جديل واسيد وهو القياس والتصحيح نحو جديول واسيود حملا للتصغير على التكسير اما اسود صفة فتقول فيه اسيد لا غير لانه لم يجمع على اساود (وشذ معطي غير ما قد رسما *) وذلك ثلاثة اضرب ضرب اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال وحكى بعضهم اطراده على لغة وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون وهو السنور الذكر و يوم ايوم وعوى الكلب عوية ورجاء بن حيوة وضرب ابدلت فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها نحو عوى الكلب عوة وهو نهو عن المنكر ثم اشار الى ابدال الالف من اختيها بقوله (من واو اوياء بتحريك اصل * الفا ابدل بعد فتح متصل *) اي يجب ابدال الواو والياء الفا بشروط احد عشر الاول ان يتحركا فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما والثاني ان تكون حركتهما اصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخففي جيئل وتوام وفي اشتروا الضلالة ولتبلون في اموالكم وانفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث ان ينفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور والرابع ان تكون الفتحة متصلة اي في كلمتيهما ولذلك صحتا في ان عمر وجد يزيد والخامس ان يكون اتصالهما اصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمي قلت فيه غزو ورمي منقوصا ولا تقلب الواو والياء الفا لان اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الالف اذ الاصل غزاوي ورمايي لان علبطا اصله علابط والسادس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا اشار بقوله (ان حرك التالي) اي التابع (وان سكن كف * اعلال غير اللام وهي لا يكف * اعلالها بساكن غير الف * او ياء التشديد فيها قد الف *) ولذلك صحت العين في نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام في نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوي وفتوي واعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها واللام في غزا ودعا ورمى وتلا اذ ليس بعدها الف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا للساكنين وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والاصل عصوون ففعل به ما ذكر وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عنكبوت قلت رميوت وغزووت والاصل رمييوت وغزوووت ثم قلبا وحذفا لملاقاة الساكن وسهل ذلك امن اللبس اذ ليس في الكلام فعلوت وذهب بعضهم الى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا وانما صححوا قبل الالف والياء المشددة لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع الفان ساكنان فتحذف احداهما فيحصل اللبس في نحو رميا لانه يصير رمي ولا يدرى للمثنى هو ام للمفرد وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لانه من بابه واما نحو علوي فلان واوه في موضع تبدل فيه الالف واوا والسابع ان لا تكون احداهما عينا لفعل الذي الوصف منه على افعل والثامن ان لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (وصح عين فعل) اي نحو الغيد والحول (وفعلا *) اي نحو غيد وحول (ذا افعل) اي صاحب وصف على افعل (كاغيد واحولا *) وانما التزم

تصحيح الفعل في هذا الباب حملا على افعل نحو احول واعور لانه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح واحترز بقوله ذا افعل من نحو خاف فانه فعل بكسر العين بدليل امن واعتل لان الوصف منه على فاعل كخائف لا على افعل والتاسع وهو مختص بالواو ان لا تكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية والى هذا اشار بقوله (وان يبن) اي يظهر (تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت ولم تعل *) اي اذا كان افتعل واوي العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا واحترز بقوله وان يبن تفاعل من ان يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز وبقوله والعين واو من ان تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا اي تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لان الياء اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها والعاشر ان لا تكون احداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا اشار بقوله (وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح اول) اي اذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان او ياآن او واو وياء وكل منهما يستحق ان يقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احداهما لئلا يجتمع اعلالان في كلمة والاخر احق بالاعلال لان الطرف محل التغيير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوي اذا اسود ويدل على ان الف الحوى منقلبة عن واو قولهم في مثناه حووان وفي جمع احوى حو وفي مونثه حواء واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث واصله حيي لان تثنيته حييان فاعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى واصله هوي فاعلت الياء ولذلك صحح في نحو حيوان لان المستحق للاعلال هو الواو واعلاله ممتنع لانه لام وليها الف واشار بقوله (وعكس قد يحق *) الى انه ربما اعل فيما تقدم الاول وصحح الثاني كما في نحو غاية اصلها غيية اعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوى عندها وطاية وهي السطح والدكان ايضا وكذلك آية عند الخليل اصلها ايية فاعلت العين شذوذا اذ القياس اعلال الثانية وهذا اسهل الوجوه كما قال في التسهيل اما من قال اصلها ايية بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة ومن قال اصلها ايية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب ومن قال اصلها ايية كنبقة فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال همزة ائمة ياء لا الفا والحادي عشر ان لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء والى هذا اشار بقوله (وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب ان يسلما *) يعني انه يمنع من قلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا لما في آخره زيادة تخص الاسماء لانه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وخالف المبرد فزعم ان الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه *

ما قبلها تنقلب بعد ذلك واوا لوقوعها قبل ياء النسب ثم تعود لقلبها الفا لما سبق وهكذا فلا تزال بين التحويل الى الالف والواو (قوله بدليل امن) اي والشيء يتميز بضده (قوله وكل منهما يستحق الخ) اخذ منه انه لو كان المستحق للاعلال احدهما ولكن لزم من اعلاله اعلال الاخر لم يكن ذلك من توالي الاعلالين الممنوع كما في دعوى وعصى جمع عصا وهذا امر وصوا بالمحافظة عليه (قوله لئلا يجتمع اعلالان) اي متواليان كما تدل عليه الامثلة وكلامه قبيل قول المصنف ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض الخ (قوله فيلزمه تقديم الاعلال الخ) قد بين المصرح الملازمة فراجعه (قوله زيادة تاء التانيث الخ) اي زيادة تاء التانيث اذا وجدت في اسم يستحق الاعلال غير معتبرة في تصحيحه كما قد يتوهم من حيث انها اذا كانت في الاسم تكون متحركة وهي اذ ذاك تخص الاسم وانما لم تكن معتبرة في التصحيح لانها لا تخرج الاسم الذي دخلت عليه عن صورة فعل بفتح الفاء والعين وصورة فعل لكونها من علائق الافعال تقتضي الاعلال لا التصحيح وذلك كما في قالة جمع قائل وباعة جمع بائع فان اصله قولة وبيعة فصورة فعل موجودة مع التاء ويدل على ان التاء لا تخرج مدخولها انها تلحق الماضي وهو على زنة فعل كضرب فلا تغير زنته فتقول فيه ضربت وان كانت في الثاني ساكنة والمتكلم عليها متحركة واذا كانت التاء المتحركة لا تخرج مدخولها على صورة فعل فلا يثبت بلحاقها لاسم يستحق الاعلال مباينة بها بينه وبين الافعال حتى يصحح ولا يعل كما توهم ولا يرد على هذا ان الالف والنون لم تتغير معهما بنية فعل ومع ذلك منعت الاعلال كما في جولان وسيلان لان لتلك على التاء مزية بعظم امرها بالتركيب من حرفين وبتدبر ما حررناه كل التدبر

يندفع

تنبيهات * الاول زيادة تاء التانيث غير معتبرة في التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لانها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو قالة وباعة واما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق * الثاني اختلف في الف التانيث المقصورة في نحو صورى وهو اسم ماء فذهب المازني الى انها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرجه من شبه الفعل

يندفع ما قيل ان قوله لانها تلحق الماضي فيه نظر لان اللاحق له هو الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهو المتحركة (قوله بمنزلة فعلا) اي من قولك الزيدان فعلا (قوله فاختار في التسهيل مذهب الاخفش) قال فيه وتصحيح نحو صورى شاذ لا يقاس عليه وفاقا لابي الحسن (قوله ويجوز ان يكون تصحيح ياء ايس انتفاء علتها) اي لانتفاء علتها اي علة ابدالها وحينئذ فهذا هو ما نقله عن بعضهم فيما ياتي بقوله وذكر بعضهم الخ فيتكرر مع هذا ولا يختص تفريع قوله وعلى هذا الخ بقوله وذكر بعضهم الخ كما هو مقتضى ظاهر صنيعه (قوله فانها كانت قبل الهمزة الخ) هذا لا وجه لربطه بما قبله على هذا الاسلوب فانه تقرير لوجه آخر لعدم الابدال لا تقرير للوجه الاول الذي هو انتفاء علة الابدال وصواب العبارة ويجوز ان يكون تصحيح ياء ايس انها كانت قبل الهمزة الخ فتدبر (قوله جمع عفو) مثلث العين (قوله هيوة) هو بضم الهاء وفتح الياء والواو جمع هوة بضم الهاء وتشديد الواو ما انهبط من الارض او الوهدة الغائصة منها ومثل في ضبط زنة الجمع والمفرد اوو واوه (قوله لما عرفت) اي من اختصاص القلب بحروف العلة (قوله فنقلت حركة الخ) لم يفعل ذلك بدلو وظبي لان حركة الاعراب التي فيه ليست لازمة

لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بني مثلها من القول لقيل على راي المازني قولى وعلى راي الاخفش قالا وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسالة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وبه جزم الشارح واعلم ان ما ذهب اليه المازني هو مذهب سيبويه * الثالث بقي شرطان آخران احدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية ان لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر « اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى * فابعدكن الله من شيرات » والاخر ان لا تكون في محل حرف لا يعل وان لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو ايس بمعنى يئس فان ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لانها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها هكذا قال في شرح الكافية قال ويجوز ان يكون تصحيح ياء ايس انتفاء علتها فانها كانت قبل الهمزة ثم اخرت فلو ابدلت لاجتمع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم ان ايس انما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التاخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اصالة اتصال الفتحة * الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الاعلال شرطا آخر وهو ان لا يكون التصحيح للتنبيه على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والحيدى يقال حار حيدى اذا كان يحيد عن ظله لنشاطه والحوكة والخونة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو الجحش وهيوة واوو جمع اوة وهو الداهية من الرجال وقروة جمع قرو وهي ميلغة الكلب . اه . (وقبل با اقلب ميما النون اذا * كان مسكنا) اي تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء وانما اختصت الميم بذلك لانها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما في قوله (كمن بت انبذا *) اي من قطعك فالقه عن بالك واطرحه والف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة * تنبيهات * الاول كثيرا ما يعبرون عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى ان يعبر بالابدال لما عرفت اول الباب * الثاني قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء وذلك شاذ فالساكنة كقولهم في حنظل حمظل والمتحركة كقولهم في بنان بنام ومنه قوله

« يا هال ذات المنطق التمتام * وكفك المخضب البنام »

وجاء عكس ذلك في قولهم اسود قاتن واصله قاتم * الثالث ابدلت الميم ايضا من الواو في فم اذ اصله فوه بدليل افواه فحذفوا الهاء تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو فان اضيف رجع به الى الاصل فقيل فوك وربما بقي الابدال نحو لخلوف فم الصائم

(فصل)

(لساكن صح انقل التحريك من * ذي لين آت عين فعل كابن *) اي اذا كان عين الفعل واوا او ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين الاصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما وهو القاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير باكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا يجانس الحركة كما في نحو اقام وابان اصلهما اقوم وابين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم اصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط * الاول ان يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يايس مضارع ايس لانها معرضة للاعلال بقلبها الفا في

على ذلك في التسهيل وانما لم يستثنها هنا لكونه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح * الثاني ان لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما ابين الشيء واقومه وابين به واقوم به حملوه على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو افعل التفضيل * الثالث ان لا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعل الاعلال المذكور لقيل فيه باض وكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة * الرابع ان لا يكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله (ما لم يكن فعل تعجب ولا * كابيض او اهوى بلام عللا *) وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو ان لا يكون موافقا للفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو اعوره الله وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم *) اي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط ان يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان احدهما ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبىء على انه ليس من قبيل الافعال وهي الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ومبين واما مدين ومريم فقد تقدم ان وزنهما فعلل لا مفعل والا وجب الاعلال ولا فعيل لفقده في الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة او مفعلة بالكسر قلت مبيعة او مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبوعة وقد سبق ذكر مذهبهما والاخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كان تبني من القول او البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول تقيل وتبيع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسما على مثال ترتب قلت على مذهب سيبويه تبيع بضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ولذلك اعل اما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته او باينه فيهما معا فانه يجب تصحيحه فالاول نحو ابيض واسود لانه لو اعل لتوهم كونه فعلا واما نحو يزيد علما فمنقول الى العلمية بعد ان اعل اذا كان فعلا والثاني كمخيط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم اي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى . اهـ . وقد يقال لو صح ما قالا للزم ان لا يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها لتحسب في وزنه وزيادته ثم لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكر لم يلزم الجميع بل من يكسر حرف المضارعة فقط وقد اشار الى هذا الثاني بقوله (ومفعل صحح كالمفعال *) يعني ان مفعالا لما كان مباينا للفعل اي غير مشبه له في وزن ولا زيادة استحق التصحيح كمسواك ومكيال وحمل عليه في التصحيح مفعل لمشابهته له في المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط والظاهر ما قدمته من ان علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل في وزنه وزيادته لانه مقصور من مخياط فهو لا انه محمول عليه وعلى هذا كثير من اهل التصريف (والف الافعال واستفعال * ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض *) اي اذا كان المصدر على افعال او استفعال مما اعلت عينه

والاسم خفيف (قوله لكونه قد عدها من حروف العلة) هذا على احد اقوال ثلاثة تقدمت ثم من جملة ما ينبني على عدها من حروف العلة اعتبار النقل فيها في مثل اراءه اراء فقد ذكر ان اصله ارآي فنقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت وقلبت الياء همزة لوقوعها طرفا اثر الف مزيدة وسياتي قريبا (قوله حملوه الخ) الحمل فيما افعل بالذات وفي افعل به بواسطة حمله على ما افعل (قوله وهو افعل التفضيل) اي وهو لا يعل لشبهه بالمضارع وزنا وزيادة كما ياتي (قوله فان العلة فيه واحدة) هي الحمل على الوصف (قوله ضاهى مضارعا وفيه وسم) علة الاول كون الاعلال اصلا في الفعل فرعا في الاسم والثاني دفع لبس الاسم به (قوله فقد تقدم ان وزنهما فعلل) تقدم هذا عند شرحه لقول المصنف والياء كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يويو ووعوعا (قوله والا وجب الاعلال) وجه الملازمة ما فيه حينئذ من مشابهة المضارع مع المنبه على انه ليس من الافعال وانما كان على تقدير كونه فعللا لا يعل لانعدام المشابهة المذكورة بالمضارع لاصالة الميم (قوله فعلى مذهب سيبويه) اي من التصرف في الحركة وابقاء الحرف عكس مذهب الاخفش (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) سبق ذلك في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم الخ (قوله وقد اشار الى هذا الخ) المشار اليه الحمل في قوله لكنه حمل على مخياط (قوله ما قدمته) من كونه صحح لعدم مشابهته المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة المشار اليه بقوله سابقا والثاني كمخيط (قوله لا انه محمول عليه) هذا بناء على ان مرادهم بالحمل القياس اما صاحب التصريح فقد اجاب بدعوى ارادة قصر مخيط من مخياط من حمله عليه الخ ما قاله وكان تباعد الشارح منه

لكونه

لكونه صرفا للفظ عن معناه الحقيقي الى غيره بلا قرينة (قوله حملا على فعله) من هنا لم يضر سكون ما بعد العين في اعلالها مع انه تقدم ان تحركه شرط وذلك ان المشروط بما ذكر الاعلال الاصلي لا الحملي (قوله ولان الاستثقال بها حصل) قيل هذا على ما صرح به اهل القراآت والنحويون من ان النطق بالالف ممكن مستثقل وفيه انه لم يعرف من صرح بذلك ممن يعبو به من النحويين واما القراء فان اريد قولهم هذا مد بمقدار الفين او اكثر مثلا فيقال اذا لا تقبل دعوى الاستثقال فيه (قوله وقام) لانصاف ان الصواب اسقاطه (قوله في نحو مسو مخففا الخ) خلاصة القول في هذا المقام ان مسوءا اسم مفعول واصله مسووء على وزن مفعول الواو الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة الواو الاولى وهي الضمة الى السين فالتقى ساكنان فلا بد من حذف احدهما وهذا القدر محل وفاق بين سيبويه والاخفش ثم بعد يفترقان فاما سيبويه فيقول المحذوف من الواوين واو مفعول فتبقى الواو التي قبلها وهي عين الكلمة غير زائدة فتقبل ان تنقل اليها حركة الهمزة ثم تحذف الهمزة تخفيفا فيصير مسو بميم مفتوحة فسين مضمومة فواو خفيفة محركة بحركة الهمزة التي حذفت وهذا كما ان الجبء عند الكل تنقل حركة همزته الى الباء وتحذف تلك الهمزة واما الاخفش فيقول المحذوف من الواوين الواو الاولى التي هي عين الكلمة فتبقى الواو التي هي واو مفعول وهي زائدة فلا تقبل ان تنقل اليها حركة الهمزة فتقلب الهمزة من جنس الحرف الذي قبلها وهو الواو فيجتمع واوان تدغم احداهما في الاخرى فيصير مسوا بميم مفتوحة فسين

حملا على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان فتحذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التانيث وذلك نحو اقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها فالتقى الفان الاولى بدل العين والثانية الف افعال واستفعال فوجب حذف احداهما واختلف النحويون ايتهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوفة الف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل والى هذا ذهب الناظم ولذلك قال والف الافعال واستفعال ازل وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة والاول اظهر ولما حذفت الالف عوض عنها تاء التانيث فقيل اقامة واستقامة واشار بقوله (وحذفها بالنقل) اي بالسماع (ربما عرض *) الى ان هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم اراه اراء واجابه اجابا حكاه الاخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء في الاية مقارنته لقوله بعد وايتاء الزكاة * تنبيه * قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في الفاظ منها اعول اعوالا واغيمت السماء اغياما واستحوذ استحواذا واستغيل الصبي استغيالا وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب ابو زيد الى ان ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكى الجوهري عنه انه حكى عن العرب تصحيح افعل وقام واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله وقال الجوهري في مواضع اخر تصحيح هذه الاشياء لغة فصيحة وذهب في التسهيل الى موضع ثالث وهو ان التصحيح مطرد فيما اهمل ثلاثيه واراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقا واستيست الشاة استيساسا اي صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه لا فيما له ثلاثي نحو استقام . اهـ . (وما لافعال) واستفعال المذكورين (من الحذف ومن * نقل فمفعول به ايضا قمن *) اي حقيق (نحو مبيع ومصون) والاصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف احداهما واختلف في ايتهما المحذوفة على حد الخلف في افعال واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك واما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فانه لما حذفت واوه على راي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء واما على راي الاخفش فانه لما حذفت ياوه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء وقد خالف الاخفش اصله في هذا فان اصله ان الفاء اذا ضمت وبعدها ياء اصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة اجدر * تنبيه * وزن مصون عند سيبويه مفعل وعند الاخفش مفول وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسو مخففا قال ابو الفتح سالني ابو علي عن تخفيف مسوء فقلت اما على قول ابي الحسن فاقول رايت مسوا كما تقول في مقروء مقرو لانها عنده واو مفعول واما على مذهب سيبويه فاقول رايت مسوا كما تقول في خبء خب فتحرك الواو لانها في مذهبه العين فقال ابو علي كذلك هو . اهـ . (وندر * تصحيح ذي الواو) من ذلك في قول بعض العرب

ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (في ذي اليا) من ذلك (اشتهر *) لخفة الياء كقولهم خذه مطيوبة به نفسا وقوله « كانها تفاحة مطيوبة » وقوله « واخال انك سيد معيون » وقوله « حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم » وهذه لغة تميمية * تنبيه * قالوا مشيب في المختلط بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناءً على هوب الامر في لغة من يقول بوع المتاع والاصل مهيب (وصحح المفعول من) كل فعل واوي اللام مفتوح العين كما في (نحو عدا *) ودعا فانك تقول في المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرجوحا كما اشار اليه بقوله (واعلل ان لم تتحر) اي لم تقصد (الاجودا *) فتقول معدي ومدعي ويروى بالوجهين قوله انا الليث معديا عليه وعاديا انشده المازني معدوا بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال واختلف في علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل اعل تشبيها بباب ادل واجر لان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كانها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في ادل واجر والاحتراز بواوي اللام من يائيها فانه يجب فيه الاعلال نحو رمى وقلى فانك تقول في المفعول منه مرمي ومقلي والاصل مرموي ومقلوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين ما ليس عينه واوا وما عينه واو فاما الاول نحو رضي فان الاعلال فيه اولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو ياءً في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال اولى من مخالفته له ولهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرا بعضهم مرضوة وهو قليل هذا ما ذكره المصنف اعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضي وذكر غيره ان التصحيح في ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واويها نحو قوي تعين الاعلال وجها واحدا فتقول مقوي والاصل مقوو فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد اجتمع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وادغمت الياء في الياء فقيل مقوي * تنبيه * باب مرضي ومقوي سابع موضع تقلب فيه الواو ياءً (كذاك ذا وجهين جا الفعول من * ذي الواو لام جمع او فرد يعن *) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياءً اي اذا كان الفعول مما لامه واو لم يخل من ان يكون جمعا او مفردا فان كان جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح الا ان الغالب الاعلال نحو عصا وعصي وقفا وقفي ودلو ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو فابدلت الواو الاخيرة ياءً حملا على باب ادل واعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح الفاظ قالوا ابو واخو ونحو جمعا لنحو وهي الجهة ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهو جمعا لبهو وهو الصدر وان كان مفردا جاز فيه الوجهان الا ان الغالب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا وتقول نما المال نموا وسما زيد سموا وقد جاء الاعلال في قولهم عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا اي ولى وكبر وقسا قلبه قسيا وانما كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد ارجح لثقل الجمع وخفة المفرد * تنبيهان * الاول في كلامه ثلاثة امور احدها ان ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين وليس كذلك كما عرفت ثانيها ظاهره ايضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الامرين في الكافية بقوله « ورجح الاعلال في الجمع وفي * مفرد التصحيح اولى ما قفي » ثالثها اطلق جواز التصحيح في فعول من الواوي اللام وهو مشروط بان لا يكون من باب قوي فلو بني من القوة فعول وجب ان يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور

مضمومة فواو مشددة كمقرو وهذا هو الايضاح لكلام الشارح وابن جني وشيخه الفارسي فتامل (قوله مدووف) اي مبلول او مسحوق (قوله والاصل مشوب) اي الاصل الثاني والاصل الاصيل مشووب وكذا يقال في قوله والاصل مهيب (قوله حملا على فعل الفاعل) ان اريد من فعل الفاعل المضارع نحو يدعو فظاهر وان اريد الماضي كدعا فيقال الحمل عليه في كون واوه لم تقلب ياءً فلا ينافي انقلابها الفا (قوله والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول) اي ليس مختصا بالفعل المبني للمفعول كاختصاص اسم المفعول حتى يحمل هو اي المصدر على ذلك الفعل فاندفع ما قيل ان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول حملا عليه وحمل عليه مصدر الفاعل واما ما قيل اجيب عنه بجواز تعدد العلل فيجوز ان تكون العلة في المصدر شيئا آخر فمما لا يفيد (قوله لان الواو الاولى) اي من واوي مفعول من نحو عدا تامل (قوله فقلبت ياءً الخ) اي وقلبت الضمة كسرة (قوله احدها ان ظاهره التسوية الخ) حاصل هذا والذي بعده ان ظاهر المصنف اقتضى ان فعول المفرد والجمع على حد سواء في الاعلال والتصحيح واما التسوية المذكورة في الكثرة واصل التسوية باطل وكونها في الكثرة باطل وتحقيقه ان المصنف ذكر شيئين وشبههما معا بشيء في

حكم فيتبادر منه ان المشبهين على حد سواء في الحكم وليس كذلك وهذا الاعتراض لا يتوقف على ان يكون الحكم خصوص ما ذكر لتمامه ولو كان الحكم ضد خصوص هذا الحكم الذي في المقام ويتبادر ان الحكم الذي للمشبهين معا خصوص الحكم الذي هو في الواقع للمشبه به وليس كذلك وهذا الاعتراض يتوقف على النظر لخصوص الحكم الذي في المقام وبالجملة مناط الاعتراض الاول النظر في جهة المشبه والثاني النظر ايضا في خصوص الوجه وبتدبر هذا التدبر الجيد يظهر ان ما قيل ان الثاني يغني عن الاول مكرر معه ليس بشيء وانما عبر بظاهر للاشارة الى ان له باطنا يسلم به من ذلك وهو ان يجعل ذا وجهين بيانا لما اريد من وجه الشبه في كذلك لا ان كذلك تبيين لكون الوجهين هنا مثل الوجهين السابقين فيما ذكر وانما لم يكن الاول ظاهرا لان الكثير من وجه الشبه ان يقرن بفي وكان الثاني بخلافه (قوله كشوى وغوى) بضم اولهما وفتح ثانيهما مع التشديد والف كل منقلبة عن ياء متحركة مفتوح ما قبلها (قوله نمي) اي روى بعض العلماء عن بعض النحاة انه حكم بشذوذ نيام ووجه هذا ان المسند اليه نمي الشذوذ وهو كالوجوب ونحوه من ملاحظ النحوي والفرق بين قولنا روي رفع الفاعل وبين روي ان رفع الفاعل واجب لا اظنه يخفى عليك ومن هنا قال بعضهم في تفسير كلام المصنف اي نسب لعلماء العربية هذا وعبارة الشارح لا تنافي هذا فان معناها روي عن النحاة شذوذ نحو نيام حال كونه في نحو قول القائل فما ارق النيام الا كلامها (قوله الشديد الخصومة) زاد في القاموس من معانيه الطريق البعيد المجهول (قوله اجلواذ واعلواط) الاول بكسر الهمزة وسكون الجيم وكسر اللام وتشديد الواو المفتوحة والف وذال معجمة المضاء والسرعة في السير وذهاب المطر

المناسب لغرضه ان يقول «كذا الفعول منه مفردا وان * يعن جمعا فهو بالعكس يعن» والضمير في منه يرجع لنحو عدا في البيت قبله * الثاني ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ان كلا من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه اما تصحيح الجمع فذهب الجمهور الى انه لا يقاس عليه واليه ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفراء هذا لفظه واما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذي ذكره غيره انه شاذ (وشاع) اي كثر الاعلال بقلب الواو ياء اذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام (نحو نيم في نوم *) جمع نائم وصيم في صوم جمع صائم وجيع في جوع جمع جائع ومنه قوله «ومعرض تغلي المراجل تحته * عجلت طبخته لقوم جيع» ووجه ذلك ان العين شبهت باللام لقربها من الطرف فاعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وادغمت الياء في الياء ومع كثرته التصحيح اكثر منه نحو نوم وصوم ويجب ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو او فصلت من العين كنوام وصوام لبعد العين حينئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذه نمي *) اي روي في قوله فما ارق النيام الا كلامها *

تنبيهات * الاول قوله شاع ليس نصا في انه مطرد وقد نص غيره من النحويين على اطراده وقد بان لك ان قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى نيام لا الى نوم * الثاني يجوز في فاء فعل المعل العين الضم والكسر والضم اولى وكذلك فاء نحو دلي وعصي والي جمع الوي وهو الشديد الخصومة * الثالث هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء وبقي عاشر لم يذكره هنا وهو ان تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الاصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فعل وخرج بالقيد الاول نحو موعد وبالثاني نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط

(فصل)

(ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا *) تا مفعول ثان لابدل والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذي اللين وفا

حال منه اي اذا كان فاء الافتعال حرف لين يعني واوا او ياء وجب في اللغة الفصحى ابدالها تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك في الواو اتصال واتصل و يتصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل اوتصال واوتصل و يوتصل واوتصل وموتصل وموتصل به ومثاله في الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر به والاصل ايتسار وايتسر و ييتسر وايتسر وميتسر وميتسر به وانما ابدلوا الفاء في ذلك تاء لانهم لو اقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء و بعد الفتحة الفا و بعد الضمة واوا فلما راوا مصيرها الى تغيرها لتغير احوال ما قبلها ابدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وهو اقرب الزوائد من الفم الى الواو وليوافق ما بعده فيدغم فيه وقال بعض النحويين البدل في باب اتصل انما هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصل وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي * تنبيهان * الاول ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم واما الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما * الثاني من اهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر وحكى الجرمي ان من العرب من يقول ائتصل وائتسر بالهمز وهو غريب (وشذ) ابدال فاء الافتعال تاء (في ذي الهمز نحو) قولهم في (ايتكلا *) وايتزر افتعل من الاكل والازار اتكل واتزر بابدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها في التاء وكذا قولهم في اوتمن افتعل من الامانة اتمن بابدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الابدال والا توالى اعلالان وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم وانما التاء اصل وهو من تخذ كاتبع من تبع قال ابو علي قال بعض العرب تخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج في وجود مادة تخذ وزعم ان اصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب اليه الفارسي بما حكاه ابو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتاخرين الى ان اتخذ مما ابدلت فاوه تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغة وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة الا ان بناءه عليها احسن لانهم نصوا على ان اتمن لغة رديئة

« طا تا افتعال رد اثر مطبق *) طا مفعول ثان لرد والمفعول الاول تا ان كان رد امرا وضميره ان كان رد مجهولا اي اذا بني الافتعال وفروعه مما فاوه احد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب ابدال تائه طاء فتقول في افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اطهر ومن ظلم اظطلم والاصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء * تنبيه * اذا ابدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والاول منهما ساكن فوجب الادغام واذا ابدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله « وهو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا ويظلم احيانا فيظطلم » روي فيظطلم وفيظلم وفيطلم وقد روي ايضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه واذا ابدلت بعد الصاد اجتمع ايضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما في الصاد من الصفير الذي يذهب في الادغام واذا ابدلت بعد الضاد اجتمع ايضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لان الضاد حرف مستطيل فلو ادغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكي في الشذوذ اطجع وهو في الندور والغرابة مثل الطجع باللام وقد روي بالاوجه الاربعة قوله « مال الى ارطاة حقف فالطجع » (في ادان وازدد وادكر دالا بقي *) اي اذا بني الافتعال مما فاوه دال نحو دان او زاي نحو زاد او ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال ادان وازداد وادكر والاصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الاحرف لان هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه و يوافق هذه الاحرف في الجهر وذلك الدال * تنبيهان * الاول اذا ابدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا ابدلت دالا بعد الزاي جاز الاظهار والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصفير واذا ابدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة اوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذدكر ومنه قوله ... « والهرم تذريه اذدراء عجبا » وادكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة * الثاني مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة ودالا بعد الثلاثة انها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد او تدغم فيها الثاء فيقال اترد بتاء مثناة قال سيبويه

والثاني كهذا وزنا ومعناه التعلق بالعنق والاعتلاء على الشيء والركوب بلا خطام او عريا (قوله حال منه) اي من الضمير المستتر النائب عن الفاعل لا من ذي اللين لكونه مبتدا الا ان يراعى مذهب سيبويه (قوله من الفم) اي الناشئة منه (قوله لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما) هو مقيد بما اذا كانت غير منقلبة (قوله وليس مما نحن فيه) لان ما نحن فيه باب الافتعال وهذا من

باب

باب الانفعال (قوله قد علم مما ذكره ان حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل الخ) فيه نظر من وجوه الاول انه لم يعلم من كلام المصنف ان الهاء تبدل من الهمزة اولا كهراق . الثاني انه لم يعلم من كلام المصنف ان الميم يبدل منها غيرها . الثالث انه لم يعلم من كلام المصنف ان الميم والطاء والدال لا يبدل منها غيرها انما سكت عنها ولا يلزم من السكوت ذلك وبالجملة فالذي يوخذ منه عدم العلم بابدالها لا العلم بعدم ابدالها والفرق واضح . الرابع علم من كلام المصنف كون التاء يبدل منها في قول المصنف طا تا افتعال الخ وكونها تبدل من الغير في قوله ذو اللين فا تا في افتعال ابدلا فيفسد قوله ولا يبدل منه وهو التاء وما قيل ولعله بالثاء المثلثة فوهم لان المصنف لم يذكرها في حروف الابدال اصلا فضلا عن كونها يبدل منها او تبدل من غيرها وهو ظاهر فتامله (قوله حكاه النضر بن شميل عن الخليل) هكذا في القاموس فقد قال في ران رانه بمعنى رغنه عن النضر بن شميل عن الخليل وقال في رغ ن الرغن كالمنع الاصغاء الى القول وقبوله كالارغان والاكل والشرب في نعمة وبهاء الارض السهلة وارغنه اطمعه والامر هونه (قوله وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرة) اي في باب الابدال كما قيل فلا ينافي انه تقدم الكلام على الاخيرة في قول المصنف وابدلنها بعد فتح الفا (قوله اي انها قد وردت من كل جانب) فاعل وردت ضمير عائد الى الابل (قوله ويجوز ان تكون الحقت لبيان الحركة) اي سقطت الالف واوتي بالهاء في مكانها لتبيين حركة النون بيانا تاما فان ظهورها قبل حرف متحرك اتم منه قبل حرف ساكن وهذا نظير ما قالوه في قول الشارح زيدت لبيان الحركة عند قول المصنف والحرف ان يلزم فاصل الخ وقيل لبيان الحركة اي بعد حذف

والبيان عندي جيد يعني الاظهار فيقال اثرد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل ايضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز ومنه قوله « فقلت لصاحبي لا تحبسانا * بنزع اصوله واجدز شيحا » وهذا لا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه انه لغة لبعض العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من اوجه الاعلال * خاتمة * قد علم مما ذكره ان حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة وكالهاء فانها تبدل من الهمزة اولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فان اصله موه والى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء اما ابدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لاجل الادغام فلم يعدوها في باب الابدال اعروضها وعلم ايضا ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء وان الياء تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والواو وان الواو تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والياء وان الالف تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء وان الميم تبدل من النون وان التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وان الطاء تبدل من التاء وان الدال تبدل من التاء وان الثاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا وقد تقدم اول الباب ان ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف وان حروف الابدال الشائع اثنان وعشرون حرفا وان الابدال قد وقع في غيرها ايضا ولكنه ليس بشائع وقد رايت ان اذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا للحروف على ترتيبها في المخارج فاقول وبالله التوفيق * الهمزة * ابدلت من سبعة احرف وهي الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرين فاما ابدالها من الخاء فقولهم في صرخ صرا حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم في رغنه رانه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وابدالها من هذين الحرفين غريب جدا * الالف * ابدلت من اربعة احرف وهي الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرة فاما ابدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا * الهاء * ابدلت من ستة احرف وهي الهمزة والالف والواو والياء والتاء والحاء فابدالها من الهمزة قد تقدم اول الباب واما ابدالها من الالف ففي قوله « قد وردت من امكنه * من هاهنا ومن هنه » ان لم اروها فمه * فابدل الهاء في هنه من الالف واما قوله فمه فيجوز ان يكون من ذلك اي فما اصنع او فما انتظاري لها ويجوز ان يكون فمه بمعنى اكفف اي انها قد وردت من كل جانب وكثرت فان لم اروها فلا تلمني واكفف عني ومن ذلك قولهم في انا انه ويجوز ان تكون الحقت لبيان الحركة وقالوا في حيهله ان الهاء الاخيرة بدل من الالف في حيهلا واما ابدالها من الواو ففي قوله « وقد رابني قولها يا هاهناه * ويحك الحقت شرا بشر »

وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو والاصل يا هناو وقال ابو الفتح ولو قيل ان الهاء بدل من الالف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لكان قولا قويا اذ الهاء الى الالف اقرب منها الى الواو وابدالها من الياء في قولهم هذه في هذي وهنيهة في هنية وابدالها من التاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم وحكى قطرب عن طيء انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وهو شاذ ومن الشاذ ايضا قولهم في التابوت تابوه قال ابن جني وقد قرئ بها يعني في الشواذ قال وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات وابدالها من الحاء في قولهم طهر الشيء بمعنى طحره اي ابعده ومنه الدلو بمعنى متحها ومدهه بمعنى مدحه وفرق بعضهم بين ذي الحاء وذي الهاء فجعل المدح في الغيبة والمده في الوجه والاصح كونهما بمعنى واحد إلّا ان المدح هو الاصل * العين * ابدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبح والهمزة في نحو عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم وهي عنعنة تميم وقد تقدم * الغين * ابدلت من حرفين وهما الخاء والعين فالخاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جني والعين في قولهم لغن في لعن * الحاء * ابدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل * الخاء * ابدلت من الغين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة * القاف * ابدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر وهي ماواه من الجبل وقنة حكاه الخليل * الكاف * ابدلت من حرفين القاف والتاء فالقاف في قولهم عربي كح اي قح وفسر الاصمعي القح فقال هو الخالص من اللوم فقد وقع التكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف اكثر من عكسه والتاء في قوله « يا ابن الزبير طالما عصيكا » وقد تقدم * الجيم * ابدلت من الياء وقد تقدم * الشين * ابدلت من ثلاثة احرف الكاف التي للمونث والجيم والسين فالكاف في نحو اكرمتك قالوا اكرمتش وهي كشكشة تميم كما تقدم والجيم كما في قوله

« اذ ذاك اذ حبل الوصال مدمش » اي مدمج قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقتين في المخرج والسين قالوا جعشوش في جعسوس

الالف من ان اذ لو قيل ان بعد حذف الالف بالسكون فات بيان الحركة (**قوله** فذهب الجماعة الى انها مبدلة الخ) اعلم ان المذاهب في هذه الهاء خمسة احدها انها اصل وان مادة هذه الكلمة ه ن ه وانه مما اتفقت فيه فاء الكلمة ولامها نحو سلس وهذا مذهب ابي زيد . الثاني ان الهاء بدل من واو اذ معنى ياهن ويا هناه واحد ومادة ه ن و موجودة ومادة ه ن ه بهذا المعنى مفقودة فتكون اللام على هذا مما تعاور عليها الهاء والواو كسنة قالوا في التصغير سنيه وسنيهه وقالوا سانيت وسانوت . الثالث ان الهاء بدل من همزة والهمزة بدل من واو فالهاء بدل بدل فلام الكلمة واو لقولهم هنوات فبنوه على فعال فصار هناوا فجاءت الواو بطرف بعد الف زائدة فابدلت همزة ثم ابدلت هاء لانها من مخرجها وهذا مذهب ابي الفتح . الرابع ان الالف والهاء زائدتان لكن في نفس البناء على حد زيادة الهمزة في احمر فوزنه فعلاه اذ اصله هنواه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت لالتقاء الساكنين او حذفت لام الكلمة اولا وزيد في بناء الكلمة الهاء . الخامس ان تكون الهاء هاء السكت والالف قبلها التي تلحق مثل يا زيد اذا ندبت وضموا الهاء في الوصل تشبيها لها بالهاء الاصلية وهو مذهب الفراء واختاره المصنف وابن عصفور كذا ذكر الشيخ الاثير في شرح التسهيل ومنه تعلم ان كلام الشارح لم يتهافت بل ذكر في باب النداء قولا وذكر هنا قولين سواه (**قوله** وهنيهة في هنية) في القاموس وفي الحديث هنية مصغرة هنة اي شيء يسير ويروى بابدال الياء هاء (**قوله** بمعنى متحها) بالميم والتاء المثناة من فوق والحاء المهملة وهو بوزن ضرب ومن معانيه ايضا صرع وقلع وضرب (**قوله** بمعنى ضبح) هو بوزن منع ومعناه اذا اسند الى الخيل واسمعت من افواهها صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة او عدت دون التقريب واذا اسند الى النار غيرت الشيء ولم تبالغ فانضبح (**قوله** قولهم غطر بيديه يغطر الخ) اي يرفع يديه في مشيته ويضعها ففي القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان الفحل بذنبه يخطر خطرا وخطرانا وخطيرا ضرب به يمينا وشمالا وهي ناقة خطارة والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه اخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعهما خطرانا فيهما (**قوله** يريدون الاغن) في القاموس ظبي اغن يخرج صوته من خياشيمه وقول الجوهري طير اغن غلط (**قوله** في وكنة الطائر) اوله مثلث

قوله

وهو القمي الذليل ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم الابدال * الياء * وهي اوسع حروف الابدال ابدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف في نحو مصابيح وغليم تصغير غلام ومن الواو في نحو اغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة في نحو بير في بئر ومن الهاء قالوا دهديت الحجر في دهدهته وقالوا صهصيت بالرجل اي صهصهت به اذا قلت له صه صه ومن السين في قوله

« اذا ما عد اربعة فسال * فزوجك خامس وابوك سادي » اي سادس ومن الباء في قولهم الاراني والثعالي والاصل الارانب والثعالب وقد مر ومن الراء في قيراط وشيراز والاصل قراط وشراز لقولهم في الجمع قراريط وشراريز وقال بعضهم في شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والاصل شوراز ومن النون في اناسي وظرابي والاصل اناسين وظرابين لانهما جمعا انسان وظربان وكذلك تظنيت اصله تظننت من الظن وكان ابو عمرو بن العلاء يذهب الى ان قوله تعالى لم يتسنه اصله يتسنن اي لم يتغير من قوله تعالى من حما مسنون وكذلك دينار اصله دنار لقولهم دنانير ودنينير وقالوا في انسان ايسان بالياء ومن الصاد في قولهم قصيت اظفاري والاصل قصصت وقيل ان الياء هنا اصلها الواو وان المعنى تتبعت اقصاها ومن الضاد في قوله

« اذا الكرام ابتدروا الباع بدر * تقضي البازي اذا البازي كسر » اي تقضض البازي من الانقضاض ومن اللام في امليت واصله امللت ومن الميم في قوله

« تزور امرا اما الاله فيتقي * واما بفعل الصالحين فياتمي » قال ابن الاعرابي اراد فياتم ومن العين في قوله « ومنهل ليس له حوازق * ولضفادي جمه نقانق » يريد ولضفادع وقالوا تلعيت من اللعاعة وهي بقلة والاصل تلععت ومن الدال في التصدية وهي التصفيق والصوت والاصل تصددة لانها من صددت اصد قال تعالى اذا قومك منه يصدون ومن التاء في قوله « قام بها ينشد كل منشد * وايتصلت بمثل ضوء الفرقد » اي واتصلت ومن الثاء في قوله « قد مر يومان وهذا الثالي » اي الثالث ومن الجيم في قوله « فابعدكن الله من شيرات » اي من شجرات وقالوا دياجي في جمع ديجوج والاصل دياجيج ومن الكاف في قولهم مكوك ومكاكي والاصل مكاكيك وهو مكيال * الصاد * ابدلت من حرفين من السين في قولهم صراط في السراط ومن اللام في قولهم رجل جصد اي جاد * اللام * ابدلت من حرفين وهما النون في اصيلان والضاد في اضطجع كما مر * الراء * ابدلت من اللام في قولهم نثره بمعنى نثله ورعل بمعنى لعل * النون * ابدلت من اربعة احرف من اللام في قولهم لعن في لعل ونا بن فعلت كذا في لا بل فعلت كذا ومن الميم في قولهم للحية ايم واين وقالوا اسود قاتم وقاتن ومن الواو في صنعاني وبهراني نسبة الى صنعاء وبهراء والاصل صنعاوي وبهراوي لان همزة التانيث في النسب تقلب واوا كما تقدم في بابه ومن الهمزة حكى الفراء حنان في حناء وهو الذي يخضب به واما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذي مونثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وانما المراد ان النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين * الطاء * ابدلت من حرفين من التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكى يعقوب عن الاصمعي مط الحرف في مده والابعاط في الابعاد * الدال * ابدلت من ثلاثة احرف من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مر ومن الطاء قالوا المردى في المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذال في قولهم ذكر في جمع ذكرة * التاء * ابدلت من سبعة احرف من الطاء في فستاط

(قوله القمي الذليل) القمي بقاف فميم فهمز بمعنى قصير من القماءة بمعنى القصر وتقدم قول القائل تبين لي ان القماءة ذلة والظاهر ان وصف القمي بالذليل ليس من الوصف الكاشف فتدبر (قوله في دهدهته) اي دحرجته فتدحرج اي تتابع في حدره كذا في القاموس (قوله فسال) اي رجال لا مروءة لهم (قوله وشيراز) هو هنا اللبن الرائب المستخرج ماوه (قوله لانهما جمعا انسان الخ) قد نبهناك فيما مضى على اضطراب كلام الشارح حيث اثبت جمعيته مرة ونفاها اخرى (قوله اي لم يتغير) صرح بذلك غير واحد من معربي القرآن وذكر ان الياء المنقلبة عن النون تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت الالف للجازم (قوله قصيت اظفاري) قصيت بصاد مخففة لا مشددة كما هو ظاهر (قوله وهي بقلة) هي الهندبا وهي المسماة عندنا بالتيفاف (قوله مكوك) تقدم انه بوزن تنور (قوله وهو مكيال) تقدم انه صاع ونصف (قوله بمعنى نثله) يقال نثل الركية بمعنى استخرج ترابها ونثل الكنانة استخرج نبلها ونثل الدرع القاها عنه ونثل اللحم في القدر وضعه فيها مقطعا (قوله في قولهم للحية ايم) بفتح الهمزة وكسرها وتشديد الياء مكسورة وظاهر كلامه ان ذلك يقال لمطلق حية وهو قول والاخر انه لا يقال إلّا للابيض اللطيف من الحيات (قوله قاتم) هو مرادف لاسود فقد فسره به في القاموس (قوله وهو حيث يمرط الشعر) فسره بعض بقوله اي المكان الذي ينبت فيه الشعر وليس في القاموس إلّا ما ينافيه والذي تقدم للشارح في باب المقصور والممدود يقال مرطت الناقة اي اسرعت فتدبر (قوله في قولهم ذكر) بذال مكسورة فكاف مفتوحة في جمع دكرة بدال مهملة لكن في القاموس الدكر بالكسر الذكر لغة لربيعة الليث

وكالاصل فسطاط لقولهم في الجمع فساطيط دون فسانيط ومن الدال في قولهم ناقة تربوت والاصل دربوت اي مذللة لانه من الدربة ومن الواو في تراث وتجاه ونحوهما ومن الياء في نحو اتسر الاصل ايتسر كما مر وفي قولهم ثنتان الاصل ثنيان لانه من ثنيت الواحد ثنيا وفي قولهم كيت وذيت الاصل كية وذية فحذفت تاء التانيث وابدلت من الياء الاخيرة وهي لام الكلمة تاء لقولهم كان من الامر كية وكية وذية وذية ومن الصاد في قولهم في لص لصت ومن السين في قولهم في طس طست وقولهم في العدد ست والاصل سدس لقولهم سديسة ثم ابدلت الدال تاء وادغمت ومن الباء في قولهم ذعالت في ذعالب والذعالب والذعاليب الاخلاق من الثياب الواحد ذعلوب قال في التسهيل وربما ابدلت من هاء السكت ومثاله ما تاوله بعضهم في قوله العاطفونة حين ما من عاطف انه اراد العاطفونه بهاء السكت ثم ابدلها تاء وحركها للضرورة ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لانه جعل الهاء اصلا * الصاد * ابدلت من السين في نحو صراط * الزاي * ابدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يزدل في يسدل ويزدر في يسدر يقال سدر البعير يسدر سدرا اذا تحير من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق في يصدق ونحو الفزد في القصد فان تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم لم يحرم الرفد من فزد له اي من قصد له فاسكن الصاد وابدلها زايا * السين * ابدلت من ثلاثة احرف من التاء في استخذ على احد الوجهين واصله اتخذ ومن الشين في قولهم في مشدود مسدود ومن اللام في قولهم استقطه في التقطه وهو في غاية الشذوذ * الطاء * لم ار في ابدالها شيئا * الذال * ابدلت من حرفين من الدال في قراءة من قرا فشرذ بهم بالمعجمة ومن التاء في قولهم تلعذم الرجل اي تلعثم اذا ابطا في الجواب * الثاء * ابدلت من حرفين من الفاء في مغثور والاصل مغفور ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار جثوة * الفاء * ابدلت من حرفين من الثاء في قولهم قام زيد فم عمرو اي ثم عمرو حكاه يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الباء في قولهم خذه بافانه اي بابانه * الباء * ابدلت من حرفين من الميم في قولهم با اسمك يريدون ما اسمك ومن الفاء في قولهم البسكل في الفسكل * الميم * ابدلت من اربعة احرف من الواو في فم عند الاكثر اصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفا لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه فيستثقل ذلك ثم ابدلت الميم من الواو ومن النون في نحو عمبر والبنام في البنان ومن الباء في قولهم بنات مخر في بنات بخر للسحاب لانه من البخار وقولهم ما زلت راتما على هذا اي راتبا وعن ابن السكيت رايته من كثب ومن كثم اي قرب فالميم بدل من الباء لانهم قالوا اكثب الفقيه الامر ولم يقولوا اكثم ومنه قوله

« فبادرت سربها عجلى مثابرة * حتى استقت دون محيا جيدها نغما » اراد نغبا والنغبة الجرعة ومن لام التعريف في اللغة اليمنية * الواو * ابدلت من ثلاثة احرف الالف والياء والهمزة وقد تقدمت والله اعلم *

ربيعة تغلط في الذكر فتقول ذكر انما الدكر بتشديد الدال جمع ذكرة ادغمت لام المعرفة في الذال فجعلت دالا مشددة فاذا قلت ذكر بغير لام قلت بالذال المعجمة والدكر لعبة للزنج والحبش (قوله والاصل فسطاط) هو مجتمع اهل الكورة وما يمد فوق صحن البيت (قوله وفي قولهم ثنتان) هو بكسر الاول وفتح الثاني والثالث (قوله الواحد ثنيا) اي بكسر الاول وفتح الثاني وبعده الف (قوله وفي قولهم كيت وذيت) اي بياء ساكنة مخففة ثم تاء فيهما والاصل كية وذية اي بياء مفتوحة مشددة ثم تاء فحذفت تاء التانيث منهما وتركت الياء الاولى الساكنة وابدل من الياء الاخيرة وهي لام الكلمة تا وانما كان الاصل ما ذكر لقولهم كيت وكيت وذيت وذيت كذا قيل ولا يظهر هذا التعليل الا ان يكون القول المذكور بالتشديد مع انه ليس به الا ان يقال التكرير فيه يدل على التشديد في ذلك وفيه ما فيه والاظهر انه علة لمقدر اي ولم يبقوه على ذلك الاصل تامل (قوله في ذعالب) بالذال المعجمة لا المهملة والعين المهملة لا الغين المعجمة كما في النسخ (قوله يقال سدر البعير يسدر سدرا) هو كفرح يفرح فرحا (قوله لم يحرم الرفد من فزد له) يحتمل ان يكون يحرم بالبناء للمجهول وقصد بالبناء للفاعل والضمير المجرور باللام لشخص بعينه . ويحتمل ان يكون ببناء يحرم وقصد للمجهول والضمير المجرور للعطاء وهذا هو الاظهر عندي . ويحتمل ان يكون ببنائهما للفاعل والمجرور عائد لشخص بعينه وكذلك ضمير يحرم فتدبر (قوله اي بابانه) بكسر الهمزة وتشديد الباء اي في وقته (قوله في الفسكل) هو كزبرج الفرس يجيء آخر الخيل وقد اشبعنا الكلام فيه وفي غيره من اسماء خيل حلبة السباق في شرح الديباجة فتذكره *

(فصل) في الاعلال بالحذف وهو على ضربين مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة انواع وقد اشار الى الاول منها بقوله (فا امر او مضارع من كوعد * احذف وفي كعدة ذاك اطرد *) اي اذا كان الفعل ثلاثيا واوي الفاء مفتوح العين فان فاءه تحذف في المضارع ذي الياء نحو وعد يعد والاصل يوعد فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وحمل على ذي الياء اخواته نحو اعد وتعد ونعد والامر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فان اصله وعد على وزن فعل فحذفت فاوه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التانيث ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد اجاز بعضهم حذفها للاضافة تمسكا بقوله « واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا » يعني عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على ان عدا جمع عدوة اي ناحية اي واخلفوك نواحي الامر الذي وعدوا * تنبيهات * الاول فهم من قوله من كوعد ان حذف الواو مشروط بشروط اولها ان تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع اوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول وشذ من ذلك قولهم يدع و يذر في لغة ثانيها ان تكون عين الفعل مكسورة فان كانت مفتوحة نحو يوجل او مضمومة نحو يوضو لم تحذف الواو وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يجد ومنه قوله « لو شئت قد نقع الفواد بشربة * تدع الصوادي لا يجدن غليلا » وهي لغة عامرية واما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فللكسر المقدر لان الاصل فيها كسر العين اذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لاجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسر فيه مقدرا ويسع كذلك لانه وان كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح إلّا انه لما حذفت منه الواو دل على ذلك انه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق والى هذا اشار في التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد او مقدرة كيقع ويسع ثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال يقطين من وعد يوعيد لان التصحيح اولى بالاسماء من الاعلال * الثاني فهم من قوله كعدة ان حذف الواو من فعلة المشار اليها مشروط بشرطين احدهما ان تكون مصدرا كعدة وشذ من الاسماء رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ومن الصفات لدة بمعنى ترب و يقع على المذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع بالالف والتاء قال « راين لداتهن موزرات * وشرخ لدي اسنان الهرام » وفيها احتمال وهو ان تكون مصدرا وصف به ذكره الشلوبين وقوله في التسهيل وربما اعل بذا الاعلال اسماء كرقة وصفات كلدة فيه نظر لان مقتضاه وجود اقل الجمع من النوعين اما الاسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما واما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد انكر سيبويه مجيء صفة على حرفين ثانيهما ان لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فانه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية * الثالث قد ورد اتمام فعلة شاذا قالوا وتره وترا ووترة بكسر الواو وحكاه ابو علي في اماليه قال الجرمي ومن العرب من يخرجه على الاصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة وذهب المازني والمبرد والفارسي الى ان وجهة اسم للمكان المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها إلّا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر قال لان وجهة وجهة بمعنى واحد ولا يمكن ان يقال في جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه * الرابع ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعة وقد تضم قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ * الخامس ربما اعل بهذا الاعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحة * السادس فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاوه واو ان ما فاوه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلّا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر والاصل ييسر وفي مضارع يئس يئس والاصل ييئس . اهـ . ثم اشار الى النوع الثاني بقوله (وحذف همز افعل استمر في * مضارع وبنيتي متصف *) اي مما اطرد حذفه

* فصل *

(قوله وهو ثلاثة انواع) اي حذف الفاء . وحذف حرف زائد في الكلمة . وحذف عينها او لامها (قوله مفتوح العين) هو قيد خرج مخرج الغالب فلا يكون مفهومه مخالفا لمنطوقه كما صرح به في كتب الاصول فلا يضر انه سياتي في كلامه نحو ومق فانه يقال في مضارعه وامره يمق ومق بحذف الفاء فافهم (قوله وحمل على ذي الياء اخواته) اي اجري الباب على وتيرة واحدة لا قيس كما قيل اذ لا قياس بلا جامع (قوله وخرجه بعضهم) رد بان الرسم لا يساعده لانه لم يوجد فيه الف بعد الدال والجواب ان العربي حده النطق لكن الراوي الذي رسمه بلا الف ان صح عنه رسمه على حسب ظنه لما ظن مصدريته (قوله يدع ويذر في لغة) اي مبنيين للمفعول وشذوذهما من ضم الياء وفتح العين (قوله يجد) اي بضم الجيم (قوله لان مقتضاه) اي لتعبيره بالجمع الذي هو اسماء وصفات وقد يقال التعبير في الثاني بالجمع مشاكلة للاول (قوله يخرجه عن الاصل) اي ينطق

همزة افعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله و بنيتي متصف فتقول اكرم يكرم فهو مكرم ومكرم والاصل يوكرم وموكرم وموكرم إلّا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة اخواته واسما الفاعل والمفعول ولا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل إلّا في ضرورة اوكلمة مستندرة فمن الضرورة قوله « فانه اهل لان يوكرما » والكلمة المستندرة قولهم ارض مورنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كساء مورنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة ارنب وهو الاظهر * تنبيه * لو ابدلت همزة افعل هاء كقولهم في اراق هراق او عينا كقولهم في انهل الابل عنهل لم تحذف لعدم مقتضي الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الابل يعنهلها فهو معنهل وهي معنهلة . اه . ثم اشار الى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت في ظللت استعملا *) اي كل فعل ثلاثي مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل في اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما كظللت ومحذوف اللام مع نقل حركة العين الى الفاء كظلت ودون نقلها كظلت وكذا تفعل في ظللن فان زاد على الثلاثة تعين الاتمام نحو اقررت وشذ احست في احسست وكذا يتعين الاتمام ان كان مفتوح العين نحو حللت وشذ همت في هممت حكاه ابن الانباري وان كان الفعل مضارعا او امرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الاولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن والى ذلك الاشارة بقوله (وقرن في اقررن) اي استعمل قرن في اقررن قال تعالى وقرن في بيوتكن وهو امر من قررت بالمكان اقر بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما امر منه اجتمع مثلان واولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضي وقيل هو امر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتتوافق القراءتان فان كان اول المثلين مفتوحا كما في لغة من قال قررت بالمكان اقر بالفتح فالتخفيف قليل واليه اشار بقوله (وقرن نقلا *) اي في قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لمفتوح وقد افهم بقوله نقلا ان ذلك لا يطرد وصرح به في الكافية واما الذي قبله فصرح في الكافية باطراده فقال « وقرن في اقررن وقس معتضدا » وذكر غيره انه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور الى ان الحذف في ظللت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بانه شاذ وانه لم يرد إلّا في لفظتين من الثلاثي وهما ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد على ثلاثة وهو احست في احسست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم و بذلك يرد على ابن عصفور * تنبيهان * الاول اختلف كلام الناظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية الى ان المحذوف اللام وذهب في التسهيل الى ان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه * الثاني اجاز في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فاجاز في اغضضن ان يقال غضن قياسا على قرن واحتج له بان فك المضموم اثقل من فك المكسور واذا كان فك المفتوح قد فرّ منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم اره منقولا . ه .

(فصل في الادغام)

يعني اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية وهو لغة الادخال واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل والادغام بالتشديد افتعال منه وهو لغة سيبويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من الفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من الفاظ الكوفيين ويكون الادغام في المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين في كلمة فقال (اول مثلين محركين في * كلمة ادغم) اي يجب ادغام اول المثلين المتحركين بشروط وهي احد عشر * احدها ان يكونا في كلمة نحو شد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فان كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين ان لا يكونا همزتين نحو قرا آية فان الادغام في مثله ردي وان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو ادغام ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة واجازه الفراء * الثاني ان لا يتصدرا نحو ددن قال المصنف في بعض كتبه إلّا ان يكون اولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة او حركة نحو لا تيمموا وتكاد تميز . اه . ويجوز الادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تاآن والثانية اصلية نحو تتابع ويوتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسياتي الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها *

به عن الاصل (قوله فلما امر منه) اي فلما اخذ منه فعل الامر *

* فصل *

(قوله يعني اللائق بالتصريف) هو ما ياتي من قوله واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين واحترز بذلك عن ادغام القراء وهو اعم مما ذكر وهو المشار اليه بقوله ويكون الادغام الى قوله متسع لكن ظاهر كلام الشارح والتسهيل ان الادغام بهذا المعنى نحوي ايضا (قوله الادخال) لا مانع ان يجعل منه قوله

وادغمت في قلبي من الحب شعبة
تذوب لها حرا من الوجد اضلعي

(قوله من مخرج واحد) احترزوا به عن الاخفاء (قوله بلا فصل) احترزوا به عن الاظهار (قوله وتاولوه على اخفاء الحركة) انما تبرا منه لانه رد بان المقرو به لابي عمرو الادغام المحض ولا عبرة بانكاره كما قال ابن الحاجب (قوله ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه) هذا في حيز المنع كما

الثالث والرابع والخامس والسادس ان لا يكونا في اسم على فعل بضم اوله وفتح ثانيه
كصفف جمع صفة وجدد جمع جدة وهي الطريق في الجبل او فعل بضمتين نحو ذلل
جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد او فعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو
كلل جمع كلة ولمم جمع لمة او فعل بفتحتين نحو لبب وطلل فكل هذه يمتنع ادغامها والى
ذلك اشار بقوله (لا كمثل صفف * وذلل وكلل ولبب *) وعلة امتناع الادغام في هذه
الامثلة الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع عن الاظهار
فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه واما الرابع
فانه وان كان موازنا للفعل إلّا انه لم يدغم لخفته وليكون منبها على فرعية الادغام في الاسماء
حيث ادغم موازنه في الافعال نحو رد فيعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته في
الفعل * تنبيهات * الاول يمتنع الادغام ايضا فيما وازن احد هذه الامثلة بصدره لا بجملته
نحو خشثاء لعظم خلف الاذن ونحو رددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد ونحو
حببة جمع حب ونحو الدججان مصدر دج بمعنى دب * الثاني كان ينبغي ان يستثني
مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت
من الرد مثل ابل قلت ردد بالفك ولعل عذره في عدم استثنائه انه بناء لم يكثر في الكلام
ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل * الثالث اعلم ان اوزان
الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة
منها و بقيت اربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة
مستعملة وهي فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فاذا بنيت من الرد مثل
كتف او عضد قلت رد او رد بالادغام لانهما موافقان لوزن الفعل وليسا في خفة فعل
نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالفك ووافقه الناظم
في التسهيل في الاول دون الثاني واذا بنيت من الرد مثل دئل قلت ردد بالفك ومن
راى ان فعل اصل في الفعل ينبغي ان يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو في
هذا اولى وعليه مشى في التسهيل . اه . السابع من الشروط ان لا يتصل باول المثلين
مدغم فيه واليه اشار بقوله (ولا كجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشي
اذا لمسه او من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفك لانه لو ادغم
المدغم فيه لالتقى ساكنان * الثامن ان لا يعرض تحريك ثانيهما واليه اشار بقوله
(ولا كاخصص ابى *) لان الاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها * التاسع ان لا يكون ما هما
فيه ملحقا بغيره واليه اشار بقوله (ولا كهيلل) وهذا نوعان احدهما ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين نحو هيلل اذا اكثر من لا اله إلّا الله
فان الياء فيه مزيدة للالحاق بدحرج والاخر ما حصل فيه الالحاق باحد المثلين نحو جلبب فان احدى يائيه مزيدة للالحاق بدحرج وانما
امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الالحاق * العاشر ان لا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا وهى الفاظ محفوظة لا
يقاس عليها والى هذا اشار بقوله (وشذ في الل * ونحوه فك بنقل فقبل *) اي شذ الفك في الفاظ منها قولهم الل السقاء اذا تغيرت رائحته
وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وقولهم دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضببت
الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين ولخخت اذا التصقت بالرمص ومششت الدابة اذا شخص في وظيفها
حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الادغام في هذه الافعال كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود
والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات
وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كقول ابي النجم * الحمد لله العلي الاجلل * تنبيه * قد شذ الفك ايضا في كلمات من الاسماء
منها قولهم رجل ضفف الحال ومحبب وحكى ابو زيد طعام قضض اذا كان فيه يبس (وحيي) وعيي ونحوهما مما عينه ولامه ياآن

كما لا يخفى (قوله جمع صفة) هي الظلة
كالسقيفة واهل الصفة اضياف الاسلام لا ياوون
الى اهل ولا مال كانوا ملازمي المسجد الحرام فاذا
جاءت للنبي صلى الله عليه وسلم صدقة بعث
بها اليهم واذا جاءت هدية اصاب منها وارسل
لهم منهم ابو هريرة رضي الله عنه . والكلة بكسر
الكاف ستر رقيق يتخذ لدفع البعوض . واللمة بكسر
اللام الشعر المجاوز شحمة الاذن . واللبب موضع
القلادة من الصدر (قوله نحو خشثاء الخ)
راجعة لاوزان المتن نشرا على ترتيب اللف
(قوله بل هو في هذا اولى) للاتفاق على الاصالة
المقتضية للادغام في الاول والاختلاف في هذا
(قوله وهو الجاسوس) ظاهره في الخير والشر
وذكر بعض ان الجاسوس رسول الشر والناموس
رسول الخير (قوله والاذن اذا وقرت) هذه في
النسخة الصواب من الوقر قال تعالى وفي آذانهم
وقر لكن لم يذكر في القاموس اللت الاذن اذا
وقرت (قوله ضببت الارض) الل وضبب وقطط
ومشش بوزن فرح وصكك ولحح ولخخ بوزن
ضرب وشخص بوزن كرم بمعنى خرج . والوظيف
ما دق من الذراع والساق من الخيل والابل وحجم
الشيء ملمسه الناتي تحت يده وعزز بوزن
ضرب (قوله ضفف الحال) اي ضيق الحال
(قوله محبب) في القاموس محبب كمقعد اسم
هذا وقد رد على الشارح كون ضفف وقضض شاذا

لازم تحريكهما (افكك وادغم دون حذر *) في واحد منهما لوروده فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الادغام لاندراجه في الضابط المتقدم ومن فك نظر الى ان حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا ومن ثم لم يجز الادغام في نحو ان يحيي ورايت محييا واما قوله « وكانها بين النساء سبيكة * تمشي بسدة بيتها فتعي » فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء * تنبيه * الفك اجود من الادغام وان كان كل منهما فصيحا مقروءا به في المتواتر ولعل الناظم اوما الى ذلك بتقديم الفك في النظم . اه . (كذاك) يجوز الفك والادغام فيما اجتمع فيه تاآن اما في اوله او وسطه (نحو تتجلى واستتر *) اما الاول فقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في اوله تاآن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى هذا كلامه وفيه نظر لان تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من النحاة ان الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسياتي في كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك او لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل واما الثاني وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاآن فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبقاء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة اول المثلين الى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من اوله لتحرك الساكن بحركة النقل * تنبيهات * الاول اذا اوثر الادغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول في مضارع الذي اصله افتعل يستر بفتح اوله واصله يستتر فنقل وادغم وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر بضم اوله وتقول في مصدر الذي اصله افتعل ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل * الثاني يجوز في استتر ونحوه اذا ادغم وجه آخر وهو ان يقال ستر بكسر فائه وذلك ان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسر اولهما على اصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا ان اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كمختار فيحتاج الى قرينة * الثالث ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم . اه . (وما بتاءين ابتدي قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر *) الاصل تتبين بتاءين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يودي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لا تكلم نفس نارا تلظى * تنبيهات * الاول مذهب سيبويه والبصريين ان المحذوف هو التاء الثانية لان الاستثقال بها حصل وقد صرح بذلك في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوفة هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعني ان مذهب هشام ان المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين * الثاني قد ارشد بالمثال الى ان هذا انما هو في المضارع الواقع في الابتداء لانه الذي يتعذر فيه الادغام واما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه * الثالث قال في شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوفة من تاءي تتنزل حين قال تنزل انما هي الثانية لان المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية هذا كلامه

فانهما كلبب وقد تقدم وجوب فكه (قوله لازم تحريكهما) اي قبل الادغام كما هو ظاهر فاندفع ما قيل انه ليس بصواب والصواب عبارة غيره لازم تحريك ثانيهما (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في اول الفعل المضارع) اصل هذا الكلام لصاحب التوضيح وهو كلام حق ولا عبرة بمن تعصب للمصنف وابنه وترك كلام الموضح والحوفي والمصرح وكلام المصنف الذي جاء فيه على الصواب في بعض تآليفه وقال ابن مالك وابنه لا يخلو حاله من استناد في ذلك الى سماع او فهم من اللغة واستنباط منها لعدم ما ينافيه فلا يجوز الرد عليهما بمجرد عدم العلم بدخولها في اول المضارع لانهما مثبتان والراد ناف ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند فقد كاد ان يخرجهما عن البشرية ويلزمه ذلك في غالب العلماء غيرهما ومفاسد قلة التدبر لا تحصرها العبارة (قوله يعني ان مذهب هشام الخ) احتج له بان الثانية لمعنى كالمطاوعة والحذف يخل بذلك وهو معارض بان تاء المضارعة ايضا لمعنى وحذفها يخل بذلك (قوله من قراءة بعضهم ونزل الملائكة الخ) هي بضم النون وتشديد الزاي وضم اللام ونصب الملائكة (قوله من تاءي تتنزل) اي بالتاءين حيث قال تنزل اي حين حذف احدى التاءين وقال تنزل (قوله لان المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية) دليل الحصر كون الباقية مضمومة والثانية وصفها الفتح ولقائل بالعكس ان يقول ان المحذوفة هي الاولى ولكن لما حذفت وجعلت الثانية مكانها لبست ضمتها

قوله

(قوله ولذلك سكن آخره) اي ولو كان فعلا ماضيا مبنيا للمفعول كما يقوله مقابل الاظهر لفتح آخره (قوله والمراد به الوقف) اي السكون الذي يجره الوقف كسكون المضارع المرفوع عند الوقف عليه واما جزم البناء كما في الامر فداخل في قوله وجزم كجزم جازم من الجوازم للفعل المضارع فما قيل الوقف اي البناء لا مقابل الجزم ليس على ما ينبغي (قوله اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) فائدة هذا التنبيه على ان قول المصنف لكونه بمضمر الرفع اقترن ليس على اطلاقه فانه يوهم ان المدغم فيه يسكن بكل ضمير رفع حتى الواو مع انه ليس كذلك فما قيل لعل الظاهر ذكر هذا في شرح قوله ولا كاخصص اي المتضمن اشتراط عدم عروض حركة ثاني المثلين ليس بجيد (قوله الالف والواو) الالف ناظر لفتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة والواو ناظر لضمة قبل هاء الغائب على طريق اللف والنشر المرتب (قوله بالكسر) اي كسر الدال والضاد اما الميم والعين فمضمومان (قوله نحو رد وفر وعض) هذا للاشارة الى ان معنى الاطلاق سواء ضم اوله كرد او كسر كفر او فتح كعض (قوله اي يستثنى من فعل الامر صيغتان) اعترضوه بان صيغة التعجب ليست فعل امر بل هي فعل ماض على صورة الامر وهو مردود بان كون افعل في التعجب صيغة امر لا شك فيه غايته انها لم يرد منها الامر بل استعملت للتعجب ثم ان المصنف وان لم يعبر بصيغة الامر لكنها داخلة تحت قوله وفي

قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجي المومنين في قراءة عاصم اصله ننجي ولذلك سكن آخره . اه * الحادي عشر من شروط وجوب الادغام ان لا يعرض سكون ثاني المثلين اما لاتصاله بضمير رفع واما لجزم وشبهه وقد اشار الى الاول بقوله (وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن *) لتعذر الادغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الاناث (نحو حللت ما حللته) وحللنا والهندات حللن فالادغام في ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وابقوا اللفظ على حاله واشار الى الثاني بقوله (وفي * جزم وشبه الجزم) والمراد به الوقف (تخيير) اي بين الفك والادغام (قفي *) اي تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل والفك لغة اهل الحجاز والادغام لغة تميم * تنبيهات * الاول المراد بالتخيير استواء الوجهين في اصل الجواز لا استواؤهما في الفصاحة لان الفك لغة اهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو ان تمسسكم حسنة ومن يحلل عليه غضبي واغضض من صوتك ولا تمنن وجاء على لغة تميم ومن يرتد في المائدة ومن يشاق الله في الحشر * الثاني اذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس ارد واغض وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين * الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب لان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض * الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء وحكى ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط في تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو اسد وحكى ابن جني الضم وقد روي بهن قوله «فغض الطرف انك من نمير» نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح هذا لفظه فان لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وفر وعض وهي لغة اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وفر وعض وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وفر وعض وهذا اكثر في كلامهم . اه . (وفك افعل في التعجب التزم *) قال في شرح الكافية باجماع وكانه اراد اجماع العرب لان المسموع الفك ومنه قوله «وقال نبي المسلمين تقدموا * واحبب الينا ان تكون المقدما» والّا فقد حكى عن الكسائي اجازة ادغامه (والتزم الادغام ايضا في هلم *) باجماع كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم * تنبيهات * الاول هذا البيت استدراك على ما قبله اي يستثنى من فعل الامر صيغتان لا تخيير فيهما الاولى افعل في التعجب فانه ملتزم فكه والثانية هلم في لغة تميم فانه ملتزم ادغامه وقد سبق في باب اسماء الافعال ان هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر او اقبل وعند بني تميم فعل امر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا * الثاني التزموا ايضا فتح هلم وحكى الجرمي الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل وقد تقدم ان لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلموا وهلمي بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء ان الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها

وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكي عن ابي عمرو انه سمع هلمين يانسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الاناث وحكي عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ * الثالث مذهب البصريين ان هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين اقرب الى الصواب قال في البسيط ومنهم من يقول انها ليست مركبة . اه * خاتمة * في النون الساكنة ومنها التنوين اعلم ان للنون الساكنة اربعة احكام اولها الادغام وهو بلا غنة في اللام والراء وبغنة في حروف ينمو ما لم تكن مواصلتها في كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وانمار فان الفك في ذلك لازم والثاني الاظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعد مخرج النون من مخرجها والثالث القلب ميما عند الباء ويستوي كونها في كلمة نحو انبئهم او كلمتين نحو ان بورك وموجب هذا القلب ان الباء بعدت من النون وشابهت اقرب الحروف اليها وهي الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء لم يمكن ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فاوجب التخفيف امرا آخر وهو قلبها ميما لانها اختها في الغنة والرابع الاخفاء وذلك اذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها اوائل هذا البيت

ترى جار دعد قد ثوى زيد في ضنى
كما ذاق طير صيد سوء شبا ظفر

وانما اخفيت عند هذه الحروف لانها قربت منها قربا متوسطا لان حروف الحلق بعدت منها فاظهرت وحروف لم يرو قربت منها قربا شديدا فادغمت وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فاخفيت والاخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى اعلم ولما يسر الله له اكمال ما وعد به في الخطبة من قوله مقاصد النحو بها محويه اخبر بذلك فقال (وما بجمعه عنيت قد

٤٠ ل * نظما على جل المهمات اشتمل *) يقال عني بكذا اي اهتم به

جزم وشبه الجزم تخيير قفي (قوله وقاية لفتح الميم) يعني انه لولا زيادة نون ساكنة بعد الهاء وقبل نون النسوة تدغم في نون النسوة لفك الادغام لاجل النون عملا بقول المصنف وفك حيث مدغم فيه سكن الخ فتصير الميم الاولى مضمومة والميم الثانية مسكنة فلا يبقى لها فتح اما حيث زيدت تلك النون وادغمت في نون النسوة فقد بقي على تلك الميم الثانية المدغم فيها فتحها (قوله اي جمعه) هو تفسير للم واما الشعث فمعناه تفرق الامر (قوله الفها) في نسخ بالاتصال وفي اخرى بالفصل ووجه الاولى ان الضمير عائد على كلمة ها ووجه الثانية ان المراد لفظة ها (قوله او كلمتين او بمعنى الواو كما في قوله « ما بين ملجم مهره او سافع » (قوله يجمعها اوائل هذا البيت) الاظهر من جهة المعنى ان جار دعد مفعول ترى بصرية وجملة قد ثوى في ضنى حال من المفعول وجملة زيد في محل الحال من ضنى وصيد بالبناء للمفعول مع ضميره العائد على الطائر جملة في محل الصفة لطير وسوء مضاف الى ما بعده مفعول لذاق والمعنى ان جار دعد نزل في ضنى زائد من دعد حتى كان حاله حال طائر صاده عقاب كاسر فاذاقه سوء حدة ظفره (قوله ولما يسر الله له الخ) قد جرت عادة الشارحين بايراد مثل هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ من بحث والشروع في آخر تنشيطا للمتعلم وتجديدا لتنبيهه على ما يذكر بعد لا سيما اذا كان مما تميل اليه النفس كالتحديث على كمال الكتاب وحينئذ فلا يرد انه لا علاقة بين تيسير الله الاتمام والاخبار بذلك (قوله ما وعد به) لم تجر هذه الصلة على من هي له اذ الواعد ليس هو الذي يسر الله اكماله ومثله في عدم صحة العود له اسم الجلالة كما هو ظاهر فعدم ابراز الضمير سلوك للطريق الكوفي لا البصري ايضا على ما حررنا في شرح الديباجة ودافع اللبس في هذا المقام قوله من مقاصد النخ وفي هذا الكلام ايماء الى ان ما في وما بجمعه موصولة لا موصوفة وان الموصول للعهد كما سياتي (قوله وما بجمعه عنيت قد كمل الخ) ما واقعة على مسائل النحو الشامل للصرف المعبر عنه في الديباجة بمقاصد النحو على ما اوما اليه الشارح فهي ليست موصوفة بل موصولة للعهد كما في واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه وقول القائل

الا ايها القلب الذي قاده الهوى افق لا اقر الله عينك من قلب

وقد يجعل موقع ما المقدار المفرق من تلك المقاصد برعاية ان ذلك

الذي

الذي يتعلق الغرض بجمعه فيكون في الكلام ايهام التضاد على عكس قوله

لا تعجبي يا سلم من رجـــل ضحك المشيب براسه فبكى

والمجرور في بجمعه متعلق بعنيت والظاهر ان تقديمه للاهتمام ولاستقامة الوزن وقد يجعل للقصر ايضا لكن لا بد لتمامه من دعوى اضافيته وانه قلبي اي لا بعدمه وفي ايثار عنيت على شغلت ونحوه ايماء الى انه العارف بمقدار هذا النظم على ما قضى به قول القائل

لا يعرف الشوق إلّا من يكابده ولا الصبابة إلّا من يعانيهـــا

والى عظم همته وكبر نفسه وعلو ملاحظه على ما قضى به قول القائل

واذا كانت النفوس كبــــارا تعبت في مرادها الاجســـام

والمرجع في ذلك كله للتحدث بالنعم لكنه خشي ان يتزايد به ذلك حتى يبلغ به حد الاعجاب فترك ان يقول عنينا بدل عنيت مع ان العظمة في الفعل على ما ذكرنا تلويحية وفي الفاعل على ذلك الوجه تصريحية وذو النظر السديد يوثر الاول على الثاني والاتيان بقد في هذا المقام حيث قال قد كمل للتنبيه على ان الوقوع في الزمن الماضي المدلول عليه بمدخولها محقق لا كالوقوع في الزمن الماضي المدلول عليه بقوله في صدر الكتاب قال محمد فانه تنزيلي فقط ثم كمل يسوغ ضم ميمه وفتحها ولكن الوجه هاهنا الفتح للسلامة من عيب السناد وآثر التعبير بكمل على التعبير بمثل حصل ليحرز بذلك براعة الختم لكنه لو كانت آخر كلمة من التاليف لكانت اوقع وما رايت في هذا الباب احلى من السكرة النباتية وهي

لانسال الله إلّا ان يدوم لنـــا لا ان تزيد معاليه فقد كملت

لكني لو شئت لقلت احسن من ذلك قولي في ختام قصيدة

جعل الله بدء امرك خـــيرا وسيعطيك بعد حسن الختام

وقد استفتحتها بقولي

خير ما آثرت كرام الانـــام حسنات تبقى مع الايـــام

(قوله ويلزم بناوه للمفعول) اي لا يكون إلّا على صيغة المجهول في اللفظ اما في المعنى فانه وصف فاعل لا مفعول ثم يسوغ في بناوه ان يرتفع فاعلا وان ينتصب مفعولا (قوله حال من الهاء في بجمعه) اي والشرط موجود لان جمع مصدر عامل على حد اليه مرجعكم جميعا إلّا ان ايثار ان يكون صاحب الحال هاء جمعه على ضمير كمل مع قربه لم يظهر له وجه ثم يجوز ان يراد من النظم مقابل النثر وان يراد منه تاليف الكلمات مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقد يوجه للشارح ما اختاره بانه يشير الى ان التاليف جاء على حسب ما تعلقت به عنايته من جمعه نظما مشتملا على جل المهمات لا من مجرد جمعه وفيه ان غاية ما يفوت بذلك الذي ارتكبه ان يكون قصد شيئا فجاء فيه من الاوصاف الحسان اكثر مما قصد مع ان ذلك لا ينصص على التقييد إلّا في الجمع دون الكمال كما ان مقابله بالعكس ويستاثر المقابل برعاية الاقرب بل قد يقال توخذ تلك القيود من الموصول لانه واقع على مقاصد النحو التي قصد ان تشتمل عليها الالفية الموصوفة بالاوصاف المذكورة في اول الكتاب ويجعل نظما حالا من فاعل كمل فيفيد الكلام التقييد

ويلزم بناوه للمفعول وبناوه للفاعل لغية حكاها في اليواقيت وانشد عليها

« عان باخراها طويل الشغل »

ونظما حال من الهاء في بجمعه او تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف نظما بصفة اخرى فقال (احصى من الكافية الخلاصه)

في الجانبين وتكون الحال من الاقرب فتامل (قوله اي جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره) هذا النظم فاعل جمع ومن منظومة متعلق بجمع والخالص مفعول جمع ومقصود الشارح من هذا الكلام الاشارة الى ان احصى فعل ماض لا افعل تفضيل لانه لا يصاغ من الرباعي لقول المصنف وصغهما من ذي ثلاث والى انه بالصاد المهملة لا بالضاد المعجمة والى ان من الكافية متعلق بجمع فهو المجموع منه وان الخلاصة بمعنى الخالص مما يكدره لا انه لقب لهذا النظم وان اشتهر بذلك لانه يتحد الفاعل والمفعول فيلزم ان يجمع الشيء نفسه لما فرض من ان ضمير اشتمل لنظما والمعنى حينئذ ان هذا النظم جمع من الكافية خالصها وزبدتها وهذا معنى حسن سهل لا يسع العدول عنه وما قيل الخلاصة لقب لهذا النظم مبتدا واحصى بالصاد المهملة اسم تفضيل خبر والمعنى الخلاصة ازيد احصاء من الكافية فمردود لفظا بما ذكر من كون شرط اسم التفضيل ان يوخذ من الثلاثي ومعنى بصدق نقيضه وهو الخلاصة ليست احصى من الكافية لبقاء كثير من الابواب عليها فصلا عن جزئيات المسائل دون الكافية وكذا ان قرئ بالضاد المعجمة على تقدير ثبوته على المصنف مع انه لم يجر في الكلام ما يشعر بتسمية هذا النظم بالخلاصة وعلى الوجهين لا يرتبط اللاحق بالسابق وما قيل احصى بمعنى جمع والضمير للمصنف والخلاصة لقب لهذا النظم فمردود ايضا مما تقدم وبالجملة فكل عارف بالاساليب ينكر على هذين القيلين التئام الكلام فتدبر (قوله وهو كناية عما جمع من المحاسن) يريد ان اخذ هذا النظم الغنى الغير المشوب بفقر غير موجود حقيقة لكن لما كان يلزم من اخذ الغنى اخذ حسن ظاهر كان المراد ذلك اللازم على وجه الكناية (قوله ثم قابل بالشكر نعمة الانعام) هذا اشارة الى ان المراد من قول المصنف فاحمد الله فبسبب انعام الله باكمال ما عنيت بجمعه احمد الله اي اشكره وما قيل اي بسبب ما تقدم من الصفات التي اشتمل عليها النظم احمد مقابلة لتلك النعم بالشكر فاهمال لكلامي المصنف والشارح في حكمهما (قوله وآله الغر الكرام البررة) المراد من آله اما اقاربه المومنون من بني هاشم او وبني المطلب على الخلاف او اتقياء امته على ما تقدم اول الكتاب والغر اما جمع اغر بمعنى واضح معروف مستعار من فرس ابيض الجبهة واما موصوف بالغرة التي تكون يوم القيامة من اثر الوضوء وما قيل يجوز ان يراد من الآل جميع المومنين ويكون قوله الغر اشارة الى ما ورد من قوله عليه السلام انتم الغر المحجلون يوم القيامة فلا ينبغي لعدم اطراد ذلك في المومن الغير المصلي على ما هو الظاهر ولان بعض المومنين غير بار الا ان يتكلف فتدبر (قوله المنتخبين الخيرة) اما انتخاب الال فايماء الى حديث الترمذي ان الله اصطفى الخ ما تقدم في صدر الكتاب ومن ثمة يقول من قال

لم تزل في ضمائر الكون تختـــار لك الامهات والابـــــاء

واما انتخاب الاصحاب فاشارة الى مثل ما وقع في قصة عمر المقولة على قول الشارح سابقا وابرزوا ضمير القصة والشان من اختيار الله له عمر بن الخطاب على عمر بن ابي جهل والتعبير في هذا المقام بالخيرة اشارة الى ان خير الختام ختام الخير وتفاولا بان يعطيه الله خير

اي جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره (كما اقتضى) اي اخذ (غنى بلا خصاصه *) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة ثم قابل بالشكر نعمة الانعام واردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله واصحابه الكرام . لاحراز اجر ذلك ويمنه في البدء والختام . فقال رحمه الله وجمعني واياه في دار السلام . (فاحمد الله مصليا على * محمد خير نبي ارسلا * وآله الغر الكرام البررة * وصحبه المنتخبين الخيرة *) الحمد لله اولا وآخرا . باطنا وظاهرا . وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين . وعلى آله الطيبين الطاهرين . وصحبه اجمعين صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الدين *

الخاتمة جعل الله ختامنا وختامه خير ختام بحرمة نبيه عليه الصلاة والسلام وهنا عن
لنا ان نكف لسان القلم . ونلف اردان الكلم . ونترك لزند التدبر شراره . ونرد على روض
التفكر رنده وعراره . فلقد طال بنا مد السبيل . وكثر على القرطاس منا سيل السلسبيل .
مع انا ما فرطنا في جلب ما يجب اجتلابه . ولا اهملنا رد ما ينبغي اجتنابه . حتى ارضينا
التحقيق . واقررنا عين التدقيق . على وجه لا يعقله إلّا العالمون . ولا يجحد بآياته إلّا
الظالمون . ومع ذلك فاني مقر على نفسي بنزارة البضاعه . باسط كفي بالاستكانة والضراعة
للمتحلين بجميل الاوصاف . المحبين للاتصاف بالانصاف . المتباعدين عن خطة
الحسد . المجانبين ناحية العناد واللدد . ان ينظروها بعين الرضا . وان يخلعوا على
نقصها حلة الاغضا . أسال الله ان يحليها بحلية القبول . وان يجعلها من
انفع مقول . وان يسلك بها اهدى سنن . وان يتقبلها بقبول حسن .
وان يسكننا ووالدينا ومشايخنا واخواننا جنة اعدت للمتقين .
من النبيئين والصديقين . والشهداء والصالحين . فنصبح
من جميع المخاوف آمنين . وبجميع الخيرات
فائزين . غاية مسراتنا جوار سيد المرسلين . ونهاية
لذاتنا روية احسن الخالقين . وآخر
دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .
قال مولفها محمد بن علي بن
سعيد: فرغت من تحريره بعد
مغرب يوم الاحد الثاني
والعشرين من قعدة
الحرام من عام
١١٩٧

وكانت وفاته على شرخ الشباب دون اكتمال الثلاثين من عمره في سنة ١١٩٩ بتونس ودفن جوار
سيدي احمد سقا خارج باب حومة العلوج رحمه الله رحمة واسعه . وملا قبره انوارا ساطعه .

باسمك اللهم نستعين في جميع الافعال . وبك نبلغ في جموع السلامة الى غاية الامال . فنحمدك على ما هديتنا به مما نصبته في الوجود . ورفعت به علم وحدانيتك في المقام المشهود . ونصلي ونسلم على من ميزت به بين الحق والضلال . واختص بنعوت الكمال . سيدنا محمد الذي حمدت منه جميع الاحوال . وعلى من انتصب لحفظ شريعته من كل صحب وآل . ومن اتبعهم في المبدا والمآل . ما لاح في الافق هلال . وبلغ المجتهد الى اتمام الاعمال . اما بعد فيقول افقر العبيد . منشي الرائد التونسي محمد السنوسي الحفيد . اذا كانت العلوم الشرعية مقاصد رواة الدين . فان وسائلها من اعظم ما اسسه تعاطى اعلام المجتهدين . ولا شك ان علم النحو من بين العلوم العربيه . اعزما توسل به ذو الهمة الابيه . ودواوينه قد اشتهرت اعظم اشتهار . وتعاطاها اهل الاستبصار . غير ان حفاظها المختصر . ومجموعها المعتبر . هو خلاصة الامام بدر الدين ابن مالك . وناهيك بما يسرته من وعور المسالك . حيث جمعت شوارده . وقيدت اوابده . في اوراق لا يتجاوز بها ناسخها الف السطر . وليس على من رام الحصول على جميع ما حوته غير الحفظ من مهر . على ان شروحها وان كانت كثيرة العد . فان مبلغ الشيخ نور الدين علي الاشموني في شرحه لم يبلغه احد . اذ انه استوفى في شرحه جميع ما يدعو اليه ذلك النظام . واتبع ذلك بما هو محتاج اليه في التنابيه والفروع التي بها يتم المرام . ولاهميته تعاطى الكتابة عليه فحول الاعلام . ونشروا له في مفرق الايام ارفع الاعلام . وممن اعمل في ذلك قلمه بغاية الاتقان . من علماء مصر ابو المحاسن الحفني وابو عبد الله الصبان . اما علماء تونس فقد تصدى منهم للافاده . قاضي تونس ومفتيها ابو عبد الله محمد سعاده . فكتب حاشية سماها تقرير المسالك . في شرح منهج السالك . ثم تلاه في ذلك الميدان . اوحد الجهابذة الاعيان . بديع الزمان . وساحب ذيل فصاحته على سحبان . الشاعر المفلق . والدراكة المحقق . المستخرج بذكائه احسن الدر المصون . والناظم من بديعياته ما ابدى به ذلك الفلك المشحون . مبدع النثر والنظم . العلامة النحرير الفاضل الشيخ محمد بن علي بن سعيد الملقب بالنجم . فقد سبق الى غايات العلوم في شرخ الشباب . وبلغ في معرفة المنطوق والمفهوم الى مدين الاراب . وناهيك بما ابداه في حواشيه الرائقه . وتحريراته الفائقه . وقد وسمها « زواهر الكواكب . لبواهر المواكب » . فكانت كاسمها باهره . تبدي الكواكب الزاهره . رضي الله عنه وارضاه . واولاه من النعيم المقيم ما يتمناه . وقد اعتنى جمع من محبي خير الوطن . النابتين فيه المنبت الحسن . بطبع هاته الحواشي بمطبعة الدولة التونسيه . خلع الله عليها ملابس العز السندسيه . وتعاطى تصحيحها كثير من المدرسين الاعيان . واولهم مباشرة لذلك هو العالم الفاضل الزكي . الشيخ السيد محمد القرطبي . صحح من اولها نحو العشرة الاوراق . بتصحيح جل وراق . ثم تلاه العبد الضعيف . ولازمت تصحيحها بغاية البحث والتنقيف . فاعتكفت على نصفها الاول خمسة عشر شهرا . بذلت فيها ما قدرت عليه سرا وجهرا . معتمدا مسودة المولف واصول انتقاله . عسى ان يبلغ التصحيح الى غاية آماله . الى ان ناهزت اتمام حروف الجر الذي هو نصف مجموع حجم الكتاب الذي استكمل اوصافه . فرايت ان ننهي

عنده الجزء المذكور لنبتدي النصف الثاني بباب الاضافه . واعددت لذلك تاريخا لاتمام هذا النصف . حيث احرزت المطبعة بانجازه اكمل وصف . فارخته بقولي

راقتك حاشية تناهى ظرفهـا ... فرنا ببذل النفع فينا طرفـهـا
قامت لاندية الدروس مميلة ... كل النفوس وقد تصبى إلفـها
وتلفعت بحرير تحريراتهـا ... ثوبا نقيا منه يعبق عرفـهـا
وادارت العربية السمحاء في ... شفاف اقداح مباح رشفـهـا
فارت بصائرنا محاسنها التي ... كانت وليس بمستطاع كشفـها
وجلت حبابا من حلى تحقيقها ... وهي الكواكب حين احكم رصفها
فغدت مواكبنا بهن بواهـرا ... بظواهر منها تسامى صنفـهـا
اذ اسرجت للناس منهج سالك ... رام الخلاصة اذ توعر أُلفـهـا
فجلت معجما اقوما لكن بهـا ... اعلام صعب قد تبدى نسفها
حتى اذا سواه تصحيح محـا ... تلك العقاب وقد تحرق حرفها
فغدت طريقتها مذللة لنـا ... وحلى اجنتها تدانى قطفـهـا
وجميع اهل العلم من ذاك اهتدى ... بالنجم في طرق صعيب نقفها
سعد العلوم محمد بن سعيد سن ... بذل المعارف اذ تعطر عرفـها
فغدت كتائبه تروق ذوي النهى ... باعز حاشية توالي وكفـهـا
ونرى المعارف نشرها في طيهـا ... وبغيرها ما ان يحاول كشفـهـا
فيمدها بالبشر قول مـؤرخ ... ويسرها ان تم طبعا نصفـهـا

١٢٩١

غير اني عند ذلك عرض لي عارض سفر . منعني من القيام بتصحيحها على الوجه المعتبر . بعد ان بلغت في تصحيحها الى صفحة عدد ٣٢٠ فتداول تصحيح الباقي عدة افراد من اعيان المتحلين بحلية التدريس . بلغوا فيه صفحة عدد ٣٦٩ على الوجه النفيس . فباشر عند ذلك تصحيحها بما اتم به ذلك الجزء واتى على اربعين صفحة من الجزء الثاني . الاريب الشيخ حمزه فتح الله السكندراني . ثم باشر تصحيح بقية الكتاب مصحح واردات المطبعة في هذا التاريخ المدرس الفاضل الزكي الشيخ السيد صالح قايجي فاعمل في ذلك جهده . ولازم اعتناءه وجده . مصحوبا بمسودة التاليف . حتى اتى على تمامه باكمل توصيف . ووافق الفراغ من طبعه اواسط شهر ربيع الاول من عـام ثمانية وتسعين ومائتين والف من هجرة خير الانام . عليه افضل الصلاة وازكى السلام . وارخت هذا الانجاز . قائلا على وجه الايجاز .

لقد راقت بابحاث مهمـه ... حواش صاغها نجم الايمـه
تهادت في مواكبنا وفـاقت ... كواكب باهرات كن ثـمـه
وابدت من سنى تحقيقها مـا ... به نيرت مسالك مدلهـمـه
لذا سر الخلاصة بان جهـرا ... ولاحت منه آيات مهـمـه
تشف على رحيق النحو منهـا ... كووس عممت بالنفح شـمـه

فمن اضحى لمشربها حليفــا غدا متضلعا علما وحكـــمه
يرى راح المسائل ســائلا من لماها حيثما بالرشف ضـــمه
هي المغني لمن يرجو الغنى عن سواها معملا في ذاك هـــمه
فبالتسهيل كم نسفت عقابــا وبالتصريح تبرئ كل ذمه
تسخر من فصاحتها شموســا وتقتاد المصاعب بـــالازمه
بدت شمس المحاسن من حلاها يعـــم الهدي منها كل امه
ومبدعها المنير النجم سعـــد سعوده قد تراءت وهي جمه
وقد كان السعيد ابوه يبـــدو بتونس دائما مرعي حـــرمه
وهذا نجله علم المعـــالي به فضل المعارف نال سهمه
محمد قد شدت بعلاك ورق لانك جئت للعلم التتـــمه
ويعملة المعارف منك سارت بها الركبان لا تخشى مـذمه
تساق بحدوك الصادي فتسمو بما به ذللت لك كل قـــمه
وما خلت الحداء يكون علمـــا تفوز به حواشيك المهـــمه
الى ان اقبلت تلك الحواشي بحسن زانه طبع اتـــمه
فقلنا معجبين بـــذاك ارخ حواش من حدا نجم الايـــمه

١٢٩٨